فرنسا التي رأيت

المؤلف:

محمد عبدالله ولد المرواني

الناشر

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

2017

محمد عبدالله ولد المرواني

كتاب: فرنسا التي رأيت

رقم التسجيل:vr33626.b

الطبعة الاولى

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail:diploma@democraticac.de

P.hD candidate: Ammar Sharaan

Chairman " Democratic German Center

بسم الله الرحمن الرحيم

وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس

الكاتب : محمد عبد الله ولد المرواني

من مواليد سنة 1980 في مدينة ولاته، جنوبي شرق موريتانيا.

حاصل على شهادة الدراسات العليا في البيولوجيا من جامعتيْ بوردوBordeaux وباريس.. وعلى دبلوم الماستير في الإسلامولوجيا من جامعة رين Rennes، غربيّ فرنسا. وله تكوينات علمية أخرى.

وهو مترجم معتمد و محلَّف لدى المحاكم الفرنسية.

عنوان الكتاب: فرنسا التي رأيت

هذا الكتاب

فرنسا : بلاد الأنوار، و الحريات، والديموقراطية ، وحقوق الإنسان... ومرابع الحب، وساحات الغرام وعبير الرومانسية ، ومَصارع العشاق ...هذا البلد الأوروبي الذي سمعنا عنه الكثير والكثير من الأساطير العذبة والأخبار المغلوطة..

يأتي هذا الكتاب ليكشف النقاب عن الوجه الحقيقي لفرنسا.. وعن المآل الذي آل إليه هذا البلد الذي كان - ذات زمن - مثالا في التسامح والإخاء بين شعوب الأرض، وقِبلة لعشاق الحرية ومحبي الحياة.. فتحول تدريجيا إلى بلد شمولي متخصص في قمع الحريات، وسحق المستضعفين ، ومحاربة الأديان، وسن التشريعات والقوانين الإقصائية لفئات معينة من المجتمع بسبب تعلقها بالدين...

يقدم هذا الكتاب عرضا مفصلا عن الحياة العامة في فرنسا.. فيعالج مواضيع ساخنة غائبة عن أذهان الكثير من القراء والمراقبين العرب..

يتطرق الكتاب أولا إلى الكلام بالتفصيل عن " العلمانية على الطريقة الفرنسية" .. ويصف الكاتب كيف أن هذه العلمانية بدأت تأخذ مسارا خطيرا يهدد الحريات العامة، والسلم الإجتماعي الفرنسي.. وكيف أنها أضحت تستهدف طائفة المسلمين بالذات، عبر تشريعات وقوانين أقل ما يقال عنها أنها انحيازية ، و غير عادلة.

ثم يعرّج الكاتب إلى الكلام عن النتائج السلبية المترتبة على تطبيق مبدإ العلمانية على الأرض ، فيتكلم عن الأوضاع الخانقة الأليمة التي يعيشها مسلمو فرنسا، كالهجومات الإعلامية والسياسية الممنهجة التي يتعرضونها لها باستمرار، وكالإقصاء المتعمد من شتى مظاهر الحياة العامة..

ويتكلم الكتاب عن موضوع الإعلام الفرنسي، وأجهزته بشتى أنواعها؛ فيعالج الحرب الإعلامية المستعرة التي يشنها هذا الإعلام على الإسلام والعرب وعلى الجاليات المسلمة بالتحديد.. ثم يتطرق إلى فصل خاص بحرية التعبير وازدواجيتها لدى الفرنسيين.. ثم يكرّس فصلا آخر عن الديموقراطية والنظام الأوليجاركي الفرنسي ، فيسرد بعض الفضائح المنكَرة التي كان أبطالها ساسة كبار يشغلون أعلى المناصب في قلب النظام الفرنسي..

ثم يتكلم الكاتب في فصل أسماه " قوانين العار" عن سلسلة القوانين ومشاريع القوانين التي أصدرها – ولا يزال يصدرها - البرلمان الفرنسي – في السنوات الأخيرة - مستهدفا بها طائفة المسلمين ، ومقصِيا بها فئة النساء المتحجبات؛ باسم العلمانية وحيادية الدولة إزاء الاديان..

و يتكلم الكتاب عن العدالة وحقوق الإنسان في فرنسا.. وعن ظروف السجناء المسلمين القابعين في غياهب السجون الفرنسية. والذين تحوَّل أغلبهم إلى الدين المسيحي بسبب الدور الفعال الذي تلعبه حملات التبشير المسيحية في السجون.

أما عن المرأة ، فيسرد الكاتب - بالأرقام والإحصاءات الرسمية - كل أنواع الظلم والإضطهاد والتهميش الذي تتعرض له المرأة الفرنسية..

وفي الجزء الثاني، يتكلم الكاتب عن الإسلام في فرنسا : ظهوره، وتطوره، وحضوره.. وعن المؤسسات الإسلامية الكبرى العاملة على الأرض.. كما يعرض نماذج من صراع الدول المغاربية على الساحة الإسلامية في فرنسا، والدور السلبي الذي تلعبه القنصليات و البعثات الديبلوماسية المغاربية وجواسيسها في تشتيت وحدة المسلمين ومنعهم من الإستقلالية والتضامن والكلام بصوت متحد.

كما يعرض الكاتب نبذات عن بعض الشخصيات المناوئة للحضور الإسلامي والشخصيات المشجعة له والمدافعة عنه.

ويكرّس فصلا خاصا عن المنظمات والجمعيات واللوبيات المناهضة للإسلام على التراب الفرنسي.. فيتكلم عن أجهزة المخابرات.. وعن اللوبي الصهيوني، ومؤسساته ودورها في التحريض على المسلمين في فرنسا، والدعوة إلى إقصائهم وتهميشهم.

وأخيرا، يعرض المؤلف نظرة عامة عن الفرنسيين وطبائعهم وأحوالهم وأوضاعهم، ونظرتهم إلينا نحن العرب والمسلمين ، كل ذلك في فصل خاص تحت عنوان : إتحاف الأميين بطبائع وأحوال الفرنسيين.

وبالجملة، فإن الكاتب يقدم صورة مكتملة عن فرنسا، لكل عربي يريد أن يتعرف على هذا البلد الذي نجهل عن أسراره وخباياه الكثير والكثير...

الفهرست

مقدمة

يتوجه هذا الكتاب إلى القراء العرب الذين لا يعرفون عن فرنسا إلا القليل .. وهو عصارة ما يناهز عشرين سنة من تجاربي و احتكاكي بالمجتمع الفرنسي ومعايشتي لشتى أفراده، سواء على مدرّجات الجامعة أو في ميدان العمل، أو في الشوارع أو النقل العام، أو في القطاع الجمعوي-المدني وغيره...

أهدف من خلال هذا الكتاب إلى تقديم وصفٍ مفصلٍ – قدر الإمكان - للحياة العامة في فرنسا.. أعرض فيه ظروف وأوضاع المسلمين المزرية في هذا البلد ، عبر ذكر نماذج من المضايقات السياسية الممنهجة، والهجومات الإعلامية المستعرة التي يشنها - على مدار الساعة - الإعلام الفرنسي المقروء والمرئي والمسموع ، ضد المسلمين وضد دين الإسلام ... وتتم رعايتها من طرف السلطة السياسية القائمة..

إن هذا الكتاب هو بمثابة صيحة إنذار واستغاثة إلى كل مسلمي العالم ، و إلى كافة الأنظمة السياسية في العالميْن العربي والإسلامي، كي يقفوا وقفة رجل واحد في وجه سياسة الإذلال والتهميش والإقصاء التي تنتهجها فرنسا ضد المسلمين.

هذه السياسة الإقصائية التي تتجسد – من بين أمور أخرى - في سَن قوانين مستهدفة لشريحة المسلمين بالذات، وخاصة فئة النساء ، اللواتي يُمنعن – باسم العلمانية - من حقوقهن الأساسية في العمل والتعليم

.. عبر تحريم ارتداء الحجاب الإسلامي في الأماكن العمومية، وعبر التضييق عليهن في الإدارات والمستشفيات وشتى مرافق الحياة العامة..

أريد من خلال هذا الكتاب أن أكشف النقاب عن وجه فرنسا الحقيقي؛ لكي يراها العالم دون مكياج ولا مساحيق، ولكي يتعرف المسلمون على حقيقة ما يعيشه إخوتهم في هذا البلد من مضايقات ومراقبات وخنق للحريات وتعذيب نفسي مهين... ولكي يطلع المسلمون أيضا على تطوّر دين الإسلام ونموه المتزايد في هذا البلد الأوروبي العتيق.

يقع دين الإسلام في المرتبة الثانية على مستوى الجمهورية الفرنسية بعد الديانة الكاثوليكية. فلم يعد المسلمون أقلية في فرنسا كما كانوا أيام الستينات. بل يصل تعدادهم اليوم إلى ما يناهز ستة ملايين مسلم وبعض المصادر تقول سبعة ملايين. وعدد المساجد يصل إلى 2449 مسجد حسب أرقام وزارة الداخلية الفرنسية لسنة 2012. فالجالية المسلمة في فرنسا هي أكبر جالية دينية في أوروبا الغربية بأسرها.

ورغم أعدادهم الكثيرة المتزايدة.. ورغم اندماج أغلبهم في المجتمع، فإن المسلمين لا يزالون يعانون من رفض شامل من طرف الدولة والمجتمع على حد سواء.

وفي السنوات الاخيرة أمسى الاسلام يشكّل مشكلة اجتماعية مؤرقة للساسة وصناع القرار الفرنسيين..

فكل الخطابات والنقاشات والبرامج السياسية تركّز بشكل لافت على الجاليات المسلمة، وعلى دين الإسلام بالتحديد، فتعتبره خطرا محدقا بالقيم والمبادئ الفرنسية. وتشتد شراسة السياسيين تجاه المسلمين في فترات الحملات الإنتخابية ، كالرئاسية ، والنيابية، والبلدية، و الجهوية ... فيتردد في خطابات القوم عبارات تشيطن الإسلام من قبيل : الإرهاب الإسلامي Terrorisme islamique ، والحجاب الإسلامي، والمسلمات الخاضعات، وعدم ملاءمة الإسلام لما يسمونه "قيم الجمهورية" .. بل يذهب بعضهم إلى التلويح بغلق المساجد المعتدلة، وطرد الأئمة والدعاة إلى الله ، وحظر الحجاب في الشوارع..

وفي معمعة هذه الهجومات، تتدخل على الجبهة وسائل الإعلام (وأغلبها يملكه رجال أعمال يهود مثل قناة BFM TV ، ومثل قناة LCI الإخباريتين ، ومثل جريدة لوبوين Le Point ، ولوكسبرس L'expresse) ، فتوقد النار على دين الإسلام.. وتؤلب الناسَ على طائفة المسلمين، وعلى العرب منهم بالتحديد ؛ فتصورهم على أنهم لصوص ، وإرهابيون، ومتوحشون ؛ فلا يكاد يمر يوم إلا وتتناقل التلفزيونات والاذاعات الفرنسية أخبارا وتقارير بشأن المسلمين، تحرّض المجتمع الفرنسي على عزل هذه الفئة من المواطنين باعتبارها طائفة متطرفة إرهابية تهز السلم والأمن الاجتماعيين... فانتشرت

الاعتداءات الجسدية والنفسية على المسلمين في الشوارع والمدارس.. وعلى واجهات المساجد والمراكز الثقافية وفي العمل وفي المطارات والقطارات وفي الباصات وشتى وسائل النقل العمومي.

ولقد تصاعدت الأعمال المعادية للمسلمين إلى نسبة 39 في المائة[1] في مؤسسات الدولة وحدها كالمدارس والمستشفيات والإدارات والبنوك وغيرها.

ومع مرور الوقت واحتدام الحملات الدعائية الإعلامية ضد مسلمي فرنسا، تأقلمت أذهان الفرنسيين على الكراهية والحقد ؛ فأصبحوا يصرّحون علناً أنهم يكرهون المسلمين ويعتبرونهم عدوانيين هدفهم فرض معتقداتهم الدينية ونمط حياتهم على الآخرين.. وهذا ما أكدته شتى الدراسات الإحصائية.

ففي مطلع سنة 2015 نشر معهد الدراسات الإحصائية "إبسو IPSOS" إحصاء عن المسلمين في فرنسا، جاء فيه أن (**53 في المائة من الفرنسيين يرون أنفسهم في حالة حرب مع الإسلام والمسلمين**).

وفي دراسة إحصائية مماثلة، بتاريخ 24 يناير 2013، نشر نفس المعهد إحصاء في صحيفة لوموند ، جاء فيه أن (**74 في المائة من الفرنسيين يرون أن الإسلام ليس دين تسامح ، وأن 80 في المائة منهم يرون أن الإسلام يفرض مبادئه على الآخرين.. وأن أكثر من نصف الفرنسيين يعتقدون أن 44 في المائة من المسلمين هم متطرفون**)

إن هذه الأرقام الخطيرة والمخيفة لَتعكس مستوى الضغينة والغل داخل المجتمع الفرنسي إزاء المواطنين الفرنسيين من أهل الإسلام. كل ذلك بفعل هذا الإعلام الهائج، المهووس بشيطنة المسلمين وتشويه صورة الإسلام أمام العالم.

هذا، وسوف يكشف الكتاب حقائق مثيرة عن ما يسمونه بحرية التعبير، هذه القيمة الإنسانية النبيلة، التي تحولت في الإعلام الفرنسي إلى ذريعة للسباب والشتائم الموجهة ضد الأديان ورموز الإنسانية. فلكم طالعتنا صحفهم برسوم تسخر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن القرآن الكريم، وتسب المسلمين.. ومن اعترض على شيء من ذلك أو اشمأز منه، يقال له أنها حرية التعبير**!** في نفس الوقت الذي لا يستطيع أي صحفي ولا إعلامي أن ينبس ببنت شفة تجاه طائفة اليهود ، أحرى أن يسخر منهم..

ثم يعرض الكتاب نماذج من التطرف العلماني والعته الفكري الذي وصل إليه الساسة والمنظّرون الفرنسيون، وقنّنته الحكومة الفرنسية فأصبح ساري المفعول في كل مفاصل الدولة.. هذا التطرف الذي يتجسد في تشريع سلسلة من القوانين الجائرة، والتي كرّستُ لها فصلا خاصا سميته بـ**" قوانين العار"** :

[1] تقرير مجمع محاربة الإسلاموفوبيا CCIF، سنة 2012.

إنها قوانين دبّجها نواب " الجمهورية" وصادق عليها البرلمان ومررتها الحكومة .. مثل، قانون حظر الحجاب، و قانون حظر النقاب ، وقانون حظر الحاضنات المسلمات من لبس الحجاب في البيوت اللواتي يعملن فيها، وقانون طرد المنقبات من التراب الفرنسي، ومثل قانون التخابر و التنصت على الناس، وكذا قانون محاربة الإرهاب، ومثل مرسوم تحريم التعاطف مع بعض الحركات العالمية المناضلة من أجل فلسطين كحركة BDS (حركة مقاطعة بضائع إسرائيل)... وغيرها، من القوانين والمراسيم القاتلة للحريات العامة... وستظل هذه القوانين وصمة عار في جبين الجمهورية الفرنسية، ودليلا واضحا على تقوقع فرنسا وانغلاقها على ذاتها ، و خوفها من الآخر...

عبْر هذه المراسيم والقوانين المناقضة لكافة المواثيق الدولية ولحقوق الإنسان، تقهقرت فرنسا إلى طور الدولة الشمولية وأضحت أشبه ما تكون بجمهورية سوفييتية عتيقة؛ وأصبح أهل الأديان في صراع مرير مع القوى العلمانية المتطرفة، وأضحى القمع الفكري والأدبي شائعا لكل من ينطق بكلمة حق... فمن تكلم عن الشأن الفلسطيني أو انتقد السياسات الاجرامية الصهيونية أو أبدى تعاطفا مع المسلمين أو كتب كتابا نوّه فيه بشأن الإسلام أو عمل مسرحية ينتقد طائفة اليهود أو يشجب خطورة الفكر الصهيوني المسيطر في فرنسا.. فإنه يعاقَب، وتصادَر كتبه، و أعماله الفنية ، بل ويحاكم في المحاكم ويصوَّر في أجهزة إعلامهم على أنه مجرم حقيقي معاد لـ"لإنسانية".

بينما ثمت آخرون – صحفيون وكُتاب، ونواب وشيوخ، وفاعلون في المجتمع المدني – يكتبون المقالات، وينشرون الكتب، ويشرّعون القوانين ، وينشطون في الهجوم على دين الإسلام، وعلى رموز الحضارة الإسلامية.. بل إن بعضهم يعملون على تشويه المساجد وقاعات الصلاة عن طريق كتابة عبارات نابية مخلة بالآداب العامة على واجهاتها، ويعتدون جسديا ونفسيا على المسلمين .. ومع ذلك لا يُشار إليهم بالبنان ويُترك لهم الحبل على الغارب باسم حرية التعبير.. ويتستر الإعلام عليهم، فلا يحاكَمون، ولا تقوم السلطة بأي تحقيق للبحث عن الجناة وإحقاق العدل.

رغم كل هذا الهجوم المستعر، وهذه الحرب النفسية الممنهجة التي يتعرض لها المسلمون في هذا البلد ، فإنك تندهش لهذا الصمت الآثم المطبق الذي تمارسه المؤسسات الإسلامية الرسمية في فرنسا ، وكذا المؤسسات والبعثات الديبلوماسية العربية والإسلامية ... فلا يبق للمراقب إلا أن يتساءل حائرا : ما السر وراء هذا السكوت ؟...

وسوف أحاول في هذا الكتاب أن أكسر هذا الصمت ، وأن أوثّق ما استطعت توثيقه من أحداث عنف وإجراءات رسمية تعسفية واعتداءات على الأفراد، وعلى رموز الإسلام والحضارة الإسلامية...

هذا، وإني لآمل أن يكون كتابي هذا شرارةً لدراسات جديدة أكثر عمقا عن العالم الغربي، يقوم بها الشباب العربي القاطن في الغرب - كلٌّ حسب بلده الذي هو فيه- من أجل تقديم صورة حقيقية للعالم الإسلامي عن هذا الغرب الذي مازلنا نجهل عنه الكثير.. يحدونا في ذلك مبدأ تحقيق الشهادة التي أوصانا بها القرآن الكريم ، في قوله سبحانه **(وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)**

وكما فعل المستشرقون معنا أيام الاستعمار إذْ كتبوا عنا ما اشتهوا من زور وبهتان .. وعملوا جاهدين على تشويه حضارتنا وقيمنا الدينية، فعلينا نحن أن نقوم بكتابات مماثلة، لكن **علمية ونزيهة وأمينة ، و جدية وصادقة** ؛ حتى تتسنى لنا معرفة القوم على الوجه الصحيح، وكشْف النقاب عن حقيقتهم أمام العالم.

وأخيرا، أرجوا أن يكون هذا الكتاب كلمة حق أمام سلطان جائر : سلطانِ فرنسا، وجور فرنسا ؛ هذا المارد الأوروبي المستكبر، الذي طالما استضعف طوائف المسلمين، وسخِر من الإسلام واستهزأ برسول الله صلى الله عليه وسلم .. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الفصل الأول

العلمانية : هذا الدين الجديد

مقدمة

لن أخوض في تفاصيل الظروف والملابسات التاريخية التي أدت إلى ظهور العلمانية في فرنسا وإلى تبنيها كمبدإ عام للجمهورية الفرنسية، فذلك محله كتب التاريخ والإجتماع. وإنما الذي يهمني ههنا ، أن أعطي صورة واضحة للقارئ العربي عن العلمانية الفرنسية في أيامنا هذه، وعن تحوّلها من مبدإ محايد إزاء كل الأديان ، إلى مبدإ يحارب دين الإسلام بالذات، لا غيره من الأديان، ويشيطن طائفة المسلمين بالتحديد، لا غيرها من الطوائف الدينية الأخرى.. وقبل البدء في الحديث ، لنلقِ نظرة سريعة على تطور العلمانية وتطبيقها في هذا البلد..

قصة العلمانية في فرنسا :

يمكن إرجاع نشأة فكرة العلمانية وتطورها في فرنسا إلى سبب واحد هو : القمع الديني الذي كانت تمارسه على الناس الكنيسة الكاثوليكة منذ العصر الوسيط إلى ما قبل الثورة الفرنسية التي اشتعلت سنة 1789م.. ولقد أدى هذا القمع إلى حروب دينية كثيرة مزقت فرنسا وأبادت الكثير من سكانها؛ مثل حرب الثلاثين عاما (1635-1648) ، ومثل مجازر سان بارتيلمي، التي بدأت يوم 24 أغسطس 1572م في قلب باريس، و حصدت ما يقرب من ثلاثين ألف من البروتستانت، واتسعت هذه المجازر من باريس إلى أكثر من عشرين مدينة من مدن فرنسا... كل ذلك، أجج نار العداوة في قلوب الناس ضد الكنيسة ورجالاتها ، وأحدث نوعا من السأم والزهق الشعبي من الدين .. ومن استعمال رهبان الكنيسة له لإخضاع الإنسان لأهوائهم ورغباتهم البشرية.

ثم اندلعت الثورة الفرنسية ، وانتفض الناس على النظام الملَكي وظلمه، وعلى سلطة رجال الدين و انتهازيتهم وسيطرتهم على ضمائر الشعوب.. و كان من نتائج هذه الثورة أنْ كتب الفلاسفة والمفكرون بيانا عاما، سُمي آنذاك بالإعلان العام لحقوق الإنسان والمواطن ...و نصت المادة العاشرة منه على أن (**لا أحد يمكن إزعاجه بسبب آرائه ، ولو كانت دينية، بشرط أن لا يكون إظهار هذه الآراء مخلا بالنظام العام**) ...وإن كانت هذه المادة لا تنص بالحرف على العلمانية إلا أنها تمهد لقبولها؛ فقد كان الهدف من هذه المادة آنذاك هو محاولة الحد من سيطرة الرأي الديني الواحد (الكاثوليكي)، وترْك الحرية لكل الناس في التعبير عن معتقداتهم الفكرية والدينية طالما أنها لا تخلّ بالنظام العام.

أدى تطبيق المادة العاشرة إلى حرية جديدة في الآراء ، ثم إلى نشوء الكثير من الأفكار والإيديولوجيات التي لم تفتأ توجه السهام إلى رجال الكنيسة وتنتقد تدخلاتهم في شؤون السياسة العامة.. رغم ذلك؛ فقد ظلت الكاثوليكية هي الديانة الرسمية للدولة.. إلى أن جاء نابليون بونابرت ، وأصدر قانون الكونكوردا

Concordat سنة 1801م[2].. ونص هذا القانون الجديد على أن الكاثوليكية هي دين غالبية الفرنسيين ، لكن الدولة لا دين رسمي لها.. وكان هدف نابليون من قانون الكونكوردا هو التصالح مع الأديان (الكاثوليكية ، البروتستانتية، اليهودية) ، وتنظيم علاقاتها بالدولة ، واعتراف هذه الأخيرة بها وتمويلها..

وكان من أبرز نتائج هذا القانون أن سمح بتأسيس مؤسسات دينية يهودية رسمية لم تكن موجودة ولا معترفا بها من قبل : مثل المجلس المركزي الإسرائيلي Consistoire central israélite ، الذي تأسس سنة 1808م، أي سبع سنوات بعد إصدار قانون 1801. ثم تكلفت الدولة الفرنسية، سنة 1831م، بدفع رواتب منتظمة لأحبار كافة المؤسسات اليهودية العاملة على التراب الفرنسي.

ويعتقد بعض المتتبعين لتاريخ اليهود في فرنسا، أن هؤلاء كانوا وراء تشجيع نابليون على إصدار قانون الكونكوردا الذي أعطى الكثير من الصلاحيات والتسهيلات للديانة اليهودية على حساب الأديان الأخرى.

ومن نتائج قانون الكونكوردا أيضا أنْ وضع اللبنة الأولى للحالة المدنية Etat Civil وللزواج المدني ، حيث سيصبح الناس قادرين على الزواج في مؤسسات الدولة الرسمية ، دون إلزامهم بإجراء الزواج في أروقة الكنيسة.

وظل قانون الكونكوردا ساري المفعول طيلة قرن من الزمان، إلى أن دخلت سنة 1905 حيث صدر قانون آخر يلغي قانون الكونكوردا ، ويحل محله ، ويعلن أن الدولة لا تعترف بأي دين , ولا تموّله...

سُمي هذا القانون بقانون La séparation de l'église de l'Etat ، أي انفصال الكنيسة عن الدولة، أو ما نسميه نحن العرب بفصل الدين عن الدولة.

يحتوى القانون المذكور على أربع وأربعين مادة تتكلم عن تسيير شتى البنايات المعدة للعبادة كالكنائس والكاتدرائيات ، بعد استقلالها وفصلها عن الدولة.. كما تتكلم عن تنظيم الجمعيات المسيرة للمؤسسات الدينية، والأموال التي تحصل عليها هذه الجمعيات عبر العطايا والهبات التي قد يعطيها المحسنون لصالح دور العبادة، وغير ذلك...

وأبرز مواد هذا القانون ، هي المادتين الأولى والثانية. وهاك نصهما كما ترجمته حرفيا من موقع التشريعات الفرنسية Legifrance .[3]

<u>المادة الأولى</u> :

---

[2] "الكونكوردا" مشتقة من كلمة الكونكورد Concorde التي تعني الوئام، و التصالح ، وما في معناهما...

[3] https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000508749 (Page consultée le 09/04/2017)

(تضمن الجمهورية حرية العقيدة، وتضمن حرية ممارسة العبادات في الحدود المنصوص عليها فيما سيأتي، حسب مصلحة النظام العام.)

المادة الثانية :

(الجمهورية لا تعترف ، ولا تؤجر، ولا تمول أي عبادة.

وبناء عليه، فإنه ابتداء من الأول يناير الذي يحل بعد المصادقة على هذا القانون، سيُحذف من ميزانية الدولة والولايات والمقاطعات كل التكاليف المتعلقة بممارسة العبادات. لكن بالمقابل ، يمكن أن تسجَّل في تكاليف الميزانية ،النفقات المتعلقة بالخدمات التعبدية Aumônerie. وهذه التكاليف تهدف أساسا إلى ضمان ممارسة حرية العبادة، وهي موجهة أساسا إلى المؤسسات العمومية مثل الثانويات ، والإعداديات والمدارس، وأماكن الضيافة، والملاجئ، والسجون.

تُحذف مؤسسات العبادة العمومية باستثناء الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة.)

أما المادة الثالثة فتتكلم عن الكاتدرائيات والكنائس العتيقة التي كانت ضمن أملاك الدولة.

ومن خلال قانون 1905 هذا، دخلت فرنسا في عهد جديد من العلمانية، تميزَ في البداية بنوع من المهادنة والتصالح مع كافة الأديان، والحيادية تجاهها. فعرف الشعب الفرنسي لأول مرة ، وبشكل فعلي، حرية العبادة والعقيدة. كما تحررت الدولة من تمويل شتى أنواع الأديان. لكن التطبيق العملي لهذا القانون وتكريسه على مستوى الجمهورية لم يتأتّ إلا بعد سنوات من إصدار القانون.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن منطقتين من مناطق فرنسا الداخلية لا تخضعان لقانون 1905، وهما منطقتي آلزاس Alsace ولورين Lorraine ، فقد ظلتا تحت قانون الكونكوردا الذي أصدره نابليون. ويرجع السبب في ذلك أن هاتين المنطقتين كانتا ، أيام إصدار قانون 1905، تحت الحكم الألماني. وبعد استقلالهما وضمهما إلى فرنسا، قررت المنطقتان عدم تبني قانون العلمانية و الإحتفاظ بقانون الكونكوردا، خلافا لبقية المناطق الفرنسية الأخرى.

واستمر قانون 1905 ساري المفعول إلى أن صدر دستور سنة 1946 للجمهورية الرابعة، ودستور 1958 للجمهورية الخامسة، حيث أصبح قانون العلمانية يشكل قيمة أساسية من قيم الجمهورية الفرنسية ، ونصت المادة الأولى من الدستور الفرنسي على ما يلي :

(إن فرنسا جمهورية لا تنقسم، **علمانية**، ديموقراطية، واشتراكية)

وعلى الجملة ، فيمكن تقسيم تطور العلمانية في فرنسا إلى أربع مراحل

- المرحلة الأولى : مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية ،وكانت مرحلة بدائية ، ظل الأمر فيها بيد رجال الدين، رغم تخفيف وطأتهم على الناس.

- المرحلة الثانية : مرحلة قانون الكونكوردا ، الصادر سنة 1801 ، بأمر من الإمبراطور نابليون بونابرت، والذي اعترف بالأديان الثلاثة : الكاثوليكية ، البروتستانتية واليهودية ، وقدم لها المساعدات المالية، وأعطاها الأراضي لبناء المعابد وغيرها...

- المرحلة الثالثة : مرحلة قانون 1905 ، وهو القانون المرجعي الذي لازال معمولا به إلى اليوم، والذي كرسه دستور سنة 1946، ودستور 1958م ...

- المرحلة الرابعة : مرحلة ما أسميه بـ" علمانية ما بعد 1989م" ، وهي المرحلة التي تميزت بتصالح الدولة الفرنسية مع الكاثوليكية واليهودية، و اشتباكها العنيف مع دين الإسلام وأتباعه وخاصة مع النساء المتحجبات والجماعات المتدينة.. وتؤرخ سنة 1989 للذكرى العاشرة للثورة الإسلامية في إيران ، كما تؤرخ لحلول قرنين بالتمام والكمال على الثورة الفرنسية التي نشبت سنة 1789م.. وفي هذه السنة (1989) شرعت وزارة التربية الوطنية الفرنسية في إدراج مادة خاصة تُدرّس للأطفال في المدارس تسمى " المساواة بين الجنسيْن" Egalité des sexes.

لقد مثلت سنة 1989م المواجهة الحقيقية بين العلمانية والإسلام. ففيها بدأ الإعلام الفرنسي يتكلم بشكل جاد ومكثف عن الظهور الإسلامي في فرنسا وعن الحجاب الذي كانت تلبسه آنذاك البنات المسلمات في المدارس العمومية... وتبع هذه الحملات الإعلامية ، تحركات سياسية جادة تهدف إلى عزل المظاهر الإسلامية من المدارس، وإلى تهميش طائفة المسلمين، وتشديد المراقبة على المساجد.. فتم طرد الكثير من بنات المسلمين من المدارس بسبب ارتدائهن للحجاب، ووُضِع الأئمة والدعاة تحت المراقبة السرية... واختُتمت المواجهة بقانون مارس 2004 القاضي بحظر الحجاب في المؤسسات التعليمية العمومية. (وللمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع، راجع فصل " قوانين العار ")

ازدواجية العلمانية الفرنسية ، وتناقضاتها

رغم ادعاء الدولة الفرنسية أنها حيادية إزاء كل الأديان، و أنها لا تتدخل فيها، احتراما منها لمبدإ العلمانية الذي سبق الكلام عنه، إلا أن ثمت تناقضات كثيرة تشوب تطبيق العلمانية على الارض، وتؤكد تحيز الدولة ، وتقريبها ، بل ممالأتها، لبعض الأديان والطوائف عن بعض ... من ذلك ، أنها – عبر قوانين خاصة متحايلة على قانون العلمانية - تقوم بدعم مباشر للمدارس الدينية الحرة ، التابعة للديانتين الكاثوليكية، واليهودية ... كما أن نظام العطل المدرسية ، والرسمية كلها تتماشى – عن قصد - مع الأيام الدينية الكاثوليكية... ثم إن وزارة التعليم الفرنسية تسمح بتقديم وجبة السمك يوم الجمعة في كافة المطاعم المدرسية.. علما أن استهلاك السمك في يوم الجمعة هو عادة دينية مسيحية ، ما كان ينبغي لها أن تدخل في نظام تعليمي لدولة تزعم العلمانية وانفصال الدين عن الدولة.

هذا ، إضافة إلى أن اليهود ، هم الآخرون، يحظون بمواسم وعطل دينية ، تعترف بها الدولة ، خلافا لما هو الحال مع المسلمين...

المفارقة هنا، هي أن هذه الميزات التي يحظى بها أتباع الديانتين المسيحية واليهودية لا يحظى بها المسلمون؛ فعندما يطالب المسلم الفرنسي بالحصول على رخصة في التغيّب عن العمل أو عن المدرسة لأجل عيدي الفطر أو الأضحى ، فإن المدرسة أو الشركة لا ترخص له في ذلك. وحجتها هي : احترام قانون العلمانية، وأن المواطنة الحقيقية – حسب منطق الحكومة - تتطلب فصل الدين عن الدولة. فأنت ترى إذاً أن " قانون العلمانية " تم تصميمه خصيصا للتضييق على طائفة المسلمين، وترك الحبل على الغارب للأديان الأخرى يحتفلون بأعيادهم فيتغيبون عن المدارس والشغل كيفما شاؤوا دون حسيب ولا رقيب..

أما أن يحصل المسلمون على الرخَص في بناء مساجد للصلاة، كما هو الحال مع المسيحيين واليهود، فذلك من باب المستحيل؛ وهنا يتدخل عُمَد البلديات والمسؤولون السياسيون للحيلولة دون حصول الجمعيات الإسلامية على قطع أرضية لبناء بيوت الله... وحجة الساسة والمسؤولين غالبا ما تكون تحت غطاء محاربة الطائفية الدينية، والمحافظة على السلم الإجتماعي ، ومحاربة الإرهاب.

هذا، و كثيرا ما تزعم الدولة الفرنسية على لسان الساسة وأصحاب القرار أنها – تطبيقا لمبدإ المواطنة - لا تعترف بالأفراد كمنتمين لطوائف أو جماعات ضيقة، وإنما كأفراد مواطنين منتمين للأمة الفرنسية ، ورغم هذه الفكرة الجميلة ظاهريا، إلا أن الحاصل على الأرض هو خلافها تماما. فالدولة تمارس بوضوح شتى أنواع التمييز ضد الأفراد المسلمين رغم أنهم مواطنون، وينطبق عليهم ما ينطبق على الآخرين. هذا

في حين تحظى بعض الطوائف الأخرى ، كاليهود مثلا، بميزات وخدمات لا يحظى بها المواطنون الآخرون من فئة المسلمين .. فمثلا، ذكرنا أن أبناء الجاليات اليهودية تخوّل لهم الدولة الحق المطلق في الاحتفال بأعيادهم الدينية ، ويحظون برخصة الغياب عن المسابقات الرسمية المدرسية إن توافقت تواريخها مع تواريخ أعياد دينهم... وفي هذا السياق، نظم قصر الاليزيه لمصلحة أبناء اليهود مسابقة في الليل لدخول إحدى المدارس الكبرى بتاريخ 20 إلى 26 ابريل 2011[4] بحجة أن أبناء اليهود لهم الحق في الاحتفال بأعيادهم الدينية .. وتذرعت الحكومة بذريعة الحفاظ على " مبدإ العيش المشترك Le vivre ensemble بين شتى الطوائف الدينية" . وهنا نرى هذه الهندسة ذات المتغيرات المتعددة التي تطبع مبدأ العلمانية الفرنسية...

مقابل هذا التساهل الحكومي السافر مع أبناء الطائفة اليهودية، يصرح وزير التربية الفرنسي ، لوقا شاتيل، Luc CHATEL[5] في الإعلام أن **"على الأمهات المتدينات ألا يلبسن أي زي ديني أثناء الخروج مع أولادهن في العطل المدرسية التي يشارك فيها أبناء الفرنسيين الغير مسلمين لأن هذا يعتبرا مساسا سافرا بمبدأ العلمانية في النظام التربوي"** [6].

فها أنت ترى أن وزير التربية والتعليم يتشدق بضرورة فرض احترام العلمانية على الأمهات المتحجبات اللواتي يستقبلن صغارهن أمام أبواب المدارس، لكن حين يتعلق الأمر باليهود ، فالتساهل العلماني مسموح به، بل يتدخل قصر الأليزيه ليسمح لأبناء اليهود بالإخلال بمبدإ العلمانية المقدس. أين المساواة؟

أما في ما يتعلق بالديانة المسيحية ، فإن جميع مظاهرها بادية بوضوح في مؤسسات الدولة وإداراتها.. ومع ذلك تصر الحكومة الفرنسية على أن العلمانية هي مبدأ أساسي للدولة.

وخذ مثلا أعياد آخر السنة التي هي أعياد دينية بالأساس .. فإنك ترى الإدارات العمومية بأسرها مغلقة أبوابها في وجوه الناس أيام هذه الأعياد.

وكأني بقائل يقول، ما العيب في ذلك؟ أليس الفرنسيون أصولهم مسيحية كاثوليكية ؟ وهل فاتك أن فرنسا هي البنت البكر للكنيسة؟ أفلا يحق لها تخليد ذكرى أمها؟ فأقول أن المشكلة ليست ههنا، بل هي في ادعاء الدولة أنها جمهورية علمانية حيادية أمام سائر الأديان، في حين أنها ليست كذلك، بل تقوم بالتمييز بين دين ودين، وفق الأهواء والمزاج والرغبات. هنا تكمن المغالطة لدى الدولة... أنا أريد من

[4] http://www.rue89.com/2011/04/13/concours-de-nuit-pour-etudiants-juifs-stupeur-et-embarras-199867?page=6 (Page consultée 28/12/2011)

[5] كان وزيرا للتعليم من نوفمبر 2010 إلى مايو 2012، في عهد الرئيس ساركوزي

[6] صحيفة ليبراسيون، بتاريخ 3 مارس 2011، من مقال بعنوان " الأمهات أيضا ممنوعات من لبس الحجاب في المدرسة" Les parents sont aussi interdits de voile à l'école

"الجمهورية" أن تطبق قانون العلمانية الذي ألزمت به نفسها. فإن لم تطبقه ، فإنها تصبح جمهورية غير ذات مصداقية.

وفي المدارس العمومية، التي من المفترض – وفق قانون 1905- أن تكون علمانية وحيادية إزاء الأديان ، فإن المربين يقدمون للأطفال صورا عن ما يسمونه الأب نويل Le père Noël ، ويكرّسون في أدمغة الصغار أن نوويل Noêl يسري للأطفال في الليل، ويقدم لهم الهدايا بمناسبة ميلاد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام ، فيكبر الأطفال على الخرافات والأساطير. هذا مع العلم أن تعليم الدين في المدارس العمومية محظور – نظريا – طبقا لقانون العلمانية.

وأذكر مرة أنه في بعض البلديات في داخل فرنسا اعترض بعض المسلمين على أن تقدم المدرسة تماثيل Noêl ، وقدمت الجالية المسلمة التابعة لهذه البلدية تبريرا منطقيا جدا وهو أن : العلمانية هي المبدأ الأساسي الذي يسيّر المؤسسات العامة للدولة ، فيجب تطبيقها ، وبالتالي ينبغي – حسب رأي الجالية المسلمة- سحب تماثيل "نوويل" في المدرسة العمومية. لكن العمدة وأعضاء المجلس البلدي ومدير المدرسة تجاهلوا عن قصد حجة المسلمين التي تعتمد على القانون والدستور الفرنسيَّيْن .. وأصروا على رأيهم وقرروا أن تقوم المدرسة - بمناسبة أعياد نهاية السنة - بإهداء الأطفال تماثيل وأشجارا ترمز إلى "نوويل"[7].

وما هذا إلا غيض من طوفان هذا التناقض الذي تعيشه فرنسا مع نفسها و مع مواطنيها وقوانينها.

ثم إن إلقاء نظرة سريعة على الصلبان الكبيرة التي يزينون بها نوافذ قصر الاليزيه، تجعلك تستيقن أن " الجمهورية الفرنسية" ليست صادقة في علمانيتها، بل هي مسيحية في العمق، وأن القانون والدستور إنما هما حبر مكتوب لا محل لتنفيذه على الأرض!! وإن نُفذا فإنما يتجهان إلى المسلمين، لا غيرهم ...

*****

وفي الجملة ، فإن المتتبع لأوضاع المسلمين في فرنسا يرى بجلاء أن النموذج الفرنسي للعلمانية والمواطنة يحوي الكثير من التناقضات، وهو مشحون بالإنحياز واللامساواة تجاه طائفة المسلمين بالذات. وبما أن الدولة الفرنسية لا تعترف بالهويات الطائفية فمن المستحيل أن نثبت بالأرقام الإحصائية، ادعاءات التمييز واللامساواة التي يقع ضحيتها الأقليات.

[7] انظر الاخبار المتعلقة بمدينة amien في شهر نوفمبر 2012

رغم ذلك، فقد أظهرت الكثير من البحوث الإجتماعية أن المهاجرين المنحدرين من أصول عربية ، أو إفريقية مسلمة، يعانون من تمييز ممنهج على أساس العرق والثقافة والدين. وسوف ترى نماذج من هذه اللامساواة وهذا التمييز الحاصل ضد المسلمين في الفصل اللاحق " مسلمو فرنسا : الواقع الأليم"

ومما يعانيه المواطنون الفرنسيون من أصول مسلمة، - جراء التطبيقات الجائرة لقانون العلمانية- تفشي البطالة في أوساطهم؛ وغالبا ما يتعرضون للتمييز العنصري عند الإكتتاب في الوظائف العمومية ، أو الخصوصية . وإن حصل أن وُظّف بعضهم في القطاع العام فإن الدولة تقوم – قبل توظيف الشخص- بعمل تحقيق سري مفصل عن ماضي هذا الشخص وانتمائه الديني وممارسته للدين وغير ذلك... وفي هذا الصدد، ذكر لي أحد الإخوة من الجزائر حاصل على الجنسية الفرنسية، أنه ترشح لوظيفة في بعض القطاعات العمومية.. وقال أنه – قبيل اكتتابه في الوظيفة - فوجئ باستدعائه من طرف مسؤول كبير من الشرطة يسأله عن علاقته بفلان، قريب له كان له ارتباطات بالجماعات الإسلامية الجزائرية.

أما في القطاع الخاص، فإن كان اسمك يحمل صبغة إسلامية كمحمد أو علي أو عادل أو سمير ، فاحتمالك في الحصول على الوظيفة يقل بنسبة كبيرة جدا. وقد تفشت ظاهرة تمييز المترشحين على أساس أسمائهم لدرجة أن بعض المؤسسات الكبرى ، بحثا عن الأدمغة، قامت بإجراءٍ يستحق التنويه : يتمثل في أن يرسل المترشح للشركة التي يترشح لها، سيرته الذاتية ودراساته وتخصصاته دون أن يذكر اسمه .. مما يسمح للشركة باكتتاب الأشخاص على أساس كفاءاتهم الفنية والعلمية لا على أساس أسمائهم أو أعراقهم أو أديانهم.

ومن مظاهر التمييز ضد المسلمين أيضا، هو كثرتهم الهائلة في السجون بالمقارنة مع حجمهم السكاني الضئيل. ويعود انتشار المسلمين في السجون إلى ظاهرة التنميط العنصري ، والتعامل المختلف الذي يتعرضون له من قِبل الشرطة وقوى الأمن، ومن طرف القضاة في نظام العدالة الجنائية. فغالبا ما يُرى المسلم على أنه شخص عدواني، سارق أو مغتصب للحقوق العامة. وللتفصيل في هذا الموضوع ، راجع كلامنا عن اكتظاظ السجون بالمسلمين في فصل " العدالة وحقوق الإنسان".

و الحق، أن الكثير من شباب المسلمين من أصول مهاجرة ، مغربية وجزائرية خصوصا، ينتشر فيهم العنف والعدوان، وأعمال التلصص، ويعود ذلك إلى نقص في التربية وانسحاب آبائهم من وظيفتهم الأبوية.. و إلى أنهم يدرسون في مدارس مكتظة ، ومهملة، تعاني من نقص في العناية التي توليها الدولة عادة للمدارس العمومية ، ومن نقص في الكادر التربوي ... ثم إن الكثير من الأساتذة والمربين الفرنسيين

يأنفون من التدريس والعمل في مدارس الأحياء الشعبية التي يكثر فيها الأجانب والمهاجرون؛ نظرا لما يتعرضون له من اعتداءات نفسية وجسدية من قِبل أبناء المهاجرين...

ومن مظاهر التمييز ضد الأقلية المسلمة، حظر النساء المسلمات من ارتداء زيهن الديني ، عبر إصدار قانون 2004 القاضي بحظر الحجاب الإسلامي في المدارس العمومية.. و ثمت قوانين أخرى تهدف إلى توسيع قانون 2004 إلى الجامعات ومكاتب الأطباء وغيرها.. وسنفصّل في هذا الكلام في فصول لاحقة.

والمشكلة الكبرى، أن نموذج المواطنة الفرنسي القائم على مبدإ " رفْض الإعتراف بأي مطالبات طائفية" يجعل الشكوى من التمييز الطائفي غير مقبولة ، بل مستحيلة .. وأي مواطن أو مجموعة من المواطنين تزعم أنها ضحية ممارسات تمييزية ضدها ، فإنها تُتهم بـ" تعزيزها للفوارق الطائفية والمجتمعية داخل ما يسمى بالمواطَنة الفرنسية"

فمن يعترض مثلا على قانون الحجاب، أو قانون النقاب – وهما يستهدفان المسلمين بالتحديد- فإنه يواجَه بتهمة التحيز الطائفي ، وبأنه يغلِّب المصلحة الطائفية على مبدإ "المواطنة" ، إذْ أن المواطنة عندهم يجب أن تكون فوق كل الطوائف والأعراف والأديان .. فيجب القبول – حسب رأيهم - بكل قانون أصدرته الدولة ، ولو كان هذا القانون يكرس التمييز واللامساواة ضد فئة معينة من فئات الشعب.

من أمثلة ذلك، ما يحصل باستمرار لمجمع محاربة الإسلاموفوبيا CCIF، وهو مجمع حقوقي يقوم بالدفاع عن قضايا المسلمين، وبالحيلولة دون استهدافهم من طرف الساسة وتشريعات النواب المستهدفة للنساء المسلمات .. إذْ غالبا ما تُتهم هذه المؤسسة الحقوقية بالطائفية وبأنها تحمل " الطابع الديني المسيّس" . رغم أنها مؤسسة حيادية بامتياز ، تعترف بها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى كثيرة، وتعمل على احترام كل القوانين والإجراءات المعمول بها على التراب الفرنسي.

وعلى الجملة، فإن الواقع العام في فرنسا، يجعل الفرنسي المسلم أمام خيارين لا ثالث لهما:

1- إما أن يختار الإيمان بهذه العلمانية وهذه المواطنة على شكلهما السمج المناهض للدين، فيتخلى تماما عن دينه ، وحينها يصبح – في عين الدولة - مواطنا حقيقيا..
2- وإما أن يحتفظ بدينه، ويتخلى عن العلمانية والمواطنة ، وحينها يصبح فردا معاديا للنظام الجمهوري، غير مندمج، وبالتالي يسوغ طرده من التراب الفرنسي...

هذا، في حين أنه من الممكن المواءمة بين الإثنين : العلمانية والدين؛ فالعلمانية – كما هي مفصلة في قانون 1905 – لا تتعارض أبدا مع الدين، فهي تقف منه موقف الحياد، فلا تدعمه ولا ترفضه ، وتترك

الحق للناس في تبني ما يشاؤون من العقائد والفلسفات.. والقبول بالعلمانية على هذا الشكل لا يعني مروق المرء من دينه.. لكن الجو السياسي المحتقن في فرنسا، وخاصة في السنوات الأخيرة ، جعل من العلمانية مبدأ معاديا للإسلام ولكل مُدين به... وأدى بالكثير من المسلمين إلى مناشدة الدولة بالرجوع إلى قانون 1905 وتطبيقه بعدالة دون مزايدة ، و لا استهداف لدين بعينه أو طائفة بعينها...

حالة استثنائية : منطقة آلزاس موزيل Alsace-Moselle ولورين Laurraine

قلنا أن منطقتيْ " آلزاس – موزيل" و "لورين" هما المنطقتان الوحيدتان على التراب الفرنسي اللتان لا ينطبق عليهما قانون علمانية 1905. وهذا بسبب وقوعهما – إبان إصدار هذا القانون – تحت الحكم الألماني... وعند استقلال المنطقتين وضمهما للتراب الفرنسي سنة 1919، قررتا عدم تبني قانون علمانية 1905 ، و الإحتفاظ بقانون الكونكوردا - الذي وقعه نابوليون بونابرت مع الباب بي السابع Pie VII – سنة 1801.

ولقد كان من نتائج إحتفاظ المنطقتين بقانون الكونكوردا ، أن الدولة تسمح فيهما - إلى اليوم - بتدريس الدين في المدارس الإبتدائية والإعدادية.. ويعين رئيس الجمهورية رجال الدين في الكنائس بقرار رئاسي، و تدفع الدولة رواتب ما يقرب من 1400 رجل دين ، من رهبان مسيحيين (كاثوليك، و بروتستانت) وأحبار يهود ، كما تقوم بكل تكاليف صيانة أماكن العبادة الخاصة بهذه الأديان... وتستثني الدولة الفرنسية الدينَ الإسلامي من هذه الميزات، وحجتها في ذلك أن قانون الكونكوردا - القاضي بالتفاهم مع الأديان ودعمها وتمويلها- لم ينص على الإسلام ؛ كون هذا الأخير لم يكون موجودا مع الأديان الأخرى على التراب الفرنسي في فترة إصدار قانون الكونكوردا لسنة 1801. وهي حجة هشة حسب الكثير من القانونيين، ولا مبرر لها إلا ما كان من إرادة تهميش الإسلام، وتصعيب ممارسته على أتباعه.

ولا زال الإسلام – في منطقتي آلزاس ولورين - محروما إلى اليوم من الميزات التي يتميز بها المسيحيون واليهود. ولقد هبت بعض الجمعيات المدنية بالمطالبة بتوسعة قانون 1801 إلى الأديان الأخرى ، كالإسلام .. و بعثت رسائل إلى المجلس الدستوري Conseil constitutionnel ، تناشد رأيه في حل المشكلة. وأفتى المجلس الدستوري سنة 2013 في القضية، قائلا أن الإسلام لا يمكنه أن يتساوى مع الأديان الأخرى (المسيحية واليهودية) وبالتالي لا يمكن إدراجه في قانون 1801؛ وحجته في

ذلك أن قانون الكونكوردا المذكور تم التوقيع عليه في سياق تاريخي خاص، ولا يمكن توسعته إلى أديان أخرى.

ويذكر بعض المراقبين أن الإسلام يمكن ضمه إلى الأديان الثلاثة المنصوص عليها في القانون المذكور (الكاثوليكية ، اليهودية ، البروتستانتية)، إلا أن غياب النظام لدى مسؤولي المسلمين وانعدام الروح المؤسساتي للإسلام في فرنسا، شكّلَا عائقا أمام إدماج الإسلام في قانون الكونكوردا.

توسع مبدإ العلمانية إلى كل مناحي الحياة

لقد تطورت العلمانية في فرنسا من مبدإ محايد إزاء الأديان، ولا يهتم بشأنها ولا يناصرها، ولا يمولها، إلى أن أصبحت تشابه إلى حد كبير مصطلح الدين عند الكثير من شعوب الأرض.. بل لا أبالغ إذا قلت أن العلمانية حلت عند الفرنسيين محل الدين، لدرجة أن صار يقال أنها دين من لا دين له.

إن مفهوم الدين ، عندنا نحن المسلمين، يعني تلك التشريعات والقوانين والمبادئ الكبرى التي جاء بها النبي من عند ربه، عبر القرآن الكريم، وعبر الأقوال الشريفة للنبي نفسه. وهذا المعنى هو الذي أشار إليه الله سبحانه في قوله من سورة الشورى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ، فالدين إذاً حسب المصطلح القرآني هو تلك التشريعات والإرشادات الأخلاقية التي جاءت في نصوص الوحيين (القرآن والسنة). ومن خلال مشاهداتي ومراقبتي للحياة العامة في فرنسا، ولنظام الحكم فيها ، رأيت أن العلمانية الفرنسية تلبَس بكل دقة هذا المعنى للدين.. فقد لاحظتُ أن كل مناحي الحياة عند القوم قد أُلبست بلباس علماني خالص، من خلال تشريعات تم دمجها – تدريجيا - في قوانينهم عبر عشرات السنين، أي من صدور قانون العلمانية سنة 1905 إلى اليوم ، ولا يزال الأمر ساريا حتى الآن؛ فهناك تشريعات ذات صبغة علمانية واضحة في مجال التربية والتعليم كحظر الرموز الدينية في المؤسسات التربوية، وكجعْل الأطفال في المدارس يضطرون إلى أكل الخنزير، واللحوم الغير مذبوحة ، بحجة أن اللحم المذبوح هو ظاهرة دينية.. وهناك تشريعات علمانية في ميدان الصحة العامة كإلزام الناس بالتنازل عن بعض قيمهم الدينية مقابل الحصول على الخدمة الصحية.. وهناك تشريعات في ميدان الأسرة كإلغاء السلطة الأبوية، وإلغاء تجريم الخيانة الزوجية ، وأخرى في قطاع التجارة كالمبالغة في تسهيل المعاملات الربوية... وغير ذلك... كل هذه التشريعات تعتمد على مبدإ واحد هو إقصاء الدين وأحيانا محاربته ، والإستهتار بالأخلاق والمبادئ الدينية وأحيانا الإستهزاء بها، وغالبا إحلال مبادئ "علمانية" أخرى محلها.. وفي الفقرات اللاحقة سأتكلم عن نماذج من توغل "مبدإ العلمانية" في أعماق مظاهر الحياة الفرنسية.

العلمانية في قطاع التعليم

من أبرز مظاهر العلمانية في قطاع التعليم هو إصدار قانون مارس 2004 الشهير، الذي يقضي بمنع ارتداء الحجاب الإسلامي في المدارس العمومية[8]. بعد فترة من إصدار القانون المذكور، بدأ بعض النواب في المطالبة بتوسيعه، ليشمل أمهات التلاميذ اللواتي يرافقن أبناءهن في النزهات المدرسية، أو يأتين للمدرسة لاستلام صغارهن.

الحجاب وأمهات التلاميذ

ورغم أن قانون 2004 الآنف الذكر لا ينص على منع الأمهات المتحجبات من مرافقة أبنائهن ولا من استلامهم عند أبواب المدرسة ، إلا أنه ظهرت بعض الخروقات أثناء تطبيق القانون على الأرض، فهمَّ بعض مسؤولي المدارس من منع الأمهات من مرافقة أبنائهن بحجة لبسهن الحجاب. وتطورت هذه المشكلة إلى مشكلة تمييز عنصري ضد النساء المتحجبات،.. ثم وصلت القضية إلى هرم الدولة، فقدّمت السيناتورة عالمة بومدين- تيري Alima Boumediene-Thiery سؤالا في مجلس الشيوخ موجها إلى وزير الدولة كريستيان أستروزي Christian ESTROSI حول هذا الموضوع، فأجاب الوزير قائلا أن **(أم التلميذ المتطوعة في أي خدمة مدرسية ، عليها نفس الواجبات التي تتحتم على الموظف العمومي، وهذا يفرض عليها احترام مبدإ الحيادية)** بمعنى أنها يلزمها نزع حجابها أثناء ممارسة أي نشاط تربوي مع ابنها داخل المدرسة. إثر تصريح الوزير، تدخلت فيدرالية آباء التلاميذ وذكّرت الوزير بأن قانون 2004 لا ينطبق إلا على تلاميذ المدارس، لا على أمهاتهم. ثم وقفت السلطة العليا لمحاربة التمييز وتكريس المساواة La HALDE إلى جانب فيدرالية آباء التلاميذ، وصرحت في بيان لها يوم 14 يونيو 2007 أن **(مبدأ العلمانية والحيادية في الخدمة العمومية كليهما لا يعارضان ارتداء الأمهات لخُمُرهن ، أثناء ممارستهن للأنشطة التربوية داخل المدرسة رفقة أبنائهن أو أثناء خروجهن معهم في النزهات المدرسية. إن رفض (المدرسة) للأمهات قد يشكل نوعا من التمييز والحرمان من ممارسة نشاط تطوعي، بحجة أن صاحبة النشاط التطوعي متدينة) ...**

[8] للمزيد من التفاصيل حول هذا القانون، راجع فصل "قوانين العار"

هذا البيان، أثار حفيظة المنظمات العلمانية المتطرفة ، فقامت جمعية لا بغايا ولا مومسات Ni putes Ni soumises[9]، وجمعية SOS racisme ، والمحفل الشرقي الماسوني Grand Orient de France ، واتحاد الأسر العلمانية، قاموا كلهم وأصدروا بيانا عاما نشروه في صحيفة ليبراسيون Libération

وجاء فيه :

(إن مساندة أمهات التلاميذ اللواتي يميزن أنفسهن بلبس زي متدين ذي توجه سياسي وديني، معناه أننا ننسى قيمة المثالية التي ينبغي أن يعطيها البالغ للأطفال الصغار. إن المدرسة العمومية تفرض منذ قرن من الزمان، على المعلمين والأشخاص التربويين واجب التحفظ والحياد، وهذا من أجل حماية الأطفال من أي دعاية ، ومن أ جل حماية حرية اعتقادهم الناشئة)

ثم تدخّل في النهاية مجلس الدولة ليفض النزاع بين المنظمات العلمانية والحقوقية، وليدحض تصريح الوزير " أستروزي ESTROSI" الذي ألزم المرأة المتحجبة بخلع الحجاب أثناء الخدمة التطوعية في المدرسة. وقال مجلس الدولة في بيانه الذي أصدره بهذا الشأن يوم 19 دجمبر 2013 ، أن (النساء المتحجبات المرافقات لأطفالهن في المدرسة لا ينطبق عليهن ما ينطبق على الموظفين العموميين، وبالتالي لسن مجبرات على الحياد. وعليه، فلهن أن لا ينزعن الحجاب) ..

وفي فقرة أخرى من نفس البيان، يؤكد المجلس على أن هؤلاء النسوة يمكن أن (يُجبَرن على نزع الحجاب في حالة ما تسببن في إخلال النظام العام أو في اضطراب الخدمة العمومية في المدرسة)

وللمزيد من التفاصيل ، راجع – في فصل قوانين العار - جملة من مشاريع قوانين جديدة تهدف لتوسعة قانون 2004..

ثم تتوسع العلمانية وتنتشر في شتى مناحي الحياة ، فتدخل حتى في النظام الغذائي في مطاعم المدارس العمومية :

ففي سنة 2015، و بحجة احترام مبدإ العلمانية ، قام عمدة مدينة شالون سور ساؤون Chalons-sur-Saône بحذف الخيارات الغذائية الأخرى في اليوم الذي تقترح فيه المدرسة وجبة لحم الخنزير. فلم يبق للأطفال المسلمين إلا خيار واحد هو : أكل لحم الخنزير، أو البقاء طيلة اليوم في المدرسة دون أخذ وجبة الغداء.

---

[9] جمعية نسائية تديرها نسوة من أصول عربية، وتدعمها المنظمات الماسونية الفرنسية، ولها صوت قوي في الإعلام، وتتهجم بانتظام على المسلمين في فرنسا، وتحرّض الدولة على النساء المتحجبات من أجل إقصائهن من الفضاء العام، وسيأتي الحديث عن هذه الجمعية في فصول لاحقة.

وقام الكثير من العمد في الداخل الفرنسي بإجراءات مماثلة، كل ذلك باسم العلمانية... لكن الهدف الواضح منها كان التضييق على الجاليات المسلمة، وحرمان صغارهم من أكل وجبات خالية من اللحوم المحرمة..

نظرية الخلق

على صعيد آخر، ودائما في إطار التعليم، قام بعض الباحثين في فبراير 2007 بنشر نسخ كثيرة من كتاب " أطلس الخلق" L'Atlas de la Création ، لمؤلفه التركي هارون يحيي . الكتاب مترجم إلى اللغة الفرنسية، و يقع في 770 صفحة، تتكلم عن علوم الطبيعة ، وتزيّنها رسوم ملونة جميلة وواضحة جدا.

تم توزيع آلاف النسخ من هذا الكتاب في المدارس والجامعات الفرنسية ، ومراكز التوثيق التربوية. الفكرة العامة في كتاب " أطلس الخلق" أنه ينفي بشكل قاطع نظرية داروين في تطور الجنس البشري ويعتبرها أكذوبة واضحة، ويقدم أدلة على ذلك من الحفريات وعلم الآثار ، ومن القرآن الكريم.. ولما علمت وزارة التربية الفرنسية بخبر توزيع هذا الكتاب، نشرت أمرا عاما إلى كل المؤسسات التربوية العمومية بضرورة نزعه من رفوف المدارس والمكتبات.

نظرية النوع

وفي مستهل سنة 2014، شهدت الساحة التربوية الفرنسية نقاشا محتدما حول ما سمي آنذاك بـ" نظرية النوع" Théorie du genre ، التي بمقتضاها يمكن للولد أن يتحول بنتا ، وللبنت أن تتحول ولدا.

وقد انكشف أمر هذه النظرية للرأي العام ، حين صرح بابا الفاتيكان لبعض الصحافة أن " المناهج التربوية الفرنسية تنشر فكرا خبيثا عن نظرية النوع".

والحق أن المدارس الفرنسية لا تدرّس هذه النظرية بشكل علمي ممنهج، وإنما يقوم المعلمون والمربون بالكلام أمام الأطفال عن الجنس وعن حرية الفرد في اختيار جنسه الذي يريده. ولا شك أن هذا المنهج خطير جدا على براءة الأطفال وعلى مستقبلهم النفسي والبدني. كما أنه يكرس لتنشئة أجيال منحلة أخلاقيا ، ومتماشية مع كل ما هو ضد الطبيعة البشرية.

ومن جراء النقاش المحتدم في الإعلام حول هذه النظرية، قام الكثير من آباء التلاميذ المسلمين والكاثوليكيين بمظاهرات عديدة تطالب الدولة بإلغاء هذه المادة من برامج التعليم، وأعلنوا عن ما أسموه " يوم الإنسحاب من المدرسة" فتغيب الكثير من الأطفال عن المدارس العمومية، لدرجة أن المجلس

الفرنسي للديانة الإسلامية – بأمر سري من وزارة التربية - أصدر بيانا آنذاك فنّد فيه رعاية الدولة الفرنسية لنظرية النوع ، و طالب فيه المسلمين بإعادة إرسال أبنائهم إلى المدارس.. غير أن مجلس الديانة الإسلامية لم يكن بذي مصداقية عند غالبية المسلمين هنا، ولا يعترفون به أصلا، بل ينفرون منه ويعتبرونه بوقا للنظام الفرنسي العلماني المتشدد. فلم يجد آذانا صاغية.. واستمر المسلمون في منع أبنائهم من الذهاب المدارس.. إلى أن تدخلت وزيرة التربية نجاة فالو-بلقاسم، وهي من أصل مغربي، وصرحت في الإذاعة أن " نظرية النوع لا تُدرَّس في المدارس ، وأن على آباء التلاميذ أن يتحققوا من ذلك بأنفسهم في الكتب المدرسية التي توزعها المدرسة على الأطفال".

وفي الواقع، لا تعدو هذه الضجة كونها برنامجا تجريبيا يسمى " أبجدية مساواة الجنسين ABCD de l'égalité des sexes" قدمته وزيرة حقوق المرأة آنذاك.. والغرض منه هو توزيعه على المدارس في الأحياء الشعبية ذات الأغلبية المسلمة، كي يقوم المعلمون بتدريس الأطفال ما يسمونه " مساواة الذكر بالأنثى".

وعلى كل حال، فالبرنامج المذكور تظهر فيه الدناءة والخبث والحيوانية الأولية .. والمتأمل فيه يجده غير بريئ وغير مبدع.. و الظاهر أنه لا يهدف إلى تعليم الأطفال بقدر ما يهدف إلى تحطيم عرى الأخلاق لدى النشء الصغار، وإهدار قيمة الأسرة في أعين الأطفال، وبالتالي تكوين أجيال من الشباب لا قيم أخلاقية ولا روحية و لا إنسانية لها ...

وليس هذا البرنامج أول تجربة تربوية تقوم بها الدولة الفرنسية لمسخ الأجيال، بل سبقه برنامج آخر في مادة " علوم الحياة Sciences de la vie" يجد فيه القارئ فصلا خاصا تحت عنوان " أن تصبح رجلا أو امرأة" Devenir homme ou femme ، وهو عنوان يشي بمضمونه. ويكرس لدى المراهقين فكرة إمكانية تغيير الجنس حسب الإرادة والمزاج.

ودائما في إطار السياسة العلمانية المتطرفة التي تنتهجها الدولة في تدمير الأجيال الصغار، دخل إلى المدارس كتيّب آخر ، عنوانه Tous à poil بمعنى " كلنا عرايا" ، وقد ساندته الدولة ، ودعمته وزارة التربية الوطنية ... وهو كتاب في حجم صغير على شكل رسومات تظهر فيها أجساد البالغين عرايا أو شبه عرايا. وتبرز مع الصور تعليقات قصيرة جدا، مثل " الجيران عراة" ، يرافقها صور أشخاص عرايا على أنهم الجيران...

ويهدف الكتاب حسب مؤلفته " كلير فانيك" Claire Franek (ت.2016)، إلى إبراز فكرة أن" الناس كلهم مختلفون، ففيهم النحيف، وفيهم السمين، وفيهم الأبيض وفيهم الأسود، وفيهم صاحب العضو التناسلي الصغير وصاحبة الورك الكبير، وأننا جميعا لسنا كاملين"

ولا شك أنك تتساءل : أليس ثمت طريقة أخرى أكثر حشمة وحياء لإفهام الصغار أننا مختلفون، غير هذه الطريقة السخيفة الدنيئة؟ لكن المكر السيء والسياسة الماكرة في مسخ الأجيال، لا تهتم بالأخلاق ولا بالإنسانية ولا بالحياء، قدر ما يهمها وصولها إلى مسخ طبائع الشباب الطاهرة من أقصر وأسرع طريق.

واللافت في القضية ، أن هذا الكتاب أقرته وزارة التربية الوطنية، وسمحت للمدرسين بتدريسه للصغار. هذا، في حين أن الوزارة المذكورة منعت – كما قلنا سابقا- كتابا مصورا اسمه " أطلس الخلق Atlas de la Création" يبين بالصور والتعليقات نشوء الإنسان. و حجة الوزارة في ذلك أن الكتاب غير علمي، لأنه يحوي آيات من القرآن الكريم.

ورغم تفاهة كتاب " Tous à poil" وخلوه من أفكار بناءة، إلا أنه حصل على جائزة "أحسن ألبوم فرانكوفوني" ، وهي جائزة يقدمها " الإتحاد الدولي لكتب الشباب" في بلجيكا ! فهل وراء هذا الكتاب منظمات عالمية تسعى إلى تغيير طبائع الصغار في المدارس؟ أعتقد أن السؤال يستحق التأمل.

مؤسسات حضانة الأطفال

ومن أجل توسيع قانون العلمانية إلى أبعد نطاق، ظهر قانون جديد يقترح توسيع حيادية الأشخاص الدينية إلى المدارس الحرة التي تتكلف بحضانة الأطفال (مثل حدائق الأطفال، ومثل البيوت التي تحضن فيها صاحباتها الأطفالَ مقابل أجر).. وقد تبنى مجلس الشيوخ في قراءة أولية هذا القانون يوم 17 يناير 2012، لكنه بقي نائما في الرفوف ، إلى أن حصلت في يناير 2015 أحداث مقتلة جريدة شارلي المسيئة. حينها تبنت الجمعية الوطنية هذا القانون، وتم ذلك في يوم 13 مايو2015. أي خمسة أشهر بعد أحداث مقتلة الرسامين المسيئين.

وما زال القانون المذكور ينتظر قراءة أخيرة من مجلس الشيوخ لتتم المصادقة النهائية عليه. **وهو قانون في منتهى الخطورة.. وله انعكاسات سلبية فادحة على حريات الأفراد وخاصة النساء المسلمات. وإن تم تمريره والمصادقة عليه ، فسوف يقضي بمنع أي مسلمة متحجبة من الإقتراب من مدارس حضانة**

الأطفال لاستلام ابنها الصغير، وسيتحتم عليها أن تنزع عن حجابها إن أرادت الدخول في المؤسسة لإيداع صغيرها. كما سيلزمها بنزع حجابها في بيتها إن أرادت أن تشتغل كحاضنة أطفال في بيتها. وللمزيد من التفاصيل حول هذا القانون، راجع فصل " قوانين العار"، في باب " قانون الحاضنات".

العلمانية في قطاع الصحة العمومية

ظلت بعض القوانين ذات الصبغة الدينية مقبولة في الوسط الصحي الفرنسي إلى عهد قريب. فلم تكن الدولة ترخص في عمليات الإجهاض، بل كانت تعاقب عليها كلا من الطبيب والمريض عقوبة صارمة.. وكان الإعتقاد السائد آنذاك لدى الفرنسيين أن القطع المتعمد للحمل يعتبر نوعا من معاداة الحياة ومخالفة لقوانين الطبيعة البشرية.. إلى أن دخلت سنة 1975م ، حيث هبت سيدة يهودية تدعى سيمون فيْ Simone Veil ، كانت تشغل منصب وزيرة الصحة العمومية أيام حكم الرئيس الفرنسي السابق جيسكار ديستان Giscard D'ESTAING، وطالبت بتشريع قانون يرخِّص للنساء في القطع المتعمد للحمل (الإجهاض). لقي مشروع القانون في بدايته معارضة كبيرة من أوساط اليمين والمحافظين وغالبية الشعب الفرنسي. وفي النهاية وبعد سجال ساخن في الجمعية الوطنية تمت المصادقة عليه.

ويقضي القانون بالسماح لأي امرأة بإجهاض جنينها الذي لا ترغب في حمله، دون الرجوع إلى استشارة زوجها، إن كان لها زوج ودون استشارة أبويها. وتتكفل الدولة بتغطية تكاليف عملية الإجهاض، ولا تدفع منها المرأة فلسا واحدا، بل يدفعها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

وكان من نتائج هذا القانون، أنِ ارتفعت نسبة الإجهاض لدى النساء الفرنسيات، بشكل غير مسبوق في تاريخ فرنسا الحديث، فقد وصلت في بداية تشريع القانون إلى مائتي ألف حالة خلال سنة واحدة، وظلت الزيادة تطرد بعد ذلك... وأصبح الإجهاض في فرنسا ظاهرة عادية لدى الشابات ، حيث يلجأن إليه غالبا عندما يردن التخلص من حمل غير شرعي.

وباسم حرية التدين، فإن القانون يرخّص لأي طبيب أن يرفض إجهاض المرأة إن كان دينه يمنعه من ذلك، لكنه يجبره في نفس الوقت على توجيه المرأة إلى طبيب آخر، ليقوم بالعملية.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الإجهاض المعروف باسم قانون "سيمون فيْ"، جاء تابعا ومكملا لقانون آخر سبقه يسمى قانون " منع الحمل Contraception" ، وكان اقترحه أواخر الستينات سياسيٌّ فرنسي اسمه لوسيان نوفيرث Lucien NEUWIRTH ، وهو من أصل يهودي أيضا، كان أبواه هاجرا

من بولونيا، واستقرا في فرنسا. ويقضي قانون منع الحمل هذا ، بالترخيص للمرأة باستعمال حبوب منع الحمل إن كانت تخشى أن تحمل. وجاء هذا القانون لينسخ قانونا كان تم تشريعه سنة 1920 يقضي بتجريم استعمال حبوب منع الحمل للنساء.

اختيار جنس الطبيب المعالج

شاعت في السنوات الأخيرة ظاهرة جديدة في فرنسا، تتمثل في رفض بعض النساء المسلمات أن يعالَجن من طرف طبيب ذكر.. وأحيانا عند الولادة – في المستشفى – يرفض بعض الأزواج المسلمين أن يحضر طبيب ذكر لمساعدة نسائهن في عملية وضع الجنين. ونتج عن ذلك مشاكل كثيرة في بعض المستشفيات والمؤسسات الصحية العمومية..

وبسبب رفض بعض الرجال المسلمين مساعدة نسائهم من طرف أخصائيين رجال، حصل في سنة 1998 أن وضعت إحدى المسلمات جنينا مصابا باضطرابات عصبية غير رجعية ... فقام أبو الطفل بشكوى من المستشفي وطالب بتعويضات مالية مقابل تقصير المستشفي في عمله.. ثم حكمت المحكمة بأن المستشفى لم يرتكب خطأ ، وأن الخطأ يرجع في أصله إلى أبي الطفل الذي رفض أن يتدخل طبيب ذكر ليعالج زوجته أثناء عملية النفاس.

وفي سبتمبر من سنة 2007، وقعت حادثة مماثلة حيث اعتدى رجل مسلم على طبيب حين دخل عليه ووجده في غرفة المستشفى يضع يده على بطن زوجته ليتحسس الجنين... فما كان من الزوج المسلم إلا أن صفع الطبيب ورفض أن يعالج زوجته...

كل هذه الأحداث، جعلت الدولة تفكر في وضع حد لهذه الفوضى ، فأصدرت وثيقة رسمية سمتها " ميثاق العلمانية في قطاع الخدمات العمومية Charte de la laïcité dans le service public" . وتم توزيعها في كافة المؤسسات الصحية العمومية. وجاء في هذا الميثاق ما يلي :

" لا يحق لأي مستعمل للخدمة العمومية أن يرفض موظفا عموميا ، ولا أن يطالب بتكييف عمل الخدمة العمومية أو تجهيزاتها لمصلحته. بالمقابل، فإن الخدمة العمومية ستعمل جاهدة على الأخذ بعين الإعتبار الإعتقادات الدينية للعملاء،وذلك في احترامٍ للقواعد التي تخضع لها الخدمة العمومية، وفي احترام سلامة سيرورة العمل"

من الواضح أن هذه الفقرة من ميثاق العلمانية ، تتجه أساسا إلى العملاء المسلمين. ولعمري فإن الدولة محقة في هذا الباب. لأنه – برأيي- لا وجه لأي رجل مهما كان دينه أن يفرض على الكادر الطبي شروطا معينة ، أو أشخاصا من جنس معين، لمعالجة زوجته. فعندما يتعلق الأمر بالحياة والمرض فإن الدين يفسح المجال للكثير من التيسيير. وصدق الله سبحانه إذ قال (**وما جعل عليكم في الدين من حرج**[10]) وقال (**يريد الله أن يخفف عنكم وخُلق الإنسانُ ضعيفا**[11])، وقال (**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**[12])

وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (**بشروا ولا تنفروا ، و يسروا ولا تعسروا**)..

قال بن عثيمين رحمه الله في تفسيره لرياض الصالحين عند هذا الحديث :

" (يسروا) يعني اسلكوا ما فيه اليسر والسهولة ، سواء كان فيما يتعلق بأعمالكم أو معاملاتكم مع غيركم ، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم من هديه أنه ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما...) انتهى الإستشهاد.

وما أحرى إخوتنا المتشددين في فرنسا ، أن يستمعوا لكلام بن عثيمين هذا ، فهم في الغالب لا ينصتون إلا إلى كلام أمثاله من علماء الحجاز، ولا يهمهم ما قال مالك ولا الشافعي ولا أبو حنيفة.. رحم الله الجميع - أسلافا ومعاصرين- ورضي عنهم وأرضاهم...

إن فكرة التيسير هذه، غائبة - للأسف- عن أذهان كثير من رجال المسلمين ونسائهم في فرنسا؛ فهم – بسبب جهلهم لمقاصد الإسلام الكبرى – يسببون الكثير من الإزعاج للآخرين من غير المسلمين، سواء في قطاع الصحة العمومية أو في قطاعات خاصة أخرى. والأحرى بهم أن ييسّروا قليلا على أنفسهم وأن يتفهموا السياق الإجتماعي الذي هم عائشون فيه. وأن ينظروا إلى الإسلام نظرة مغايرة للنظرة التي ينظر بها أهل الإسلام في بلدانهم الأصلية؛ فإسلام المغرب أو الجزائر أو السعودية لا يمكن ممارسته بحذافيره في فرنسا، فلا بد من مراعاة السياق والظروف والأوضاع.

فكل تضييق وفرض للشروط من أجل معالجة المرأة من طرف امرأة مثلها ، إنما هو خروج عن المقصد الأسمى لدين الإسلام الذي هو التخفيف والتيسير على الناس.

لكن، يجب أن نعلم أنه إن تيسرت طبيبة امرأة فيلزم اللجوء إليها ، وهذا ما أحبذه وأنصح به.. أما إن لم يتيسر إلا طبيب رجل، خاصة في الحالات المستعجلة أو أثناء الولادة المباغتة، فإني أرى أن الإسلام

[10] سورة الحج، الآية 78
[11] سورة النساء ، الآية 28
[12] سورة البقرة، الآية 185

متسامح كثيرا في المسألة.. ثم إن الحفاظ على النفس وحياتها وصحتها – بصرف النظر عن من يعالجها ذكرا كان أم أنثى - يعتبر أحد ضروريات الإسلام الخمس التي قررها الأصوليون في مؤلفاتهم، و هي : الدين ، العقل، العرض، و المال، والنفس. فلا داعي لكل هذا التنطع والغلو. وإني لأربأ بالأزواج المسلمين في هذه البلاد أن يكونوا مثل أهل الكتاب الذين انتقد الله عليهم تطرفهم وغلوهم في الدين حين قال عنهم **(يأهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق[13])** ، والغلو معناه التجاوز في الحد، والمبالغة الشديدة في التدين.

إن المسلمين بممارستهم المتشددة للدين ، يعَقّدون على أنفسهم ظروف الحياة، ويجعلون اندماجهم في هذا المجتمع صعبا، فلا بد – مرة أخرى - من التخفيف والتيسير دون الخروج عن الإطار الكبير للدين.

شهادات العذرية، وإصلاح غشاء البكارة

ظاهرة أخرى انتشرت في فرنسا في بداية سنة 2000 فما بعدها، وهي لجوء بعض البنات من أصول مغاربية إلى مختصي أمراض النساء ، من أجل عمل شهادات عذرية لتسهيل الحصول على الزواج ، أو من أجل إصلاح غشاء البكارة للواتي سبق وأن فُضت عذريتهن لسبب أو لآخر.

انتشار هذه الظاهرة ، حدا بالجمعية الوطنية لأخصائي التوليد في فرنسا، أن أصدرت، في يونيو 2008م بيانا ساخنا ، ذا نبرة حادة ، جاء فيه ما يلي :

" لا، إن الأطباء، وأخصائي أمراض النساء ، ليسوا هنا من أجل تحرير شهادات العذرية ، التي تعتبر حطًّا واضحا من كرامة المرأة.

لا، إن أخصائي أمراض النساء، ليسوا هنا من أجل إصلاح غشاء البكارة ، وتسهيل الكذب، ، والمساعدة في تخليد تقاليد تنتمي إلى عصور متخلفة.

نعم، إن المرأة مساوية للرجل، حرة في جسدها، وفي حياتها. زواج الرجل بامرأة هو إرادة العيش مع من يحب، بإيجابياتها وسلبياتها ، وتاريخها، وليس توقيعا على عقد للحصول على عذراء في السرير.

[13] سورة النساء، الآية 171

يا نساء مايو 1968[14] ، انهضن، وتذكرن تلك الفترة المباركة التي كان فيها ممنوعا أن يُمنع أي شيئ. إن الظلامية القاتمة تعود اليوم [15]"

لا تخفى على القارئ هذه اللهجة التحريضية والعدائية في هذا الخطاب ، الغير منهجي والغير علمي، والذي حرره أساتذة في الطب... و من خلال عباراته ، وإيحاءاته يبدو أنه ليس مكتوبا حبا للمرأة، أو تعاطفا معها، بل فيه استخفاف واضح وتعريض صريح بثقافة الآخر، ومعتقد الآخر، وتاريخ الآخر، وقيم الآخر...

يحمل الخطاب في طياته نفس النبرة الخطابية التي يتميز بها الخطاب العلماني المتشدد، الحانق على كل ما له صلة بالحياء ، والعفاف، والمُطالب بالتفسخ من كل ما له صلة بالأخلاق والطهارة الإنسانية.

مقابل هذا الخطاب التحاملي، قامت طبيبة مختصة في أمراض النساء من أصل مغاربي اسمها سميرة بن حاج يحيي، وأصدرت بيانا نددت فيه بتحامل الدكاترة الذين كتبوا الخطاب الأول ، وبينت فيه أنها كطبيبة مختصة ستقوم بعمل شهادة عذرية لأي امرأة طلبتها، لأنها – في رأيها – **" لا ينبغي أن نصدر أحكاما أخلاقية على هؤلاء النسوة اللواتي يطلبن شهادات العذرية ، بسبب أنه ارتكبن خطأ في فترة من حياتهن .. إنهن ، إن لم يحصلن على مثل هذه الشهادة، سيصبحن عارا على العائلة... يجب علينا أن نساعد هؤلاء النسوة على الخروج من مأزقهن[16] "**

العلمانية و فك عرى الروابط العائلية

بما أن قانون العلمانية لسنة 1905، والذي أقرته كل دساتير الجمهورية الفرنسية المتعاقبة، نص على علمانية الدولة وعدم اهتمامها بالدين. فقد نتج عن ذلك – عبر السنين- مسح الصبغة الدينية المسيحية القديمة التي كانت تطبع جل القوانين الفرنسية .. وتمت علمنة جميع القوانين المدنية، خاصة منها المتعلقة بالحالات الأسرية والزواج والطلاق ،... ولم يعد نموذج الأسرة المسيحي السائد هو القاعدة العامة عند الجمهورية العلمانية الجديدة...

---

[14] أحداث مايو 1968 هي أحداث شهيرة ، وفارقة في التاريخ الفرنسي الحديث، تميزت بالتمرد على كافة القيم الإجتماعية التقليدية، ودعت إلى تحرير المرأة ، و الخروج من ربقة الأسرة وقداستها ، والتملص من الدين وأفكاره، وهذا التاريخ يؤسس لما يسميه رجال الفكر الفرنسيون بالمجتمع ما بعد العصري Société post-moderne

[15] جاك لانساك ، Jacques LANSAC ، و أميل دراعي Emil DARAÏ ، ودومينيك ليتون Dominique LUTON ، في مقال بعنوان L'obscurantisme est de retour (الظلامية تعود)، بتاريخ 2 يونيو 2008م.

[16] سميرة بن حاج يحيي Samira BEN HADJ YAHYA ، من مقال بعنوان : Oui à la plastie de l'hymen (نعم لإصلاح غشاء البكارة)

غير أنه لم تتم علمنة القوانين المتعلقة بالأسرة إلا شيئا فشيئا ، إذْ لم يشأ المشرّعون (النواب والشيوخ) أن يصدروها فجأة خوفا من قيام ثورات شعبية وانتفاضات على النظام العلماني الجديد، فنشأ عن ذلك أن بقيت بعض القوانين القديمة راقدة ، إلى عهد قريب. فعلى سبيل المثال حذفت السلطة التشريعية الفرنسية ، في سنة 1970، مبدأ " رب الأسرة" Chef de famille ، من القانون المدني. وفي سنة 1975 صدر قانون، يوم 11 يوليو، ينص على أن الخيانة الزوجية لا تعتبر جريمة ، و لا يعاقب عليها القانون، ولا يمكن اعتبارها سببا في طلب الطلاق.

وفي سنة 1985 - إثر مشروع إصلاح قانون الأنظمة العائلية – أصبحت المساواة بين الزوج و الزوجة فعلية. وأصبحت مضاجعة الزوج بالقوة لزوجته جريمة يعاقب عليها القانون. و يطلق التشريع الفرنسي على هذا النوع من المعاشرة الزوجية عبارة Le viol ، أي الإغتصاب.

هذا، و كان قانون المواريث الفرنسي قبل سنة 2001 ، يجرّم عملية الولادة من الزنا، وكان يمنع الطفل غير الشرعي من نصف ميراث أبيه الذي ولده ، أو أمه إن كانت هي السبب في الحمل غير الشرعي. فمثلا، عندما يكون ولدان أخوان شرعيان، لهما أخ آخر غير شرعي، يكون توزيع التركة كالتالي :

كل واحد من الأخوين الشرعيين يحصل على الثلث ، في حين أن الأخ الثالث غير الشرعي يحصل على السدس، والسدس الباقي يعاد توزيعه على الأخوين الشرعيين، ويحرم منه الولد الثالث .

وفي دجمبر 2001 صدر قانون جديد ، يساوي في الميراث بين الإخوة كلهم (شرعيين وغير شرعيين)؛ وفي المثال السابق، يحصل كل واحد من الأخوة الثلاثة على الثلث. ونص هذا القانون أيضا على عدم تجريم ظاهرة الولادة من الزنا. وكان من نتائج ذلك أن بلغ عدد الولادات غير الشرعية (من الزنا) لسنة 2006م، نسبة 50.5 بالمائة ، أي أكثر من النصف، بمعنى أن أكثر من نصف الفرنسيين هم أبناء زنا.هذا حسب معهد الإحصاء الديموغرافي INSEE.. وكانت تلك السنة هي أول مرة في تاريخ فرنسا تكون فيها نسبة الولادات من الزنا أكبر من نسبة الولادات الشرعية.

الحرية في الممارسات الجنسية

وباسم العلمانية ، لم تعد الأخلاق الدينية هي القاعدة في ما يخص العلاقات الجنسية بين الرجل و المرأة. بل أصبح الإطار القانوني الوضعي هو المرجع الأخلاقي الوحيد عند "الجمهورية"؛ وأصبح من المقبول

قانونيا كل علاقة حرة مبنية على التراضي بين شخصين بالغين، طالما أن لم يكن ثمت اعتداء على السلامة الجسدية لأحد الطرفين. وسوف ترى نماذج من ذلك في السطور التالية...

العقد المدني للتضامن PACS

يجسد هذا العقد صيغة أخرى من صيغ علمنة الحياة العامة في فرنسا ، وفسْخِ كل مظاهر التدين ، والإنسانية النقية. وهو نوع من الزواج، يتعاقد فيه شخصان بالغان من جنس مختلف (رجل وامرأة) ، أو من جنس واحد (رجل و رجل) أو (امرأة وامرأة).. يهدف العقد إلى تنظيم حياتهما المشتركة عبر تأسيس مجموعة من الحقوق والواجبات يتقاسمها الطرفان، مثل السكن المشترك، وتقاسم الثروة، والدفع المشترك للضريبة المالية السنوية الواجبة على كل مواطن. وقد ظهر هذا العقد لأول مرة سنة 1999م عبر قانون صوّت عليه الحزب الإشتراكي أيام رئيس الحكومة ليونيل جوسبان Lionel JOSPIN . ويأتي هذا القانون لـ" يأخذ بعين الإعتبار مطالبات الأزواج من نفس الجنس الذين كانوا يريدون الإعتراف بهم وبنظامهم الحياتي".

ويوفر هذا العقد (الشاذ إنسانيا) سهولة أكثر مما يوفر الزواج المدني، الذي يربط عادة بين رجل وامرأة ويحتوى على الكثير من الضروريات... فهو (أي العقد المدني للتضامن) يسهّل قضية الطلاق، في حين أن الطلاق التقليدي يتطلب فصله سنوات كثيرة في القانون الفرنسي، كما ييسّر عملية التوريث في حالة موت أحد الشريكين وتركه أبناء.. ثم إن إجراءات هذا العقد والتوقيع عليه، وحله (إن شاء الطرفان) هي إجراءات قصيرة جدا وفي منتهى السهولة. كما أن النظام الضريبي فيه سهل وغير مكلف ماليا.

على سبيل المثال، في حالة الزواج التقليدي ، يجيز القانون المدني الفرنسي للزوجة أن تطلب الطلاق عند القاضي في حالة ما إذا رفض الزوج إجراء النفقة عليها ، ولا يمكن للطلاق أن يحصل إلا بقرار من القاضي، في حين أن في عقد الـ"باكس" إذا أخلّ الزوج بالنفقة فيمكن للمرأة أن تحل الزواج بنفسها دون اللجوء إلى أي قاض. أو بعبارة أخرى ، يجوز لها هي أن تطلِّق الرجل، عكس ما هو معروف عندنا في الإسلام. وأيضا من خصائص عقد الـ"باكس " أن الزوجان لهما أن ينصان خلال العقد أنهما لا يتوارثان ، فإن مات أحدهما وكان غنيا فإن الآخر لا يحصل على أوقية واحدة من ماله. وفيما يخص النَّسب والسلطة الأبوية فلا يتكلم العقد عنهما بشئ.

باختصار ، يمكن القول أن عقد الـ"باكس" يؤطر الإرتباط بين شريكين لإقامة حياة جنسية مصلحية، حيوانية، لكنه لا يؤسس لعلاقة زوجية إنسانية عائلية طبيعية ومستقرة يملأها الحب والشوق والحنان.

ولا شك أن في تسهيل الإجراءات القانونية في عقد "باكس" نوعا من تشجيع الناس على تفضيله، واتخاذه بديلاً عن الزواج التقليدي عندهم والذي كان يمر غالبا بأهل الدين والكنائس؛ إنها خدعة ماكرة في تشتيت الناس وثنيهم – كما قلنا - عن كل ما له صلة بالدين.

وقد حظي عقد الـ"باكس" بنجاح منقطع النظير ، فأقبل عليه الكثير من طوائف المجتمع الفرنسي؛ وظل عدد المقترنين من طريقه يتزايد باستمرار حتى نافس الزواج التقليدي عندهم ، ففي سنة 2010 وقعت ثلاث عقود "باكس" من بين كل أربعة عقود زواج تقليدي[17]. أما في سنة 2014 فقد حصلت أكثر من عشرة آلاف حالة زواج مثلية على التراب الفرنسي أي ما نسبته 4.4 في المائة من مجموع الزيجات التقليدية الفرنسية، حسب صحيفة لوفيجارو[18] نقلا عن المعهد الفرنسي للإحصاءINSEE .

وما أظن الدولة شرعت قانون الـ(باكس) هذا، إلا للإمعان في فك عرى الروابط الإنسانية الطاهرة التي يسمح بها الزواج التقليدي، وإلا لتشجيع الناس على الإنحلال الأخلاقي ، والشذوذ، وتشريد الصغار، وتحطيم القيم الإنسانية النبيلة الموجودة في طباع أفراد كل مجتمع ، سواء كان متدينا أو غير متدين...

ولعمري لقد أفلحت الدولة في خطتها؛ فبفعل التسهيلات المالية والضريبية التي منحتْها لمستعملي (العقد المدني للتضامن)، شهد هذا العقد إقبالا كبيرا من طرف الفرنسيين وخاصة الشباب منهم، **" فمنذ صدور هذا القانون سنة 1999 إلى 2005 ، وصلت عدد الزيجات إلى 204055 . وفي ما بين سنتي 2000 و2001 سجلت المحاكم عشرين ألف حالة عقد، وابتداء من 2002 ازدادت نسبة الزيجات لتصل إلى 30 في المائة ... ثم تسارع ازدياد الإقبال على هذا العقد ليصل سنة 2005 إلى 50 في المائة زيادة، مقارنة مع 2004. ويرجع الإقبال الكبير الذي شهدته سنة 2005 إلى التسهيلات الضريبية التي أدخلها قانون المالية لسنة 2005 (لصالح المتعاقدين بهذا العقد)[19]"**

قانون زواج الرجل بالرجل

وفي خلافة الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند François HOLLANDE، صدر سنة 2013 قانون مشين يقضي بجواز الزواج بين الرجل والرجل والمرأة والمرأة. و من أجل تخفيف حدة القانون وفداحته

[17] حسب معهد INSEE الإحصائي ، في تقريره الديموغرافي لسنة 2010.
[18] لوفيجارو ، عدد ألكتروني، بتاريخ 2015/01/13
[19] وثيقة إحصائية صادرة من وزارة العدل، Infostat Justice ، بتاريخ يونيو 2006، عدد رقم 89.

الأخلاقية أطلقت عليه الدولة ، كعادتها في تحريف الكلم عن مواضعه ، اسم (قانون الزواج للجميع Mariage pour tous) ، لكنه الهلاك والدمار للجميع.

وللمزيد من التفاصيل حوله ، راجع فصل " قوانين العار" ، في باب قانون الشذوذ.

مؤسسات علمانية

ومن أجل تدعيم العلمانية ومراقبة سيرها في الحياة العامة، ومتابعة كل من يهم بالوقوف في طريقها، شكلت الدولة الفرنسية عدة مؤسسات تهتم بقضايا العلمانية وشؤونها، وخاصة تلك القضايا التي لها علاقة بالدين. كالحجاب، والزواج اللوطي، والنقاب، وغير ذلك...

ومن هذه المؤسسات نذكر Haut conseil à l'intégration أي " المجلس الأعلى للإندماج". وسنتكلم عنه بالتفصيل في باب المؤسسات المناهضة للحضور الإسلامي في فرنسا، فارجع إليه إن شئت.

ومنها Observatoire de laïcité أي مرصد العلمانية ، وهو مؤسسة استشارية ، مكونة من 23 عضوا من بينهم برلمانيون ومفكرون، وشخصيات ذوات أصول عربية... ينشر هذا المرصد كل سنة تقريرا استشاريا للحكومة حول العلمانية ، ومدى توسعها في المجتمع، أو انحسارها في بعض المناطق الفرنسية. وعلى إثر تقريره تقوم الحكومة بالتدابير اللازمة لفرض العلمانية على الجميع. (وسنتكلم– أيضا - عن هذا المرصد في باب المؤسسات المناهضة للحضور الإسلامي)

*****

خلاصة

وإن كان كل المفكرين والفلاسفة والساسة في هذه البلاد يصيحون يوميا بأن العلمانية في فرنسا لم تأت لمحاربة الدين، ولا لإقصاء أحد، إلا أن الواقع على الأرض يفند تماما ما يقولونه؛ فكم رأينا من هيجان إعلامي ورسمي وسياسي على الدين، وخاصة الإسلام، وكم سنوا من قوانين تستهدف طائفة المسلمين

بالذات.. وهل أصدرت الدولة مؤخرا ، ميثاق العلمانية في الخدمة العمومية، وميثاق العلمانية في المدرسة إلا لتشير بأصابعها إلى المسلمين، وإلا لتحارب ظهور الإسلام في الفضاء العام...

نعم، لقد أضحت المواضيع التي تعالجها العلمانية في فرنسا مواضيعا غير حيادية و استهدافية ، تشير كلها إلى المسلمين، لا إلى غيرهم من الطوائف الأخرى. ولقد شرّعت الدولة الفرنسية عدة قوانين في هذا الإتجاه.

ومن أبرز مواضيع العلمانية الساخنة التي طالما يثيرونها : قضايا الحجاب، والنقاب، والأمهات المتحجبات، واختيار المرأة المسلمة لطبيبها المعالج، ومنع الصغار في المدارس من أكل اللحوم الحلال، وصلاة المسلمين في الشوارع بسبب عدم وجود أماكن للصلاة... هذه هي العلمانية في فرنسا...

وسوف يبقى كل مسلم في هذا البلد يشكك في مصداقية العلمانية ونزاهتها وحياديتها طالما أنها تسير في هذا النهج الذي ساقها إليه بعض الساسة والمفكرين يحدوهم في ذلك الحقد والكراهية للدين، ولكل ما له صلة بالإنسانية ومكارم الأخلاق.

ولا أبالغ إن قلت أن منظري العلمانية الفرنسيين ، وصلوا من التطرف والعنف في علمانيتهم إلى نفس الدرجة من التطرف التي وصلها بعض متديني المسلمين؛ أمثال أصحاب داعش والجماعات العنيفة. فلا فرق بتاتا يمكن ملاحظته بين الفريقين. كلاهما متطرف لا خير فيه؛ فكما أن بعض الخطابات الإسلامية عندنا تسير في اتجاه الحد من حريات الناس والحجر على عقولهم وضمائرهم وأفكارهم، فكذلك العلمانية في فرنسا : فقد وصلت إلى درجة أبعد من ذلك، حيث تحولت من مبدإ محايد إزاء الدين و أهل الأديان إلى مبدأ يفرض نفسه على الناس ويحد من حرياتهم ومن حقوقهم في التعبير ، والتعليم، والعمل، والصحة. ومن أجل ذلك، صدرت – باسم مبدإ العلمانية - قوانين كثيرة في هذا الشأن تقضي على الحريات العامة للناس ، وتحتقر حقوق الإنسان الأساسية.

وفي رأيي، فإن خطر "العلمانية الفرنسية" يكمن في قدرتها على إصدار القوانين وإلزام الناس بها ، كقانون حظر الحجاب الإسلامي، وقانون الشذوذ الجنسي، في حين أن الخطاب الإسلامي المتشدد لا يعدو كونه كلاما في كلام، لم ولن يتحول لقوانين، كما حصل مع العلمانية عند الفرنسيين؛ فقد رأينا تيارات متدينة حكمت بعض الدول الإسلامية ولم تقم بأي تشريعات تحد من حريات الناس، مثل الإخوان في مصر أيام محمد مرسي، ومثل الإخوان في تونس من حزب النهضة، ومثل حماس في غزة ...

لقد ساهمت التجربة العلمانية الفرنسية بشكل كبير وفعال في تهميش الدين، وحسره، بل والقضاء عليه، ومحاصرة أتباعه والحد من حرياتهم . وهذا يتعارض مع مبادئ الاختلاف والتعدد التي تدعو إليها مبادئ العلمانية المحايدة .

وبالجملة ، فإن العلمانية الفرنسية المعاصرة تشكل خطرا ماحقا على الحرية الإنسانية. **فهي علمانية نضالية، صراعية ، عنيفة ، وهي من أكثر النماذج العلمانية راديكالية في الغرب.**

وإن لم يتدارك الحكماء الفرنسيون هذه الظاهرة التي يمكن تسميتها بـ"ظاهرة الغلو العلماني" فسوف تقضي في المستقبل القريب على وحدة فرنسا وتماسكها الإجتماعي، وعلى مصداقيتها في أعين العالمين. بل ستقود إلى حرب أهلية طاحنة في شتى أنحاء فرنسا، كما قاد الغلو الديني إلى حروب أهلية وطائفية في بلدان أخرى.

*****

الفصل الثاني

مسلمو فرنسا : الواقع الأليم

واقع بائس ذاك الذي يعيشه المسلمون في فرنسا ... إنهم الفئة المستضعفة في هذا البلد، مستهدفون في كل شيئ ... في دينهم ، في لباسهم ، في أكلهم وشرابهم ، وتربية أبنائهم .. يضايقون في الشوارع، والنقل العام، والأسواق، وفي المدارس، والجامعات... بل و صل الأمر إلى اقتراح مشاريع قوانين ، هي الآن قيد الدراسة، تقضي بمنع الأمهات المتحجبات من الاقتراب من المدارس لأخذ أولادهن ؛ بحجة ارتدائهن الحجاب...

في هذا الفصل سأحاول أن أقص بعض تفاصيل الواقع الأليم الذي يعيشه المسلمون في فرنسا ، جراء التطبيقات المجحفة لقانون العلمانية على الأرض. سأعرض فيه نماذج من صور الظلم ، والإضطهاد، والإقصاء والتهميش التي يعانيها المسلمون يوميا في هذه البلاد. و النماذج التي أوردتها هنا هي محدودة جدا، وليست حصرية ، فقد وقع أكثرها ما بين سنتي 2011 إلى 2012... وبسبب عدم العقاب والمحاسبة لمرتكبي هذه الإضطهادات والمخالفات ، فلا يزال يقع من أشكالها الكثير والكثير كلما تقدمنا في الزمن .. ويصعب جدا حصرها في فصل واحد، بل لا بد لها من كتاب بأكمله... لكني سأقتصر على القدر الذي يعطي صورة واضحة للقارئ العربي عن أحوال المسلمين وعن الأوضاع التي يعايشونها في هذا البلد.

*****

نساء عربيات وجمعيات مدنية يحرّضن الحكومة على حظر الحجاب

لم يعان المسلمون في هذه البلاد من شيء أشد من هذه الحملات الدعائية المسعورة التي تؤججها جمعيات تديرها نساء من أصول مسلمة ، مثل جمعية - لامومسات ولا خاضعات - Ni putes ni soumises- فهذه الجمعية الشهيرة جدا في فرنسا تحارب دين الإسلام ومظاهره بشكل أعنف من محاربة الفرنسيين الأصليين له، فأعضاؤها هن من يكتبن التقارير عن المسلمات المتدينات في الأحياء الشعبية ، ويرسلنها للحكومة ويقترحن عليها وعلى البرلمان الحلول الملائمة ، مثل سَنّ القوانين ، من أجل الحد من انتشار مظاهر التدين الإسلامي في فرنسا...

وهذه رئيسة الجمعية سهام حبشي Siham HABCHI تتعرى أمام كاميرات التلفزيون أثناء جلسة للجنة النواب الفرنسيين ، ثم تقول أنها : " لاحاجة لها في التخفي وأن لا عيب في جسدها تخفيه ...

وأنه يجب مطاردة الغطرسة الرجالية لدى المسلمين... وتُحرّض أعضاء اللجنة البرلمانية على سن تشريع يمنع ستر النساء المسلمات لأجسادهن "[20]

وكمكافأة لها على هذا السلوك، استقبلها البرلمان الأوروبي وألقت فيه خطابا يحث الأوروبيين جميعا – وليس فرنسا فقط - أن يمنعوا الحجاب في كل مكان لأنه – حسب قولها- يحتقر المرأة ويهينها ...

وهذه مؤسِّسة الجمعية صفية العبدي Safia LEBDI تخرج يوم الثلثاء 18 سبتمبر 2012 بصدر عار لا غطاء عليه مكتوب عليه كلمة " muslim " في مظاهرة نظمتها في باريس مجموعة من النساء التابعات لجمعية *فيمن* Femen الأوكرانية سيئة الصيت. وتقول هذه السيدة في تصريحها لوكالة فرانس برس AFP أنها تتظاهر ضد الدين وضد انحلال الأخلاق[21] من أجل الحصول على حرية المرأة و حقوقها ...

إن الهجومات المستمرة والممنهجة على المسلمات بسبب لباسهن لم تعد قضية أمن ولا سياسة وإنما غدت أيضا قضية شعبية، ورياضة مفضلة لدى الفرنسيين؛ بسبب التحريض الإعلامي الشديد على المسلمين. فأصبح الناس في شتى الأماكن العامة يبلّغون عن أي إنسان يحمل سيما المسلمين سواء كان رجلا ذا لحية كثة أو امرأة تلبس الحجاب فتأتي الشرطة مباشرة للقبض عليها والتحقيق معها. وأصبحت هذه الظاهرة منتشرة بشكل واسع في المدن الكبرى ، ذات الكثافة المسلمة، وخاصة في باريس وليون ومارسليا وغيرها.

وفي هذا الإطار، ألقت الشرطة الفرنسية القبض ذات يوم على امرأة تونسية متنقبة في أحد الأسواق وهي تتسوق لشراء أغراضها. جاء الشرطي ليطلب منها أن تسفر عن وجهها ، فسألت المسلمةُ الشرطي : كيف علمتم أني في هذا المكان؟ أخبرها أن أشخاصا من السوبر ماركت اتصلوا عليهم وأخبروهم أن امرأة تلبس النقاب ، تتجول في السوبر ماركت... فجاءوا لهذا الغرض! واقتادت الشرطة المرأة التونسية ، وحجزوها في مقرهم على ذمة التحقيق. وفي النهاية، ألزمتها الشرطة بغرامة مالية قدرها 150 أورو[22].

وقد ذكرت مصالح وزارة الداخلية الفرنسية أنه من ابريل 2011 إلى ابريل 2012 وقعت غرامات مالية من هذا النوع على 299 مسلمة من أصل 354 امرأة أُخضعت للتفتيش من طرف أجهزة الأمن . وهذا

---

[20] http://www.dailymotion.com/video/xbi1dr_sihem-habchi-a-la-commission-parlem_news Page consultée 15/06/2016

[21] لاحظ كيف تظهر عارية في الشارع ثم تزعم أنها تتظاهر ضد الانحلال الأخلاقي، فيا ليت شعري ما هو مفهوم الأخلاق عند القوم؟

[22] صحيفة لوباريزيان 16 يناير 2012

الرقم يقل بكثير عن الأرقام التي حصدتها بعض الجمعيات المدافعة عن حقوق المسلمين ، التي هي على اتصل مباشر بالضحايا المسلمات.

حملات طرد البنات من المدارس بسبب اللباس

وتستمر هذه الحملات فتطال حتى المراهقات الصغيرات. ففي ثانوية سانت وان Saint Ouen قرب باريس هددت مديرة الثانوية طالبتان مسلمتان بالطرد بسبب أنهما تلبسان فستانين يغطيان الساقين – علما أنهما لا تلبسان الحجاب- . واللافت في الأمر أن مديرة المؤسسة هي سيدة عربية من أصل مسلم و أعضاء مجلس الإدارة في هذه المؤسسة التعليمية أغلبهم من أصول مسلمة[23]. وهذه أسماؤهم (نقلا عن موقع الثانوية على الانترنت للسنة الدراسية 2010/2009):

- عائشة أمغار ، رئيسة المؤسسة
- عزيز عاطف ، مسيّر المؤسسة
- نور الدين صنهاجي، و نادية سلطاني : ممثلان البلدية
- عبد المالك رياض، عضو في المجلس التربوي

هذه بعض أسماء أعضاء مجلس إدارة هذه المؤسسة التعليمية . وتلاحظ أن أعضائها يحملون أسماء عربية وأن رئيس مجلس الإدارة هي امرأة من أصل على ما يبدو مسلم وبدلا من إظهارها لنوع من التعاطف والتفهم إزاء هاتين البنتين المسلمتين نراها تتشدد حيالهما وتحاول جاهدة إجبارهما على خلع فستانيهما، رغم أنهما لا ترتديان الحجاب المحظور في المدرسة ...

من هنا تفهم أن الخطر الأكبر الذي يعانيه المسلمون في فرنسا يأتي غالبا من أناس ذوي أصول عربية.. إلا أنهم تبنوا العلمانية ، ذلك الدين الجديد ، فأضحوا أشد تطرفا فيها من الفرنسيين أنفسهم، فتأمل.

هذا مع العلم أن المؤسسة - وهذا حسب تصريح الفتاتين- تضم أولادا وبنات يلبسون زيا معروفا عندهم في فرنسا اسمه "الزي الشيطاني" وهو لباس يميّز طائفة دينية معروفة عندهم اسمها عباد الشيطان ...

على الرغم من ذلك، فقد غضت رئيسة المؤسسة الطرف عن زي "عباد الشيطان" وتغافلت عنه، وركزت المشكلة في طريقة لبس الفتاتين المسلمتين ... مما يعني أن المشكلة في المدارس الفرنسية هي مشكلة مع دين محدد هو الإسلام، ولا شيء غير ذلك.

[23] http://www.lyceeaugusteblanqui.ac-creteil.fr/spip.php?article164 (Page consultée le 30/12/2011)

وفي يوم الخميس التاسع والعشرين من مارس 2012 مُنعت فتاة أخرى من أصل مغاربي من الدخول إلى ثانويتها، ثانوية أدمون روستان Edmond-Rostand، بحجة أنها تلبس تنورة طويلة Jupe تصل إلى القدمين .

البنت تسمى خديجة، وتقول أنها بعد ثلاثة أشهر من التدريب المهني رجعت إلى الثانوية لاستئناف الدروس : " لقد كان الجو جميلا وأحببت أن ألبس تنورة فقررت ذلك و توجهت إلى الثانوية ولما أردت الدخول في القسم استبقتني المديرة عند الباب وقالت لي أن اللباس الذي ألبسه فيه نوع من التحريض ، وأن علي أن أعود إلى أهلي؛ لأني ألبس ثيابا ذات إيحآت دينية[24]".

وتستطرد البنت في حكايتها فتقول " وبعد يوم قضيته في الاستفسار عن ما ينبغي أن ألبسه كي لا أخالف القانون ، وجدت أن ثيابي لا تخالف القانون وقررت لبسها من الغد. ولما أتيت للثانوية في اليوم الموالي استقبلتني المديرة بنفس الطريقة وقالت لي أنها رفضتني بالأمس، وأنها لن تقبلني اليوم لأني مازلت ألبس نفس الثياب، واستدعت أمي للإستفسار ".

من جهتها قالت مديرة الثانوية أن المشكلة ليست في التنورة ذاتها ولكنها في كونها تحمل إيحاء دينيا[25] . وتستطرد المديرة فتقول (أن هذا النوع من الثياب يعتبر محرضا provocateur ويوحي بتديّن التي تلبسه) وبالتالي – تقول المديرة- أنه من الطبيعي أن تُوجَّه إلى هذه البنت النصائح التربوية الملائمة وأن تُذكَّرَ ببعض المبادئ الأخلاقية كالوقار وارتداء اللباس المحترم[26] واحترام الآخرين[27].

تعقدت القضية واشتد أوارها وتلقفها كدأبه الإعلام الفرنسي بشغف وحماس وهمة ونشاط. و صرحت أم خديجة للإعلام أنها قد تتفهم استدعاءها من المؤسسة لسبب أن بنتها تلبس الحجاب المحظور قانونيا، لكنها لا تفهم استدعاءها بسبب لبس بنتها لتنورة عادية، رغم أن بعض الأولاد في الثانوية والبنات يلبسون ألبسة ذات إيحاءات شيطانية كالألبسة السوداء وغير ذالك ومع هذا لم يُعتَب عليهم في شيئ.

إزاء هذه المناوشات بين الفتاة وبين مديرة الدروس ، تدخّل المفتش العام لأكاديمية فال ادواز Val d'oise السيد جان لوي برزون Jean louis Brison وقال أن لباس هذه البنت ليس متماشيا مع مبادئ مدرسة الجمهورية l'Ecole de la république ...

---

[24] http://www.saphirnews.com/Islamophobie-latente-un-nouveau-delit-de-jupe-longue-dans-le-Val-d-Oise_a14204.html

[25] انظر كيف أن التنورة الطويلة الساترة للساقين تعتبر عندهم ذات علاقة بالاسلام

[26] يُستشف من كلام المديرة أن اللباس المحتشم ليس محترما ولا وقورا...

[27] نفس المصدر السابق

وليلحظ القارئ الكريم أن نزع الحجاب لم يعد كافيا عند القوم ، بل أصبح واجبا على كل بنت مسلمة أن تخلع كل ما يمت أو يوحي بصلة إلى الايمان والحشمة والوقار ولو كانت تنورة طويلة... فسبحان القائل (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هوالهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير) [28]

قصة الأختين ليلى وعالمه

في مطلع العام الدراسي، شهر سبتمبر 2003، قررت مراهقتان فرنسيتان أن ترتديا الحجاب بعد اعتناقهما لدين الإسلام.

دخلت الأختان عالمة (16 سنة) و (ليلى 18 سنة) حرم مدرستهما، ثانوية أوبرفيليي Aubervillier قرب باريس، وعلى رأسيهما الحجاب الإسلامي. طلب منهما مدير الثانوية أن تنزعا الحجاب فورا، فامتنعتا. بعد أيام ، اجتمع المجلس التأديبي للثانوية ، ووضع خياران أمام الأختين : إما أن تقبلا بنزع الحجاب فتبقيا في الثانوية، وإما أن ترفضا فتطردا بشكل نهائي من المدرسة. واحتراما لدينهما، انحازت البنتان للخيار الثاني.

وقد ورد في تقرير المجلس التأديبي ثلاث تبريرات لقرار طرد البنتين : الأول أن الزي الذي تلبسه الفتاتان ليس " متناسقا" مع دروس الرياضة، والثاني أن فيه نوعا " من المباهات وإظهار العقيدة الدينية" والثالث أن فيه " إخلالا بالنظام العام".

ولاشك أن هذه التبريرات مبالغ فيها، وأن أعضاء المجمع التأديبي متحيزون في تقريرهم. فمتى كانت قطعة قماش على الرأس تخل بالنظام العام، أو تمنع من ممارسة الرياضة، وما العيب في أن يُظهر المرء معتقده للناس؟

لم تقتنع البنتان بما ورد في التقرير، ورأتا فيه نوعا من الظلم والإقصاء، فأصرتا على التمسك بحجابهما، ورفضتا رفضا قاطعا أن تنزعاه... فتنازل المجلس التأديبي عن شيء من موقفه وأمرهما بوضع حجاب فيه ألوان وزخرفة ، بدلا من حجاب أسود حالك أو أبيض ناصع، فرضخت البنتان للطلب... بعد أيام، طلب المجلس التأديبي من المراهقتان أن تضعا الحجاب فوق الرأس فقط وأن تكشفا عن جيديهما وآذانهما، فرفضت البنتان. فقرر المدير طردهما بشكل نهائي من الثانوية.

---

[28] سورة البقرة ، آية 120

حينها تشعبت القضية وأخذت منحى آخر ، ووصلت أروقة وزارة التربية الوطنية، وجاوزتها إلى الإعلام... . تقول إحداهما للإعلامي " تييري أرديسون" Thierry Ardisson (إنهم يحرموننا من التعليم بسبب أننا نضع الحجاب على رؤوسنا)، في مقابلة متلفزة على قناة كانال بلوس +Canal.

في هذه المقابلة ، ذكرت البنتان هيجان الأساتذة والمسؤولين التربويين ضدهما، وضغطهم عليهما من أجل أن تنزعا حجابيهما.... وفي ظل الحوار بين أب البنتين والثانوية من أجل إيجاد حل وسط ، قام فجأة أحد الأساتذة بالإتصال على صحيفة ليبراسيون الواسعة الإنتشار وأبلغهم بقضية الحجاب. كتبت ليبراسيون عن الحدث، فانتشر الخبر كالنار في الهشيم. وقد كان في الإمكان تصفية المشكل في أروقة الثانوية دون اللجوء إلى الإعلام.

أضحى حجاب المراهقتين قضية رأي عام على الساحة الثقافية ، وتحول إلى نقاش محتدم حول العلمانية وعلاقتها بالدين. وهب متطرفو العلمانية مطالبين بقانون يحظر لبس الحجاب الإسلامي في المدارس لئلا تتحول بنات الفرنسيين إلى متحجبات مثل الأختين ليلى و عالمه. ثم تدخل على الخط وزير التعليم كزافيي داركوس Xavier DARCOS ليقول بشأن البنتين ، عبارته الشهيرة : (من لا يحب الجمهورية عليه أن يذهب إلى مكان آخر[29]).... ولك أن تتأمل هذه اللغة الإقصائية من وزير دولة يُنتظر منه أن يهدئ الأوضاع، ويطمئن الناس، وأن يعامل المواطنين على قدم المساواة... لكن الإناء بالذي فيه يرشح.

بعد خمسة أشهر ، قامت فرنسا تحت رئاسة جاك شيراك بتشريع قانون يمنع ارتداء أي رموز دينية في المدارس العمومية، وصودق على القانون يوم الخامس عشر من مارس 2004.

وقد شكلت قضية المراهقتين، عالمه وليلى، حالة فريدة من نوعها على التراب الفرنسي. فأبوهما يهودي، ويدعي لوران ليفي Laurent Lévy ، وهو محام لدى منظمة حقوقية تسمى " حركة من أجل مناهضة العنصرية والصداقة بين الشعوب MRAP" وأمهما نصرانية من طائفة " القبائل" الجزائرية، وتمارس التعليم في إحدى الثانويات الفرنسية.

ويذكر الرجل للصحافة أن ابنتيه لم تتلقيا أي تعليم ديني في البيت ، وإنما اختارتا بنفسيهما أن تعتنقا الإسلام، وأن تُطبّقا تعاليمه...

وقد شاهدتُ بنفسي أبا البنتين وهو يدافع عنهما في التلفزيون وقد ذهب في تشجيعهما على احترام دينهما إلى أقصى الحدود... وتعجبت من يهودي بمثل هذه السلاسة والإنفتاح والسماحة إزاء بنتيه اللتين اعتنقتا

---

[29] صحيفة لوبس L'Obs ، بتاريخ 2003/10/15

دينا غير دين آبائه وأجداده. ولو كان هذا الرجل منا نحن المسلمين لكان له مع بنتيه شأن آخر، بل لربما ذبحهما صبرا دونما تريّث. فسبحان من يُخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي.

طرْد المتحجبات من الجامعة

ولم تقتصر المناوشات على تلامذة الإعدادية الصغار، بل تجاوز الأمر إلى مدرّجات الجامعات؛ فهذا أستاذ مادة الرياضيات في كلية العلوم بجامعة نانت Nantes يطرد فتاة تونسية تلبس الحجاب[30] (لا النقاب) .. حينما دخلت البنت المدرّج رفع الأستاذ صوته أمام جمع غفير من الطلاب قائلا لها : انزعي عني هذا ، فأجابته البنت :أنا لست متنقبة والقانون لا يحرم إلا لبس النقاب ، فرد عليها الاستاذ قائلا: لا يهمني ذلك، انزعي حجابك أو اخرجي من المُدرّج في الحال. فما كان من البنت ذات الاربع وعشرين ربيعا إلا أن حملت دفاترها وانصرفت وهي تبكي متجهة إلى عميد الكلية لتبلغه بالخبر[31] . فكانت كالمستجير من الرمضاء بالنار؛ ولم تجد أي سند من العميد وانزاح كل الاساتذة في الكلية إلى زميلهم الظالم ، على قاعدة انصر أخاك ظالما أو مظلوما.

إن هذا مثال آخر صارخ وصادم على أن لا حرية ولا مجال هنا في فرنسا للمسلمين وأن العلم لا يؤتى لكافر بدين العلمانية.

واللافت في القضية أن السفارة التونسية وقنصليتها المسؤولتين رسميا عن رعاياهما في هذه البلاد لم تُعلقا على الحدث بل تجاهلتاه بشكل تام ...في إشارة – ربما - إلى دعمهما لموقف الأستاذ الظالم، وإلى موافقتهما على سياسة الحكومة الفرنسية في رعايتها لهذا الإرهاب الفكري العنيف الغاشم الذي يتعرض له النساء المتحجبات في هذه البلاد.

هذه القصة وأمثالها كثيرة تبيّن لنا كيف أن هؤلاء المسلمين مطاردون ومضطهدون بشتى أنواع الاضطهاد في فرنسا : في أكلهم وشربهم و حتى في طريقة زيهم واختيارهم للباسهم... وأن الحرب على كل ماله صلة بالإسلام لا هوادة فيها حتى ولو تطلب الأمر طرد الأولاد والبنات وحرمانهم من حقهم الأساسي في التعليم ، ضربا بعرض الحائط لكل القوانين الدولية وحقوق الإنسان التي تنص صراحة أن لكل إنسان الحق في لبس ما يشاء وفي الإيمان بما يشاء دون حسيب أو رقيب.

هذه هي فرنسا ، ذلك البلد الذي يسميه السذج والمغفلون من بني جلدتنا ببلد حقوق الإنسان وأرض الحريات والأنوار، فيا ليت قومي يعلمون؟

[30] يجب التذكير أن قانون حظر الحجاب الإسلامي لا ينطبق على الجامعة، وإنما المدارس الإعدادية والثانوية فقط.

[31] http://oumma.com/15474/une-jeune-fille-voilee-exclue-de-salle-de-cours-de-fac

إن الخطورة الكبرى في هذه القضايا تكمن في صمت سفارات وقنصليات حكوماتنا العربية والإسلامية على ما يحدث... إذ لم نسمع في أي يوم من الأيام بدولة مسلمة أو عربية اعترضت ولو بكلام على الذي يتعرض له رعاياهم المسلمون؛ مما يضطر أي مراقب للأحداث هنا إلى التفكير في أن ثمت مؤامرات جادة تحاك ضد أي مظهر إسلامي في فرنسا. مؤامرات آثمة أبطالها الحكومات الفرنسية المتعاقبة والمؤسسات الديبلوماسية العربية الجبانة.

وإن لم تقم الهيئات الديبلوماسية بدورها في منع هذه المسلكيات العنصرية، والدفاع عن حقوق رعاياها أمام السلطات الفرنسية.. فما الفائدة إذن منها؟

إن الجميع يعلم أنه إذا اعتُدي على فرنسي في أي بلد عربي أو مسلم فإن الدنيا تُقام ولا تُقعد لهذا الحدث ويتدخل القنصل الفرنسي والسفير الفرنسي والإعلام الفرنسي للدفاع عن المعتدَى عليه وتغدوا القضية في فرنسا قضية وطنية بالدرجة الأولى. وأنا أعجب لماذا لا تنتهج قنصلياتنا في فرنسا هذا النهج وتعامل فرنسا معاملة ندية مبنية على أساس السيادة والكرامة العربية الإسلامية.

لقد بينت التجربة أن النصارى لا يفهمون إلا لغة واحدة : (لغة العين الحمراء) أي لغة الندية والسيادة. إن الفرنسي بطبيعته إذا رآك متجهما في وجهه صارما في نهجك ذا لسان سلق، وأظفار خادشة فإنه يحترمك وينحني لك ، وإن رآك ساكتا مستكينا غامضا عينيك عما يدور حولك فإنه يستمر في غيه ويزيد فيه لدرجة إذلالك. فالفرنسيون لا يعرفون لغة السماحة والليونة ولا الاحترام.

إن الحكومات العربية تقضي على رعاياها وعلى مصالحها الإستيراتيجية إنْ هي استمرت في الإستكانة والإنحناء لهؤلاء القوم.

حتى النساء الحوامل لم يسلمن من الاعتداءات البربرية

لا تتوقف الاعتداءات ضد المسلمين على الطلاب والطالبات، بل تتجاوز ذلك إلى النساء الضعاف الحوامل . ففي يوم 13 يونيو 2013 نشر موقع جمعية محاربة الاسلاموفوبيا في فرنسا خبرا مفاده أن امرأة متحجبة في مدينة ارجنتيْ argenteuil قرب باريس وقعت ضحية اعتداءات وحشية من طرف أشخاص ملثمين ذوي سحنات أوروبية حيث قام المعتدون بضرب مبرح لهذه السيدة واقتادوها إلى شارع صغير بعيدا عن الأنظار وانهالوا عليها بالعصي حتى كادت أن تفقد الوعي ومزقوا حجابها ونتفوا شعر رأسها بكل عنف وبربرية مما أدى إلى إجهاض جنينها. تمت عملية الاعتداء حين كانت المسلمة خارجة من مختبر للتحاليل الطبية. وقد نشر موقع اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا uoif بيانا في نفس اليوم على الصفحة الأولى من موقعه يشجب فيها الاعتداءات المتكررة على المسلمات المحجبات وطالب

بتشكيل لجنة برلمانية تُعنى بمراقبة الاسلاموفوبيا. في حين صمت المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM ولم يصرح بشيئ.

واستمرت الحكومة كدأبها في صمتها دون أي تدخل ولا تصريح رسمي يشجب هذا الحادث العنصري الإرهابي الذي لا مبرر له. فخرج المسلمون في مدينة "أرجنتيْ" عن بكرة أبيهم في تظاهرات عفوية أمام بلدية المدينة وازدادت أعدادهم وطالبوا بالتحقيق في الحادث.

وفي أسبوع 22 يونيو قامت جمعيات مسلمة بتنظيم مظاهرات صامتة في باريس شجبا لما يقع للمسلمات ونقدا للصمت الرسمي والإعلامي إزاء العنف ضد المسلمين. وبسبب كثرة المتظاهرين، شعرت السلطات الفرنسية بالضغوط وخافت من حدوث أعمال شغب تعم كل أرجاء فرنسا؛ فاستدعى وزير الداخلية "مانويل فالز" السيدة التي اعتُدي عليها وتحادث معها حول الموضوع ، وطالب المسلمين بالتهدئة وضبط النفس، ووعد بالتحقيق في الاعتداءات والبحث عن الجناة. ثم انتهت القضية عند هذا الوعد.

وقع هذا الحادث ثلاثة أسابيع بعد الاعتداء على فتاة متحجبة في ربيعها السابع عشر، حيث اعتدت عليها مجموعة من الشبان الفرنسيين بسبب لبسها للحجاب الإسلامي... ولم يتم أي تحقيق في القضية. كما أنه في نفس الفترة تم إخضاع سيدة مسلمة تلبس النقاب لتحقيق وتفتيش في الشارع أمام مرأى الناس والمارة وتلمسها رجال الشرطة بشكل مهين ومخالف للآداب العامة ولما رأى أحد المسلمين من المارة ما حدث للسيدة تدخل لمنع الشرطة فاتصل رجال الشرطة بزملائهم لمزيد من الدعم وتدخل بعض الناس في القضية مما أدى إلى مشهد فوضوي أثار الكثير من اللغط ، فألقى رجال الشرطة بقنابل مسيلة للدموع لمنع المتظاهرين من التجمهر والتجمع في الشارع.

هذا، و يجدر الإنتباه أن المنظمات الإسلامية هنا في فرنسا لا وزن لها إطلاقا في دفاعها عن المسلمين ، بل إن مطالبة uoif بإنشاء لجنة برلمانية لمراقبة الإسلاموفوبيا تعتبر من قبيل الأحلام في بلد يتحكم فيه اللوبيات المعادون للمسلمين وللعرب بشكل عام ويتحكم في برلمانه كبراء التيارات الصهيونية الماسونية.

أما المنظمات المهتمة بشؤون النساء les féministes ووسائلهم الإعلامية من راديوهات وتلفزيونات ومواقع وجرائد ومجلات فلا تنبس ببنت شفة تجاه مثل هذه الإعتداءات ... مما يوحي بأن ثمت مناخا عاما في فرنسا يطبعه التمالؤ الصامت ضد الطبقة الضعيفة في المجتمع. إن المنظمات الحقوقية النسوية أرادت بهذا السكوت الفاضح أن تقول – ضمنيا - أن هؤلاء السيدات اللواتي اعتُدي عليهن وعلى أنوثتهن لسن بإناث ولا يستحققن الاهتمام الذي يُعطى للأخريات السافرات. وأن الكرامة الإنسانية والأمن

والسلام في فرنسا لا يحق إلا لمن تكشف عن شعر رأسها وتعري صدرها أمام الملإ وتؤمن بالدين الجديد، العلمانية الفرنسية.

طرد المتحجبات من المطاعم

في الأول من إبريل 2012،– وكان يوم أحد – تذهب إحدى المسلمات إلى مطعم مع زوجها وولدها الصغير ، تدخل المطعم الواقع في مدينة مرتيغ Martigues في منطقة بوش ديرون Bouches du Rhône. وعند دخولها يفاجؤها العامل قائلا: أنا لا استطيع استقبالك، لأني لا أخدم امرأة تضع الحجاب على رأسها. أصرت السيدة على المزيد من الشرح فذهب العامل وسأل صاحب المطعم، ليتدخل هذا الأخير فيؤكد للمسلمة ما قاله العامل ... ويشرح صاحب المطعم للسيدة قائلا أنه " وصل إليه جواب من الولاية La préfecture ، يقول أن " الجمهورية تعاش بوجه مكشوف " . ثم يشرح صاحب المطعم للسيدة قائلا أنه يستنتج من جواب الولاية أن القانون يخوّل له الحق في طرد أي مسلمة متحجبة تدخل إلى مطعمه. فما كان من المسكينة إلا أن أذعنت للرجل ، وانصرفت بانكسار وخضوع.

اتصلت الضحية بمنظمة حقوقية تدعى " منسقية ضد العنصرية والاسلاموفوبيا la coordination contre le racisme et l'islamophobie" لمساعدتها في تقديم شكوى للعدالة ضد صاحب المطعم... ودخلت السيدة في متاهات العدالة ، واستغرقت قضيتها عدة سنين. ولم تقم العدالة بأي متابعة قضائية لصاحب المطعم.

هذه الواقعة ، كغيرها من الوقائع ، تبين لنا إلى أي حد وصلت الاعتداءات على المسلمين في فرنسا وإلى أي مدى تنتشر في "أرض الحريات "هذه المسلكيات الشائنة المنافية لأبسط قواعد حقوق الانسان والكرامة البشرية .... إن هذا يذكرنا بما وقع لليهود من مضايقات واضطهادات في الثلاثينات من القرن العشرين .

تعرية المسلمات في مطارات فرنسا بسبب ارتداءهن الحجاب

في مطار نانت Nantes الذي يقل المسافرين من فرنسا إلى بعض دول المغرب العربي ...جرى النظام على أن تفتش كل امرأة مسلمة ترتدي الحجاب. واللافت أن هذا التفتيش لا يخضع له إلا النساء المسلمات المتحجبات رغم أنه يوجد مسيحيات يلبسن الحجاب غير أنهن لا يخضعن لمثل هذا التفتيش ... وهذا التفتيش فرضته شركة خاصة بتأمين المطار اسمها SGA société générale aéroportuaire على

المسلمات فقط وذالك حين المرور بحواجز الأمن قبل الدخول إلى الطائرة . وحين تأبى المسلمة أن تنزع حجابها فإن مسؤولي المطار يتصلون مباشرة بأجهزة " شرطة مكافحة الإرهاب" لتعرية المرأة والتفتيش في كافة جسمها عن احتمال وجود متفجرات ... والمحرج في الأمر أن هذا التفتيش وهذا التعري الذي تتعرض له المسلمات لا يقع في غرفة منعزلة احتراما لإنسانية الضحايا ، بل إن الشرطة تتعمد التفتيش أمام أعين الناس وأمام أعين أطفال النساء الضحايا وأزواجهن .... بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك ، إذ ذكر "المجمع الفرنسي لمحاربة كراهية الإسلام CCIF" أن امرأة كانت تتعالج كيمياءيا ضد السرطان وكانت تغطي رأسها ولا تريد إظهار حالها للناس ، أجبرتها الشرطة إلى الكشف عن رأسها أمام جميع المسافرين . ويضيف المجمع أن امرأة أخرى كانت مرافقة لجثة ابنها ذي العامين كي يدفن في بلده الأصلي ، تعرضت لصدمة نفسية ثانية إضافة إلى مصيبة فقد فلذة كبدها ، ورغم شرحها لقضيتها أمام الشرطة والأمن إلا أنهم أصروا على كشف عورتها وتعريتها أمام الناس ...

وبرر رجال الشرطة فعلتهم الشنيعة هذه ، بالقول أنهم إنما يطبقون القانون الأوروبي رقم 2010/185 ، فقرة رقم A-4 المتعلقة بالإجراءات المطبقة على التفتيش، عن طريق تحسس جسم المتهم .

وقد قام بعض الحقوقيين المدافعين عن ضحايا التمييز الديني بالتحقيق حول حجة الشرطة فوجد أن تحسس جسم المتهمات الذي كانت تقوم به شرطة المطار ليس منصوصا عليه إطلاقا في القانون الأوروبي، أي بمعنى آخر أن أفراد الشرطة كانوا يقومون بالتفتيش بهذا الشكل بدافع عنصري إذلالي بحت، موجه خصوصا إلى فئة النساء المتحجبات لا يتجاوزهن إلى غيرهن... إضافة لذلك فإن القانون المذكور لم ينص في أي فقرة من فقراته على وجوب التفتيش وتعرية الجسم أمام المسافرين .. رغم ذلك فقد ظلت شرطة المطار مصرة على موقفها من تفتيش المسلمات – والمسلمات فقط - أمام أعين المسافرين.

وقد شكَت بعض المسلمات من ضحايا هذا الإذلال إلى وزارة الداخلية لكن هذه – ودفاعا عن عمالها من الشرطة – لم تحرك أي ساكن وتجاهلت الأمر . فأنت إذا ترى أن الجمهورية نفسها ترعى هذا النوع من الإذلال البشري لفئة معينة من الناس، رغم أن كافة القوانين الفرنسية والأوروبية تمنع مثل هذه الإجراءات والسلوك المشين...

اللحية لا تنسجم مع العلمانية

في بداية مايو 2011 قالت إذاعة RTL أن بلدية ترامبلي أن فرانس **Tremblay-en-France** في ضواحي باريس طردت عاملا لها يدعى " بن جبور" من أصول مسلمة بسبب لحيته الكثيفة وقال بن

جبور ، الجزائري الأصل، أن عمدة البلدية فرانسوا أسانسي François ASENSI أوعز إليه بضرورة حلق لحيته أو قصها على الأقل[32] لأنها لا تتماشى مع مبدإ العلمانية . وقد استُدعي بن جبور في بداية سبتمبر من طرف المجلس التأديبي للبلدية للنظر في قضية لحيته الكثة[33]. وكان سبب الاستدعاء الذي أثارته البلدية هو : عدم التزام التحفظ والحيادية من خلال لبس علامة مميّزة manquement aux obligations de réserve et de neutralité à travers le port d'un signe distinctif

وتقول اذاعة RTL أن نائب العمدة المكلف بالعمال – واسمه فيليب فليتو Philippe FLEUTOT - أصر في حديث مسجل أن يحلق هذا العامل لحيته، فقال له بالحرف الواحد : (إن لحيتك كثيفة بشكل يجعلها تظهر وكأنها غير عادية ، ومظهرك يجعلك تبدو غير حيادي...)

ويقول بن جبور للإذاعة (أنا مقتنع تماما أنْ لوكان اسمي نيكولا ديبون Nicolas DUPONT مثلا، وكان شعري أشقر وعيناي زرقاوان لَما انتقدوا عليّ لحيتي...) ويضيف في تساؤل لا يخلو من الطرافة (كيف يسمح للاب نويل Noel أن يكون ذا لحية كثة وأنا لا يُسمح لي بذلك) ...

ويقول محامي الضحية : (يجب أن يقولوا لنا ما إذا كانت اللحية محظورة على العمال من أصول مغاربية فقط ومرخص فيها للعمال الفرنسيين)

ويعلل المحامي قائلا : (بما أنه أي – بن جبور- من أصول مغاربية ويحمل لحية فهو إذا مسلم أي أنه أصولي -إسلامي رغم أن زملاءه يشهدون أنه ليست له انتماءات أصولية ...)

فأنت إذا ترى كيف قامت البلدية وأعضاؤها بهذه الزوبعة العارمة لسبب تافه هو أن هذا المسلم يحمل لحية كثيفة ... ذلك على الرغم من أن الكثير من عمال البلدية من أصول فرنسية لهم لحى وشوارب ولم يثر هذا أي ردة فعل من طرف البلدية .. فلماذا الاصرار على طرد هذا العامل بالذات؟ هل للأمر علاقة بدين الإسلام؟

يحدث هذا التمييز في باريس، عاصمة "الأنوار"، في حين أن بعض الديموقراطيات العريقة في الغرب مثل انكلترا وكندا وغيرهما تسمح لأفراد شرطتها ، بله العمال العاديين، بارتداء الحجاب و اللحية والعمامة السيخية وغيرها. لكن فرنسا تأبى إلا أن تكون نشازا واستثناء من كل هذا...

[32] إذاعة RTL, http://www.rtl.fr/actualites/article/un-fonctionnaire-musulman-suspendu-a-cause-de-sa-barbe-7716467913

[33] قد يعجب البعض من مثل هذه الاخبار والاحداث، لكنها للأسف هي الواقع اليومي التعيس الذي يعيشه كل المسلمين في فرنسا

تشويه ورسومات نازية على قبور المسلمين

لا تتوقف حملات مضايقة المسلمين في فرنسا على الأحياء منهم، بل تطال حتى الموتى، وخاصة أولئك الذين قدموا خدمات جليلة لفرنسا أيام حروبها العالمية.

ففي كل سنة تقريبا تشهد قبور الجنود المسلمين الذين شاركوا في تحرير فرنسا حملات تشويه يقوم بها بعض الفرنسيين، وأحيانا يكتبون عليها رسوما نازية، وتارات يكتبون عبارات معادية لدين الإسلام.

وأكتفي هنا بسرد أمثلة قليلة مما حصل :

ففي سنة 2003، في نفس الفترة التي طُردت فيها الفتاتان – ليلى وعالمه - من المدرسة بسبب حجابهما، كسر مهاجمون بناءَ أكثر من ستين ضريحا تابعة لجنود مسلمين في مقبرة " تييي Thiais بمنطقة "فال دي مارن Val-de-Marne" .

وفي سنة 2004 وقعت أربع هجومات جسام على بعض قبور المسلمين أيضا :

- يوم الخامس ابريل ، كُتبت رسومات نازية على أربع أضرحة مسلمة في المقبرة العسكرية بمدينة كروننبورغ Cronenbourg
- يوم 14 يونيو ، أكثر من خمسين ضريحا تم تشويهها قرب مدينة ستراسبورغ
- يوم 24 يونيو ما يقرب من خمسين ضريحا ، تم تشويهها في مدينة هاجنو Haguenau
- يوم 6 أ غشت ، تشويه خمسة عشر ضريحا في مدينة كوننبورغ، التي وقع فيها حادث مماثل قبيل ذلك بأشهر.

وفي سنة 2007، يوم 19 إبريل، تم تشويه كل الأضرحة المسلمة في مدينة "آراس Arras" وهي أضرحة تابعة لعسكريين مسلمين قاتلوا من أجل تحرير فرنسا من الإستعمار النازي.

وفي سنة 2008، يوم السادس من إبريل، تم تشويه 148 ضريح مسلم ، ووُجدت رؤوس خنازير مرمية على بعض القبور. وفي يوم الثامن من ديسمبر ، شوه المعتدون 576 ضريحا ، أي ما يقرب من جميع القبور المسلمة الموجودة في مقبرة "نوتر دام دو لوريت Notre dame de Lorette.

وفي سنة 2009، يوم 21 أكتوبر، شوّهت ثمانية قبور تابعة لجنود من المغرب ماتوا في صفوف الجيش الفرنسي أيام معارك الحرب العالمية الثانية، تم ذلك في مدينة مونجوا سان مارتين -Montjoie-Saint

Martin في منطقة "باس نورماندي Basse Normandie".... واللائحة تطول، وأكتفي بهذا القدر من الأمثلة.

سياسة حرق المساجد وتشويه واجهاتها

ويواصل العنف ضد المسلمين مسيرته، ليصل إلى المؤسسات والرموز الدينية الكبرى كالمساجد، ففي السابع عشر من أكتوبر 2010 تم الحرق المتعمد لمسجد يتيم في مدينة هاجنو Haguenau في ولاية " بارين " Bas-Rhin ، ولولا تدخل رجال الإطفاء بسرعة لالتهمت النار كل المسجد...

وإليك صورة من المسجد المحروق :



La dégradation a été commise dans la nuit de dimanche à lundi. (Photo DNA)

بعد أسبوع واحد من حرق المسجد المذكور، وجد المسلمون في مدينة دينكرك Dunkerque أمام بوابة المسجد رأس خنزير ملقى بشكل متعمد أمام الباب، لينبه كل مسلم جاء يصلى أن الإسلام لا مكان له في هذه المدينة [34]...

وفي يوم الأحد 19 سبتمبر 2010 في الدائرة الثالثة من مدينة ليون Lyon وجد المصلون على باب مسجد السلام ملصقا كبيرا مكتوبا عليه (مسجد غير شرعي ، فرنسا تأبى mosquée clandestine, la France décline ومباشرة تحت هذا الملصق وُضعت صورة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي .

وحسب المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية cfcm فإن « هذا المسجد معترف به قانونيا وله علاقات طيبة مع جيرانه » .... لكن لعنة العنصريين حلت عليه صبيحة ذلك اليوم....

في ليلة الثاني عشر من يوليو 2010 عرف مسجد قرب مدينة كان Caen كتابات من نوع آخر على جدرانه مكتوب عليها (الاسلام خارج أوروبا .... لا إسلام ولا نقاب..)[35] وهذه إحدى الصور :



[34] http://www.ajib.fr/2010/10/dunkerque-mosquee/
[35] www.ajib.fr/2010/07/mosquee-taguee-caen-herouville/#mosqu%C3%A9e



وما هذه الحرائق والإعتداءات إلا كقطرة من بحر ... بل تذكر بعض الإحصاءات أن في مطلع سنة 2015 بعد أحداث مقتلة جريدة شارلي المسيئة ، تضاعفت الهجومات على المساجد خلال 48 ساعة من عملية الهجوم على الجريدة. وكانت الاعتداءات على شكل طلقات رصاص على واجهات المساجد، وإلقاء قنابل مسيلة للدموع، وكتابات على الجدران مثل عبارة " عرب قذرون"[36] وغيرها. وحدث نفس الشيئ بعيد الهجوم على مسرح الباتاكلان Bataclan في نوفمبر 2015. وقد ذكر المجمع ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا CCIF في إحصائه أن " 55 مسجدا تعرضت للهجوم في سنة 2015 وحدها ، أي بمعدل الهجوم على ثلاثة مساجد كل شهر. في حين أن العدالة لم تقم بأي إدانة للفاعلين[37]".

هذا بالإضافة إلى تصريحات مشينة وغير أخلاقية صرح بها بعض الساسة الفرنسيين ضد الجاليات المسلمة ، بعيد مقتلة جريدة شارلي.. كما انتهزوها فرصة للهجوم على بعض الرموز الدينية كالحجاب وغيره. كما وقعت عدة اعتداءات جسدية على النساء المتحجبات، وذهب البعض من الجيران إلى إنذار الشرطة من أن بعض جيرانهم من المسلمين يلبسون القميص العربي... وبالجملة فقد تعرض المسلمون في تلك الفترة للكثير من المضايقات من شتى أطياف المجتمع الفرنسي.

حتى الأطفال يُضطهدون باسم العلمانية

[36] http://www.lefigaro.fr/actualite-france/2015/01/08/01016-20150108ARTFIG00116-serie-d-actes-anti-musulmans-au-lendemain-de-l-attentat-contre-charlie-hebdo.php
[37] http://www.islamophobie.net/articles/2016/06/23/infographie-etat-des-lieux-attaques-mosquees-france

في مطلع العام الدراسي 12 سبتمبر 2011 منعت بلدية Ulis طفلا صغيرا مسلما من الخروج مع الأطفال في نزهة مدرسية بحجة أنه يحمل معه في حقيبته وجبة غداء تحوي شيئا من اللحم الحلال[38]... تحججت البلدية بمبدإ العلمانية وقالت أنه ليس من حق الطفل أن يحمل معه وجبة خاصة ذات صبغة دينية ... ولما حاول أبوي الطفل أن يشرحا للبلدية أن طفلهما لا يخرق القانون الفرنسي في أي شيئ وأن من حقه أن يحمل معه الطعام الحلال، أخرجت البلدية حجة أخرى مقتضاها المحافظة على الأمن الغذائي للأطفال لئلا يحصل لهم تسمم من الغذاء الذي يحمله الطفل المسلم وهنا تدخلت السيدة العمدة بشكل شخصي واسمها Maud OLIVIER و أكدت لأبوي الطفل أنها لن تتساهل بأي حال من الأحوال إزاء هذه القضية .. وقالت لهما أن لامناص من خيارين إما أن ياكل الطفل وجبة من وجبات المدرسة التي بحوزة كل الأطفال – وهي وجبة فيها لحم غير مذبوح- وإما أن لا يخرج طفلهما في النزهة مع باقي الأطفال من زملائه ..

تأمل معي أيها القارئ الكريم كيف أن هؤلاء الإداريين لا يعدمون أي حجة في محاولة إقصاء المسلمين حتي ولو كانوا أطفالا برءاء، لا ذنب لهم سوى أنهم مسلمون. فهل ستكون المعاملة هي نفسها لو كان هذا الطفل يهوديا؟

إثر ذاك اتصل أبوي الطفل بالمجمع الفرنسي لمكافحة العداء للإسلام CCIF وعرضا عليه قضيتهما .... اتصل محامون ورجال قانون منتمون لهذه المنظمة بالعمدة وذكروه بمقتضيات القانون الفرنسي حيال القضية ومن بين ما أوضحوه للعمدة أن الدستور الفرنسي بمادته الثانية - والأولى حاليا- يكفل حق المساواة الشاملة في الخدمات العمومية لجميع المواطنين على اختلاف أعراقهم وأديانهم وأصولهم ... أوضح القانونيون كذلك للعمدة أن وزارة التربية الوطنية كانت أصدرت مذكرة رقمها 598-82 في 21 دجمبر 1982 مقتضاها أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار كافة التقاليد والأنظمة الغذائية للأطفال من أصول أجنبية ... وكذالك المادة رقم 19 من القانون الصادر 13 ابريل 1988 الذي أصدرته وزارة التربية و المتعلق بتنظيم المطاعم والوجبات المقدمة فيها... ينص هذا القانون على إمكانية تغيير الوجبات الغذائية للأطفال المتبعين لنظام غذائي طبي أو ديني [39] ...وكذلك المذكرة التي نشرتها وزارة التربية الوطنية و الصادرة يوم 25 يونيو عام 2011 تحت رقم 118-2001 والتي تنص على أن - التربية الغذائية في المدرسة ينبغي أن تكون لها علاقة بالحياة الاجتماعية وأن تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الثقافات...- [40]

[38] أنوّه هنا أن البلديات في فرنسا هي التي تتولى تسيير الشؤون المدرسية ، من مطاعم ونشاطات تربوية.

[39] JO (الجورنال الرسمي) du 15 mars 1988

[40] Circulaire n°2001-118 de l'éducation nationale

رغم صراحة كل هذه القوانين ... أصر العمدة على رأيه ورفض رفضا باتا أن يخرج الطفل الصغير في نزهة وهو يحمل في حقيبته طعاما له صلة بالإسلام...

نعم ! لقد وصلت العلمانية في فرنسا إلى مرحلة من التطرف و تجاهل القوانين والأعراف لدرجة أنها لم تعد تحتمل أي مظهر ديني حتى ولو كان غذاء مخبأ في حقيبة يحمله طفل مسلم صغير يخرج في نزهة بريئة مع أصيحابه ... هذه هي العلمانية التي يرعاها النواب والمنتخبون المحليون في فرنسا ...ومن الغريب اللافت للنظر أن هذه الأحداث وهذه المضايقات لم تحصل أبدا للمواطنين الآخرين من أصول دينية غير مسلمة مما يُشعر أن مبدأ العلمانية يستهدف فئة المسلمين بالذات دون غيرهم.

من المعروف في فرنسا أن أي نائب أو عمدة يريد أن يبقى في منصبه مدة أطول عليه أن يبرهن – على الأرض - أنه لا يُكِن أي عطف ولا رحمة تجاه الإسلام ولا المسلمين في فرنسا وعليه كذلك – إن كان يريد أن يحظي بود كبراء الماسونيين والصهيونيين الفرنسيين المتحكمين في مفاصل الدولة- أن يُصدر ولو قانونا واحدا خلال فترته الانتخابية يضطهد فيه المسلمين ويقيّد من حريتهم بشكل أو بآخر ... ومن أجل أن يزداد حظه في النجاح الإنتخابي عليه أن يضفي زخما إعلاميا على مشروع قانونه المستهدف لهذه الفئة من المجتمع... ولعل هذا ما يفسر إصرار العمدة ومستشاريه على إقصاء الطفل الصغير، مع أن إقصاءه ليس بذي فائدة للبلدية التي يتولى إدارتها، إلا ما قد يترتب عليه من زخم إعلامي في التلفيزيونات والإذاعات والجرائد وهو ما سيزيد من شعبية هذه العمدة وشهرتها وزيادة احتمال نجاحها في الانتخابات البلدية القادمة ...

ولا يفوتني أن أنوّه أن أغلبية أعضاء المجلس البلدي في مدينة Ulis هم من أصول يهودية أمثال أتيين شارون ETIENNE CHARRON و دينيس كارامنسكي Denise Karminski...

الاستهداف في المناسبات الدينية

إنْ كان ارتفاع تكاليف الحياة ، وغلاء الأسعار هو الهم الأول للمواطن العربي في شهر رمضان، فإن همّ المسلمين الأول هنا في فرنسا هو من نوع آخر. يتمثل أساسا في حملات إعلامية وسياسية وإدارية تطال المسلمين على وجه التحديد خلال الشهر الكريم. وأول ما يقض مضاجع مسلمي فرنسا في شهر رمضان هو تلك الإقصاءات والتهميشات التي تطالهم في ميدان العمل، وعلى مستوى الإدارات المحلية والمركزية. وتتجسد هذه الاقصاءات على عدة أشكال كالطرد من الشغل بحجة أن الصيام غير متلائم مع طبيعة العمل، أو غير ذلك من الحجج الواهية والمخالفة لنصوص القوانين.

مثال ذلك ما و قع في غرة شهر رمضان 1433 هجرية، الموافق لسنة 2012 للميلاد ، حيث حصلت في بعض المدن الفرنسية عدة أحداث معادية المسلمين، لم تُعرف من ذي قبل.

ففي أول يوم من رمضان 20 يوليو 2012 طردت بلدية جنفيليي Gennevilliers أربعة عمال في المخيمات الصيفية لسبب واحد هو أنهم يصومون شهر رمضان، وأن الصوم - تقول البلدية - لا يتناسب مع العمل الموكل إلى هؤلاء ... وقال المسؤول عن هذه المجموعة واسمه سمير لوكالة فرانس برس AFP : إن هذا ليس عدلا ، وليس مقبولا ، لا يمكن أن نفرض على إنسان أن يأكل رغم أنفه.

وقد أثار هذا الخبر حفيظة الكثير من الجاليات المسلمة في فرنسا، لكن لم يستطع أي أحد منع طرد هؤلاء المساكين. ورغم اعتراض المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية CFCM على هذا الطرد عبر بيان خجول له، إلا أنّ ذلك لم يثن البلدية عن قرارها فنفذته بعناد وعنجهية مستخفة بكل اعتراضات مجلس CFCM ومزدرية بذلك كل المسلمين وكل قيم الإسلام المتمثلة في احترام فرائضه الخمس المعروفة ومنها صيام شهر رمضان ... وفي النهاية وجد الشباب المطرودون أنفسهم دون عمل لذنب واحد هو أنهم أرادوا صيام شهر رمضان ...

ويبدوا أن أهل الباطل يتضامنون فيما بينهم ويقلد بعضهم بعضا ، ففي مدينة جرونوبل Grenoble ، وفي مستهل رمضان، طرد اتحاد التعليم في جرونوبل ligue de l’enseignement de Grenoble ثلاثة مسلمين من عملهم في المخيمات الصيفية بحجة أنهم يصومون شهر رمضان ...وقد برر الاتحاد هذا الطرد بأن الصيام لا يتناسب مع وظيفة " منشط حفلات" ولا مع قانون العلمانية الصادر سنة 1905... وقد وضع الاتحاد هؤلاء المسلمين الثلاثة بين خيارين : إما أن يواصلوا صياهم فيُطردوا من عملهم ، وإما أن يمتنعوا عن صيام رمضان فيحتفظوا بعملهم. هذا على الرغم من أن قانون العلمانية لا ينص في أي فقرة من فقراته على طرد العمال بسبب انتمائهم الديني...

وحينما أصر المسلمون الثلاثة على مواصلة الصيام في العمل، بعث اتحاد التعليم بأمر إلى وكيل العدالة ليرسل لهؤلاء رسالة استدعاء في الثامن من أغشت... تضمنت الرسالة ميعادا لهم مع لجنة التأديب لتحذرهم من مغبة الصيام في وقت المداومة. ولئلا يُتهم هذا الاتحاد بالتمييز الديني الذي هو ممنوع – نظريا – فرنسا... برر الاتحاد طرده للعمال بذريعة « الخطأ الفادح » وهذه الذريعة تستعملها الشركات عادة في حالات نادرة لطرد العمال الذين يرتكبون أخطاء كبرى تضر بمصلحة الشركة .. لكن يجب أن نتذكر أن الصيام لا علاقة له بتاتا بأي خطأ ، بل لا ينص أي قانون على أنه من الأخطاء المؤدية للطرد من العمل ...

لقد وصل التمييز ضد المسلمين ذروته ، لدرجة أن منظمة العفو الدولية أصدرت في عام 2012 تقريرا يحذر الأوروبيين وخاصة فرنسا من الاستمرار في سياستها التمييزية ضد المسلمين.. وقال التقرير أن فرنسا ، في سياستها هذه تجاه المسلمين، بلغت رقما قياسيا في أوروبا ...

وقد أصدر المسؤول عن حقوق الانسان في المجلس الاوروبي Conseil de l’Europe نيلس مويزينيكس Nils Muiznieks بيانا نصح فيه فرنسا : **بضرورة الرجوع عن القوانين التمييزية ضد المسلمين وناشد الحكومة بضرورة حظر التمييز الديني في كل الميادين...**

وفي مدينة شيرف ريشمون Cherves-Richemont جنوبي غرب فرنسا في نفس الشهر الكريم طردت جمعية " أشانج أ ديكوفرت échanges et découverte" عاملا لها، بسبب صيامه رمضان . هذا العامل يسمى بلقاسم، ويقول : أنا أردت أن أخبر مسؤولي عن نيتي في الصيام، قبل أن يتفاجأ بصومي ويطردني من العمل . وفي المساء يقول بلقاسم ، أخبرني رئيس الجمعية ومنسّقتها أن الصيام لا يتناسب مع العمل وطلبا مني ما إذا كان من الممكن أن أؤجل صيام رمضان إلى أيام أُخر فرفضت ذلك . وأصر رئيس الجمعية أن صيامي قد يعرض حياة الأطفال الذين أرافقهم إلى الخطر.. فتعهدت لرئيسي أن أقطع الصيام بمجرد أن أشعر بسوء وأن أنسحب من عملي إن تطلب الأمر ذلك .

في صباح الغد أخبرتني منسقة الجمعية أنهم لا يمكنهم الاحتفاظ بي كعامل عندهم وأن عليّ أن أجمع أغراضي وأرحل ... ولم تعطني حتى الفرصة في أن أودع أصدقائي في العمل وأن أشرح لهم لماذا أنا مغادر . وإن الذي يحزنني أكثر هو أنني لم أستطع أن أقول وداعا للأطفال الصغار الذين كنت أرافقهم.

حتى المسلمون من أصول فرنسية لم يسلموا من الإذلال والاستهداف

إن قضية التمييز العنصري والإذلال لا تتوقف فقط على العرب أو الأفارقة من أصول مسلمة، وإنما تصل أيضا إلى الفرنسيين الذين اختاروا الإسلام كدين . وهذا ما يؤكد أن المشكلة في فرنسا ليست مع أفراد من أصول معينة في المجتمع، وإنما المشكلة تكمن في صراع محتدم ضد دين الإسلام وضد معتنقيه .

وقد التقيت مرات ببعض الإخوة من أصول مغاربية متزوجين من فرنسيات اعتنقن حديثا الإسلام، ورووا لي بعض قصصهم المحزنة مع عائلات زوجاتهم.. فقد ذكر لي بعض الإخوة أن زوجته طردها أبوها وأمها قسرا من بيتهما عندما علما أنها اعتنقت الإسلام . ورفضا أن يراها أو يتكلما معها طالما لم تتخل عن دينها الجديد. وكلما حاولتْ الاتصال بهما يقطعان الهاتف في وجهها. وقالت له مرة أن أباها صارحها

بأنها أصبحت تُعرف بعار العائلة la honte de la famille بسبب اعتناقها الإسلام وتزوُّجها بعربي "إرهابي" حسب تعبير أبيها.

هذه للأسف هي الطريقة التي ينظر بها الفرنسيون إلى العرب والمسلمين. فالعرب في هذه البلاد سمعتهم سيئة جدا، وذلك بفعل الهيجان الإعلامي الذي يشوه صورة المسلمين ليل نهار في كل نشرات الأخبار. فتشكلت بذلك صورة سطحية قاتمة لدى الفرنسيين حول الإسلام والمسلمين.

وذكر لي أخ آخر كيف أن سيدة من معارفه اعتنقت الإسلام وكانت تعمل في شركة أبيها الذي أخفت عنه أنها مسلمة ، وعندما علم أنها دخلت الإسلام خيرها بين أمرين : إما أن ترتد عن الإسلام فتبقى معه في البيت والعمل، وإما أن يطردها من البيت ومن الشركة . وأضحت الشابة في مأزق حرج، ثم قررت أخير أن تتمسك بدينها وأن تهجر بيت أبيها.

رجال السياسة وهجوماتهم على المسلمين

وتأتي هذه الهجمات من أحزاب اليمين واليسار دون تفريق، وقد يظن البعض أن اليساريين أكثر ليونة تجاه المسلمين من اليمينيين إلا أنهم في الحقيقة سواء.

ولم تعرف فرنسا فترة من التطرف أشد حدة ضد الأجانب بشكل عام، والمسلمين بشكل أخص من فترة الرئيس نيكولا ساركوزي ذي الأصول اليهودية.

ويتخذ الرئيس الأسبق ساركوزي رعيلا من المستشارين أغلبهم من أصول إما يهودية وإما مسيحية متطرفة مثل هانري جوينو Henri GUENO و كلود جيان Claude GUEANT .... ويمتازون كلهم بتصريحاتهم الإعلامية المثيرة للجدل ضد الجاليات المسلمة.

ولا يفوتي في هذا السياق أن أورد التصريحات الشهيرة لوزير الداخلية الفرنسي "كلود جيان" المعروف بعدائه الصريح الفصيح للإسلام والحضارة الإسلامية... فقد قال هذا الوزير في تصريحات له، داخل أروقة الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) أن :

(الحضارات كلها ليست متساوية ... إن الحضارات التي تدافع عن الانسانية تبدو لنا أكثر تقدما من تلك التي تتنكر للإنسانية) في إيحاء إلى الحضارة الإسلامية وفي أنها حضارة قتل ودمار ، و أنها – حسب

رأيه - أحط قدرا من الحضارة الغربية. وقدم أمثلة توضيحية على كلامه حيث قال أن (**صلاة المسلمين خارج البيوت تضايق الفرنسيين...)** أي أنها – حسب تصريحه - مثال على انحطاط الحضارات.

ثم يستطرد وزير الداخلية الفرنسي قائلا (**الحضارة التي تدافع عن الحرية والمساواة والإخاء هي أعلى وأسمى من تلك الحضارة التي تقبل بالطغيان وتحتقر المرأة – إشارة إلى الحجاب الإسلامي- وتنشر الحقد الاجتماعي والعرقي ...**[41])

لكن الوزير يجهل أن العصر الذي كانت فيه فرنسا تعيش الجهل و الظلمات ، ويتساءل فيه فلاسفتها عن ما إذا كان للمرأة روح كالرجل أم لا... كانت المرأة المسلمة في نفس العصر تُستشار لتنتخب خليفة المسلمين، وكانت تُعلّم الناس ، وتنشر أحاديث رسول الله بين الرجال ، وتؤسس المدارس ، وتعمل في التجارة، و الخياطة، وتكسب من عرق جبينها...بل تتربع على قمة الدولة وتقود الجيوش وتخطط للغزو، وما مثال الأميرة "شجرة الدر" منا ببعيد....

ثم إن الوزير يغفل عن أن فرنسا هي من كانت المرأة فيها – إلى عهد قريب، سنة 1945م - لا يحق لها أن تدلي بصوتها في الإنتخابات، ولا يحق لها أن تعمل أو تمتلك درهما ولا دينارا من عرق جبينها....

بل ينسى الوزير أن فرنسا هي من كانت ولا تزال تنشر الحقد والكراهية في العالم، وتتنكر للإنسانية وتعتدي عليها، من خلال المجازر التي ارتكبتها وترتكبها حاليا ضد أبناء إفريقيا، وتلك التي فعلتها في الجزائر، ولا زالت تنشر قيم الظلم والإستبداد واللامساواة في العالم الثالث من خلال دعم العساكر والإنقلابات العسكرية ونشر الديكتاتورية والطغيان في إفريقيا والعالم العربي.

وهل يستطيع الوزير أن يقارن بين حضارة جاءت لتساوي بين العربي والفارسي، وجاءت لتخلِّد تاريخ رجل أجنبي من الحبشة كان يُضطهد في مكة بسبب لونه بشرته ، وبين حضارة أخرى مازالت إلى اليوم تعاني من العنصرية وآثارها؟ فأيها أرقى وأسمى وأنبل و أكرم ؟ حضارتنا أم حضارتكم؟ نعم أيها الوزير (إن الحضارات ليست قطعا متساوية) !

أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا ؟ لا يستوون؟

ومن – يا سيادة الوزير- قدم لكم مجانا علوم الطب والفلك وفن الحياة، وأساسيات النظافة والأناقة والتحضر، إن لم يكن المسلمون؟ لكن الكُنود ونكران الجميل رانا على قلبك المتسخ أيها العلج الجحود. قُتِل الإنسان ما أكفره!

---

[41] صحيفة لوموند، بتاريخ 2012/12/19

بعد تصريحات الوزير، خرج مثقفون وساسة من حزب اليمين وأوغلوا في التحريض، فقدموا تفسيرات أكثر وضوحا لعبارات وزير الداخلية ومن جملة ما قالوه أن (**هذا التصريح الذي أدلى به الوزير جاء في سياق خطاب جمهوري يهدف إلى شجب واستنكار سلوك بعض الحضارات – إشارة إلى الإسلام- التي لا تحترم حرية الضمير ولا حرية التعبير ولا تحترم المساواة بين الرجل والمرأة**[42] ...)

وعندما انتقد بعض المفكرين المعتدلين كلام الوزير خرج هذا الأخير من جديد في أجهزة الإعلام وأكد أنه لا يأسف على تصريحاته وأنه مقتنع كل الاقتناع بما يقول، وأن لا داعي للمزايدات السياسية ...

بل تدخل الرئيس الفرنسي ساركوزي شخصيا في الموضوع وقال على شاشة تليفزيون القناة الثانية وأمام بعض الصحافة الألمانية، ما يلي :

(إن كلام وزير الداخلية في أن الحضارات والمجتمعات والأنظمة التي لا تساوي بين الرجل والمرأة ، لا يمكن مساواتها بحضارة أخرى، هو كلام منطقي وسليم)

هذه هي فرنسا، وهؤلاء هم ساستها ورؤساؤها الذين يتسابق إليهم حكامنا وسياسيونا تقربا إليهم وإعجابا بهم ، فما أصدق القرآن حين يقول : (**قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم اكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون. ها انتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم..**[43])

وتعكس هذه التصريحات مدى الحقد الكامن في صدور هؤلاء الساسة ليس ضد العرب أو المسلمين فقط وإنما ضد كل ماله صلة بالحضارة العربية الإسلامية...

وأنبّه إلى أنه لم تقم أي سفارة ولا قنصلية عربية أو إسلامية بانتقاد هذه التصريحات، بل سكتوا جميعا ، خوفا وطمعا.

وفي رد فعل خجول، قام أعضاء المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية CFCM بإرسال خطاب إلى وزير الداخلية يطالبونه فيه أن يفسر كلامه وأن يُطمئِن المسلمين أنه لا يعني الحضارة الإسلامية بتصريحاته. فاحتقرهم الوزير واستخف بهم، ورد عليهم ردا مدمدما نشره في الصحافة والإذاعات، سنورده في السطور اللاحقة.

وجاء في رسالة مجلس الـ CFCM ما نصه :

[42] http://lci.tf1.fr/politique/claude-gueant-toutes-les-civilisations-ne-se-valent-pas-6970903.html

[43] سورة آل عمران

(إن عددا من مواطنينا المسلمين شعروا أنهم معنيون بتصريحاتكم الأخيرة وأخبرونا بذلك فنرجو من سيادتكم توضيح أنكم لا تعنون الحضارة الإسلامية)

ولم يتأخر الوزير في الجواب إذ أطل عليهم في التلفيزيون في صباحية قناة canal +، ليوم الخميس الثامن من فبراير، و أوضح بشكل لا يدع مجالا للريب أن تصريحاته يعني بها دين الإسلام والحضارة الإسلامية ، ولا شيء غيرهما.

وها هو نص عبارات الوزير، أوردته بحذافيره لأُظهر للقارئ الكريم طريقة التعبير المتغطرسة لدى الوزير واحتقاره الظاهر لأعضاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. قال الوزير :

(طلب مني رئيس مجلس الديانة الإسلامية أن أطمئنهم أن تصريحاتي السابقة حول الحضارات لا تعني الحضارة الإسلامية فأنا أقول له أنه بالنسبة لي المشكلة هي فعلا في دين الإسلام) انتهى الاستشهاد وهو رد مزلزل ، يمثل في الحقيقة أبشع صور الازدراء والاحتقار لأكبر مؤسسة إسلامية في فرنسا.

وههنا أيضا، لنا أن نتساءل : أين المسؤولون الديبلوماسيون للدول الاسلامية المقيمون في فرنسا ؟ كيف لهم أن يسكتوا ويغضوا الطرف عن تصريحات مسيئة لحضارتهم وثقافتهم ؟ وهل كان الأمر سيمر بهذه السهولة لو كان الهجوم واقعا على الحضارة الصينية، أو الروسية أو اليهودية؟ أين دور جمعيات الصداقة - في البرلمان الفرنسي - بين برلمانيي الدول العربية والبرلمانيين الفرنسيين، خاصة إذا علمنا أن التصريحات التي قدمها الوزير كانت بدايتها في جلسة داخل البرلمان الفرنسي؟

من هو كلود جيان Claude GUEANT

وُلد في السابع عشر من يناير 1945 في مدينة فيمي Vimy من منطقة " بادكالي Pas-de-Calais"

كان واليا في الكثير من مناطق فرنسا، ثم بعدها تولى مناصب عدة في وزارة الداخلية إلى أن أصبح وزيرا لها في عهد الرئيس اليهودي نيكولا ساركوزي.

يعتبر "كلود جيان" من أشد السياسيين الفرنسيين عداء للمسلمين. وخلافا لكل الساسة الآخرين في تحفظهم في بعض الأحيان حول القضايا التي تخص المسلمين المقيمين في فرنسا ، فإن "كلود جيان" له منهج خاص تجاه المسلمين فهو لا يخفي أبدا مشاعره الداخلية من حقد وكراهية للمسلمين، بل يبدي ذلك علانية في كل فرصة تسنح له أمام أجهزة الإعلام، وهو ليس من أقصى اليمين كما قد يتوهم البعض، بل محسوب على اليمين المعتدل ومن المقربين جدا من الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي".

ولـ " كلود جيان" تصريحات أخرى ضد المسلمين ، لا تقل حدة عن التصريحات الآنفة، من ذلك قوله أمام الصحافة أن : (**المسلمين كانوا قلة في الفترة التي شُرع فيها قانون العلمانية سنة 1905 وأن عددهم اليوم ، يقول الوزير، وصل إلى 5 أو 6 ملايين وأن كثرة المسلمين في فرنسا تسبب المشاكل**[44])

وقد حمل هذا التصريح إيحاء ذا مغزى كبير، مضمونه أن العلمانية الفرنسية في تطرفها المعاصر تستهدف طائفة المسلمين لا غير .

أثار التصريح السابق اشمئزاز الكثير من منظمات المجتمع المدني وخاصة منظمة تدعى " ضد العنصرية" التي أفصحت عن قلقها من تصريح وزير الداخلية.

ويرتبط "جيان" بعلاقات وطيدة مع اللوبيات الصهيونية المتنفذة في القرار السياسي الفرنسي.

هذا، وقد تورط " كلود جيان" في عمليات سرقة ورشوة ونهب للمال العام، وأثبتت محكمة باريس سرقته ، فحكمت عليه يوم الثالث والعشرين يناير 2017 بالسجن عاما نافذا وغرامة مالية قدرها خمس وسبعون ألف يورو ، وخمس سنوات من حظر ممارسة أي وظيفة عمومية. فهو كما ترى لص محترف ، وعنصري من الطراز الخبيث...

منع الدعاة المسلمين من الدخول إلى التراب الفرنسي

في يوم الاثنين 26 مارس 2012، تناقلت وكالات الأنباء الفرنسية خبرا مفاده أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قال أن " **يوسف القرضاوي والداعية محمود المصري ليس مرحبا بهما في فرنسا**". كان ذلك على خلفية عملية وصفت بـ"الإرهابية" قام بها شاب فرنسي من أصل جزائري في مدينة تولوز بالجنوب الفرنسي حيث قتل فيها سبعة أشخاص بينهم ثلاثة أطفال يهود ...

إثر هذه العملية منعت السلطات الفرنسية العلامة يوسف القرضاوي من الدخول إلى التراب الفرنسي لتقديم محاضرة في مؤتمر UOIF السنوي ، وهو مجمع لمسلمي أوروبا يقام كل سنة في مدينة " البورجيه Bourget" قرب باريس.

44 http://www.lefigaro.fr/flash-actu/2011/04/04/97001-20110404FILWWW00596-musulmans-les-propos-de-gueant-critiques.php

لم يكن وراء قرار منع التأشيرة للشيخ القرضاوي رجال من حزب اليمين كما هي العادة تقليديا حينما يتعلق الأمر بالهجوم على الإسلام أو بالتضييق على المسلمين ، وإنما جاء القرار – هذه المرة - بناء على طلب تقدم به رجال من الحزب الاشتراكي ، ذلك الحزب الذي يعتقد بعض المسلمين أنه حزب مرِن وليّن في سياسته تجاه الإسلام والمسلمين. وثمت مشروع قانون جديد قد يصدر عما قريب بشأن منع الحجاب الاسلامي في الشوارع (أقول الحجاب لا النقاب لأن هذا الأخير تم منعه من قبل) . هذا القانون الجديد أصدره الحزب اليساري الاشتراكي أيضا ، فالحرب على المسلمين وعلى رموزهم ليست خاصة باليمين الفرنسي كما يظن البعض... وإنما هي حرب معلنة من كل الأحزاب السياسية الفرنسية على شتى أطيافها.

الساسة الذين طالبوا بمنع القرضاوي من الدخول إلى الاراضي الفرنسية

هناك شخصان محوريان هما من قاما بالمطالبة بمنع القرضاوي من الحصول على تأشيرة . هما مانويل فالز Manuel VALS الذي أعلن عن ارتباطه الأزلي بإسرائيل، ومارين ليوبان Marine LE PEN، ابنة زعيم اليمين المتطرف في فرنسا جان ماري لوبان Jean marie LE PEN .

من هو مانويل فالز Manuel VALS؟

سياسي فرنسي من أصل إسباني، ولد يوم 13 أغشت 1962 ، و حصل على الجنسية الفرنسية سنة 1982. متزوج من يهودية.

هو الآن رئيس للحكومة الفرنسية ، في مأمورية فرانسوا أولاند (2012-2017) ، وكان عضوا رئيسا في الحزب الاشتراكي الفرنسي ، وعمدة مدينة أفري Evry في إحدى ضواحي باريس، وهو كذلك نائب منذ 2001 عن الدائرة الاولى لمنطقة إيسون Essonne قرب مدينة باريس.

يعرَف "مانوييل فالز" بقربه الشديد من آلان بوور **Alain BAUER** المعلم الأعظم السابق لمحفل الشرق الماسوني في فرنسا ، والمستشار السري للشؤون الأمنية لدى الرئيس الفرنسي اليهودي الأصل نيكولا ساركوزي.

هذه القرابة الشديدة لمانويل فالز من المعلم الأعظم لـ"محفل الشرق الماسوني اليهودي الفرنسي" تفسر إلى حد ما مبادرة " مانويل فالز Vals" للمطالبة بمنع القرضاوي من إلقاء محاضراته في فرنسا؛ ذلك أن القرضاوي معروف بمواقفه الحربية وفتاواه الشهيرة ضد إسرائيل.

يعتبِر مانويل فالز نفسه (مرتبطا أبديا بإسرائيل) ، كما ذكر ذلك في مقابلة صحفية مثيرة لإذاعة راديو جيدايكا (أي الاذاعة اليهودية) في مدينة ستراسبورغ في 17 يونيو 2011. وهي سابقة من نوعها في الجمهورية الفرنسية ، حيث أنها أول مرة يقوم فيها شخص منتخَب من طرف الشعب بإعلان الولاء المطلق لدولة أجنبية.

ثم إنه من المستغرب لدى الكثيرين أن يقوم نائب برلماني يساري اشتراكي بحجم " مانويل فالز" بإعلان انتمائه ودعمه الأخلاقي والأبدي لجماعة دينية – هي اليهود - على حساب جماعات دينية أخرى. وتلك سياسة وصفها بعض المراقبين بأنها سياسة ذي الوجهين لا تنم إلا عن خوف حقيقي لدى هذا الرجل من عقاب اللوبي اليهودي المتنفذ في فرنسا ، الذي يمول بسخاء وحماس كل الحملات الانتخاب للنواب، وأي نائب أظهر جفاءً تجاه إسرائيل أو تعاطفا مع مستضعفي فلسطين فإنه يجرد من منصبه من خلال عدم دعمه ماليا في حملته الانتخابية وهجره ومقاطعته إعلاميا ورسميا وسياسيا.

كما أنه أي " فالز" كان من كبار المعارضين لانضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة.

وأذكّر أن هذا الرجل ، بمجرد أن عُيّن وزيرا للداخلية الفرنسي كان أول عمل رسمي قام به هو زيارة المجلس اليهودي الفرنسي في مارسيليا CRIF...

من ناحية أخرى ، وبمناسبة تدشينه لمسجد ستراسبورغ Strasbourg الكبير يوم 27 سبتمبر 2012، أعلن مانويل فالز، حين كان وزيرا للداخلية الفرنسية، أن فرنسا **"لن تتردد في طرد الذين يعلنون انتماءهم إلى الإسلام ويشكلون خطراً على النظام العام"** ...

من هي مارين لوبان Marine LE PEN ؟

قلنا أنها ابنة مؤسس اليمين الفرنسي المتطرف " جان ماري لوبان" Jean Marie Le Pen الذي شارك في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر وفي الهند الصينية، وشارك في عملية العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956،وكان من بين الجنود الفرنسيين الذين نزلوا بمدينة بورفؤاد غير بعيد من منطقة سيناء.

ولدتْ مارين لوبان يوم الخامس أغشت من سنة 1968. درست الحقوق، ومارست المحامات، وانخرطت في السياسة ، وخلفت أباها على قمة حزبه السياسي المعرف بـ " الجبهة الوطنية" Le front national.

تُعرف بانتقادها الشديد للحضور الأجنبي، والإسلامي منه بشكل خاص، على التراب الفرنسي. حصلت على منصب نائب في البرلمان الأوروبي عن تيار أقصى اليمين ، ولها شعبية متزايدة في أواسط الفرنسيين.

تتميز بتصريحاتها الحادة ضد المسلمين ، وبآرائها المحرضة على الجاليات المسلمة.

من ذلك، ما أشاعته إبان الإنتخابات الرئاسية لسنة 2012 من أن كل اللحوم في منطقة باريس هي لحوم مذبوحة على الطريقة الإسلامية، وأن الفرنسيين – كما تقول- يستهلكون ، دون علم منهم ، لحوما مذبوحة باسم الإسلام.

ويُشتهر عنها معارضتها الشديدة لدخول تركيا في منظومة الإتحاد الأوروبي، وتصف السياسي التركي "طيب أردوغان" وفريقه بأنهم إسلاميون متطرفون.

وتصف ارتداء المسلمات الفرنسيات للحجاب بأنها ظاهرة سياسية تدعمها دولة قطر[45].

وفي الوقت الذي تنتقد فيه " مارين لوبان " الدول الإسلامية، و الحضور الإسلامي ، وانتشار المنتوجات الإسلامية، إلا أنها لا تتكلم بتاتا عن الحضور اليهودي، ولا عن النفوذ الإعلامي والإقتصادي لدى الجاليات اليهودية. ولعل ذلك عائد إلى قوة سطوة التيار الصهيوني المستحوذ على كل شيء في فرنسا، إذ لو تكلمت عنهم بأدنى كلام لهجرها الإعلام ولقاطعها الصحافة، والإذاعات والجرائد والتلفزيونات، ولَمَا قامت لها قائمة. لكنها وجدت الجاليات المسلمة لقمة سائغة لكونها مستضعفة ذليلة لا مدافع عنها ، ولا سطوة ولا جاه عندها...

*****

كلمة عن ولاية نيكولا ساكوزي، الرئيس الفرنسي ذي الأصل اليهودي

---

[45] حديث مع موقع تركي- فرنسي يدعى "زمان فرانس" بتاريخ 3 أبريل 2013

تولى " نيكولا سازكوزي" رئاسة فرنسا طيلة خمس سنوات من 2007-2012 ولقد تميزت هذه السنوات بتباطؤ شديد في النمو الاقتصادي وارتفاع في نسبة البطالة وشرخ عظيم بين شرائح المجتمع ، إذ كرس ساركوزي نظام الفوارق الاجتماعية باستئثار الأغنياء وتقريبهم وإعفائهم من دفع الضرائب وإهمال الفقراء وإثقالهم بالديون. وفي عهده تقلصت المساعدات الاجتماعية لضعفاء المجتمع، وانتشرت الجرائم المنظمة، وظهر ما كان خافيا من العنصرية، وازداد اضطهاد المسلمين بشكل لم يسبق له مثيل.

أما على الصعيد الدولي ، فقد كان ساركوزي من كبار المعادين للعالم الإسلامي، وفي عهده حدث تعتيم إعلامي عجيب للقضية الفلسطينية من طرف الصحافة الفرنسية . فقد أصدر مجلس السمعيات البصرية – الجهاز المراقب لأجهزة الاعلام- عدة قوانين تجبر شاشات التليفزيون على إهمال الأحداث الدموية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينين .

ولا زالت أخبار فلسطين مهملة في إعلامهم حتى اليوم، وإن ذكروها فمن خلال خبر سريع، دون عمل تقرير مفصل عن المآسي التي تجري هناك ... كل هذا تكرس وظهر في الواقع في عهد حكم نيكولا ساركوزي. كما حُظرت في عهده قناة العالم الشهيرة التابعة للمقاومة الإسلامية في لبنان ؛ بحجة أنها قناة معادية للسامية.

وعلى الصعيد الداخلي، فقد عرف المسلمون، في شتى مقاطعات وولايات فرنسا ، نوعا من التضييق عليهم لم يعرفوه من قبل. تمثل ذلك في فرض غرامات على لابسات النقاب والتضييق على المحجبات وعلى كل من يلبس زيا دينيا له صلة بالإسلام، في حين أن الأديان الأخرى لم تعرف أي مضايقات في عهد ساركوزي.

كما كثرت في عهده تصريحات السياسيين المعادية لدين الاسلام والمحتقرة له ، من ذلك ماقاله وزير داخليته كلود جيان Claud Guéant من أن الحضارة الاسلامية "حضارة عنيفة متوحشة تضطهد المرأة وتمنعها حقوقها"، وقد أوردنا الكلام عنه آنفا.

كذلك ، تميز حكم ساركوزي بحالة فريدة من نوعها في تاريخ السياسة الفرنسية ، كونه أول رئيس لفرنسا يحيط نفسه بمستشارين أغلبهم – إن لم يكن كلهم- من اليهود امثال جوينو Gueno مستشاره الشخصي وشاتيل CHATEL وزيره للتربية والتعليم وغيرهم كثير .... فانعكس ذلك كله على الطريقة الإقصائية التي أصبحت تتعامل الإدارة الفرنسية مع المواطنين من أصول مسلمة.

ولقد كان المشروع الانتخابي الذي قدمه "ساركوزي" للفرنسيين متركزا كله على مسائل ثانوية جدا لا تهم المواطن الفرنسي العادي في شيئ . من ذلك مثلا تركيزه على اللحم الحلال الذي يستهلكه المسلمون

وعلى الحجاب الإسلامي، وعلى أن أطفال المسلمين في المدرسة عليهم أن يأكلوا ما يأكله الأطفال الفرنسيون ولو كان لحم خنزير ، وأنه لا ذمة ولا احترام لأي دين في جنب العلمانية...

كانت هذه القضايا المستهدفة للمسلمين والتي طرحها ساركوزي في برنامجه الإنتخابي إحدى أهم الأسباب الرئيسية التي أحدثت ردة فعل عكسية على المستقبل السياسي للرجل ، وأدت إلى فشله في انتخابات الرئاسة ضد "فرانسوا أولاند" الإشتراكي اليساري، بفارق مليون صوت ونيف.

إحصاءات حول كراهية الاسلام و المسلمين في فرنسا

ذكر المجمع الفرنسي لمحاربة الاسلاموفوبيا في تقريره السنوي لسنة 2011 أن 84 في المائة من المسلمات يتعرضن لأعمال عدائية جراء القوانين الصادرة مؤخرا في فرنسا والتي تستهدف المسلمين على وجه الخصوص. وحسب التقرير ، فإن 94 في المائة من المسلمات يتعرضن لاعتداء كلامي أو جسدي بسبب لبسهن الحجاب...

يضيف المجمع أن نسبة كراهية الإسلام في فرنسا وصلت عام 2011 إلى نسبة 58 في المائة وأن أكثر ضحايا هذه الكراهية هم من النساء المتحجبات. وأن الاعتداءات ضد المسلمين ازدادت بنسبة 37 في المائة بالمقارنة مع السنة الماضية 2010 ؛ فهي إذاً في ازدياد مطرد... ومن بين هذه الاعتداءات حالات خطيرة جدا حيث سجل المجمع حالة امرأة دهستها سيارة من أجل أنها متحجبة، إضافة إلى حالة أخرى تتمثل في إنشاء أحدهم صفحة على الفيسبوك تدعو إلى ذبح كل المسلمين في فرنسا...

ويقول المجمع في تقريره لسنة 2011 أن نسبة 20 في المائة من الاعتداءات كانت اعتداءات جسدية على المسلمين ، أي بنسبة زيادة قدرها 11 في المائة بالمقارنة مع سنتي 2007-2008.

ويبيّن أن نسبة 52.67 في المائة من هذه الاعتداءات ضد المسلمين تقع في مؤسسات رسمية تابعة للدولة ، أي أنها ممنهجة من طرف الجمهورية نفسها، ويلاحظ المجمع أن أكثر الأحداث وقوعا تقع في المؤسسات المدرسية؛ أي أن نصف الاعتداءات على المسلمين يكون بطلها مدرّس أو مسؤول تربوي تابع لوزارة التربية الوطنية .

أما في المؤسسات الخاصة كمدارس تعليم السياقة وكقاعات الرياضة وصالات التجميل ومراكز التكوين المهني فإن نسبة الاعتداءات على المسلمين بسبب زيهم الديني وصلت إلى 13.74 في المائة.

وعن كراهية الإسلام في ميدان العمل فقد ارتفعت من 3.59 في المائة عام 2010 إلى 11.45 بالمائة عام 2011 أي زيادة أربعة أضعاف خلال سنة واحدة...

ورغم دقة إحصاءاته ومهنيتها، فإن " المجمع الفرنسي ضد الاسلاموفوبيا" يؤكد أن هذه الأرقام مازالت تقريبية وأنها تقل كثيرا عن ما يقع على الأرض بشكل يومي من اعتداءات على المسلمين يصعب حصرها بشكل إجمالي...

ويخلص سامي دباح Sami DEBAH المسؤول عن هذا المجمع في حديث له لبعض المواقع أنه : يقع في كل يوم - على الأقل - عمل استهدافي ضد المسلمين في فرنسا ..

وأنبه إلى أن أرقام المجمع المذكور هي أرقام ذات مصداقية كبيرة وحيادية بعكس الأرقام التي ينشرها " المرصد الفرنسي للاسلاموفوبيا" الذي يرعاه المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM والذي يُنتقد عليه قربه من وزارة الداخلية وعدم تعاطفه الجدي مع المسلمين.

ويأتي عدم مصداقية إحصاءات المرصد الفرنسي للإسلاموفوبيا من كونه يعتمد على إحصاءات وزارة الداخلية التي لا تأخذ في الحسبان الاعتداء والتمييز اللذان يقعان على المسلمات في المؤسسات العمومية بسبب ارتدائهن الحجاب؛ لأن مثل هذا التمييز يعتبر قانونيا عند وزارة الداخلية؛ فالحجاب غير مرخص قانونيا، وبالتالي يجب إقصاء صاحبته، وعليه فإن وزارة الداخلية لا تحسب هذا الإقصاء على أنه تمييز ديني ولا اعتداء على كرامة الإنسان.

هذا في حين أن " المجمع الفرنسي لمحاربة الاسلاموفوبيا CCIF " يحصي جميع حالات الاعتداءات دون استثناء بما في ذلك تلك التي تقع في حرم المؤسسات العمومية كمنع بعض النساء المحجبات من عمل إجراءاتهن الإدارية بحجة أنهن يلبسن الحجاب المخالف لقانون العلمانية...

والخلاصة، أن الجمهورية من خلال سياساتها التهميشية بل الإقصائية المستهدفة للمحجبات ، تقوم بتقنين كره الإسلام، ونشر الخوف منه في أوساط الشعب، وبذلك تشجع المواطنين وعمال الدولة على الاعتداء على حرمات المسلمين والمسلمات...

*****

الفصل الثالث

الإعلام الفرنسي : التحريض، بث الكراهية ، وصناعة الخوف

نبذة عن تاريخ تطور الصحافة في فرنسا

لم تعرف الصحافة الفرنسية تطورا مذكورا إلا في منتصف القرن التاسع عشر ، في حدود سنة 1885م؛ أي بعد ما يقرب من مضي قرن من الزمن على الثورة الفرنسية.

و كانت الصحافة المكتوبة تمثل الوسيلة الوحيدة للإعلام قبل اكتشاف الإذاعة و التليفزيون. وأما حرية الصحافة فلم تكن موجودة أصلا في فرنسا، وظل القمع ومصادرات الكتابات والنشريات هما المنطق السائد الذي يحكم الصحافة في فرنسا، إلى يوم 29 يوليو 1881 حيث صدر قانون يسمح بحرية الصحافة، وكان ذلك في عهد الجمهورية الثالثة.

حدد القانون الجديد حريات ومسؤوليات الصحافة ووضع إطارا قانونيا لكل المنشورات. ويعتبر هذا القانون نصا مؤسسا لحرية الصحافة وحرية التعبير في فرنسا، و يستوحي فكرته الأساسية من المادة الحادية عشرة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي صدر أيام الثورة الفرنسية. ورغم المصادقة على القانون إلا أن حرية الصحافة والنشر بقيت محدودة جدا ، إذ كان يُشترط في كل صحيفة قبل أن تصدر أن تكون لها ضمانة مالية غليظة من أحد التجار، وأن تحصل على ترخيص مسبق من الحكومة؛ ولقد أثّرت هذه الشروط كثيرا على حيادية الصحافة وعلى نزاهتها وحريتها...

ثم صودق بعد ذلك على قانون آخر يرخص للصحف بالصدور دون الحاجة إلى ضمانة مالية ولا إلى ترخيص مسبق، لكنه يُلزم أصحاب الجريدة بالتصريح باسم جريدتهم، ودورية نشرها، واسم مديرها ومساعده وعنوان مسكنهما، واسم المطبعة التي تتولى طبع الصحيفة، وأي تغيير في هذه المعلومات يجب إعلام السلطات به خلال خمسة أيام ...

رغم هذه الحرية النسبية، فقد ظلت بعض الأمور محظورة في الصحافة الفرنسية إلى عهد قريب مثل : تحريم سب رئيس الجمهورية، وتحريم الشتم والولوغ في أعراض الناس أو الإساءة إليهم، أو قذف الأديان ومعتقدات الناس... ولا زالت السخرية والإساءة محظورة في صحافة بعض المناطق الفرنسية إلى اليوم مثل منطقة "لاموزيل " La Moselle المتاخمة لألمانيا . لكنهما مرخصتان في ما سواهما من المناطق الفرنسية الأخرى.

وفي السنوات الأخيرة ، ساهم الإعلام الفرنسي ، بشتى أنواعه، في تغيير المشهد العام، و بدأ في ازدراء بعض القيم التي كانت محترمة من قبل. وتم ذلك من خلال التركيز على المهاجرين وخصوصا على جاليات المسلمين، واحتدم بث الأحقاد وإضرام نار العنصرية تجاههم ...

ولقد ساهمت أحداث الحادي عشر سبتمبر بنيويوك في اشتداد وطأة الهيجان الإعلامي عليهم.

وازدادت حدة التحريض الإعلامي على مسلمي فرنسا بعيد أحداث باريس، يوم السابع يناير 2015، ضحوة مقتلة أصحاب جريدة شارلي. حيث قتل مسلحون كافة أعضاء تحرير الجريدة المسيئة لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وصاحوا في الشارع قائلين " انتقمنا لرسول الله" ، وهربوا فالتحق بهم أفراد من الشرطة وقتلوهم.

وأدى الهيجان الإعلامي المستعر إلى بث موجات عارمة من الكراهية إزاء المسلمين خاصة، وساءت صورة الإنسان العربي وازدادت قتامة في عيون الفرنسيين.

وقد لا نحتاج الغوص بعيدا في تقصي أسباب ظاهرة بث الكراهية في الإعلام تجاه المسلمين، عندما نعلم أن مُلّاك كافة أجهزة الإعلام في فرنسا من قنوات وإذاعات ومجلات وجرائد، هم رجال أعمال من أصول يهودية؛ إذْ أن العداء اليهودي ضد المسلمين هو عداء قديم قِدم رسالة الإسلام.

اشتد أوار نار الحرب الإعلامية على المسلمين لدرجة أنه لم يكن يمر يوم إلا ويتكلم فيه التلفزيون أو الراديو عنهم من خلال أخبار وتقارير ذات إيحاءات تشويهية ، واحتقارية .... ومع مرور الأيام، تم غسيل مخ الشعب الفرنسي فأصبح الانسان العربي عندهم هو ذلك الشخص الغير متحضر ، السارق ، العدواني والمتوحش الذي لا هم له إلا اضطهاد المرأة واحتقارها باسم الدين .

وإن كنت عربيا وجئت سائحا إلى باريس أو أي منطقة من مناطق فرنسا، فأنصحك أن لا تصرّح بعروبتك، فصورة العرب عندهم غير مشرفة إطلاقا.

في الجهة المقابلة، يعمل الإعلام الفرنسي بشكل ممنهج على تهذيب وتحسين صورة اليهود ويعرِضهم على أنهم متحضرون وأنهم ضحايا القهر والإضطهاد الأوروبييْن . ولا يكاد يمر أسبوع إلا وتحدثنا القنوات الفرنسية ، من خلال تقارير دعائية، عن مآسي وتهجيرات وقع ضحيتها بعض مجموعات اليهود في ألمانيا أو بعض دول أوروبا، وتراهم يُبرزون في تقاريرهم المتلفزة صورا قديمة يقولون أنها ليهود تعرضوا للاضطهاد من طرف هيتلر أو من غيره ...

زد على ذلك أنه لا يجرؤ أي جهاز من أجهزة الإعلام هنا في فرنسا على أن يتكلم عن اليهود بسوء أو عن أعمالهم الوحشية في الأراضي المقدسة. بل إن السلطات الفرنسية ، أنشأت مجلسا استشاريا يدعى مجلس السمعيات- والبصريات CSA، هدفه - من بين أمور أخرى – أن يراقب بث كل التقارير المتلفزة التي تبثها القنوات الفرنسية عن قضية فلسطين، والتي من شأنها تشويه سمعة إسرائيل. وتَجسدَ ذلك في عدة تحذيرات بعث بها مجلس CSA لبعض القنوات ، مثل قناة فرنسا الثانية France 2. فقد

أصدر مجلس CSA بيانا بتاريخ 13 يناير 2009 حذر فيه القناة من مغبة الاستمرار في نشر صور تظهر جيش الإحتلال الإسرائيلي وهو يطلق الرصاص على الشباب الفلسطينيين.

لأجل ذلك، يلاحظ المتابع لبرامج الإعلام الفرنسي أن كل الجرائم ضد الإنسانية التي تقع في فلسطين غائبة تماما عن الشاشة وعن موجات الراديو وعن أسطر الجرائد والمجلات، ويتستر عليها الإعلام الفرنسي، في حين أن الكثير من قنوات العالم تبثها و بشكل مباشر أحيانا.

وقد أصدر مجلس الـ CSA قانونا آخر يمنع بث قناة العالم الإيرانية على التراب الفرنسي؛ بذريعة أنها "قناة معادية لليهود" ، وكانت آنذاك هي القناة الرئيسة التي تبث تفاصيل أخبار القضية الفلسطينية ؛ فأمسى العرب في فرنسا لا مصدر للمعلومات عندهم عن فلسطين إلا من خلال قنوات إعلامية متحيزة بشكل كامل لليهود، وتتستر على جرائم جيش الإحتلال الإسرائيلي تجاه أهل فلسطين، وتبث بشكل منتظم كل أشكال الكراهية والحقد تجاه العرب والمسلمين...

وثمت ظاهرة أخرى من ظواهر الحملات الدعائية لتشويه صورة المسلمين في الإعلام، تتمثل في إعداد تقارير منتظمة ، كل نهاية أسبوع مثلا، مثل برنامج "مراسل خاص " Envoyé spécial الذي تبثه القناة الثانية كل مساء خميس ، أو كبرنامج "60 دقيقة " الذي تنشره القناة الأولي TF1 عصر يوم الأحد ، ومثلهما النشرات الإخبارية الأخرى على مدار الساعة والتي تبثها قناتي BFM TV و itélé المملوكتان لرجال أعمال يهود... و تُبرز كل هذه التقارير والأخبار صورا دعائية تظهر المسلمين على أنهم إرهابيون ، وتُبرِز النساء المتحجبات وكأنهن ذليلات مقهورات مجبورات من طرف الرجال على ارتداء الحجاب. في نفس الوقت يتعمدون بث صور بعض العربيات المتبرجات ذوات الشعر المكشوف والسيقان العارية على أنهن يمثلن الإسلام الحقيقي الذي جاء به محمد من عند ربه..

وخلاصة القول أن الدعاية الإعلامية في فرنسا لتشويه صورة المسلمين بلغت درجة عالية جدا من العنف والهيجان، لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر.

التحريض و صناعة الخوف

يُعتبر التحريض وبث الرعب في أواسط الناس، ونشر الأخبار الغير أساسية ، السمات الكبرى التي تميز المشهد الإعلامي الفرنسي ، وتُكرَّس لذلك جيوش هائلة من الصحفيين والمراسلين والمحللين و"أشباه" المفكرين. ويمثل الإسلام والجاليات المسلمة الهدف الأكبر لدى الإعلام ، كما أشرنا لذلك آنفا، سواء كان ذلك في فترات الحملات الإنتخابية أم في الأزمنة العادية. وتتمثل صناعة الخوف في تخويف الشعب الفرنسي من الإسلام ، وتقديمه للمشاهد على أنه دين "إرهاب" معاد للحياة وللقيم الإنسانية الكبرى.

ومن أبرز وسائل التخويف، تلك الإحصاءات واستطلاعات الرأي الممنهجة التي تقوم بها معاهد إحصائية شهيرة ومراكز علمية مرموقة لصالح الصحف والمجلات الشهيرة...

واللافت أن هذه الإستطلاعات تأتي غالبا في فترات أعياد المسلمين كالفطر والأضحى أو تأتي بمناسبة حلول شهر رمضان أو بمناسبة ذكرى المولد النبوي . ومن أشهر استطلاعات الرأي وأكثرها إثارة ذلك الإحصاء الذي نشرته مجلة لوبوين Le point يوم 29 يونيو 2014 بالتزامن مع بداية شهر رمضان الكريم، ويتمثل الإستطلاع في سؤال يقول **(هل تعتقد أنه يجب نزع الجنسية الفرنسية من الفرنسيين من أصول جزائرية؟)**

وقد أجاب على السؤال 9930 شخصا في نهاية اليوم ، وكانت النتيجة أن **"81 في المائة من الفرنسيين أجابت بنعم"**.

وقد أثار هذا الإستطلاع امتعاض منظمات حقوق الإنسان والمنظمات المناهضة للعنصرية ورأت فيه نوعا من بث الكراهية في أوساط الشعب و استهداف بعض مكونات المجتمع الفرنسي دون وجه حق.

كما نشرت صحيفة لوفيجارو استطلاعا آخر بمناسبة عيد الأضحى لسنة 2012 ، تحت عنوان **" صورة الإسلام في فرنسا "** وقد قام بعمل هذا الإستطلاع معهد "إيفوب" Ifop الشهير.

وجاء الإحصاء على شكل مجموعة من الأسئلة المحددة والدقيقة، منها هذا السؤال الغريب والمثير، الذي يقول **(هل تعتقد أن حضور الجاليات المسلمة في فرنسا يشكل تهديدا للهوية الفرنسية؟)** فجاء الجواب بنعم بنسبة 43 في المائة[46]

وفي نفس الإستطلاع ، نقرأ سؤالا آخر ليس بأقل إثارة يقول **(هل أنت مع أو ضد لبس الحجاب الإسلامي في الشارع؟)** ويأتي الجواب بنسبة **63 في المائة ضد الحجاب الإسلامي في الشارع**.

ولا يخفى على القارئ الكريم أن في هذا السؤال بالذات نوعا من التحضير النفسي للشعب من أجل قبول أي قانون حكومي يصدر في هذا الصدد، فكما حرّموا الحجاب في المدارس العمومية؛ فإن الطبقة السياسية الآن – من خلال هذه الإستطلاعات - يستعدون لتحريمه في الشوارع وفي كل مكان، ويعتمدون في مشروعهم على هذه الإستطلاعات الإستهدافية. فحسبنا الله ونعم الوكيل.

ودائما مع نفس الإستطلاع ، نجد سؤالا ثالثا يقول **(هل تعتقد أن تأثير الإسلام قوي في فرنسا وأن مظاهره منتشرة جدا في الشوارع) ويأتي الجواب بـ"نعم " بنسبة 60 في المائة.**

---

[46] صحيفة لوفيجارو بتاريخ 2012/10/25، من مقال بعنوان L'image de l'Islam se dégrade fortement en France (صورة الإسلام تسوء بقوة في فرنسا)

وقد نشرت جريدة لوفيجارو نتائج هذا الإستطلاع مفصلة في ملف" بي دي أف PDF" متوفر على الشبكة العنكبوتية ، وحملت الدراسة عنوان : صورة الإسلام في فرنسا ، اكتوبر 2012.

وبالجملة فقد حوى هذا الإستطلاع أسئلة تحريضية في قمة الإثارة والعنف، مثل إشكالية اندماج المسلمين في المجتمع الفرنسي وفرضية رفضهم للقيم الغربية، وكانت نتائج الإستطلاع سلبية جدا ، بل تثير القرف والغثيان لدى كل من يقرأها.

من جهتها، دأبت صحيفة لوموند Le monde هي الأخرى على نشر استطلاعات للرأي تستهدف المسلمين مع بداية كل عام. وكأنها تريد بذلك أن تذكّر قراءها من الفرنسيين أن لا يغفلوا عن ما تعتبره الجريدة "خطرا إسلاميا يهدد هويتهم وحضارتهم".

فقد نشرت "لوموند" استطلاعا شاملا في مطلع سنة 2013 ، أيام احتفال المسلمين بذكرى المولد النبوي، وأسمته **" الإنقسامات الإجتماعية الجديدة"** ، وهو إحصاء يدور حول رؤية الفرنسيين للإسلام وللمسلمين المقيمين في فرنسا. قام بعمله، لصالح الصحيفة، معهد "إبسوس" IPSOS بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية CEVIPOF ومع مؤسسة "جان جوريس"Jean Jaurès والإحصاء بعنوان **(فرنسا 2013 ، الإنقسامات الجديدة) .**

تكتب الصحيفة في عددها الإلكتروني الصادر يوم 24 يناير 2013 تحت عنوان **(يشبَّه المسلم عادة بالمتطرف) :**

74 في المائة من الفرنسيين يرون أن الإسلام دين غير متسامح وغير متماش مع قيم المجتمع الفرنسي".

وفي فقرة أخرى تحت عنوان **(الدين الإسلامي مرفوض من قِبل غالبية الفرنسيين)**، تقول الصحيفة أن نتيجة الإحصاء أظهرت أن :

" 80 في المائة من الفرنسيين يرون أن الإسلام يفرض أحكامه على الآخرين من غير المسلمين"

وأن **" أكثر من نصف الفرنسيين يرون أن 44 في المائة من المسلمين هم متطرفون"**

وأن " 66 في المائة من المتعاطفين مع حزب اليسار يعتقدون أن الإسلام لا يتناسق وقيم الجمهورية"

مباشرة بعد نشر هذا الإحصاء، قام في نفس اليوم الكثير من الصحف والمجلات مثل لوفيجارو وليبراسيون و غيرهما بنشر هذا الإستطلاع تحت عناوين عريضة على صفحاتها الأولى ، ومن هذه العناوين : **(الإسلام مرفوض أكثر وأكثر من قِبل الفرنسيين[47]).**

وظل النقاش العامّ طوال الأسبوع يدور حول الإسلام وأنه دين غير قابل للإستمرار والعيش في بلد علماني مثل فرنسا. مما حدا بالبعض أن تساءل عن ما إذا كان ثمت تواطؤ من الصحافة على نشر هذا الخبر في نفس اليوم والتوقيت وبعبارات متقاربة جدا ... كلها تساؤلات دعت الكثيرين إلى التشكيك في نزاهة الإعلام الفرنسي وموضوعيته وحياديته في تعاطيه مع الأحداث والظواهر الإجتماعية.

وقد عكست نتائج هذا الإحصاء الصورة التي يمثلها المسلمون في فرنسا كما عكست نظرة الفرنسيين إلينا، وهذا يدل صراحة على أن ثمت رفضا حقيقيا من طرفهم تجاهنا.

وفي استطلاع آخر قام به معهد إبسوس/سوبرا ستيريا Ipsos/Sopra Steria لحساب صحيفة لوموند وإذاعة أوروبا 1، و نشرته جريدة لوموند[48] مطلع العام 2015 بُعيد أحداث مقتلة جريدة شارلي المسيئة للرسول. جاء فيه أن **(53 في المائة من الفرنسيين يرون أنهم في حالة حرب) وأن (84 في المائة منهم يعتقدون أنهم في حرب مع الجهاد) في حين أن (16 في المائة يعتقدون أنهم في حرب مع دين الإسلام)**

في نفس الإحصاء، نقرأ سؤالا مشحونا بالكراهية والتحريض، يقول **(هل تعتقد أن الإسلام يحمل في ثناياه بذور العنف واللاتسامح؟)، أجاب 33 في المائة من الفرنسيين بنعم.**

بعبارة أخرى ، فإن ثلث الفرنسيين يعتقدون أن ديننا دين عنف وكراهية !

وعلى سؤال **" هل تعتقد أن فرنسا يجب أن تزيد من تدخلاتها العسكرية في الدول المسلمة (جمهورية مالي، العراق، سوريا ...)؟"** أجاب **50 في المائة من الفرنسين بنعم!**

رغم كثرة الإحصاءات الممنهجة التي تستهدف المسلمين بالأساس، فإنك لن تجد إحصاء واحدا يتكلم عن اليهود ولا عن ما يعتقده الشعب الفرنسي إزاء جرائم الجيش الإسرائيلي ضد الأطفال الصغار والنساء في فلسطين؛ رغم أن التهديد الذي تشكله الجاليات اليهودية والجمعيات الطلابية اليهودية المتطرفة في فرنسا يفوق بكثير التهديد الذي قد يسببه المسلمون المقيمون على التراب الفرنسي... مما يجعلنا نتساءل

[47] ليبراسيون ، نسخة ألكترونية بتاريخ 25 يناير2015، المقال بعنوان L'islam, de plus en plus rejeté par les français ، (الإسلام مرفوض أكثر فأكثر من طرف الفرنسيين)

[48] نقلا عن نسخة لوموند الألكترونية بتاريخ 2015/01/28

مرة أخرى عن مدى مهنية هذه الصحافة وحدود حريتها في التعبير والكلام عن بقية الطوائف الأخرى المكونة للمجتمع الفرنسي.

من جهة أخرى، يجب أن نلاحظ أن الأجوبة التي يقدمها الفرنسيون على أسئلة الإستطلاعات هي أجوبة متأثرة بالصيغة التي يُطرح بها السؤال، فكلما كان السؤال مثيرا للخوف والقلق كلما كان الجواب أكثر تطرفا وحدة... وفي السياق السياسي-الإجتماعي الفرنسي تُعتبر حساسة ومقلقة كلُّ الأسئلة المتعلقة بالإسلام؛ لِما تثيره من أفكار مفزعة يلصقها الإعلام بدين الإسلام... وبالتالي فمن الطبيعي أن تكون الأجوبة متطرفة.

ثم إن الأسئلة المطروحة في الإستطلاع تثير في مضامينها تصورات معينة لدى الأفراد المستطلَعين ولدى قرّاء نتيجة الإحصاء، مما يؤثر على طريقتهم في الجواب. فمثلا، عندما يُطرح سؤال حول ما إذا كان ينبغي الترخيص لبناء مسجد ما ، فإن هذا السؤال يثير فكرة أن حرية العبادة تعتبر محل تساؤل، في حين أن القانون ينص على أنها حق من حقوق المسلمين وغيرهم من كل الطوائف الدينية الأخرى . إن طريقة طرح السؤال لها مفعول أدائي حيث أنها تؤدي إلى تشكيل تصورات وأفكار معينة لدى مستقبِل السؤال وبالتالي تغير نظرته للأشياء فيجيب بشكل خاطئ دون شعور. وهنا يكمن خبث ومكر هذه الإستطلاعات الإعلامية وعدم نزاهتها ودورها السلبي في تأليب الناس والجماعات على بعضها البعض.

إن مكانة المسلمين في فرنسا لا ينبغي أن تكون محل نقاش، فهي واقع إحصائي لا يمكن نكرانه. ثم إن حق المسلمين في الحصول على أمكنة للعبادة لا يجوز هو الآخر أن يخضع للنقاش، فهو واقع يقره القانون ويخوّله الدستور؛ لكنْ كلما كُررت هذه القضية ، وأعيد التساؤل عنها مرة بعد مرة ، وجُددت التساؤلات واستطلاعات الرأي المستمرة حول المسلمين في فرنسا وحول دينهم ، فإنهم – أي الصحافة - بهذا العمل يساهمون عمدا في الترويج لفكرة بسيطة ومتوغلة للأسف في أذهان الفرنسيين ، مفادها أن المسلمين ليسوا جزءا من هذا البلد. وبالتالي يجب رفضهم وإقصاؤهم، وهذا هو ما يبدو أن الإعلام الفرنسي يهدف إليه. والخطر الأكبر في المسألة هو أن هذا النهج التحريري لدى الإعلام يؤدي إلى تصاعد الأحزاب المتطرفة وتنامي العنف لدى الجماعات القومية المتحفزة للعنف.

والذي ما زلتُ أستشكله حتى الآن هو كيف أن السلطات الحكومية تغض الطرف عن هذا التحريض وعن بث الكراهية والفوضى التي تنمّيها وتغذيها هذه الإستطلاعات الخطيرة التي يقوم بها الإعلام بشكل منتظم.

وقد نتساءل أيضا عن مدى جدية هذا النوع من استطلاعات الرأي و مدى فائدتها في مجتمع يعيش أزمة اقتصادية وأخلاقية و يحتاج لأن يتصالح مع نفسه أولا، بدلا من التركيز على أشياء ثانوية لا تهم أحدا كسحب الجنسية عن هذا المواطن أو ذاك وكارتداء الحجاب أو نزعه، وكرفض هذه الطائفة أو تلك ...

بث الإشاعات والأخبار الكاذبة

و لما أرادت الحكومة الفرنسية تشريع قانون منع النقاب في الأماكن العامة واصطدم القانون بمعارضة كبيرة من المدافعين عن الحريات العامة، استعانت حينها الحكومة بالإعلام لتخويف الناس من "خطر الإسلام" وتهيئة الشعب نفسيا للقانون، فتم نشر تقارير مصورة في شتى القنوات حول الخطر المحتمل من لبس ما سماه الإعلام آنذاك "السجن المتحرك".

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل لجأت الحكومة إلى خدعة أكثر قذارة ونذالة، فقد قامت المخابرات الفرنسية - قبيل أيام قليلة من مصادقة البرلمان على قانون منع النقاب - باختلاق إشاعة عجيبة، وروجت لها الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة وخاصة قنوات TF1 , itélé, BFM TV[49] وتمت عملية الترويج من خلال نشرات متتالية على مدار الأسبوع .

تمثلت الإشاعة في نشر تقارير متلفزة تقول أن إرهابية جزائرية متنقبة دخلت التراب الفرنسي وأنها تنوي تفجير نفسها في مترو باريس... ومكث الناس أياما طوالا ينتظرون وقوع حادث انتحاري في المترو ، واضطر الكثير من المواطنين إلى هجران أعمالهم مدة أسبوع خوفا من أن يقعوا ضحية الانفجار المتوقّع... في نفس الوقت وقعت حملات تفتيش كبيرة ضد المسلمات المتحجبات في شوارع باريس وفي الداخل ...

ومع ذلك مرت الأيام ولم يقع أي تفجير ولم تستطع شُرَط وزارة الداخلية إثبات التهمة على أية مسلمة واتضح مع الوقت أنها مجرد كذبة حمراء اختلقتها المخابرات الفرنسية وروجتها الصحافة ؛ كان الهدف منها زرع الخوف في نفوس الفرنسيين البسطاء لتحضيرهم نفسيا لقبول قانون منع النقاب في الأماكن العامة والشوارع. وفي نفس الأسبوع الذي وقعت فيه هذه الإشاعة الشنيعة صادق البرلمان الفرنسي على قانون منع النقاب بأغلبية ساحقة.

---

[49] هذه القنوات الثلاث هي من أشد القنوات الفرنسية تحريضا على المسلمين وأكثرها عنفا في تشويه صورة الاسلام لدى الفرنسيين، وكل ملّاكها هم رجال أعمال من أصول يهودية، وسنتكلم عنها لاحقا.

وفي أيام الحرب الفرنسية على شمال مالي في بداية 2013 ، ظل الإعلام ينشر تقارير مكثفة حول دين الإسلام ، تتلخص في القول أن الشريعة الإسلامية التي جاء بها الإسلام إنما هي معاداة للحياة ولحقوق الإنسان والكرامة البشرية.

وفي أثناء هذه الحرب لم يفتأ الإعلاميون والمحللون ، وخاصة في القنوات التلفزيونية، يطرحون كافة السيناريوهات لاحتمال شن هجمات وصفوها بـ "الإرهابية" ضد الفرنسيين في الداخل الفرنسي ورفعت الحكومة الفرنسية آنذاك درجة الحذر إلى الأحمر ... وقال وزير الداخلية أن احتمال أن يرتكب أي شخص ما أعمالا إرهابية بسبب الأحداث في شمال مالي هو احتمال كبير ووارد جدا. رغم ذلك، فقد اكتملت الحرب ولم يقع أي هجوم في فرنسا يرتبط بأحداث حرب مالي. واتضح أن الهدف من التهويل كان من أجل بث الرعب في نفوس الشعب كي يقبل بالتدخل العسكري في دولة مالي.

وكانت النتيجة أن حصلت حالة عارمة من الهلع والخوف لدى الناس في تلك الأيام، وصار كل من يحمل سيما المسلمين موضع تهمة. وقد لاحظتُ في تلك الفترة كيف أن الناس ينظرون إليك بشكل مريب سواء كنتَ في حافلات النقل العام ، أو في القطار، أو حتى في الشارع... وازدادت حركة تفتيش الشرطة ومراقباتهم للمسلمين في الشوارع والأماكن العمومية ووقعت حالات من الإهانة الجماعية للعرب والمسلمين يصعب وصفها. وكانت هذه الحالات تشابه إلى حد بعيد ما كان يتعرض له المواطنون السوفييت من مضايقات في أمريكا أيام الحرب الباردة. أو ما حصل لليهود مع الألمان.

كانت تلك الأيام حالكة، والظروف جد قاسية على الجاليات المسلمة... وكانت حرية المسلمين في الكلام أو التعبير معدومة. فمثلا في المساجد ، لا يجرؤ أحد على الكلام عن الحرب الفرنسية شمال مالي ومن تفوَّه بذلك يُبلَّغ عنه لدى أجهزة المباحث، ويُحقَّق معه وأحيانا يصل الحال إلى طرده هو وأسرته من التراب الفرنسي دون أي محاكمة ولا أي احترام لحقوقه. أصبحت فرنسا آنذاك دولة بوليسية قمعية بامتياز ، ويا ليتها كانت قمعية ضد كل الناس على حد سواء، ولكنه قمع موجه بالتحديد إلى كل من يحمل على وجهه سحنة عربية أو إسلامية. كان ذلك حقا تمييزا عنصريا جديرا بالقرون الخالية.

*****

وفي الفترة الأخيرة - أي بعد أحداث مقتلة الجريدة المسيئة مطلع 2015 - عرف المشهد الإعلامي الفرنسي غليانا في التحريض على المسلمين غير مسبوق في تاريخ الإعلام.

وتجسدت هذه الحملات الإعلامية المستعرة في التركيز على ما يسمونه بـ " الخطر الإسلامي" ويطلقون عليه مسميات أخرى كثيرة ، مثل " الخطر السلفي" ، و مثل " الأصولية الإسلامية" ، ومثل " الجهادية" Le djihadisme ، وغيرها من المسميات التي تتوزعها القنوات الإخبارية على مدار اليوم.

وتراهم يبحثون يوميا عن أخبار تسير في هذا الإتجاه ؛ فبمجرد حصول اعتداء عادي في أحد الأسواق أو الأماكن العامة أو أماكن العمل، فإن هذه القنوات تقوم ببث الأخبار مباشرة على الهواء على أنها حادث إرهابي يهدد أمن البلد بأسره، وفي كل الحالات تقريبا يظهر بعد التحقيق أن لا علاقة بما حدث بما يسمونه " الإرهاب" . ومن أبرز ذلك ، ما وقع في أواخر يونيو 2015 في منطقة "إيزر" Isère ، في الداخل الفرنسي، حيث قام شاب من أصول عربية اسمه "ياسين صالحي" بقتل مديره في العمل إثر خلافات شخصية بينهما، حينها سارعت القنوات التلفيزيونية بنشر معداتها في المكان، وظلت طوال اليوم تنشر نشرات خاصة حول الحدث على أنه حادث إرهابي قام به عربي مسلم ينتمي بزعمهم إلى تنظيم داعش. وبعد أيام من التحقيق في الحادث نشرت أجهزة الأمن والشرطة تقريرا نهائيا خلصت فيه أن المعتدي صرّح أن فعلته لا علاقة لها بأي عمل "إرهابي" بل ترجع أساسا إلى خلاف شخصي بينه وبين رئيسه في العمل.

وبالجملة، فإن المتابع للأخبار ولخطابات السياسيين في فرنسا يندهش من كثافة التركيز اليومي على هذا " الخطر الإسلامي" بل يُخيّل إليه أن فرنسا تستعد لهجوم "إرهابي" مؤكد وشيك، في حين أن الواقع هو عكس ذلك تماما... بل تشير الأرقام أن حوادث السير وأعمال العنف والإنتحار والإجرام الناجمة عن استهلاك الكحول، والأمراض المختلفة ، تشكل كلها خطرا أكبر بكثير من خطر " الإرهاب الإسلامي" وتمثل الوفيات الناتجة عنها نِسَبا مرتفعة جدا بالمقارنة مع ضحايا ما يسمى " الإرهاب ".

وفي هذا الإطار، ينشر معهد المراقبة الصحية Institut de la veille sanitaire بشكل دوري تقارير علمية إحصائية حول نِسب الوفيات على التراب الفرنسي الناجمة عن شتى العوامل سواء كانت صحية أو غيرها، وفي كل تقرير نجد أن نِسَب الوفيات الناتجة عن الأمراض والعنف المنزلي وعن حوادث السير تمثل النسبة الأعلى في كل سنة. ولم يذكر المعهد ، ولا مرة واحدة في تقاريره، أسبابا للوفيات ناجمة عن أعمال " إرهابية" ، مما يعني عمليا أن خطر ما يسمونه "الإرهاب" ليس موجودا أصلا، وإنما يتم تضخيمه بشكل متعمد.

الأرقام الحقيقية لضحايا " الإرهاب" ؟

في دراسة إحصائية دقيقة قام بها خبير فرنسي شهير متخصص في شؤون الأمن و الإرهاب اسمه "أريك دينيسي "Eric Denécé " ، وهو يدير المركز الفرنسي للبحوث الإستخباراتية Centre français de recherche sur le renseignement، قام الرجل بعملية إحصاء شاملة لكل الضحايا الفرنسيين الذين قتلوا في أحداث ناجمة عن " الإرهاب" منذ سنة 2001 إلى سنة 2015 ، بما في ذلك أحداث الحادي عشر سبتمبر وأحداث جريدة شارلي في سنة 2015 ، فوجد أن جميع الفرنسيين الذين قتلوا في كل هذه الأحداث "يساوي 102 [50]"، أي اثنان ومائة شخص خلال أربع عشرة سنة...

ويضيف الباحث " أريك دونيسي" فيقول أن (في سنة 2001 مات خمسة فرنسيين فقط بفعل هجمات إرهابية، وفي سنة 2002 مات 17، وفي سنة 2003 مات خمسة أشخاص، وفي سنة 2004 مات شخصان، وفي سنة 2005 مات شخص واحد، في حين أن عام 2006 لم يمت فيه أحد[51])...والسنة التي حصدت أكبر عدد من الضحايا الفرنسي هي سنة 2015 حيث مات 20 شخصا)

وهذه الأرقام الضئيلة جدا بالمقارنة مع الزخم الإعلامي الهائج، تعني – حسب الخبير الفرنسي - أن : 7.5 أشخاص من بين 63 مليون فرنسي يموتون سنويا بفعل ما يسمى " الإرهاب"[52]، بمن فيهم الفرنسيون الذين يموتون خارج التراب الفرنسي في حالات خطف أو غيرها.

وعلى صعيد المقارنة ، يقول " أريك دونيسي " أن (في سنة 2013 قُتل في فرنسا 682 (اثنان وثمانين وست مائة) شخص ، كما قُتل 730 طفلا صغيرا بسبب الضرب الجسدي. وقتلت 121 امرأة من طرف أزواجهن ، و25 رجل قتلوا تحت تأثير ضربات من طرف زوجاتهم، فيكون مجموع ضحايا القتل 1558 قتيل [53]) .

هذا يعني أنه في سنة واحدة - هي 2013 - قُتل 1558 شخصا داخل فرنسا نصفهم من الأطفال (730) في أحداث قتل إجرامية لا علاقة لها بتاتا بما يسمى "الإرهاب" .

---

[50] http://www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/les-victimes-francaises-du-terrorisme-depuis-2001.php
(دراسة منشورة على الموقع المذكور، بتاريخ 14 ابريل 2015 . يجب التنويه أن هذه الدراسة أُجريت قبل أحداث مسرح الباتكلان في الثالث عشر نفمبر 2015 الذي حصد 130 قتيلا، وأحداث مقتلة مدينة نيس في 14 يوليو 2016 التي حصدت 84 شخصا، ومقتل شرطي وزوجته في بيتهما في منطقة باريس في نفس الفترة تقريبا.

[51] نفس المصدر السابق

[52] نفس المصدر السابق

[53] نفس المصدر السابق

و بعبارة أوضح، يكون ما يحصده القتل الإجرامي في فرنسا في سنة واحدة يبلغ خمسة عشر ضعفا مما حصد الإرهاب خلال أربع عشرة سنة. وإذا اعتبرنا الكشف السنوي العام ، يكون عدد ضحايا القتل الإجرامي في فرنسا أكثر بمائتي ضعف مما يحصده ما يسمى " الإرهاب الإسلامي".

ههنا نبدأ في التساؤل عن دوافع الحكومة الفرنسية والإعلام وراء نشر الفزع بين الناس من خطر وهمي ليس له وجود حقيقي على الأرض، إلا ما ندر. هل هي حملات موجهة ضد أتباع ديانة معينة لترويع الناس منهم، وبالتالي حصرهم في زاوية ضيقة ، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، ومتابعتهم ومراقبتهم ومضايقتهم في تفاصيل حياتهم اليومية؟

ولماذا لا يقوم الإعلام – إن كان جادا في رسالته الإعلامية - بنشر تقارير تحسيسية مفصلة عن أعمال القتل المنزلي التي يروح ضحيتها مئات الأطفال الصغار والنساء؟ أين المدافعون عن حقوق المرأة ؟ لماذا لا يخرجون للإعلام ويَعرِضوا الأرقام الهائلة من النساء اللواتي يرحن ضحية القتل الإجرامي؟

ولماذا لا تُقام مسيرات وطنية كبرى لشجب الأعمال الإجرامية، على غرار مسيرة الحادي عشر يناير 2015 التي نظمتها فرنسا في ساحة الجمهورية في قلب باريس إثر أحداث مقتلة الجريدة المسيئة، تلك المسيرة التي حضرها رؤساء دول وحكومات كبرى في العالم لشجب ما يسمونه " الإرهاب الإسلامي" ولمؤازرة ما يسمونها " حرية التعبير"، تلك الحرية التي تسمح لنفسها بالسخرية من رسول الله وجرح مشاعر ملايين المسلمين عبر العالم؟ ولا تسمح لنفسها بالسخرية من أي يهودي خوفا من المتابعات القضائية والسجون.

و بدلا من تركيز الساسة في برامجهم على أرقام تافهة مثل أرقام ضحايا ما يسمى " الإرهاب" فلماذا – إن كانوا صادقين مع أنفسهم ومع مواطنيهم – لا يركزون في خطبهم واجتماعاتهم ومهرجاناتهم السياسية على هذه الأرقام المهولة من القتل الإجرامي الذي يهدد – بحق- مستقبل بلدهم وشعبهم.

أكثر من 700 طفل صغير في ريعان طفولته وبراءته يُقتل كل سنة في فرنسا ، بمعدل طفلين قتيلين كل يوم، دون أن تهتز حواجب أحد ، ودون أن تنبس منظمات حقوق الطفل ببنت شفة؟ ودون أن تنطق الصحافة والقنوات بشيء وكأنها متواطئة مع الحدث، أو قل - إن شئت - أن الحدث لا يتماشى مع سياستها التحريرية التي تهتم أساسا بالتشهير بدين معين وطائفة معينة ونسبتها إلى " الإرهاب" والدمار؟

أما حين يُقتل فرد واحد من طرف شخص مسلم في حادثة خلاف شخصي لا يمت بصلة لما يسمونه " الإرهاب " ، تُقام الدنيا ولا تُقعد، ويُسقط السماء على الأرض، وتُبَث التقارير على مدار الساعة ويُستدعى خبراء الأمن ، والمحللون واختصاصيو الكذب والتضليل للتعليق على حدث تافه لا يرقى إلى

مستوى التغطية... لكن، بما أن القاتل من أصول مسلمة فلا بد أن العملية "إرهابية" ! هذا – للأسف- هو المنطق السائد على الساحة الإعلامية في هذا البلد.

من جهة أخرى، إذا تفحصنا عدد ضحايا حوادث السير ، نجد أنها "حصدت في المتوسط 3300 روح [54]" في سنة 2013، دون أخذ عدد الجرحى في الحساب، وهو عدد هائل. أما عدد حالات القتل التي وقعت في البيوت فبلغت عشرين ألفا[55].

إذا كان هذا القدر الرهيب من الأرواح يُحصَد داخل البيوت الفرنسية، فأين إذن هو الخطر الحقيقي الذي ينبغي أن يعالجه الإعلام على مدار الساعة ؟ هل هو "الإرهاب الإسلامي" حقا، أم هو " القتل والإجرام الذي يقع في البيوت وعلى الطرقات" ؟

وأخيرا، يخلص الخبير في تقريره قائلا أن :

(في فرنسا يبلغ العدد المتوسط الإجمالي لضحايا الموت العنيف 24.499 (أربعة وعشرون ألفا وأربع مائة وتسع وتسعون) حالة قتل خارج إطار "الإرهاب"، وأن العدد المتوسط لضحايا الإرهاب ما بين 2001-2015 يبلغ 7.5 فردا، أي نسبة 0.03 % من العدد المتوسط الإجمالي الآنف الذكر... وعليه فإن هذه الأرقام يجب أن تجعلنا نخفف من حدة الخوف من الإرهاب، وأن نحذر من رَدات الفعل الإعلامية المبالغ فيها إزاء هذه الأحداث وأن لا نقبل بزرع الخوف والفزع في صفوفنا[56])

رغم هذه الأرقام البليغة الواضحة، ورغم وضوح براءة الإسلام من مثل هذه الجرائم، فغالبا ما نسمع رجال الساسة وعلى رأسهم رئيس الحكومة اليساري " مانويل فالز" يستمرون في اتهام الإسلام ووصفه " بالدين الفاشي الذي يجب محاربته بكل قوة[57]" .

بل يقول أحد كبراء اليمين الفرنسي المعتدل ، " كريستيان أستروزي Christian Estrosi " ، عمدة مدينة نيس Nice: "أننا أمام حرب عالمية ثالثة معلنة على الحضارة المسيحية – اليهودية ، ينبغي أن نعي ذلك" ... ويضيف أن " فرنسا تحوي طابورا خامسا من الإسلاميين يختبئ في المساجد وقاعات الصلاة[58]" في إشارة منه إلى الإخوان المسلمين والحركات السلفية السلمية و جماعة الدعوة والتبليغ والمصلين العاديين الذي لا يأتي بهم للمساجد إلا هدف الصلاة لرب العالمين.

---

[54] نفس المصدر السابق

[55] نفس المصدر

[56] نفس المصدر

[57] في تصريح لرئيس الحكومة لإذاعة " أر تي ألْ" RTL، يوم الإثنين السادس عشر فبراير 2015.

[58] http://www.lepoint.fr/politique/estrosi-la-3e-guerre-mondiale-est-declaree-26-04-2015-1924346_20.php
تم استشارته على الشبكة بتاريخ 2016/09/13 -

ولقد مرت هذه التصريحات مرور الكرام، دون أن يهتم بها المسلمون، ودون أن تتحرك أي جهة إسلامية لتقديم شكوى قضائية من هؤلاء الساسة. لكن الوهن والذلة والمهانة خيمت على مسؤولي المسلمين في هذه البلاد، فلم يعودوا قادرين على أي تصرف للحفاظ على كرامتهم والدفاع المشروع عن عقيدتهم. والله المستعان.

ثم إن الندرة الواضحة لأعمال العنف التي ارتكبها في فرنسا أفراد مسلمون ، جعلت الصحافة ومحلليهم عندما يتكلمون عن ما يسمونه "التطرف الجديد" لدى الشباب المسلمين ، يعرضون في تحليلاتهم – وبشكل ممنهج - أربعة أشخاص فقط كرموز " إرهابية " في فرنسا... وهؤلاء الأشخاص هم محمد مراح الذي قتل جنديا فرنسيا قرب باريس وبعض الأطفال في إحدى مدارس مدينة تولوز ، والأخوين ابنيْ "كواشي" الذيْن قاما بمقتلة جريدة شارلي المسيئة للجناب النبوي، إضافة إلى الشاب "كوليبالي"، من دولة مالي، الذي قتل بعض الأشخاص في متجر يهودي قرب باريس في نفس اليوم الذي جرت فيه مقتلة شارلي.

ولكي نفهم أن خطر " الإرهاب" في فرنسا إنما هو صناعة إعلامية وأن لا وجود حقيقيا له على الأرض ، يكفي أن نعرض تقرير الشرطة الأوروبية " يوروبول" عن ضحايا " الإرهاب الإسلامي" في أوروبا بأسرها حيث ذكر هذا التقرير أن (249 شخصا من بين خمسمائة مليون أوروبي قتلوا في حوادث إرهابية ما بين سنة 2000 إلى 2014 - أي خلال أربعة عشر عاما – وفي سنة 2014 قُتل أربعة أشخاص في كل أوروبا بهجمات إرهابية وفي سنة 2013 قتل " الإرهاب" سبعة أوروبيين[59])

والإرهاب الذي يتكلم عنه تقرير اليوروبول السابق يتضمن جميع أنواع الإرهاب بما فيها الإرهاب الديني، و إرهاب الحركات الإنفصالية والسياسية المتطرفة وغيرها، أما لو أحصينا أعداد ضحايا ما يسمى " الإرهاب الإسلامي" فسوف يكون العدد أقل بكثير من الأرقام المذكورة في التقرير السابق.

إذن هناك تضخيم، وتهويل مقصود، من طرف الإعلام والساسة والمفكرين تجاه المسلمين لإظهارهم على أنهم إرهابيون قتلة، وأن دينهم يشكل خطرا حقيقيا على فرنسا ... في حين أن الخطر الحقيقي الذي يهدد وحدة فرنسا وتماسك مجتمعها هو ذلك الخطاب الإعلامي الجهنمي الذي لا يتوقف عن بث الكراهية والحقد وإذكاء نار الفتنة بين شتى الطوائف المكونة للمجتمع الفرنسي.

نبذة عن القنوات التلفزيونية التحريضية

[59] https://www.europol.europa.eu/content/te-sat-2014-european-union-terrorism-situation-and-trend-report-2014 (تقرير منشور بتاريخ 28 مايو 2014)
(تم استشارته 13/09/2016)

قناة " بي أف أم تي في" BFM TV

هي قناة وطنية فرنسية تنشر الأخبار 24 ساعة على 24، يملكها رجل أعمال يهودي اسمه "آلان فيل" Alain Weill ، وهي فرع من مجموعة إعلامية تدعى " نكست راديو تيفي" NextRadioTv المملوكة لنفس الرجل.

ويعتبر "آلان فيْل" من أكبر أثرياء فرنسا ، ويملك مجموعات إعلامية كثيرة، وهو الآن يشغل منصب الرئيس المدير العام لقناة BFM TV. ولهذه القناة فرع آخر يسمى "بي اف ام بيزنس " BFM Business يختص بنشر الأخبار المالية والإقتصادية.

تأسست قناة BFM TV سنة 2005. وقال في شأنها مالكها "آلان فيل" أنه " يريد تأسيس قناة فرانكوفونية إخبارية مكافئة للقناة الأمريكية سي ان ان CNN" . وقد بلغت ميزانية القناة لسنة 2010 أزيد من أربعين مليون يورو.

وبدأت القناة أول بث لها في يوم 28 نوفمبر 2005 على تمام الساعة السادسة عصرا، وبرزت فيها لإلقاء نشرة الأخبار صحفية فرنسية شهيرة تدعى Ruth Elkrief (روت الكريف) وهي يهودية من أصل مغربي، وُلدتْ في مكناس، عمُّها الحبر اليهودي الشهير "شالوم مساس" الذين كان يشغل منصب الحبر الأعظم في المغرب ثم انتقل بعد ذلك إلى إسرائيل ليشغل فيها نفس المنصب مدة خمس وعشرين سنة . ثم مات سنة 2003.

وأكثر مقدمي النشرات في هذه القناة هم من أصول يهودية مثل " توماس مصراشي " و "هارولد هامان"، و"ناتالي ليفي"، و "ستيفاني الزناتي" و "روت الكريف" و" مارك أُثمان" وغيرهم ...

ورغم ادعاء القناة تبنيها خطا تحريريا حياديا ، إلا أن الأحداث الدموية التي تقع تحديدا في الأراضي المقدسة لا تُعطى إلا مساحة قليلة جدا بالمقارنة مع بعض الأحداث الهامشية الأخرى، بل أحيانا تتعمد القناة إهمال أحداث هامة وخطيرة يقع ضحيتها الفلسطينيون. فالحرب اليهودية على غزة في رمضان 1435 هـ الموافق لسنة 2014، عانت من تعتيم إعلامي شديد من هذه القناة و حتى من الإعلام الفرنسي بشكل عام.

وقد لاحظتُ أن "قافلة الحرية" الشهيرة التي ينظمها كل سنة بعضُ الناشطين الإنسانيين من أوروبيين وغيرهم لإيصال المساعدات الإنسانية لأهالي غزة ،لا يُتكلم عنها إطلاقا في هذه القناة، رغم أن مؤسس القناة قال أنه يريدها إخبارية عالمية تنافس السي أن أن الأمريكية في نقل الأخبار حول العالم.

وقد مرّ هجوم الجيش الإسرائيلي على نشطاء قافلة غزة لسنة 2014 وقتْلهم أبشع قتلة في عرض البحر دون أن يُذكر عنه شيء في قناة BFM TV. كما عتّمت القناة على منع القافلة من الوصول لغزة في السنة الموالية 2015 ولم تذكره إطلاقا ولا حتى في الشريط الإخباري تحت الشاشة. ناهيك من إهمالها كافة الأخبار الأخرى التي تتعلق بالمضطهدين حول العالم في إفريقيا وآسيا وآمريكا الجنوبية...

وبالجملة ، فالقناة منحازة بامتياز . ولا تتسم بالموضوعية ولا بالحيادية التي تنص عليها الأعراف والتقاليد الإعلامية. أما أنها تهتم بخروقات حقوق الإنسان أو بالتقارير التي تكشف قهر الشعوب وظلمها، أو المجاعات التي تمر ببعض دول العالم، فهذا مما ليس مدرجا في الخط التحريري لهذه القناة.

ومن أجل جذب أكبر عدد من المشاهدين، فإن السياسة الإخبارية لقناة "بي أف أم تي في" تعتمد على خلق الإثارة ونشر التوتر لدى الرأي العام عن طريق بث أخبار ثانوية يتم تهويلها وتضخيمها واستدعاء المحللين للتعليق عليها على مدار الساعة ، في حين يتم إهمال أحداث أخرى أكثر أهمية ونفعا للمشاهدين. وعلى هذا المبدأ تسير كافة القنوات الإخبارية في فرنسا.

قناة سي نيوز C-News (المعروفة بـ i-télé سابقا)

قناة إخبارية عامة هي الأخرى، تأتي في المرتبة الثانية على المستوى الوطني بعد قناة "بي أف أم تي في"BFM TV. وقد تأسست سنة 1999. وهي فرع من مجموعة "كانال بلوس" Canal+ الإعلامية التي هي فرع من شركة "فيفاندي" Vivendi المتعددة الجنسيات والمتخصصة في الإعلام والإتصال والملاهي.

تبث قناة "سي نيوز" الأخبار 24 ساعة على أربع وعشرين. ولها نشرة كل خمس عشرة دقيقة.

ولم تلق من الشهرة والنجاح ما لقيت أختها BFM TV، ولكنها تبقى منافستها الأولى على الساحة الإعلامية الفرنسية.

وعن معالجتها لشؤون المسلمين، فتشتهر هذه القناة بمحللها " أريك زمّور"، الشهير بتركيزه على الجاليات المسلمة في فرنسا. وهو يهودي من أصل جزائري دخل أبواه التراب الفرنسي بعد الحرب الفرنسية على الجزائر هروبا من المقاومة الجزائرية آنذاك. ويعرِّف أريك زمور نفسه بأنه " يهودي من أصل بربري".

ولقد أثار " زمور" الكثير من الفتن واللغط في تحليلاته ولقاءاتها الصحفية المتعلقة بشؤون المسلمين ؛ ومن أبرزها تلك التصريحات التي قدّمها يوم 30 أكتوبر 2014 لصحيفة إيطاليا اسمها " كورييرِ دلّا سيرا Corrier della sera " حيث دعا فيها إلى تهجير كل مسلمي فرنسا إلى بلادهم. وصرح "زمور" للصحفي الإيطالي قائلا أن:

(مسلمي فرنسا يمكن تهجيرهم من فرنسا كما هُجّر مئات الآلاف من الأقدام السود [60] pieds-noirs أو كما هُجّر الآلاف من اليهود من ألمانيا) وعندما رد عليه الصحفي الإيطالي قائلا (لكن التهجيرات التي تتكلم عنها وقعت إثر أحداث مأساوية)، أجاب اليهودي زمّور قائلا (لكننا في فرنسا نسير نحو أحداث مأساوية أيضا، لأن المسلمين في فرنسا لا يريدون الحياة على الطريقة الفرنسية)؛

وهي إشارة منه إلى أن مسلمي فرنسا – في رأيه – هم أصل الشر الذي يصيب فرنسا من مصاعب اقتصادية واجتماعية.

ويعلل " زمور" كلامه للصحيفة قائلا : (أن المسلمين يتبعون القرآن في نظام حياتهم ، و لا يصافحون النساء بأيديهم و يعيشون فيما بينهم في الضواحي وهم من أجبروا السكان من أصول فرنسية على مغادرة الضواحي....إن حالة عيش شعب داخل شعب آخر ، أعني الشعب المسلم مع الشعب الفرنسي لا يمكن إلا أن تقود إلى أحداث مأساوية بل إلى حرب أهلية[61])

فتأمل كيف يوقد " زمّور" في تصريحاته نار الحرب بين المواطنين المسلمين والفرنسيين. واقرأ قوله سبحانه (كلما أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين[62])

بعد هذه التصريحات، ثارت ضجة إعلامية كبيرة في فرنسا، وامتعضت الجاليات المسلمة من هذه التصريحات ورأت فيها بعض المواقع المسلمة نوعا من "الدعاية إلى حرب صليبية ضد مسلمي فرنسا"، كما شجبها بعض السياسيين من اليسار الراديكالي واعتبروها دعوة إلى حرب أهلية في فرنسا...

لكن الرجل أصله يهودي، وهو محاط بسياج من الحماية من طرف الدولة ومن طرف اللوبيات المالية المتنفذة ولن تتمكن أي جهة مهما كانت قوتها من متابعته قضائيا ولا من مضايقته، ولا حتى من الرد عليه. ومَن همَّ بشيء من ذلك، سيُشهر في وجهه سيف " معاداة السامية" وسيحاكَم ويغرّم الأموال

[60] الأقدام السود كلمة تطلق على المستعمرين الفرنسيين الذين استوطنوا الجزائر ثم سُفّروا منها بعد الإستقلال. ولهم جمعيات كثيرة في فرنسا ترفض رفضا باتا الإعتراف بجرائم الحرب التي ارتكبتها فرنسا ضد الجزائر ومن بين "الأقدام السود" جماعات يهودية تقطن الآن في فرنسا ولها نفوذ واسع.

[61] نقلا من صحيفة لوكسبرس ، من عددها الألكتروني الصادر بتاريخ 2014/12/15.

[62] سورة المائدة، الآية 64

الطائلة ويُجبَر رغما عنه على الإعتذار للجالية اليهودية علنا في القنوات والجرائد والمجلات والإذاعات ، كما حصل في هذا البلد مع كثيرين.

بعد فترة من الضجة والإستياءات في أواسط الجاليات المسلمة، هدأت الأحوال، وعادت الأمور إلى مجاريها. ولا زال الصحفي يعمل في قناة "إيتيلي" ولم يتعرض لأي مضايقات ولا متابعات قضائية، رغم الطابع التحريضي لتصريحاته المنتهكة لنص القانون الذي يعاقب بصرامة على التحريض على العنف والكراهية.

تنتهج قناة "سي نيوز" نفس المنهاج الذي تتخذه قناة "بي أف أم تي في" ، كالتركيز على الأحداث الثانوية وإعطائها زخما كبيرا ، وكالإنحياز التحريري في التعاطي مع بعض الأخبار والقضايا الدولية كالقضية الفلسطينية والأحداث الدموية التي تقع في بلدان الربيع العربي حيث لا يتم ذكرها إلا قليلا في نشرات الأخبار ... وكإهمال شتى الأنباء المتعلقة بالكوارث الإنسانية عبر العالم.

قناة كانال بلوس +Canal

قناة تجارية تأسست سنة 1984، وتحولت مع الزمن إلى مجموعة إعلامية عملاقة ، وهذه المجموعة تابعة الآن لشركة "فيفاندي" Vivendi الشهيرة.

تبث "كانال بلوس" عبر العالم، وخاصة في إفريقيا الفرانكفونية، ومناطق ما وراء البحار التابعة لفرنسا. وفي سنة 2013 وصل عدد مشتركيها إلى ستة ملايين مشترك على التراب الفرنسي فقط.

تعتمد في برامجها على السينما وعلى الرياضة حيث تبث المباريات الشهيرة لكبار النوادي الفرنسية والأوروبية وتكاد تحتكر كافة المباريات الأوروبية الهامة.

من أشهر المدراء الذين تعاقبوا على كانال بلوس الإعلامي ماكسيم سعادة Maxime SAADA . ووصل رقم أعمال قناة " كانال بلوس " إلى مليار وسبع مائة وستة وعشرين مليون يورو لسنة 2015.

وتعتبر قناة "إيتيلي" i-télé الآنفة الذكر فرعا من مجموعة "كانال بلوس".

قناة "تي أف 1" TF1

"تي أف1 " هي اختصار لعبارة (التلفزيون الفرنسي رقم 1)، وقد تأسست مطلع سنة 1975 بعد حل "إدارة الإذاعة والتليفزيون الفرنسية". ثم تحولت من شركة عمومية إلى شركة خاصة سنة 1987،

حيث اشترتها مجموعة " بويغ" Bouygues وهي مجموعة تجارية مملوكة لرجل أعمال يهودي اسمه فرانسيس بويغ. ويرأس قناة " تي أف 1" ابنه "مارتان بويغ ".

وتعتبر " تي أف 1" القناة الأوروبية الأولى من حيث عدد المشاهدين و عدد العمال. وقد وصل رقم أعمالها لسنة 2011 إلى مليارين وستة مائة مليون يورو.

يتركز بث هذه القناة على برامج التسلية، أما البرامج الثقافية أو التي لها صلة بالتعلّم والإفادة فهي نادرة في القناة. وأكثر برامجها بثا هي الأفلام السينمائية الأمريكية المدبلجة. وأحيانا كثيرة تبث أفلاما ليلية من السينما الفرنسية.

وتشتهر القناة خصوصا بنشرة الساعة الثامنة ليلا، وهي الساعة التي يحتشد فيها الفرنسيون لسماع نشرة الأخبار، بعد العودة من أعمالهم.

ومن أبرز ما لفت انتباهي في نشراتها تلك الطريقة التي تعالج بها الأحداثَ الحاصلة في العالم العربي كالثورات العربية ، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي؛ حيث يعالَج الخبر معالجة منحازة بشكل واضح؛ فأثناء الثورات العربية مطلع 2011 وما بعدها ، ظلت قناة "تي أف 1" تبث صورا وتقارير دعائية ضد جماعة حزب النهضة التونسي وتصفهم بالمعادين للديموقراطية... وبأنهم سيرجعون بتونس إلى الوراء، وبأن تونس تشهد ما سمته القناة عهد " تطبيق الشريعة الإسلامية" . هذا مع العلم أنه لم يحصل أي شيء من تطبيق الشريعة ولا "أسلمة" تونس كما زعمت القناة ، لكنه التشنج والكراهية الواضحة إزاء كل ماله صلة بدين الإسلام.

ومنذ أن نجح أصحاب حزب النهضة في الإنتخابات، انتهجت القناة سياسة تحريرية أكثر حدة وتشنجا، تتمثل في عمل تقارير دعائية منتظمة تصل أحيانا إلى عدة مرات في الأسبوع ، حول الإسلام في تونس، وأظهروا فيه ما أسموه "عودة المرأة التونسية إلى الحجاب الإسلامي، وبداية عصر التقهقر التونسي وأفول نجم العلمانية"...كما عملوا حملة دعائية أخرى على قطاع السياحة في تونس وقالوا أنه "مهدد بالإندثار " بفعل سياسات حزب النهضة.... واستمرت هذه الحالة فترة من الزمن، حتى بدأت الإنتخابات الرئاسية ، وصعد فيها العلماني " الباجي قائد السبسي"، حينها استبشرت هذه القناة خيرا، وعملت نشرات خاصة أيام الإنتخابات التونسية، وقامت بتمجيد لافت لحزب العلمانيين أصحاب الباجي السبسي، ونعتتهم بأجمل الأوصاف من تقدميين وتحرريين وديموقراطيين وبأنهم سيعيدون توجيه تونس إلى وجهة صحيحة مختلفة عن الوجهة التي نهَجَها إسلاميو النهضة... وأظهروا في تقاريرهم نساء

تونسيات وهن نصف عرايا ، خارجات في الشوارع وينادين بمساندة الباجي السبسي في عملية أسموها "بناء تونس جديدة" .

كما روجوا لزيارة الرئيس الفرنسي "فرانسوا أولاند" لتونس، واعتبروها عصرا جديدا للتعاون الفرنسي التونسي، وروجوا بعد ذلك لزيارة وزير داخليته "برنار كازنيف" في إطار محاربة ما يسمونه " الإرهاب الإسلامي"...

أما فيما يخص أحداث الشرق الأوسط، فإن هذه القناة منحازة أيضا انحيازا واضحا لسياسة الإجرام والتقتيل التي ينتهجها الجيش الإسرائيلي وحكومته. وغالبا ما تتجاهل القناة الأحداث الجسام التي تقع على الأرض المقدسة ؛ مثل الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على غزة في رمضان 2014 م، حيث أبرزت كل تقارير هذه القناة الجيش الإسرائيلي وكأنه جيش إنساني مدافع عن "قيم الديمواقراطية والحرية للشعب الإسرائيلي" ، وقد لاحظتُ تعمد القناة عدم بث صور الدمار الذي ألحقه القصف الإسرائيلي بالمنازل والمدارس وأماكن العبادة في غزة؛ في حين يتم بث كافة الصور المتعلقة بصاروخ أو صاروخين أطلقتهما حماس على مناطق سكنية بإسرائيل ... فترى القناة تبث صور النساء الإسرائيليات يركضن وفي أحضانهن أطفال يصرخون من البكاء ، ويصورونهن وكأنهن ضحايا ما يسمونه " الإرهاب" الذي تمارسه المقاومة الفلسطينية. وهي طريقة عجيبة لدى هذه القناة في زرع التعاطف مع المعتدين، وقلب الحقائق وتشويهها وتضليل الرأي العام، وتزوير الأحداث وتقديمها بصورة معاكسة تماما للواقع على الأرض.

أما عندما يتعلق الخبر بشؤون المسلمين في فرنسا، فغالبا ما يُصوَّر المسلمون على أنهم متوحشون ، وفي كل حالة اعتداء تقع في ضواحي باريس تعمل القناة "تي أف 1" على تصوير العرب وكأنهم هم السبب الرئيس لأعمال الشغب والإعتداء على الناس وسرقتهم. كما يصورون المسلمات المتحجبات على أنهن مقهورات مغلوبات على أمورهن، وأنهن مجبرات من طرف أزو اجهن أو إخوانهن على لبس الحجاب. وتهمل القناة عن سابق قصد صرخات المتحجبات المتكررة في أنهن ارتضين الحجاب لأنفسهن بملء حريتهن وإرادتهن...

وعلى كل حال، فإن هذه القناة تقدم صورة سيئة عن المسلمين والعرب بشكل عام، سواء كان ذلك داخل فرنسا أو خارجها.

قناة LCI

"LCI" هي اختصار لكلمة La Chaine Info، أي قناة الأخبار. وهي فرع من قناة " تي أف آن " TF1. وتأسست في صيف سنة 1994 ، وهي أول قناة إخبارية فرنسية تبث الأخبار المتواصلة على مدار الساعة. وتتوجه أساسا إلى نوعية خاصة من المشاهدين من الطبقات المهنية، والمهنية- الإجتماعية socio-professionnel، من أجل زيادة دخلها من الإعلانات التجارية ومن أجل جذب المستثمرين في مجال الإعلان والتسويق. وتتطلب مشاهدتها اشتراكا خاصا ، فهي ليست قناة مجانية كأختها الكبرى قناة TF1. لكنها تنحو نفس السياسة التحريرية لقناة TF1.

قناة M6 " أَمْ سِيسْ"

هي قناة خاصة، تجارية ، تأسست في مارس 1987. وهي القناة الثالثة الأكثر مشاهدة بعد قناتي TF1 و "فرانس 2" وتبث غالبا الأفلام الأمريكية المدبلجة والموسيقى، وتتجه أساسا للشباب ، ومن أشهر برامجها برنامج "لوفت استوري" وهو برنامج متلفز يحاكي الواقع ، بُث لأول مرة في ربيع سنة 2001 ويتمثل في جمع إحدى عشر شابا وشابة في قصر منعزل وفي كل بيت من بيوت القصر كاميرا تصور نهارا، وكاميرا " تحت حمراء" تسمح بالتصوير ليلا عند انعدام الإضاءة.... ويتم التصوير طوال اليوم والليل 24س/24.

يتميز البرنامج بالسطحية ، و ليس له أي قيمة ثقافية ولا علمية، و غالبا ما يتعمدون فيه نشر مشاهد مخلة بالأخلاق بين الفتيات والفتيان. وقد أثارت مشاهد هذا البرنامج ردات فعل عنيفة لدى بعض الناس لدرجة أن بعض الحاذقين وصفه بـ télé poubelle أي تلفزة الأوساخ. ومن اللافت فيه، أن أكثر من يفوزون فيه يتحولون بعد فترة من شهرتهم ونجاحهم الإعلامي إلى مستهلكي مخدرات، وبعضهم ينتحر.

وكان (لوفت استوري) أول برنامج يحاكي الواقع téléréalité يتم بثه على التلفزيون الفرنسي وروجت له آنذاك جريدة لوموند بشكل منتظم واعتبرته سابقة ثقافية هامة في الحياة الفرنسية.

ولا تهتم القناة بنشر الأخبار السياسية إلا في أوقات قصيرة جدا في اليوم. ولها برنامج أسبوعي اسمه "66 دقيقة" ينشر حصيلة الأخبار طوال الأسبوع ، وكانت تُعِده وتقدمه إعلامية من أصل تونسي اسمها عايدة الطويهري ، التي كانت من قبل تعمل مراسلة لإذاعة فرنسا الدولية.

وتنتهج قناة " أم سيس" في معالجتها للأخبار المتعلقة بالمسلمين نفس سياسة قناة " تي أف آن" .

قناة "فرانس 2" ، France 2

هي قناة تابعة لمجموعة " فرانس تليفزيون" العمومية المملوكة للدولة. وهي القناة الثانية الأكثر مشاهدة بعد قناة TF1 المملوكة لرجال أعمال من أصول يهودية.

تعتبر قناة فرانس 2 ذات ميول يسارية ، وغالبا ما تهتم بنشر أخبار الأقليات في فرنسا كالسود والمسلمين، غير أن تعاطيها مع الجاليات المسلمة يتميز بالإنحياز، ولكنها تبقى أقل حدة في انحيازها من قناة TF1 المعروفة بتقاريرها المحرّضة على الجاليات المسلمة والمهمِّشة لأحداث الشرق الأوسط.

منذ سنوات ، لم تعد قناة (فرانس 2) تبث أخبار الأحداث في الشرق الأوسط إلا نادرا، وككل القنوات الفرنسية فقد تجاهلت الحرب الإسرائيلية على غزة التي وقعت في رمضان 2014-1435هـ. ولم تعرض منها إلا الجانب الإسرائيلي الذي قدمته على أنه هو الضحية وأنه المدافع عن نفسه. في حين مرت مرورا سريعا على مقتل آلاف الفلسطينيين جراء هذه الحرب.

وتبث القناة برامج سياسية هامة تجمع فيها كبراء الساسة وتناقش معهم المواضيع المتعلقة بالأحوال العامة في فرنسا كالبطالة والقدرة الشرائية. كما تغطي الحملات السياسية النيابية والبلدية والرئاسية.

و كانت تقدم يوم الأحد برنامجا يتكلم عن الأديان الثلاثة (الإسلام، المسيحية ، اليهودية) ويستدعون فيه بعض المثقفين من أصول مسلمة يتكلمون عن الإسلام وعن عقائده وفكره. والمؤسف أن أكثر من يُدعوْن للكلام عن الإسلام ليس لهم خبرة عميقة به؛ فهم وإن كانت أصولهم مسلمة إلا أن غالبيتهم نشأت في فرنسا وتعلمت في جامعاتها ، ولم يكتسبوا من التعليم الإسلامي الأصلي شيئا يُذكر.

ومن أشهر مقدمي النشرة الإخبارية إعلامي بارز اسمه دافيد بوجاداس David PUJADAS، وله كتابات معروفة عن الإسلام والمسلمين في فرنسا، كما شارك في تأليف كتاب مع الإمام التونسي المثير للغط "حسن شلغومي". نُشر الكتاب سنة 2013 ، تحت عنوان : **لنتصرف قبل فوات الأوان**

Agissons avant qu'il ne soit trop tard.

وكان دافع المؤلف في تأليفه للكتاب هو الأحداث التي وقعت في مدينة تولوز وفي ضواحي باريس حيث قام شاب من أصل جزائري اسمه محمد مراح بقتل جندي فرنسي وأطفال قيل أنهم يهود في مدرسة بمدينة تولوز.

الكتاب عبارة عن حوار بين الصحفي "بوجاداس" والإمام "حسن شلغومي" يدور حول تنامي الطائفية الدينية، و انحراف شباب المسلمين إلى التطرف الديني، وتأثير الخطاب المتشدد على الشباب المسلمين

الفرنسيين. يدعو فيه المؤلفان إلى العودة إلى قيم كونية ، وإلى جمهورية علمانية بعيدة عن شؤون الدين وإلى مراقبة الأئمة لئلا يؤثّروا في توجهات الشباب الناشئ.

وللإعلامي " بوجاداس" كتابات أخرى كثيرة عن الإسلام، من أشهرها كتابه الذي ألفه بالتعاون مع عربي آخر اسمه احمد سلّام. وهذا الكتاب نُشر سنة 1995 تحت عنوان (فتنة الجهاد) La tentation du Djihad. ويدور حول ما يسمونه "الإسلام المتطرف" .

قناة "فرانس 3" France 3

وهي أخت فرانس 2، وتابعة أيضا لمجموعة "فرانس تليفزيون" المملوكة للدولة. ولها نفس النهج التحريري الذي تسلكه فرانس 2 . وتمتلك فروعا لها في كل ولاية من ولايات فرنسا.

قناة "فرانس 24 " France 24

قناة عمومية، دولية، تموّلها الدولة. أطلق فكرتها الأولى ، سنة 1987، الرئيسُ الأسبق جاك شيراك أيام كان يشغل منصب الوزير الأول في الحكومة الفرنسية. و ظل حلم "شيراك" نائما حتى وصل للرئاسة، فشرع في تنفيذه.

ففي خطاب له في قصر الأليزيه أمام المجلس الأعلى للفرانكفونية في فبراير سنة 2002 أعلن شيراك أنه لا بد من إنشاء قناة فرنسية دولية تنافس CNN و BBC وتساهم في عرض الإشعاع الفرنسي للعالم ، وتقدم للمغتربين الفرنسيين الأنباء المتعلقة ببلدهم...

وفي أواخر سنة 2006 ، تم إطلاق قناة فرنسا 24 الدولية، بميزانية متواضعة ، قُدرتْ بثمانين مليون يورو. مما جعل بعض الصحافة المحلية تسخر من هذه الميزانية وتقارنها بتهكم بميزانية قناة BBC التي بدأت بست مائة مليون دولار.

تبث قناة فرانس 24 بثلاث لغات هي العربية والفرنسية والإنجليزية.

أما بثها باللغة العربية فهو متوجه أساسا للعالميْن العربي والإسلامي. ويحتوي قطاعها العربي على مجموعة من الصحفيين والمراسلين العرب. وأغلب مقدمي البرامج هم من أصول مغاربية أو لبنانية. وقد لاحظت أن طريقة نطقهم باللغة العربية الفصحي رديئة بل سمجة، لا سيما لدى المغاربة والتوانسة

بينهم، إذ تكاد تختلط لكنتهم الدارجة باللغة الفصحي في حواراتهم ونقاشاتهم المتلفزة ، مما يجعلك تنفر من البرنامج، أو تخال نفسك تتابع قناة تونسية أو مغربية.

وعلى سبيل المقارنة ، فإن الفارق كبير جدا في المستوى الفصاحي بين صحفيي فرنسا 24 وصحفيي قناة الجزيرة الفضائية. فصحفيي قناة الجزيرة نادرا ما تستطيع التكهن بأصولهم لفصاحة ألسنتهم وحسن نطقهم باللغة العربية وقوة احترافهم، بينما في قناة فرنسا 24 تستطيع أن تعرف مباشرة أصل الصحفي الذي أمامك ، مغربيا كان أم تونسيا، من خلال جملته الأولى في النشرة.

ويُنتقد على صحفيي "فرانس 24" نطقهم السريع جدا للغة العربية أثناء إلقاء عناوين النشرة وتفاصيلها، مما يجعلك تتعب في مواصلة الإستماع للصحفي وهو يتلو نشرته... وأظن ذلك راجع إلى شدة تقليدهم لطريقة الصحفيين الفرنسيين في إلقاء الأخبار. ولعلهم يغفلون عن أن اللغة العربية لغة هادئة صافية تحتاج إلى هدوء ونطق سلس وفصاحة واضحة ، خلافا للغة الفرنسية التي تتميز بالسرعة والقلق والإضطراب.

والخلاصة أن صحافة هذه القناة أقل مهنية واحترافية بكثير من القنوات العربية الكبرى الشهيرة، كالجزيرة مثلا.

يتميز خط قناة "فرانس 24" التحريري بنزعة علمانية واضحة. والصبغة الثقافية الإسلامية غائبة تماما.

وبرامجها الثقافية تتجه أساسا إلى الثقافة العربية الخالصة بعيدا عن تأثير الإسلام فيها...

تتبنى قناة (فرانس 24) الموقف الرسمي الفرنسي حيال القضية الفلسطينية والصراعات الناشبة في الدول العربية .. وقلما تُظهر الحقائق مفصلة عن العمليات العسكرية التي يشنها الجيش الإسرائيلي في الأرض المقدسة.

وقد دعمت القناة كل الثورات المضادة التي حدثت في العالم العربي على أنقاض ثورات الربيع العربي. ولها برامج في ذلك لا ترقى إلى المستوى الإعلامي المطلوب من قناة دولية تدعي الحياد...

وبالجملة، فبرامجها الإعلامية لا تصل إلى مستوى برامج قناة الجزيرة، مثلا، ولا حتى إلى بعض القنوات المحلية العربية.

المحطات الإذاعية في فرنسا

كانت الدولة الفرنسية تحتكر الإذاعات كلها حتى سنة 1982 ، إذْ صدر قانون في 29 يوليو يقضي بتحرير الفضاء السمعي- البصري في فرنسا وينهي مرحلة احتكار الدولة للإذاعات والتلفزيونات.

و يوجد في فرنسا ما يقرب من 1200 محطة إذاعية، من أبرزها شهرة إذاعات " ار تي ل " RTL و إذاعة " فرانس أنتير" France Inter ، وإذاعة "أوروبا 1" Europe 1 وهي إذاعات عامة تختص في بث الأخبار السياسية والإقتصادية والثقافية. إضافة إلى إذاعة فرنسا Radio France وهي مجموعة محطات عمومية تابعة للدولة الفرنسية ومحطاتها هي (فرانس انتر، فرانس أنفو، فرانس كولتور France Culture، فرنسا ميوزيك، فرانس بلو France Bleu ، ومحطتي "فيب" Fip و"موف" Mouv وهما محطتان موجهتان للشباب خاصة)

ولفرنسا محطة إذاعة دولية شهيرة تبث للعالم الخارجي هي "إذاعة فرنسا الدولية " RFI ويتابعها ما يقرب من أربع وأربعين مليون مستمع عبر العالم، ولهذه القناة فروع عربية تبث للشرق الأوسط والمغرب العربي . وفرعها للشرق الأوسط يسمى " إذاعة مونتي كارلو الدولية" وفرعها الموجه للمغرب العربي هو إذاعة " ميدي آن" Medi 1 .

وأما القطاع الخاص فأبرز إذاعاته، إذاعة " أر تي أل" RTL وهي القناة الأكثر استماعا من طرف الفرنسيين، وقناة "أوروبا 1" .

إذاعات خاصة بالجاليات اليهودية

تحظى الجاليات اليهودية بميزات ومصالح واهتمام لا تحظى به أي جالية أجنبية أخرى في فرنسا. ولعل ما يميز الفضاء الإعلامي في فرنسا ، كثرة الوسائل الإعلامية والوسائط التي تمتلكها جمعيات الجاليات اليهودية أو يملكها رجال أعمال يهود.

ومن أبرز إذاعات اليهود، إذاعة "جي" J وترمز للحرف الأول من كلمة "جويف" Juif التي تعني يهودي باللغة الفرنسية. ولهم إذاعات أخرى كثيرة، منها : إذاعة مارسيليا، وإذاعة جيدايكا Judaïca في مدينة ستراسبورغ ، ولهم محطة "إذاعة باريس" ، و"إذاعة شالوم" وهي تبث من باريس أيضا، ولهم محطة إذاعة جرونوبل Grenoble، وإذاعة ماشياه Mashiah وإذاعة "أر سي، جي " RCJ وغير ذلك من المحطات الإذاعية المتعددة في العاصمة باريس و مختلف مناطق فرنسا الداخلية.

ويلاحظ المتأمل في الساحة الإعلامية الفرنسية كثرة الإذاعات الخاصة بالجاليات اليهودية، في حين أن الجاليات الأخرى كالإفريقية واللاتيينة والآسيوية والعربية ليس لهم إذاعات إلا ما ندر. ولعل الأمر يرجع إلى أن تراخيص البث التي تُعطى للإذاعات في فرنسا لا يحظى بها إلا لمن له يد متنفذة في مفاصل الدولة الفرنسية ، ولن تجد أشد تنفذا من اليهود على التراب الفرنسي ، كما أن القانون الفرنسي دائما ما يتحيز لهم وخاصة في مجال الإعلام والصحافة.

ومما تتميز به إذاعات الجالية اليهودية عن غيرها من إذاعات الجاليات الأخرى، أنها تحظى باهتمام كبير من طرف السياسيين ورجال الفكر ونجوم الصحافة، وبحضورٍ لافت لهم على أمواج هذه الإذاعات.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إذاعة RCJ غالبا ما تستدعي في برامجها الوزراء والنواب من شتى الأطياف السياسية، وكثيرا ما كانت تستدعي وزير الداخلية الأسبق (بريس هورتوفو) Brice Hortefeux وهو من أشد الوزراء تشددا وقسوة على المسلمين. وقد وقعت في عهده الكثير من عمليات الطرد الجماعي خارج حدود فرنسا للمسلمين من أفارقة وعرب. . وكان وزيرا في عهد الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي" اليهودي الأصل.

وقل نفس الشيء في إذاعة "جيدايكا ستراسبورغ " Judaîca Strasbourg ، إذ يحضرها الكثير من رجال السياسة ، وقد سمعت مرارا تصريحات فيها لبعض المسؤولين الفرنسيين وخاصة الوزير الأول الإشتراكي (مانويل فالز) حيث صرح فيها ذات مرة قائلا – في معرض الحديث عن محاربة ما يطلقون عليه " معاداة السامية" : (**إنني مرتبط ارتباطا أزليا بالجالية اليهودية وبدولة إسرائيل**[63]) .

وبالجملة، فإن الساسة الفرنسيين يُظهرون على أمواج الإذاعات اليهودية تملقا فوق المعتاد للجاليات اليهودية ولإسرائيل على وجه الخصوص. وغالبية أحاديثهم و تصريحاتهم في هذه الإذاعات تدور إما حول ما يسمونه "معاداة السامية" في فرنسا ، وإما حول الصراع الأبدي الدائر بين المسلمين في فلسطين والإسرائيليين. ولا شك أن هذا النفاق والتملق لليهود يرجع إلى حاجة هؤلاء الساسة إلى أموال اللوبيات الصهيونية المتنفذة في فرنسا والتي تدعم بمالها هذا المترشح أو ذاك حسب قربه من إسرائيل أو بعده منها.

ولا تكتفي إذاعات الجاليات اليهودية بالبث الإذاعي فقط، بل كثيرا ما تظهر إذاعاتهم على شاشات التليفزيونات الفرنسية ، وذلك عندما يتعلق الأمر بتصريح لأحد أعضاء الحكومة لهذه الإذاعات، فترى

[63] إذاعة جيبدايكا ، تصريحات الوزير الأول الفرنسي بتاريخ 2011/06/17

كل القنوات التلفزيونية يظهرون الوزير وهو جالس في استوديو الإذاعة المذكورة ، كنوع من الدعاية الإعلامية لهذه المحطات الإذاعية.

إذاعات الجاليات العربية والمسلمة في فرنسا

لا زالت الإذاعة العربية باهتة الظهور في فرنسا، وهي معدومة الأهمية والوزن والعدد بالمقارنة مع إذاعات الجاليات اليهودية.

ولقد بدأت الإذاعات العربية في الظهور في فرنسا مع موجة تحرير الفضاء السمعي البصري سنة 1982 أيام الرئيس فرانسوا ميتران، وقد نشأت في تلك الفترة مجموعة إذاعية تسمى " تجمع الإذاعات المسلمة في فرنسا" ، الذي لم يرخص له بشكل نهائي إلا سنة 1986. وتجسد هذا الترخيص في إنشاء إذاعة واحدة تسمى "إذاعة الشرق" Radio Orient ، التي أسسها صحفي لبناني-فرنسي اسمه راغد الشماح. ثم اشتراها منه رجل الأعمال اللبناني الراحل رفيق الحريري.

وجاء في تعريف الإذاعة لنفسها أنها " إذاعة تتبنى إسلاما علمانيا ، متسامحا، يحترم القوانين الجمهورية" وفي شعارها تقرأ عبارة " الجسر بين الشرق والغرب" .

بدأت الإذاعة تبث أولا في مدينة باريس وحدها، ثم توسعت إلى بعض المناطق الداخلية في فرنسا. وكانت في بداياتها تبث النشيد الوطني الفرنسي عند افتتاحها اليومي كإشارة منها إلى احترام "قيم الجمهورية "، كما تبث أذان المسجد الحرام من مكة المكرمة يوم الجمعة. وقد لاقت إعجابا كبيرا من الجاليات المسلمة آنذاك. ولا شك أنها ساهمت قليلا في التعريف بالإسلام السني في فترة لم يكن الفرنسيون يعرفون عن الإسلام إلا ثورة الخميني.

ومازلت أذكر في أواخر التسعينات أيام كنت طالبا في إحدى جامعات باريس ، تلك التلاوات القرآنية الشجية، وتلك الأناشيد الدينية الجميلة التي كانت تبثها الإذاعة بعيد أذان المغرب في رمضان إذْ كنت أستمع إليها وأنا في غرفتي في الحي الجامعي وكانت تثير فيَّ الكثير من الشجون والأحاسيس والذكريات الجميلة.

ثم دخلت سنة 2001 وحصلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما تلاها من حرب عالمية على ما يسمى "الإرهاب" ، حينها غيرت إذاعة الشرق برامجها بشكل تام ، ولم تعد تبث تلك المقاطع اللطيفة من القرآن الكريم، و لا حتى تلك الأناشيد الدينية التي كانت تبثها ساعة الإفطار في شهر رمضان.

وبسبب مواقفها المتعاطفة مع الفلسطينيين ، فقد تعرضت إذاعة الشرق للكثير من الإتهامات بأنها معادية للسامية خاصة عندما ساهمت في نشر فكرة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في فرنسا ، وقدمت الجمعيات و الجاليات اليهودية شكاوى ضدها إلى العدالة الفرنسية وضايقوها أشد مضايقة، واضطر الرئيس الفرنسي آنذاك (جاك شيراك) أن يتدخل لدى صديقه رفيق الحريري كي يضغط على إدارة إذاعته من أجل تغيير نبرتها تجاه إسرائيل ، ومن أجل أن لا تتعرض لشكاوى قضائية أخرى من زعماء الجاليات اليهودية ... فما كان من الحريري إلا أن أوعز لعامليه بتهدئة الخط التحريري للإذاعة ، و منذ ذلك الوقت فقدت إذاعة الشرق بريقها النضالي لدى الكثير من المستمعين.

ومن المعروف الآن أن إذاعة الشرق مملوكة لعائلة رفيق الحريري، وتابعة للمؤسسات الإعلامية لتيار المستقبل اللبناني. وتبث حاليا في لبنان وفي بعض دول العالم العربي. وقد حرص الحريري – رحمه الله – بعد شرائه للإذاعة أن يكون مسيّروها من المقربين منه ، حيث عين على رأس إدارتها آنذاك الأستاذ هاني حمود الذي كان يشغل منصب المستشار الشخصي للحريري للشؤون الإعلامية .

وأما بقية الإذاعات العربية فهي :

إذاعة الشمس Radio soleil

وقد تأسست في نفس الفترة التي تأسست فيها إذاعة الشرق، في بداية الثمانينات.

ترتكز في برامجها أساسا على بث الأغاني العربية والأمازيغية وشيئ قليل من البرامج السياسية والثقافية. وهي قناة تتوجه أساسا للعرب من أصول مغاربية ، وتعتني أيضا بأهل المشرق. وقد أسسها إعلامي يُدعى عبد المجيد دبوسي، وكان صحافيا يعمل بين تونس وفرنسا، ويظهر لي أنه من أصل تونسي، والله أعلم.

ويقول دبوسي أن من أهداف إذاعة الشمس " أن يحتل المغتربون العرب مكانة هامة على الساحة السياسية الفرنسية وأن يؤسسوا لوبي عربي يستطيع مواجهة الأزمات والموجات السياسية العنيفة التي تعصف بأبناء الجاليات العربية في فرنسا"

ولكن الأيام والسنين برهنت أن إذاعة الشمس لم تستطع المساهمة في تشكيل أي لوبيات عربية، بل إن العرب هنا في فرنسا منقسمون ، متشرذمون ومتشاكسون لا يبحثون إلا عن إشباع شهوات بهيمية في

ملاهي الرقص وحانات الخمور ، في حين أن أبناء عمومتهم من اليهود أقوى شوكة وأكثر احتراما لدينهم وأعز نصيرا ، وأشد تأثيرا منهم بكثير...

وتبث إذاعة الشمس في أربع مدن فرنسية رئيسة هي : باريس، ومارسيليا، ونانسي، وسانت أتيان. ولكن إمكانياتها الفنية والمادية أقل بكثير من إمكانيات إذاعة الشرق.

إذاعة "بير أف أم" Beur FM

تأسست سنة 1992 ، على يد طبيب جزائري اسمه ناصر قطّان وهو ينتمي إلى مجموعة "القبائل" الجزائريين. و لا تبث باللغة العربية كسابقتيها : إذاعة الشرق والشمس.

وكانت إذاعة " بير أف أم" في بدايتها عبارة عن " إذاعة جمعوية حرة " تتوجه أساسا إلى المغتربين من أصل عرب-بربري فقط. ثم توسعت في سياستها لتتجه في برامجها إلى الفرنسيين من أصول مغاربية وعربية وإفريقية.

وفي صيف 2014، تعرضت إذاعة "بير أفْ أمْ" لضائقة مالية ، فاشتراها رجل الأعمال الشهير " سرج داسو" Serge DASSAULT ، وهو تاجر يهودي متخصص في بيع الأسلحة والطائرات الحربية. اعتنقت أسرته الديانة الكاثوليكية سنة 1950 وحولت إسمها العائلي الأصلي الذي هو " بلوخ" Bloch وهو إسم يهودي، إلى " داسو" وهو اسم يغلب على العائلات المسيحية الفرنسية.

و"سرج داسو" هذا، هو رابع أغنى رجل أعمال في فرنسا وهو الشخصية التاسعة والستين الاكثر ثراء في العالم حسب تصنيف جريدة فوربس لسنة 2013.

وغالبية الأسلحة المستعملة في فرنسا وكذا الطائرات هي مصنوعة في مصانعه.

وزيادة على رئاسته لشركات السلاح والطيران، فإنه يرأس الآن مجموعة صحفية كبيرة من بينها صحيفة لوفيجارو Le Figaro الشهيرة. وهو أيضا نائب يميني في البرلمان الفرنسي، وكان اتُّهم في عدة قضايا فساد سياسية منها شراء أصوات الناخبين. وتضامن معه أصحابه النواب في البرلمان الفرنسي واستطاعوا أن يوقفوا المتابعات القضائية ضده .

وبالمقارنة مع إذاعتي الشرق والشمس، فإن إذاعة " بير أف أم " لا تبث برامج جدية عن الثقافة العربية ولا الإسلامية، وإنما تكتفي ببث أغاني ومقاطع موسيقية غالبا ما تكون بربرية أو مغاربية.

وبالجملة ، فإن إذاعة (بير أف أم) لم تلعب دورا يذكر على الساحة الفرنسية لصالح الجاليات العربية.

إذاعة "فرانس مغرب 2" France Maghreb 2

تأسست سنة 1987 وليس لها من الصيت ما لسابقاتها. وتكتفي بنشر منوعات غنائية وثقافية موجهة إلى المغتربين من بلاد المغرب العربي.

الصحافة المكتوبة : أهم الصحف والمجلات

وهذه أهم بعض الصحف الشهيرة في الساحة الإعلامية الفرنسية. وتوجد – طبعا- صحف أخرى كثيرة أقل شهرة تسير على نفس الخط التحريري لكنني أكتفي هنا بذكر الصحف المشهورة فقط كي يحصل القارئ العربي على صورة واضحة عن الإعلام الفرنسي ونظرته إلينا كعرب ومسلمين.

صحيفة لوفيجارو Le Figaro

هي أقدم صحيفة فرنسية على الإطلاق. وكلمة " فيجارو" ترمز إلى شخصية مسرحية من شخصيات الأديب الفرنسي " بومارشي " Beaumarchais، وهي شخصية تتميز في نفس الآن بالحماس، والحياة، والعاطفة ، والوقاحة.

تأسست لوفيجارو سنة 1826م أيام حكم الملك شارل العاشر وكانت في البداية عبارة عن جورنال ساخر ثم تحولت من بعد إلى صحيفة عادية. وهي الآن محسوبة على التيار اليميني المحافظ الذي كان يقوده شارل ديجول.

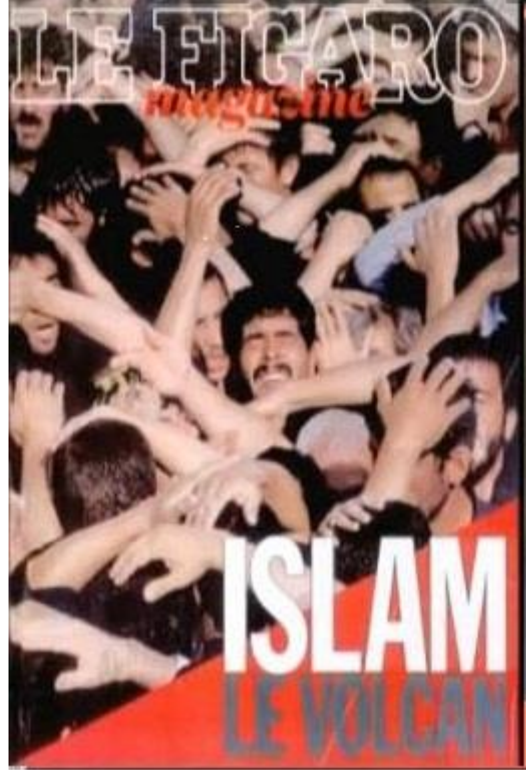
يعتمد نهجها التحريري على تبني الأفكار الليبرالية الكلاسيكية ممزوجة بالأفكار الإجتماعية المحافظة.

وتُعتبر الصحيفة كحارسة للتركيبية éclectisme الثقافية المميزة لليمين الفرنسي حيث اشتهرت بمعارضتها الشديدة للفكر الشيوعي أيام ازدهار الشيوعية وانتشارها في العالم... واليوم، لها منشورات ومقالات كثيرة تعادي الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية بشكل عام. ولها مجلة دورية تحمل نفس الإسم الذي تحمله الصحيفة.

ومنذ سنة 2004 أصبحت لوفيجارو في ملكية تاجر وسياسي يهودي اسمه "سيرج داسو" Serge DASSAULT. وقد تكلمنا عن هذا الرجل في صفحات سابقة.

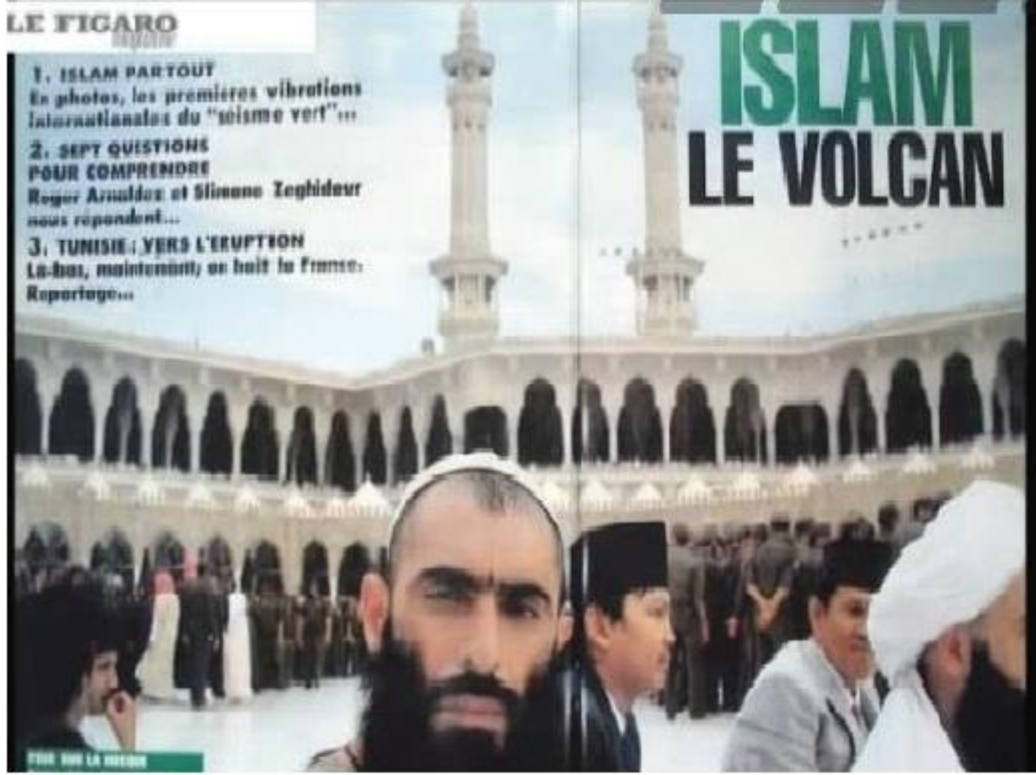
أما عن كتاباتها عن الإسلام ، فهي كثيرة وقوية الإثارة وشديدة التحريض، وتصل في بعض الأحيان إلى درجة الغلو و التطرف. ففي عددها رقم 14446 الصادر بتاريخ 1991/02/02 تنشر مجلة لوفيجارو عددا خاصا، يحمل في عنوانه كل التهويل والتخويف من الإسلام والمسلمين، حيث كتبت على غلاف المجلة مايلي :

(الإسلام ، البركان) . ونرى في الصورة حشودا من الناس رافعي أيديهم يتماوجون ويتصايحون.



وفي الصفحات الداخلية للعدد تكتب المجلة بالخط الغليظ (انظر الصورة أسفله) :

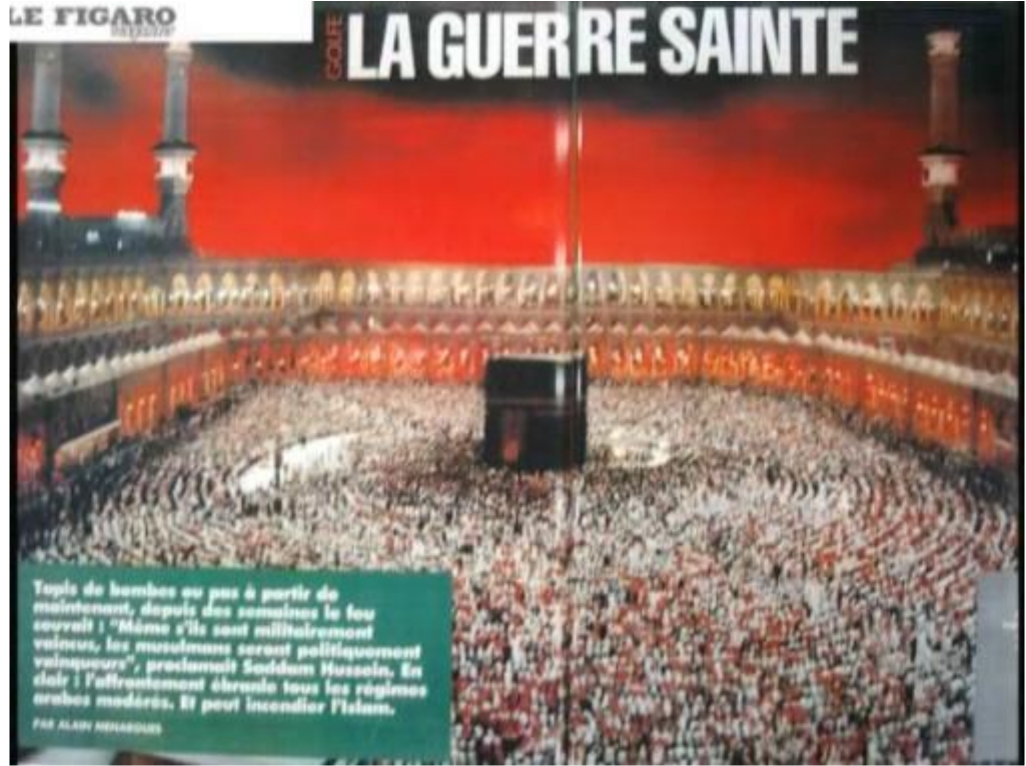
- **(الاسلام في كل مكان . بالصور، الاهتزازات العالمية الأولى للزلزال الأخضر)**
  L’islam partout, En photos les premières vibrations internationales du séisme vert
- **(تونس نحو الانفجار ، هناك ، في هذا الزمن، يكرهون فرنسا)**
  TUNISIE, Vers l’éruption : là-bas, maintenant, on hait la France



فتأمل كيف يعنونون مقالاتهم ويختارون عباراتهم ، ولاحظ النغم التحريضي الذي تتميز به العبارات المستعملة... وتأمل في صور الأفراد وأعينهم، داخل الصورة...

نعم ، هكذا هي الصحافة الفرنسية في التحريض على المسلمين وتخويف الناس منهم وتصويرهم بأبشع الصور ووصفهم بأسمج الأوصاف.

وفي عدد آخر تكتب لوفيجارو ماجازين Le figaro magazine بالخط العريض على غلاف صفحتها الأولى العبارة التحريضية التالية : **(الحرب المقدسة La guerre sainte)** (انظر الصورة أسفله). وتضع المجلة في وسط صفحة الغلاف صورة معبرة : (الكعبة المشرفة وهي ممتلئة بالمصلين). وترى في خلفية الصورة لونا ناريا شديد الحمرة ، كإشارة إلى "الحرب المقدسة" التي يزعمون!


LE FIGARO magazine

GOLFE LA GUERRE SAINTE

Tapis de bombes ou pas à partir de maintenant, depuis des semaines le fou couvait : "Même s'ils sont militairement vaincus, les musulmans seront politiquement vainqueurs", proclamait Saddam Hussein. En clair : l'affrontement ébranle tous les régimes arabes modérés. Et peut incendier l'Islam.

وأكتفي هنا بتقديم هذين العددين كنموذج توضيحي عن نهج هذه المجلة التحريري و عن النظرة التي تنظر بها إلينا الصحافة الفرنسية. وفي الحقيقة، ليس هذا العدد إلا غيضا من فيض الأعداد الأخرى التي تصدرها هذه المجلة بشكل دوري، وتتكلم بحقد ظاهر عن الإسلام والمسلمين، وتقدمهم للناس بصورة مشينة للغاية.

وإضافة لمقالاتها وتقاريرها الحانقة ، تقوم صحيفة لوفيجارو بعمل إحصاءات دورية تستهدف المسلمين ، منها إحصاء نشرته في سبتمبر 2014 ، يتضمن سؤالا تحريضيا يقول **(هل ترى أن مسلمي فرنسا يظهرون بما فيه الكفاية معارضتهم للتهديد الإرهابي؟)** وقد أثار هذا الإحصاء حفيظة الكثير من المسلمين في فرنسا ، ورأوا فيه نوعا من استهدافهم واعتبارهم على أنهم متواطئون أو مسؤولون عما يقوم به الآخرون من عنف و تدمير. وقد اضطرت الجريدة إلى حذفه بعد أن هددتها بعض الجمعيات الإسلامية بتقديم شكوى ضدها بتهمة العنصرية والتحريض. وللمزيد من التفاصيل حول هذه الإحصائيات المثيرة للكراهية ، ارجع إلى فقرة المعاهد الإحصائية في فصل (مؤسسات معادية للإسلام).

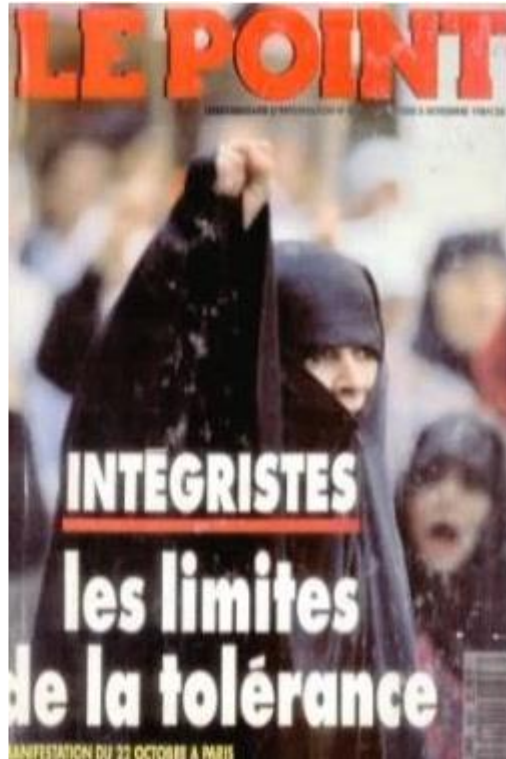
مجلة لوبوين Le Point

هي مجلة أسبوعية نشأت سنة 1972، وتحاكي في أسلوبها طريقة المجلات الأميريكية الشهيرة ،مثل التايم Time ونيوزويك Newsweek. وتنتهج خطا تحريريا محافظا وليبراليا في نفس الوقت.

فيما يخص شؤون المسلمين ، تتبع المجلة نفس السياسة التحريضية التي تتبعها لوفيجارو.

ومن أمثلة منشوراتها ، أحد أعدادها الذي كتبت فيه على صحفتها الأولى بالخط العريض :

(المتطرفون وحدود التسامح Intégristes , les limites de la tolérance) وكلمة " المتطرفون" تعني بها طبعا المسلمين بشكل عام.



وتستمر الحملة الصحفية المستعرة ضد المسلمين دونما هوادة؛ فتنشر لوبوين Le point في عددها الصادر في أسبوع 14 يناير 2013 تقارير مفصلة عن "اللحم الحلال" وتقول أن في انتشار بيعه نوعا من الدعاية الدينية ثم تعنوِن على غلاف صفحتها العبارة التالية: **(اللحم : حرب الدين الجديدة)**. (انظر الصورة أسفله)



وتكتب عنوانا آخر داخل هذا العدد تحت اسم : **(الملف الاسود للحم الحلال) ...** وتكلمت أيضا عن العلب الصغيرة الخاصة بالأطفال التي تباع فيها المواد الغذائية وقالت أن فيها نوعا من الطائفية الدينية.

ثم تنشر المجلة آراء لبعض الأطباء حول ما تزعم أنه خطورة ذبح الحيوان دون رقابة، كما نشرت أيضا تقريرا عن ما أسمته "الموجة النباتية" ، في إشارة إلى الذين يرفضون استهلاك اللحوم التي لم يُذكر اسم الله عليها.

ويندهش القارئ من هذه المبالغات و التسميات والنعوت المغرضة التي تستعملها الجريدة عندما تتكلم عن المسلمين، مثل ربط اللحم الحلال بالحرب الدينية... ولك أن تتساءل عن أي علاقة يمكن أن تربط بين استهلاك لحم طيب حلال، وبين حرب دينية؟ لكن التحريض والتهويل تجاه المسلمين يدفع هذه الجريدة وغيرها إلى استعمال أشد الألفاظ إثارة ولفتا للإنتباه...

وقد يكون في هذا العنوان تحريضا للحكومة على سنّ قانون جديد يحظر ذبح الحيوان على الطريقة الإسلامية تفاديا لما تعتبره الجريدة "حربا دينية"! وعندها يُحرَم المسلمون من حقهم الأساسي في احترام عقيدتهم واتّباع تعاليم دينهم.... فالله المستعان وهو الحسيب عليهم ونعم الوكيل.

ولكَم أعجب حين أنظر في صحافتنا العربية المحلية و الدولية فلا أجد ولا جريدة واحدة تكتب عن هذه الدعاية الإعلامية المفرطة التي يقع ضحيتها المسلمون في فرنسا... أو تعمل حتى تقريرا مفصلا عنه وعن دوافعه وأسبابه.

وهذه صور أخرى للعناوين التحريضية لبعض أعداد هذه الجريدة ، أعرضها كي يحصل القارئ العربي على صورة واضحة عن قسوة الحملات الدعائية العنصرية التي يقع ضحيتها العرب والمسلمون في فرنسا، بلد الحريات وحقوق الإنسان.



من اليمين إلى اليسار :

الصورة الأولى بعنوان **(إسلام دون حرج Cet Islam sans gène)** وتُظهر الصورة مواجهة بين مسلمة متنقبة وشرطية تحاول إقناعها بوجوب نزع النقاب. وتتكلم الصفحات الداخلية عن ما تعتبره المجلة إسلاما معلنا في المستشفيات ، وفي المطاعم وشتى الأماكن العمومية.

في الصورة الثانية تعنون المجلة كالتالي :

(مصر، تونس، الجزائر ... الشبح الإسلامي Egypte, Tunisie, Algérie…Le spectre islamiste)

وفي الصورة الثالثة نقرأ : **(النقاب "البرقع" ، ما لا يُقال)**

أبرز محرري مجلة لوبوين وكُتابها

يكتب في مجلة لوبوين Le Point الكثير من المثقفين والفلاسفة ورجال السياسة من أشهرهم الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جسكار ديستين، والفيلسوف الصهيوني الشهير برنار هانري ليفي المعروف إعلاميا بـ BHL وهو يهودي متطرف، وجان بول أنتوفين Jean Paul ENTHOVEN وهو جزائري من أصل يهوي ولد في مدينة مسكرة بالقرب من وهران. ومنهم باتريك بيسون Patrick BESSON وهو يهودي أيضا ووالده من يهود الروس الذين استوطنوا فرنسا. ويشتهر "باتريك بيسون" أيضا بمقالاته في صحيفة لوفيجارو. وله مؤلفات معروفة مثل كتابه Le sexe fiable,

La science du baiser ومثل كتابه الآخر (الجنس الوفيّ ، ألف ليلة وليلة) mille et une nuit (علم التقبيل)، وغيرها....

ومن كبار مدراء تحرير المجلة نذكر فرانز أوليفيي جيزبيرFranz-Olivier Giesbert الذي يعتبر الناصية المخططة لتحرير الملفات والتقريرات الصحفية الخاصة بالإسلام، وكان شغل منصب مدير تحرير مجلة لونوفيل أوبسرفاتور Le nouvel observateur وبعد ذلك شغل منصب مدير تحرير لوفيجارو. ولهذا الرجل مداخلات عنيفة حول الإسلام والمسلمين في القنوات العمومية الفرنسية. وهو من أصل يهودي ويحمل الجنسية الأمريكية من أبيه والفرنسية من أمه.

وبالجملة ، فأغلب كُتاب ومحرري هذه المجلة لهم أصول يهودية، أو ينتمون إلى التيار الفرنسي-الصهيوني.

ومجلة "لوبوين" مملوكة الآن لرجل الأعمال الفرنسي فرانسوا بينو François PINAULT الذي يعتبر سابع أغنى رجل أعمال في فرنسا لسنة 2010.

مجلة لوكسبرس L’express

أسبوعية يملكها الملياردير الإسرائيلي- الفرنسي "باتريك دراهي" Patrick DRAHI، تابعة لمجموعة "ماج نيوز كو" MagNews&Co ، وهي مجموعة إعلامية عملاقة أسسها الملياردير المذكور.

وُلد "باتريك دراهي" في مدينة الدار البيضاء سنة 1963. نشأ وتربي في المغرب، ودخل فرنسا في سن الخامسة عشر. وهو يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والفرنسية. ويملك عدة شركات للإتصال وله نفوذ واسع في مجال الإعلام الفرنسي.

في أول أمرها، تأسست هذه المجلة سنة 1953، على يد يهوديان هما :

- "جان جاك سرفان شريبر"Jean Jacques Servent-Schreiber وهو سياسي فرنسي شهير شارك في حرب الجزائر أيام الإستعمار، ومات سنة 2006.
- فرانسواز جيرو GIROUD Françoise ، وهي امرأة سياسية فرنسية معروفة. ولدت سنة 1916 وإسمها الحقيقي هو "ليا فرانس غورجي" Léa France GOURDJI ، وهي بنت اليهودي التركي الشهير المعروف بـ"الباشا الأمير صباح الدين" الذي كان يشغل منصب مدير الوكالة التلغرافية العثمانية في مدينة قسطنطينية التركية، أيام الدولة العثمانية. وأمها هي " ألدا فراجي" بنت أحد الأطباء العسكريين الأتراك من أصول يهودية.

وتحظى مجلة لوكسبرس بدعم مالي كبير من الدولة الفرنسية. وقد ذكر تقرير نشرته الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) حول اقتصاد الصحافة، أن مجلة لوكسبرس حصلت على دعم مالي قدره سبعة ملايين وستمائة ألف يورو لسنة 2011 وحدها.

وتشتهر مجلة لوكسبرس هي الأخرى بافتتاحياتها النارية ضد المسلمين. ومن أمثلة ذلك، الأعداد التالية :



من اليمين إلي اليسار :

(عدد صادر سنة 2012) ومكتوب على الغلاف بالخط الأصفر العريض عبارة **(الفزع من الإسلام)** . وهي صورة تذكّر – بغرابة - بتلك الصورة التي نشرتها مجلة "لوبوين" التي تصور سيدة متنقبة في مواجهة مع شرطية.

في هذه الصورة نلاحظ نفس السيناريو : شاب ملتحي واقف (بدلا من امرأة متنقبة واقفة "في غلاف مجلة لوبوين")، في مواجهة شرطي (بدلا من شرطية في صورة مجلة لوبوين). ولعل إدارة تحرير المجلتين أرادتا من خلال هاتين الصورتين إرسال رسالة للرأي العام فحواها أنه ثمت مواجهة حقيقية بين المسلمين والدولة الفرنسية. وأن على الدولة اتخاذ التدابير اللآزمة لردع هذه الأقلية. ههنا يتجسد التحريض الإعلامي من الصحافة الفرنسية ضد الأقليات المسلمة.

في صورة الغلاف الثانية، (عدد صادر سنة 2010) نرى مسجدا عليه منارة يتقدم على كنيسة تبرز في الجانب الخلفي للصورة، و نقرأ جملة **(الغرب في مواجهة الإسلام)** L'occident face à l'Islam ، وهي عبارة مشحونة بالمعنى وتذكّر بأيام الصراعات الأولى زمن الصليبيين والمسلمين. لاحظ في هذا العنوان أنهم استعملوا كلمة (الإسلام) في مقابل كلمة الغرب : (الغرب في مواجهة الإسلام) ، ولم يستعملوا كلمة المسلمين؛ لأن الصراع في نظرهم هو صراع العالم الغربي مع دين الإسلام وبالتالي مع كل من يعتنقه سواء كان عربيا أو إفريقيا أو آسيويا أو حتى أوروبيا مسلما.

وتحت العنوان العريض السابق ، مكتوب على الغلاف بالخط الأصفر الرقيق عناوين صغيرة أخرى هي :

عودة التهديد الإرهابي، Le retour de la menace terroriste

زحف الأصوليين La poussée des fondamentalistes

فشل الإندماج L'échec de l'intégration

القوى السياسية الإنتهازية Les forces politiques qui en profitent

وفي هذه العناوين يتجسد الدور الخطير الذي تلعبه الصحافة في الحث على العداء والتصارع بين الشعوب و الحضارات. وعندما سأل أحد الصحافة مدير تحرير صحيفة لوكسبرس قائلا له : (ألا ترى أن عنوان مجلتكم قد يُفهم بشكل خاطئ، أجابه " إن ظهور جاليات مسلمة في الغرب يشكل قلقا عندنا، لأن الإسلام في نمو مستمر، والغرب ساكن... إن ظاهرة تنامي المسلمين في بلادنا تشابه ظاهرة الأمركة l'américanisation، لكنها ذات بعد ديني[64])

وفي صورة الغلاف الثالثة (عدد صادر سنة 2008) نقرأ باللون الأحمر العريض كلمة **(الإسلام).** ولاشك أن استعمال اللون الأحمر في الكتابة له دلالته الخاصة. وتليها في الأسفل بالخط الأبيض الرقيق عبارة **(الحقائق المحرجة)** وكأنهم يشيرون في ذلك إلى أن في الإسلام – زعموا- حقائق محرجة مخفية أو محرفة كما الحال عندهم في ثقافتهم الدينية. وتحت هذه العناوين ، عناوين أخرى صغيرة، ليست أقل تحريضا من سابقاتها، هي :

(القرآن والعنف Le Coran et la violence) ، وانظر هنا كيف يربطون بين القرآن وبين العنف!

(مصير المرأة) ويعتبرها المقال قاصرا في الإسلام ، وليس لها حقوق مادية . وينسى أصحاب المجلة حال المرأة عندهم والاضطهاد الذي عانته ولا زالت تعانيه في المجتمع الفرنسي (انظر الأرقام الصادمة عن المرأة عندهم في فصل حقوق المرأة والطفل)

---

[64] نقلا عن موقع HuffingtonPost.fr بتاريخ 2010/10/08

(العصرنة المستحيلة) يريدون بذلك أن المسلمين مكتوب عليهم التأخر إلى الأبد. ويتكلم المقال عن توغل الدين في حياة المسلمين. ويقول أن **" القرآن وتعاليمه تمنع المجتمع الإسلامي من التقدم والرقي"**. باختصار، يريد محررو الجريدة القول أن الإسلام يجذب المسلمين للأسفل و يمنعهم من التطور والتحضر. لكنهم ينسون أن الأمريكيين متدينين جدا ومع ذلك لم يمنعهم الدين من التطور.

العدد الصادر سنة 2012 تم نشره أيام مظاهرات المسلمين في فرنسا وبعض مدنها الداخلية احتجاجا على نشرالفيلم الأمريكي المسيء، المسمى " براءة المسلمين" الذي أنتجه مصري قبطي. وأذكّر أن هذه المظاهرات لم ترخص لها الدولة الفرنسية آنذاك ومنعتها منعا باتا، منتهكة بذلك مبدأ حرية التعبير الذي يكفل لكل الناس حق التظاهر السلمي... رغم الحظر المفروض، خرج الآلاف من المسلمين للتظاهر تعبيرا عن إدانتهم للفيلم المسيء، ودفاعا عن حقهم في حرية في التعبير... لكن هذه الحرية لم تستمر طويلا فقد تدخلت الشرطة وفرقت المتظاهرين والمتظاهرات وقادتهم إلى مكاتب التحقيق وإلى العدالة، وغُرّم الكثير منهم أموالا طائلة ، ووُضع بعضهم قيد الحبس الإحتياطي.

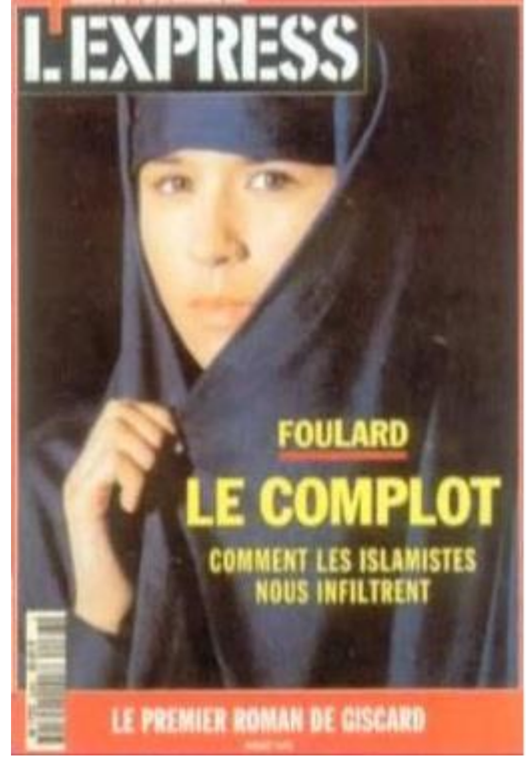
ولمجلة لوكسبرس تاريخ طويل عريض في الدعاية والتحريض على الجاليات المسلمة في فرنسا، ومن أشهر أعدادها القديمة المحرضة على المسلمين عددها الصادر في نوفمبر 1994 حيث كتبت المجلة تقريرا دعائيا مطولا عن ظاهرة الحجاب في فرنسا وتكلمت خاصة عن التلميذات الصغيرات اللواتي يلبسنه في المدرسة و عنونت المجلة بالخط العريض (انظر يمين الصورة أسفله)

(الحجاب Le foulard) وكتبت تحته مباشرة عبارة

(المؤامرة) Le complot وتحتها عبارة

(كيف يخترقنا الإسلاميون Comment les islamistes nous infiltrent)

وفي الصورة نرى فتاة ترتدي الحجاب ، وجهها منغلق لا أثر للإبتسام عليه.



وفي هذا العدد تكلمت المجلة عن ما أسمته "أرض إسلام جديدة خاصة بالملتحين" في إشارة إلى المسلمين المقيمين في فرنسا. وتقول المجلة في نبرة استفزازية للغاية أن " هؤلاء التلميذات قد أعلنَّ - بلبسهن الحجاب الإسلامي- حربا صليبية على المؤسسة المدرسية وأنهن جررن فرنسا بأسرها إلى حوار فوضوي حول مبدإ العلمانية" ...

كما شنت المجلة حربا شعواء على اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا UOIF، واتهمته أنه وراء تنامي ظاهرة ارتداء الحجاب الإسلامي وازدياد عدد المساجد والجمعيات الإسلامية.

ومباشرة بعد صدور هذا العدد التحريضي، قامت وزارة التربية الوطنية بإصدار الأوامر إلى مدراء المدارس بطرد كل بنت تلبس الحجاب الإسلامي، وحدثت في فرنسا تلك الأيام موجات عارمة من القمع والمراقبة على المسلمين والدعاية الإعلامية ضدهم، وانحسرت الحريات العامة للأفراد وأصبح كل من يعلن تضامنه مع التلميذات يوصف بأنه إسلامي متطرف أو بأنه غير جمهوري، لا يحترم قيم الجمهورية ، وانكشف الوجه الحقيقي لفرنسا ....

وإضافة لهذه الأعداد ، ثمت أعداد أخرى كثيرة نشرتها هذه المجلة وغيرها من الصحف والمجلات على مدار السنوات السابقة واللاحقة يضيق المجال هنا عن حصرها.

ولك أن تحلم قليلا فتتخيل إمكانية أن تُصدر مجلة لوكسبرس ، أو مجلة لوبوين، أو غيرهما، عددا أو عددين بعنوان : (" القبعة اليهودية " بجوار عنوان آخر مثل "كيف يخترقنا اليهود") ، أو تتخيل عددا آخر بعنوان " اليهودية دون حرج" Le judaïsme sans gêne على غرار عنوانها " إسلام دون حرج Cet Islam sans gêne".

أو تتخيل خطا عريضا على صفحة المجلة الأولى تحت عنوان " الخوف من اليهودية" La peur du judaïsme أو بعنوان " اليهودية والحقائق المحرجة " Le judaïsme , les vérités qui dérangent أو عنوانا آخر من قبيل " التوراة والعنف" La Thora et la violence ....؟ كلا، فإن صحافتهم لا تجرؤ على ذلك ، بل ولا على التفكير فيه. فسيف معاداة السامية مُصلَت في وجه كل من تسوّل له نفسه التحدث أو الكتابة عن اليهود أوعن دينهم... إن حرية التعبير لها وجهان في هذا البلد؛ فعندما يكتب أي صحافي عن المسلمين أو عن الإسلام فحرية التعبير مطلقة لا حد لها، أما حينما يتعلق الأمر بانتقاد اليهود أو شجب ممارساتهم وطقوسهم الدينية فسيف تهمة معاداة السامية سيشهر في وجهه ، والتنقل بين المحاكم ودور القضاء سيكون بانتظاره. وسيعيش معيشة ضنكا.

وقد أثارت هذه الازدواجية في مبدإ حرية التعبير اشمئزاز الكثير من المثقفين والأحرار في فرنسا؛

ففي مقال له، كتب "هانري مالر" Henri MALER ، وهو أستاذ جامعي ومحاضر معروف، كتب مقالا ينتقد فيه نفاق الصحفيين الفرنسيين وعدم نزاهتهم في ممارسة مهنتهم. وخص بالذكر مدير تحرير مجلة لوكسبرس L'express ، كريستوف باربيي Christophe Barbier، وقال الأستاذ أن :

(" باربيي" كتب - في معرض انتقاده للفنان الشعبي الكوميدي الشهير ديبدوني Dieudonne حين سخر من اليهود في إحدى مسرحياته - أن " **حرية التعبير لها حدود**". أما عندما نشرت جريدة شارلي تلك الرسوم المسيئة لمحمد فإن الصحفي "باربيي BARBIER" كتب رأيا مناقضا تماما لرأيه السابق، وقال أن " **حرية التعبير لا حدود لها"**)

أي أن انتقاد اليهود أو السخرية منهم لا يُسمح به في نطاق حرية التعبير ، أما حين يتعلق الأمر بالمسلمين أو بدينهم أو نبيهم فلا حدود لحرية التعبير : لك الحق في أن تقول ما تشاء وتكتب ما تشاء و ترسم كيف تشاء وتسخر ممن تشاء...

فانظر مدى ازدواجية القوم في مبادئهم ، ومدى تحيزهم وعدم موضوعيتهم في معالجة الأحداث.

من هو "كريستوف باربيي" Christophe BARBIER؟

هو مدير تحرير مجلة لوكسبرس ، ولد يوم 25 يناير 1967 في مدينة اسمها سالانش Sallanche في منطقة "هوت سافوا" Haute Savoie .

يَشتهِر بكتاباته العنيفة والمحرضة على الإسلام و المسلمين في فرنسا ... وقد عرض لي أن سمعته مرة في تقرير متلفز يقول بالحرف : (أن فرنسا إنْ هي تركت الحرية كاملة للمسلمين على أراضيها فإنها تكون مثل "محارب وضع السلاح أمام عدوه")

ويعتبره المراقبون من تيار " الصحافة المناضلين" الذين يدافعون عن أفكارهم على شكل مقالات وكتابات ينشرونها بشكل دوري في مجلاتهم أو عن طريق حوارات ونقاشات متلفزة تبثها القنوات التلفزيونية المحلية.

وهو متزوج من سيدة أعمال يهودية اسمها "ياميني كيمار كوهن" yamini kumar-Cohen تشغل منصب مدير الاتصال في شركة هرمس Hermès[65].

لونوفيل أوبسرفاتور Le nouvel observateur

مجلة أسبوعية تأسست في نوفمبر سنة 1964 . أسسها ثلاثة مثقفين يهود، هم : كلود بردريل Claude PERDRIEL[66] وهو رجل أعمال معروف من يهود الباسك الإسبانيين، و"جان دانيال بن سعيد" وهو من يهود الجزائر، وُلد سنة 1920 في مدينة "البليدة" الجزائرية ودرس الفلسفة والآداب في جامعة الجزائر. والثالث هو أندرى جورز André GORZ من يهود النمسا. وُلد سنة 1923 م ومات عام 2007 ، وهو فيلسوف وكاتب شهير من كبار أصحاب التيار الوجودي الذي يقوده المفكر الفرنسي جان بول سارتر.

أما عن خط المجلة التحريري ، فيقول مؤسسها كلود بردريل Claude PERDRIEL أن المجلة **(تعتمد نـهج الرجل السياسي "بيير منديز فرانس" Pierre Mendès France، وأنـها اشتراكية ديموقراطية يسارية)**

و"بيير مندز فرانس" ، هو سياسي فرنسي من مواليد سنة 1907 وترأس مجلس الوزراء الفرنسي في الخمسينات، وهو من يهود السفاريم ذوي الأصول الإسبانية- البرتغالية. وكانوا تحت رعاية

65 شركة فرنسية متخصصة في المنتجات الأنيقة من حقائب وعطور وساعات وغيرها...

66 وهو عضو ايضا في مجلس مراقبة صحيفة لوموند Le Monde

الأمبراطورية العثمانية. ينتمي الرجل إلى اليسار الراديكالي. وله ميول إستعمارية معروفة، ومن أشهر عباراته تلك التي يقول فيها أن (الجزائر هي فرنسا وليست دولة أجنبية).

ومن أشهر أعداد مجلة لوبسرفاتور العددين التاليين (انظر الصورة أسفله) :



من اليمين إلى اليسار

عدد سبتمبر 1994، نرى في الصورة مسلحا متخفيا وراءه أسلحة... وتعنون المجلة بعبارة : : **(اكتشافات حول مقتلة مراكش)، وتحتها بالخط الأبيض العريض (الإرهاب Terrorisme) ثم تحتها جملة أخرى هي : (كيف يَكتتب الإسلاميون في فرنسا)**

الصورة الثانية ، عدد اكتوبر 1989 م[67]، نرى طفلا صغيرا شكله غاضب ، عيناه مفتوحان، فاغرا فاه وكأنه يصرخ، رافعا سبابته إلى السماء ، و كأنه يهدد أحدا أو جماعة ما...إن شكل الحجاب في هذه الصورة وكيفية وضعه على رأس الطفل تذكّر إلى حد غريب بصورة غلاف مجلة لوكسبرس الذي عرضناه من قبل.

---

[67] في هذه الفترة بالذات، أي اكتوبر 1989، هبت أول موجة إعلامية ضد الحجاب الإسلامي في فرنسا، وفي هذه السنة أيضا، أي 1989 ، احتفلت فرنسا بالمائة الثانية على مرور الثورة الفرنسية التي حدثت سنة 1789. وتحمل سنة 1989 رمزا تاريخيا آخر حيث تكون مرت عشر سنوات بالتمام والكمال على الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979.

وتعنون المجلة بجملة عريضة **(التطرف، التهديد الديني)** وفوق هذه الجملة ، عبارة **(مسلمون، يهود، مسيحيون)** مكتوبة بالخط الرفيع. ولا شك أن هذه العبارة هي مجرد تمويه للقارئ كي لا يظن أن المسلمين وحدهم هم المستهدفون في هذا الملف، لكن عندما تقرأ داخل المجلة تجد أن التركيز الأساسي هو عن المسلمين وعن ما يسمى " الإرهاب الإسلامي" والحجاب والثورة الإسلامية وغير ذلك.

ويأتي هذا العدد بعد طرد أحد مدراء الإعدادية لثلاث بنات كن يرتدين الحجاب ، كانت حجة المدير أن الحجاب رمز ديني مخالف لمبدإ العلمانية المعمول به في مؤسسات الدولة. عملية طرد البنات من المدرسة شكلت الشرارة الأولى لإشعال النقاش حول قضية الحجاب الإسلامي في فرنسا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد يمثل البداية الفعلية الأولى لإثارة النقاش حول الحجاب الإسلامي في أوساط الصحافة الفرنسية. وكانت الصحافة آنذاك تسمي الحجاب بـ "تشادور" Tchador وهو اسم يطلق على الخمار الذي ترتديه النساء في إيران.

وكان بإمكان الصحافة الفرنسية أن تطلق عليه اللفظ العربي الصريح "حجاب" Hidjab وهو اللفظ المستعمل في أوساط المسلمين في فرنسا ؛ لكنّ قرب العهد آنذاك بالثورة الإسلامية في إيران والخطر الشيعي الذي كان يهدد العالم الغربي في تلك الفترة، وقضية سلمان رشدي والفتوى الإيرانية بقتله حيثما كان ، جعل الصحافة تفضل استعمال لفظة "تشادور" لترهيب الناس من المد الإسلامي وتذكيرهم بالثورة الإسلامية الإيرانية.

وقد أججت الصحافة النار حول قضية الحجاب هذه لدرجة أن وزير التعليم آنذاك ، ليونيل جوسبان Lionel Jospin دعا الصحفيين في تصريح متلفز ، إلى " الهدوء وعدم شحن الأجواء وإثارة عواطف الناس لسبب أن بنتا صغيرة تلبس حجابا في المدرسة، و إذا جعلنا في كل مرة من الحجاب الإسلامي قضية وطنية فإن هذا لن يساعدنا في حل المشكل [68]" وتدخلت حتى زوجة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ، لتهدئة الصحافة، ولتُظهِر معارضتها لقرار مدير المدرسة الذي طرد البنات، وقالت : " إذا كانت العلمانية بعد مائتي عام من الثورة الفرنسية لا تستطيع تقبل كل الأديان وكل الآراء ، فإننا ما زلنا متأخرين إذن[69]"

وتدخل الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي ، وهو يهودي معروف بتطرفه تجاه المسلمين، وكان آنذاك عمدة ونائبا برلمانيا عن مدينة "نيي" Neuilly الباريسية، وقال بالحرف " إن الدول الإسلامية

[68] نشرة الثامنة مساء ، بتاريخ 17 اكتوبر 1989

[69] النشرات الإخبارية ليوم 20 اكتوبر 1989 لقناتي TF1 والقناة الثانية

الوسطية مثل المغرب وتونس تمنع التشادور ليس فقط في المدرسة وإنما في الأماكن العامة... عندما نكون في فرنسا يجب أن نحترم ونتماشى مع التقاليد الفرنسية[70]"

صحيفة لوموند Le monde

كلمة "لوموند" تعني العالم. وهي صحيفة من أوسع الصحف الفرنسية انتشارا خارج فرنسا ، تأسست سنة 1944م.

لها خط تحريري محسوب على اليسار- الوسط ، وأكثر قرائها من ذوي الميول اليسارية.

تشتهر بإحصاءاتها التحريضية على المسلمين في المناسبات الإسلامية الدينية، وفي مطلع كل عام ميلادي ، حول ما يسمى بـ " الخطر الإسلامي" ...

وللمزيد عن إحصاءاتها الإستفزازية، انظر في فصل " مؤسسات معادية للإسلام" ، في فقرة المعاهد الإحصائية.

صحيفة ليبراسيون Libération

إن كلمة " ليبراسيون" تعني التحرير. فيصبح اسمها بالعربية هو " صحيفة التحرير" وقد تأسست في ربيع 1973 بإشراف من الفيلسوف والكاتب الشهير جان بول سارتر Jean Paul SARTRE. وبسبب ميول الفيلسوف سارتر اليسارية المتطرفة فقد كانت الجريدة تنتهج خطا تحريرا يساريا خالصا، ثم تحولت مع مرور السنين إلى نهج تحريري اشتراكي-ديموقراطي.

وهذه الصحيفة هي التي أوتْ – بعد أحداث قتل الرسامين المسيئين - بقية صحفيي جريدة شارلي- أبدو الساخرة من رسول الله ، وزودتهم بمكاتب في مقرها ليواصلوا تهجماتهم على الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

وصحيفة ليبراسيون مملوكة لرجل الأعمال اليهودي من أصل مغربي " باتريك دراهي "Patrick DRAHI " وقد سبق أن تكلمنا عنه في معرض الحديث عن "صحيفة لوكسبرس".

ويدير تحرير " ليبراسيون" رجل اسمه "لوران جوفران " Laurent JOFFRIN – من مواليد سنة 1952 - وهو من أكابر صحفيي التيار الصهيوني المشهورين بمداخلاتهم المتلفزة الساخنة حول

---

[70] إذاعة أوروبا 1 Europe ، بتاريخ 8 نوفمبر 1989.

موضوع الإسلام، وله – هو الآخر - هجمات إعلامية شهيرة على المسلمين. وقد رأس تحرير صحيفة "لونوفيل أبسرفاتور" المعروفة بأعدادها النارية ضد الإسلام. كما كان من أبرز داعمي الرسوم المسيئة التي نشرتها جريدة شارلي. وهو الذي سخّر للرسامين المسيئين مكاتب خاصة في مقر ليبراسيون بعد قتل زملائهم يوم المقتلة.

ازدياد الاعتداءات على المسلمين طرديا مع بث البرامج والمقالات والخطابات السياسية المحرضة

ثمت علاقة مطردة بين معالجة الأحداث في وسائل الإعلام وبين الاعتداءات التي يقع ضحيتها المسلمون؛ إذ من الملاحظ إحصائيا أنه كلما تحدث الأعلام عن تقرير أو برنامج متلفز عن الإسلام كلما ازداد في ذلك الأسبوع عدد التهجمات والاعتداءات ضد المسلمين. وكلما اهتم الساسة في فترة من الفترات بالنقاش حول أوضاع المسلمين وشؤون الإسلام ، كلما تصاعدت في تلك الفترة الاعتداءت على المسلمين .

وعلى سبيل المثال، في سنة 2004 أيام نقاش وصدور القانون الذي يحظر لبس الزي الديني في المؤسسات المدرسية ، سجل (المجمع الفرنسي ضد الاسلاموفوبيا) معدلات غير مسبوقة من الاعتداءات والتهجمات الغير مبررة على المسلمات المتحجبات.

كما سجلت سنتي 2005-2006 انخفاضا نسبيا للاعتداءات على المسلمين وكان السبب الأساسي في ذلك هو غفلة السياسيين عن الشأن الإسلامي في فرنسا.

فنلاحظ على العموم أن كثرة الاعتداءات على المسلمين تأتي دائما من خلال الطرح الاعلامي والاستهداف السياسي. فالإعلام الفرنسي ورجال السياسة هم دائما من يؤلب الناس – ودائما عن قصد - على الهجوم على المسلمين.

وقبل أن أختم هذا الفصل، عليّ أن أذكّر – مرة أخرى- أن الصحافة الفرنسية التي تزعم حرية التعبير في عملها وتسمح لنفسها بالسخرية من دين الإسلام ومن أتباعه ، لم تجرؤ في يوم من الأيام على نشر صور أو مقالات تسخر من اليهود أو من نظرياتهم حول المحرقة أو من دينهم... بل لمّا قام أحد الكوميديين اسمه Dieudonnée بعمل مسرحي قال فيه أن محرقة اليهود إنما هي نوع من التلذذ التاريخي وتزوير حقائقه la masturbation historique ؛ حينها انهال عليه الإعلام بالتشويه و وصمه بالمعادي للسامية وبأنه لم يعد يُضحك أحدا... بل صرح وقتها بعض السياسيين أن ديبودونى Dieudonné لم يعد يحترم قانون الجمهورية، وقدموه للمحاكمة... وإلى اليوم لا أحد يتكلم عن هذا

الكوميدي المسكين وأصبحت أعماله كلها كاسدة فلم يعد يظهر في الإعلام وعملوا عليه حصارا حتى خفت نجمه. هذه هي خلاصة حرية التعبير عند القوم...

أهم البرامج المتلفزة و المحللين الذين يستعين بهم الاعلام في حربه على المسلمين

كثيرا ما تبث القنوات الفرنسية مواضيع خاصة تُعنى بقضايا ما يسمونه "الإرهاب"، وتلقي الضوء على الجماعات الاسلامية المسلحة في العالم. وتستعين هذه القنوات ببعض المحللين من أصول عربية معروفين بين الجاليات المسلمة بكراهية الاسلام أمثال محمد سيفاوي وانطوان اصفير وانطوان بسبوس وغيرهم. وآخرون فرنسيون معادون شرسون للثقافة الإسلامية أمثال الصحفي كريستوف باربيي Christophe BERBIER وبيير سرفان pierre SERVENT وايف بوني Yves Bonnet...

ومن أشهر هذه البرامج ، برنامج مباشر تبثه القناة الخامسة يسمى " سي دان لير C'est dans l'air " يتحدث البرنامج مدة ساعة عن حدث هام وقع خلال الأسبوع ، وقد يكون هذا الحدث سياسيا أو اجتماعيا او اقتصاديا أو ثقافيا أو دوليا ويستدعي محللين من شتى المشارب الفكرية ومحرري جرائد ومجلات مشهورين.

ومن هذه البرامج أيضا برنامج "سي سوار او جامى" Ce soir ou jamais وهو برنامج يدوم ساعة ونصف تقريبا و يقدمه صحفي اسمه فريديريك تيدي Frederic Teddeî. يقدم البرنامج موضوعا اسبوعيا ثقافيا وأحيانا يكون الموضوع إسلاميا ويستدعي بعض المفكرين الإسلاميين أمثال طارق رمضان وغالبا ما يستدعي صحفيين وكتابا وفلاسفة مشهورين بخصوماتهم مع الإسلام أمثال كارولين فورستيي Caroline Fourstier وهي صحفية مشهورة بخصامها مع الإخوان المسلمين وبالذات مع طارق رمضان، حفيد حسن البنا رحمه الله. ومن المدعوين ايضا Franz-Olivier Giesbert صاحب مجلة "لوبوان "Le point وهو يهودي وأمه أمريكية، و Alexandre Adler صاحب مجلة " كوريي أنترناسيونال" Courrier international وهو يهودي من أصل ألماني، و"دانيال كاهن" Daniel COHEN وهو مفكر اقتصادي من يهود تونس، و الآن فينكلكروت Alain Finkielkraut وهو صهيوني شهير أصله من يهود بولونيا وله مداخلات تلفزيونية كثيرة ضد الإسلام بشكل عام ، و"جاك عطالي Jacques ATTALI" وهو من يهود الجزائر وفيها ولِد، وهو أيضا صاحب التقرير الشهير ضد الحجاب الإسلامي الذي قدمه للرئيس الأسبق جاك شيراك و الذي أصدر بموجبه البرلمان الفرنسي قانون منع الحجاب الإسلامي في المدارس و الأماكن العمومية.

والنتيجة العامة هي أني من خلال مراقبتي للإعلام الفرنسي، رأيت أن جل أجهزته مملوكة لرجال أعمال من أصول يهودية، وأن كل البرامج المتلفزة، والتقارير و المقالات، أجد وراءها كتّابا من أصول يهودية. وكثيرا ما يراودني سؤال يغلبني الرد عليه : لماذا يحرّضون علينا الناس؟ ولماذا يكرهوننا إلى هذا الحد؟

وإني لأعجب من أن رجال أعمالهم يكرّسون ملايين الدولارات لتشويه صورة ديننا والتحريض على المسلمين، وتزيين وتلميع صورة بعض الطوائف الدينية الأخرى كاليهود خاصة... في حين أن اقتصاديينا وساستنا ورجال أعمالنا لا يولون في بلداننا للإعلام أي أهمية، إلا ما كان من تمويل برامج الرقص والمجون والأفلام السخيفة الهابطة. فحسبنا ونعم الوكيل.

المجلس الأعلى للسمعيات البصرية CSA

هي السلطة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة البث الإذاعي والتلفزيوني على التراب الفرنسي. وقد تأسست سنة 1989 لتحل محل السلطة العليا للسمعيات البصرية التي أنشئت إبان موجة تحرير الفضاء السمعي البصري التي شهدتها فرنسا مطلع الثمانينات ، أي 1982 . ويضطلع المجلس الأعلى للسمعيات البصرية بالمهام التالية :

- مراقبة البرامج السمعية والبصرية التي تبثها الإذاعات والتلفزيونات على التراب الفرنسي ، أو عن طريق الأقمار الإصطناعية التابعة لفرنسا، والتأكد من احترامها للقوانين المعمول بها في الفضاء السمعي البصري.
- إعطاء رخَص البث للإذاعات والتلفزيونات الجديدة.
- تُعطي رأيها في كل مشاريع القوانين الحكومية المتعلقة بالفضاء السمعي والبصري
- الدفاع عن اللغة الفرنسية في ميدان الإتصالات
- التنظيم الإعلامي للحملات الإنتخابية ، بحيث يُعطَى لكل مترشح نفس العدد من الدقائق لإلقاء برنامجه.
- الحفاظ على احترام نسبة معينة من بث الأغاني الفرنسية على موجات الإذاعات والتلفزيونات.

ويتكون هذا المجلس من تسعة مستشارين يعيَّنون بقرار من رئيس الجمهورية. يعيّن رئيس الدولة ثلاثة أعضاء منهم، ويعين رئيس البرلمان ثلاثة آخرين، والثلاثة الباقون يعينهم رئيس مجلس الشيوخ. وتدوم مأمورية رئيس المجلس ومستشاريه ست سنوات، ويحصل كل مستشار على راتب شهري قدره ثمانية

آلاف يورو ويستمر هذا الراتب سنة أخرى بعد انتهاء مأمورية الست سنوات كتعويض. في حين يحصل رئيس المجلس على راتب سنوي قدره مائة ألف يورو.

وللمجلس الحق في إيقاف أي إذاعة أو قناة إذا رأى ضرورة في ذلك.

وقد حظر هذا المجلس بعض القنوات الناطقة بالعربية من البث على التراب الفرنسي، كقناة المنار، وقناة العالم. وللمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر في فصل " حرية التعبير".

*****

الفصل الرابع

حرية التعبير

مقدمة

لم تعرف فرنسا حرية التعبير بشكلها الحالي إلا قبل عشرات السنين. فتأثير الدين المسيحي وتعاليمه المحرفة جعلت من حرية التعبير في فرنسا ، منذ بدايات القرن العشرين، تابوتا ممنوعا لا يحق الإقتراب منه إلا لرجال الدين.

فما كان معروفا عندنا نحن المسلمين في صدر الإسلام من صدع بالحق أمام السلطان وغيره ، مثل عبارة أحد عوام المسلمين لعمر بن الخطاب " لو رأينا فيك اعوجاجا قومناه بالسيف" ،ومثل قول عمر عندما اعترضت عليه سيدة في القصة الشهيرة : (أخطأ عمر وأصابت امرأة)، ومثل قولة أحد المسلمين لمعاوية بن أبي سفيان، لما خطب مرة يوم الجمعة وقال متبجحا أمام المصلين" إنما المال مالنا والفيئ فيئنا ، من شئنا أعطينا ومن شئنا أبينا" فلم يجبه أحد، وأعادها في الجمعة الثانية ولم يجبه أحد، ولما أعادها في الثالثة ، وقف له أحد المصلين من عامة القوم ، وقال مقاطعا " كلا يا معاوية، بل المال مالنا والفيئ فيئنا ، من حال بيننا وبينه حاكمناه بسيوفنا"

كل هذه المبادئ النبيلة والقيم العالية لم تعرفها فرنسا ولم تنادِ بها إلا في أيام الثورة الفرنسية، فقد ورد في نصوص "الإعلان العام لحقوق الإنسان والمواطن" الذي صدر إبان ثورتهم سنة 1789 ، في المادة العاشرة منه، أنه :

" لا يجوز إزعاج أي أحد في التعبير عن آرائه، ولو كانت دينية، بشرط أن لا يُخل التعبير عنها بالأمن العام الذي نص عليه القانون"

وفي نفس السياق ، نصت المادة الحادية عشر على أن : "حرية إيصال الأفكار والآراء هي من أكرم الحقوق لدى الإنسان، فكل مواطن له الحق في أن يتكلم، ويكتب، وينشر بكل حرية ، بشرط أن لا يتجاوز الحدود التي نص عليها القانون"

ظلت هذه النصوص خامدة جامدة في أرشيفاتهم، ولم يتم التطبيق الفعلي لها إلا في العصر الحديث وبالتحديد مع منتصف القرن العشرين تقريبا.

وجاء التطبيق على صورة مختلفة تماما عن ما عرفته الحضارة الإسلامية في أوج ازدهارها... إذْ لم تهدف حرية التعبير - حين بدأ تطبيقها الفعلي في فرنسا - إلى الصدع بالحقيقة ورفض الظلم والدعوة إلى تحرير الإنسان والنهوض بالأفكار الإنسانية الكبرى، كما كان الحال عندنا في صدر الإسلام، وإنما ركزتْ حرية التعبير عندهم على ازدراء العقائد الخاصة للناس واحتقار أفكارهم وإيمانهم ومبادئهم تحت

غطاء الكوميديا والكاريكاتورات والمقالات الساخرة وغيرها... وقد يُفسَّر ذلك على أنه شكل من أشكال الإنتقام الجماعي اللاإرادي من رجال الدين المسيحيين الذين أوغلوا في اضطهاد الفرنسيين أيام تحكّم الدين في شؤون الدولة...

لكن حرية التعبير عندهم تجاوزت السخرية من الكنيسة والمسيحية كدين ، لتصل إلى أبشع صور الإزدراء مع دين الإسلام. في حين أن الدين اليهودي لم يخضع لأي نوع من أنواع السخرية والإحتقار التي طالت الإسلام والمسيحية باسم حرية التعبير... ولا شك أن ذلك عائد إلى تحكم اللوبيات اليهودية في قطاع الصحافة والثقافة في فرنسا. فمن يجرؤ على انتقاد اليهود أو السخرية منهم فإنه يُفصَل من عمله ويُعرّض للمضايقات والمحاكمات ، كما تشهد على ذلك كل الأحداث المتلاحقة في السنوات الأخيرة.

على الصعيد العملي، لم تعرف حرية التعبير في فرنسا نشاطا حقيقيا يستحق التنويه إلا مع مطلع الستينات ، حيث نشطت حركة النشر والطباعة ، وكان لب حرية التعبير آنذاك يتركز أساسا في السماح بالطباعة والنشر لشتى لأفكار الموالية لسياسة الدولة الإستعمارية... وقامت جماعات لوبية تدعو في تلك الفترة إلى السماح لها بنشر المطبوعات الخليعة واللاأخلاقية ، ورفضت الحكومة المحافظة آنذاك تلك الدعوات بصرامة ، وقامت إثر ذلك سلسلة من المحاكمات ضد بعض الناشرين وأصحاب دور النشر الذي قاموا بطباعة ونشر تلك الصور.

ومنذ العقود الأخيرة، وبالتحديد في أواخر سنة 2001 ، اتسع نطاق تطبيق حرية التعبير ، وبدأ يأخذ منحى آخر، وهو التهجم على دين الإسلام بوجه خاص، دون غيره من الأديان ... وتجسد ذلك في تلك الرسوم المسيئة للجناب النبوي التي قامت بها مجلة "شارلي" المسيئة. وأضحت هذه الرسوم رمزا حقيقيا لحرية التعبير، ليس فقط في فرنسا بل في العالم الغربي كله.

إثر هذه الرسوم ، قامت بعض الجمعيات الإسلامية في فرنسا، بسلسلة من الدعاوى القضائية ضد الصحفيين القائمين على الجريدة المسيئة، وفشلت الجمعيات في كل القضايا التي رفعتها للعدالة ضد جريدة " شارلي" ، وحصل الرسامون المسيؤون على البراءة... وكان ثمت تمالؤ واضح – شهد به بعض المحامين - بين القضاة و المؤسسات الصحفية و الدولة من أجل عدم معاقبة المسيئين، رغم أن القانون ينص صراحة على عقاب من يقوم بتشويه الأشخاص أو المس من سمعتهم أو من حرية اعتقادهم.

وبعد الفوز القضائي والتضامن الإعلامي الذيْن حظي بهما الصحفيون المسيؤون، انتشرت الكاريكاتورات المسيئة للقرآن الكريم، ولجناب الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ، وللمسلمين عموما

، بشكل غير مسبوق في تاريخ فرنسا الحديث . فلم تعد حرية التعبير بناءة ولا هادفة كما كان يراد لها في الأصل ، وإنما أضحت وسيلة لاستفزاز الآخر و التشفي منه، والتشهير به وتحقير دينه ومعتقداته.

ولقد وصل غلو القوم في "حرية التعبير" أنك تراهم في كافة المجادلات السياسية والحوارات الثقافية يعرضون دائما مبدأ "حرية التعبير" على أنه حق مطلق فوق كل الحقوق ، في حين أن النصوص القانونية تؤطرها وتعطيها تعريفا دقيقا لا يجوز تجاوزه. ولقد أدى هذا الغلو إلى انتهاكات صريحة لمعتقدات الناس ومشاعرهم، كما أدى إلى كوارث كبرى ، من أهمها تفجيرات أحداث جريدة " شارلي أبدو " المملوكة لرجال أعمال منتمين للتيار الصهيوني الفرنسي المتطرف.

المادة العاشرة للإعلان العام لحقوق الإنسان والمواطن

إذا كانت المادة العاشرة من الإعلان العام لحقوق الإنسان والمواطن تنص على أن لكل مواطن الحق في التعبير عن آرائه كما يشاء " بشرط أن لا يُخل التعبير عنها بالأمن العام الذي نص عليه القانون"

فكيف للدولة الفرنسية ذات الصرامة القصوى عندما يتعلق الأمر باحترام القوانين، أن تتساهل مع تطبيق المادتين العاشرة والحادية عشر من قانون حرية التعبير، فتسمح لبعض سفهاء الصحافة بنشر كاريكاتورات مسيئة لحضارة أمة بأسرها... دون أن تذكّرهم ولو مرة واحدة بضرورة احترام الإطار العام لحرية التعبير الذي هو " المحافظة على النظام العام".

لقد سبب هؤلاء السفهاء، قبل قتلهم، إخلالا كبيرا بالنظام والأمن العام؛ فقد قامت عدة مظاهرات في فرنسا في اليوم الأول الذي اعتدوا فيه على حرمة رسول الله، وتم حرق بعض البنايات بسبب نشر الرسوم المسيئة ، وجرح الكثير من المواطنين الأبرياء، واعتُدي على مملتكاتهم... رغم كل ذلك، غضت السلطة الفرنسية الطرف عن هذا الإخلال السافر بالنظام العام. فلماذا تسكت السلطة ؟ هل لأن المسألة تتعلق بدين الإسلام ، وبالتالي ينبغي السكوت عن تطبيق القانون، وغض الطرف عن الذين يدوسونه بحوافرهم؟

وبعد أن مات السفهاء في ضحوة السابع يناير 2015 ، استمر الإخلال بالنظام العام أيضا نتيجة نشر هذه الرسوم المسيئة، حيث سُفكت دماء بريئة في محلات تجارية في اليوم الموالي لأحداث جريدة شارلي...

ألم يكن قتل المواطنين الأبرياء وهم يتسوقون نتيجة منطقية للإخلال بالأمن العام الذي سببه هؤلاء السفهاء من الصحفيين؟ ألم يكن جديرا بالساسة الفرنسيين تلافي هذه الأحداث قبل وقوعها ، و ذلك بإلزام الجميع بعدم تجاوز إطار حرية التعبير كما نص عليها القانون، وبتذكير الصحفيين باحترام قواعد اللعبة وعدم تجاوز الحدود؟ أم أن التطرف الإيديولوجي توغّلَ حتى في مفاصل السياسة الفرنسية؟ هل يسوغ أن تقودهم الأحقاد تجاه حضارة ما أو دين ما، إلى إهمال المحافظة على أمن الناس وممتلكاتهم، بل بأمن البلد بأسره؟

الإزدواجية في حرية التعبير : الفيلسوف "روجيه غارودي" كأنموذج

يبدو جليا للناظر في الأوضاع الفرنسية، أن حرية التعبير في هذا البلد لها وجهان : وجه ظاهر يسمح به القانون، ويشجع عليه، ويتمثل في السباب واللعان على صفحات الجرائد وشاشات التليفزيونات وأمواج الإذاعات ، وهو الذي نراه ونسمع به عندما يتعلق الأمر بالإسلام والمسلمين. ووجه آخر لا يسمح به القانون ، بل يعاقب عليه أشد عقوبة، ويتمثل في سحق ووأد أي عملية نقد فكرية تجاه فظائع السياسة الفرنسية المعاصرة، أو تجاه تاريخ الإستعمار الفرنسي، أو تجاه طائفة اليهود على وجه الخصوص.

وسأورد في هذا الإطار أنموذجا من أبشع نماذج الحد من حرية التعبير في فرنسا. إنها مضايقات المفكرين والمثقفين والحجر على ممتلكاتهم ومنعهم من نشر أفكارهم وآرائهم وكتبهم على الساحة الثقافية الفرنسية، بذريعة ما يسمونه "معاداة السامية".

ومن أشهر ضحايا سحق حرية التعبير على أرض فرنسا، الفيلسوف والسياسي الفرنسي الشهير "روجيه غارودي Roger GARAUDY" ، وهو رجل سياسي ومفكر فرنسي ولد عام 1913م في مرسيليا ومات في صيف 2012 م . كان من كبار الشيوعيين الفرنسيين وكان نائبا Député في البرلمان الفرنسي.

سبب له كتابه " الأساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية Les mythes fondateurs de la politique israélienne" المنشور عام 1995 مصاعب جمة مع اللوبيات الصهيونية في فرنسا . فقد حوكم عدة محاكمات وصودرت كتبه، وتعرض للسجن، والتغريم بسبب كلامه عن طائفة اليهود.

ويتكون هذا الكتاب من ثلاثة أبواب أساسية هي :

1- الأساطير الدينية
2- أساطير القرن العشرين

3- الاستعمال السياسي للأسطورة

في ثنايا الكتاب يستفهم المؤلِّف عن المحرقة، ويعتبرها من اختراع اللوبيات الصهيونية من أجل تبرير التوسع الاستعماري اليهودي . كما أنه ينفي المجازر المرتكبة ضد اليهود من طرف الألمان...

بعد صدور الكتاب، نشرت صحيفة فرنسية ساخرة اسمها " لو كنار آنشيني" Le canard enchainé ، نشرت سنة 1996 مقتطفات من هذا الكتاب فأقامت اللوبيات الصهيونية في فرنسا الدنيا ولم تقعدها وقدمت الجمعيات اليهودية ومناصريها شكاوى متعددة للعدالة ضد روجيه غارودي وكانت هذه الشكاوى تحت عنوان **" إنكار مجازر ضد الإنسانية وافتراءات علنية والتحريض على العنصرية".**

في إبريل 1996 بلغ سعار الإعلام الصهيوني-الفرنسي ذروته ضد "غارودي" واعتُبِر كتابه فضيحة وطنية وتهديدا خطيرا للسلم الاجتماعي في فرنسا [71]؛ لسبب واحد هو الاستفهام حول المحرقة.

وفي 27 فبراير 1998 حكمت المحكمة على "روجيه غارودي" بالسجن تسعة أشهر وغرامة مالية قدرها مائة وستين ألف فرنك فرنسي، وكانت غرامة بالغة الغلاء والقساوة.

وقالت المحكمة في حكمها أنه (بدلا من الاكتفاء بنقد الصهيونية فإن روجيه جارودي ذهب أبعد من ذلك؛ حيث أنكر في كتابه بشكل منهجي ومستمر جرائم ضد الإنسانية وقع ضحيتها يهود) وتضيف المحكمة أن (جارودي ينتقد في كتابه دولة إسرائيل وأن هذا الانتقاد في حد ذاته ما هو إلا اتهامات موجهة ضد اليهود)

وبعد صدور الحكم عليه لجأ "جارودي" إلى محكمة النقض فألغت طلبه. وذهب إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان طالبا الحكم لصالحه اعتمادا على المادة 10 من قانون حرية التعبير المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فألغت المحكمة طلبه بضغط من فرنسا، وعللت ذلك بأن قضيته لا يمكن النظر فيها irrecevable . وجاء في حكم المحكمة الأوروبية ، مايلي :

(طبقا لما بينت السلطات القضائية في فرنسا، فإن ملتمس الدعوى يؤيد نظريات إنكارية[72] négationnistes ويفنّد بشكل ممنهج جميع الجرائم التي تعرض لها اليهود من طرف النازيين. هذا الكتاب (أي الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية) يحمل صبغة إنكارية واضحة ويخالف القيم

71 ألم تهدد الرسوم المسيئة لرسول الله السلم الإجتماعي الفرنسي، ومات بسببها الكثير من الناس وحرقت ممتلكاتهم، ولم يتكلم أحد؟

72 هذه العبارة تشير إلى من ينكر حرق اليهود أو تعرضهم لجرائم من النازيين وهي عبارة تفزع كافة المفكرين في فرنسا ويخافون منها بشكل رهيب، ويتحاشون النطق بها في الإعلام خوفا من المتابعات القضائية، ومن الإقصاء والتهميش الإعلامي...

الأساسية للاتفاقية الاروبية لحقوق الإنسان التي هي العدالة والسلام ... وعليه فليس عندنا أي دليل أن نقول أن جارودي لم يحصل على محاكمة عادلة [73])

وهكذا حكمت المحكمة الأوروبية بإجماع كافة أعضائها على عدم إمكان النظر في قضية غارودي، و لم يجد الفيلسوف المسكين من ينصفه من حقه وتم تنفيذ حكم المحكمة الفرنسية عليه. وما كان بإمكان أي محكمة أوروبية إنصافه طالما أنه تكلم عن اليهود.

وقد كشفت هذه المحاكمة عن حدود حرية التعبير في فرنسا، كما أنها كشفت بوضوح عن مدى التنفذ الذي وصلت إليه اللوبيات الصهيونية في مفاصل العدالة الأوروبية بأسرها، و عن مدى عدم جدية العدالة في فرنسا وخاصة عندما يتعلق الأمر بانتقاد طائفة اليهود. ههنا تجسدت العدالة ذات الوجهين في فرنسا، ففي الوقت الذي قدمت جمعيات مسلمة شكوى من جريدة شارلي المسيئة لرسول الله ، هبت العدالة الفرنسية وناصرت كل طاقم الجريدة ، ووقفت بجنبهم وبرأتهم، وأوجبت الحماية لهم. وحين تعلق الأمر بكتاب ينتقد اليهود وقفت العدالة الفرنسية ضد الكاتب وناصرت اليهود، وحكمت على الكاتب بأقسى الأحكام...

وكنت اطلعت على حيثيات حكم المحكمة الأوروبية فوجدت أن كافة فقراته تأخذ صبغة دفاعية مستميتة عن اليهود وتاريخ نزاعهم مع هتلر، كما أدانت فقرات الحكم طريقة التعبير التي انتهجها روجيه غارودي في كتابه عندما تكلم عن أحداث التهجير التي تعرضوا لها في ألمانيا.

لقد أوضحت قضية الفيلسوف "غارودي" أن حرية التعبير في فرنسا تنعدم عندما يصل الأمر إلى نقد بني إسرائيل.

نعم! إن حرية الفكر ، والانطلاق في تحليل أحداث التاريخ بحيادية وموضوعية قد تصيب صاحبها في مقتل ، كما وقع لغارودي.

في فرنسا، لا حقَّ لك في التعبير ولا في التفكير عندما تنتقد بعض ممارسات اليهود وسياساتهم، ولا يحق لك أن تخوض فيهم بشيئ ولو كان ذلك مجرد استفهام علمي موضوعي حول قضية تاريخية كالمحرقة وغيرها .

وبعد هذه الأحداث ، أطلق الصحافة والمثقفون الفرنسيون على المفكر " غارودي" لقبا جديدا هو "النافي" le Négationniste أي أنه ينفي المحرقة التي يروّجون في إعلامهم أنها وقعت لليهود.

---

[73] انظر موقع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على هذا الرابط
http://hudoc.echr.coe.int/sites/eng/pages/search.aspx#{"dmdocnumber":["682271"],"itemid":["001-44357"]}

وفي نفس المعمعة، قدمت عدة جمعيات صهيونية شكاوى مماثلة ضد " بيير غيوم" Pierre GUILLAUME مدير نشر دار الطباعة، LA VIELLE TAUPE، التي طبعت كتاب "جارودي" وحوكم مدير النشر أشد محاكمة بتهمة "جريمة التواطؤ مع منكِر للمحرقة" ، وحكمت المحكمة عليه بالسجن مدة ستة أشهر وغرامة ثلاثين الف فرنك فرنسي آنذاك. وإمعانا في ترويع كل من تسول له نفسه اتهام اليهود بسوء فإن المحكمة طلبت نشر الحكم في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية .

إنها مهزلة حقيقية وازدراء سافر لأبسط مبادئ حقوق الإنسان ، وهو الحرية في التعبير والكتابة والنشر. إنها فرنسا التي يعتبرها البعض قدوة العالم في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير. فتأمل.

تقع هذه المحاكمات في حين أن آلاف المسلمين يهاجَمون يوميا في الإعلام الفرنسي، وفي حين أن الحضارة الإسلامية تُتهم في إعلامهم بأبشع الاتهامات ، و لا أحد يجرؤ على الاعتراض ومن اشتكى للعدالة لا يُنصَف ، لأن سيف "حق حرية التعبير" سيشهر في وجهه. لكن عندما يكتب فيلسوف عن المحرقة اليهودية تقوم الدنيا وتُعبأ كل المحاكم الفرنسية والأوروبية لسجن هذا المسكين ، ياله من تناقض وانفصام في المبادئ عند هؤلاء القوم.

النموذج الثاني : الكوميدي الشعبي " ديودوني Dieudonné" وانتقاد الإيديولوجية الصهيونية

ومن نماذج الازدواجية في حرية التعبير عند القوم، أورد هنا قصة المسرحي الشعبي الشهير " اديبودوني" Dieudonné ، وانتقاده للإيديولوجية الصهوينة ونفوذها في فرنسا.

يعتبر ديبودوني Dieudonné من أحد مشاهير الكوميديين. وهو فرنسي- إفريقي من أصل كاميروني ويشتهر بتمثيلياته الساخرة التي يشجب فيها الماضي الاستعماري والعبودي لفرنسا كما ينتقد بشدة المنظمات الصهيونية الفرنسية المتنفذة وتأثيرَها في صنع القرار الفرنسي وفي إثارة الرأي العام وتضليله. وقد سببت له هذه الانتقادات متاعب جمة مع العدالة وحُكِم عليه بالسجن مرارا وبغرامات مالية باهظة بسبب انتقاده للصهيونية بشكل عام.

وكدأبها في منع حق حرية التعبيرعمن تشاء ، فقد ألغت السلطات الفرنسية الكثير من مسرحياته في جميع أنحاء فرنسا ومنعته من مواصلة أعماله الفنية بحجة انتقاده للصهيونية. كما وتعرّض لهجومات مستمرة من الصحافة الصهيونية ، وألّبت عليه الرأي العام متهمة إياه بالمعادي للسامية. ومن الطريف أن بعض صحافتهم وصفوه بالقريب من الإسلاميين بسبب مواقفه من إسرائيل رغم أنه ليس مسلما على الإطلاق.

وحينما قدم ترشحه للانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 2002، نشرت له صحيفة ليون كابيتال Lyon Capitale في عددها رقم 360 بتاريخ 23 يناير 2002 مقالا قال فيه حرفيا، أن :

(النبي إبراهيم عليه السلام هو من اخترع العنصرية. وأن الشعب المختار هو بداية العنصرية. وأن المسلمين اليوم يقومون بنفس الدور. المسلمون واليهود غير موجودين بالنسبة لي. وعليه فإن معاداة السامية غير موجودة لأن اليهود غير موجودين. هذه مصطلحات غبية ... أنا أعتقد أن اليهود عبارة عن طائفة صغيرة secte وأن اليهودية غش . وهم من اخطر المجموعات الدينية لأنها الطائفة الأولى قبل المسلمين . وبعض المسلمين يسلكون نفس الطريق بتبنيهم لما يسمى بالحرب المقدسة...)

إثر هذه التصريحات قامت قيامة بني إسرائيل في فرنسا وقدمت – كعادتها- عدة جمعيات منهم شكاوى للعدالة ضد دييدوني Dieudonné بتهمة إثارة الحقد والكراهية والعنصرية ضد الشعب اليهودي. أما المسلمون فلم يجرؤ أحد منهم على الكلام، ولم يدافع عنهم أي أحد، وحتى مؤسساتهم الدينية مثل الـ CFCM لزمت الصمت كدأبها عندما يتعرض المسلمون لأي أذى.

قامت إذن عدة جمعيات متخصصة في محاربة ما يسموه في فرنسا بـ"العداء للسامية "مثل جمعية uejf, LICRA وغيرهما بمتابعة دييدوني Dieudonné قضائيا . في أول الأمر حكمت المحكمة بإطلاق سراحه لعدم ثبوت تهمة تسمح بالعقاب. فواصلت الجمعيات متابعتها القضائية لدى محكمة النقض و حكمت عليه هذه الأخيرة بالإدانة بسبب عبارته التي قال فيها (**برأيي أن اليهود عبارة عن طائفة صغيرة secte وأن اليهودية هي غش . وهم من اخطر المجموعات الدينية لأنها الطائفة الأولى قبل المسلمين)**

وجاء في نص المحكمة في إدانتها للمسرحي (**أن الحكم صدر على إثر سب لمجموعة من الأشخاص - أي اليهود- بسبب أصولهم و انتماءهم الديني)**

فليتأمل القارئ ، مرة أخرى، مدى ازدواجية هذه العدالة في فرنسا، فرغم أن المسلمين تعرضوا للسب والشتم في هذا المقال، وفي مقالات أخرى مماثلة كتبها عدة صحفيين مثل المقالات والرسوم المسيئة للرسول ، إلا أن العدالة لم تنصفهم. و في هذا المقال فإن العدالة أنصفت اليهود.

وحينما صرح دييدوني لصحيفة l'écho des savanes في عددها الصادر بتاريخ 2002/02/19 ساخرا بقوله أن : (أسامة بن لادن هو من أعظم الرجال في التاريخ المعاصر وأن مقاومته لأعتى قوة في العالم تدعو إلى الاحترام والتقدير) حكمت مباشرة عليه محكمة باريس بتهمة "تمجيد الجهاد".

وعندما قدم هذا المسرحي على القناة الثانية تمثيلية ساخرة يلعب فيها دور فتى يهودي متطرف يلبس زيا عسكريا ويصرخ قائلا : (يا أبناء الأحياء الشعبية في باريس تعالوا لاعتناق فكرة الصهيونية وانتموا معنا إلى محور الخير ، محور أمريكا-الصهيونية) . وبثت هذه المسرحية القناةُ الفرنسية الثانية France 2 ، بتاريخ 1 دجمبر 2003 في برنامجها الشهير المسمى On ne peut pas plaire à tout le monde ، وهي عبارة تعني (لا يمكننا إرضاء الجميع) أو بصيغة أكثر عروبة : "رضا الناس غاية لا تدرك".

عند بثِّ هذا البرنامج على الهواء وظهور المشاهدين وهم يضحكون بأصوات عالية ، أثارت حينها المنظمات والقنوات الصهيونية زوبعة إعلامية عارمة سببت حرجا كبيرا للحكومة الفرنسية آنذاك فأوحت للمجلس الفرنسي للسمعيات- البصرية CSA بإصدار تحذير صريح للقناة الثانية بعدم بث أي نوع من هذه التمثيليات التي تسخر من اليهود. وعلى إثر هذه التمثيلية قُدِّم "دييدنوني" للعدالة وحوكم محاكمة شرسة وطويلة استمرت عدة أسابيع بسبب سخريته من اليهود ، و بعد ذلك أجبرته المحكمة إلى الاعتذار علنا عن ما فعل على القناة الثانية، فلم يكن له إلا أن قدم اعتذاراته – على الهواء- لكل أفراد الجالية اليهودية في فرنسا.

هذا مع العلم أن هذه القناة (فرانس 2) ومعها قنوات فرنسية أخرى كثيرة تبث بشكل منتظم وممنهج مسرحيات تسخر من المسلمين وحتى من دين الإسلام، لكن الحكومة الفرنسية ومجلس السمعيات - البصرية CSA ، يغضان عنها الطرف بشكل مستمر وواضح للعيان. فأنت ترى كيف أن في فرنسا معيارين للتعامل مع الناس : فاليهود لا يمكن مسهم بسوء ، وأما المسلمين فلا حرج على من يريد سبهم وشتمهم والسخرية منهم . بل من المعروف هنا في فرنسا أن بعض مؤسسات الدولة الفرنسية تموّل وتشجع كل من يقوم بمثل هذه الإهانات ضد الجاليات المسلمة، تحت ذريعة تعزيز الحق في حرية التعبير، وتحفيز الابتكار الفني والمسرحي.

ولما قدم مسرحيته الشهيرة المسماة : la fine équipe du 11 أي " فرقة الإحدى عشر الناعمة"، وهي مسرحية سخِر فيها من المسلمين ولقيت نجاحا باهرا في فرنسا، صرح " دييدوني" أنه ينوى إقامة مسرحية مماثلة عن اليهود لكي يبرهن أنه لم يرد الإساءة للمسلمين بقدر ما كان يريد انتقاد أفكار سائدة في المجتمع. إثر هذا التصريح رفضت جميع القنوات الفرنسية بث مسرحيته التي يتحدث فيها عن اليهود وحاصرته الصحافة المقروءة و المسموعة ووصفوه بمعاداة السامية، ومنعته الحكومة من الحصول على قاعات للتمثيل ، وفي النهاية لم يتمكن من تقديم مسرحيته .

ووصل الحقد على " ديودوني" في بعض القنوات التلفزيونية إلى شتائم صريحة ضد كافة الأفارقة السود، نظرا لسواد الفنان " ديودوني" ؛ فقد نشرت قناة أم سيس M6 رسالة قصيرة على شاشتها تسخر فيها من الفنان وتقول الرسالة بالحرف (ما رأيك يا "دييدوني" في أن نصنع مسرحية تسخر من رائحة الأفارقة الكريهة...) ، ومن المعروف أن في هذه العبارة اعتداء سافر على كرامة السود، بل ويعاقب عليها القانون الفرنسي في نصوصه بصرامة، إلا أنها مرت دون أن يهتم لها أحد، وقدمت بعض منظمات الدفاع عن الأفارقة شكاوى في هذا الصدد لكن العدالة تجاهلتها ولم تعرها أي اهتمام. فتصورْ لو أن هذه الرسالة كانت موجهة لليهود ماذا ستعمل المنظمات اليهودية وماذا سيكون دور العدالة الفرنسية، وكيف ستكون ردة فعل الحكومة الفرنسية؟

وفي مسرحية له أخرى ، قدم " ديودوني" تمثيلية سماها j'ai fait l'con أي (كنت ساذجا)، حضرتها شخصيات سياسية من اليمين المتطرف وبعض رجال الفكر، وأثناء المسرحية دعا الفنان أحد المشاهدين " روبر فوريسون" Faurisson robert ، وهو شخصية بارزة معروفة بنفيها للمحرقة اليهودية وقدم له تحفة ساخرة ، كان أحضرها أحد تقنيي المسرحية الذي لعب دور يهودي مشرد. وطلب " ديودوني" من الجمهور أن يصفق بحماس لهذا الرجل ROBERT FAURISSON . أثار هذا المشهد امتعاض المنظمات الصهيونية مثل LICRA , MRAP LDH, SOS RACISME وقدمت شكاوى للعدالة ضده.

ثم تدخلت الحكومة الفرنسية على لسان الناطقة باسم وزارة الثقافة، وقالت أن صعود ROBERT FAURISSON النافي للمحرقة على خشبة المسرح، ومطالبة الفنان "دييدوني" للجمهور أن يصفق له بحرارة، يمثل ذلك "جريمة سب عنصري ضد اليهود ويعاقب عليها القانون" ؛ لأنه - حسب ناطقة الوزارة- "لا يجوز التصفيق لمن ينكر المحرقة". فتأمل كيف وصلت درجة تأثير التيار الصهيوني في مركز القرار السياسي الفرنسي؛ لدرجة أن تدخلت الحكومة وقدمت تعليقا على تمثيلية ثقافية ساخرة لا علاقة لها بالسياسة على الإطلاق.

بعد ذلك، اتسعت ردة الفعل على هذه المسرحية التي سُخر فيها من اليهود، لتصل إلى الأحزاب والتشكيلات السياسية المختلفة، و نشرت أحزاب سياسية كثيرة أبرزها الحزب الشيوعي وحزب UMP اليميني ، بيانات سياسية تشجب المسرحية. وصرح عمدة باريس برتراند دلا نووي Bretrand Delanoe أنه لن يسمح لهذا المسرحي "دييدوني" بعرض مسرحياته في قاعات باريس. كما منعت عدة بلديات أخرى مثل بلدية مونبيلي Monpelliers ، وبلدية بزانسون Besançon، وبلدية بلفور BELFORT ، منعوا كلهم "الفنان المنبوذ" من استعمال القاعات البلدية في نشاطاته المسرحية

الساخرة من بني إسرائيل ... وحوصر المسكين فترة طويلة من الزمن بسبب تكريمه على خشبة المسرح لرجل وُصِف بأنه Négationniste أي " ناف للمحرقة".

وتمت إثر تلك المسرحية محاكمة الفنان الساخر " ديبدوني" في يوم 27 أكتوبر 2009 بتهمة سب اليهود وجرحهم وصدر عليه الحكم بغرامة مالية قدرها عشرة آلاف يورو .

وجاء في بيان المحكمة ما يلي (حُكم على المتهم بسبب توجيهه شتائمَ ضد مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى عرق معين ... وتدخل هذه الشتائم في إطار معاداة السامية[74])

توجه الفنان إلى محكمة النقض لإلغاء الحكم الصادر عليه، لكن المحكمة رفضت طلبه، في اكتوبر 2012 وأثبتت العقوبة السابقة.

تلكم هي فرنسا وحقوق الإنسان فيها... وهذا هو حال الإزدواجية في حرية التعبير عند القوم ...

بعد كل المحاكمات والمضايقات لهذا الفنان، ولآخرين غيره، فلكل أحد أن يتساءل الآن : هل حقا فرنسا جدية في وصف نفسها ببلد "حرية التعبير" ، أم أنها تخادع الرأي العام الوطني والعالمي؟

مسلمو فرنسا و حرمانهم من حقهم في حرية التعبير

حرمان المسلمين من حقهم الطبيعي في حرية التعبير هو الرياضة المفضلة التي تمارسها السلطات الفرنسية على الأرض بشكل ممنهج ومنتظم... ولا أبالغ إن قلت أن المسلمين في الغرب بأسره لم يعرفوا من الكبت والحرمان ما يعرفه إخوتهم في فرنسا.

من ذلك أنه لما أرادت الجاليات المسلمة، في منتصف شهر سبتمبر من عام 2012، تنظيم مظاهرات سلمية في باريس احتجاجا على الفيلم الأمريكي " براءة المسلمين" المسيء للرسول الكريم، واحتجاجا على الرسوم الكاريكاتيرية التي نشرتها جريدة شارلي للمرة الثانية على التوالي ، حينها منعت السلطات الفرنسية على لسان الوزير الأول "جان مارك أيرولت" أي تظاهر سلمي في الشارع . بل صرح وزير الخارجية الفرنسي " لوران فابيوس" بعيد قدومه من مهمة ديبلوماسية رسمية إلى القاهرة قائلا، بشأن الكاريكاتورات والفيلم المسيء للرسول : (**في فرنسا، المبدأ هو حرية التعبير ويجب عدم المساس به**

[74] *L'Express*, 27 octobre 2009

75) . يعني الوزير بذلك أن الرسوم والأفلام المسيئة هي من أساسيات حرية التعبير ولا ينبغي الإحتجاج عليها. لكن الله يشهد أنه كاذب، فلو كانت الإساءة موجهة لليهود لكان للأمر منحى آخر.

وقد رأت جهات إسلامية وعربية في هذا التصريح تعدّيا سافرا على الأعراف واللباقة الديبلوماسية. بيد أني أسائل هذه الجهات : متى كانت فرنسا تحترم المسلمين؟ ومتى كانت تقيم لهم أي وزن؟

بعيد تصريحات الوزير الأول ووزير الخارجية الفرنسيين، بدأ العمل على الأرض، فانتشرت الشرطة في الأماكن والساحات العامة وبالقرب من محطات المترو لمنع أي تجمع للناس، وشدد الأمن الرقابة على المسلمين وعلى هواتفهم وعتّم الإعلام على القضية فلم يذكر شيئا من محاولات تظاهر الجاليات المسلمة التي أفشلها رجال الأمن...

وامتعض المسلمون أشد الإمتعاض من منعهم من الخروج في الشوارع ...وفهموا أن حرية التعبير في فرنسا لا يتساوى فيها كل أفراد الشعب: فهناك فئة يحق لها أن تعبّر وتكتب وتسخر وترسم كما تشاء، وهناك فئة أخرى عليها أن تسكت وأن تبقى قابعة في بيوتها. وعلم المسلمون أن " حرية التعبير" تسير في اتجاه واحد هو الإتجاه الذي يرضي الغرب وحلفاءه كالإنحياز لهذه الطائفة الدينية، أوالدفاع باستماتة عنها عندما يُستهزأ بها، أو كالتهجم المنظم والممنهج على المسلمين ورموزهم الدينية ... أما الإتجاه الذي يُعبّر فيه الضحايا المسلمون عن استيائهم مما يقعون ضحيته، فلا مجال للتنازل بشأنه أو للتفاوض فيه...

ولا تنتهي مطاردات المسلمين والحد من حريتهم في التعبير عند حد معين، بل تُجاوز كل شيء حتى اللباس والزي والمظهر الخارجي كاللحية الكثة لدى بعض المتدينين ... ولو كان الأمر يتوقف عند تطبيق القانون فيما يخص منع الحجاب على البنات في المدارس العمومية لكان الأمر أهون، لكن القضية توسعت خيوطها وأصبح البنات المسلمات يضايَقن من أجل أنهن يلبسن تنورة طويلة Jupe تغطي الساقين. وقد حدثت قضايا كثيرة من هذا النوع وطُرد بسببها بنات مسلمات من المدرسة ، ووصلت القضايا للعدالة...

وقد نشر المرصد الفرنسي لمحاربة الإسلاموفوبيا إحصاء لسنة 2014 ذكر فيه أن أكثر من مائة وثلاثين حالة طرْد من المدرسة وقع ضحيتها بنات مسلمات بسبب لبسهن للتنورة الطويلة التي تغطي الساقين Jupe.

---

75 تصريح لإذاعة فرانس إنفو بتاريخ 19 سبتمبر 2012

من ذلك، ما حدث في أواخر إبريل سنة 2015 ، لفتاة تدرس في إعدادية تابعة لمدينة رينس Reims؛ فقد طردتها مديرة المدرسة واستدعت أبويها للإستفسار والإنذار. و ذكرت مديرة المدرسة لوكيل التلميذة أن هذه الأخيرة لا تحترم قواعد العلمانية في المدرسة، من خلال ارتدائها لتنورة ساترة للساقين ...

وفي نفس الفترة، أي في شهر مارس من 2015، بمناسبة عيد الميلاد الحادي عشر لقانون منع الرموز الدينية في المدارس، الصادر في مارس 2004 ، حدثت عملية طرد جماعي من المدرسة لعشرين فتاة مسلمة في مدينة مونبليي Montpellier بسبب لبسهن للتنورة. واستدعت إدارة المدرسة أولياء أمورهن، وأرغمتهم على جبر بناتهن على خلع التنورة، وعندما رفضت بنتان من المجموعة نزع تنورتيهما ، طردتهما المديرة وكان في بيان طردها أن السبب كان " ارتداء زي يشبه الزي الديني[76]"

ومهما يكن ، فإن هذه القضية ليست بأي حال من الأحوال حالة منعزلة ؛ فقد أصبح الإبعاد المدرسي لبنات المسلمين من المدارس الفرنسية بسبب الزي الساتر ، ظاهرة شائعة جدا ومتفشية تقع كل شهر تقريبا، لدرجة أنْ لم تعد منظمات حقوق الطفل ولا الإعلام يلقون لها أي بال. كل ذلك تحت غطاء تبريرات واهية من قبيل احترام ما يسمونه "مبدإ العلمانية".

وأضحى سيف العلمانية مشهورا أمام كل من يتزيا بزي محتشم ؛ وأصبح كل أحد يتساءل عن ما إذا كانت هذه العلمانية حيادية في مفهومها ومبادئها أم أنها موجهة ضد فئة معينة من الناس ؟

صحيح أن القانون الفرنسي لسنة 2004 حرّم لبس الرموز الدينية الظاهرة كالحجاب ، وكالعمامة والصليب الكبير (رغم أن هذا الأخير لا يستعمله أي أحد في فرنسا)، لكن التنورات وأيّ أزياء محتشمة أخرى ليست معنية إطلاقا بهذا القانون ، فلماذا يركّز عليها مدراء المدارس لمضايقة بنات المسلمين؟ هل يعني هذا أن " قانون حظر الرموز الدينية في المدارس العمومية" يخضع لسوء الإستعمال من طرف المسؤولين التربويين في المدارس؟ وإنْ كان الأمر كذلك، فلماذا تغض الدولة الطرف عن هذه الخروقات؟ أم أنه طالما أن الأمر يتعلق بالمسلمين فلا ضير في الغلو في استعمال القانون؟ لماذا لا يخضع أبناء اليهود – مثلا - لنفس المراقبة في الزيّ والسلوك؟ بل لماذا تُخصص لهم في أعيادهم الدينية أياما يُسمح لهم فيها بالتغيب عن الإمتحانات في حين أن أبناء المسلمين لا يحق لهم ذلك؟ أين هذه "المساواة" التي صدّعت فرنسا بها رؤوسنا ؟

باختصار، يمكنني القول أن نُظّار المدارس – في مراقبتهم لأزياء المسلمين في المدرسة - أصبحوا يمارسون ما يمكن أن نسميه بـ"شرطة الأزياء".

[76] لاحظ هذا التطرف الرهيب لدى القوم، كيف أن تنورة يلبسها حتى النساء الفرنسيات، تصبح فجأة مرتبطة بالزي الديني الإسلامي لمجرد أن لبستها بنات مسلمات؛ لكنه التطرف العلماني الذي ينخر المؤسسات التربوية الفرنسية والقائمين عليها...

وقد وصلت هذه القضية – قضية لبس التنورة – حتى منصات البرلمان الفرنسي حيث استنكرت نائبة عن اليمين الفرنسي ، في خطاب لها أمام الجمعية الوطنية ، انتشار أزياء وصفتها صراحة ب"الإسلامية" وقالت شاجبة لما يحدث : " منذ عدة أشهر ، فإن الأزياء الإسلامية كالسروال والتنورة والفساتين الخافتة تنتشر بكثرة في المؤسسات العمومية"

فتأمل كيف وصلت الكراهية بالقوم إلى إثارة موضوع ثانوي كهذا أمام منصة البرلمان، مما يعني أن سياسييهم لا يتوانوْن أبدا في تغذية هذا "الإرهاب الفكري والإجتماعي" الممارَس ضد أطفال المسلمين.

القانون يعاقب من يقول (أنا أكره من يقتل المسلمين)

لكي تفهم عزيزي القارئ بشكل أعمق حقيقة حرية التعبير في هذه البلاد، يكفيك أن تعلم أن القانون الفرنسي يعاقب كل من يتفوه بجملة (أنا أكره من يقتل المسلمين). إنها جملة تشير إلى استنكار أعمال القتل التي يرتكبها الجيش الفرنسي المشارك في العمليات الدموية في بعض البلدان إسلامية. وإن نطقت بهذه الجملة في جماعة من الناس فإنك تعني بذلك ضمنيا عدم موافقتك على التدخل العسكري الفرنسي في بعض الدول الإسلامية، كالعراق ، وبلاد الشام، ومالي... وإن وصلتْ عبارتك للسلطات العمومية فستلقى مصاعب جمة... وقد أُحضرَت إلى العدالة سيدة مسلمة وحوكمت بسبب تعبيرها بهذه الجملة .

حدث هذا عندما صرحت أخت "محمد مراح[77]" في نطاق خاص لأحد معارفها أنها مفتخرة بأخيها وأنه ليس بإرهابي كما يزعم الفرنسيون. انتقلت كلمات الأخت إلى الإعلام الفرنسي وفتح وكيل الجمهورية تحقيقا في القضية في محكمة باريس في يوم 12 نوفمبر 2012. وكانت حجة القاضي ضد المسلمة هي أنها "تدعو للجهاد وتمجد الإرهاب" من خلال تعبيرها بهذه الجملة القصيرة.

فتأمل في هذه الإجراءات القضائية الهائلة، وفي الكيل بمكيالين ضد امرأة عزلاء فُجعت بمقتل أخيها فتكلمت – تحت عاطفتها - بما " لا ينبغي" عند النظام الفرنسي... وانظر كيف وصلت الأحوال ضد المسلمين في فرنسا من محاولات الخنق والمنع من الكلام حتى في إطار نطاق خاص ضيق كما وقع لهذه السيدة...

إذن، فحرية التعبير في فرنسا لا تغرّ إلا السذج والمغفلين من الناس، ولا محل لها إلا حيثما تكون موجهة ضد المسلمين والحضارة الإسلامية بالتحديد...فإعلامهم "الحر" يتهجم يوميا على الجاليات المسلمة المقيمة، ويصفها بالتوحش والعنف والإرهاب وعدم التحضر ....وصحافيوهم يتهجمون على نبي الإسلام

[77] شاب فرنسي من أصل جزائري يُقال أنه قتل أحد الجنود الفرنسيين في باريس سنة 2012 وقتلته فرقة الدرك الفرنسي مباشرة بعد الحادث. وقد ألّف الفرنسي من أصل جزائري محمد سيفاوي كتابا في شأنه أسماه (محمد ذلك الإرهابي). ومحمد سيفاوي هذا من أشد خصوم المسلمين على التراب الفرنسي. وله مناوشات وخلافات شخصية مع بعض الجماعات الإسلامية المتشددة.

ويصفونه بشتى الأوصاف غير اللائقة، مقتدين في ذلك بإخوتهم الدانماركيين ... ومن انتقد ما يقومون به من أعمال مشينة فإنه يُعتبر عندهم من ألد أعداء حرية التعبير ....ويُتابع قضائيا واستخباراتيا ويُعد من كبار المتطرفين...

من جهة موازية، فإن "معاداة السامية" أصبحت سلاحا مصلتا في وجه كل من يبدي تعاطفا ولو خفيا للمسلمين أو للقضية الفلسطينية ... ومن يُضبط متلبسا بشيء مما يسمونه هنا ب" معاداة السامية" فإنه يحاكم في وقت وجيز، ويُمثّل به في الإعلام أشد مثلة.

والعجيب في الأمر أن سير العدالة عندهم وإجراءاتها تتميز بسرعة لافتة عندما يتعلق الأمر بشكوى يقدمها اليهود ، في حين أن الشكاوى بين المواطنين العاديين كثيرا ما تأخذ وقتا طويلا جدا ، قد يصل إلى عدة شهور... أما الشكاوى التي قد يقدمها مسلم أو مسلمة ضد التمييز أوضد الإساءة للعقيدة، فلا تكاد العدالة تلتفت إليها بل تنظر إليها – عادة - على أنها قضية سياسية بحتة لا علاقة للقضاء بها.

وقد تصل محاربة "معاداة السامية" عندهم إلى منع بعض الشخصيات الإسلامية العالمية الكبرى من الدخول إلى التراب الفرنسي ، وكان من أبرز من عاني من هذا الإرهاب الفكري ثلة من علماء المسلمين الأجلاء؛ فقد منعت الحكومة الفرنسية بعض العلماء الكبار أمثال القرضاوي والشيخ ولد الددو من الدخول إلى التراب الفرنسي بحجة أنهما معاديان للسامية. ويا ليت العرب يعلمون أن الصحافة الفرنسية هنا تصف هذين الشيخيْن بـ"الارهابييْن" ؟

ثم إن سلاح معاداة السامية في فرنسا يعتبر عابرا للقارات والحدود، وتضطلع بعض المنظمات واللوبيات الصهيونية بمتابعة كل من يخالفهم في آرائهم عبر العالم . فعندما نشر المقرر الخاص للأمم المتحدة ريشارد فالك RICHARD FALK – وهو يهودي- تقريره الشهير عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض المحتلة ، والذي تحدث فيه بتفصيل عن الجرائم البشعة للكيان الصهيوني في فلسطين ، نشر المجلس الفرنسي للديانة اليهودية مقالا تهجم فيه على هذا الرجل ووصفه بالمعادي للسامية وبأنه مجنون ومصاب بالحقد على الذات[78] ، وهو ما يسميه اليهود "selbsthaas" أي سلب الذات. وأقاموا عليه حربا إعلامية شعواء في فرنسا بسبب ذاك التقرير.

[78] http://www.crif.org/fr/actualites/richard-falk-un-vrai-juif-antis%C3%A9mite/34114

منع بعض القنوات الفضائية الدولية من البث على التراب الفرنسي

لم تتوقف حملات الحد من حرية التعبير في فرنسا عند العلماء والمفكرين والمثقفين والفلاسفة فقط بل طالت حتى أجهزة الإعلام العربية التي لا تلائم أهواءهم.

ففي يوليو 2004، أقدمت السلطات الفرنسية ، ممثلة في مجلس السمعيات والبصريات CSA - وبطلب من مجلس الديانة اليهودية CRIF- على إصدار مرسوم يحرّم على " قناة العالم" الإيرانية أن تبث في فرنسا عن طريق القمر الصناعي هوتبرد. وكانت حجة السلطة في الحظر أن " قناة العالم تحرض على الحقد العنصري[79]"...

وفي العاشر من فبراير 2005 أصدر نفس المجلس ، وهو السلطة التي تراقب البث الإعلامي في فرنسا، أمرا إلى شركة القمر الصناعي eutelsat بتوقيف بث القناة الإيرانية "سحر1".

والسبب في ذلك هو بث هذه القناة بتاريخ 13 دجمبر 2004 لبرنامج اسمه " من أجلك يا فلسطين أو العيون الزرقاء لزهرة Pour toi Palestine, ou les yeux bleus de Zahra "

وكان تبرير سلطة الـCSA الذي قدمته لشركة القمر الصناعي هو أن هذه القناة تبث أفلاما معادية للسامية ومنكرة للمحرقة اليهودية ومحرضة على العنف والتمييز العنصري. وتقول السلطة العليا في طلبها إغلاق القناة الايرانية (أن قناة "سحَر1" تقدم اسرائيل واليهود بشكل مهين ومنحط حيث تقدم اليهود ينتزعون عيون الاطفال[80])

قضية حظر قناة المنار اللبنانية

في نوفمبر من سنة 2004، قام برلمانيون فرنسيون من مناضلي التيار الصهيوني الفرنسي بتقديم طلب إلى مجلس الدولة Conseil d'Etat يطلبون فيه إصدار توصية إلى المجلس الأعلى للسمعيات البصريةCSA لكي يمنع بث قناة المنار ؛ لأنها – حسب النواب - "معادية للسامية". واستجاب مجلس الدولة لطلب النواب، وأصدرت سلطة الـ CSA قرارها بمنع قناة المنار اللبنانية أن تبث على التراب الفرنسي. وكانت حجة السلطة في ذلك أنها قناة "معادية للسامية ومحرضة على الكراهية والعنف"؛ لأنها

[79] بيان مجلس CSA بتاريخ 13 يوليو 2004، الصادر بعد اجتماع الجمعية العامة للمجلس المنعقد بتاريخ 22 يونيو 2004

[80] انظر الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ، عدد رقم 35، بتاريخ، 11 فبراير 2005 ، نص رقم 108. وكذلك :
Décision n° 2005-54 du 10 février 2005 mettant en demeure la société Eutelsat

بثت في يوم الثاني من ديسمبر 2004 تقريرا تقول فيه أن " إسرائيل تشن حملة لمنع قناة المنار أن تكشف للمشاهدين الأوروبيين الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل"

وفي الثالث عشر من ديسمبر، أجبر مجلس الدولة Conseil d'Etat إدارة القمر الاصطناعي إيتلسات Eutelsat أن يوقف بث قناة المنار في غضون 48 ساعة، وإلا ، فسيطبق عليه غرامة مالية قدرها خمسة آلاف يورو عن كل يوم[81].

وقد كتب مجلس الدولة في تبرير قراره أن :

(قناة المنار بثت يوم الثالث والعشرين نوفمبر 2004 على الساعة الرابعة وثمان أربعين دقيقة عصرا ، بثت كلاما لأحد الخبراء يقول أن "الصهاينة" حاولوا عدة مرات نشر فيروس الإيدز في بعض الدول العربية من خلال تصدير بعض المواد الإسرائيلية للدول العربية.... و أن نشر مثل هذه المعلومات مخالف للمادة 15 من قانون السمعيات البصرية لسنة 1986 التي تنص على منع نشر برامج تحتوي على الحث على الكراهية أو العنف بسبب الجنسية أو الدين، و أن هذا الكلام قد يؤدي إلى توترات واضطرابات لدى الطوائف المقيمة في فرنسا مما قد يسبب إرتباكا في الأمن العام ، وخرقا للمادة رقم 1 من القانون [82])

وفي نفس الإطار تدخل رئيس مجلس CSA ونشر مقالا عن مبررات الحظر ، في مجلة لوموند بتاريخ الأول ديسمبر 2004.

لكن اللافت في القضية هو هذا الخطاب المزدوج الذي يقدمه CSA في تبرير منعه لقناة المنار، حيث يحيل في بيانه إلى المادة 15 من قانونه ؛ تلك المادة التي تمنع التهجم على الأشخاص بسبب انتمائهم الديني أو جنسياتهم، لكنه في نفس الوقت يتغاضى عن تلك التقارير اليومية والملفات المحرضة التي تنشرها بشكل ممنهج الجرائد والمجلات الفرنسية الكبرى، وتبثها أيضا قنوات "بي أف أم تي في BFM TV" و"إي تي لي itélé " وغيرهما ؛ إذْ تحث هذه الجرائد والقنوات صراحة ودون أي غموض على كراهية المسلمين، وتتهجم عليهم بسبب انتمائهم الديني وجنسياتهم الأجنبية... فلماذا بالتحديد قناة المنار (التي تتهجم على الصهاينة) وليس القنوات الأخرى (التي تتهجم يوميا على العرب و المسلمين وعلى دينهم)؟ أليس ثمت انحياز ما؟ وإن كان مجلس الدولة وسلطة الـCSA يحرصان فعلا على الحفاظ على

---

[81] قرار مجلس الدولة المسجل تحت رقم CE ord.réf., 13 décembre 2004, n°274757. انظر كذلك أرشيف مجلس الدولة على الرابط: http://archive.wikiwix.com/cache/?url=http%3A%2F%2Fwww.conseil-etat.fr%2Fce%2Fjurispd%2Findex_ac_ld0460.shtml

[82] بيان CSA الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2004 من موقعه على الرابط http://www.csa.fr/Espace-Presse/Communiques-de-presse/Al-Manar-le-Conseil-met-la-chaine-en-demeure-et-saisit-le-Conseil-d-Etat (تمت استشارته يوم 2016/09/27)

الأمن العام و على تماسك طوائف المجتمع ، فلماذا لا يمنعون الجرائد و القنوات الفرنسية من كتابة و بث التحريض والكراهية ضد المسلمين، أو على الأقل يبعثون لهم بإنذار؟

وفي السابع عشر من ديسمبر 2004، قطع مجلس CSA الإتفاقية بينه وبين قناة المنار ، وجاء في تصريح له على موقعه في الأنترنت أن استعمال قناة المنار ، يوم الثاني ديسمبر، لعبارة " جرائم ضد الإنسانية ترتكبها اسرائيل " في أحد تقاريرها تمثل انتهاكا خطيرا لنزاهة المعلومة ، وأن هذا الكلام يشكل انتهاكا أيضا لواجبات القناة في التزام التوازن والحيادية تجاه المواضيع التي قد تؤدي إلى توترات طائفية على التراب الفرنسي وفي أوروبا [83]"

واللافت في الأمر ، أنه في نفس اليوم ، أي 2004/12/17، أعلنت الولايات المتحدة أنها وضعت قناة المنار على لائحة المنظمات الإرهابية.

ولم تنته قضية قناة المنار عند هذا الحد، بل قدم مجلس الـ CSA رفقة مجلس الديانة اليهودية شكوى إلى محكمة باريس ضد مسؤول قناة المنار بتهمة "معاداة السامية". وعملت المحكمة تحقيقا قضائيا مطولا استمر سنتين (2005-2007) حول قناة المنار ومسؤولها ، ولم تستطع المحكمة تقديم أي إثباتات أوأدلة قاطعة على أن المنار عرضت برامج مخالفة للقانون الفرنسي[84]. وانتهت القضية عند هذا الحد، ولم تنطق المحكمة بأي حكم لعدم ثبوت الأدلة.

كل هذا يبين صرامة سيف " معاداة السامية" المشهور في وجه كل من يجهر بالحق، وشدة تنفّذ بعض المؤسسات الصهيونية -الفرنسية والبرلمانيين وضغطهم على مجلس الدولة من أجل منع قناة تلفيزيونية من البث وإعلان الحق أمام العالم ، وضغطهم حتى على العدالة لسجن مسؤول القناة.

أذكّر أن مدير سلطة الـ csa آنذاك كان " دومينيك بوديس Dominique BAUDIS" وهو سياسي له خبرة واسعة بالعالم العربي ، وقد عمل مراسلا في السبعينات والثمانينات في لبنان وبعض دول الشرق الأوسط... ثم عُيّن مديرا لمعهد العالم العربي... ثم مارس السياسة وأصبح نائبا في البرلمان وعمدة لمدينة تولوز... ثم شغل منصب " مدافع عن الحقوق"... ويا ليت شعري ما هي الحقوق التي دافع عنها، إن لم يكن تضييق نطاق حرية التعبير، و خنق أصوات الصحفيين الناطقين بالحق والداعين إلى تحرير الشعوب ، وإلى العدل والكرامة في هذا العالم.

---

[83] http://www.csa.fr/Espace-juridique/Decisions-du-CSA/Al-Manar-le-Conseil-sanctionne-la-chaine-en-prononcant-la-resiliation-de-sa-convention (تمت استشارته يوم 2016/09/28)

[84] مجلة لوكسبرس، بتاريخ 2007/04/26

مات " دومينيك بوديس" في الرابع عشر من إبريل 2014، وشهد جنازته الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند. وبعد اكتمال مراسيم دفنه، أحرقته عائلته بالنار ، ووارت رماده قرب قبر أبيه " بيير بوديس "Pierre BAUDIS ...

ثم دخلت سنة 2015... أحداث مقتلة جريدة "شارلي" المسيئة

ما إن انتهت أعياد نهاية العام الميلادي 2014، واكتملت العطلة الموسمية التي عادة ما يأخذها الفرنسيون في هذه الفترة لقضاء الأعياد مع ذويهم ، وهدأت ضجة الحفلات السنوية، ووضعت أجهزة المخابرات وشرطة الأمن أوزارها، واسترخت، وغفل الجميع، وعادوا لأعمالهم، حتى أخذ القدرُ الفرنسيين بغتة في ضحوة السابع من يناير 2015، بتفجيرات لم تعرفها فرنسا منذ سنة 1961. لقد قُتل كل الرسامين المسيئين للجناب النبوي ... وقيل بُعدا للقوم الظالمين.

إرهاصات المقتلة

قبيل مقتلة الرسامين ، كانت فرقة التحرير تهيئ - كدأبها - عددا خاصا للسخرية مرة أخرى من الإسلام، وكان صدور هذا العدد بمناسبة خروج كتاب يتهجم على المسلمين ، اسمه الخضوع Soumission ، لمؤلفه Houllebecque هولبك، وهو كاتب متطرف يصفه بعض المراقبين بالمختل عقليا . وقد تأتّى لي أن تابعت مقابلة تليفزيونية له، ومن خلال التأمل في عباراته وإشاراته الجسدية وشكله الخارجي، بدا لي أنه فعلا قد يكون مصابا بنوع من الإختلال النفسي، فمظهره الخارجي وحركة عينيه لا ينمان عن طبع نفسي سليم.

يدور موضوع كتابه حول فكرة خيالية تصورها الكاتب، وهي احتمال أن يحكم حزب إسلامي فرنسا في العام 2022. وقد قامت جميع دور الصحافة والجرائد والتلفزيونات والإذاعات بالترويج لهذا الكتاب، وأعلنوا أنه سيوزع يوم الأربعاء السابع يناير 2015. وشاء الله أن حدث في ضحوة هذا اليوم بالتحديد مقتلة الرسامين المسيئين ، فلم يصدر العدد الساخر من دين الإسلام، ولم تستطع دار النشر توزيع الكتاب ذلك اليوم، وهرب المؤلف إلى مدينة أخرى خوفا على نفسه، وصرح للصحافة أنه غادر باريس للنأي بنفسه عن الأحداث. وأعلن أنه سيؤجل نشر كتابه إلى وقت لاحق.

ظروف وملابسات مقتلة أصحاب الجريدة

في حدود الساعة العاشرة صباحا ، جاء إلى مقر الجريدة الأخوان "سعيد وشريف ابنا كواشي" مدججيْن بالسلاح ، وكان الباب الأمامي موصدا برموز سرية؛ فلم يستطيعا الدخول لأول محاولة. بقي الأخوان

مختبئان ينتظران أول قادم ليفتح الباب. وفجأة ظهرت امرأة تعمل في الجريدة، وصلت متأخرة لمقر عملها. ففتحت الباب ، جرى وراءها أحد الأخوين وهددها بالسلاح إن لم تتركه يدخل. ذُهلت المرأة من الخوف فاستسلمت... ودخل الرجلان الباب.

وفيما يلي أترجم للقارئ العربي قصة تفاصيل الإغتيالات كما روتها موظفةٌ في الجريدة تُدعى " سيغولين فينسون Ségolène VINSON" ، لصحيفة لوموند Le monde . وكانت هذه الموظفة شاهدة عيان لكل تفاصيل المقتلة.

وما جاء بين قوسين في ثنايا شهادة السيدة هو من زيادتي أنا لتوضيح المعنى.

تقول الموظفة [85]:

" في صبيحة يوم الأربعاء السابع من يناير مطلع 2015 بعيد العاشرة صباحا، تعانق الزملاء في قاعة التحرير وتمنى كل واحد لصاحبه سنة سعيدة. كان ذلك اليوم بداية العمل بعد عطلة نهاية العام وكنا نحضّر لأول اجتماع تحريري لسنة 2015، وكان هذا اليوم هو يوم عيد ميلاد "لوز" LUZ ، (أحد الرسامين).وكنت أحضرتُ بالمناسبة كعكة حلوى كبيرة ومزخرفة كهدية ميلاد لزميلي "لوز". دخلت مقر الجريدة وأنا أحمل الكعكة بين ذراعي ، سلمت على أنجليك Angélique ، المرأة المسؤولة عن الإستقبال وكان مكتبها قبالة مدخل الجريدة. مباشرة على اليسار يوجد مكتب سيمون فييشي Simon Fieschi مسيّر موقع الانترنت الخاص بالجريدة. وفي المطبخ كان يوجد " تينيو" Tignous (أحد الرسامين) يحضر للقهوة. كان في الصالة أحد الضيوف من الصحافة اسمه ميشيل"رينو" Renaud Michel جاء ليرد بعض الرسوم لصاحبه "كابو" CABU (كابو هو احد الرسامين أيضا)، واستقدم معه هدية لـ"كابو" تتمثل في قِطع من الجامبون (لحم الخنزير). وحضر الجميع ودخلوا إلى قاعة الإجتماع لتحضير العدد الأول لعام 2015. جلسوا حول طاولة مستطيلة ، وكان الجلوس من اليسار إلى اليمين كالتالي : شارب Charb (رئيس التحرير)، ريس Riss، فابريس نيكولينو Fabrice Nicolino، برنار ماريس Bernard Maris ، فيليب لانسون Philippe Lançon، هونوري Honoré، كوكو Coco ، تينو Tignous، كابو CABU ، ألزا كايات Elsa Cayat، وولينسكي Wolinski، سيغولين فينسون ،Segolène Vinson، لوران ليجي Laurent Léger ، و الصحفي الضيف ميشيل رينو Renaud كان جالسا على مقعد في زاوية من قاعة الإجتماع. أما " لوز" LUZ وكاترين ميريس Catherine MEURISSE فقد تأخرا عن حضور الإجتماع. و زينب الغازوي ، الصحفية المكلفة بكتابة التقارير

[85] نقلا عن جريدة لوموند ، من موقعها الالكتروني بتاريخ 13/01/2015

كانت غائبة في عطلة إلى المغرب، و جيرار بيار Gérard Biard أحد المحررين كان في سفر إلى لندن، وأنتونيو فيشيتي Antonio Fischetti الصحفي المختص بالشؤون العلمية تغيب لحضور جنازة عمته . أما "ويلم" Willem (صحفي هولندي) فلم يكن يتذوق حضور الإجتماعات التحريرية. أثناء الإجتماع كان النقاش يدور حول رواية ميشيل هولبك Michel HOUELLBECQ التي تسمى « Soumission » أي الخضوع، (وهي رواية خيالية تتكلم عن خطر المسلمين وعن احتمال سيطرة حزب إسلامي على الحكم في فرنسا)، وكان من المقرر أن يكون موضوع الإفتتاحية الأولى للجريدة يدور حول نشر رسوم كاريكاتورية عن هذه الرواية. كنا نتحدث عن الأدب وخطر العنصرية، وعن المظاهرات المضادة للإسلام التي حدثت مؤخرا في ألمانيا. كان بعضنا يدافع عن هولبك HOUELLBECQ وكان البعض الآخر يعبر عن قلقه من تصاعد موجة الفاشية (الإسلامية) في المجتمع. بعضنا كان يتحدث والبعض الآخر كان يلاحظ. في هذه الأثناء، أردت الذهاب إلى المطبخ لتحضير قهوة. كان يتملكني – وأنا في المطبخ - شعور عارم بالسعادة والنشوة. ورغم حدة النقاش التي تميّز الزملاء في التحرير، كنت أشعر أني محظوظة جدا بانتمائي إلى فريق تحريرٍ مثل هذا الفريق، وبأن أكون محاطة بأشخاص مثلهم في الفكاهة والظرافة والذكاء واللطافة.

أثناء رجوعي من المطبخ، رأيت سكرتيرة التحرير الزميلة "لوس لابين " Luce LAPIN وهي تغادر القاعة لتصحيح أحد أعداد الجريدة ، دخلتْ في مكتبها المحاذي لمكتب مصطفى أوراد ، وهو من أصل جزائري قبائلي كان حصل للتو على الجنسية الفرنسية.

وفجأة في هذه الأثناء، سمعت صوت ضربة رصاص، توغلت الرصاصة في جسد "سيمون فييشي" ، المسؤول عن موقع الإنترنت، وكان مكتبه هو أول ما يعترض الداخلَ إلى مقر الجريدة. كان هو الضحية الأولى في مقتلة الأخوين "ابني كواشي".

وفي غرفة التحرير، تساءلت الزميلة "لوس لابين" عن ما إذا كان الأمر يتعلق بألعاب نارية في الشارع. أما أنا فنظرتُ إلى فرانك برينسولارو Franck BRINSOLARO الشرطي الجالس معنا والمكلف بحماية "شارب" (كبير الرسامين المسيئين للرسول). كان الشرطي يستعد للقيام من مكتبه الملتصق بقاعة التحرير، كانت يده تبحث عن شيء ما في فخذه، لعله كان يبحث عن مسدسه، وقال لنا " لا تتحركوا بعشوائية " ، ثم قام ووقف عند باب غرفة التحرير. ألقيت نفسي مباشرة تحت الطاولة، لأني فهمت أن هذا الصوت في مقر الجريدة لا يمكن أن يكون ألعابا نارية. ثم تسللتُ زاحفة إلى مكتب "لوس" و"مصطفى" الواقع في الجانب الأقصى من قاعة التحرير. وفجأة سمعت باب غرفة التحرير يهتز بعنف ، وانطلقت صيحة رجل يقول " الله أكبر" ثم سأل مباشرة قائلا : أين "

شارب " Charb (كبير الرسامين) ؟ كنت في تلك اللحظة أزحف في طريقي إلى مكتب زميلي وواصلت في الزحف على بطني ولم أكن أريد إطلاقا أن أعود لطاولة الإجتماع لأني كنت متأكدة أنني سأموت وأني سأرى زملائي قتلى أمامي. وأخيرا أفلحتُ في الوصول إلى المكتب المجاور واختبأت تحت جدار اصطناعي قصير.

كان الشابان يطلقان النار في القاعة على شكل طلقة تتبعها أخرى . لم تكن طلقاتهما متسارعة. ولم أسمع صوت أي صراخ ، بدا لي أن الزملاء أصيبوا بالذهول من هول المباغتة فلم يستطيعوا الكلام. وبعد ذلك أطبق الصمت. وكنت أشم هذا الصمت على شكل رائحة مسحوق رصاص. كنت أسمع الموت بأذني وأشمها بأنفي. وفجأة ، سمعتُ صوت خطوات تقترب نحوي. كانت خطوات أحد الأخوين. لقد أطلق رصاصة أخرى ، وفهمت حينها أن الزميل مصطفى قُتل ورأيت قدميه على الأرض. وتقترب الخطوات نحوي شيئا فشيئا ، رأيت شابا يلبس ثيابا تشابه ثياب فرق الدرك الخاصة GIGN. نظرت إليه ، كانت عيناه سوداون واسعتان ويضع على وجهه قناعا أسود. كان يبدو عليه الإضطراب . فجأة نظر إليّ ، وقال لي : "لا تخافي، إهدئي ، لن أقتلكِ، لأنك امرأة. نحن لا نقتل النساء، لكن أدعوك إلى أن تفكري في العمل الذي تفعلين. إن ما تقومين به سيء. سوف أتركك، وبما أنني سأتركك، سوف تقرئين القرآن يوما ما.". كنتُ أتذكر كل كلمة قالها لي ذلك الشاب. هززت له رأسي في إشارة للقبول. لم أفارقه بنظراتي ، كنت أريد أن أثير فيه شيئا من اللطافة ولو قليلا. ولم أرده أن يفارقني بنظراته لأن زميلي جان ليك Jean Luc كان مختبئا تحت الطاولة ، لم يشعر به. وبما أنه قال لي أنه لا يقتل النساء فإنه حتما سيقتل الرجال.

في قاعة التحرير ، يوجد شريف كواشي ، الأخ الأصغر للانتحاري الذي كان يكلمني ، وقتل "ألزا كايات" Elsa CAYAT وهي صحفية متخصصة في علم النفس وتكتب التقارير لجريدة شارلي. في هذه اللحظات، يرجع سعيد كواشي إلى قاعة التحرير ويصرخ قائلا : " نحن لا نقتل النساء" ، قالها ثلاث مرات واختفى . توجهتُ مسرعة نحو النافذة لأقفز إلى الأسفل ، لكني وجدت العمارة عالية ، فلم أجرؤ على ذلك، ووجدت نفسي مع جان ليك Jean luc، لم نكن نعرف هل ذهب الأخوان أم لا؟ في هذه اللحظات سمعت صوت أقدام كلب صغير لأحد الزملاء يتجول بتوتر ورعب ويمر قرب جثة مصطفى. وأخيرا سمعنا صوت إطلاق الرصاص من بعيد ، في الخارج ، فتأكدنا أن الشابين خرجا من مقر الجريدة.

حينها، رجعت إلى غرفة التحرير ورأيت مشهدا مرعبا. رأيت الأجساد ملقاة على الأرض. كان أول من وقع إليه نظري الزميل فيليب Philippe. لقد تكسر الجزء السفلي من وجهه وكان يشير إليّ بإحدى

يديه وكانت أجساد زملائه مرمية عليه... لقد حاول الكلام معي، وكان خده الأيمن متمزقا. قلت له أن لا يتكلم، لم أستطع الإقتراب منه، ولم أستطع أن أمسك بيده ، كنت عاجزة عن مساعدته. كان المشهد مهولا.

كان بقية الزملاء الآخرين مرميين على بطونهم ووجوهم على الأرض . أخذتُ تليفون أحدهم من معطفه ، واتصلت على الإسعاف. دام الاتصال دقيقة واحدة واثنين واربعين ثانية ، قلت لهم : "هنا شارلي ، تعالوا بسرعة ، لقد ماتوا كلهم". سألني أحد رجال الإسعاف عن عدد القتلى ، فأثار غضبي، ثم سألني عن عنوان مقر الجريدة، ولم أستطع أن أحدده له لأني نسيته من هول الصدمة، فاكتفيت بأن قلت له : إنهم ماتوا كلهم. وفي آخر القاعة ، سمعت صوتا يقول : لا أنا لم أمت، إنه الزميل "ريس" لقد كان ملقى على ظهره وأصابته رصاصة في الكتف. بجواره " فابريس نيكولينو" أشار إليّ بالمساعدة ، لقد أصيب في ساقيه وبطنه. و كان عائما في بركة من الدماء. لقد كان الأمر صعبا، وبما أنه لم يكن مصابا إصابات ظاهرة جدا مثل إصابة فيليب الذي انشطر وجهه ، فقد كان من السهل علي أن أتقدم نحوه وأن أساعده. طلب مني أن أضع شيئا باردا على وجهه، ناولته قماشا مبللا، ثم سألني أن أعطيه شيئا من الماء. وكنت أعلم أنه لا ينبغي إعطاء الماء للجريح في مثل هذه الظروف ، لكني ذهبت وملأت بالماء قارورة خمر كانت خاوية. لقد كان يسيل منه الكثير والكثير من الدماء.وفجأة شعر أنه يموت، فأشار إلي أن أتكلم معه. لكنه غادَر.

كان بعض الناس يتصل على هاتفي للسؤال عن زملائهم وأقاربهم وكنت عند الإجابة أتكلم كلاما غير متناسق من شدة الهول، وكنت عندما أقطع الإتصال أشعر بشيء من الهدوء.

وفي انتظار سيارة الإسعاف ، كانت كل لحظة تمر كأنها الدهر كله. وفجأة دخلتْ في القاعة امرأة حسناء يبدو علي عينيها الدهشة ، عرفتُ فيما بعد أنها تعمل قرب العمارة التي فيها مقر الجريدة. وما إن رأت المشهد حتى وضعت يدها في فيها وطفقت تصرخ ياللهول، ياللهول! ثم حاولتْ تقديم المساعدة للضحايا، لكنها لم تستطع فعل شيء.

ثم دخل الطبيب باتريك بيلو Patrick PELLOUX (طبيب مختص في الحالات المستعجلة ويعمل في الجريدة كصحفي أيضا) ، وأمرني بمغادرة المكان. ذهبتُ إلى مكتب آخر حيث كانت تعمل الزميلة زينب و"لوران" و" جيرار بيار". ورأيت "لوز" ولم أفهم لماذا هو هنا ، لأنه كان تأخر عن موعد اجتماع غرفة التحرير. أُصِبت بالصدمة. ورأيت أيضا زميلي "لوران" ولم أفهم شيئا أيضا لأنه كان حاضرا في القاعة مع القتلي ساعة إطلاق الرصاص عليهم. لكني كنت مسرورة بنجاتهما.

ثم دخل رجال الإسعاف ، ورأيت أن النساء اللواتي كن في القاعة لم يُصبن بأذى." انتهى الإقتباس .

هذه هي قصة المقتلة التي قُتل فيها الرسامون المسيئون للجناب النبوي الكريم ، كما حكتها للجريدة الفرنسية الشهيرة لوموند زميلتهم سيغولين فنسون.

هوامش على أحداث يوم الجريدة : ترّهات أئمة فرنسا

على إثر مقتلة اليوم السابع من مطلع سنة 2015، والتي مات فيها 12 صحفيا ممن كانوا يسخرون – على مدار السنوات الماضية - من النبي صلى الله عليه وسلم ومن القرآن الكريم ، قام أغلب الأئمة في فرنسا على منابر المساجد ، وأعلنوا للمصلين أن من اللازم عليهم أن يعبّروا عن تضامنهم مع القتلى : القتلى الذين كانوا يسخرون من رسول الله عليه الصلاة والسلام .

ولئن كنت أوافق على خُطب الأئمة في رفضهم لقتل النفس، وهذا شيء طبيعي وهو من أساسيات ديننا العظيم، إلا أن مناشدتهم للمصلين أن يعبِّروا عن تضامنهم مع رسامين كانوا يستهزؤون برسول الله ويسخرون من القرآن الكريم.... فهذا ما لا يستسيغه أي مسلم، مؤمن برسالة محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والتسليم. فهل غفل هؤلاء الأئمة عن قول الله سبحانه عن المستهزئين برسوله (ولئن سألتهم ليقولنَّ إنما كنا نخوضُ ونلعبُ، قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤون ، لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم، إن يُّعف عن طائفة منكم تُعذَّبْ طائفةٌ بأنهم كانوا مجرمين[86])

ومما أثار صدمتي أنه بُعيد الأحداث ، انهالت الصحافة على المسلمين في المساجد تطلب منهم استهجان ما يحدث والتبرء منه وكأنهم مسؤولون عن ما حدث، وصدر إحصاء من منظمة يوجوف youGov لحساب جريدة تسمى 20 minute ، وتقول نتيجة الإحصاء أن 79.4 بالمائة من الفرنسيين تعتقد أن من الواجب على المسلمين شجب ما حدث والتبرء منه[87]. وهذا يدل على خلط كبير لدى الشعب الفرنسي بين الإسلام ومعتنقيه المسالمين من جهة، وبين أفعال بعض البشر الخاطئة من جهة أخرى... وهو مؤشر أيضا على ربط كل ما هو مسلم بما يسمى (الارهاب) أو (التطرف الديني)، ودليلٌ أيضا على الدور السيئ الذي تقوم به الصحافة في نشر الفتنة بين الناس ،وفي التحريض ضد المسلمين .

وعلى الرغم من أن كل مسلم عليه أن يشجب القتل مهما كانت طبيعته ومهما كان مصدره، إلا أنه من اللازم أن أوضح بعض الأمور وهي :

أن من يقوم بهذه الأعمال لا يتحمل مسؤوليته إلا وحده ، وأمام ربه.

[86] سورة التوبة ، الآية 65

[87] صحيفة "20 min " ، عدد ألكتروني بتاريخ 2015/01/14.

ثم إن توجيه الطلب للمسلمين بأن يعتذروا عن ما حدث وبأن يتضامنوا مع القتلى المسيئين ، يشابه تماما حال من يطلب من المسيحيين المسالمين أن يعتذروا ويشجبوا جرائم القتل التي كانت تقوم بها مجموعة كو كلوكس كلان Ku Klux Klan الإهابية ضد السود في أمريكا باسم المسيحية البيضاء ، فهل طلب أحدٌ إلى المسيحيين أن يعتذروا عن هذا القتل؟ وهل اعتذر المسيحيون عن تلك الجرائم ؟ كلا ، لأنهم ببساطة لا يعتبرون أنفسم مسؤولين لا من قريب ولا من بعيد عن ما حدث.

أو كمن يطلب من أنصار حزب أقصى اليسار الفرنسي الاعتذار عن ما قامت به جماعة Action directe من تفجيرات دموية أيام الثمانينات. فهل طُلب من اليسار الفرنسي الاعتذار أو التبرير ؟ وهل بادر اليسار بذلك؟ كلا ، لأن الأمر ببساطة لا يعنيهم.

أو كمن يطلب من اليسار الألماني الاعتذار عن الجرائم والتفجيرات التي قام بها الجناح العسكري الأحمر في ألمانيا طيلة ثلاثين عاما من الانفجارات والقتل والدمار .... فهل طلبت جهة ما من اليسار الالماني الاعتذار والتبرير؟ وهل هذا الأخير ، شعر بالذنب واعتذر تلقائيا وأعلن تمسكه بمبادئ الديموقراطية؟ كلا، لأن الأمر ببساطة لا يعنيهم.

لماذا لا يعتذرون ولا يهتمون للأمر ؟ لأن اتهامهم بالتعاطف مع المجرمين لسبب أو لآخر هو – ببساطة - اتهام سخيف ، تافه، ولا يستحق أن يُردَّ عليه.

أو كمن يطلب من منتمي الحزب الاشتراكي الألماني أن يعتذروا عن الجرائم التي قام بها بعض أفراد الحزب الوطني الإشتراكي النازي ؛ لأن صفة "الاشتراكية" مشتركة بين الحزبين . كما أن صفة "الإسلام" مشتركة بين منفذي مقتلة "شارلي" وبين المسلمين الآخرين. فهل طلب أحد إلى الأشتراكيين الألمان أن يعتذروا ويُدينوا تلك الجرائم ؟ كلا. ولم يبادر الإشتراكيون الألمان بأي إعلان تضامن مع الضحايا ولا أي اعتذار أو تبرير. لأن تلك المجازر لم تكن تعنيهم إطلاقا.

إذن، ليس معنى أن تربطنا كلمة مشتركة – هي الإسلام - مع أصحاب التفجيرات أننا بالضرورة نشاركهم نفس وجهة النظر ، أو أن علينا أن نعتذر عن جريمة لم نرتكبها.

لا أرى أي مبرر لأحد – مهما كان - أن يلتمس من المسلمين أن يعلنوا اعتذارهم أو عدم تضامنهم مع الذي حدث، ولست أستسيغ لماذا يشعر بعض المسلمين وخاصة الأئمة - في خطب المساجد - بالذنب مما حدث ، فيطالبوا المسلمين على منابر الجمعات بالاعتذار وإعلان التضامن في قضية لا ناقة لهم فيها ولا جمل...لكن للأسف ، هذا هو ما حصل في فرنسا. فقد قام أغلب الأئمة – لمآرب شخصية في نفوسهم

كالبحث عن أوراق الإقامة وغيرها – قاموا بِحثّ المسلمين على التضامن مع قضية لا تخصهم ، فأين نزاهة الإمام وحياديته وإخلاصه في دين ربه؟

كان أول من تولى كِبْر هذا العمل إمامٌ في مسجد "درانسي" Drancy، يُدعى "حسن شلغومي" . وهو إمام تعتبره أغلب الجاليات المسلمة وصمة عار في جبين مسلمي فرنسا.

وتولى كبره منهم إمام مسجد الإصلاح في مارسيليا ،.... وفعلها إمام مسجد جينفيليي Gennevilliers وهو المسجد الذي كان يصلي فيه أحد الانتحاريين. وفعلها إمام مسجد الدائرة 19، وقال بوضوح (إننا محزونون بهذا العمل الوحشي والبربري الذي راح ضحيته البرءاء[88]) يعني بالبرءاء أولئك الذين كانوا يسخرون من رسول الله ويسِمونه بأبشع الأوصاف ويسبون القرآن الكريم، كلامَ رب العالمين...

ومن المفارقات اللافتة ، أن هؤلاء الأئمة هم أنفسهم من كانوا يراودون المسلمين في الخروج إلى الشوارع والتظاهر باسم الدفاع عن النبي أيام الكاريكاتورات المسيئة التي رسمها الصحفيون القتلى.

وأغرب من ذلك، أن بعض الأئمة أدى صلاة الجنازة على القتلى من أصحاب الرسوم المسيئة للرسول ، في تناقض صريح مع أبسط قواعد الفقه والشريعة التي تخص أحكام صلاة الجنائز.

وإني لأعجب من هؤلاء الأئمة كيف غفلوا عن قوله سبحانه (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون[89]) وكقوله سبحانه (ما كان للنبيئ والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم[90])... وكقوله (إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا[91]) ...

كيف بإمام يحترم دينه وعقيدته ، يضرب بهذه الآيات الكريمة صفحا ، ويقيم صلاة جنازة لم ينزّل الله بها من سلطان في شرعه، أو يخرج في مظاهرة غوغائية تضامنا مع من لعنه الله ورسوله. لكن المصالح الضيقة وحسّ اللامسؤولية الذي يطبع أئمة المسلمين في فرنسا حدا بهم إلى أن يكونوا أكثر " ملكية من الملك".

ومن اللافت أيضا أن كل خطب الجمعة في فرنسا ، كانت تقريبا تدور حول إيجاد اعتذار للإعتداء على الرسامين المسيئين لرسول الله، في حين أنه في نفس الوقت قامت اعتداءات كثيرة على مساجد عدة في فرنسا، وشُوّهت واجهاتها وحُرّق بعضها، وضُرب بعضها بالرصاص الحي، ومُزّق المصحف الشريف

---

88 عن صحيفة لوموند، عدد ألكتروني بتاريخ 2015/01/09

89 سورة التوبة، الآية 84

90 سورة التوبة ، الآية 113

91 سورة الأحزاب، الآية 57

كل ممزق... مع ذلك لم يقم أي خطيب بشجب ما حدث لبيوت الله ولا لِما وقع للقرآن الكريم من إهانة وتمزيق...

إن ثمت أزمة أخلاقية وعلمية حقيقية يعاني منها أئمة فرنسا وقادة المسلمين في هذه الدولة، فحسبنا الله عليهم وعلى مسلكياتهم المشينة اللامسؤولة.

ما بعد الهجمات...

عقب العمليات التي حدثت في مقر الجريدة المسيئة، نادت الدولة كل طوائف الشعب للتظاهر ضد "البربرية"، وحشرتهم يوم 11 يناير 2015 في ساحة الجمهورية في مركز باريس . حضر المظاهرة ثلاثة ملايين نسمة، والكثير من قادة عالم الدنيا ، منهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، و ثلة من القادة العرب كالملك عبد الله صاحب الأردن، ومحمود عباس صاحب حركة فتح، ومُزّق القرآن الكريم في هذه المظاهرة أمام عدسات الكاميرات. رأيت ذلك بعيني: أخذه أحد المتظاهرين ووقف تحت التمثال (الصنم) الشهير الماثل في قلب ساحة الجمهورية ، وبدأ في تمزيق الكتاب الحكيم. وتعالت أصوات المتظاهرين ابتهاجا وسرورا بسلوكهم المتوحش المعادي لكل القيم الإنسانية والأديان السماوية. ولقد ذكّرني وقوف هذا المتظاهر في أسفل هذا التمثال وهو يلبس زيا أسود حالكا وحوله المتظاهرون يتصارخون و يمزقون القرآن الكريم، ذكّرني هذا المشهد بسنة الله الثابتة على مر التاريخ، حيث كان العرب في مكة يعبدون الأصنام ويحتفلون عندها، ويعتدون على حرمة القرآن ويصفونه بالسحر والشعوذة والشعر وغيرها من الأوصاف البذيئة. سنة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا. إنه التاريخ يعيد نفسه في القرن الواحد والعشرين.

ومنذ ذلك اليوم، أي الحادي عشر يناير 2015م، حملت تلك المظاهرة رمزا كبيرا لدى الفرنسيين ، فقد نفّسوا فيها عن أحقادهم، من خلال تمزيق المصحف الشريف، وإبراز لوحات فيها كاريكاتورات أخرى مسيئة للرسول الأمين صلى الله عليه وسلم. و اعتبر إعلامهم آنذاك هذه التظاهرة رمزا للوحدة والتضامن ضد ما يسمونه الإرهاب. وتعوّد المسؤولون الحكوميون بعد ذلك أن يشيروا إليها دائما في خطبهم عندما يتعلق الأمر بهجوم أو اعتداء على رمز من رموز الجمهورية.

وفي اليوم الثالث عشر من يناير اجتمعت الجمعية الوطنية، وأقامت دقيقة صمت على موتى العملية، وغنّى النواب يمينا ويسارا النشيد الوطني الفرنسي على منصات البرلمان وهي حادثة فريدة من نوعها في تاريخ فرنسا الحديث. فآخر مرة تَغنَّى فيها النواب بالنشيد الوطني كانت بعد انتهاء الحرب العالمية

الأولى عام 1918 ... ولعل في هذا الغناء الجماعي إشارة إلى أن الحرب على ما يسمونه " الإرهاب" ، تكافئ الحرب العالمية...

ثم في اليوم الموالي ، أي الرابع عشر يناير، اجتمعت كل الصحافة الفرنسية وأعلنت تضامنها مع جريدة شارلي المسيئة، وقام رجال الأعمال بدعم الجريدة بأموال هائلة لنشر رسوم أخرى مسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم ، ونُشرت 5 ملايين نسخة بستة عشر لغة منها اللغة العربية والتركية، وروجت قنوات التلفزيون الفرنسية الخاصة والعامة لهذا العدد بشكل غير مسبوق في تاريخ الإعلام...

وفي اليوم الذي صدر فيه هذا العدد لم تقم أي دولة إسلامية بشجب الرسوم إلا إيران، فقد أدانتها بشدة وشجاعة منقطعة النظير. واكتفى جامع الأزهر السني ببيان باهت خجول يحذر فيه من التحريض على كراهية الأديان... أما الزيتونة وجامع القرويين وغيرهما من مؤسسات أهل السنة، فلم نسمع لهم بصوت، ولا بتنديد... والساكت عن الحق شيطان أخرس. ولا أدري هل علماء هذه المؤسسات الصامتة غافلون عن قوله سبحانه (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون[92])

حملات قمع المسلمين و تقييد حرية التعبير...

وبعد أسبوع من الأحداث، بدأت حملات إعلامية وسياسية مسعورة ضد أطفال المسلمين في المدارس بذريعة أنهم لم يحترموا دقيقة الصمت التي فرضتها الدولة في اليوم الموالي للأحداث، وتوبع بعض التلاميذ الصغار في المحاكم ، بحجة التضامن مع "الإرهاب" وعدم احترام الضحايا.

و سأل بعض البرلمانيين وزيرة التعليم آنذاك "نجاة فالو بلقاسم" ،وهي من أ صل مغربي، سألوها عن الأسباب وراء عدم احترام التلاميذ لدقيقة الصمت، فأكدت لهم أن ذلك حدث بالفعل , وأن الدولة سوف تكون صارمة مع هؤلاء الصغار...

أجل ، لقد وصل السعار السياسي والإعلامي حدا لم ينج منه حتى الأطفال الصغار.

وذهبت الحكومة الفرنسية في ذلك كل مذهب، ضاربة عرض الحائط بجميع المبادئ العامة لحقوق الإنسان والطفل والديموقراطية ، حيث صدرت تعاليم رسمية للقضاة والعدالة والشرطة بعدم التساهل مع أي شكوى تتعلق بما أسموه (تمجيد الإرهاب) .

---

[92] الآية 159 من سورة البقرة.

و يحصل "تمجيد الأرهاب" - حسب الحكومة في تلك الأيام - بمجرد أن تتفوه بكلمة من قبيل " أنا لا أوافق على رسم كاريكاتور للرسول" أو أن تقول "أنا لست مع جريدة شارلي " ، أو أن تعبر عن ابتهاجك بمقتل الصحفيين، كل هذه العبارات وأمثالها ظلت ممنوعة ، ورووقب وتوبع الكثير من الناس بسببها، حتى من غير المسلمين. فقد تابع القضاء الفرنسي الممثل الكوميدي ديبدوني Dieudonné، وهو ممثل ساخر محبوب عند الجماهير، وحوكم بسبب تغريدة على حسابه في تويتر قال فيها (أنا شارلي وأنا كوليبالي) : فكلمة (كوليبالي) فيها إشارة إلى اسم الانتحاري الذي هاجم متجرا يهوديا في اليوم الذي حصل فيه قتل الصحفيين... وتوبع الكوميدي في الإعلام وفي القضاء وتم حجزه وحبسه بتهمة "معاداة السامية".

واستمرت حملات المراقبة والمصادرة في الأنترنت وفي الشبكات الإجتماعية ، وحوكم الكثير من المتصفحين على الأنترنت بسبب إرسالهم رسائل على صفحاتهم تقول أنهم ليسوا شارلي ، مخالفين بذلك الشعار الإعلامي الرسمي الذي صدر بعد الأحداث الذي يقول (أنا شارلي Je suis Charlie).

ولما قام أحد المهاجرين المسلمين ، بتعبيره أمام رجال الشرطة قائلا، (أنا مرتاح لما قام به الأخَوان كواشي اللذان قاما بالتفجيرات) ، قبضوا عليه مباشرة ، وحاكمته العدالة فورا، وحُكم عليه بالسجن النافذ أربع سنوات متتالية.

وحددت العدالة سقف العقوبة بثمانية سنوات سجنا نافذا لمن يتفوه بكلمة غير لائقة عن الأحداث ، وغرامة مائة ألف يورو.

وتوارى مبدأ " حرية التعبير" الذي صدعنا به الساسة والصحفيون، وراء سلسلة المحاكمات العبثية التي راح ضحيتها الصغار والكبار ، و تبين أن هذه الحرية المزعومة ما هي إلا كذبة حمراء و نفاق في نفاق ...

الصدام الحضاري بين المسلمين والغرب...

في الأسبوع الثاني بعد مقتلة صحفيي" جريدة شارلي" المسيئة، صادقت الجمعية الوطنية وبالتحديد في يوم 2015/01/13 بالإجماع على تمديد مهمة الجيش الفرنسي في العراق؛ في إشارة إلى استمرار الحرب ضد المسلمين هناك انتقاما لما حدث في باريس. وبعث الرئيس الفرنسي "فرانسوا أولاند" بسفينة حربية حاملة للطائرات تسمى "شارل ديجول" إلى شواطئ العراق، وقال في خطابه يوم الخامس عشر يناير، أمام الجيوش (سوف نذهب للعراق ونضرب بشدة)... لقد شعرتْ فرنسا في تلك الأيام باهتزاز عميق في هيبتها، فلجأت إلى خيار الحرب ضد شعب العراق الأعزل لتبرهن للعالم أنها لازالت

هي هي. وفعلا، ضربت فرنسا في تلك الأيام شعب العراق بأشد الضرب ، وقصفت أحياء شعبية بريئة لا ناقة لها ولاجمل بما حدث في باريس.

على الصعيد الوطني، نشرت وزارة الدفاع الفرنسية عشرة آلاف جندي في الشوارع والأماكن العامة والأسواق، وخمسة آلاف جندي نُشرت خصيصا لحماية الأماكن اليهودية كالمدارس والمعابد وغيرها. أما المساجد فلم تُكرّس لها أي حماية – إلا بعد المطالبة بذلك- رغم أنها هي من تعرضت لهجومات عنيفة إثر الأحداث. وهذا في الحقيقة ينم عن ازدواجية صارخة في المعايير ، وفي اللامساواة والكيل بمكيالين الذيْن تتعامل بهما الدولة الفرنسية مع مواطنيها... ولا شك أن هذا الظلم والتمييز بين المواطنيين من طرف الحكومات الفرنسية المتعاقبة هو الذي ساعد في تأجيج السخط الإجتماعي على الدولة، وتعبير بعض المواطنين من أصول مسلمة عن سرورهم بهذه الأحداث المأساوية.

إن ملامح الصدام بين الحضارات (حضارة الإسلام وحضارة الغرب) أصبحت واضحة في أيامنا هذه ، فبعد الأحداث التي جرت على الجريدة، وتنظيم مظاهرة عارمة في قلب باريس حضرها ثلاثة ملايين من الفرنسيين وبعض المسؤولين الأوروبيين و الغربيين بشكل عام، وغياب شبه تام للمسلمين في المظاهرة - باستثناء قادة عرب لا وزن لهم- و صمْت العالم الإسلامي بأسره على الحادث – وهو صمت مفهوم- ، كل هذه العوامل جعلت الغرب يقف وقفة واحدة دفاعا عن ما يسميه "حرية التعبير"، تلكم الحرية الكاذبة.

لقد فضل الشارع الإسلامي الصمت لسبب مفهوم جدا هو : أن قداسة الرسول الأمين لا يمكن التفاوض عليها ولا اعتبارها موضوعا لما يسمونه عندهم بـ"حرية للتعبير".

أعطت صورة مظاهرة باريس وتجاهل العالم الإسلامي لها انطباعا واضحا لكل المراقبين أن ثمت فعلا صدام حضاري بين الغرب والحضارة الإسلامية، فحين يرى أهل الإسلام أن الرسل والأديان بشكل عام يجب احترامها ، يقف الغرب ليقول : كلا، لا احترام لدينكم ولا لنبيكم ولنا الحرية في أن نقول ما نشاء... هنا تتجسد نظرية الصدام الحضاري بأوضح أشكالها.

ولعل البعض يعترض ويستبعد قضية الصراع بين الحضارات ويعتبرها كلاما نظريا، لكني عندما أرى رئيس فرنسا يعلن – مباشرة بعد الاعتداء على صحيفة شارلي أبدو - في خطابه أمام الجيش الفرنسي أن حاملة طائرات (شارل ديجول) ستغادر على عجل متجهة للعراق من أجل قصف أكثر حدة وإيلاما ،

وعندما يخرج رئيس حكومته (مانويل فالز) بعد اجتماع مجلس الوزراء يوم 14 يناير ، أمام الصحافة، وفي يده جريدة شارلي يلوّح بها ويُظهر بشكل متعمد ومستفز كاريكاتير الرسول الكريم أمام الصحافة الوطنية والدولية،

وعندما تقول وزيرة العدل "كريستيان توبيرا" أن (في فرنسا يمكن أن نرسم كل شيئ) ، - والله يعلم إنها لكاذبة، إذْ لا يجرؤ أي صحافي على رسم المحرقة ولا غيرها مما يخص اليهود - ...

وعندما تصوّت الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) بالإجماع – وهي حالة لا تكون إلا وقت الحروب –على تمديد مهمة الجيش الفرنسي في العراق...

وعندما تنظّم وزارة الثقافة الفرنسية أمسية خاصة على شرف رسامي الكاريكاتورات لتشجيعهم على أعمالهم الإستفزازية والعدائية تجاه الحضارة الإسلامية وتجاه مشاعر المسلمين عبر العالم،

وعندما تطبع الحكومة الفرنسية - على حساب ميزانية الدولة العامة - خمسة ملايين نسخة من عدد جريدة شارلي الذي يحتوي على كاريكاتور مسيء للرسول الكريم،

وعندما تقوم - في اليوم الموالي لمقتلة شارلي- جميع الجرائد في كافة الدول الأوروبية بإعادة نشر الرسوم المسيئة تضامنا مع جريدة "شارلي" وتحريضا على المسلمين وإمعانا في ازدراء معتقداتهم،

وعندما يخرج الملايين من الباكستانيين من بيوتهم متظاهرين ضد الرسوم ويحرقون العلم الفرنسي، ويخرج ملايين آخرون في السنغال وفي تشاد، وفي موريتانيا و الأردن وغيرها من الدول الإسلامية متظاهرين ضد الرسوم ،

وعندما تُحرق – ظلما وعدوانا - عشرات الكنائس في النيجر احتجاجا على هذه الرسوم المسيئة لنبي الإسلام،

وعندما يقف رئيس فرنسا فرانسوا أولاند أمام شاشة فرانس 24 ويهدد بصراحة بمعاقبة كل من حرق العلم الفرنسي خارج التراب الفرنسي احتجاجا على السخرية من رسول الله،

وعندما يصرح نيكولا ساركوزي ، الرئيس الفرنسي الأسبق، بعيد الأحداث ، قائلا " إننا نواجه حربا حضارية"

وعندما تحتشد أوروبا كلها وصحافتها، والغرب كله، لمواجهة المسلمين والسخرية من دينهم ومن نبيهم ومن قرآنهم ،

وعندما تعيد الصحافة الفرنسية و الألمانية والإيطالية والإسبانية والهولندية والأمريكية وحتى الصربية رسم الكاريكاتورات تضامنا مع الدنمارك...

وعندما يصنف الغرب منظمة "اتحاد علماء المسلمين" الشهيرة على أنها منظمة إرهابية...

وعندما تتعرض المساجد والمسلمون في أقل من خمسة أيام – بعد أحداث الجريدة - إلى أكثر من 100 إعتداء حسب إحصاءات فرق الشرطة والدرك، و هي سابقة لم تعرفها فرنسا على مدى تاريخها ....

وعندما يصرّح الوزير الأول الفرنسي (مانويل فالز) في أوج شهر رمضان أمام صحفيي إذاعة "أوروبا 1" Europe1 ، عدة أشهر بعد أحداث الجريدة، ليقول " لا يمكن أن نخسر هذه الحرب، إنها حرب بين الحضارات[93]"

وعندما تصفق المعارضة اليمينية لهذه التصريحات وتتفق مع الحزب الإشتراكي حولها وتعلن تضامنها مع الحكومة...

إنْ لم يكن هذا صِداما بل "حربا" بين الحضارات على حد وصف الوزير الأول الفرنسي ، فماذا عساه يكون؟

لنقلها بصراحة ودون مواربة : أجل إننا أمام صدام حضاري واضح وصريح بين الغرب والعالم الإسلامي، لا ينكره إلا مغفل فاقد البصيرة. أو ماكر خداع له أغراض في نفسه...

وأجزم أن لهذا التصادم محركا ووقودا أساسيا هو الإعلام بشتى أشكاله. إن الصحافة والصحفيين عموما يسيئون على مبدإ "حرية التعبير" النبيل ، ويستغلونه في التهجم على أهل الإيمان و معتقداتهم، وفي الدعاية الإعلامية للحروب والتحريض على العنف والكراهية بين الحضارات والشعوب... كل هذه القلاقل لم تكن لتقع لولا الدور اللامسؤول الذي تلعبه الصحافة الغربية على الساحة العامة...

وأقل ما يقال عن الصحافة هنا في فرنسا أنها علبة كبريت حقيقية لإشعال الحروب بين شعوب العالم ، تروح بسببها أرواح الآلاف من الأبرياء في العالم ، وهذا لا يعني بخس الدور الإيجابي الذي تلعبه بعض الصحف ، ولا يعني الدعوة إلى التضييق عليها، لكن ينبغي أن نطالبها بالتحلي بالمزيد من المسؤولية واحترام الرسالة التي تقدمها للعالم...

[93] صحيفة لوموند، عددها الإلكتروني الصادر بتاريخ 2015/06/28

إن مشكلة الغرب هي في صحافته المتحيزة ، اللاموضوعية، واللامسؤولة، والتي لا تحترم أي مواثيق ولا أديان ولا ثقافات، ولا حقوق... وبالجملة، فإنها صحافة رأي وتحريض وليست إطلاقا صحافة تنقل الخبر بكل حيادية و نزاهة.

محطات تأسيس جريدة شارلي المسيئة

من خلال سخريتها المتكررة من نبي الإسلام ومن القرآن الكريم ومن المسلمين ومعتقداتهم، جسدت جريدة شارلي أبدو Charlie Hébdo ذلك الصراع الثقافي والحضاري الذي يشتعل الآن بين الغرب والعالم الإسلامي.

وهذه الجريدة هي أسبوعية ساخرة صدرت لأول مرة سنة 1970 على إثر حظر جريدة "هارا كيري" (Hara-Kiri) الساخرة التي مُنعت من الظهور بسبب نشرها على صفحتها خبر وفاة الرئيس شارل ديجول بطريقة مضحكة.

ولم تكن جريدة شارلي تثير أي اهتمام لدى الرأي العام بسبب تفاهة مواضيعها وسخافة رسومها ، فلم تحقق النجاح المطلوب ، واضطرت للتوقف عن الصدور سنة 1982. وبقيت نائمة مدة 10 سنوات ، لتبدأ في الظهور من جديد سنة 1992 بعد لقاء بين مجموعة من الصحفيين والرسامين قرروا استئنافها من جديد.

وبدأت الجريدة في الظهور مرة أخرى، إلا أنها لم تلق أيضا النجاح المتوخى منها، مما سبب في انسحاب بعض رساميها منها وتفرغهم لأعمال أخرى. وظلت جريدة شارلي تصدر مرة وتتوقف أخرى حتى سنة 2001 بعد أحداث نيويورك حيث تحول الخط التحريري للجريدة من التركيز على الشأن الداخلي الفرنسي إلى التركيز على الإسلام كدين. وجعلت من التهجم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بضاعتها الرائجة ، وأضافت لذلك سِبابها المستمر للجاليات المسلمة المقيمة في فرنسا، عبر الرسوم الكاريكاتورية...

وكانت غالبا ما تستهدف رموز المفكرين الإسلاميين القاطنين في فرنسا وفي أوروبا كالمفكر المعروف طارق رمضان ، حيث كتب فيليب فال Philipe Val رئيس تحرير الجريدة آنذاك مقالا بتاريخ 15 نوفمبر 2003 ندد فيه بطارق رمضان ووصفه بالـ " الدعائي، والمعادي للسامية"[94]

[94] Times of Israel ، بتاريخ 7 يناير 2015

في سنة 2006، عندما لاحظ أصحاب جريدة شارلي الضجة الهائجة التي أحدثتها الصحيفة الدنماركية والشهرة التي حازت عليها بعد الرسوم المسيئة، انتهزوها فرصة لإشهار جريدتهم وزيادة مبيعاتها ، فقرروا إعادة نشر نفس الرسوم الدنماركية. من هنا – بالتحديد - بدأت جريدة شارلي في الذيوع، وما كان لذلك أن يكون، لولا طيش بعض سفهاء المسلمين في فرنسا حيث أقاموا مظاهرات في عدة مدن، وكسروا المحلات وأحرقوا السيارات... واستثاروا الرأي العام، فتعاطف الناس مع الجريدة وحظيت من الشيوع والشهرة بشيئ لم تحظ به جريدة أخرى في فرنسا.وازدادت مبيعاتها بشكل خيالي...

ووجد الرسامون الفرصة سانحة للاستمرار في تنشيط مبيعات جريدتهم البائرة من خلال تبني خط تحريري جديد، يتجسد في تكثيف الإساءة للمسلمين من خلال السخرية من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولم يكونوا ليعلموا أن الأيام ستثبت أن الله كافٍ عبده... وأن تحصيل الأرباح من خلال السخرية من رسول الله كمن يرمي بنفسه من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق .

لا شك أن الرسامين الأغبياء فاتتهم الآية الكريمة التي أنذر الله فيها الذين يسخرون مِن رسوله، قائلا : **(إنا كفيناك المستهزئين الذين يجعلون مع الله آخر ، فسوف يعلمون[95])**

فعلاً ، لقد كفاه الله إياهم ، فسبحان من لا مبدل لقوله، ولا مغير لقانونه ، ومن هو يمهل ولا يهمل.

كان من أثر إمهال الله لهم أن تضاعفت مبيعات جريدتهم أربع أضعاف، فقبل نشر الرسوم المسيئة كانوا يطبعون كل أسبوع 140 ألف نسخة ، وعند إعادة رسوم جريدة الدانمارك ، باعت شارلي أكثرمن 400 ألف نسخة في أسبوع واحد، مما شجعهم على مواصلة الإساءة والسخرية ... ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين... وساعدهم في هذا العمل الآثم بعض الساسة النافذين وبعض المحامين ورجال الأعمال.

ورغم أن بعض الجمعيات الإسلامية في فرنسا قدمت عدة شكاوى ضد أصحاب الجريدة إلا أن العدالة برأت الرسامين في كل مرة، نظرا لازدواجية العدالة في المعايير عندما يتعلق الأمر بحرية التعبير، ونظرا أيضا لخفة وزن المسلمين على الساحة الفرنسية، وضعف منظماتهم ، وقوة محامي الجريدة المسيئة وثقل وزنها ووزن من هم وراءها.

وفي عدد الجريدة الصادر بعد المقتلة الكبرى ، نشرت الدولة الفرنسية - على حساب ميزانيتها العامة- خمسة ملايين نسخة من الجريدة المسيئة، وكان في صفحتها الأولى كاريكاتور مسيء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ووصل بذلك عدد النَّسَخ المطبوعة إلى ما يساوي عدد نُسَخ سنتين من الصدور. ثم توقفت الجريدة بعد ذلك عن العمل.

[95] سورة الحجر ، الآية 95.

- فبراير 2006

إعادة رسم كاريكاتورات الصحيفة الدنماركية الإثني عشر... وهذا العدد لم يتضمن فقط إعادة رسم الكاريكاتورات المسيئة للجناب النبوي بل تعداه إلى رسوم أخرى تسب وتشتم عامة المسلمين وتصفهم بعبارة نابية وقبيحة جدا لا ينطق بها الفرنسيون عادة في محادثاتهم العادية؛ مما جعل البعض يتساءل عن حدود حرية التعبير هل ينبغي أن تجاوز حدود اللباقة الأدبية والتعامل الأخلاقي مع الناس.

وقدم مسجد باريس الكبير شكوى للعدالة ، ولم يفلح في شيء نظرا لدوره الباهت في الدفاع عن المسلمين ولنقص وزنه على الساحة وعدم اعتراف المسلمين به كممثل شرعي لهم ، وكان أنْ برّأت العدالة جريدة شارلي المسيئة ...

وكان من أمر المحاكمة أن وقف شاهد جزائري اسمه محمد سيفاوي، معروف بعدائه للجاليات المسلمة وتحمسه للإيديولوجية الصهيونية السائدة ... قام وشهد لصالح الجريدة ؛ حيث رفع علم السعودية في جلسة المحكمة أمام القضاة وقال : انظروا إن فيه شهادة التوحيد و تحته سيف ، وهو يشير إلى العنف الذي يطبع نفسيات المسلمين كلهم . ثم لوّحَ بعلَم حركة الإخوان المسلمين، وقال أنهم يريدون نشر الإسلام بالسيف.

وفي نهاية المحاكمة، وبعد تبرئة الجريدة، وقف مدير الجريدة المسيئة، فيليب فال Philippe Val وقال أمام جمع غفير من الصحافة المحلية والدولية ، أن :

(مثل هذه المحاكمة فشلت في بريطانيا وألمانيا وآمريكا. إن فرنسا أعطت القدوة في احترام حرية التعبير والديموقراطية)

وقد جاء في حكم المحكمة أنه :

"بما أن الرسوم لا تستهدف المسلمين وإنما تستهدف فئة معينة هم الإرهابيون فإن لجريدة شارلي الحق كل الحق في رسم ما تشاء كيفما تشاء" وأعجب الأعاجيب هو اعتبار العدالة أن هذه الرسوم لا تسيء للمسلمين وإنما لطائفة قليلة هي الإرهابيون ، فما هذه العدالة؟ وما هذه النظرة السطحية للأمور؟ أم أن العدالة تعمدت تجاهل هذه المظاهرات العارمة التي رجت فرنسا، هل يعقل أن يكون كل المتظاهرين ضد الرسوم المسيئة إرهابيين؟ إنها العدالة على الطريقة الفرنسية...

على كل حال انتهت شكوى مسجد باريس عند هذا الحد بتبرئة ساحة الجريدة وكافة أعضاء تحريرها من رسامين وغيرهم، وهذا ما شجعهم على نشر رسوم أخرى أكثر عنفوانا ووقاحة تجاه المسلمين.

- **مارس 2006**

نشرت الجريدة المسيئة بيانا يسمى " بيان الإثنى عشر" وهو بيان يدعو إلى محاربة ما أسموه " الإسلاموية" – إن صحت هذه الترجمة – l'islamisme ، وسنتكلم عن هذا البيان المثير في مكان لاحق.

- **نوفمبر 2011**

قامت الجريدة برسوم كاريكاتورية أخرى تحريضية بمناسبة صعود الإسلاميين في تونس وليبيا – أيام الثورات العربية - وكانت الرسوم تحت عنوان (شريعة – أبدو Shari'a Hébdo) ، وقالت الجريدة أنها عملت هذه الرسومات كاحتفال خاص بمناسبة صعود حزب النهضة الإسلامي في تونس، وكرفض لجعْل الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول للتشريع في ليبيا. وجاء في تصريح لـ(شارب) ، مدير التحرير في الجريدة : « **من أجل الاحتفال بوصول النهضة إلى السلطة في تونس و بمناسبة إعلان مصطفي بن عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي الليبي أن الشريعة ستكون المصدر الأساسي للتشريع في ليبيا، فإن شارلي أبدو تقترح أن يكون النبي محمد هو رئيس التحرير للعدد القادم**[96] » ويضيف المدير الناشر الذي تولى بنفسه رسم هذه الصور أن **" رسول الإسلام لم يتردد في قبول الاقتراح ونحن نشكره على ذلك"**

- **سبتمبر 2012**

نشرت الجريدة رسوما أخرى مسيئة للجناب النبوي ، وكانت الرسوم هذه المرة أكثر وقاحة، ووقف رئيس الحكومة الفرنسي آنذاك " جان مارك أيرولت " في الإعلام ودافع بشدة عن الجريدة المسيئة ، وقال أن حرية التعبير لا يمكن التنازل عنها... وكأنه اعترف بنوع من السرف والوقاحة في هذه الرسوم ، فتدارك قائلا : " لكن لا ينبغي الإفراط في الأمور".

[96] http://www.lexpress.fr/actualites/1/economie/charlie-hebdo-sort-un-numero-avec-mahomet-comme-redacteur-en-chef_1046403.html

ويجب أن نلاحظ أن هذه الرسوم الوقحة جاءت هذه المرة في تاريخ شديد الرمزية والإيحاء وهو عيد ميلاد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 التي هزت أمريكا. كما جاءت بعيد مظاهرات أقامها مسلمون أمام سفارة أمريكا في باريس احتجاجا على الفيلم المسيء المسمى " براءة المسلمين" الذي تم نشره أيضا بمناسبة تاريخ ميلاد أحداث نيويورك.

جاءت هذه الرسوم إذن كتخليد من رسامي الجريدة لأحداث نيويورك ، وكأن أعضاء التحرير أرادوا بذلك أن يبعثوا رسالة إلى العالم الإسلامي مضمونها : أننا – نحن الأوروبيون وأمريكا- أمة واحدة، والأحداث التي وقعت في نيويورك لن ننساها وسنستمر في إهانتكم والسخرية من دينكم ومن نبيكم كلما سنحت الفرصة سواء عن طريق الأفلام أو عن طريق الرسوم المسيئة لرسولكم.

- **يوليو 2013**

رسوم مسيئة أخرى ، هذه المرة تجاه القرآن الكريم، وقد جعلوا الكاريكاتور على غلاف الجريدة ، وهو يتكلم عن القرآن الكريم، ويصفه بعبارات في منتهى الوقاحة، أعتذر عن عدم ترجمتها لبذاءتها ومخالفتها للأدب وللذوق العام.

عدم نزاهة الجريدة وانحيازها في خطها التحريري...

في فرنسا ، دائما ما يتبجح الصحفيون بحرية التعبير ويؤكدون أن لهم الحق في السخرية من كل أحد ومن كل دين، إلا أن الواقع يثبت كذبهم ونفاقهم، فقد حدث أن طُرد أحد كبار الرسامين في جريدة شارلي بسبب عبارة واحدة كتبها عن جان ساركوزي Jean SARKOZY ابن الرئيس الأسبق من أصل يهودي " نيكولا ساركوزي".

في عدد الجريدة الصادر بتاريخ 2 يوليو 2008 ، سخر الرسام " سيني" Siné من ابن الرئيس ، حيث قال أن نجمه في تصاعد مستمر بسبب زواجه من ابنة أحد كبار تجار فرنسا وصاحب شركة "دارتي " Darty العملاقة. ويضيف الرسام قائلا أن " جان ساركوزي" سيضطر لإعادة اعتناقه للديانة اليهودية لأنه سيتزوج من بنت يهودية . ما إن علم "جان ساركوزي"، نجل الرئيس، بالخبر حتى اتصل بأحد صحافة جريدة "لو نوفيل اوبسرفاتور " Le nouvel observateur ، وطلب منه أن ينتقد و يشهّر بالرسام " سينَ" فامتثل الصحفي لأمر ابن الرئيس، وكتب في مجلة " لونفيل أوبسرافتور" أن " كلام الرسام "سينَ" عن ابن الرئيس يعتبر نوعا من معاداة السامية" ...

اتصل أحد المقربين من ابن الرئيس بمدير تحرير جريدة شارلي وطلب منه أن يكتب رسالة اعتذار لابن الرئيس اليهودي وأن يوقعها الرسام " سينَ " وطلب منه أيضا أن تنشر الجريدة مقالا خاصا في إحدى

صفحاتها يوقع عليه كل أعضاء التحرير في الجريدة ويعربون فيه عن رفضهم لمقال زميلهم الرسام. عندها ، شعر الرسام " سين" بالغضب وبالتمالئ عليه من زملائه ، فرفض أن يعتذر لابن الرئيس. وحينها تم فصله من العمل في الجريدة. وأعلن رئيس التحرير عن خبر فصل الرسام في العدد الموالي. فتأمل كيف يُطرد صحفي من عمله ، بسبب أنه كتب كلمة عن شاب يهودي.

أين إذن حرية التعبير التي يتبجحون بها ؟ أم أن حرية التعبير لها أبعاد هندسية متعددة؟ فحينما يتعلق الأمر بالسخرية من رسول الله ومن الإسلام تصبح حرية التعبير قيمة عظمى يجب التفاني في الدفاع عنها، وحينما يثار نقاش سطحي بسيط حول يهودي يتزوج من يهودية فلا مجال لحرية التعبير بل يجب الصمت وإلا فسيف " معاداة السامية "سيرفع في وجهك.

واللافت في القضية أن جل الصحفيين من شتى الصحف الفرنسية وقفوا وقفة رجل واحد ضد الرسام المسكين ونبذوه واعتبروه معاديا للسامية.... إنه النفاق المهني الذي ينتشر بين أقطاب الصحافة الفرنسية.

ولم تنته القضية عند طرد الصحفي "سينَ" من عمله، بل رفع بن الرئيس شكوى للعدالة ضد الصحفي وتولت جمعية الدفاع عن معاداة السامية LICRA شؤون القضية. ووقف الصحفي أمام المحكمة العليا بمدينة ليون Lyon. وكانت التهمة الموجهة إليه هي : "التحريض على الكراهية العنصرية ومعاداة السامية". ورغم ضغوطات اللوبيات اليهودية على القضاة من أجل سجن الرسام وتغريمه، لكن المحكمة لم تستسلم ، وأصدرت حكمها النهائي أن "الرسام استعمل حقه المشروع في السخرية وحرية التعبير"

فانظر كيف تضايق اللوبيات الصهيونية المتنفذة أصحاب الرأي وتحاكمهم وتزج بهم في قضايا قضائية لإنهاكهم ماديا ومعنويا، بسبب كلام بسيط عادي عن اليهود، في الوقت الذي يُعتدى في الإعلام على خصوصيات الآخرين وعلى معتقداتهم ولا تهتز شعرة أحد. هذا للأسف هو الأنموذج الواقعي لحرية التعبير في فرنسا. وما هذه القضية إلا غيض من فيض مما يحدث عندهم في الإعلام حول ما يسمونه "حرية التعبير".

وإذا كانت السخرية من الأديان هي الشعار والهدف الأول لرسامي هذه الجريدة ، فلماذا لا يسخرون من الدين اليهودي ومما فيه من البشاعات واضطهاد حقوق المرأة والإنسان والعنصرية ضد البشر؟ ولماذا لا يسخرون – بنفس الحدة التي فعلوا مع دين الإسلام - من الديانة الكاثوليكية ؛ إذْ أنها الديانة الأكثر انتشارا في فرنسا وكل الفرنسيين ينتمون إليها بشكل أو بآخر... ولماذا لا يسخرون من الديانات الأخرى كالبوذية ، وطائفة السيخ وغيرها...

لماذا كل التركيز على دين الإسلام وحده دون غيره؟ ولماذا يُرفع شعار "حرية التعبير" عندما يتعلق الأمر بالسخرية من الإسلام، في حين يُرفع شعار آخر عندما يُسخر من يهودي؟

نبذة عن أصحاب الجريدة وخلفياتهم

شارْبْ Charb

اسمه الحقيقي Stéphane Charbonnier كان يشغل منصب رئيس النشر، عمره 47 عاما عندما قُتل في قاعة التحرير مع زملائه. كان يشتهر بغطرسته اللامحدودة وكبريائه اللافت للإنتباه.

أذكر أني رأيته مرة على شاشة تلفزيون القناة الثانية France 2 قبيل أحداث المقتلة . كان واقفا بكل ثقة أمام الكاميرا ويقول بالحرف " أنا أعرف أن احتمال موتي بصدمة سيارة في قلب باريس ، أسهل بكثير من أن يقتلني مسلم متطرف" . والعجب العجاب، أن نهايته كانت تماما عكس توقعاته أمام الكاميرا. حيث إن أحد أبطال المقتلة - عندما دخل باب غرفة التحرير - كان أول شيئ قاله : (الله أكبر، أين "شارْبْ"؟) فالتفت إليه، فأطلق عليه رصاصة واحدة، فانفجر رأسه نصفين وكان أول قتيل في ذلك اليوم. وكأن القدر أراد أن يثبت له سوء حدسه وتقديره... فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون.

لـ"شارب" تاريخ عريض طويل في الإساءة إلى الأديان، والسخرية من رب العالمين. تقول إحدى زميلاته في مقر الجريدة، أنه كان دائما ما يستهزئ بلفظة " الله أكبر" ، ويستعملها يوميا في فكاهاته مع زملائه الصحفيين.

ومن أشهر رسوماته المسيئة ذلك الرسم الذي نُشر أيام صعود حزب النهضة التونسي لسدة الحكم بعد الثورة على نظام بن علي. في ذلك العدد نجد افتتاحية سماها – افتتاحية محمد- ونجد كذلك صفحتين من الرسوم تحت عنوان « la shari’a molle » الشريعة الرخوة، وفي الصفحة الأخيرة رسم الصحفي المسيئ كاريكاتورا على شكل رجل له أنف أحمر يشبه أنف البهلواني قال أنه الرسول صلى الله عليه وسلم وحول هذا الرسم عبارة " **نعم الاسلام يتماشى مع السخرية**[97] " Oui l’islam est compatible avec l’humour

وفي الصفحات الداخلية للجريدة تجد رسومات بعناوين ساخرة أخرى مثل (مدام الشريعة) Shari’a Madame. وبالجملة ، فإن العدد كله كان يسخر من الرسول الأمين صلى الله عليه و سلم ومن

[97] نفس المصدر السابق

شريعته و أتباعه المسلمين... لكن الله أبى إلا أن يكفي رسوله من هذا المستهزئ الخسيس ، فيفاجئه القدر المحتوم بضربة رصاص تفلق رأسه إلى نصفين ومات شر قتلة.

ومن سخريات الرسام المسيء " شارب " – التي مازالت حتى الآن تثير تساؤلاتي الشخصية حول ظاهرة القضاء والقدر - أنه رسم في أحد الأعداد الأخيرة للجريدة ، رسما كاريكاتوريا كتب عليه مستفهما وكأنه يتوقع حدثا ما :

" حتى الآن لم تقع تفجيرات في فرنسا ؟". وفي الرسم رجل مسلح يقول مجيبا على السؤال " انتظروا ، مازال لدينا الوقت حتى نهاية يناير لنقدم تهانينا لكم"

وكأن إرادة الله الطليقة أرادت أن تستجيب لهذه المسخرة ، فحدث فعلا أنْ وقعت المقتلة قبل نهاية شهر يناير.

وكلما تذكرت هذا الرسم ، جال في خاطري قوله سبحانه عن المستهزئين حينما كانوا يلمزون المؤمنين من أصحاب محمد : (فيسخرون منهم ، سخر الله منهم ولهم عذاب أليم[98])... وكأن سخرية الله من هؤلاء الرسامين المسيئين تجسدت في هذا الحادث الأليم. فأي سخرية فوق هذه، وأي عذاب أشد إيلاما من رصاصة كلاشنيكوف تفلق الرأس إلى نصفين، ولعذاب الآخرة أشد، لو كانوا يعلمون...

خلافا لأكثر زملائه، لم يكن " شارب" متعلما ولم يحصل على شهادات عليا، وكان من المراهقين التائهين ، بدأ عمله كحارس في المدرسة الإعدادية التي كان يدرس فيها.

وولينسكي Wolinski

وُلد في تونس سنة 1934 ، من أب يهودي من أصل بولوني ، وأم يهودية من أصل إيطالي ، وهو أكبر الكاريكاتوريين سنا ، عمره 80 سنة ، وعندما تنظر في ملامح وجهه وجسمه لا تلاحظ عليه أثر الشيخوخة ولا طول العمر. يشتهر برسمه للنساء العاريات.

وكعادة المؤسسات الثقافية الفرنسية في تدليل أبناء جاليات اليهود، فقد خصصت له المكتبة القومية الفرنسية نبذة خاصة تدور حول 50 عاما من حياته كفنان. وفي سنة 2005 ، أعطته الحكومة الفرنسية وسام الشرف.

---

[98] الآية 79، سورة التوبة

بناء على وصيته ، قامت عائلته بحرق جسده ودفن رماده في مقبرة "مونبارناس Montparnasse" .

ألزا خياط Elsa CAYAT

يهودية من أصل تونسي أيضا، ولدت في مدينة اصْفاقس سنة 1960 ، أبوها هو جورج خياط ، طبيب وكاتب يهودي تونسي.

وهي متخصصة في علم النفس ، لها منشورات كثيرة تدور حول الجسد ، والشهوة ، والجنس ، من أشهر مؤلفاتها كتابها الشهير " رجل + امرأة يساوي ماذا" ، وكتاب " الشهوة والعاهرة"، وهو ما يمكن ترجمته بـ Le Désir et la Putin. وهو كتاب يعالج قضايا الجنس لدى الذكور.

كانت " ألزا" تكتب مقالات دورية لجريدة شارلي . وهي المرأة الوحيدة التي قتلت مع أصحابها في قاعة التحرير.

ريشار مالكا Richard MALKA

يهودي من أصل مغربي، ولد سنة 1968. درس القانون، وتخرج كمحام مختص في قانون الصحافة وتدرب في ديوان المحامي اليهودي الشهير جورج كيجمان Georges Kiejman. ويعتبر من المحامين الأكثر نفوذا في فرنسا.

منذ 1992، يعمل كمحامي عن جريدة شارلي في شتى قضاياها، وخاصة في خصوماتها مع الجمعيات المسلمة التي قدمت ضدها شكاوى على إثر الرسوم المسيئة. ودائما يفوز في مرافعاته، ويُفشِل شكاوى الجمعيات المسلمة ضد الجريدة المسيئة.

من أعماله ، مرافعته التي قدمها أمام المحكمة دفاعا عن جريدة شارلي في قضية الرسوم المسيئة للجناب النبوي، ونجح في تبرئة الجريدة وأصحابها. كما يُشتهر عنه محاماته عن بعض دور الطباعة الفرنسية المختصة في نشر الصور الخليعة. ودافع أيضا عن الوزير الأول الفرنسي مانويل فالز Manuel Valls في قضيته مع الكوميدي الشهير ديبدوني Dieudonné. ودافع عن المدير السابق لصندوق

النقد الدولي "دومينيك ستروسكان Dominque Strausskhan" الذي هو سياسي فرنسي مشهور بمغامراته مع النسوان، وهو أيضا من أصل يهودي.

وكان "ريشار مالكا" يشغل منصب المحامي الخاص لزوجة الرئيس الفرنسي الأسبق اليهودي الأصل نيكولا ساركوزي. كما أنه المحامي الخاص لأغنى رجل في إسرائيل " بني ستينمتز" Beny Steinmetz.

من أشهر قضاياه التي شغلت حيزا كبيرا في الإعلام الفرنسي، محاماته عن دارٍ لحضانة الصغار في قضيتها مع عاملة مسلمة متحجبة ، طردتها دار الحضانة من العمل بسبب ارتدائها الحجاب ونجح "ريشار مالكا" في كسب القضية ، وتم بالفعل طرد المتحجبة من العمل . وارتكز "ريشار مالكا" في مرافعته على حجة غريبة هي : أن حجاب المسلمة قد يؤثر في نفسيات الأطفال الصغار في دار الحضانة، فيبدون تعاطفا في المستقبل مع الحجاب، أو قد يصبحون متطرفين... واقتنع القضاة أو أقنعوا أنفسهم بهذه الحجة ، فصادقوا على طرد المتحجبة من عملها...

وقد اعتبر الكثير من المراقبين أن هذه القضية تمثل انتصارا باذخا للعلمانية على ما يسمونه " التطرف الديني"، في حين رآى فيها آخرون نوعا من تقييد الحريات العامة للأفراد.

وبالجملة، فيشتهر عن " ريشار مالكا" محاماته عن الأفراد والمؤسسات و الصحفيين المشهورين بخصوماتهم مع الإسلام مثل الصحفية "كارولين فورست" Caroline Fourest وغيرها...

لم يكن حاضرا يوم مقتلة أصحابه. وهو الآن حي يُرزق.

Cabu كابو

اسمه الحقيقي Jean Cabut وهو شيخ مسن من مواليد 1938 ، شارك في حرب الجزائر سنة 1958 مدة عامين وثلاثة أشهر، واشتغل في نفس الفترة كصحفي في جريدة "بلد" Bled التي كان ينشرها الجيش الفرنسي في الجزائر. كان عمره يوم قتل في مقر الجريدة 76 عاما .

Honoré Philippe (أونوري فيليب)

له 73 سنة وهو شيخ مسن أيضا، من أوائل العاملين في جريدة شارلي أيام تأسيسها، وكان يعمل أيضا كرسام لصحيفة ليبراسيون وصحيفة لوموند.

يشتهر برسوماته عن الجماعات الإسلامية المسلحة. غداة يوم السابع يناير 2015، يوم المقتلة، نشرت جريدة شارلي على موقعها في تويتر وفيسبوك رسوما لـ"هونوري" يظهر فيها أبو بكر البغدادي رئيس جماعة " الدولة الإسلامية" وهو يقدم تهانيه بمناسبة العام الجديد ويقول خاطبا " أتمنى لكم صحة جيدة" . وكان من سخرية القدر، أن وقعت المقتلة بعد دقائق قليلة من نشر هذه الرسوم على موقع الجريدة.

برنارد ماريس Bernard Maris

عمره 68 عاما ، كان يكتب للجريدة المسيئة مقالات حول الليبرالية العالمية. يطلقون عليه في الجريدة لقب " العم برنار". يعتبر من كبار الاقتصاديين الفرنسيين. وله ولع خاص بالإقتصادي البريطاني الشهير " كينز" Keynes حيث ألف عنه كتابا سماه " كينز ، الاقتصادي المواطن" Keynes ou l'économiste citoyen،

وله كتاب آخر عن النزاعات الإقتصادية تحت عنوان : " يا ربّ ، كم هي جميلة الحرب الإقتصادية " Ah Dieu, que la guerre économique est jolie، حاول أن يشرح فيه طبيعة ومصلحة "الإقتصاد الحقيقي" عن طريق إظهار جوانبه السلبية، ثم اقترح خيارات أخرى للإقتصاد مثل المجانية ، والهبة وغيرها . يدعو في كتاباتها إلى مقاربة جديدة للإقتصاد تعتمد على الإنسجام مع العلوم الأخرى كعلم الإجتماع والتاريخ ، والثقافة.

كان "برنار ماريس" من كبار الماسونيين الفرنسيين. وحصل على شهادة تقدير من المحفل الشرقي الكبير Grand-Orient de France. وفي دجمبر 2011 ،عينه رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي مستشارا عاما في بنك فرنسا.

قُتل مع أصحابه في قاعة التحرير، وقد أقيمت له جنازة رسمية يوم الخامس عشر يناير ، أسبوعا بعد المقتلة، ثم أحرقوا جسمه وأذروه في الهواء بناء على وصيته.

Tignous تينيوس

اسمه الحقيقي برنار فرلهاك Bernard VERLHAC وعمره 57 عاما ، كان يمتهن الرسم منذ أزيد من ثلاثين عاما، وكان الظهور الإسلامي في فرنسا من أبرز مواضيع رسومه.

Riss ريس

اسمه الحقيقي لوران سوريسو Laurent Sourisseau .من مواليد 1966 ، لم يُقتل يوم الأحداث، وإنما أصيب برصاصة في كتفه. وتولى منصب مدير النشر بعد مقتل " شارب". وكان من مؤسسي الجريدة بداية التسعينات. ومن أشهر أعماله أحد الكاريكاتورات التي نشرتها الجريدة و كتب عليه لفظة مسيئة جدا للقرآن الكريم.

Luz لوز

اسمه الحقيقي " رينالد ريزيي"Renald LUZIER . من مواليد سنة 1972 في مدينة " تور" Tours الفرنسية . وله رسومات كثيرة سخر فيها من الرسول الأمين، ويكاد يكون المختص الوحيد بهذا الأمر في الجريدة.

صادف يوم مقتلة السابع من يناير يوم عيد ميلاده، ولذلك تأخر عن حضور الإجتماع التحريري الذي قتل فيه أصحابه، وعند ذهابه إلى مقر الجريدة ، التقى بالأخوين في الشارع وهما خارجان للتو من مقر الجريدة بعد عملية القتل. ولم يتعرفا عليه ... وكان من أوائل من أخبروا الشرطة عن الطريق التي سلكها الأخَوان في هروبهما بعد قتل أصحاب الجريدة.

رسم " لوز " عدة كاريكاتورات مسيئة للرسول ، وكانت السينغال من الدول الإسلامية القليلة التي صادرت العدد الذي يحوي هذه الرسوم. وقامت على إثر هذا الرسم مظاهرات عارمة في النيجر حرق المتظاهرون فيها الكنائس وقتلوا بعض الأبرياء من النساء.

وكان آخر كاريكاتوراته للرسول الكريم ، ذلك الرسم الذي نشره في عدد الجريدة الصادر بعد المقتلة. وبعد ذلك ببضعة أشهر أعلن أنه سئم من رسم الرسول، وأنه سيتحول إلى مواضيع أخرى وسيغادر جريدة شارلي لأسباب قال أنها شخصية. وهو الآن حي يُرزق.

Corinne Rey كورين ريْ

تشتهر بلقبها " كوكو" Coco. من مواليد 1982 ، في مدينة Annemasse " آنماس" شرقي فرنسا ، وهي واحدة من رسامي الجريدة . قالت في تصريحاتها للشرطة أن "الأخويْن كواشي" أجبراها تحت تهديد السلاح على أن تدلهما إلى مكان غرفة التحرير التي يجتمع فيها الرسامون، فقادتهم إلى المكان ، واستطاعا الدخول وتنفيذ المقتلة. وتركاها هي ولم يقتلاها.

Catherine Meurisse "كاترين مريس"

من مواليد 1980، بدأت العمل مع شارلي سنة 2005. تشتغل على مواضيع ثقافية خاصة بالتراث الفرنسي. جاءت متأخرة يوم المقتلة بعد هروب الأخويْن.

Franck BRINSOLARO فرانك برينسولارو

الشرطي المكلف بحماية " شارب". أكمل للتو 49 عاما. وكان خدم في الجيش الفرنسي في افغانستان مدة سنتين، وله دراية بعقليات المسلمين ومسلكياتهم ، ولعل هذا ما أهّله لأن يكون الحارس الشخصي للرسام المسيئ "شارب".

اقترحته السلطات الفرنسية على الجريدة ليحمي كبير الرسامين " شارب" حين تعرض لتهديدات بالقتل من طرف بعض شباب المسلمين.

وإن إدراج جندي فرنسي شارك في حرب افغانستان في قضية صحفية، وتعيينه كحارس شخصي لأكبر رسام مسيء لرسول الله، لَفيه ما فيه من المغزى ومن البراهين الواضحة على نظرية " صِدام الحضارات"، أعني حضارة المسلمين وحضارة الغرب.

أحمد لمرابط

شرطي تابع للدائرة الحادية عشر في باريس، عمره 42 عاما، قتل برصاصة في الرأس وهو يطارد الأخويْن كواشي. وهو لا يعمل بالجريدة.

مصطفى أورّاد

عمره ستين سنة، كان يعمل منذ سنوات مع الجريدة، يشغل وظيفة " مصحح لغوي" ، وهو جزائري من أصل قبائلي، دخل التراب الفرنسي و عمره عشرون عاما.

زينب الغازوي

مغربية مولودة في الدار البيضاء سنة 1982، ناشطة حقوقية ، كانت تشغل وظيفة المتكلمة الرسمية باسم الجمعية الفرنسية سيئة الصيت "لا مومسات ولا خاضعات Ni putes ni soumises"، اتخذت من التهجم على الإسلام مطية للحصول على مناصب ومكاسب مادية في فرنسا، فحصلت على وظيفة مدرّسة في الجامعة الفرنسية المصرية. ومن أشهر مؤلفاتها : سيناريو حياة محمد، على شكل رسوم كاريكاتورية تستهزئ فيها برسول الله.

كما أنها إحدى مؤسِّسات "الحركة البديلة من أجل الحريات الفردية" التي تأسست في المغرب سنة 2009. وكان من أشهر نشاطات هذه الحركة أن نظمت إفطارا جماعيا عامّا في نهار رمضان ، دعت فيه الدولة المغربية إلى السماح بما أسمته " حرية التدين" للجميع.

يوم المقتلة، كانت زينب في عطلة في المغرب. هي الآن حية تُرزق، ومازالت تعمل في الجريدة.

Ségolène VINSON " سيغولين فينسون "

صحفية مختصة في شؤون القانون والعدالة، وكانت محامية من قبل، ثم تفرغت للعمل مع جريدة شارلي. كانت حاضرة ساعة المجزرة وشهدت بعينيها مقتل زملائها في قاعة التحرير، وهي التي روت الرواية بتفاصيلها لصحيفة لوموند . من أبرز ما ذكرته في تفاصيل مقتلة الجريدة، أن أحد الأخويْن قال لها " نحن لا نقتل النساء، لكني أدعوك إلى أن تفكري في العمل الذي تفعلين. إن ما تقومين به سيء. سوف أتركك، وبما أنني سأتركك، سوف تقرئين القرآن يوما ما[99]"

Michel RENAUD ميشيل رونو

يشغل منصب مدير ديوان عمدة مدينة "كلير مونفران" Clermont ferrand . ولا يعمل في الجريدة، وإنما جاء كضيف ليعيد بعض الرسومات التي كان أعارها من صديقة "كابو" . قُتل في قاعة التحرير ، والغريب أنه جاء معه زميل آخر له، وحضر الإجتماع التحريري ولم يصب بأذى؛ لكونه اختبأ تحت الطاولة لحظة إطلاق الرصاص.

*****

والخلاصة ، أن القارئ ربما لاحظ من هذه النبذة المقتضبة لحياة الرسامين المسيئين أنهم كلهم تجمعهم مصالح وأهواء شخصية وأفكار مذهبية يجمع شتاتها الكراهية والحقد على الدين ، فهم ما بين صحفيين يهود لهم تاريخ معروف مع المسلمين وعقيدتهم، وبين عرب وماسونيين لهم خصومات ومشاكسات شخصية مع دين الإسلام ، والقاسم المشترك بينهم أنهم أرادوا الترويح عن أحقادهم الملتهبة في قلوبهم، عبر نشرها في جريدة يعلم الله أنها لم تساهم في حرية التعبير بشيء ، بل أثارت البلبلة والمشاكل في فرنسا نفسها وفي العالم بأسره، ومات بسبب رسومها الكثير من الأبرياء عبر العالم، وجرحت مشاعر أكثر من مليار مسلم في كل بقاع الأرض. ولا أشك في أن ما أصاب هؤلاء المسيئين من قتل أليم، هو

[99] نقلا عن صحيفة لوموند، في عددها الإلكتروني الصادر بتاريخ 2015/01/13

ناجم عن دعوة في جوف الليل من أحد المؤمنين المجروحين في هذا العالم من تلك الكاريكاتورات البغيضة ؛

وما يثير الإستغراب حقا، هو أن مقر الجريدة كانت تسهر عليه وزارة الداخلية ويراقبه الأمن ليل نهار وكان محصّنا بشكل محكم ؛ فالمدخل الأمامي له رقم سري لا يعرفه إلا الصحفيون أنفسهم، وغرفة قاعة التحرير كانت مزودة برمز سري للدخول إليها كما أن أبوابها مصنوعة من فولاذ مضاد للرصاص، وفي مقر الجريدة يوجد شرطة خاصة بحماية الصحفيين.... كل هذا لم يُجْد شيئا في منْع ما حصل. فقُتل رجال الشرطة وقُتل الرسامون... فسبحان القائل (أفأمن الذين مكروا السيئات أن يخسف الله بهم الأرض أو يأتيهم العذاب من حيث لا يشعرون) ... وإني لأُشهِد الله أن العذاب أتاهم حقا من حيث لا يشعرون. فسبحان من لا مبدّل لقوله ولا راد لقضائه.

ويا ليت العقلاء من أهل الغرب يأخذون العبرة من هذه الأحداث ويكفوا عن الغطرسة والإستكبار والإعتداء على مقدسات الآخرين ومعتقداتهم، وليتهم يفهموا أن الله متكفل بالدفاع عن نبيه، كما قال عنه في كتابه الكريم (إنا كفيناك المستهزئين[100]) ، ولعمري لقد كفاه أيما كفاية، فلقد توقفت الجريدة تماما عن نشر الرسوم، والرسام الوحيد الذي بقي على قيد الحياة أكد في تصريح له بعد الأحداث أنه لن يرسم محمدا بعد اليوم.

ويا ليتهم يعيدوا النظر في مبادئهم التي يضحكون بها على ذقون العالمين، كحرية التعبير و كحقوق الإنسان، وغير ذلك من الأباطيل التي تروّج لها صحافة الفتنة والحروب.

جريدة شارلي و بيان الإثني عشر...

يجسد هذا البيان الدور الخطير واللامسؤول الذي تلعبه الصحافة في فرنسا. فبدلا من أن تكون الصحافة فاعلا إيجابيا في تنوير المجتمع وتقديم الأخبار بحيادية وموضوعية، فإنها في فرنسا تقوم على قواعد إيديولوجية خالصة، تستهدف محاربة الأديان وجرح مشاعر الناس، والتحريض على العنصرية وإثارة الشغب واستفزاز الرأي العام وتأجيج نار العداوات الطائفية بين شتى طبقات المجتمع.

وفي رأيي أن هذا البيان – الذي سأنقل نصه في السطور اللاحقة - يجسد في أوضح صورها "نظرية الصدام بين المسلمين والغرب" – التي تكلمنا عنها آنفا-

[100] الآية 95 ، سورة الحِجْر.

صدر البيان في الأول من شهر مارس من سنة 2006 في أوج الرسومات المسيئة التي نشرتها الدنمارك ثم تبعتها أوروبا بأسرها، وأشعلت النار في العالم الإسلامي. وكانت فرقة تحرير جريدة "شارلي أبدو" المسيئة هي أول من اقترح فكرة هذا البيان، وتبناه بعدها كثير من المثقفين والمفكرين الفرنسيين ، ونشروه على صعيد واسع تجاوز حدود فرنسا إلى كل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

حمل المنشور عنوان : (بيان الإثني عشر [101]) Manifeste des douze، وقد وقعه عدد كبير من الصحفيين الفرنسيين وعلى رأسهم – كما قلت - صحفيو جريدة شارلي ومدير نشرها " شارب" الذي باغتته المنية يوم المقتلة مع أصحابه.

كما وقّع على البيان أيضا مفكرون آخرون كسلمان رشدي وانطوان اسفير وبعض المهاجرين الإيرانيين والعرب من الساخطين على التيارات الدينية. وقد تبنى البيان جماعات صحفية وثقافية أخرى في أوروبا الغربية وعبر العالم.

تدعو الفكرة الأساسية لبيان الإثني عشر إلى محاربة ما يسميه الموقّعون (الشمولية الإسلامية) ، وقد حمل البيان العنوان التالي : (معا ضد الشمولية الجديدة). وهو بيان يحمل دعوة غير صريحة لمحاربة الإسلام كدين سماوي.

يقول المنشور:

(بعد الانتصار على الفاشية والنازية والاستالينية ، فإن العالم اليوم أصبح في مواجهة أخرى مع شمولية جديدة هي الإسلام. إننا نحن الكتاب، والمفكرون، والصحفيون، لندعو إلى مقاومة الشمولية الدينية ، وإلى تدعيم الحرية والمساواة ، وإلى العلمانية. إن الأحداث الأخيرة التي وقعت بعد نشر رسوم محمد من طرف صحف أوروبية، بينت ضرورة أن نكافح من أجل هذه القيم العالمية. إن هذا الكفاح لا يمكن كسبه من خلال حرب السلاح ولكن من خلال الأفكار. إن الأمر لا يتعلق بصراع حضاري أو بنزاع غربي- شرقي ولكنه يتعلق أساسا بصراع شامل بين الديموقراطيين والمتدينين.

مثل كل الشموليات، فإن الإسلاموية تتغذي بالخوف وبالشعور بالحرمان. إن دعاة الحقد يراهنون على هذه الأحاسيس من أجل تكوين جماعات تفرض علينا عالما مليئا باللامساواة وبفقدان الحرية. لكن لنقلها بصوت عال : لاشيء، ولو كان اليأس، يمكنه أن يبرر اختيار الظلامية والشمولية والحقد. إن

[101] إن كلمة" إثني عشر " تحمل مدلولا خاصا في الديانة اليهودية، وقد ذكرها القرآن أيضا في معرض الكلام عن نقباء بني إسرائيل قال (ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا) سورة المائدة، الآية 12. فاختيار أصحاب البيان لهذا الإسم ولهذا العدد بالتحديد ليس محض الصدفة، بل ربما يحمل مدلولات دينية وثقافية لا مجال هنا لذكرها، فتأمل. ثم إن له مدلولا آخر، هو أن عدد الرسوم الكاريكاتورية التي رسمتها الجريدة الدنماركية هو اثنا عشر رسما مسيئا...

الإسلاموية هي إيديولوجية تقتل المساواة ، وتقتل الحرية والعلمانية في كل مكان مرت به. ونجاحها لن يقود إلا إلى عالم من اللاعدل ومن السيطرة : سيطرة الرجال على النساء وسيطرة المتدينين على الآخرين. يجب علينا ، إزاء هذا، أن نساعد الشعوب المقهورة في الحصول على حقوقها الأساسية.

إننا نرفض " النسبية الثقافية " التي تقول أن الرجال والنساء المسلمين سيبقون دائما محرومين من المساواة فيما بينهم ، ومحرومين من الحرية، و من العلمانية ، كل ذلك باسم احترام الثقافات و التقاليد. إننا نرفض أن نتخلي عن روح النقد خوفا من تشجيع الإسلاموفوبيا ، ذلك المفهوم البائس الذي يخلط بين نقد الإسلام كدين وبين تجريح المسلمين.

إننا ندعو إلى نشر فكرة حرية التعبير[102]، حتى يمكن ممارسة روح النقد في كل القارات ضد كل السفاهات والعقائد.

إننا لنرفع إعلانا عاما إلى الديموقراطين وإلى المفكرين الأحرار في كل الدول لكي يكون قرننا قرن نور لا قرن ظلمات)

انتهى نص البيان. وقد نشرته تقريبا كل الصحف الفرنسية، مثل صحيفة لوكسبرس في عدد 02 مارس 2006.

وكنت اطلعت على حيثيات هذا البيان وأهدافه في مقال آخر مستقل نشرته الكاتبة الصحفية كارولين فورست Caroline Fourest بالتعاون مع رئيس تحرير جريدة شارلي رفقة الوزيرة السابقة "كورين لباج" Corinne LEPAGE ، على موقع جريدة ليبراسيون بتاريخ الثامن والعشرين ابريل 2006 (2006/04/28).

جاء في المقال ما يلي[103] :

" إننا نحن المواطنون المعارضون للعنصرية وللتشدد الديني نطلقها صيحة مدوية.

منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، فإن النقاش العام فقدَ كل مرجعياته ومعالمه. وأصبح كل من انتقد الإسلام السياسي الإنفعالي يوصف من طرف بعض اليساريين بمعاداة الإسلام ... يجب أن نخرج بسرعة من هذا الفخ. يجب أن نقول عاليا أننا نحارب التشدد والعنصرية.

---

[102] يعنون بحرية التعبير : حرية الهجوم على الأديان ونشر الكاريكاتوارت الساخرة من عقائد الآخرين

[103] نقلا من جريدة ليبراسيون على موقعها الإلكتروني، بتاريخ 2006/04/28

لكيلا تودي أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالعلمانية يجب أن نكف عن السكوت على هجمة الإسلام المتشدد. إنه يجتاج كل الأمكنة التي يحل فيها.

في فلسطين وفي مصر ، انتصر في الإنتخابات الإخوانُ المسلمون الذين يمثلون المحرك الأساسي للإسلام السياسي الإنفعالي. وفي غيرهما من البلدان، فإنهم يمثلون وسائط بديلة ووكلاء عن المسلمين تحت ذريعة أنهم – أي الإخوان – يحاربون الإرهاب.

لماذا يقوم بعض النواب الفرنسيين بمحاولة تنشيط قانون "معاقبة الإساءة" تنفيذا لطلب بعض المنظمات الإسلامية التي ترفض حقنا في السخرية والرسم الكاريكاتوري؟ إذا سقطت العلمانية وحرية التعبير، فبأي سلاح يمكننا الدفاع به عن أنفسنا إزاء الفكر الظلامي الذي يحمل في ملامحه نوعا جديدا من الشمولية.... إن مسلمي العالم بأسره وخاصة منهم أولئك الذين يسكنون في أحياء فرنسا الشعبية هم أول من يعاني من موجة التشدد الإسلامي[104]. إذا كانت الدولة تخلت عن دورها الاجتماعي ، فإننا نحن نرفض أن نترك هؤلاء الناس وهذه الأحياء الشعبية تحت تصرف المجموعات الدينية .

إن الموقعين على هذه الصيحة، يطلبون من كل التشكيلات السياسية التي ستتقدم للإنتخابات المقبلة أن تلتزم صراحة بحرب لا هوادة فيها ضد التشدد الذي يمثله الإسلام السياسي القاتل للحريات، و ضد العنصرية "

انتهى الإقتباس من جريدة ليبراسيون.

ولا شك أن القارئ – أثناء قراءته لهذا المقال - لاحظ ذلك الهجوم اللاذع وتلك النبرة الحادة تجاه الإسلام والأحزاب الإسلامية التي تحظى باحترام كل المسلمين في العالم. و قد يلاحظ القارئ أيضا أن الحرب في هذا البيان موجهة أساسا ضد طائفة معينة هم المسلمون المتدينون عبر العالم...

وإن كان "الإخوان" انتصروا في فلسطين و مصر كما قال المقال، فهذا يعني ببساطة أن الناس في هذه البلاد تحترمهم وتتعاطف معهم وتتبنى فكرهم ومنهجهم في السياسة... ما العيب في ذلك؟ أليست هذه هي الديموقراطية التي تتصايحون بها؟ وإن كانت حركة الإخوان حركة انفعالية متطرفة كما يقول المقال، فهذا يؤدي إلى القول أن كل الشعوب العربية التي صوتت لهم وأوصلتهم إلى سدة الحكم هي أيضا شعوب متطرفة وانفعالية....

[104] انظر هذا الغرور والإستكبار والسخرية من العقول، حيث يسمحون لأنفسهم بالكلام عن المسلمين في العالم ويزعمون الدفاع عنهم في حين أنهم يهاجمون دينهم في نفس السطور، أليس المسلمون هم من انتخب الإخوان، في مصر وفلسطين ، وتونس وغيرها؟ أليس مسلمو فرنسا في الأحياء الشعبية متعاطفون كلهم مع التيارات الإسلامية في العالم العربي؟ لماذا لا تحترمون خياراتهم ؟

وبالجملة، فأقل ما يقال عن هذا المقال أنه غير موضوعي بتاتا، متحامل ومشحون بالحنق والغيظ. تعوز أصحابَه المعرفة بعقليات المسلمين وتوجهاتهم وطريقتهم في التفكير ونمط الحياة. ثم إنه مقال ينم عن عدم ضبط النفس وعن القرف الذي يشعر به الفرنسيون – وخاصة طبقتهم المثقفة- تجاه الإسلام ومعتنقيه.

إذن ، جسد هذا المقال – الذي وصفه كاتبوه والموقعون عليه بـ"الصيحة" – جسَّد الخطوط العريضة لدواعي وأهداف بيان الإثني عشر الآنف الذكر.وقد أنشأ كاتبوه موقعا خاصا على الإنترنت ، وطلبوا فيه من كل المتعاطفين مع العلمانية أن يوقعوا عليه ، واستجاب لطلبهم الكثير من الساسة والمفكرين الفرنسيين .

ومن أشهر الموقعين عليه : الوزيرة السابقة في الحكومة الفرنسية : "كورين لباج "Corinne LEPAGE كانت على وزارة البيئة في عهد جاك شيراك، ووزيرة أخرى تدعى "إيفت رودي" Yvette ROUDY كانت وزيرة مكلفة بحقوق المرأة وهي الآن عجوز طاعن في السن، والمدير الناشر لصحيفة شارلي أبدو "فيليب فال" Philippe Val الذي خلفه على الجريدة الرسام المسيئ " شارب"، ومن الموقعين عليه أيضا الصحفية الشهيرة في تهجمها على المسلمين كارولين فورست Caroline Fourest.

ومنهم شهلة شفيق وهي كاتبة إيرانية مقيمة في فرنسا هربت من إيران أيام حكم الخميني ، ومنهم لبنى مليان إحدى مؤسِّسات الجمعية الماسونية الشهيرة Ni putes ni soumises "لاomومسات و لا خاضعات" ، ومنهم ساميا لابيدي إحدى الناشطات الجمعويات، وزياد قجيل (كاتب)، وفاطمة العالم (متخصصة في علم الإجتماع)، وانطوان سفير اللبناني (مدير مجلة دفاتر الشرق)، وفيليب فوسيي Philippe Foussier رئيس لجنة تسمى " لجنة العلمانية الجمهورية " Comité de Laïcité République، فيليب ناماياس Philippe Namias رئيس جمعية تسمى " علمانية، بيئة" Association Laïcité écologie... وغير هؤلاء.

وعلى العموم فقد لاحظت أثناء قراءتي للائحة التي حوت أسماء كل الموقعين أنهم جميعا ودون أي استثناء ينتمون إلى التيار العلماني المتطرف الذي بدأ في الإنتشار سنة 2001، وهو الآن ينشط ويتمدد بشكل واسع ومخيف على كل الساحة الفكرية الفرنسية.

ولا أنس التذكير أن من بين الموقعين أيضا عدد كبير من الأسماء العربية يضيق المجال عن ذكرها.

والحمد لله أنْ ما زال في عالمنا المعاصر بقية من ضمير، فقد أثار هذا المنشور حفيظة المنظمات الحقوقية واعتبرته دعاية مجانية ضد دين الإسلام وضد المسلمين، ونددت المنظمة العالمية لحقوق الإنسان بالمنشور ،ونشرت مقالا في جريدة ليبراسيون بتاريخ 16 مايو 2006 تحت عنوان (الحوار بدلا من شيطنة الإسلام).

تساؤلات على هامش البيان

بعد نشر هذا البيان وتوزيعه عبر العالم ، لنا أن نتساءل : ماذا يريد الغرب منا نحن المسلمين؟

هل يريدون أن يكون نساؤنا كنسائهم اللواتي يخرجن عرايا في الشوارع، كاشفات عن ثُدُيهن، يتظاهرن من أجل لقمة العيش، وكسب حق من حقوقهن المسلوبة ؟ قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث. وقديما قال المثل العربي (تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها).

أم هل يعنون بمساواة المرأة والرجل أن تكون نساءنا مثل نساء جمعية " فيمَنْ"، أو جمعية " لا بغايا ولا مومسات"، تُدفع لهن الأموال كي يكشفن عن أجسادهن أمام تليفزيونات العالم، ويصرحن في الإعلام أن المرأة متساوية مع الرجل وأنها حرة في فرنسا لها ما للرجل وعليها ما عليه ، في حين أن الواقع على الأرض يفند ذلك ويناقضه... (انظر فصل حقوق المرأة والطفل لتر بعينيك مستوى الحضيض الذي وصلت إليه المرأة عندهم) ....

أم يريدون منا ان نتخلى عن كتاب عزيز أُنزِل علينا من فوق سبع سماوات، لا زالت آيات صدقه وتنبؤاته تظهر يوما إثر يوم....؟

هل بوسعنا نحن المسلمين الذين قال الله عنا " قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم[105]" أن نتخلى عن هذا النور الكوني لنتبع أهواء الذين لا يعلمون من صعاليك الغرب وسكّيريه وبغاياه الكفرة الفجرة؟.... معاذ الله.

---

[105] سورة المائدة ، الآية 15-16

وكأننا بنا وبهم كما قالت الآية الكريمة (**ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء** [106])، وكما قالت الآية الأخرى " **ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا، حسدا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق**[107]"

وعلى العموم، فيظهر لي أن جريدة شارلي من خلال تحريكها لهذا البيان يبدو أنها كانت أداة فعالة في أيدي بعض المؤسسات العلمانية والثقافية المتنفذة في الساحة الفرنسية وفي دول غربية أخرى ، تسيِّرها من أجل محاربة الإسلام كفكر ودين ، ومن أجل تأجيج الصراعات بين الناس سواء على التراب الفرنسي أو في العالم ، حيث رأينا مظاهرات عدة عبر العالم مات فيها الكثير من الناس وحُرقت دور العبادة – ظلما وعدوانا- بسبب رسوم حاقدة لا يعرف أصحابُها احتراما لدين و لا حسابا لمشاعر أحد . ونحمد الله أن الجريدة انتهت قصتها مع هذه الأحداث، ولعل لله حكمة في ذلك. فلو استمرت في البقاء مدة أطول لكانت هددت السلم والأمن الإجتماعي الفرنسي وربما الأوروبي بأسره، لِما أحدثته من قلاقل أيام الرسوم المسيئة...لكن الله سلّم، وبعث مَن أوقفهم عند حدهم، فسبحان القائل (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين[108])

موقف المسلم من الإساءة لرسول الله صلى الله عليه وسلم

لو عرف المسلمون كيف يتعاملون مع قرآنهم وسنة نبيهم لَما وقعت كل هذه الإساءات والهرج و الإضطرابات، ولَمرّت دون أن تترك أثرا يذكر، ولكنه الجهل بالكتاب الحكيم ، والجري وراء المشاعر والأحاسيس والغيظ الإنفعالي. ولَكَم رأينا من أبرياء غير مسلمين، قتلهم مسلمون ظلما وعدوانا على إثر مظاهرات غاضبة انتصارا للرسول صلى الله عليه وسلم... ولو وضع المتظاهرون في أذهانهم قوله سبحانه (**ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى**[109]) - أي لا يحملنّكم بغض قوم على عدم العدل - لو طبق المتظاهرون هذا المبدأ الحكيم لَمَا هُدمت صوامع و كنائس ودور للعبادة ولَما قُتل من قُتل. لكنه نأيُ المسلمين عن منهج القرآن ولوْذِهم بنصوص تاريخية لا تمت إليه بصلة، واستحواذ الشيطان على أرواحهم.

كيف بقوم أنزل الله عليهم في آخر آية من سورة الروم قوله (**فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنّك الذين لا يوقنون**) أي تحلّ بالصبر ، ولا يحملنك على الخفة والطيش الذين لا إيمان لهم ولا ضمير ولا

---

[106] سورة النساء ، الآية 89
[107] سورة البقرة، الآية 109.
[108] سورة البقرة ، الآية 251.
[109] سورة المائدة، الآية 8

احترام للدين. كيف بهم وهم يقرأون هذه الآية يستسلمون لاستفزازات بعض سفهاء الغرب. لو كنا عملنا بهذه الآية الكريمة، وتحلينا بروحها السامي من رباطة جأش وتحضّر وتجاهل للخصوم لَما استمرت جريدة شارلي في رسومها المسيئة ، ولمَا حققت هي ولا صحيفة الدنمارك أرباحا مالية هائلة من عملهما المشين ولبقي ذكرهما خاملا إلى أبد الآبدين. ولكنه السفه والطيش وخفة عقول المسلمين وجهلهم بأصل دينهم ، كل أولئك أدت إلى هذه البلابل التي ما كان لها أن تكون.

وما زلت أستشكل : كيف أن المسلمين هم ودعاتهم وشيوخهم - في تظاهراتهم المليونية نصرة للرسول الكريم - غفلوا عن قوله سبحانه (**ولتسمعُنّ من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثير وإن تصبروا وتتقوا فإن ذلك من عزم الأمور**[110])؟

إن هذه الآية الكريمة ، تبين لنا المنهج الصحيح والطريق القويم الذي لا عوج فيه في التعامل مع سفاهات الغرب؛ إنها ثنائية الصبر والتقوى. وليست التقوى بذلك المعنى الذي يصدّعنا به أئمة المساجد في خطبهم، بل إن التقوى فسرها القرآن نفسه ؛ فأوضح أنها تعني عدم اعتدائك على الغير. نعم إنها كذلك ؛ قال سبحانه (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) فالبر ضده الإثم ، و التقوى ضدها العدوان، وبضدها تتميز الأشياء.

فلو كنا تجاهلنا صحيفة الدنمارك وتجاهلنا محاولات حرق القرآن الكريم التي قام بها القس الأمريكي السفيه، ولو كنا تجاهلنا رسومات جريدة شارلي الفرنسية المسيئة ، وغضضنا الطرف عن ذلك كله وصبرنا وكففنا عدواننا على الغير ، لمرّت الأوضاع بسلام ولأعطى المسلمون الغربَ درسا ساميا في التحضر والسماحة والشجاعة وعدم رد السيئة بالسيئة؛

لكن غالبية العلماء من الأمة تخلوا عن مسؤولياتهم في تربية العوام، وتوجيههم للطريق القويم، واستسلموا للعواطف الجياشة، والأهواء المنحرفة، وسكتوا عن الحق ورضوا بالكراسي والعناوين والعمائم، وتولوا، واستغنى الله والله غني حميد.

وحين تخْلوا الساحة من مرشدين حكماء يوجهون الناس ويرشدونهم بالحكمة والموعظة الحسنة، فمن الطبيعي أن يحل محلهم جيش من الدعاة السفهاء الجهلاء ، يحرّضون الناس على الإنتقام وعلى سفك الدماء الحرام ، بذريعة الدفاع عن الرسول الكريم. وينسى هؤلاء الدعاة المغفلون أن الله سبحانه تكفل بالدفاع عن نبيه في آية شهيرة من سورة الحِجْر، تقول (إنا كفيناك المستهزئين)؛ ولقد شاهدنا بأعيننا وعرفنا بيقين كيف أن الله سبحانه كفاه إياهم وجعل نهاية هؤلاء الرسامين الساخرين ، أبشع نهاية ؛ فلو

[110] سورة آل عمرا، الآية 186.

رأيتَ رؤوسهم ممزقة وبطونهم لاصقة بالأرض وبعضهم مرمي على بعض في غرفة التحرير اللعينة، لتعجبتَ أشد العجب من شدة مكر الله وبأسه. ولأيقنتَ أن لمحمد ربا يحميه، ولفهمتَ أنْ لا داعي للتظاهرات المليونية السفيهة، ولا لقتل الأبرياء وتحريق دور العبادة وممتلكات الناس. فما هكذا كان يفعل محمد وأتباعه.

والحق، أن هذه ليست المرة الأولى التي ينتقم الله فيها لنبيه، فهي سنته سبحانه على مر التاريخ في الساخرين من نبيه عليه الصلاة والسلام ، فقد ذكر المفسرون أن سبب نزول قوله سبحانه (إنا كفيناك المستهزئين) أن بعض المشركين كالوليد بن المغيرة وغيره كانوا موغلين في الإستهزاء والسخرية من رسول الله، فبعث الله جبريل إلى محمد ليخبره أن الله منتقم منهم عاجلا، فكان منهم من عمي بصره ومنهم من أصابه شوك فقتله ، ومنهم من تقرّح بدنه ، ومنهم من أصابه داء في بطنه فمات منه. وما مقتلة جريدة شارلي في قلب باريس ، في القرن الواحد والعشرين، إلا سلسلة من سنن الله تعالى في الإنتقام لنبيه الكريم ،عليه أفضل الصلاة والتسليم. فلا داعي إذن للسفه ولا للطيش.

ثم إن التاريخ لم يسجل لنا في صفحاته أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان ينتقم لنفسه من الساخرين من مقامه الشريف، ولا كان يقتلهم أو يأمر أحدا بقتلهم، بل كان يعاملهم بالعفو والصفح ودفع السيئة بالتي هي أحسن ويكِلُ أمرهم إلى ربه يفعل فيهم ما يشاء. لقد ظل جديرا بما قالت عنه أمنا عائشة رضي الله عنها، "كان خلقه القرآن"

نعم ، إنه كان يطبق تماما ما يأمره به القرآن الحكيم، فيكُفّ الأذى عن من يؤذيه ويتجاهله ، امتثالا لقول ربه (**ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم وتوكل على الله**[111]) ويصبر على شتى أنواع الإيذاء والسخرية ممتثلا للآية (**واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرا جميلا**[112]) وللآية الأخرى (**فاعف عنهم واصفح إن الله يحب المحسنين**[113])... والقرآن الحكيم طافح بالتعاليم الهادئة النبيلة في هذا المجال، والنبي الأمين طبقها أحسن وأكمل تطبيق ليبين لنا كيف نتعامل مع كتاب ربنا...

فخلف من بعده خلْف من أجيال المسلمين، طائشون ، غاضبون لا يولون للقرآن تدبرا ولا دراسة ويكتفون بتجويده والغناء به لا يجاوز حناجرهم... أجيال أجسادها كالبغال، وأحلامها كالعصافير؛ يستخفهم ويستفزهم كل من هب ودبّ، ويثير فيهم الفتن والاضطرابات والمظاهرات كل سفيه ، فانتبهت كلاب الغرب لهذه السجية فينا وانتهزتها لتكشف للعالم طيشنا وسفاهتنا وجهلنا وخفة أحلامنا ، فرسمت تلكم الرسومات، وقالت للعالم : انظروا إلى هؤلاء الوحوش ؛ يتصايحون في الشوارع تصايحَ الأبقار

[111] سورة الأحزاب، الآية 48
[112] سورة المزمل، الآية 10
[113] سورة المائدة، الآية 13

والحُمُر، ويضرمون النار في كل مكان، ويزعمون – مع ذلك - أن دينهم دين سلام و رحمة .. انظروا إلى دعاتهم على رؤوس المنابر واللعاب يتناثر من أفواههم حنقا وغيظا على البشرية، إنهم حقا بربريون متوحشون....

فإلى الله المشتكى مما آلت إليه أحوالنا.

ولا يخامرني شك في أن هذه الإساءات المتكررة إلي ديننا ومشاعرنا، إنما هي عائدة إلى سخط من الله علينا، أنِ اتخذنا هذا القرآن مهجورا، و غفلنا عن المبادئ الأخلاقية الكبرى والسنن الكونية التي بيّنها الله فيه ، واستأنسنا ورضينا بروايات تاريخية متضاربة ، لا تزيد العقل إلا حيرة والقلب إلا قسوة والإيمان إلا اضطرابا، فنسأل الله السلامة والعافية ونعوذ به سبحانه من مكره ، فإنه لا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون.

هل نحتاج أن نعرّف الغربَ بنبينا؟

ثم بُعيد أحداث الرسومات المسيئة، قامت بعض المبادرات من طرف بعض المثقفين المسلمين والناشطين الجمعويين من أبناء الجاليات المسلمة في فرنسا ، وطفقوا ينظّمون محاضرات ودروس في المساجد وقالوا أنهم يريدون تعريف صحافة الغرب برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكثفوا الدروس والمحاضرات ودعوا الصحافة والإعلام، ولم يستجب لهم أحد...

ولعمري إنها لطريقة فاشلة في التعامل مع الرسوم المسيئة. والدليل على ذلك أن الصحافة الغربية والغربيون بشكل عام وخاصة مثقفوهم هم أعلم وأخبر برسول الله من الكثير من عوام المسلمين، ومفكروهم ورجال الدين فيهم يعلمون علم اليقين أنه رسول من عند الله، ولكنه الجحدان والنكران والكفر بالرسالة الإلهية.

وتنظيم المسلمين للحملات الإعلامية للتعريف بنبينا إنما هو - في رأيي - من قبيل مضيعة الوقت وتشتيت الجهود، ألم يحسم لنا القرآن المسألة منذ زمن بعيد فقال في مطلع سورة البقرة (**إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)** ، وإذا كانوا "لا يؤمنون" فما الداعي لتقديم سيد البشرية لهم وتعريفهم به، وهم الكفرة الحاقدون الذين لا يؤمنون؟ ألم يؤكد القرآن مرة أخرى على عدم إيمان هؤلاء في مطلع سورة يس، حيث قال **(لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون)**... إذن لن تكون هناك جدوى من التعريف بالرسول الأمين لهؤلاء الأوباش؛ فهم - ببساطة - لا يستحقونه**!**

بل أعتقد اعتقادا جازما أن أنجع وسيلة في الرد على إساءاتهم المتكررة هي "التجاهل الممنهج" : إنه ذلك التجاهل المستعلي على حقارات الخصوم وعلى أحقادهم الخفية وأمراضهم النفسية الباطنية. إن المؤمن أنبل وأشرف وأطهر من أن يعير اهتماما لإساءات كلاب الصحافة الغربية. فليرسموا كما شاؤوا وليسخروا كما شاؤوا :

كناطح صخرة يوما ليوهنها ** فلم يضِرْها وأوهى قرنَه الوعلُ

فليضحكوا قليلا ... وليبكوا كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون...

وصدق الله الكريم حين علمنا تلك الحكمة الخالدة في سورة الرعد حيث قال عن المؤمنين ، أصحاب الحضارة والأخلاق العالية : **(ويدرؤن بالحسنة السيئة أولئك لهم عقبى الدار)** ... نعم! إن عقبى الدار لنا ، وإن الإسلام سينتشر على أرجاء الأرض وسيدخل عليهم في قعر ديارهم ، شاؤوا ذلك أم أبوا... **"يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون، هو الذي أرسل رسوله بالهدى و دين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون[114]"....**

فلْيرسموا، وليسيئوا ... ولْيجرحوا مشاعرنا ، وليسخروا منا ... لكننا نقول لهم كما قال نوح لقومه الجاحدين **" إن تسخروا منا فإنا نسخر منكم كما تسخرون ، فسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم[115]"** ....

[114] سورة الصف
[115] سورة هود

وإننا لقادمون ... وسنرفع أذان " الله أكبر" مدويا على برج أيفل، وبرج (مونبارناس) وفي أرجاء باريس كلها وسنبني أكبر مسجد في ساحة (اتروكاديرو) وسيسطع نور الحق – لا نورهم الزائف - على مشارق أوروبا و مغاربها ، دون إراقة دم حرام.... وستصبح باريس "عاصمة الأنوار الحقيقية" ،لا أنوار الجهل والظلمات والضياع والتيه الذي تتخبط فيه أوروبا التائهة المقهورة... إن القضية لا تتجاوز كونها مسألة وقت... فانتظروا إنا معكم منتظرون.... وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

****

الفصل الخامس

الديموقراطية الفرنسية : مثال يُحتذى أم ضلال يُجتوى

مقدمة

لماذا يستمر البعض منا في الإيمان بالديموقراطية على الطراز الفرنسي، في حين أننا نعلم علم اليقين أنها مجرد نظام سيطرة لا- شخصي ، يهدف إلى التحكم في مصائر الشعوب وقهرها، بشكل أقل – طبعا - مما عرفته البشرية من قبل ، إلا أنه يبقى شكلا خطيرا وفظيعا من أشكال السيطرة على الشعوب. لماذا الإستمرار في التصويت لليمين أو لليسار أو للخضر أو للشيوعيين أو لغيرهم، في الوقت الذي نعلم أن تعاقب هذه الأحزاب والإيديولوجيات لا يهدف إلا إلى حراسة وحماية سلطة الإقتصاد التسلطي الذي يتحكم في مصائر البشر.

لقد عرفت فرنسا ، في السنوات الأخيرة، نِسبَ عزوف عن التصويت مرتفعةً جدا، سواء كان ذلك على مستوى الإنتخابات البلدية، البرلمانية، الجهوية، أو الرئاسية ... مما كشف صراحة عن إفلاس نظام ديموقراطي طالما خُدعنا نحن الأفارقة ، والعرب به.

ولقد شمل هذا الإفلاس كل المنظومات الفرنسية، الإجتماعية منها والتربوية والإقتصادية. لقد أصبح نظامهم في حالة من الخراب يعجز من خلالها عن التقليل من نسبة البطالة في أوساط الشباب والناشطين في المجتمع، ويعجز عن وضع حد للإنحلال الأخلاقي والتفسخ القيمي الذي ينتشر بكثرة بين أفراد المجتمع الفرنسي. أصبحت الفردية هي القيمة العليا للفرد، وأضحى الناس أقرب ما يكونون في قيمهم إلى الحيوانات.

وحينما نرى هذه الأزمات المتوالية تنخر الجسد الفرنسي نتساءل : هل الديموقراطية الليبرالية - بشكلها الذي نراه في فرنسا - هي النظام الأمثل الذي يقدّم الحلول لهذه الأزمات العاصفة؟

وإذا كانت الديموقراطية ليست إلا صيغة من صيغ الطغيان " الناعم" ، الذي يمارَس على الشعوب من خلال " الرأي العام" ، لهدف التنظيم الربحي للمجتمع، ألا يعني ذلك أننا ندفن رؤوسنا في الرمال حين نظن أن الديموقراطية الليبرالية التي تطبَّق في العالم " الحر" هي أكمل وأروع وأجمل اختراع اخترعه الإنسان؟ ألا تقوم فرنسا بأبشع وأشنع كذبة في التاريخ حين توهِم العالم الثالث أن ديموقراطيتها تمثل النموذج الأمثل للإتباع؟

ادعاء فرنسا أنها و صلت إلى قمة الحرية ، وإلى استقلالية الضمير المطلقة من خلال الديموقراطية الليبرالية، ليس فقط هو انخداع بنظام خبيث في جذوره، بل هو اعتراف ضمني بفشل الفكر السياسي عند القوم. إن عجز رجال السياسة في فرنسا عن تقديم رؤية جديدة ومتطورة للمجتمع يبرهن على وجود

أزمة حقيقية تعصف بالفكر السياسي في هذا البلد ، ويدل بالتالي على أن النظام الديموقراطي الفرنسي الحالي يعيش سكرات موته ويلفظ أنفاسه الأخيرة...

من مظاهر فشل الفكر السياسي والموت الديموقراطي في فرنسا، أنك ترى وتقرأ على صفحات المواقع الإجتماعية لكبراء الساسة تصريحات وعبارات تعكس مدى فكر هؤلاء الساسة، ومدى رؤيتهم القاصرة عن تقديم رؤى حقيقية لبلدهم النازف. فبدلا من تقديم خطوط عريضة لمشروع اجتماعي جاد للنهوض بالبلد تراهم يكتبون على صفحاتهم عبارات حانقة مستهدفة لدين معين وطائفة معينة من المواطنين، من قبيل تغريدة السياسي سيئ الصيت : جان فرانسوا كوبي Jean François Copé ، التي يقول فيها (هناك أحياء شعبية لا يمكن فيها لأطفال الفرنسيين أكل خبزهم بالشوكولاته بسبب رمضان). ومن قبيل تغريدة فارنك آليزيو Franck ALLISIO ، (إن الإسلام السياسي يحاول كل يوم أن يؤخر حضارتنا للوراء. إن علينا أن نرد بهجوم مضاد)...

كلها كتابات وتغريدات تصب في منبع الديماغوجية، و التصعيد والتحريض بين طوائف الشعب ، والبحث عن أصوات الناخبين المتطرفين ، كما تعكس مدى انحطاط النقاش السياسي ، والمستوى الفكرى السافل الذي وصل إليه الساسة، وتعطي صورة واضحة عن الأفق المظلم للديموقراطية في فرنسا.

بسبب غياب أفكار بناءة لدى الساسة الفرنسيين، تراهم يبحثون دائما عن أكباش فداء يلقون عليهم باللائمة ويعتبروهم مصدر الشر ... إنهم بذالك يثيرون لدى العامة الأهواء السلبية الناقمة. ههنا يتجسد المكر والخبث لدى الساسة ، وههنا أيضا ينعكس مستواهم الفكرى ورؤاهم المنحطة. وبالتالي لا غرو أن ينعزل الشعب ويسأم من السياسة ويعزف عن المشاركة في التصويت أيام الإنتخابات الحاسمة كالرئاسية والنيابية والبلدية. لقد فهم الشعب اللعبة وأيقن أن أغلب ساستهم هم من هذا القبيل : لا برنامج لهم ، ولا تنمية ولا اهتمام جديا بمشاكل الشعب الحقيقية... وهذا ما تجلى واضحا في النِّسب العالية من هجران صناديق الإقتراع في كل انتخابات. وسوف ترى – عزيزي القارئ - في السطور اللاحقة أرقاما وإحصاءات تبيّن لك ذلك.

وبالإضافة إلى فشل الفكر السياسي وإلى تهديد الديموقراطية بالإنقراض، هناك ظاهرة أخرى ترافقهما هي " الفردية" لدى المواطن الفرنسي العادي. حيث ينعزل الفرد بذاته ويعيش لاهثا وراء ملذاته الشخصية الخاصة، ويغدو بذلك غريبا عن نفسه التي تسري بين جوانحه، ومنعزلا عن الشأن العام ... هذا الإحساس بالعزلة لدى الفرد سوف يؤدي طبعا إلى منعه من الشعور بالمواطنة وإلى تثبيطه عن المشاركة النشطة في الحياة الإجتماعية العامة، لأنه تعوَّد على أن مصلحته الخاصة تعلو فوق المصلحة العامة.

وحيث أن المواطن يَنتدب – عن طريق الإنتخاب – "خليفة له " ، سواء كان هذا الخليفة رئيسا أو نائبا برلمانيا أو عمدة، فإنه أي المواطن يتفرغ لنزواته وملذاته وأهوائه النفسية ليصبح عبدا لها، ويترك الإهتمام بالشأن العام، فلا يكون عضوا فاعلا في بناء المجتمع والدولة. وههنا تكمن خطورة الديموقراطية الليبرالية عند القوم. إنها تؤدي حتما إلى تحفيز نزعة الإنعزالية والفردية لدى أفراد الشعب. وهذا ما أشار إليه فيلسوفهم الكبير جان جاك روسو حيث قال عن عامة الشعب : (إنهم ينتدبون نوابا عنهم ليبقوْا في بيوتهم. وبفضل المال وقوة الكسل، يحصلون على جنود لاستعباد الوطن، وعلى ممثلين ليبيعونه)

لقد صنعت الديموقراطية مستهلكين جددا ، متقوقعين على أنفسهم، لا يهتمون إلا بمواسم البيع والشراء والتخفيضات التجارية. فهل يمكننا – والحالة هذه – أن نتكلم عن "ديموقراطية جادة" حينما يصبح أفراد المجتمع مجرد أشخاص مسترَقّين يبحثون عن ملذاتهم الخاصة، ولا اهتمام له بقضايا الحياة العامة.

لقد أنشأت الديموقراطية الفرنسية مجتمعا مشتتا يساهم فيه الفرد - بكل سلبية - في الفساد الذي قننه الدستور، مقابل أن يحظى هذا الفرد بالامتيازات المادية التي تكفل له راحته الشخصية وتحقق له ملذاته المنحرفة.

هذه الديموقراطية المعتلة، وهذا التفسخ الإجتماعي لدى الأفراد الفرنسيين تمخض عنهما "طغيان سياسي ناعم" : طغيان لا يقهر الشعب من خلال القوة الحديدية ، ولكن من خلال المكافآت المادية كزيادة الأجور، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وإلهاء الناس بشتى أنواع الإغراءات ... وهذا هو ما يؤدي بالذات إلى استعباد الشعب بشكل ناعم وقتل كل حس نقدي وكل مقاومة لدى أفراده.

بعبارة مقتضبة، تُدخِل الديموقراطيةُ الليبرالية أفرادَ المجتمع في أوهام الإستهلاك المادي الأعمى لكي تئد فيهم كل صيغة من صيغ المقاومة أو النقد أو الثورة على الوضع القائم. إنها استيراتيجية التسلية الجماعية. وهذا بالضبط هو ما يحدث في فرنسا، وفي أغلب دول العالم الذي يصف نفسه بـ" الحر" ، ولعمر الله ما هو بحُرّ، بل هو عبد للشهوات والنزوات، وضحية للأكاذيب والتضليل الجماعي.

هل حقاً فرنسا دولة ديموقراطية ؟

إذا كانت الديموقراطية تعني في ما تعنيه حكم الشعب لنفسه وبنفسه ، وتداولَ السلطة بشكل دوري وسلمي، واعتبارَ حكم الأكثرية في تعيين رؤساء الدول، فإن هذه المعايير لا تتوفر إطلاقا – حسب

مشاهداتي - في الديموقراطية الفرنسية. وقد يظن بعض الناس أني أبالغ في هذه القضية، لكني سوف أبرهن على ما أقول.

في الديموقراطية الحديثة تكون السيادة للشعب ، فهو الذي يحكم عن طريق انتخابات يفوّض فيها منتخبيه ليسيّروا مصالحه العامة ، ويحاسبهم في تسييرهم إن اقتضى الأمر ذلك. بيد أن النظام الدستوري للجمهورية الفرنسية يقضي بتحويل سلطة الشعب إلى ممثلين له، لا يمكن مساءلتهم خلال ممارستهم لمهامهم. هؤلاء الممثلون هم النواب البرلمانيون وأعضاء مجلس الشيوخ، وهم قلما يقومون بتمثيل الشعب كما يُنتظر منهم. وغالبا ما يهمل هؤلاء الممثلون المصلحة العامة للشعب. ويتحولون إلى مجموعات من الفرقاء الإنتهازيين تسن القوانين حسب مصالح ضيقة تخدم لوبيات معينة لا علاقة لها بتاتا بمصالح الأمة الكبرى، وهي ظاهرة منتشرة كثيرا في البرلمان الفرنسي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإصدار قوانين متعلقة بشؤون التجارة والأعمال مثلا، حيث غالبا ما تصب القوانين المشرَّعة في مصلحة بعض الشركات الخاصة الغنية على حساب مصالح المواطنيين العاديين، و نفس الحال ينطبق على مشاريع القوانين السياسية والإجتماعية إذْ يتم إعدادها والتصويت لها لخدمة حزب معين أو إيديولوجية معينة كما وقع مع قانون تحريم لبس النقاب والحد من حرية المرأة المسلمة، وكذا مع قانون عقاب من ينكر المحرقة اليهودية، ومن ينكر ما يسمونه "الجرائم" التي ارتكبتها تركيا ضد الأرمن . كلها قوانين لا تمت بصلة لمصالح الشعب العامة وتصب في أهداف ورؤى إيديولوجية ولوبية خاصة. ومع ذلك تم التصويت عليها وإمرارها دون أي مشاكل واعتراضات تذكر.

واللافت في الديموقراطية الفرنسية أن الدستور لا يخوّل للشعب أن يعترض بالطرق القانونية على مشاريع القوانين التي يقدمها نوابه. فتكون بذلك السيادة الفعلية هي للنواب ولوبياتهم الذين أوصلوهم لغرفة البرلمان بدلا من أن تكون للشعب صاحب التصويت و السيادة والسلطة الأصلية.

ومن هنا أعتقد أن عبارة "الديموقراطية" ليست مناسبة لوصف نظام الحكم في فرنسا، بل إن أعدل عبارة يمكن بها و صف الحكم الفرنسي هي عبارة : نظام الأوليجاركية. أو ما يمكن تسميته بـ"نظام الملإ". والملأ هنا هم النواب والشيوخ و أعضاء الحكومة وعلى رأسهم رئيس الدولة.

من الناحية الفنية، يمكننا إذن القول أن فرنسا ليست دولة ديموقراطية، وذلك وفق المفهوم العملي للديموقراطية؛ حيث أن الشعب لا يمارس أي سلطة ولا أي سلطة مضادة. ومن أجل تسليته وخداعه، فقد وضع الدستور له حلا آخر يوهمه أن له السلطة. يتمثل هذا الحل في " الإنتخابات" ، و التصويت في صناديق الإقتراع.

ثمت عيب آخر في "ديموقراطية" فرنسا ، هو أن المواطنين العاديين لا يملكون أي قدرة على الترشح في الإنتخابات والخوض في غمراتها، بل يحتكر الترشّحَ لها لوبيات وجماعات وعائلات معروفة، تتوارثها أبا عن جد، تماما كما الحال عندنا في السلطة منذ عهد بني أمية إلى اليوم. وسوف أتكلم في فقرات لاحقة عن النواب والعُمَد "الخالدين" الذين يحتكرون مناصبهم لفترات تزيد أحيانا على ربع قرن من الزمان ثم يورّثونها لأبنائهم. مما يعني أن مبدأي الديموقراطية والتبادل الدوري على السلطة ليسا إلا أخدوعة يُضحك بها على ذقون الشعب الفرنسي الساذج.

رغم بريق نظام "الإنتخاب" الخادع إلا أنه لا يغير من الأمر شيئا ؛ إذْ لا يساعد المواطنين على الترشح بأنفسهم للمساهمة في حكم بلدهم؛ فيظل كل مواطن يشعر في قرارة نفسه بعدم فاعليته وقلة حيلته إزاء المشاركة في شأنه السياسي. ومن شواهد ذلك، أن من يريد الترشح للرئاسة ، فإن القانون يفرض عليه الحصول على خمسمائة توقيع (تزكية مسبقة) من عمد البلديات في شتى أنحاء التراب الفرنسي. والمشكلة ههنا أن العُمَد لا يعطون توقيعاتهم إلا لأفراد معروفين ، ومنتمين للنظام السياسي القائم، أي أفراد الملإ. فإن كنت مواطنا مجهولا، فلن يعطيك أي عمدة توقيعه ، و بالتالي سيستحيل عليك الترشح لمقعد الرئاسة. وهذه التوقيعات الخمسمائة التي يفرضها القانون، يسميها الفرنسيون بنظام التصفية Système de filtrage، حيث يصفَّى كل الناس الذين ليسوا من النظام القائم ؛ فيُمنعوا من الترشح.

وقد وُضع نظام التصفية هذا لأول مرة في سنة 1962 ، أيام حكم شارل ديجول، وكان الهدف منه الحد من عدد المترشحين لرئاسة الدولة. وكان في بادئ الأمر يُلزم أي مترشح للرئاسة بالحصول على مائة تزكية فقط، وفي سنة 1976 ، ارتفع الشرط إلى خمسمائة تزكية. فأصبح من المستحيل لأي مواطن عادي أن يترشح للرئاسة..

وبما أن العُمَد هم أساسا منَصَّبون من طرف الأحزاب السياسية الكبرى، فإنهم دائما ما يخضعون لضغوط من أحزابهم ، لحرمان هذا المترشح أو ذاك من التوقيعات اللازمة للترشح. وتتمثل هذه الضغوط في تهديد الحزب السياسي للعمدة بعدم ترشيحه لمنصب البلدية في الإنتخابات القادمة إنْ هو أعطى توقيعه لفلان، أو بحرمان بلديته من بعض الإمتيازات والتمويلات المالية التي يتولى تسييرها أعضاء كبار في الحزب الذي ينتمي له العمدة.

هذه القاعدة (قاعدة الخمسمائة توقيع) ، وقضية الضغط على عمد البلديات في حرمان هذا المواطن أو ذاك من التزكية.. تجسدان بشكل واضح ظاهرة الأوليغارشية التي تحكم النظام الفرنسي.

ومن عيوب هذه القاعدة أن المترشح المحروم من التوقيعات قد يكون له مناصرون بالملايين من بين أفراد الشعب، فيكون حرمانه من التوقيعات اللازمة للترشح فيه نوع من حرمان جزء من أفراد الشعب من التعبير عن آرائهم وتجاهلهم وعدم أخذ أفكارهم في الحسبان.. ولا شك أن هذا الحرمان مناقض تماما لأبسط مبادئ الديموقراطية، التي تخول لكل مواطن الحق في التعبير عن صوته لمن يريد.

من جهة أخرى، فإن نظام "الإنتخاب" ، في جوهره ، يسمح باختيار مترشح من بين عدة مترشحين اصطفتهم مسبقا الأحزاب السياسية المتنفذة. فالشعب لا دخل له مطلقا في تقديم أي مترشح باسمه بل لا يُترك له ذلك أصلا، إذ أن الأمر عبارة عن تداولات تقع بين مؤسسي هذا الحزب السياسي أو ذاك، وحين يتفق أعضاء الحزب على مرشحهم ، فإنهم يقدمونه للشعب على أنه المرشح الأكثر نزاهة وكفاءة في حين أنه ليس إلا واحدا من أعضاء الملإ الفاسدين الذين انتخبوه وفرضوه بسلاسة ودهاء على الناس.

ثم إن عملية "الإنتخاب" تتطلب حملات دعائية مكثفة ، وهذه الحملات تحتاج لبذل أموال طائلة كي تدفع بالمترشح نحو الفوز. وهنا تتدخل الشركات التجارية الكبرى ورجال الأعمال لضخ أموالهم لصالح هذا المرشح أو ذاك، ليس حبا فيه ولكن لأنه تعهد لهم – صراحة أو تورية - بالدفاع عن مصالحهم التجارية والإيديولوجية على حساب مصلحة الشعب. وحين يفوز المترشح المدعوم ، فإن السلطة تكون حينها في يد الملإ من أعضاء الحزب الذي رشحه. وهذا الملأ يدين بدوره للوبيات التجارة والأعمال ويخضع لها وتسيّره حسب أهواءها ورؤيتها وأهدافها... وفي نهاية المطاف، يكون المترشح الفائز منفِّذا لسياسة أصحابه من الملإ وأسياده من التجار ورجال الأعمال، حريصا على الدفاع عنها في مقر البرلمان، وينسى الشعبَ الذي صوّتَ له كي يمثله ويدافع عن همومه و قضاياه.

إن الإنتخابات ليست قطعا أداة فعالة ونزيهة من أدوات الديموقراطية. رغم ذلك فما زال الكثير من الناس يعبدونها بتفان ويعتقدون فيها الحلول السحرية لمشاكل الديكتاتورية والظلم والإقصاء والإضطهاد.

وأصدق مثال يصور عملية انتخاب ممثلي الشعب ما عبر عنه الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو حيث قال (في اللحظة التي يعطِي فيها الشعب نفسَه لنواب يمثلونه، فإنه لم يعد حرا، إنه يقضي على نفسه بالموت). أجل! إنها عبودية العالم الجديد.

إن الديموقراطية الصادقة والنزيهة تكمن في إعطاء سلطات محدودة لممثلي الشعب وتخويل هذا الأخير – أعني الشعب - الحق المطلق في الإعتراض على ممثليه ، ومنع انتشار نفوذهم، ورفضِ مشاريع قوانينهم التي لا تصب في مصلحته ، كما تكمن أيضا في تعيين أجل زمني محدد، إذا وصله السياسي المنتخَب وجب عليه أن يغادر طوعا ولا يترشح مرة أخرى، بل يترك فردا آخر من أفراد الشعب يتقدم ويشارك في الإنتخابات. وكل هذه الشروط لا تتوفر بتاتا في الديموقراطية الفرنسية اليوم.

وقد شخّص الفيلسوف الفرنسي جاك رونسيير Jacques Roncière (من مواليد 1940)، حالة الديموقراطية الفرنسية قائلا (إننا نعيش في دولة قانون أوليجارشية : أيْ في بلدٍ تكون سلطةُ الدولة فيه محدودة من خلال الإعتراف المزدوج بسيادة الشعب وبحرية الأفراد لا أكثر ولا أقل)

لكن، رغم إعتراف الدولة بسيادة الشعب – كما يقول الفيلسوف - إلا أن الشعب ليس هو الذي يحكم ، وإنما له أن ينتخِب فقط ويترك المنتخَبين يتصرفون في شؤونه دون القدرة على رقابتهم أو الإحتجاج عليهم. وإن وقعت احتجاجات فغالبا ما تكون شكلية ذات صبغة إعلامية لإعطاء الإحساس بوجود نوع من الحرية في التعبير لدى الشعب. وأصدق مثال على ذلك ما حدث أيام تشريع قانون يجيز الزواج بين المثليين Les homosexuels، وهو قانون اقترحه الحزب الإشتراكي الحاكم في مايو 2013 ودرسه البرلمان وصادق عليه ، وهبّ الشعب – بكل أطيافه - معترضا على هذا القانون في مظاهرات عارمة في جميع مناطق فرنسا. انتفضت النقابات العمالية والجمعيات المدنية وجمعيات حقوق الأطفال وأهل الأديان وغيرهم من جميع مكونات الشعب الفرنسي على مشروع القانون المذكور. رغم كل ذلك فقد مُرِّر القانون وصادق عليه البرلمان ووقّع عليه رئيس الجمهورية على رغم أنف الشعب. هذا المثال يُجسد غياب سيادة الشعب وتهميشه وعدم مشاورته في قضاياه الإجتماعية الكبري؛ فقد استطاع حزب حاكم واحد أن يمرر قانونا لم ترض عنه الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب ...

إن شكل الديموقراطية المعمول به حاليا في فرنسا لا يسمح - كما أشرت آنفا - لأفراد الشعب العاديين بالدخول في معمعة الحياة السياسية والنجاح فيها والوصول إلى المراتب السامية في الدولة... إنها الأوليغارشية في أوضح أشكالها.

غياب الثقة في البرلمان والمنتخَبين، وسأم الشعب من السياسة ورجالاتها...

منذ سنوات، بدأ الشعب الفرنسي يحس بفساد منتخبيه ويشعر بخيبة أمل تجاههم، وقد عبرت إحصاءات كثيرة عن ظاهرة التذمر التي أصبحت شائعة في أوساط المجتمع الفرنسي. فقد أقام معهد إيبسوس Ipsos الإحصائي دراسة نشرتها صحيفة لوموند ، ذكر فيها أن : " 82 بالمائة من الفرنسيين يعتقدون أن الساسة المنتخَبين يتصرفون بناء على مصالحهم الشخصية فقط. وأن 72 في المائة يعتقدون أن الديموقراطية الفرنسية ليست على ما يرام وأن أفكارهم ورؤاهم ليست ممثلة من طرف الساسة المنتخَبين في البرلمان [116]"

---

[116] صحيفة لوموند الألكترونية ، من مقال عنوانه « Les crispations alarmantes de la société française » ، (التشنجات المنذِرة في المجتمع الفرنسي)، الصادر بتاريخ 2013/01/24

وفي إحصاء آخر قام به مركز البحوث السياسية Cevipof التابع لكلية العلوم السياسية ، نشرته أيضا صحيفة لوموند ، جاء فيه أن " 28 بالمائة فقط من الفرنسيين لديهم ثقة في البرلمان الفرنسي "[117] ...

وفي نفس المقال تروي الصحيفة على لسان مدير معهد Cevipof أنه قال : " في سنة 2009 كانت نسبة غياب ثقة الفرنسيين في السياسة مرتفعة جدا، وأنها اليوم وصلت إلى مستوى قياسي"

وهذا يبين لك أيها القارئ الكريم مدى عزوف الفرنسيين عن السياسة ، وشعورهم بعدم أهميتها ، وإحساسهم العميق أن الديموقراطية لم تعد إلا خدعة يُخدعون بها من طرف الحكام واللوبيات المتنفذة في مصائر الشعوب.

الإستئثار بالكراسي و تكديس المأموريات

في عام 2013، 83 ٪ من البرلمانيين الفرنسيين يجمعون بين منصب نائب وعمدة :

إن الملاحظ للبرلمان الفرنسي ولمجلس الشيوخ يظن لأول وهلة أن فرنسا دولة تتمتع بديموقراطية جدية، وأن المواطنين يُمثَّلون عن طريق نواب منتخبين يختارهم الشعب بنفسه ويدافعون عنه على منصة البرلمان ويسنون له القوانين التي تخدم مصالحه. هذه هي النظرة الاولى التي يسوّقها إعلامهم وإعلامنا على شاشات التلفزيون وأمواج الإذاعات ويصدقها السذج و السطحيون من الناس. لكن المتأمل بعمق في طريقة عمل الديموقراطية الفرنسية سرعان ما يصاب بالدهشة والاحباط وتنقشع عنه الأوهام ؛ فالجمعية الوطنية الفرنسية (مجلس النواب) تجسّد أبشع أنواع التمييز واللاعدالة بين طبقات المجتمع. وهي مكونة من 577 عضوا ، عشرين في المائة منهم من النساء ويوجد فيها عضوين فقط من الطبقة الكادحة[118] Les ouvriers.

إن تشكيلات المنتخَبين في البرلمان الفرنسي بغرفتيه الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ لا يمثلون كل أطياف الشعب إطلاقا كما يروّج له الإعلام، بل و لا يحتكّون بالشعب إلا في فترة الانتخابات. إنهم جماعة من طبقة النبلاء ورجال الأعمال والماسونيين يتوارثون المقاعد في البرلمان أبا عن جد ، والبرلمان عندهم أشبه ما يكون بالنظام الملكي عندنا. فكل ملك يُخلّف ابنه أو أخاه... وهكذا الحال في فرنسا... إنها ظاهرة تذكرني كثيرا بظاهرة " الملأ" التي تكلم عنها القرآن الكريم في مواضع كثيرة وشجبها بحدة، لِما فيها من إقصاء الناس والاستحواذ على حقوقهم ...

---

[117] نفس الصحيفة ، من مقال تحت عنوان La défiance des français envers la politique atteint un niveau record (حِذْر الفرنسيين من السياسة يصل إلى مستوى قياسي)، الصادر بتاريخ 2013/01/15،

[118] أرقام سنة 2013

توجد عائلات معروفة في فرنسا تتداول نفس المنصب في البرلمان منذ عقود طويلة ، فمثلا عائلة ديبرى DEBRE وهي أسرة يهودية شهيرة في فرنسا ، تَعاقَب الكثير من أفرادها على البرلمان وتوارثوه أبا عن جد ولا زالوا يحتلون مقاعد كثيرة في البرلمان الفرنسي إلى اليوم.

والكثير من البرلمانيين يقضون عشرات السنين على مقاعد البرلمان وكأن منصب النائب أصبح إقطاعا لهم وفي كل مرة يعاد انتخابهم دون إحداث أي ضجة ودون أن يشعر الشعب نفسه بالتواطؤات والتصالحات التي تقع بين أفراد الملإ في الكواليس...

زد على ذلك أن هؤلاء النواب لا يحتكرون فقط المناصب البرلمانية بل إن غالبيتهم تمارس وظائف أخرى في هرم الدولة، كمنصب وزير أو مدير ، أوعمدة ، أو رئيس مجلس إدارة شركة ما ، أومستشار عام في إحدى الولايات الداخلية، هذا إضافة إلى منصبه كنائب. مما يعني أن المواطن العادي ليس له أي نصيب في الدولة بل عليه أن يبحث عن عمل وترقية في القطاع الخاص ، وإلا فلا مكان له في مؤسسات الدولة العمومية.

وقد انتبه أخيرا لهذه الظاهرة بعض المثقفين ومتابعي الشأن العام وانتقدوها بشدة ، لدرجة أن مجلس الشيوخ اضطر – من أجل تهدئة الوضع - إلى عمل تقرير حول القضية؛ فنشر في شهر فبراير 2012 تقريرا مفصلا حول ظاهرة تعدد وظائف النواب، قال فيه أن " 84 ٪ على الأقل من النواب و 70 ٪ من الشيوخ يمارسون وظيفة أخرى إضافة إلى وظيفة النائب أو الشيخ "

وفي سنة 2013 م ، وصل عدد النواب البرلمانيين الذين يجمعون بين منصب نائب ومنصب في وظيفة أخرى وصل عددهم إلى 339 من مجموع 577 نائب يشكّلون غرفة الجمعية الوطنية. هذا رغم صدور قانون جديد يحرّم على النواب جمع وظيفة النائب مع وظيفة أخرى، وقد صادق على هذا القانون النواب بعد صراع مرير مع الحكومة ومع الشعب. وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 فبراير 2014.

لكن هذا القانون بقي حبرا على ورق؛ مما يعني أن ثمت فسادا حقيقيا ينخر في جسد البرلمان الفرنسي ويغض الطرف عنه كل النواب بل لا شك أنهم يتمالؤون عليه .

ويتجسد الفساد هنا في أن النائب الذي يجمع بين عدة وظائف ، يستلم راتبا شهريا عن كل وظيفة مما قد يصل إلى عشرات الآلاف من اليورو. ثم إنه – أي النائب – لا يكرّس وقته لهموم المواطنين الذين انتخبوه ولا يهتم بشكاواهم أو مصالحهم... بل يشغل وقته في أعمال إضافية في وظائف عمومية أخرى تدر عليه دخلا ماديا أكبر بكثير من راتبه الذي يستلمه من البرلمان. فهو إذن يحصل من أموال

المواطنين على رواتب متعددة في حين أنه لا يقوم بدور يستحق الذكر، بل غالبا ما يتغيب هؤلاء النواب عن جلسات البرلمان لانشغالهم بوظائفهم الأخرى.

و يذكر المراقبون أن ظاهرة تعدد الوظائف مع منصب النائب اختفت أو كادت من ديموقراطيات أوروبا، إلا في فرنسا فما زالت قائمة... مما يثير أداة استفهام منطقية حول نزاهة العملية الديموقراطية وجديتها في الجمهورية الفرنسية.

الجمعية الوطنية : النواب الخالدون...

يتميز نواب البرلمان الفرنسي غالبا بتقدم السن وطول فترة المأمورية؛ فمتوسط عمر النائب يصل إلى 59 عاما ومتوسط مأموريته يصل إلى خمس وعشرين سنة؛

ومن أعجب ما لفت انتباهي في "ديموقراطية" القوم ، أن المنتخَبين لتمثيل الشعب يقضون فترات طويلة جدا في مناصبهم، حيث يمكن القول أن ظاهرة التغيير تكاد تكون معدومة لديهم في صحن البرلمان، فالنائب يقضي كل حياته في نفس المقعد.

فمثلا النائب البرلماني الشهير لويك بوفار Loïc BOUVARD ، من مواليد 1929م، وعمره اليوم 82 عاما. هو من حزب اليمين ويعتبر من أقدم النواب الفرنسيين وظل نائبا على مقعد البرلمان عن منطقة الموربيهان LE MORBIHAN من سنة 1973 حتى سنة 2012 أي مدة تصل إلى أربعين سنة ولم يتنازل عن منصبه إلا بعد أن عجز بدنيا عن ممارسة مهامه.

وهذه الفترة الزمنية الطويلة لا نعرفها في الحكم إلا لدى طغاة العرب كالقذافي وحسني مبارك وبن علي ومن هم على شاكلتهم .... بل إن بعض طغاتنا لم يصل إلى هذه الفترة الطويلة في الحكم التي وصلها النواب الفرنسيون على كراسيهم.

وهذا جان تيبري Jean TIBERI ، 76 عاما، من حزب اليمين ، انتُخب لأول مرة عام 1968 أيام الجمهورية الخامسة وظل نائبا للمقاطعة رقم 3 لمدينة باريس مدة ثماني سنوات ليُعاد انتخابه مرة أخرى لنفس المقاطعة مدة عشر سنوات أُخَر أي من سنة 1976 إلى 1986 وبعد ها مباشرة في العام الموالي يصبح نائبا عن مدينة باريس من 1986 إلى 2012 فيكون مجموع سنواته في البرلمان الفرنسي ما

يناهز الاربع وأربعين عاما على نفس المقعد. وكان في هذه الفترات يشغل في نفس الوقت أيضا منصب عمدة باريس.

وإني لأعجب في نفسي كيف أنهم يتشدقون علينا بالحرية وبالتناوب الديموقراطي الدوري على السلطة والحكم، وهم والغون حتى الذقون في الاستئثار بالسلطة واحتكارها والضحك على الشعوب والإستهزاء بخياراتها ومصائرها.

وهذه كريستين بوتين Christine BOUTIN رئيسة الحزب المسيحي الديموقراطي وعمرها 67 عاما مازالت نائبة منذ ما يزيد على ربع قرن ؛ فقد أنتُخبت لأول مرة عن المقاطعة العاشرة لمنطقة إيفلين Yvelines سنة 1988 وظلت منتخبة في نفس المقاطعة حتى ما بعد سنة 2012 .

وهذا أندري سانتيني André Santini ، 71 عاما، من حزب اليمين، يقضي ثلاثة عشر عاما متتابعة كنائب عن المقاطعة العاشرة لمنطقة Hauts de seine أي من سنة 1988 إلى 2001 ويعاد انتخابه في العام الموالي حتى اليوم 2012 أي ما يربو على 25 عاما في نفس المقعد البرلماني. وطوال هذه الفترة كان أيضا يشغل منصب عمدة لمدينة تسمى إيسي لمولينو Issy les Moulineaux.

ثم Patrick Ollier باتريك أوليي، وهو من نواب اليمين الديجولي . انتُخب نائبا للمقاطعة السابعة في منطقة أوت ديسين Haute de seine في سنة 2002 وعمدة لمدينة روي مالميزون Rueil malmaison قرب باريس عام 2004 وظل في هذه المناصب حتى عام 2012 وما زال فيها حتى بعد 2012.

وهذا جاك لانغ Jack Lang، اشتراكي يساري معروف، ومن وجوه الثقافة المشهورين وله معرفة كبيرة بالعرب ، وهو من أصل يهودي ومن كبراء الماسونيين الفرنسيين . استمرت فترة انتخابه كعمدة ونائب ما يقارب ربع قرن من الزمان ، من سنة 1989 حتى سنة 2012 ، وشغل خلال فترة مأموريته مناصب أخرى سامية كوزير للتعليم ووزير للثقافة، وغيرهما. وترأس أيضا إدارة معهد العالم العربي أيام زوبعة الثورات العربية ولازال يشغل هذا المنصب حتى سنة 2015. وهو من مواليد سنة 1939م.

ومثله توني ظريفي Tony Dreyfus ، اشتراكي ، شغل طيلة خمسة عشر سنة منصب عمدة للمقاطعة الخامسة في باريس. وهو أيضا من مواليد 1939م.

واللائحة تطول وتطول .... وما ذكرته ليس إلا مجرد غيض من فيض؛ مما يعني أن الحكم في فرنسا هو حكم " أوليغاركي حاصل" وهو ما يطلق عليه الفرنسيون Oligarchie de fait أي أن ظاهرة

الأوليغاركي ليست مشرّعة دستوريا ، ولكنها حاصلة على الأرض ، حيث لا يُمنع أي مواطن من الترشح للانتخاب لكنه إن قدر له الترشح فلن ينجح ، لأن ثمت طبقة أخرى تستأثر بكل المناصب السياسية على مدار سنين طويلة وتورثها لأبنائها وأقاربها. هذا هو الحال الحاصل في فرنسا.

وعودة إلى الذي ذكرت آنفا، فإن ظاهرة الأوليغارشي هذه هي نفسها ظاهرة "الملأ" التي تحدث عنها القرآن الكريم ؛ حيث تحتكر طبقة معينة الحكم وتمنع الآخرين من المشاركة فيه – بشكل مباشر أو غير مباشر - بل يصل الأمر أحيانا إلى اضطهادهم ومطاردتهم كما حصل مع موسى وشعبه من جهة وفرعون ووزرائه وملإه من جهة أخرى. فقد قال جل شأنه عنهم " وقال الملأ من قوم فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذرك وآلهتك ، قال سنقتل أبناءهم ونستحيي نساءهم وإنا فوقهم قاهرون[119]"

ونفس الظاهرة أيضا حدثت للنبي شعيب وقومه ، قال الله سبحانه " وقال الملأ الذين كفروا من قومه لئن اتبعتم شعيبا إنكم إذا لخاسرون[120]"

إن الملأ، أو الأوليغاركي، هم طبقة فاسدة في طبعها، لكنها تظهر على أنها تريد الإصلاح والتغيير .. فتقدم برنامجا للشعب ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قِبَله العذاب ، وهذا تماما مايحصل في كل المباريات الإنتخابية التي تابعتُها في فرنسا على مدى عشرات السنين، حيث ترى كل مترشح يقدم برنامجا للإصلاح الضريبي ولتحسين العدالة الإجتماعية وغير ذلك... وعندما ينجح ويُنصَّب رئيسا أو نائبا أو عمدة فإن الفساد يستفحل ويزداد القهر والظلم على المستضعفين في حين يحظى الملأ بالنصيب الأوفر من الفضل ويستأثر بكل خيرات الدولة.

وبالجملة، فإن ظاهرة "الأوليغاركي" هي مثال حي على النظام الحاكم في فرنسا سواء كان يمينيا أو يساريا.

ثم إن ظاهرة طول المدة على الكرسي ليست خاصة بنواب الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، بل حاصلة أيضا في المجالس البلدية، فقد شاهدت في أغلب البلديات الفرنسية أن بعض العُمَد يتبوأ نفس المقعد منذ أزيد من عشرين عاما وبعضهم يقضي فيه فترة حياته كلها ويموت وهو عمدة كما هو الحال في بعض المدن الريفية . وبعضهم يجمع بين وظيفته كعمدة ونائب ووزير في نفس الوقت.

وإذا كانت عراقة الديموقراطية في أي بلد في العالم تقاس بالتناوب الدوري المتجدد على السلطة فبماذا نفسر هذه المدد الطوال لدى الساسة الفرنسيين ؟ ولماذا لا يُسمح للمواطنين الآخرين بالمشاركة في الانتخابات والجلوس على مقاعد البرلمان وكراسي البلديات؟ أليس البرلمان يمثل الشعب والمواطنين

119 سورة الأعراف، الآية 127
120 الأعراف، الآية 90

البسطاء ؟ لماذا يُفرض على الشعب رجال معينون وساسة ثابتون لا يتغيرون مع مرور الزمن ؟ وكيف يُترك هؤلاء الساسة يتولون في نفس الوقت : شؤون التشريع كنواب، وشؤون تسيير المدن كعمد للبلديات وللمجالس العامة Conseils généraux؟ أليس تسيير الشأن العام يتطلب كفاءات متعددة وطاقات متجددة تتطلب تغييرا مستمرا للنواب بدلا من تركهم في مناصبهم لفترات قد تصل ربع قرن من الزمان أو يزيد ؟ ألا يدل ذلك على خلل في عملية الديموقراطية لدى هؤلاء القوم؟

ومن الشائع والمتفق عليه في فرنسا أن المنصب البرلماني لا يتوصل إليه إلا شخص من طبقة النبلاء ومن شبه المستحيل أن ترى المواطنين العاديين من الشعب يصلون فيه إلى الحكم .. وأكبر دليل على ذلك أنه لا يوجد في البرلمان الفرنسي إلا أربعة أعضاء فقط من الطبقة الكادحة من بين جميع الاعضاء البالغ عددهم 577 عضوا[121]. وهؤلاء الأعضاء الأربعة لم يُنتخبوا و يُسمحْ لهم بتبوء مقاعد البرلمان إلا بعد سلسلة طويلة من التنازلات والمفاوضات مع اللوبيات المتنفذة في السياسة الفرنسية. وليس اختيارهم لشغل مقاعد في البرلمان إلا من أجل إعطاء صورة - ولو ضئيلة - عن التنوع الديموقراطي المزعوم، وإلا من أجل الحد من ظاهرة التذمر الشعبي من استئثار طبقة معينة بمقاعد البرلمان.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة الطبقية لا و جود له بشكل محسوس على مستوى الجمعية الوطنية التي هي ممثلية الشعب. فمسألة حقوق المرأة وتمثيلها في البرلمان، وحق المساواة بينها وبين الرجل، لا أثر لهما على الأرض إلا ما كان من النصوص الدستورية و الخطابات السياسية الجوفاء.

وبالجملة فإن البرلمان في فرنسا هو أشبه ما يكون بمجلسٍ لشيوخ القبيلة يتحكم فيه النافذون والأقوياء واللوبيات على مدار عقود ويتوارثونه أبا عن جد.

ومن المفارقات الغريبة والمنافية لمبدإ العدالة الذي طالما غنى به القوم أنك ترى النواب والشيوخ لا يخضعون لنظام التقاعد الذي يخضع له المواطنون العاديون. وقد رأينا آنفا أن بعض النواب يصل إلى سن السبعين والثمانين أو يزيد وهو لا يزال متربعا على مقعده في البرلمان، بينما المواطنون الكادحون لا يسمح لهم القانون بتجاوز سن 63 عاما في العمل على أكثر تقدير. بل يضطرون في أغلب الأحيان للتقاعد المبكر نظرا لقساوة ظروف العمل وزهادة الراتب وخطورة العمل نفسه على صحة العامل وتكامله البدني.

وأنا متأكد أنْ لو كان البرلمانيون في فرنسا يلقون من الكد والضنى ما يلقاه هؤلاء المساكين الكادحين لكانوا استقالوا من مناصبهم في أول فترة نيابية؛ لكنهم استمرؤوا الراحة والجلوس على المقاعد الوثيرة

---

[121] أرقام 2016، من موقع الجمعية الوطنية على الرابط : http://www.assemblee-nationale.fr/11/tribun/csp1.asp#P606_29659 (تمت استشارته 2016/10/19)

في الجمعية الوطنية واستعذبوا الراتب الغزير فظلوا في مقاعدهم وتركوا « البؤساء» يعيشون بؤسهم، لا يلتفتون إليهم إلا أيام الحملات الانتخابية.

ثم إن نظرة واحدة سريعة في التليفزيون على هؤلاء النواب وهم جالسون على مقاعد الجمعية الوطنية ، يغط أغلبهم في نعاسه، تكفي أن تجعلك تعرف الفرق بين ذلك العالَم الحالم الذي يعيشه أولئك النبلاء وهذا العالم السفلي الظالم الذي يعيشه «البؤساء » ، هؤلاء الذين يعملون في المصانع وفي ورشات البناء تحت البرد القارس و الثلوج المتراكمة والرياح العاصفة وفي كافة الأشغال المُهينة والخطيرة والأليمة. حينها تفهم سريعا أن الديموقراطية عند القوم ليست إلا خدعة، وإلا أكذوبة حمراء و بضاعة مزجاة لا قيمة لها ولا لأحد حاجة بها.

إن بلدا كفرنسا يتبجح بالديموقراطية والحرية والتناوب الدوري على السلطة وهو يقبع في هذه الحال من اللاعدالة والتناقض، لجدير أن لا يكون مثلا يُحتذي لأي دولة من دولنا العربية والاسلامية.

الميزات والصلاحيات الجائرة

لا أبالغ إذا قلت ان وظيفة نائب في الجمعية الوطنية بفرنسا هي الوظيفة الأكثر راحة ومتعة والأكثر درا للمال.

وبما أن النواب هم المشرّعون والمقنّنون فقد انتهزوها ليصدروا تشريعات قانونية لصالحهم جعلتهم يستأثرون تقريبا بكل ميزات الوظيفة العمومية. فراتب النائب يعتبر من أعلى رواتب الموظفين السامين في الدولة حيث يبلغ أكثر من 7142 يورو[122] .

ويحصل النائب البرلماني أيضا على راتب آخر يُعطى له لشأن معاونيه كالسكرتاريا وتكاليف الاتصال وغير ذلك. صادق عليه البرلمان نفسه بتاريخ الأول يوليو 2016م، ويصل هذا المبلغ 5805 أورو[123] .

وإن كان النائب يشغل منصب عمدة في نفس الوقت كما هو الحال لدى أغلب النواب الفرنسيين فإن الراتب يتضاعف والميزات تتراكم وقد تصل إلى أكثر من تسعة آلاف وخمسمائة يورو (9500 يورو). كل ذلك يُدفع من جيوب دافعي الضرائب، أي المواطنين البؤساء.

هذا إضافة إلى الصلاحيات والميزات الاخرى كالسكن والسيارة وعلاوات التنقل في أي بلد : متى شاء و كيف شاء سواء بالطائرة على الدرجة الأولى ، أو في القطار السريع أو في سيارة فارهة أو غير ذلك.

---

[122] من موقع الجمعية الوطنية (البرلمان) على الرابط : http://www2.assemblee-nationale.fr/decouvrir-l-assemblee/role-et-pouvoirs-de-l-assemblee-nationale/le-depute/la-situation-materielle-du-depute (تمت استشارته 2016/10/19)

[123] نفس المصدر السابق.

ويحصل النائب على بطاقة نقل خاصة، صالحة على مستوى التراب الو طني وفي كل القطارات وفي الدرجة الأولى حيث تكون مقاعد النواب مزودة بأرائك وأسِرّة عليها يتكئون couchettes et voitures-lits[124] . كل ذلك من أجل توفير الراحة والرفاهية للنائب النبيل. كما يحدد النظام الداخلي للجمعية الوطنية اثنين وتسعين رحلة سفر جوية على مدار العام وفي طبقة رجال الأعمال، لصالح كل نائب.

وينص قانون الجمعية الوطنية أن النائب له رتبة « رب عمل » فيحق له أن يكتتب عمالا ويطرد آخرين وله أن يحدد شروط العمل وأوقاته ويحدد الأجور، وتوفر له الجمعية الوطنية المال الكافي لأجور موظفيه وكافة تكاليفهم. ثم إنه لا يلزمه أن يبرهن على صرفه للأموال التي خولتها له ميزانية الجمعية الوطنية.

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن البرلمان الفرنسي بغرفتيه ، يتميز عن غيره من برلمانات الدول المتقدمة، بنظام تسييري أقل ما يقال عنه أنه زبائني، محسوبي وعائلي؛ إذْ يوظف كثير من النواب زوجاتهم، وأولادهم ، وبناتهم، ويحصلون على رواتب يدفعها البرلمان الفرنسي من جيوب الشعب المقهور الذي يدفع الضرائب الباهظة للدولة. ففي سنة 2014 لوحدها، دفعت الجمعية الوطنية أجورا لـ 52 زوجة، و 28 ولدا، و 32 بنتا من أبناء النواب[125]. وهذه نسبة تعادل العشرين بالمائة من موظفي الجمعية الوطنية، وفق إحصاء صحيفة لوفيجارو. وإن كان توظيف الأقارب والأبناء ليس محظورا في القانون الفرنسي، إلا أنه يُلقي بالشكوك على مصداقية ممثلي الشعب (النواب والشيوخ)، و يضفي بشيء من الضبابية على شفافية استعمال المال العام، الذي هو أساسا مال الشعب ، وليس مال هذا النائب أو ذاك.

وعلى رأس النواب، يأتي رئيس الجمعية الوطنية (مجلس النواب)، السيد كلود بارتولون، الذي يوظف زوجته ويدفع لها راتبا شهريا من ميزانية الجمعية. وقُل نفس الشأن في باقي النواب...

وفي يناير 2017، ظهرت فضيحة على المترشح اليميني للرئاسة الفرنسية فرانسوا فيون François FILLON ، حيث أظهرت بعض الصحف أنه كان يدفع لزوجته وولديه الإثنين راتبا شهريا لكل فرد منهم، مقابل عملهم كمعاونين. بل كشفت التحقيقات أن زوجته حصلت على تسع مائة ألف يورو من ميزانية البرلمان، كمعاونة لزوجها النائب ، فرانسوا فيون. وعند تعميق التحقيق، وجدت العدالة أن

[124] انظر نفس الرابط السابق.

[125] صحيفة لوفيجارو عدد إلكتروني بتاريخ 28/07/ 2014 ، من مقال تحت عنوان 20% des députés ont embauché un membre de leur famille (20في المائة من النواب وظفوا عضوا من عائلاتهم)

زوجة النائب لم تقم بأي عمل يستحق راتبا شهريا.. وإنما كانت تأخذ المال، شهريا، دون وجه حق من ميزانية البرلمان .. تلك الميزانية التي يدفعها الشعب من عرق جبينه، فتعبث بها زوجات وأخدان وأبناء النواب الفاسدين..

بعد ذلك، لا يكف هؤلاء الساسة عن الصياح والعويل بأنهم يريدون مصلحة الشعب وبأنهم نزهاء..وبأنهم أكفاء قادرون على تحمل أعباء وأمانة تسيير المال العام.

وأذكّر أن النظام الداخلي للجمعية الوطنية، يخوّل ميزانيةً لكل نائب تزيد على 9000 يورو، ويعطي النظام الداخلي للنائب حرية استعمال نصف هذا المبلغ أي 4500 يورو في توظيف أي أحد من أقاربه شاء.. ههنا يبرز عامل المحسوبية والزبونية في برلمان إحدى "أعرق ديموقراطيات العالم". وههنا أيضا ، نفهم أن هذه الديموقراطية وهذه البرلمانات إنْ هي إلا محلات للفساد والتبذير وأكل أموال الناس بالباطل، وإقصاء الضعفاء من أبناء الشعب.

هذا، وتمثل قضية رواتب النواب الفرنسيين وصلاحياتهم إحدى القضايا الشائكة في نظام العدالة الاجتماعية في فرنسا وتكاد تنسف مبدأ العدالة برمته نظرا لما تسببه من فروقات طبقية ومادية بين المواطنين و الموظفين العاديين وبين نواب الشعب.

أما نظام التقاعد في الجمعية الوطنية فهو نظام خاص جدا ، ولا يقل حيفا وجورا عن قضية الرواتب الباهظة والصلاحيات الواسعة التي يحظى بها النواب.. فهو يختلف جذريا عن نظام التقاعد العام الذي يخضع له الموظفون العاديون. ومن الغريب لدى النواب أنهم صوتوا في مرات عديدة على إصلاح نظام التقاعد العام وجعلوه يصل إلى 1300 يورو تقريبا لدى المواطنين العاديين، في حين أن نظام التقاعد الخاص بالنواب يصل إلى أكثر من ثلاثة آلاف أورو . وظل على حاله دون أي تغيير جذري إلا ما كان من محاولات لتخفيضه ليبيّنوا حسن نواياهم أمام الشعب وقد خُفض بالفعل – أيام الأزمة المالية سنة 2008 وتحت ضغوط الإعلام - ليصل إلى 2400 يورو شهريا لكل نائب متقاعد. وهذا المبلغ يمثل ضعفي راتب موظف عادي في القطاع العام. وهو فارق شاسع يجسد – مرة أخرى - الهوة العميقة بين النائب البرلماني وبين الموظف الشعبي البسيط.

وهذا يبين لك بوضوح كيف أن الجمعية الوطنية ونواب الشعب إنما هم أشبه بجماعات من المافيا و المحتالين اللصوص والمستأثرين بالمال العام لمصالحهم الخاصة، تحت غطاء تشريعي هم من وضعه وحدده وجعله ساري المفعول.

وبدلا من سن قوانين إصلاحية لتحقيق العدالة بين الناس، تراهم يوسّعون الفروقات بين طبقات المجتمع ويستأثرون بالصلاحيات والميزات الهامة. واللافت أنه لا احد يجرؤ على انتقاد هذه المسلكيات اللاأخلاقية والمشينة، ومن تجرأ على ذلك فإنه يوصم بعبارة l'anti parlementarisme primaire أي "المعاداة البدائية للنظام البرلماني".

الزبونية و فساد الساسة : أرقام إحصائية

حسب إحصاء نشرته وكالة الصحافة الفرنسية AFP بتاريخ 28 سبتمبر 2011 فإن نسبة 72 في المائة من الفرنسيين تعتقد أن المنتخبين ورجال السياسة غير نزيهين ووالغين في الفساد و الرشاوى[126] . وهو أكبر رقم سجل في فرنسا منذ سنة 1977 ولا زال في تزايد مستمر حيث ارتفع اربع نقاط بالمقارنة مع سنة 2010 .

وفي شهر ابريل من سنة 2012 نشر معهد الاحصاء OpinonWay نتائج دراسة إحصائية بيّن فيها أن نسبة 77 في المائة من الفرنسيين لا تثق في رجال السياسة ويعتبرونهم فاسدين. وأن 32 في المائة من الشعب الفرنسي يشعر بالتقزز من رجال السياسة. وأن نسبة 1 في المائة فقط تثق في الساسة وتعتقد نزاهتهم.

وهذا يدل بشكل واضح على الهوة الشاسعة بين الشعب وبين رجال السياسة و على تقزز الفرنسيين وإحباطهم من السياسة بشكل عام ، وبشكل خاص من ما يسمونه بالديموقراطية، تلك المهزلة السخيفة والفرْية السوداء..

وهذه الأرقام تعكس الصورة البشعة التي يعرضها الساسة أمام الشعب الفرنسي، كما و تفسر أيضا عدم اهتمام الفرنسيين بالتصويت في الانتخابات المصيرية الكبرى كالرئاسية والبرلمانية.

ويخلص معهد OpinionWay أنه منذ ثلاث سنوات ازدادت نسبة تأفف الفرنسيين من الساسة بثلاثة عشر نقطة.

ويمكن إرجاع تذمر الفرنسيين من رجال الساسة إلى كثرة تردد الفضائح لديهم.

[126] Sondage TNS-Sofres pour la matinale de Canal+, mercredi (28/09/2011)

فضيحة وزير الخزانة في حكومة الرئيس الأسبق فرانسوا أولاند

إنها فضيحة فساد مالي عظيم، كان بطلها الوزير المسؤول عن خزانة الدولة وحساباتها ، الإشتراكي "جيروم كاهيزاك" Jerôme CAHUZAC . بدأت الفضيحة في ديسمبر 2013 حيث أعلنت إحدى المجلات الفرنسية أن الوزير "كاهيزاك" يملك أموالا أخفاها عن إدارة الضرائب الفرنسية لئلا يدفع الضريبة المالية السنوية التي يدفعها كل مواطن، وقد هرّب الوزير هذه الأموال على شكل حسابات شخصية في سويسرا وسنغافورة.

بعد انتشار الخبر، خطب الوزير في صحن البرلمان حول هذه القضية ودافع عن نزاهته باستمامة وأعلن أمام الإعلام ونواب الشعب أنه لا علاقة له بتاتا بأي حساب بنكي غير خاضع للضرائب خارج التراب الفرنسي... صدّقَه الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، وسانده زملاؤه في الحكومة ووقفوا وقفة رجل واحد معه.

بعد ثلاثة أشهر ، اشتد أوار القضية وازداد الضغط الإعلامي والشعبي لمعرفة الحقيقة ، وبعدها أعلن الوزير أمام قضاة التحقيق أنه فعلا كان يملك حسابات مالية خارج فرنسا وانه يعترف أنه اقترف كذبة أمام ممثلي الشعب، وطلب من الحكومة ومن رئيس الدولة مسامحته...

حينها، بدأ التحقيق معه في تهمة تبييض أموال ناتجة عن غش ضريبي.

وقد اشتد غضب الجماهير حين ثبتت التهمة على الوزير، فاضطر رئيس الدولة لطرده من منصبه.

ولقد جاءت هذه الفضيحة في سياق أزمة اقتصادية مستفحلة تعيشها فرنسا، كما أنها جاءت في إطار سياسة مالية صارمة وعد بها الرئيس أولاند أيام حملته الرئاسية وانتهجها حين وصل للحكم. ورأى الشعب في هذه الفضيحة نوعا من تواطئ الحكومة مع الوزير ، نظرا لتأخر طرد هذا الأخير من منصبه...

يعتبر وزير الخزانة "جيروم كاهيزاك" من أكابر الماسونيين وهو عضو نافذ في المحفل الماسوني الشرقي Grand Orient de France .. وهو يهودي متخصص في الجراحة التجميلية ، وينتمي إلى طبقة الأثرياء المشاهير .وكان حُكِم عليه سنة 2007 في قضية تشغيل خادمة فيليبينية بطريقة غير قانونية؛ إذْ كان يدفع لها شهريا مبلغ مائتي وخميسين يورو فقط. وله أخ يدعى "أنطوان كاهيزاك" كان يرأس مجلس إدارة بنك HSBC الشهير.

فضحية وزير خزانة الدولة في حكومة الرئيس الأسبق " نيكولا ساركوزي"

وقد وقعت فضائح أخرى كثيرة من هذا القبيل ، لأعضاء بارزين في حكومة حزب اليمين الذي كان يرأسه الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي.. من أشهر هذه الفضائح فضيحة وزير الخزانة "أريك ورث" Eric Woerth ، و كان وزيرا للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي .

حدثت الفضيحة في سياق حرب شاملة شنها الرئيس "ساركوزي" على كل من يغش في التصريح عن أمواله للضرائب، وكان الوزير أريك ورث – بحكمه وزيرا للخزانة - يتولى تسيير الأموال القادمة من جمع الضرائب. وفجأة ، نشر الإعلام تسجيلات قديمة وقعت بين الوزير وبين سيدة أعمال شهيرة تدعى ليليان بتانكور Liliane BETTENCOURT، ثالث أكبر ثروة في فرنسا.

تتضمن هذه التسجيلات أن وزير الخزانة حصل على أموال كبيرة من سيدة الأعمال مقابل تستّره على ثروتها لئلا تدفع ضرائب طائلة للدولة، و مقابل توظيف زوجة الوزير في إحدى الشركات الكبرى المملوكة لسيدة الأعمال المذكورة.

وكما دافع الساسة الإشتراكيون عن زميلهم جيروم كاهيزاك ونزهوه عن ارتكاب مثل هذه الفضائح ، فقد فعل نفس الشيء اليمينيون حين دافعوا عن زميلهم " أريك ورث" ووصف الرئيس ساركوزي اتهام "أريك ورث" بالفساد بأنه محض افتراء ، كما وصف رئيس الحكومة آنذاك " فرانسوا فيون" قضية اتهام زميله بأنها " عملية اصطياد للإنسان" .

وقد ذهبت الحكومة اليمينية كل مذهب في الدفاع عن فساد الوزير، لدرجة أن المخابرات الفرنسية تدخلت في القضية و سرقت بعض الوثائق السرية وأجهزة كمبيوتر مملوكة لبعض الصحف الكبيرة التي نشرت معلومات سرية عن الملف ، مثل صحيفة لوموند ، وصحيفة ميديا بارت mediapart،وكذا صحيفة لوبوين Le point.

ثم اتسعت قضية فضيحة هذا الوزير حتى وصلت لقمة الدولة ، أعني الرئيس نيكولا ساركوزي وبعضا من زملائه...حيث تم استدعاءهم من طرف العدالة لاتهامهم في الضلوع في هذه الفضيحة... وبعد ضغوط على القضاة برأت المحكمة جميع المتهمين وانتهت القضية وأُطمرت في ثنايا النسيان الإعلامي. وعلى إثر هذه الفضيحة ، نشرت جريدة ليبراسيون الواسعة الإنتشار دراسة إحصائية بتاريخ الخامس

يوليو 2010 ، أظهرت فيها أن نسبة 64 في المائة من الفرنسيين يعتقدون أن " رجال السياسة فاسدون "[127]

وفي فضائح أخرى مشابهة ، أثبتت التحقيقات القضائية تورط هذا الوزير ورئيس الدول السابق نيكولا ساركوزي في وساطات شخصية من أجل حصول بعض النافذين على أوسمة جوقة الشرف الفرنسية، تلك الأوسمة التي لا يحصل عليها عادة إلا من ثبتت له خدمة كبيرة لدولة فرنسا... لكن فساد النخبة والمحسوبية والزبونية هن – فيما يبدو - القواعد الأساسية التي تميّز حوايا الإدارة الفرنسية ...

شغل "أريك ورث" منصب وزير للخزانة والحسابات العمومية ، ثم وزير للشغل وإصلاح الإدارة، وكان الأمين المالي لحزب نيكولا ساركوزي اليميني المعروف بحزب الـ UMP، أي الإتحاد من أجل الجمهورية ...

الكلام عن مجلس الشيوخ

يمثل مجلس الشيوخ Le sénat السلطة العليا في البرلمان الفرنسي ، ويمتلك – هو والجمعية الوطنية - الحق في التشريع وسن القوانين، حسب نصوص الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة.

ويضم مجلس الشيوخ 348 عضوا ، خمسهم من النساء - سنة 2008 - أي ما يعادل 22 بالمائة. ويتم انتخابهم عن طريق الإقتراع غير المباشر ؛ حيث يحق التصويت لعُمد البلديات والمستشارين الجهويين في المناطق الداخلية للبلاد وفي مناطق ماوراء البحار L'outre mer التابعة للجمهورية الفرنسية.... وتمتد مأمورية الشيوخ إلى ستة سنوات. قابلة للتجديد في كل مرة. ويتم تجديد نصف عدد الشيوخ كل ثلاث سنوات.

ورغم التجديد المستمر الذي يفرضه الدستور على مأموريات الشيوخ ، إلا أن ذلك لم يقض على ظاهرة الإستئثار بالمنصب طيلة الحياة ؛ إذ أن منهم من يستمر في منصبه لمأموريات عديدة تتجاوز ربع القرن من الزمان. مثال ذلك رئيس مجلس الشيوخ لسنة 2014، جيرار لارشي Gérard LARCHER ، فقد انتُخب هذا الرجل منذ 1986 شيخا عن منطقة لوزيفلين Les yveline ولازال شيخا إلى كتابة هذه السطور وترأس مجلس الشيوخ مرتين.

[127] جريدة ليبراسيون ، من عددها الصادر بتاريخ 5 يوليو 2010.

وغالبية الشيوخ يشتغلون في وظائف أخرى ولا يحضر منهم لتشريع القوانين إلا ثلة قليلة ، وجميعهم يحظون برواتب عالية جدا وعلاوات وامتيازات فاحشة تذكر بعهد المُلك الفرنسي أيام ما قبل الثورة، في أواخر القرن الثامن عشر.

ومنهم من لا يحضر للجلسات التشريعية إلا نادرا ، بل إن بعضهم لا يحضر مطلقا، واستفحلت ظاهرة الغياب في أواسط الشيوخ لدرجة أن نادى بعض الفرنسيين بضرورة معاقبة الشيوخ الكثيري التغيب عن جلسات التشريع، فصدر مؤخرا في سنة 2015 قانون خجول يجبر الشيخ على الحضور وإلا تعرض لغرامة مالية.

وإضافة إلى كونه يشرع القوانين، فإن من مهام مجلس الشيوخ الأساسية أن يراقب عمل الحكومة من خلال طرح الأسئلة وإثارة النقاشات حول المواضيع التي تهم المواطن الفرنسي.

مجلس الشيوخ والحجاب الإسلامي

نظرا لأن الدستور الفرنسي يخوّل للشيوخ الحق في اقتراح سن قوانين جديدة، فقد انتهزها بعض الشيوخ فرصة لتشديد الخناق على المسلمين الفرنسيين وخاصة النساء منهم، حيث اقترح بعضهم مشروع قانون يحرم ارتداء الحجاب (لا النقاب) في المدارس العمومية. حدث هذا الإقتراح لأول مرة سنة 1996 واقترحه ثلاثة شيوخ هم : سيرج ماثيو Serge MATTHIEU وهانري ريفول Henri REVOL وجان بواير Jean BOYER. وقد نشرت غرفة مجلس الشيوخ هذا الإقتراح في موقعها الألكتروني ، في جلستها العادية رقم 164. وقد اطلعتُ على مشروع القانون هذا، وهاأنا أستنسخ للقارئ بعد الفقرات التي جاءت فيه :

(إن ارتداء الحجاب يمثل تحريضا كبيرا، و يرمز لدعوة دينية متشددة، أليس أول إجراء تقوم به الدول الإسلامية المتشددة هو إجبار النساء على ارتداءه؟[128]) ولعل أصحاب التقرير يشيرون إلى إيران... وإلى التوتر التقليدي الحاصل بين الغرب وإيران ....

بيد أني أسائل هؤلاء الشيوخ وما ذنب المسلمات الفرنسيات في منعهن من ارتداء ما يرغبن فيه بحرية واستقلال؟ أليست " الحرية" شعارا دستوريا مقدسا في الجمهورية الفرنسية؟

ويختم التقرير في فقرته الأخيرة بما يلي (....وعليه فإنه من الضروري التشريع لسن قانون جديد لحماية العلمانية[129])

[128] تقرير مجلس الشيوخ ، بتاريخ 19 ديسمبر 1996، انظر الرابط https://www.senat.fr/leg/ppl96-164.html (تمت استشارته بتاريخ 2016/10/19)

من هنا يتبين للقارئ المسلم أن قضية الحجاب الإسلامي في فرنسا هي بالأساس قضية صراع بين العلمانية على الطريقة الفرنسية ودين الإسلام، وياليت شعري من سيفوز في هذا الصراع؟ وما ذا ستفعل فرنسا بمواطناتها البيض من أصول فرنسية ،اللواتي اعتنقن الإسلام واخترن ارتداء الحجاب؟ وهل القانون الجديد سيكون مصدر تشرذم وتفكك في المجتمع الفرنسي أم سيحمي العلمانية كما يزعم الشيوخ والنواب ومن سار في فلكهم من متطرفي العلمانية؟

على كل حال، لم تستجب الحكومة في تلك الفترة لمطالبة الشيوخ بسن مثل هذا القانون، لكن السنوات التي أتت من بعد ظلت حبلى بهذا القانون، إلى أن دخلت سنة 2004 حيث وُلد ذلك الشبح المخيف الذي هدد استقرار المجتمع الفرنسي : إنه قانون حظر ارتداء الرموز الدينية "الحجاب الإسلامي" في المؤسسات التعليمية العمومية. ومن بعده صودق على قانون آخر برعاية من مجلس الشيوخ أيضا ، ألا وهو قانون حظر النقاب في الأماكن العمومية سنة 2010، لتكون بذلك فرنسا هي أول بلد أوروبي يحظر على النساء المسلمات أن يرتدين النقاب في الأماكن العمومية.

ولا زالت قوانين أخرى قيد التحضير، وبعضها تم تحضيره وينتظر المصادقة عليه مثل قانون منع الأمهات المتحجبات من استلام أبنائهن في المدارس العمومية وفي رياض الأطفال، ومثل قانون منع حاضنات الأطفال المسلمات من ارتداء الحجاب في المنازل و الأماكن الخاصة...

باختصار، هذا هو مجلس الشيوخ الفرنسي وهذه هي سياسته التشريعية إزاء الأقليات المسلمة والعربية القاطنة على التراب الفرنسي.

الفساد في مجلس الشيوخ

أما من ناحية فساد الشيوخ وفضائحهم المالية وشبكاتهم المصالحية وعلاقاتهم باللوبيات المتحكمة في مفاصل الإقتصاد الفرنسي، فالكلام فيه بحر لا ساحل له، وسأكتفي فقط بذكر بعض الحالات :

مثال ذلك، قضية الفساد المالي الشهيرة التي كان بطلها رجل الأعمال الشهير وعضو مجلس الشيوخ سيرج داسو Serge DASSAULT ، حيث بث موقع ميديا بارت Mediapart في يوم 13 سبتمبر 2013 تسجيلات صوتية يعترف فيها "سرج داسو" أنه أعطى رشوة مالية قدرها مليون وسبع مائة ألف يورو من أجل شراء أصوات انتخابية كي ما يتم انتخاب زميل له على رأس بلدية "كوربي أسون" Corbeille-Essone بالقرب من باريس. وطالبت جهات قضائية برفع الحصانة البرلمانية عن سرج داسو ، بحكمه عضوا في مجلس الشيوخ؛ فرفض زملاؤه في المجلس رفع الحصانة عنه، ودافعوا عنه

[129] نفس المصدر السابق

إلى آخر رمق، وبعد ضغوط متزايدة من الإعلام ووضْع مصداقية مجلس الشيوخ على المحك أمام المواطنين الفرنسيين، اضطر الشيوخ إلى رفع الحصانة عن صاحبهم ليتسنى للقضاة التحقق معه في عدة قضايا فساد مالي.

كاميرا تصور عضو مجلس الشيوخ وهو يستلم رشوة

ومن أمثلة الفساد المالي لدى الشيوخ ، تلك التهمة التي أصدرتها العدالة ضد عضو في مجلس الشيوخ يدعى فيليب كالتانباش Philippe KALTENBACH . وبعد التحقيق، ثبتت عليه تهمة قبول رشوة مالية مقابل ترخيصه بإيجار شقة من شقق البلدية لأحد المتنفذين ... وتم إثبات التهمة على الرجل من خلال عملية تصويره بكاميرا خفية دون علمه وهو يستلم مبلغا ماليا معتبرا كرشوة. وحكمت المحكمة عليه بالسجن النافذ مدة سنة كاملة.

نوادي فساد في قلب مجلس الشيوخ

ويوجد أعضاء كُثُر آخرون في مجلس الشيوخ وفي الجمعية الوطنية ، لهم علاقات مالية مشبوهة مع مجموعات صيدلية كبرى، ووصل استفحال الفساد عندهم إلى درجة تكوين مجموعات برلمانية تحت مسميات مضللة مثل لجنة الصحة ولجنة البيئة وغيرها ، وبعض أعضاء هذه اللجان يحصل على مكافآت مالية كبيرة من المجموعات الصناعية الكبرى...

وأذْكُر في هذا السياق ناديا شهيرا يدعى نادي إبوقراط Club Hippocrate، وهو عبارة عن دائرة تفكيرية أسسها بعض البرلمانيين (شيوخ ونواب) للتعاون في مجال اقتصاد الصحة مع المجموعات الصيدلية الكبرى مثل الشركة العامة للصحة Générale de Santé ومختبرات (غلاكسو سميث كلاين) GSK ، وسرفيي Servier، و مالاكوف ميديرك Malakoff Médéric. ويشتهر هذا النادي بضلوع مؤسسيه وغالبيتهم من مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية في فضائح مالية ورشوات حصلوا عليها من طرف بعض الشركات الصيدلية العالمية.

فضيحة تقرير مجلس الشيوخ حول دواء ميدياتور médiator الشهير

دواء " مدياتور" هو دواء تم صنعه من طرف مختبرات "سرفيي" SERVIER وسوّقوه من سنة 1976 إلى سنة 2009 على أساس أنه دواء يساهم في علاج مرض السكري، وبيعت منه 145 مليون علبة ما بين سنوات 1976-2009.

وثبت مؤخرا أن مكوناته ليست إلا مجموعة من المواد الكيميائية لها دور واحد فقط هو قطع الجوع، ومساعدة المريض بالسكري على الإمساك عن الأكل مما يساهم في تخفيض نسبة الشحوم والسكر في جسمه....

بداية الفضيحة

في سنة 1998 أصدر اتحاد صناديق الضمان الصحي في منطقة (بورغون Bourgogne) تحذيرا إلى وكالة الأدوية التابعة للدولة يطلب منها سحب هذا الدواء لكونه يشكل خطرا كبيرا على الصحة العامة وأن له مضاعفات كبيرة تمت روايتها للأطباء من طرف بعض المرضى المعالَجين بهذا الدواء.

وتعززت هذه الروايات من خلال دراسة نشرها مختبر سيرفيي Servier المصدّر للدواء، وتم سحب هذا الدواء من الإستعمال في الكثير من دول أوروبا باستثناء فرنسا، التي لم تسحبه إلا في سنة 2009 ، وذلك بعد أن أثار القضية طبيب أخصائي في التنفس في أحد المستشفيات حيث أعلن عن إصابة أحد عشر من مرضاه بأمراض في صمام القلب Valvulopathie وأكد الطبيب أن هؤلاء المرضى كانوا كلهم خاضعين لعلاج دواء ميدياتور mediator ؛ مما يعني حسب الطبيب أن ثمت علاقة شبه مؤكدة بين هذه الأمراض و استعمال دواء مدياتور، وتأكدت القضية بدراسة أخرى قام بها الصندوق الوطني للضمان الصحي على مليون مصاب بالسكري كانوا يستعملون مدياتور ؛ حيث أثبت أن ثمت علاقة مباشرة بين دواء مدياتور وبين أمراض صمام القلب... ثم أكدت أخيرا وكالة مراقبة الأدوية Afssaps أن أكثر من 500 شخص ماتوا بسبب استعمال دواء مدياتور؛ حينها انتشرت القضية إعلاميا وارتقت إلى مستوى " فضيحة صحة عمومية" ...وقامت بعض العائلات بتقديم شكاوى إلى العدالة ضد المختبر المصنِّع لدواء مدياتور.

وأعلن البرلمان الفرنسي عن مصادقته على قرار الحكومة بإنشاء صندوق يقوم بتعويض مالي لصالح المصابين بأضرار استعمال الدواء مدياتور... وهنا تبدأ قصة فساد البرلمانيين (الشيوخ والنواب) في تلقيهم رشاوى من عدة مختبرات لصناعة الأدوية.

ظروف وملابسات التحقيق في الفضيحة

من أجل إلقاء الضوء على القضية ، قامت الجمعية الوطنية خلال سنة 2011، بتشكيل مهمة استعلام وتحقيق mission d’information et d’enquête حول الموضوع وترأسها النائب الإشتراكي

جيرار بابت Gérard Bapt. لكن اللافت في القضية أن هذا النائب ، Mr Bapt[130]، كان حينها رئيسا في ناد برلماني يسمى نادي إبوقراط Club Hippocrate ، تحدثنا عنه في فقرة سابقة. وهذا النادي أسسه نواب وشيوخ ، ويحوي ما يقرب من مائة نائب وشيخ، وتموّله مجموعات صيدلية كبرى منها مجموعة GSK الشهيرة، ومنها مختبر سرفيي SERVIER صاحب فضيحة دواء مدياتور، وللقارئ أن يتساءل كيف لنائب برلماني يترأس لجنة استعلام برلمانية حول فضيحة دواء وهو في نفس الوقت رئيس ناد تموّله جهات نافذة من بينها ذلك المختبر الذي صنع هذا الدواء؟

ولما قام الإعلام بالكشف عن تعارض في المصالح Conflit d'intérêts عند بعض النواب الذين كانوا أعضاء في لجنة التحقيق البرلمانية وأعضاء أيضا - في نفس الوقت - في نادي إبوقراط البرلماني الممول من لوبيات صيدلية ، حينها هبَّ بعض النواب وخاصة رئيس اللجنة البرلمانية جيرار بابت Gérard Bapt وقام بحذف اسمه من النادي ، لئلا تفطن الجماهير لولوغه في قضية نزاع مصالح Conflit d'intérêts.

والأكثر غرابة في الأمر أنه تم حذف بعض فقرات نبذة حياة النائب جيرار بابت من موسوعة ويكيبيديا الحرة ، وهي فقرات تتعلق بفضيحة دواء مدياتور... وعند تحقيق الصحافة في الأمر، وجدوا أن حذف هذه المعلومات تم من خلال أجهزة كمبيوتر واقعة في مقر مجلس الشيوخ! مما أثار تهمة تستر على الفضيحة وتمالؤ بين بعض النواب وبعض الشيوخ مع المجموعات الصيدلية في قضية دواء مدياتور الذي قتل الآلاف من المواطنين.

وللعلم فإن نادي أبو قراط Club Hippocrate كان يحوي أحد عشر عضوا : ثمانية منهم أعضاء في لجنة التحقيق و الاستعلام حول دواء مدياتور.

ثم أثبتت التحقيقات القضائية أن ثمت تشابكا مشبوها في المصالح الشخصية و السياسية والمالية بين ممثلي الشعب من نواب وشيوخ وبين لوبيات المال والأعمال المتنفذين في مفاصل الإقتصاد الفرنسي....

من جهته، شكل مجلس الشيوخ أيضا لجنة استعلام وتحقيق حول الملف . تكونت هذه اللجنة من 24 شيخا ، ستة منهم هم أعضاء في نفس الوقت في نادي إبوقراط المشبوه. ولك أن تتخيل نتيجة تحقيق هذه مقدمات ملابساته... وكان لنادي إبوقراط موقع على الأنترنت يحوي تفاصيل أعضائه واسمائهم من شيوخ وبرلمانيين ، ولما انتشرت فضيحة الدواء المذكور حذف مؤسسوه أسماءهم ومهماتهم الموكلة

[130] أخصائي في أمراض القلب، وبرلماني، وقد ترأس مجموعة الصداقة السورية – الفرنسية في الجمعية الوطنية، كما كان نائبا لرئيس مجموعة الصداقة الإيرانية- الفرنسية، ونائبا أيضا لرئيس مجموعة الصداقة اللبنانية -الفرنسية، والعُمانية- الفرنسية....

إليهم على مستوى النادي ، وفي النهاية تم حذف الموقع بشكل كامل... مما يعني أن ثمت شبهة فساد فاضح ينخر أعضاء البرلمان الفرنسي بغرفتيه : مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.

إثر تحقيقات لجنة مجلس الشيوخ حول الدواء وظروف تصنيعه والمختبر المصنِّع وغير ذلك ، أصدرت اللجنة تقريرا مطولا يحتوي على 271 صفحة ، ونشر المجلس تقريره تحت رقم 675، بتاريخ 28 يونيو 2011.

وكانت تولت كتابة التقرير امرأة من أعضاء المجلس اسمها Marie Thérèse HERMANGE، من حزب اليمين ..

وقد اتهم الإعلام والقضاء وبعض الشيوخ كاتبة التقرير بتواطئها ، في بعض فقرات التقرير، مع مختبر سرفيي Servier المصنع لدواء مدياتور... وهو تواطؤ هدفه - حسب الإتهامات - تبرئة المختبر من الفضيحة التي قامت عليه في قضية الدواء المذكور.

جاء اتهام السيدة في أنها قامت باستدعاء الدكتور الشهير [131] Claude Griscelli إلى مجلس الشيوخ لقراءة التقرير وتصحيحه، وهذا الدكتور هو مختص في طب الأطفال والوراثة وله علاقة وطيدة بمختبر " سيرفيي" الذي صنع دواء مدياتور. قام الدكتور المذكور بتغيير بعض الفقرات وحذف بعضها الآخر وأجرى عدة تعديلات من بينها إلقاء اللوم على بعض المؤسسات الأخرى وإبعاد التهمة عن مختبر "سرفيي"....

وأثبت التحقيق القضائي من خلال بعض التسجيلات الهاتفية بين الدكتور Griscelli وبين المدير التنفيذي لمختبر " سرفيي " Servier ، أن الدكتور قام ، فعلا، بتغيير بعض الفقرات التي تخص مختبر سرفيي ؛ بحيث أخفى ولوغ المختبر في الفضيحة كيما تتم تبرئته. وجاء في بعض التسجيلات التي نشرتها الصحافة، ما يلي :

يقول الدكتور Griscelli Claude في حديثه الهاتفي مع زميله الذي هو مدير عمليات المختبر : (لم أهتم بقراءة الكثير من الأشياء التافهة في التقرير ، ولكني ركزت على الفقرات التي تلقي بالمسؤولية

[131] يهودي من أصل مغربي ، قضى طفولته كلها في المغرب، وهو من مواليد 1936 ودخل التراب الفرنسي بُعيد استقلال المغرب سنة 1956، له مساهمات وبحوث هامة في طب الأطفال وعلم الوراثة ، و المناعة وغيرها ،وكان مديرا للمعهد الوطني الفرنسي للبحوث الطبية INSERM.

على مختبر "سرفيي" واستطعت تغيير الكثير من العبارات .... وقد استطعت أيضا أن أركّز اللوم على وكالة الأدوية Afssaps وأن أضخِّم دورها في القضية[132])

ويجيبه في المكالمة زميله - المدير التنفيذي لمختبر سرفيي - قائلا : (بالتأكيد أنا لست بحاجة لأن أعطيك نصائح فأنت تعرف كيف تستبق الأشياء، لقد أحسنت[133])

وقد امتعض بعض الشيوخ من سلوك زميلتهم مادامْ أرمانج HERMANGE في أنها أعطت مهمة تصحيح التقرير لرجل ضالع في الفضيحة منذ البداية ، وطالبوا بإشمالها مع شيوخ آخرين في عملية التحقيق لكي يُفصَل في القضية بشكل تام.

ثم قام رئيس مجلس الشيوخ بتكليف الأمين العام للمجلس بالتحقيق في قضية تغيير فقرات التقرير الذي كتبته عضوة المجلس.

من بعد ذلك ، زار مقرَّ مجلس الشيوخ بعضُ القضاة للإستماع لبعض الشيوخ في إطار عملية التحقيق في فضيحة "فساد ورشوة" ، أبطالها أعضاء في مجلس الشيوخ من بينهم السيدة أرمانج آنفة الذكر. ودار التحقيق حول تغيير فقرات في تقرير مجلس الشيوخ حول الدواء المذكور.

في ختام الفضيحة ، أثبتت التحقيقات أنه كان ثمت فعلا رشاوى مالية استفاد منها بعض البرلمانيين (شيوخ ونواب) في قضية دواء مدياتور وأنه تم التستر والإغضاء عن المسؤولية الكاملة لمختبر سرفيي SERVIER في إماتة آلاف الأشخاص باستعمالهم لهذا الدواء.

*****

مجلس الشيوخ يعدّل قانون " جريمة الإستفادة غير الشرعية من مصلحة ما"

ومن أمثلة استشراء الفساد في مجلس الشيوخ ، تعديل جديد أقره مجلس الشيوخ فيما يخص القانون الذي يخفف من الطابع الجرائمي لجريمة الإستفادة غير الشرعية من مصلحة ما Prise illégal d'intérêt.

ظروف تعديل القانون

[132] من صحيفة لوفيجار، بتاريخ 2011/09/13، في مقال بعنوان Médiator : comment Servier a corrigé le rapport du Sénat (مدياتور : كيف صحح سرفيي تقرير مجلس الشيوخ)

[133] نفس المصدر السابق

في صيف 2010، وفي غفلة الناس من أمرهم، وانشغالهم في متابعة مباريات كأس العالم ، أصدر مجلس الشيوخ تعديلا جديدا لقانون قديم، يُعرف بـ Le délit de prise illégal d'intérêts وهو ما يمكن ترجمته إلى لغتنا بـ " جريمة الإستفادة غير الشرعية من مصالح ما " .

وهذا التعديل اقترحه أحد شيوخ حزب اليمين عن منطقة Isère ، ويسمى Saugey Bernard وهو من مشاهير الماسونيين الفرنسيين ومن أعضاء المحفل الماسوني الفرنسي الكبير المسمى اختصارا بـ GLNF . ويهدف التعديل حسب كلام عضو المجلس إلى " إصلاح حقل المتابعات القضائية التي قد يخضع لها المنتخَبون المحليون و الناجمة عن جريمة الإستفادة غير الشرعية من مصالح ما"

ومن خلال عبارة الشيخ نستشف أن الهدف من هذا التعديل هو في الحقيقة حماية المنتخَبين (نوابا وشيوخا) من المتابعات القضائية إنْ ثبت تورطهم في قضايا فساد وأخْذ مصالح غير شرعية : مثل تقريبهم لبعض الأشخاص لأهداف ومصالح انتخابية...

وجاء هذا التعديل مقتضبا جدا لئلا يثير الكثير من النقاش في غرفة مجلس الشيوخ. ومن أجل الفهم أكثر يجب أن نقرأ النص الأصلي للمادة القانونية المقترَح تعديلها، و هذا النص يقول :

(إن أي شخص في السلطة العمومية ، أو مكلفا بمهمة عمومية، أو منتخَبا عموميا، أخذَ أو تلقى أو احتفظ لنفسه بشكل مباشر أو غير مباشر بمصلحة ما، من خلال شركة أو عملية هو مسؤول عن مراقبتها أو إدارتها أو تصفيتها أو دفع أموالها ، يعاقب، على فعله ذلك، بخمس سنوات سجنا، وسبعة آلاف وخمسمائة يورو[134])

وخلاصة هذه المادة أنها تحظر على الموظفين العمومين والمنتخَبين المحليين les élus locaux المسؤولين عن تسيير أموال عمومية الإستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من الأموال التي يتولون إدارتها.

والتعديل الجديد الذي اقترحه عضو مجلس الشيوخ Mr SAUGEY يقضي باستبدال كلمة مكان أخرى ، لا أكثر ولا أقل، لكنه يغير تماما طبيعة المتابعات القضائية الناجمة عن ذلك. وهو تعديل في منتهى الدهاء والذكاء. وقد مرره المجلس دون إثارة أي مشاكل أو نقاشات مثيرة وتقبّلَه الشعب الساذج، الغافل في متابعة مباريات كأس العالم .

[134] قانون العقوبات، المادة رقم 432-12

والتعديل يقترح استبدال عبارة " بمصلحة ما [135]" في نص المادة الأصلي، بعبارة " مصلحة شخصية مغايرة للمصلحة العامة"

إن تأثير هذا التعديل يكمن في أن المنتخَب (عمدة ، أو شيخ أو نائب أو غيرهم) صار له الحق في تقريب أي شخص من خلال إعطائه امتيازات مالية كشراء معدات آلية من عنده ، بشرط أن لا توجد علاقة قرابة بين هذا الشخص وبين المنتخَب. و في مضمون المادة قبل التعديل فإن هذه الحالة كانت ممنوعة؛ فهذا التعديل الجديد جاء – إذاً- ليخوّل للمنتخَب (نائب أو شيخ أو عمدة) الحق في إعطاء الإمتيازات لمن يريد إذا كان له (أي للمنتخَب) مصلحة سياسية أو انتخابية في ذلك.

ويغدو بذلك تحويل بعض المال العام إلى الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المنتخَب، يغدو شرعيا ولا يعاقب عليه القانون!

إن أثر هذا القانون سيتجسد في تبذير المال العام وصرفه في غير وجوهه وبالتالي تفقير المجموعات المحلية ، من بلديات وولايات ومناطق وغيرها ... فتأمل كيف يُشرَّع الفساد والزبونية في هذا البلد ويُصبغا بطلاء ديموقراطي تشريعي، والشعب غافل يغط في سبات عميق.

وبما أن مجلس الشيوخ هو الذي يمثل – حسب الدستور الفرنسي – المجموعات المحلية (بلديات، ولايات...)، و كل أعضائه من الشيوخ هم منتخَبون من طرف مستشارين داخل المجموعات المحلية ، فهذا يعني أن التعديل الآنف الذكر يهدف، من بين أمور أخرى ، إلى حماية الشيوخ من أي متابعات قضائية في شبهات الفساد، وإلى حماية الذين ينتخبون الشيوخ من مستشارين محليين وجهويين وغيرهم ... وهذا يعكس ظاهرة الملإ التي ذكرناها آنفا والتي تطبع الحياة الديموقراطية الفرنسية. كما يعكس - إلى أبعد مدى - فساد النخبة الفرنسية المتحكمة في مصير الشعب.

نموذج آخر من فساد النخَب البرلمانية

ودائما في إطار فساد النخبة البرلمانية ، يحسن أن أذكر مثالا آخر ، في فساد أعضائها ...

من ذلك ما حصل للنائب البرلماني في الجمعية الوطنية ، باتريك بلقاني Patrick BALKANY (يهودي من أصل مَجَري) وهو نائب وعمدة – في نفس الوقت - عن الدائرة الخامسة لمنطقة أعالي السين "أو دو سين" Hauts-de- seine. وهو أحد رؤوس نادي فرنسا- إفريقيا FrançAfrique، تلك الشبكة المتخصصة في قهر الشعوب واستعبادها ونهب ثرواتها... إنها شبكة تربط بين رجال أعمال فرنسا

[135] راجع نص المادة السابقة

وزعماء إفريقيا السوداء ورؤساء جيوشها. للنائب (بلقاني) وساطات شهيرة في مساندة ودعم بعض انقلابيي إفريقيا مثل غينيا وتشاد وغيرهما....

و (باتريك بلقاني) هو الذي توسط أيضا في توصّل الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز إلى الحكم، حيث جاء (بلقاني) إلى موريتانيا – أيام الإنقلاب على الرئيس الأسبق سيد ولد الشيخ عبد الله- ووصل انواكشوط رفقة رجل الأعمال التونسي إلياس شاذلي وبعض رجال الأعمال الغربيين المتخصصين في تجارة الحديد والمعادن، وكانت أقلتهم طائرة خاصة قادمة من كازاخستان، إلى مطار نواكشوط.

في هذه الظروف، التقى باتريك بلقاني بمحمد ولد عبد العزيز في مدينة انواذيبو عاصمة موريتانيا الإقتصادية أياما قليلة قبل الإنتخابات الرئاسية ، وجرى بينهما حوار مباشر وجها لوجه ، وبعد اللقاء بأسابيع قليلة تم انتخاب محمد ولد عبد العزيز رئيسا لموريتانيا.

وقد ثبت تورط النائب بلقاني في الكثير من الفضائح المالية ، منها غش ضريبي، وامتلاك عقارات في باريس وفي مراكش، وحصوله على تحويلات مالية إلى حسابه من طرف شركات دولية في إفريقيا ، وملكيته لحساب بنكي في سويسرا يحوي ثلاثا وثلاثين مليون يورو، ناتج – حسب كشف الصحافة – عن تبييض أموال البلدية التي كان يديرها. وخلال التحقيق معه، أمر القضاء بسحب جواز سفره لئلا يفر للخارج أو يؤثر على شهود أجانب لهم معرفة بالملف. ومن أجل سير العدالة ، فقد انتُزعت منه الحصانة البرلمانية في مارس 2015 ، بعد صراع مرير وتجاذبات بين النواب حول نزعها عنه... أما زوجه إزابيل سماجة ، فقد اتهمتها العدالة بالضلوع في نفس الفساد، ووضعتها قيد الحراسة النظرية، واضطرت السيدة إلى دفع مليون يورو مقابل تخلية سراحها – ريثما يتم التحقيق – في القضية. وفي يوليو 2015 أصدرت العدالة قرارها بحظر باتريك بلقاني من السفر نهائيا لخارج البلاد واحتجزت جواز سفره. وأثناء التحقيق ، أثبت القاضي على بلقاني تهمة " تقييم كاذب" لثروته الشخصية التي أعلن عنها في إطار قانون إعلان الشفافية التي يخضع لها كل المنتخَبين على صعيد التراب الفرنسي.

وقد انتُخب بلقاني خمس مرات متواليات كنائب عن الدائرة الخامسة لمنطقة أو دو سين المعروفة تحت اسم مدينة : Levallois-Perret-Clichy. كما تَوّجَهُ رئيس جمهورية سانترافريك Cantrafrique قائدا لنظام الإستحقاق الوطني لسنة 2010.

وبالجملة، فكل هذه الجرائم المالية التي دبرها هؤلاء النواب والمنتخَبون هي التي بسببها - وبسبب أمور أخرى - تم تعديل قانون "جريمة الإستفادة من مصلحة ما" الذي تكلمنا عنه سابقا.

وثَم فضائح أخرى عديدة ومتنوعة أبطالها عمد ونواب وشيوخ، يمكن أن تؤلَّف منها مجلدات ضخمة، لكن لا يسع المجال هنا لذكرها كلها، فأكتفي بهذا القدر. والله المستعان

عزوف الفرنسيين عن التصويت ونِسَب مشاركتهم في الإنتخابات

تمثل الإنتخابات السياسية مرتكز الحياة " الديموقراطية" في فرنسا، وفي كل خمس إلى ست سنوات سنوات تقع انتخابات كثيرة : رئاسية، تشريعية، إقليمية ، وبلدية... وتمتاز كلها بتطبيل إعلامي هائج، يقابله عزوف منقطع النظير من طرف الفرنسيين عن التصويت في صناديق الإقتراع.

الانتخابات التشريعية

تعتبر الإنتخابات التشريعية إحدى أهم الإنتخابات في الحياة السياسية الفرنسية، حيث ينتخب الفرنسيون كل خمس سنوات نوابهم عن المناطق الداخلية وعن العاصمة.

وفي العقود الأخيرة شهد حماس الفرنسيين تجاه هذه الإنتخابات فتورا كبيرا ، نظرا لقلة الدور الذي يلعبه النائب البرلماني لمصلحة المنطقة التي انتخبه شعبها. ونظرا أيضا للفساد الكبير المستشري في الكثير من البرلمانيين الفرنسيين، نوابا وشيوخا. وهو فساد ذكرنا نماذج منه، آنفا.

في سنة 2012 ، ذكرت إحصاءات وزارة الداخلية الفرنسية[136] أنه تم تسجيل 104 082 46 فردا في الدول الأول للإنتخابات البرلمانية، ولم يذهب منهم للتصويت في الدور الأول إلا 126 369 26 ، أي نسبة57.22 في المائة ، وهي نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع الزخم الإعلامي الذي صاحب الحملات الإنتخابية وعمليات الإقتراع. وكانت نسبة العزوف عن التصويت في الدور الأول تساوي 42.78 في المائة. أما في الدور الثاني فوصل العزوف عن التصويت إلى نسبة 44.60 وكانت نسبة المشاركة في التصويت أقل من نسبتها في الدور الأول حيث وصلت نسبة التصويت إلى 55.4 في المائة[137].

وفي انتخابات سنة 2007، وصلت نسبة التصويت في الدور الأول إلى 60.42 في المائة ، ونسبة العزوف وصلت إلى 39.58 في المائة. وفي الدور الثاني وصل العزوف إلى نسبة 40.02 في المائة ووصلت نسبة التصويت إلى 59.98 بالمائة[138].

---

[136] من موقع وزارة الداخلية على الرابط : http://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Legislatives/elecresult__LG2012/(path)/LG2012/FE.html

[137] نفس المصدر السابق (تمت استشارته بتاريخ 2016/10/26)

[138] http://www.france-politique.fr/elections-legislatives-1997.htm (تمت استشارته بتاريخ 2016/10/26)

وفي انتخابات سنة 2002، وصل المصوتون إلى نسبة 64.42 في المائة، والعازفون وصلت نسبتهم إلى 35.58.[139]

وفي انتخابات سنة 1997، وصل المصوتون إلى نسبة 67.92 في المائة والعازفون نسبتهم وصلت إلى 32.08 بالمائة.

وهكذا نلاحظ أنه كلما رجعنا في السنين للوراء وجدنا نسبة التصويت ترتفع والعزوف يقل، وكلما تقدمت السنين للأمام كلما ازدادت نسبة العزوف عن التصويت وقلت نسبة المصوتين في الإنتخابات، وهذا يؤكد فرضية ، الضجر الفرنسي العام من الإنتخابات وشعور الناس بعدم أهميتها في الحياة العامة.

الإنتخابات الجهوية

لم تشهد الإنتخابات الجهوية لسنة 2015 إقبالا كبيرا من طرف المواطنين الفرنسيين، حيث ذكرت وزارة الداخلية أن المسجلين البالغ عددهم 289 299 45 ناخبا ،لم يصوت منهم في الدور الأول إلا النصف ، وكانت نسبة العازفين عن التصويت Abstention تساوي 50.09 بالمائة من إجمالي الناخبين[140]، في حين بلغت نسبة المصوتين 49.91 في المائة. أي أن عدد العازفين عن التصويت كان أكثر من عدد المصوتين ، وهي حالة نادرة في الديموقراطيات الغربية ، تنم عن فشل حقيقي في سيرورة النظام الديموقراطي في الجمهورية الفرنسية.

كما لوحظ أن عدد المشاركين في التصويت ضعيف جدا بالمقارنة مع الزخم الإعلامي الذي أحيط بهذه الإنتخابات ، مما يؤشر على عزوف حقيقي وسأم كبير لدى الفرنسيين من السياسة ورجالاتها.

وأدى تذمر الفرنسيين من هذه الإنتخابات إلى أن صوتت غالبيتهم لمرشحي حزب اليمين المتطرف في انتخابات 2015 من شهر دجمبر ؛ حيث اجتاح هذا الحزب – في انتخابات الدور الأول – ما يقارب نصف الولايات الداخلية ، وكادت مناطق فرنسا الداخلية أن تتحول إلى نظام فاشي يحكمه حزب ابنة جان ماري لوبانJean Marie LE PEN ، وهو حزب يروّج لأفكار خطيرة على الأمن العام مثل علو العِرق الأبيض وعزل فرنسا عن دول الإتحاد الأوروبي، ومثل كراهية الإسلام، والدعوة إلى غلق المساجد ومنع صلوات الجمعة وغيرها.

[139] http://www.france-politique.fr/elections-legislatives-2002.htm
[140] http://www.france-politique.fr/elections-regionales-2015.htm

وفي الإنتخابات الجهوية لعام 2010 ، عزف أكثر من نصف المسجلين في اللوائح الإنتخابية عن التصويت، فقد ذكرت وزارة الداخلية أن عدد المسجلين للإنتخابات بلغ 43642325 لم يصوت منهم ولا حتى النصف ، بل كانت نسبة التصويت تساوي 46.33 في المائة[141] ، ، أي أن أكثر من نصف المسجلين في ا للوائح الإنتخابية لم يكلف نفسه عناء الذهاب لمكاتب التصويت.

وبالجملة ، فيمكننا القول أنه منذ سنة 2010 فما فوق شهدت الشعب الفرنسي سأما حقيقيا وعزوفا شاملا عن ما يسمى بالديموقراطية، ولا شك أن ذلك راجع إلى فساد النخبة السياسية واستئثارها بالسلطة لسنوات طويلة وراجع أيضا إلى طبيعة نظام الحكم في الدولة الفرنسية.

الانتخابات الرئاسية

و يبدو أن نسب المشاركة في اقتراع الإنتخابات الرئاسية أحسن حالا من الإنتخابات الأخرى ،لكن تبقى نسبة العزوف عن التصويت معتبرة... فقد ذكرت وزارة الداخلية أن عدد المسجلين في لوائح الإنتخابات الرئاسية، للدور الأول، لسنة 2012 وصل إلى 46028542 ناخب، صوت منهم نسبة 79.48بالمائة ، وتقاعس عن التصويت منهم ما نسبته 20.52 في المائة [142] . والنسب المتبقية الأخرى توزعت بين الأصوات اللاغية أو المحايدة.

أما في انتخابات سنة 2007، فقد ذكرت وزارة الداخلية أن عدد المسجلين في الدول الأول وصل إلى 834 472 44 صوتت منهم نسبة 83.77 في المائة وتقاعست عن التصويت نسبة 16.23 في المائة[143] . والنسب الباقية بين أصوات بيضاء أو لاغية.

وتميزت انتخابات سنة 2002 بصعود حزب اليمين المتطرف بقيادة جان ماري لوبان Jean Marie LE PEN ، وهو سياسي شرس ، له تصريحات نارية تجاه الأجانب بشكل عام ، والمسلمين بشكل خاص. وكان من أمره أن صعد فجأة في انتخابات 2002 مقصيا بذلك منافسه اليساري ليونيل جوسبان Lionel JOSPIN. وشهدت تلك الأيام – أي ربيع 2002- زلازل سياسية رهيبة في فرنسا؛ فما إن أعلنت وزارة الداخلية نتائج الإنتخابات وصعود اليمين المتطرف حتى خرج الناس في الشوراع وتظاهروا معلنين رفضهم لصعود حزب جان ماري لوبان الفاشي، وانهالت الصحافة والإعلام شتما وسبا على حزب اليمين المتطرف... وأعلنت كل القوى السياسية تضامنها مع المرشح اليميني المعتدل جاك شيراك، الذي

[141] http://www.france-politique.fr/participation-abstention.htm
[142] http://www.interieur.gouv.fr/Elections/Les-resultats/Presidentielles/elecresult__PR2012/(path)/PR2012/FE.html
[143] http://www.france-politique.fr/election-presidentielle-2007.htm

فاز بنسبة مرتفعة بسبب التفاف الأحزاب السياسية الأخرى حوله. وكان شيراك حصل في الدور الأول على نسبة 19.88 في المائة في حين حصل جان ماري لوبان على نسبة 16.86 في المائة، والباقي تقاسمته الأحزاب السياسية الأخرى، من اشتراكيين وخضر وشيوعيين وغيرهم...

وكان عدد المسجلين في الدور الأول من هذه الإنتخابات 41194689 ، صوتت منهم نسبة 71.60 في المائة ، أما نسبة العزوف عن التصويت فوصلت إلى 28.40 في المائة. أما الدور الثاني فيبدو أن الجماهير شعرت بمدى الخطر الذي قد يحيط بها في حالة ما إذا وصل اليمين المتطرف للحكم، فازداد إقبالها على التصويت في الدور الثاني ، ما أوصل نسبة المصوتين إلى 79.71 في المائة ، ونسبة المتقاعسين إلى 20.29 في المائة. وكانت المحصلة أن نجح جاك شيراك اليميني بنسبة 82.21 في المائة – وهي نسبة لم يحصل عليها أي رئيس في التاريخ الفرنسي الحديث - مقابل 17.79 في المائة لجان ماري لوبان[144].

وكانت الانتخابات الرئاسية لسنة 2002 استثنائية في تاريخ السياسة الفرنسية ، نظرا لما أحدثته من هزة عنيفة للديموقراطية الفرنسية ولصعود اليمين المتطرف الذي كان إلى وقت قريب مهمشا لا يأبه به أحد. ولعل صعود هذا الحزب وإقبال الفرنسيين إلى التصويت عليه، راجع أساسا إلى قرب العهد من أحداث الحادي عشر سبتمبر التي هزت أمريكا والعالم بأسره. وأرعبت الغرب خاصة المواطنين العاديين ... فأصبح الفرنسيون ينتبهون أكثر فأكثر للأجانب .. ويعتبرونهم مصدر الآلام والأزمات والعنف واللاأمان الذي يعيشه الفرنسيون؛ وآل الأمر بطبيعة الحال إلى أنْ تبنَّى أكثر الفرنسيين حزب اليمين المتطرف كخيار سياسي ؛ من أجل حمايتهم مما يعتقدون أنه مصدر الخطر ، أي الأجانب.

وبالجملة ، فإن نسَب المشاركة في التصويت في الإنتخابات الرئاسية الفرنسية على مر السنين تصل في المتوسط مابين السبعين إلى الثمانين في المائة، في حين أن نسبة العزوف عن التصويت تصل في المتوسط إلى العشرين في المائة تقريبا. ويلاحَظ أن إقبال الفرنسيين على التصويت في الرئاسيات واهتمامهم بها أكثر بكثير من حالهم مع الإنتخابات التشريعية والمحلية والجهوية.

أما الإنتخابات البلدية، فمنذ سنوات الخمسينات وإلى اليوم لم تصل نسب المشاركة فيها إلى الثمانين بالمائة ، بل كانت تتراوح غالبا بين الستين والسبعين في المائة[145]. و يلاحظ أن نسب المشاركة فيها تتراجع مع تقدم السنين، ففي سنة 2014 وصلت نسبة التصويت إلى 63.55 في المائة، وفي المأمورية

[144] المصدر السابق
[145] http://www.france-politique.fr/participation-abstention.htm

التي قبلها أي سنة 2008 ، كانت نسبة التصويت إلى 66.54 وفي سنة 2001 وصلت إلى 67.38[146] ... فنسبة التصويت في البلديات هي إذن في تقاعس مستمر مع تقدم السنين.

أما الإنتخابات الأوروبية التي تهدف إلى انتخاب النواب على مستوى البرلمان الأوروبي، فمنذ سنة 1999 لم تصل نسبة المشاركة فيها إلى الخمسين بالمائة بل كانت تتراوح ما بين الأربعين إلى الستة والأربعين في المائة فقط[147]. وهي نسب تعبّر طبعا عن قلة اهتمام وعدم اقتناع الفرنسيين بأوروبا كمنظومة اقتصادية إقليمية وعالمية.

رئاسيات 2017

وفي شهر إبريل منها بدأت حملات الإنتخابات الرئاسية للسباق إلى قصر الأليزيه. وشهدت أيامها صراعا محتدما بين المتنافسين الكبار، وبلغ العدد الإجمالي للمتنافسين إحدى عشر متنافسا، أكثرهم لم يكن له حظ يذكر في النجاح، سوى ما كان من البروز في الإعلام، وإضفاء صبغة من التعددية على الإنتخابات ، التي لا تتمخض في النهاية إلا عن متنافسين اثنين أحدهما من اليمين والآخر من اليسار.

و خلافا للمسار التقليدي الذي تشهده عادة الحملات الإنتخابية في فرنسا، فإنها في هذه المرة تميزت بالكثير من المشاكل والعراقيل وكشف الفضائح، حيث انقسم على نفسه حزب اليسار المتمثل في " الحزب الإشتراكي PS " الذي ينتمي إليه الرئيس فرانسوا أولاند. وصعد حزب اليمين الجمهوري متفوقا في البداية من حيث نسبة نوايا التصويت التي أجرتها المعاهد الإحصائية.. و كان مرشح حزب اليمين الجمهوري هو فرانسوا فيون François FILLON ، رئيس وزراء سابق يتسم بالجدية والخبرة والحنكة.. و كان له حظ وافر في النجاح في الإنتخابات ، إلا أن بعض الفضائح المالية التي نشرتها عنه بعض الصحف جعلت حظه يضعف، وبدأ الناس يعزفون عنه، بل انقسم حزبه جراء نشر هذه الفضائح إلى عدة شظايا : فريق موال لليمين الوسط، وفريق محسوب على التيار الصهيوني بقيادة فرانسوا كوبى François Copé وكريستيان يعقوب Christian JACOB اليهوديان، وفريق آخر محسوب على اليمين الصاعد بقيادة برونو لومير Bruno LEMAIRE...

وكانت المحصلة النهائية أن الحزبين التقليديين الأكبرين على الساحة الفرنسية (الحزب الإشتراكي، وحزب اليمين الجمهوري) شهدا انقساما عنيفا، أدى إلى صعود شاب جديد يدعى أمانويل ماكرون

[146] نفس المصدر السابق
[147] نفس المصدر السابق

Emmanuel MACRON ذي التسع وثلاثين ربيعا.. ليس لهذا الشاب أي حزب سياسي ، ولم يكن يشغل أي منصب في هرم الدولة قبل تعيينه كوزير للإقتصاد من طرف الرئيس فرانسوا أولاند. بل كان يشتغل ـ من قبل ـ كمصرفي في أحد بنوك عائلة روتشيلد اليهودية الثرية.

بعد عامين من شغله منصب وزير للإقتصاد، قرر الشاب " ماكرون" الإستقالة، ثم أسس حركة أسماها En Marche ، وهو ما يمكن ترجمته بـ : "إلى الأمام". ضمت هذه الحركة الكثير من الشباب الساخطين على النظام القائم، وجذبت إليها بعض قدماء السياسة وكبراء المفكرين مثل جيرار كولوم Gérard COLLOMB عمدة مدينة ليون، ومثل فرانسوا بايرو François BAYROU عمدة مدينة "بو" Pau، وجاك عطالي ، المفكر اليهودي صاحب التقرير سيء الصيت الذي أدى إلى تشريع قانون حظر الحجاب الإسلامي في فرنسا سنة 2004 ، في عهد الرئيس السالف جاك شيراك.

وقدمت حركت " إلى الأمام" مشروعا متكاملا للنهوض باقتصاد فرنسا، وتحسين أوضاع العمال، وتطوير نظام الضمان الإجتماعي ونظام التقاعد. ونافست الحركة في مشروعها الإقتصادي الأحزاب التقليدية الكبرى. وكانت نظرتها للإقتصاد نظرة ليبرالية- اجتماعية، تهتم بالإنفتاح على أوروبا وعلى العالم كما تعتني بأوضاع الضعفاء في المجتمع الفرنسي. وفي الجملة ، يمكن القول أن أفكار ورؤية حركة " En marche " هذه ، هي مجرد طفرة طفيفة من أفكار الحزب الإشتراكي، خضعت للتحسين والتحديث.

وفي الدور الأول من الإنتخابات، حصل ما لم يقع في حسبان أحد ؛ إذ تم إقصاء حزبي اليمين واليسار وهي أول مرة تعرفها الجمهورية الفرنسية في تاريخها؛ فقد جرت العادة في كل انتخابات أن يصعد الحزبان التقليديان (الإشتراكي ، واليمين الجمهوري).. لكن الصادم هذه المرة أنْ صعد في الدور الأول كل من الشاب أمانويل ماكرون الآنف الذكر ، و رئيسة حزب اليمين المتطرف التي تدعى مارين لوبان MARINE LE PEN ، ابنة جان ماري لوبانJean-Marie Le PEN ، السياسي العنصري المعروف بعدائه المعلن للمسلمين، والذي سبق وأن شارك في حرب الجزائر وفي العدوان الثلاثي على مصر.

وفي الشوط الأول من الإنتخابات، وصلت نسبة نجاح "مارين لوبان" إلى 21 في المائة، في حين حصل الشاب "ماكرون" على 24 في المائة ، فتأهلا معا إلى الدور الثاني. أما باقي النسب فتقاسمتها بقية الأحزاب.

ومن عجائب هذه الإنتخابات أن الحزب الإشتراكي الحاكم حصل على أسوإ نسبة له في تاريخه حيث صوت له 6 في المائة فقط من مجمل الفرنسيين؛ فقد أزاحه حزب أقصى اليسار بقيادة جان لوك

ميلانشون Jean Luc Mélenchon ، الذي حصل على 19.5 بالمائة، وهي نسبة لم يحصل عليها هذا الأخير منذ تأسيسه. ويبدو أن التذمر العام لدى الفرنسيين وخوفهم على قدراتهم الشرائية وعلى مستقبلهم المادي جعلهم يتعاطفون مع حزب أقصى اليسار الشعبوي أكثر من تعاطفهم مع الحزب الإشتراكي الذي يمثل اليسار التقليدي..

إذاً، صعد حزبُ اليمين المتطرف للدور الثاني، للمرة الثانية في تاريخه.. وكانت المرة الأولى في صعوده للدور الثاني حصلت سنة 2002 ، أيام كان الحزب تحت قيادة جان ماري لوبان. والمفارقة اللافتة هذه المرة أن الفرنسيين لم يخرجوا للشوارع معبرين عن رفضهم لصعود اليمين المتطرف كما فعلوا في سنة 2002 م .. بل لم يتحمس الساسة إلى تشكيل جبهة جمهورية لمنع وصول اليمين المتطرف العنصري إلى الحكم كما فعلوا سنة 2002، و صمت الجميع .. وكأن الأفكار العنصرية التي يروج لها اليمين المتطرف أصبحت عادية متقبلة من الكل ولم تعد تثير قلق أي أحد. وحتى النقابات العمالية ذات القوة الشعبية الكبيرة لم تخرج للشوارع كما فعلت سنة 2002. بل انقسمت هي الأخرى على نفسها ، وتفرقت آراؤها حول دعم المترشحين. فكانت النتيجة أن اليمين المتطرف حصل على قبول عام لم يكن حصل عليه من قبل على مر تاريخه. ولعل هذا الصمت والقبول يرجعان أساسا إلى حالة الخوف والتوتر التي تشهدها فرنسا منذ 2015 ، إذ حدثت انفجارات عديدة ومات الكثير من المواطنين بفعل الأعمال الإرهابية، الأمر الذي شكل – ربما – نوعا من تفهم الفرنسيين وقبولهم لصعود اليمين المتطرف إلى الدور الثاني.

ثم كانت نتيجة الدور الثاني في الإنتخابات، أنْ حصل الشاب " ماكرون" على 66 في المائة ، ليصبح رئيسا للجمهورية. في حين حصلت " مارين لو بان" زعيمة اليمين المتطرف على نسبة 34 في المائة ،وهي نسبة هائلة، و مخيفة؛ تعكس تطور العنصرية وانتشارها في أواسط الفرنسيين، ورفضهم للآخر ، وميلهم للتقوقع والإنغلاق على الذات. وتدل هذه النسبة على أن ثلث الفرنسيين على الأقل يحمل في أعماق نفسه نوعا من الفاشية والعنصرية وكره الآخر..

وإذا أجرينا مقارنة في نسَب التصويت في انتخابات الدور الثاني لسنة 2002 بين زعيم حزب اليمين المتطرف آنذاك جان ماري لوبان، وبين جاك شيراك زعيم اليمين المعتدل، نجد أن الرئيس شيراك حصل على 80 في المائة من الأصوات، في حين حصل "لو بان" على 20 فقط. أما في سنة 2017، بعد خمسة عشر عاما، فقد حصل أمانويل ماكرون على 66 في المائة فقط من الأصوات، في حين حصلت زعيمة اليمين المتطرف على 34 في المائة (كما قلنا آنفا) ، أي ما يعادل أكثر من ثلث عامة

الأصوات؛ وهي نسبة تعكس توغل هذا الحزب المتطرف في الأوساط الشعبية الفرنسية، و تقبُّلَ الناس له، واعتيادهم على خطاباته التحريضية العنصرية.

أما عن عزوف الفرنسيين عن التصويت ، في رئاسيات 2017م، فقد كان أشد حدة من كل الإنتخابات الرئاسية السابقة؛ فقد وصلت نسبة العزوف عن التصويت إلى أكثر من 25 في المائة، في الدور الثاني (حسب إحصاءات و زارة الداخلية الفرنسية). أي أن الربع من الفرنسيين لم يهتم بشأن الإنتخاب ولم يكلف نفسه عناء الذهاب لصناديق الإقتراع. وهذه النسبة هي أكبر نسبة عزوف عن التصويت تعرفها فرنسا منذ سنة 1969. وهي أول مرة أيضا – منذ 1969- تكون فيها نسبة المشاركة في الدور الثاني أقل من الدور الأول. ولا شيء يفسر هذا العزوف وقلة الإكتراث بالتصويت ، إلا انتشار الفساد في أواسط رجال السياسة ، وضجر الفرنسيين منهم ، وزهقهم من ممارساتهم اللاأخلاقية، وفضائحهم المالية المتكررة.

هذا، ويذكر بعض المراقبين أن رئاسيات 2017 ، قد تؤرخ لعصر سياسي جديد في فرنسا؛ وذلك بسبب الحالات الإستثنائية التي شهدتها هذه الرئاسيات، مثل صعود حركة " إلى الأمام" التي لم تكن موجودة من قبل، بل تأسست خلال سنة واحدة ، قبيل الإنتخابات، على يد شاب حديث عهد بالسياسة استطاع بشجاعته وهمته أن يحشد أغلبية الفرنسيين وجعْلهم يتبنون أفكاره و مبادئه.. ومثل انهيار حزب اليسار التقليدي وحصول على أدنى نسبة من الأصوات على مر تاريخه، وإقصاء حزب اليمين المعتدل من طرف حزب اليمين المتطرف العنصري الذي حصل على نسبة عالية جدا من الأصوات بلغت أكثر من 34 في المائة.

نيابيات 2017 : الديموقراطية الفرنسية تلفظ أنفاسها

ضحوة يوم الأحد، الحادي عشر يونيو لسنة 2017 ، بدأت الإنتخابات التشريعية التي ينتخب فيها الفرنسيون نوابهم في الجمعية الوطنية.. وكان من شأن هذه الإنتخابات أنْ شهدت – في شوطها الاول - إقبالا ضعيفا لم تعرفه أي انتخابات في تاريخ فرنسا الحديث، حيث وصلت نسبة العازفين عن التصويت إلى 51.29 بالمائة... وهو رقم مهول ، ومعبر عن خيبة ظن الفرنسيين في الديموقراطية، وفي رجال السياسة الذين أكثرهم متورط في قضايا فساد.

وكان من نتائج هذه الانتخابات أن صعد حزب " الجمهورية إلى الأمام" La république en marche ، وهو حزب أنشأه الرئيس الجديد أمانويل ماكرون قبيل انتخابه رئيسا لفرنسا.

في هذه الإنتخابات ، اجتاح حزب " الجمهورية إلى الأمام" كل المناطق الفرنسية والولايات الداخلية، وصوتت عليه أغلبية الجماهير .. وكان داعي التصويت له هو رغبة الفرنسيين في تغيير المشهد السياسي الفرنسي، وإقصاء النواب المتورطين في الفساد... فقد عرفت فرنسا في السنوات الأخيرة موجة غير مسبوقة من فساد البرلمانيين، وأظهرت بعض التحقيقات الصحفية والإعلامية أن الكثير من النواب في الجمعية الوطنية يوظفون أبناءهم وأقاربهم كعملاء لهم ويعطونهم أجورا شهرية مرتفعة ، دون عمل حقيقي يقومون به للمصلحة العامة... وأدى هذا إلى قرف الفرنسيين من هؤلاء الساسة ، فقرروا إقصاءهم في الإنتخابات وصوتوا لصالح مترشحين جدد أكثرهم ليس له خبرة بالسياسة ،ولم يمارسها من قبل... لكن يجمعهم كلهم قاسم مشترك هو أنهم شباب ، وليس لهم أي سوابق فساد، ولا سوابق مع العدالة، و هم مشهورون بنزاهتهم ، خلافا للنواب الكلاسيكيين.

أسفرت نتائج الإقتراع في الشوط الأول عن إقصاء الكثير من رؤوس الأحزاب السياسية التقليدية التي اشتهرت باستئثارها بكراسي الجمعية الوطنية فترة زمنية طويلة، مثل أليزابت كيكو Elisabeth GUIGOU من الحزب الإشتراكي التي شغلت منصب نائبة منذ أكثر من عشرين عاما، و أنري كوينو Henri Gueno ، مستشار الرئيس السابق نيكولا ساركوزي من اليمين المحافظ .. وكالسكرتير العام للحزب الإشتراكي جان كريستوف كومبادليس Jean Christophe COMBADELIS، وكوزير التعليم السابق ومرشح الرئاسة الخاسر بونوا هامون ، Benoit HAMON ، وكوزير الداخلية الأسبق ماتياس فكل Mathias FEKL ، ووزيرة الثقافة السابقة أوريلي فيليبتي Aurelie FILIPPETTI ...

وحتى حزب اليمين المتطرف الذي حصل على 22 في المائة من الأصوات في الشوط الأول من الإنتخابات الرئاسية وتأهل للدور الثاني، لم يحصل في هذه النيابيات – في شوطها الثاني - إلا على ثمانية في المائة ، مما قد يعني أن شعبيته لم تكن إلا شعبية وهمية ، صوتت لا عن اقتناع وإنما عن غضب وامتعاض مما يجري من فساد في قلب الدولة الفرنسية...

وبالجملة ، فقد شكلت هذه الإنتخابات التشريعية زلزالا عنيفا ، قلب كل الموازين في الحياة السياسية الفرنسية .. فانهار الحزبان التقليديان اللذان تحكّما في فرنسا طيلة عقود طويلة، وهما الحزب الإشتراكي وحزب اليمين المحافظ، ولم يبق منهما إلا مقاعد قليلة في الجمعية الوطنية، وحل محلهما جيل جديد من النواب لم يمارس أغلبه السياسة من قبل، ينتمي لحزب جديد هو " الجمهورية إلى الأمام" الذي يقوده الرئيس الشاب أمانويل ماكرون .. حصل هذا الحزب على الأغلبية الساحقة في البرلمان. أي ثلاث مائة وأربعة عشر مقعدا في الجمعية الوطنية من أصل 577 مقعدا، مما حدا ببعض المحللين أن يعتبر هذا الكم الهائل من المقاعد مضرا بالعملية الديموقراطية، ومؤشرا على تقهقر فرنسا إلى عصر سياسة

الحزب الواحد. بل ذهب البعض إلى التنبؤ بإمكانية وقوع أزمة سياسية عميقة تعصف بمؤسسات الدولة، نظرا إلى أن الحزب الجديد الفائز سيستأثر بإصدار القرارات كيفما شاء، وسيصوت على أي قانون يقترحه رئيس الجمهورية، ولن تكون هناك أي معارضة متعددة الآراء قابلة للحيلولة دون ذلك.

هذا، و تميزت هذه الإنتخابات أيضا بصعود نسبة النساء الناجحات في الشوط الأول، وهو صعود لافت لم تعرفه الديموقراطية الفرنسية في تاريخها الطويل ، فقد حصلت 248 سيدة على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الأول وتأهلن بذلك للشوط الثاني. وبعد التصويت في الشوط الثاني نجحت 224 سيدة لتصل نسبة النساء النائبات في الجمعية الوطنية إلى 39 في المائة. وهي نسبة تاريخية، مقارنة بالإنتخابات النيابية الأخرى التي عرفتها فرنسا على مدى مسارها الديموقراطي. ففي الإنتخابات النيابية السابقة (سنة 2012) كانت نسبة النساء في البرلمان تساوي 27 في المائة أي ما يعادل 155 نائبة. وقبل ذلك كانت نسبة تمثيلهن ضئيلة جدا؛ ففي سنة 1997 لم تكن تصل نسبة البرلمانيات في الجمعية الوطنية إلا 10 في المائة فقط من مجموع النواب.. أما في سنة 1945 ، فكانت نسبتهن تساوي 5.6 في المائة فقط.

إذن ، تمثل نسبة النساء النائبات في الجمعية الوطنية لسنة 2017 أكبر نسبة في تاريخ الجمهورية الفرنسية.

تحليل نتائج الدور الأول من الإنتخابات التشريعية، و بيان الخلل في النظام الديموقراطي الفرنسي :

قلنا آنفا أن الشوط الأول من الإنتخابات تميز بنسبة عزوف عن التصويت وصلت إلى 51 بالمائة.

عند فرز الأصوات، حصل حزب " الجمهورية إلى الأمام" على 32 في المائة من الأصوات، أي من أصوات الـ49 في المائة من المواطنين الذين تجشموا عناء الذهاب إلى صناديق الإقتراع. وإذا طرحنا الـ32 في المائة التي صوتت لحزب الجمهورية إلى الأمام من الـ49 بالمائة الذين ذهبوا للتصويت ، نجد أن النسبة الحقيقية لمصوتي حزب الجمهورية إلى الأمام هي 17 في المائة فقط من مجمل المواطنين المصوتين. وبهذه النسبة الضئيلة (17 في المائة) حصل حزب الجمهورية إلى الأمام على ما يناهز أربعمائة مقعد في الجمعية الوطنية من أصل 577 مقعد المكونة لكافة مقاعد الجمعية الوطنية، أي ما نسبته 80 في المائة تقريبا من مقاعد مجلس النواب. ههنا نرى الهوة السحيقة بين النسبة الضئيلة للأصوات المصوتة للحزب المذكور وبين عدد مقاعد الجمعية الوطنية التي حصل عليها.

بالمقابل، حصل حزب اليمين المتطرف على 13 % من الأصوات .. رغم ذلك، فإنه لم يتحصل إلا على خمسة مقاعد على أكثر تقدير، أي نسبة 1% تقريبا.

أما الاحزاب الأخرى المؤثرة وهم الإشتراكيون والخضر، واليساريون فقد حصلوا كل منهم على نسبة 10 في المائة تقريبا من الأصوات ، وعليه سيحصل كل منهم على عشرين مقعدا برلمانيا على أكثر تقدير.

ههنا يتضح أن ثمت تهميش واضح ، بل إقصاء متعمد لكيانات سياسية هامة من الإطار المؤسساتي للدولة. ولعلك تتساءل عن ما ذا سيكون رأي الملايين الذين صوتوا لهذه الأحزاب التي تم إقصاؤها، حين يرون حزبا واحدا (هو الجمهورية إلى الأمام) حصل على 17 في المائة من الأصوات يستأثر بغالبية مقاعد الجمعية الوطنية..

هنا نلاحظ أن المؤسسات الممثلة للجمهورية الخامسة هي مؤسسات لا- ديموقراطية ، بل تلفظ أنفاسها الأخيرة في التنوع الديموقراطي.

وههنا أيضا تتكشف العيوب في النظام الديموقراطي الفرنسي، حيث أنه بمجرد أن يعزف الشعب عن التصويت ، تستطيع فئة قليلة منه أن تستأثر بمجمل مقاعد البرلمان، ومن ثم بكل القرارات والقوانين المصيرية التي ستشهدها الجمهورية.

إن غياب تمثيل حقيقي ومتجانس لكافة الفرنسيين على مقاعد مجلس النواب ، من شأنه أن يحفّز معاداة النظام البرلماني، ورفض السياسة عموما، ورجالاتها، وحتى أنه قد يؤدي إلى رفض وعدم احترام مؤسسات الدولة الديموقراطية. بل قد يدفع الفرنسيين الناقمين على الوضع القائم إلى الخروج في الشوارع ، أو إلى تبني صيغ أخرى من المعارضة أشد راديكالية وعنفا. كل ذلك، بسبب أن هذه الإنتخابات برهنت على أن النظام الديموقراطي الحالي يتجاهل وجودهم ويرفض أن يعطيهم وجودا برلمانيا محسوسا..

ثم إن حصول حزب واحد (هو حزب الجمهورية إلى الأمام) على هذا الكم الهائل من المقاعد في الجمعية الوطنية (وهو كم غير مسبوق في تاريخ الجمهورية الخامسة) قد يفقده مصداقيته كحزب سياسي، بسبب غياب المنافسة من الأحزاب الأخرى التي غابت عن الجمعية الوطنية أو التي لها تمثيل ضئيل لا يسمح لها بمعارضة جدية لسياسة النظام، وهذا أيضا يضع الديموقراطية الفرنسية ، ومبدأ التعددية ، على المحك.

أما حزب اليمين التقليدي (حزب الجمهوريين LR) فقد حصل على 21% من الأصوات ، فيكون بذلك هو المنافس الأهم لحزب الجمهورية إلى الأمام (حزب الرئيس ماكرون) ، لكنه يبقى محدود التأثير نظرا لقلة عدد مقاعده في البرلمان. ثم إن شعبية هذا الحزب بدأت تقل شيئا فشيئا مع مرور السنوات؛ بسبب تغلب الجناح الصهيوني عليه. فقد كان اليمين التقليدي الفرنسي مشتهرا بميله للفكر المسيحي ذي الميول الإنسانية ، منذ عهد ديجول وحتى عهد جاك شيراك، ولما وصل نيكولا ساركوزي (اليهودي الأصل) إلى حكم فرنسا ، تحول حزب اليمين إلى حزب ذي ميول صهيونية واضحة، يميل إلى التعاطف الشديد مع السياسة الإسرائيلية العسكرية في فلسطين. ثم تعاقب على الحزب أفراد كلهم من أصول يهودية ، لا يخفون تأثرهم بالفكر الصهيوني ، مما حدا بالفرنسيين ذوي الميول المسيحية إلى التخلي شيئا فشيئا عن هذا الحزب.

ومن أشهر الشخصيات الصهيونية التي أثَّرَت في مسيرة حزب اليمين نذكر : كريستيان يعقوب Christian JACOB رئيس مجموعة اليمين في الجمعية الوطنية، ومنهم جان فرانسوا كوبي Jean François Copé وكان سكرتيرا عاما للحزب، وكلاهما يهودي. ومنهم كلود كواسكين Claud GOASGUEN وهو نائب برلماني ويشارك بانتظام في كل التظاهرات السياسية والإقتصادية المساندة للجيش الإسرائيلي، وهو الذي صرح ذات ليلة ، من يونيو 2010 ، على طاولة عشاء مجلس الديانة اليهودية ، قائلا أن : (لا مناص لفرنسا من الدفاع إلى آخر رمق عن إسرائيل) .

ومنهم أريك سيوطي Eric Cioti ، نائب برلماني عن حزب اليمين ، ونائب عمدة مدينة نيس Nice، وله شدة وقسوة على الجاليات المسلمة ، في كل وسائل الإعلام.

ومنهم كريستيان أستروزي Christian ESTROSI ، عمدة مدينة نيس Nice ، ونائب برلماني أيضا ، وله هو الآخر صولات وجولات في التضييق على مسلمي مدينة نيس، وفي منع النساء المتحجبات من السباحة بزي محتشم، وفي منع المسلمين من الحصول على قاعات للصلاة. وقد حصل على جائزة " الشخصية الصهيونية الفرانكفونية لسنة 2014" التي قدمها له صحفيو موقع JSSNEWS الصهيوني المتشدد، جزاءً على دعمه المادي والإعلامي اللامحدود للجيش الإسرائيلي وجرائمه في الأرض المقدسة.

*****

أما في الشوط الثاني والأخير للإنتخابات النيابية لسنة 2017، فكانت نتائجه غير بعيدة من نتائج الشوط الأول. فقد لوحظت نسبة عزوف كبيرة عن التصويت ، ولم يصل عدد المصوتين إلا على 42 في المائة من إجمالي المسجلين.

وكما كان متوقعا ، فقد تفوق حزب " الجمهورية إلى الأمام" وحصل على نسبة 49 في المائة. في حين حصل اليمين التقليدي المعتدل على نسبة 26 في المائة، ليصبح بذلك الحزب المعارض الأول في صحن الجمعية الوطنية، ونظرا لأن نسبة نجاحه ضعيفة فلن تكون معارضته بذات جدوى. أما اليمين المتطرف فقد تحصل على نسبة 8.75 بالمائة. و الحزب الإشتراكي حصل على نسبة 7.49 في المائة ، وهي نسبة مهينة لحزب كان هو الحاكم وكان له وزن كبير في السابق. وباقي النسب الأخرى تقاسمتها أحزاب أقصى اليسار.

خلاصة

وعلى العموم، فإن تشريعيات 2017 م، تميزت بمذاق شديد المرارة، و مزعج لكل المنتصرين في هذه الإنتخابات ، وكذا لبقية الأحزاب السياسية ، والإعلام بشتى أنواعه؛ هذا المذاق المر هو الإرتفاع الهائل في نسبة العزوف عن التصويت، فلم تستطع كافة القوى السياسية أن تحشد الجماهير وتقنعهم بالذهاب للتصويت في صناديق الإقتراع. و فهم الجميع أن فرنسا تعيش أزمة ديموقراطية خانقة، قد لا تتعافي منها في المستقبل القريب.

الفصل السادس

قوانين العار

مقدمة

تجسد المرأة الرمز الأكبر لضحايا التمييز العنصري والقهر والاضطهاد الذي تعيشه الأقليات في فرنسا.

ولقد سنت الدولة قوانين متحيزة وفي منتهي العنصرية تهدف أساسا إلى تهميش المرأة المسلمة .. ومنعها من لبس زيها الديني بحرية، كل ذلك تحت غطاء احترام مبدإ علمانية الدولة. وكانت وجهة نظر الحكومة أن النساء المحجبات هن – بالضرورة - مجبرات من طرف ذويهن الرجال على لبس الحجاب، وعليه فلا بد – حسب رأي الحكومة – من تحريرهن من إذلال الرجال لهن... فمنعوا الحجاب الإسلامي على المراهقات في المدارس، وحظروا النقاب على كل النساء، ومنعوا الحاضنات (المربيات) les nounous ، من لبس الحجاب أثناء حضانة الأطفال... ويدرس المشرّعون الآن مشروع قانون آخر أكثر إقصاء واستهدافا، هو منع الحجاب الإسلامي العادي في الأماكن العامة.

كان وراء هذه القوانين ساسة في الحكومة ، ونواب من الجمعية الوطنية ، وآخرون من مجلس الشيوخ. وتقوم الدولة بمباركة ورعاية تامة لأي مشروع قانون يقترحه النواب أو الشيوخ ويصب في اتجاه قمع المسلمات. هذا في حين أن الدولة ترعى مصالح طائفة أخرى وتقربها منها، في تحيز سافر وخرق فاضح لشعار المساواة l'Egalité الذي ينص عليه الدستور.

وهاك مثالا على ذلك : فبمناسبة العام العبري الجديد من سنة 2013 م ظهر وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالز Manuel VALLS وهو واضعٌ القبعة اليهودية على رأسه، رغم أن لبس الرموز الدينية في المناسبات الرسمية محظور في القانون الفرنسي ... ثم قال الوزير في خطابه أمام جالية اليهود أن كل يهودي عليه أن يعتز بارتداء القبعة.

وقد أثار هذا التصريح غضب الكثير من طوائف المسلمين ورأوا فيه انحيازا من الدولة لطائفة دون أخرى؛ إذ كيف يقوم وزير للدولة بهذا الحجم، ثم يرتدي زيا دينيا – قبعة يهودية- ويشجع على ارتدائه ويعتبره مصدر اعتزاز. مع أنه من المفترض أن على هذا الوزير أن يلتزم الحياد تجاه كل المواطنين مهما كانت أديانهم، وأن يحترم قانون العلمانية وحيادية الدولة.

فهل يتصور إنسان ولو لحظة واحدة أن يرتدي هذا الوزير عمامة بمناسبة عيد الاضحى مثلا ليقول في خطاب رسمي أمام الإعلام أن على المسلمين أن يفتخروا بارتداء العمامة وأن على المسلمات الإعتزاز بخُمُرهن؟

بعد سلوكه بأيام قليلة ، دشن الوزير المذكور مسجدا في مدينة ستراسبورغ وقال في خطابه الافتتاحي مانصه (**إن الجمهورية سوف لن تتسامح مع أي كان ممن يريد مخالفة القانون – في إشارة إلى قانون منع الرموز الدينية –**) ويضيف قائلا (**لن أتردد لحظة واحدة في طرد كل من ينتسبون إلى الإسلام ويهددون الأمن العام ، حال كونهم أجانب لا يحترمون قيم الجمهورية**)

إن مقارنة بسيطة لهذا الخطاب الموجه للمسلمين مع الخطاب الموجه لليهود لَتبين بوضوح سياسة التمييز العنصري الممنهج والرسمي، الذي تمارسه الحكومة الفرنسية ضد مواطنيها المنتمين إلى الديانة الإسلامية.

قد نفهم أن كافة الحكومات الفرنسية المتعاقبة تدعم الطائفة اليهودية؛ كون هذا الدعم راجع إلى تغلغل الحركات الماسونية الصهيونية وسيطرتها على مفاصل الدولة الفرنسية، لكن الذي لا يفهم هو أن لا يحترم مسؤولو الدولة شعار المساواة بين المواطنين ويعملوا على استهداف طائفة منهم وتهميشها وتهديدها بالطرد والسجن وشتى صنوف الإحتقار وسوء المعاملة، في حين أنهم يوقرون ويبجلون الطائفة أو الطوائف الأخرى دون مواربة.

قانون حظر ارتداء الرموز الدينية في المدارس العمومية الفرنسية ، الصادر سنة 2004

إرهاصات تشريع القانون :

إن أول من أوقد نار الحرب على "الحجاب الإسلامي" في فرنسا هي صحفية اسمها غزلان أوتنهايمر Ghislaine Ottenheimer ، وهي من أصل يهودي. إذْ نشرت في يوم الثالث عشر يونيو من سنة 1989م، بمناسبة مرور عشرة أعوام على الثورة الإسلامية الإيرانية، تقريرا مصورا لصالح جريدة "لوكوتيديان دو باري" Le Quotidien de Paris ، تحت عنوان " المشكلة الكبرى للإندماج" ، وأبرزت في هذا التقرير نزاعا محتدما بين بعض المعلمين في إحدى المدارس العمومية وبين بعض آباء التلاميذ، حيث كتبت أن : (المعلمين يحظرون - باسم العلمانية - على التلاميذ الصغار ارتداء الحجاب التقليدي ، في حين أن آباء بعض التلاميذ يتمسكون بحقهم القانوني في لباس أزياء تتماشى مع تعاليم أديانهم). وذكرت أوتنهايمر أن شرارة المشكلة انطلقت حين طلبت إحدى المعلمات من فتاة صغيرة ترتدي الشوذر (حجاب إيراني) أن تنزع حجابها نظرا لسخونة الجو ، فرفضت البنت الصغيرة أوامر

المعلمة ... أصرت الأخيرة على موقفها وأصرت الصغيرة على الإحتفاظ بحجابها.. ووصلت القضية إلى أروقة إدارة الأكاديمية المسؤولة عن تسيير المدرسة. وتصلبت المعلمة على موقفها كما تصلب والدا البنت على موقفهما وحقهما في ارتداء بنتهما لزيها الديني وفقا لما ينص عليه القانون من حرية للأديان.

وفي النهاية، حكمت الأكاديمية بأن للبنات الصغيرات الإحتفاظ بخُمُرهن في قاعة الدرس، ونزعها عند حرارة الجو في الصيف، كما اقترحت المعلمة.

انطلاقا من هذه القضية ، بدأ الإعلام في إثارة إشكالية " الإندماج" التي سوف يُطلق عليها فيما بعد " ظاهرة الحجاب الإسلامي" ، مما سيضطر الدولة إلى تشريع قوانين أقل ما يقال عنها أنها عنصرية، ومخالفة لمبادئ الديموقراطية ولحقوق الإنسان.

وفي بداية افتتاح السنة الدراسية من نفس العام، أي 1989، وبالتحديد في يوم 18 سبتمبر ، طرد مدير إحدى المدارس ثلاث بنات من أصول مغاربية من إعدادية جابرييل هافيز Gabriel-Havez في المنطقة الباريسية[148]. واعترض الكثير من آباء التلاميذ ونقابة المعلمين ومسؤولو منظمات حقوق الإنسان على قرار المدير بطرد البنات المتحجبات من مدرسته.

والظاهر أن قرار الطرد لم يكن تربويا خالصا ، بل حمل صبغة سياسية واضحة؛ إذ أن مدير الإعدادية كان يشغل في نفس الوقت منصبا سياسيا في حزب اليمين آنذاك ، المسمى حزب التجمع من أجل الجمهورية RPR. و كان الرجل يتميز بميوله اليمينية المقاربة للتطرف تجاه الجاليات المسلمة.

وهذا المدير يُدعى "أرنست شينيير Chénière Ernest " وهو فرنسي من أصول مارتينكية (إحدى جزر البحر الكاريبي التابعة لفرنسا)، ومن مواليد سنة 1945. ويعتبر أولَ سياسي أثار قضية الحجاب الإسلامي في الساحة السياسية الفرنسية.

وتمت مكافأته على طرد التلميذات المحجبات من المدرسة بترشيحه نائبا عن حزب اليمين في منطقة "الواز" L'Oise ، وانتُخب نائبا برلمانيا في الجمعية الوطنية لسنوات 1993-1997.

بالموازاة مع ذلك، أظهر بعض الإعلاميين أن في نفس الإعدادية عشرات الطالبات من أصول يهودية يتغيبن باستمرار كل جمعة بعد الظهر ، وكل صباح سبت ، ولم يتم طردهن ولا مضايقتهن... مما يوحي بنوع من التمييز واللامساواة لدى إدارة المدرسة إزاء بعض الطلاب...

[148] طرد البنات من الإعدادية ، جاء ثمانية أشهر بعد إصدار فتوى الخميني بهدر دم سلمان رشدي صاحب الآيات الشيطانية، ذلك الكتاب الذي أساء إلى ذات الرسول الأكرم عليه الصلاة والسلام وأثار ضجة في العالم الإسلامي.

وبعد ضغوط شديدة من منظمة محاربة العنصرية SOS Racisme ومن بعض النقابات التعليمية الأخرى ، تم قبول البنات من جديد في المدرسة. بشرط أن ينزعن خُمُرهن قبيل الدخول في حرم المدرسة.

وقد شكلت هذه القضية ـ فيما بعد - النواة الأولى للصراع الذي سيقع في السنوات اللاحقة بين متطرفي العلمانية وأهل الأديان. وسيسفر هذا الصراع عن إصدار ذلك القانون اللعين المسمى " قانون حظر الحجاب الإسلامي في المدارس العمومية" الذي صدر في ربيع سنة 2004 تحت رعاية الرئيس الفرنسي السالف جاك شيراك.

مباشرة بعد انتهاء قضية طرد البنات من إعدادية جابرييل هافيز Gabriel-Havez ، طُردت في نفس الشهر ، اكتوبر 1989، بنت مسلمة من أصل تونسي كانت تدرُس في إحدى الثانويات المهنية بمدينة مرسيليا Marseille. وكانت عملية الطرد هذه المرة ، أكثر عنفا وشراسة، حيث تجمّع كل معلمي الثانويات ومدراء المدارس في مرسيليا ووقفوا صفا واحدا مع المعلم الذي طرد المتحجبة، وأعلن مدير أكاديمية " أكسان بروفيسن" Aix-en-Province للصحافة قائلا (إن رجوع البنت للمدرسة لن يتم إلا تحت اسم العلمانية، لا يمكننا أبدا أن نساوم على مبادئنا، يتحتم على بنات مرسيليا أن يتعلمن كيفية العيش داخل الجمهورية) [149]"

في نفس اليوم الذي طُردت فيه الطالبة التونسية، طُرِدت أيضا طالبة أخرى من معهد مهني لتعليم الحلاقة في مدينة آفينيون Avignon وكانت ذريعة مدير المعهد أن الطالبة تلبس الحجاب الإسلامي، حينها هبت ثماني بنات من أصول مسلمة تدرسن في نفس المعهد ولبسن الحجاب تضامنا مع زميلتهن. وصرحت إحداهن للصحافة قائلة أن زميلتها المطرودة ("سعيدة" كانت تلبس حجابها منذ سنتين في الإعدادية ولم تقع أي مشكلة لها مع إدارة المدرسة ، وأنها كانت تلبس الحجاب منذ قدومها لهذا المعهد، ولم تقع أي مشكلة أيضا ، وفجأة تنفجر قضية الحجاب في فرنسا، فتجد "سعيدة" نفسها مطرودة من المعهد ...[150])

واللافت أن الزخم الإعلامي الذي أحيط بظاهرة الحجاب في فرنسا تلك الأيام ، لم يُركّز إلا على الحجاب الذي تلبسه البنات المسلمات من أصول عربية ، أما الحجاب الذي ترتديه الإفريقيات مثلا فلم يُثِر أي اهتمام وتم التغاضي عنه من الإعلام و من طرف مدراء المؤسسات التعليمية آنذاك، مما يعني أن ثمت استهدافا خاصا للمسلمات من أصول عربية فقط. وفي هذا الصدد بالذات نشرت جريدة " لوبروفنسال" Le provençal تحقيقا حول مدرسة قرآنية يرتاده تلاميذ من دولة جزر القمر، وعنونت الجريدة

149 جريدة لوبروفنسال Le provençal، الثلاثاء 17 أكتوبر 1989

150 جريدة ليبراسيون، الجمعة 20 اكتوبر 1989، من مقال عنوانه :Tchadors solidaires à Avignon (حجاب تضامني في آفينيون)

مقالها بـ" الحرب على الحجاب لن تكون" وذكرت الصحيفة أن الحجاب الذي ترتديه البنات من أصول جزر القمر ليس كمثل الحجاب الذي ترتديه بعض المتدينات (في إشارة إلى العربيات)، فهو - أي حجاب الجزرقمريات - عبارة عن قطع من القطن تمتاز بألوان زاهية ، خضراء، وحمراء وصفراء، وبعيد كل البعد من بعض الأحجبة المتقشفة التي تلبسها المسلمات الأخريات (أي من أصول عربية)،[151] "

ويجدر بالذكر أن هذه الضجة حول الحجاب تمت إثارتها أشهرا قليلة بعيد الفترة التي أصدر فيها سلمان رشدي كتابه "آيات شيطانية " والذي تهجم فيه على الدين الإسلامي وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وأثار ضجة كبيرة في العالمين الإسلامي والعربي، وأهدرت إيران آنذاك دمه ؛ مما يوحي أن ثمت ارتباطا ما بين القضيتين : أعني قضية الهجوم على الإسلام من طرف كاتب إيراني ملحد من جهة ومن طرف الإعلام الفرنسي من جهة أخرى. وكأن هذا الإعلام بهيجانه على الحجاب الإسلامي أراد أن ينتقم بطريقته الخاصة لسلمان رشدي الذي ظل يعيش متخفيا بين دول الغرب خوفا من الإغتيال.

لجنة ستازي للتحضير للقانون

ومن أجل وضع حد لانتشار ظاهرة الحجاب لدى البنات في المدارس العمومية ، شكّل الرئيس الفرنسي آنذاك "جاك شيراك" لجنة تسمى لجنة ستازي COMMISSION STASI نسبة إلى رئيس اللجنة وهو مفكر يهودي اسمه برنارد ستازي. كتب هذا الأخير تقريرا سلمه للرئيس الفرنسي جاك شيراك بتاريخ 2003/12/11 . احتوى التقرير على عدد كبير من الاقتراحات المتعلقة بسبل تطبيق العلمانية وفرض احترامها على الناس وكان من أبرز هذه الاقتراحات الاقتراح الخاص بتحريم لبس أي زي ديني في المدارس. وكان هذا الاقتراح يستهدف المسلمات اللواتي يلبسن الحجاب أو الثياب المحتشمة حتى ولو لم تكن تغطي الرأس.

وكان من بين العناصر المقدمة في التقرير ، الإقتراحات التالية :

- فرض احترام العلمانية على مستوى المدارس العمومية (وهنا نفهم أن الكلام موجه إلى البنات اللواتي يلبسن الحجاب الاسلامي)

- عدم التسامح تجاه الطلاب الذين يمتنعون عن الحضور لدروس علم الأحياء المتعلقة بالتطور الداروني (وهنا أيضا نفهم أن الخطاب موجه للطلاب المسلمين لأن الاسلام يعلِّم متبعيه أن

[151] جريدة لوبروفنسال Le provençal، 19 أكتوبر 1989، من تقرير بعنوان " الحرب على الحجاب لن تكون"

التطور – بالمفهوم الدارويني الشائع - لا يوجد في الكون وأن هناك خالقا واحدا هو الله سبحانه، الذي قال (الذي أحسن كل شيء خلَقه وبدأ خلْق الإنسانِ من طين[152])

في نفس الشهر ، أي دجمبر 2003 ، أصدر الرئيس الفرنسي جاك شيراك أوامره بتحرير مشروع قانون يحظر ارتداء الرموز الدينية في المدارس العمومية. وكان هدف شيراك أن يبدأ القانون في المفعول ابتداء من افتتاح السنة الدراسية الموالية ، أي سبتمبر 2004.

آراء المثقفين حول منع ارتداء الحجاب في فرنسا

يعتقد المتحمسون لهذا القانون أن حيادية التلميذ في قاعة الدروس هي شرط أساسي من أجل سيرورة الدرس بشكل طبيعي ومن أجل الحد من المجابهات التي تقع بين التلاميذ في المدارس بسبب اختلاف أديانهم . كما يظنون أن هذا القانون لا يمنع أحدا من ممارسة دينه، والتعبيرِ عن اعتقاده بشكل خفي (كارتداء صليب صغير على الصدر مثلا). أما الإعلان الصريح عن العقيدة من خلال لبس زي مثل الحجاب الإسلامي فهو عندهم غير مقبول. ولا ريب أن تحليل هؤلاء هو تحليل اختزالي وسطحي وساذج وتمييزي. فبأي حق يُسمح لفتاة نصرانية أن تضع صليبا صغيرا على ترائبها؛ بذريعة أنه رمز خفي لا يُرى إلا نادرا، في حين يُحظر على المسلمة لبس حجابها بسبب أنه شديد الظهور Ostentatoire. إن إشكالية التمييز هنا واضحة للعيان. واستهداف المسلمات بهذا القانون أوضح.

وثمت حجة أخرى أكثر سذاجة وسخافة، يقول أصحابها أن البنات اللواتي يلبس الحجاب إنما هن مجبرات على ارتدائه من طرف آبائهن أو إخواهن، وأنهن لا خيار ولا حرية لهن منه ، وأن القانون الجديد – حسب زعم هذا التيار - سيحررهن لا شك من وطأة الأقارب. بل يذهب المتشددون من العلمانيين في أطروحاتهم أن الدين الإسلامي هو مصدر فرض الحجاب على المرأة، وبالتالي فهو – حسب رأيهم- دين يعادي حرية المرأة ويضطهدها ... وأن الحجاب – زعموا- ما هو إلا رمز لخضوع المرأة المسلمة للرجل وتبعيتها له؛ وعليه فلا بد من حظره بالقانون بشكل شامل وجذري.

أما الفريق الآخر المعارض لسن هذا القانون، فيعتبر أن قانون حظر الرموز الدينية في المدارس العمومية يفسِّر مبدأ انفصال الكنيسة عن الدين تفسيرا خاطئا ، وأنه - أي القانون - يخلط بين العلمانية (التي تسمح بممارسة الدين والتعبير عنه في الفضاء العام) وبين فرض الحيادية (التي من شأنها التضييق

[152] الآية 6، من سورة السجدة

على حرية العبادة التي هي الأخرى حق أساسي لكل إنسان) ، ويعتمد هذا الفريق على فتوى مجلس الدولة Conseil d'Etat ، وهو أعلى مؤسسة قانونية في فرنسا، حيث يقول هذا المجلس في فتوى طلبتها منه الدولة الفرنسية سنة 1989م[153] تتضمن سؤالا عن ما إذا كان لبس الرموز الدينية يعتبر ملائما مع مبادئ العلمانية، فأجاب المجلس في فتواه بأن لا حرج في لبس الرموز الدينية وأنها – أي الأزياء المتدينة - لا تخرق مبدأ العلمانية في شيء. ويقول المجلس في إحدى فقرات الفتوى ، فيما يتعلق بطرد الطالبات المتحجبات، أن طردهن من المدرسة (لا يمكن تبريره إلا من خلال تهديدٍ للنظام في المؤسسة التعليمية أو من خلال عرقلة السير الطبيعي لعملية التعليم[154]) ، والكل يعلم أن الحجاب الإسلامي لم يتسبب في أي شئ من هذه.

ولا شك أن رأي المعارضين أكثر علمية ونزاهة وقانونية وأبعد عن الأهواء والأغراض الشخصية التي طبعت أفكار وبراهين مناصري هذا القانون.

وبالجملة، فإن قانون حظر الرموز الدينية هو غير دستوي أصلا ، و يشكّل فشلا ذريعا في تطبيق مبدأ العلمانية ، ونقصا أخلاقيا حادا لدى معتنقي العلمانية والمدافعين عنها في الساحة الفرنسية، كما يجسد تقييدا سافرا لحرية التدين لدى الناس.

و قد مهّد هذا القانون لعصر جديد من الإضطهاد والتمييز والإقصاء تجاه المرأة المسلمة في بلد طالما تشدّقَ بحقوق الإنسان والطفل. كما جسّدَ خرقا سافرا للقوانين والمواثيق الدولية التي وقعت عليها فرنسا، وخاصة المادة رقم 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن لكل إنسان الحق في التفكير والإيمان بما يشاء وإظهار إيمانه علنا أمام الناس دون خوف أو رقابة.

التصويت على القانون

في شهر مارس من سنة 2004 صدر القانون المذكور تحت رقم **L141-5-1 من القانون التربوي Code de l'éducation** ، وتقول المادة الأولى منه :

---

153 أيام موجة طرد الطالبات المتحجبات من المدارس بحجة خرق مبدإ العلمانية ...

154 فتوى مجلس الدولة Conseil d'Etat بتاريخ 27 نوفمبر 1989، فتوى مسجلة تحت رقم 346.893

(في المدارس والإعداديات والثانويات العمومية، يُحظر لبس أي رمز أو زي ديني يُظهر التلاميذُ من خلاله انتماءاتهم الدينية)

القراءة الأولية للفقرة السابقة تظهر جليا أن الحجاب الإسلامي هو المستهدف. وإلا فمتى كان أبناء الفرنسيين يرتدون الصليب على صدورهم، ومتى كان أبناء اليهود يضعون القبعات على رؤوسهم في الشوارع أحرى في قاعات الدرس؟

إن الدين المسيحي في فرنسا لا ظهور له بتاتا في المشهد العام، وارتداء الصليب غير موجود على الاطلاق إلا ما كان من رجال الدين الذين يضعونه على صدورهم أثناء الحفلات الدينية، أما الناس العاديون فلا يهتمون به إطلاقا، أحرى طبقة الشباب.

عُرِض القانون على التصويت في الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) يوم العاشر فبراير 2004 وصوت عليه 494 نائبا مقابل 36 فقط ضده. أي أنه حصل على الأغلبية الساحقة.

وتبع هذا التصويت في الجمعية الوطنية تصويت آخر على مستوى مجلس الشيوخ. وصدر القانون النهائي تحت رقم 2004-228 يوم 15 مارس 2004. ووقّع عليه رئيس الجمهورية آنذاك جاك شيراك، ونُشر في المجلة الرسمية يومين بعد ذلك أي بتاريخ 17 مارس 2004 . وبدأ تنفيذه ابتداء من السنة الدراسية 2004-2005م.

فأنت ترى إذن أن كل الأمة الفرنسية ،ممثلة في الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ والحكومة، متواطئة بإجماع على منع المسلمات من لبس زيهن الديني وممارسة دينهن بحرية وسلام.

ويجدر أن نلاحظ أن هذا القانون لم يأت من فراغ ، بل جاء بعد أن لاحظت الحكومة الفرنسية أن ثمت تزايدا كبيرا في أعداد جيل جديد من الشباب المتعلمين ، الحاصلين على شهادات عليا من كبريات الجامعات ومدارس المهندسين والمعاهد الفنية ، وهذا الجيل ينتمي إلى أصول مسلمة وهو يشتاق إلى الرجوع إلى دينه بشكل عملي؛ حينها اقترح بعض المفكرين من متطرفي العلمانية وضْع قوانين تعرقل

مسيرة النجاح لدى هذا الجيل الجديد ، وتحد من الظهور المستمر لبعض الرموز الدينية كالحجاب لدى المرأة ، واللحية لدى الرجل، ومطاعم اللحوم الحلال، ووكالات الأسفار الخاصة بالحج والعمرة وغير ذلك...

مجال تطبيق القانون

إن مجال تطبيق "قانون حظر ارتداء الرموز الدينية " ينحصر فقط على الطلاب والطالبات في المدرسة العمومية. فهو لا يمنع من ارتداء أي رمز ديني بشكل خفي كأن يكون مستورا في ثنايا اللباس مثلا. كما لا يحظر القانونُ ارتداءَ الحجاب في ساحة المدرسة على الأمهات المتحجبات اللواتي يأتين للمدرسة لاستلام أبنائهن[155].

لكن مجال تطبيق هذا القانون سوف يتسع مع الوقت وسوف تضيق معه الحرية شيئا فشيئا، ففي دجمبر 2007 أعلن مجلس الدولة Conseil d’Etat في فتوى جديدة له في هذا الشأن ، أن قانون الحظر " يُطبَّق أيضا على أي زي آخر يشبه الزي الديني (مثل الباندانا [156] أو العمامة السيخية)، أو أي سلوك يشير إلى الإعتقاد الديني للطالب أو الطالبة[157] " ولا شك أنهم يشيرون هنا إلى الصلاة التي اعتاد بعض التلاميذ إقامتها انفراديا خارج قاعات الدرس.

نتائج تطبيق القانون وسلسلة مضايقات المسلمات

ما إن صدر القانون في شهر مارس من 2004، حتى سارع وكلاء الدولة والمؤسسات العمومية في تنفيذه وتطبيقه على المسلمات على وجه الخصوص، وقد سُجلت حالات تجاوز كثيرة في تطبيق هذا القانون، حيث رُفضت بعض الأمهات المسلمات من الدخول في المدارس لاستلام صغارهن، ومُنعت النساء من الزواج في البلديات ومقرات الحالة المدنية إلا بعد أن ينزعن الحجاب عن رؤوسهن ، واتسع

155 سوف نرى في الفقرات اللاحقة أن متطرفي العلمانية، من نواب وساسة وغيرهم، سوف يقدمون مشروعا قانونيا آخر لحظر هؤلاء الأمهات المسلمات من ارتداء الحجاب عند الاقتراب من المدرسة، فتأمل كيف وصل بهم التطرف والغيظ إزاء الأقليات المسلمة.

156 قبعة كانت تلبسها الطالبات المسلمات لتغطية شعرهن، كنوع من التحايل على منع الحجاب...

157 فتوى مجلس الدولة الصادرة بتاريخ 5 دجمبر 2007 تحت رقم 285.394

الأمر حتى وصل إلى بعض المؤسسات الخاصة كالبنوك والشركات والجامعات وحتى في الفنادق رغم أن القانون المذكور يختص بالمؤسسات التعليمة العمومية فقط، الإعدادية منها والثانوية لا غير....

واشتد الخناق على المسلمات المتحجبات في تحدّ سافر للمواثيق الدولية المتعلقة بالحريات العامة وبحقوق الإنسان، و في جو من التعتيم المنقطع النظير من قِبل الإعلام والصحافة الحرة.

ولم يتوقف تطبيق القانون عند منع المسلمات من ارتداء الحجاب وحسب، بل تعداه إلى بروز حالات طرد متكررة في المدارس لبعض البنات المسلمات بحجة أنهن يلبسن فستانا طويلا، أو تنورة طويلة Jupe ساترة للساقين.

و في أحد خطاباتها، أشارت عضوة مجلس الشيوخ السيدة بومدين – تييري -Boumediene Thierry إلى الإتساع الغير قانوني والمقلق لحقل تطبيق قانون حظر الحجاب الإسلامي وإلى سوء استعماله من طرف بعض موظفي المؤسسات العمومية، فقالت في خطاب لها في إحدى جلسات مجلس الشيوخ ما نصه :

(أود أن ألفت انتباهكم إلى بعض حالات سوء استعمال هذا القانون من طرف بعض المسؤولين في المؤسسات العمومية، حيث رفض بعض مسؤولي إدارات الحالة المدنية قبول زيجات بعض المواطنات بسبب أن إحدى الشهود تلبس الحجاب، أو بسبب أن العروس تضع حجابا فوق الرأس، رغم أن حجاب العروس يعتبر شائعا في الزيجات الفرنسية التقليدية. ثم إن بعض وكلاء المحافظات يرفضون تجديد بطاقة الإقامة للنساء اللواتي يلبسن الحجاب الإسلامي، خاصة في منطقة سين سان دوني Seine saint Denis رغم أن القانون لا يخوّل لهم ذلك . وإن النائب البرلماني وعمدة مدينة آرجانتي Argenteuil رفض السماح لإحدى النساء بالمشاركة في حفل الحصول على الجنسية بحجة أنها تلبس الحجاب الإسلامي وقد تحجج أن مبدأ العلمانية يحتم على كل أحد أن يتأورب (أي يصبح أوروبيا)، وقد كانت حجج النائب مخالفة تماما للقانون ،ولقد اضطرت السيدة الضحية إلى الإنتظار عاما كاملا ريثما يصدر قرار حكومي بشأن حصولها على الجنسية الفرنسية. وليس قطاع التربية والتعليم بمنأى عن هذه التجاوزات، فقد مُنعت بعض النساء المتحجبات من المشاركة في النشاطات التربية لأبنائهن خارج وقت الدوام، ومُنعن أيضا من حضور اجتماعات آباء التلاميذ وحتى من الدخول في حرم المؤسسة التعليمية بذريعة أنهن يلبسن الحجاب... [158]) انتهى الإستشهاد.

[158] من موقع مجلس الشيوخ، http://www.senat.fr/cra/s20061114/s20061114H4.html (نُظر فيه، يوم 2016/08/26)

إن خطاب هذه السيناتورة يكشف بوضوح المآل الذي وصل إليه تطبيق هذا القانون، مما يؤكد بما لا يدع مجالا للريب أن القانون المشين يستهدف فئة واحدة هم النساء المسلمات ، لا غير. وليس كما تدّعي الدولة من أنه يشمل كل الطوائف الدينية...

في ظل هذه الظروف المتوترة، طردت إحدى المدارس أمّاً متحجبة كانت تريد مرافقة ابنها مع فريق من الأمهات والمربّين. قدمت الأم شكوى للعدالة ، وانحاز وزير التعليم آنذاك "لوقا شاتيل" Luc Chatel، إلى مدير المدرسة وبعث برسالة تعكس مدى تصلب الدولة وتطرفها وانحيازها في تطبيق مبدإ العلمانية، وجاء في الرسالة ما يلي :

(إن وكلاء التلاميذ الذين يرافقونهم في الخروج المدرسي ، ينطبق عليهم ما ينطبق على الوكلاء العموميين أي المعلمين، وعليهم أن يخضعوا للمبادئ الأساسية للوظيفة العمومية ... وإنه لا ينبغي أبدا التنازل ولا التفاوض حول مبدإ العلمانية[159])

وانضمت أيضا المحكمة الإدارية في حكمها في القضية إلى رأي الوزير ومدير المدرسة. وتم إقصاء الأم وحرمانها من مرافقة ابنها باسم العلمانية.

فتأمل رحمك الله كيف تتم صناعة التطرف العلماني في جمهورية تدَّعي الحرية واحترام حقوق الإنسان، وانظر كيف يُشرَّع لإقصاء المرأة من التعليم ومن شتى أنواع الحقوق بذرائع سخيفة وواهية تحت حجة احترام مبدإ العلمانية.

ويرجع إقصاء الأمهات من الحضور إلى المدارس إلى ورقة قانونية نشرها وزير التعليم لوق شاتيل ، تهدف حسب تعبير الوزير إلى (تعزيز قانون 2004 ، الخاص بحظر الرموز الدينية، وتوضيحه[160]) وتنص الوثيقة[161] في سطورها على ضرورة حيادية الأمهات اللواتي يردن مرافقة أبناءهن في الخروج الذي تنظمه المدارس للتلاميذ. مما يعني أن على كل أمّ متحجبة أن تُعرّي شعرها تماما إنْ هي أرادت أن تخرج مع الأطفال في إطار النشاطات التي تنظمها المدرسة.

وذهب الإعلام هو الآخر كل مذهب في التحريض على المسلمين، وحثِّ الساسة على سن قوانين أخرى أكثر تطرفا وإقصاء لفئة المواطنين المسلمين؛ فقد كتبت جريدة مترونيوز تحت عنوان عريض سؤالا في قمة التحريض : **(العلمانية : هل بإمكان المدرسة حظر ارتداء التنورة الطويلة؟ [162])**

---

159 رسالة وزير التعليم، بتاريخ 2 مارس 2011

160 تصريح الوزير لصحيفة ليبراسيون، مقال بتاريخ 2013/12/23

161 وثيقة صادرة من وزارة التعليم الفرنسية، في شهر مارس 2012

162 صحيفة مترو نيوز، بتاريخ 2015/04/03

وتنقل نفس الصحيفة عن المرصد الفرنسي لمحاربة الإسلاموفوبيا أن هذا الأخير أحصى في سنة 2014 وحدها أكثر من 130 حالة طرد من المدرسة لطالبات مسلمات بحجة ارتداءهن لباسا محتشما.

وفي نفس السياق ، كتبت صحيفة ليمانيتى L'Humanité بالخط العريض : **(عصابة الرأس والتنورة ليستا علمانيتين بما فيه الكفاية[163])**

وعصابة الرأس هي حزام يحيط بجوانب الرأس ويسمونه الـ Bandeau ، ظلت تلبسه الطالبات كنوع من التحايل على منعهن من لبس الحجاب، فكن يلجأن لوضع هذه العمامة لتغطية رؤوسهن بدلا من الحجاب المحظور.

تمدد حظر الحجاب الإسلامي من المدارس إلى المؤسسات الصحية والمستشفيات

من المهم أن نعلم أن إشكالية ارتداء الرموز الإسلامية لم تكن معروفة ولا مطروحة في السابق بهذه الدرجة كما هو الحال في هذه الأيام ، بل كان ثمت تسامح كبير من طرف الدولة في قضية الحجاب. فقد صدر في الأربعينات قانون في فاتح فبراير 1944 يقول (إن على الطاقم الطبي أن يحترم بصرامة حرية التدين لدى المرضى)

وفي 4 يناير 1974 ينص النظام الداخلي للمستشفيات العمومية على أنه (يجب – قدر الإمكان- احترام العادات الغذائية المرتبطة ببعض الأديان)

كانت هذه النصوص القانونية سارية المفعول في العصر الذهبي للجمهورية الفرنسية.

لكن في السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث نيويورك سنة 2001، انقلب الأمر رأسا على عقب وأضحى التضييق على المسلمين أكثر حضورا وأكثر عنفا وتنظيما من أي وقت مضى.وأمست القوانين المنظِّمة لعمل المستشفيات أشد صرامة وعنفا ضد المسلمين سواء تعلق الأمر بلبس الحجاب أو بالنظام الغذائي خاصة في مسألة استهلاك اللحوم الحلال.

ففي سنة 2005 صدر مرسوم وزاري من وزارة الصحة برقم DHOS/G/2005 يتعلق بتطبيق مبدأ العلمانية في المؤسسات الصحية العمومية ينص على أنه :

---

163 صحيفة ليمانيتي 2013/05/17

(يجب الحرص على أن لا تؤثر المظاهر الدينية على نوعية العلاج وعلى القواعد الصحية) أي أن على المريض او المريضة التقيد بنصائح الأطباء ولبس الثياب التي نصحها بها الطبيب وأكْل ما توفر من طعام سواء كان لحم خنزير أو غيره من الحيوان ولو كان غير مذبوح.

أما إن كان الطبيب مسلما أو مسلمة فقد نص المرسوم الحكومي السالف الذكر على أنه **(إن كان الموظف العمومي له الحق – ككل المواطنين- في حرية التدين،فإن احترام مبدإ العلمانية يفرض عليه التقيد بالحياد الديني ويمنعه من إظهار أي مظهر ديني يدل على دينه أو عقيدته وخاصة فيما يتعلق باللباس)** في إشارة إلى الطبيبات المسلمات اللواتي يلبسن الحجاب.

من خلال هذه النصوص الرسمية نفهم بسهولة أن محاربة الرموز الإسلامية هي معركة شاملة وجذرية لا تتوقف عند المدارس فقط، بل تشمل حتى المسلمين العاملين في القطاع الصحي من أطباء وممرضين ومرضى وغيرهم ...

وتطبيقا لهذه القوانين فقد حكمت محكمة باريس الإدارية في إحدى جلساتها على إحدى الطبيبات من أصل مسلم بالطرد من العمل بحجة أنها تلبس الحجاب الذي يخالف مبدإ العلمانية.

كما حكمت محكمة مرسيليا في قضية أخرى على شاب اعترض على الممرضات أنْ ينزعن الحجاب من على رأس زوجته أثناء عملية الوضع، فقام بالاحتجاج على ذلك فقدم المستشفى شكوى ضده وحكم عليه بالسجن ستة أشهر نافذة.

حملات منع المحجّبات من إجراء مراسيم الزواج في البلديات

واستمرارا في هذه الحملة العشواء ضد مسلمي فرنسا ، قامت عاملة من أصل جزائري تعمل نائبة لعمدة مدينة ليون Lyon بإجبار سيدة مسلمة على خلع حجابها، كشرط أساسي لإجراء مراسيم الزواج الإداري في حرم البلدية.

المستشارة البلدية التي قامت بهذا الإجراء الإذلالي ضد السيدة المتحجبة تنتمي إلى حزب الخُضُر وهو حزب يهتم بشؤون البيئة، و اسمها **فتيحة بن أحمد** :

وكم من سمِيّ ليس مثل سميّهِ   وإن كان يُدْعى باسمه فيجيبُ

وعلى الرغم من كون اسمها يشي بأصلها ودينها إلا أنها أبتْ إلا أن تنتصر لهذا الدين الجديد، دين العلمانية.

وانتشر في الإعلام خبر منع المسلمة من الزواج بسبب حجابها. وكانت القصة قد بدأت في الرابع من يونيو 2011 حين جاءت سيدة فرنسية من أصل مسلم بعد ميعاد مسبق من البلدية تريد إجراء مراسيم الزواج المدني ... وعلى الرغم من أن القانون الفرنسي التقليدي يخوّل لها أن تجري جميع مراسيم الزواج وهي لابسة الحجاب إلا أن نائبة العمدة الآنفة الذكر رفضت بشكل قاطع أن تصادق البلدية على هذا الزواج الذي تلبس صاحبته الزي الاسلامي.

أمرت فتيحة بن أحمد - نائبة العمدة - السيدة المسلمة بنزع حجابها فورا وقالت لها برعونة (إن لم تفعلي ماآمرك به فلن تعترف البلدية بزواجك ولن تحصلى على أي ورقة رسمية تثبت أنك متزوجة)... حينها شعرت المسلمة بالضغط الشديد فاستسلمت للإبتزاز...

ولأن الحملة مستمرة باسم الديانة العلمانية في جميع أنحاء الجمهورية ، فقد وقعت قصة مطابقة للقصة السابقة في شهر دجمبر 2011 ، لكنها هذه المرة في إحدى بلديات باريس ، حيث جاء المتزوجان إلى البلدية لإجراء مراسيم الزواج ... وقبل حضور موعد الزواج استدعت البلدية المرأة صاحبة الجلباب وطرحت عليها أسئلة شخصية من قبيل لماذا تلبسين هذا الجلباب وهل زوجك أو أبوك أو أحد من أهلك هو من أجبرك على لبسه ... في كل الأسئلة أجابت المرأة أنها تلبس الجلباب عن اقتناع ديني وشخصي وأن لا علاقة لذويها بفرض أي شيئ عليها ... أجابت صاحبة البلدية بالموافقة على الموعد.

قبل موعد مراسيم الزواج بيوم واحد بعثت البلدية برسالة إلى صاحبة الجلباب تقول فيها أن الزواج في البلدية بهذا اللباس غير ممكن؛ لأن مبدأ العلمانية لا يجيز ذلك.

ورفض عمدة المدينة رفضا باتا ترسيم الزواج بحجة أن المرأة تلبس الحجاب... وقال للسيدة المسلمة لديك خياران : إما أن تنزعي حجابك وإما أن تخرجي من البلدية؛ فالبلدية تحترم العلمانية والعلمانية لا تجيز لنا تزويجك بدون أن تسفري عن شعر رأسك. انفعلت المسلمة وشعرت أنها مستهدفة فردت بتشنج وكاد الأمر أن يستحيل إلى شجار يدوي ...

اتصلت هذه المسلمة بجمعية يديرها حقوقيون تسمى amazones de la liberté أي – فارسات الحرية- ، وهذه الجمعية تدافع عادة عن حقوق الضعفاء والمحرومين في المجتمع الفرنسي ولها نفوذ لا بأس به في هذا الميدان ...

اتصلت الجمعية بالبلدية وذكّرتها بما يقتضيه القانون وبأن الحجة التي قدمتها البلدية من احترام للعلمانية لا تعني أبدا منع الناس من إجراء زيجاتهم المدنية حسب ما يشتهون بصرف النظر عن شكل لباسهم وعقائدهم ، لكن البلدية أصرت على قرارها ...

و لما هددت الجمعية بتقديم شكوى إلى العدالة ، تراجع عمدة البلدية عن قراره وأمر بإجراء مرسوم الزواج للسيدة المسلمة مع قبول لبس الحجاب[164]..

وهنا أشير إلى أن المسألة ههنا ليست مسألة نقاب ، فلو كان الأمر كذالك لقبلنا ذلك ولو على مضض بذريعة أن القانون الفرنسي الجديد يمنعه ، لكن الإشكالية تكمن في أن هذه المرأة تلبس الحجاب والحجاب ليس بمحرم إطلاقا في القانون، إلا على البنات في المدارس العمومية، وفقط في المدارس العمومية لا غير...

ذلك يعكس لك مدى تشدد وتحمس هؤلاء العلمانيين ومعهم الفرنسيين الجدد من أصل عربي لكل ما من شأنه إهانة المسلمات المتحجبات وتنغيص حياتهن..

حظر المحجبات من دخول المحاكم وحضور جلسات المحاكمة

يعتبر طرد المسلمات في ميدان القضاء عملة رائجة ، وأصبح وسيلة فعالة لإذلال النساء في فرنسا، حيث طردت إحدى القضاة في مدينة بوبيني Bobigny قرب باريس امرأة مسلمة كانت جالسة لاستماع جلسة محاكمة، وكان ذلك في 8 أكتوبر 2010.

كما يُحظر على المحاميات، وعلى الطالبات والمتدربات اللواتي يدرسن في شؤون المحامات ممارسة الدفاع والمرافعات في المحكمة وهن متحجبات.

طرد المحجبات من الفنادق

164 http://amazonesdelaliberte.com/2011/12/28/scandale-a-la-mairie/(نظر فيه ، يوم 2012/02/01)

المضايقاتُ الممنهجة والمقننة من طرف الدولة أرخت العنانَ للمتطرفين والعنصريين فاتخذوها ذريعة في التحريش بالمسلمين. فقد قام أحد الفنادق في صيف 2006 بكِراء غرفة لسيدتين مسلمتين وبعد التوقيع على عقد الكراء علم مسؤول الفندق أن السيدتين تلبسان الحجاب الإسلامي فقرر طردهما من الفندق بحجة إمكانية تسببهما في تهديد الأمن الداخلي للفندق فوجدت السيدتان نفسيهما دون مأوى، وباتتا في العراء.

منع المحجبات في مدارس تعليم السياقة

توسيعا لتطبيق حظر الحجاب في شتى الأماكن، أصدرت الحكومة قرارا آخر مفصلا على قدّ المسلمات اللواتي يطمحن لسياقة سياراتهن. صدر هذا القرار تحت رقم ISO/IEC 19794-s 2005 وينص على أن (الرأس يجب ان يكون مكشوفا وأنه يُمنع وضع أي غطاء عليه) وهي طبعا إشارة إلى الحجاب الإسلامي.

مطاردة المحجبات في الجامعات

في بداية السنة الجامعية 2007-2008 و داخل حرم جامعة السوربون، حضرت "سامية" وهي طالبة متحجبة إلى درس علم الاجتماع. جاءت البنت متأخرة قليلا . استأذنت الأستاذ فأذن لها بالدخول وسألها عن اسمها وتحقق منها على لائحة طلابه. ولما جلست البنت على مقعدها سألها الأستاذ مرة ثانية قائلا : (هل تعلمين أن هذا الذي تضعينه على رأسك يزعجني كثيرا. نعم أعلم أن القانون يسمح لك بارتدائه - في الجامعة - لكني لا أحبه. وأقترح عليك أن تحضري دروس أستاذ آخر). هكذا وبكل صراحة عبّر الأستاذ الفرنسي للطالبة عن ما يختلج في صدره. أخذت البنت المتحجبة حقيبتها وغادرت القاعة. عبّرت إحدى الطالبات الحاضرات للأستاذ عن صدمتها من معاملته الفظة للفتاة المسلمة. احتدم النقاش بين الأستاذ والطلاب البالغ عددهم 29 طالبا. قال الأستاذ للطلاب (أنتم تعلمون أني أنتمي إلى منظمات يسارية) في إشارة إلى أنه من المدافعين عن حقوق المستضعفين وبالتالي – يقول الأستاذ - لا يُعتب علي إن طردت بنتا لا تلتزم النظام... ويستطرد الأستاذ الفرنسي قائلا (ثم إني اعرف جيدا المغرب العربي ولي أصدقاء كثر ماتوا هناك بسبب الإسلام) ...هنا تدخل احد الطلاب وسأل الأستاذ بشكل غير مباشر عن مفهومه للعلمانية قائلا (أرأيتَك – سيدي الأستاذ – لو حضرتْ طالبة أخرى تلبس زيا دينيا آخر ، أوَ كنتَ طاردها من حصتك ؟

الأستاذ: كلا

ههنا فهم الطلاب مغزى الأستاذ من طرد البنت وعرفوا أن مشكلته هي مع الإسلام كدين، لا مع البنت كطالبة...

وثمت حالات أخرى كثيرة في عدة مدن في الداخل الفرنسي، يضيق المجال عن حصرها ، لكني أكتفي هنا بذكر هذا الغيض من فيض سلسلة النتائج والمضايقات التي ترتبت على تطبيق هذا القانون والتي راح ضحيتها المسلمون، وخاصة النساء منهم، وللمزيد من سلسلة المضايقات ، يُرجَع إلى فصل " مسلمي فرنسا : الواقع الأليم" .

إدانة فرنسا من طرف لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

أثناء تطبيق قانون حظر الرموز الدينية على الأرض، صدرت عدة مخالفات من بعض النساء المسلمات اللواتي يلبسن الحجاب عن اقتناع شخصي ومن بعض الديانات الاخري كالديانة السيخية و هي ديانة هندية مزيج من الإسلام والهندوسية. وإثر هذه المخالفات قُدمت عدة شكاوى من بعض المتضررين إلى بعض المنظمات الحقوقية الدولية، و خاصة لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

ونظرا لما لهذا القانون من خرق سافر لأبسط مبادئ حقوق الانسان ولِما له من تأثير قوي في إقصاء فئة معينة من المجتمع في فرنسا، فقد أصدرت لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة في دجمبر 2012 بيانا أدانت فيه هذا القانون واعتبرته مناقضا لمبدأ المساوات الدولية وذلك وفق ميثاق الحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966. فقد عبرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن إدانتها لطرد تلميذ من أصل هندي ينتمي إلى ديانة السيخ بسبب أنه يلبس العمامة السيخية. ودعت اللجنةُ فرنسا إلى إعادتها النظر في هذا القانون الذي يميز بين الناس.

بدأت القصة حين طرد مدير مدرسة ثانوية في منطقة كرتيل Créteil تلميذا من مجموعة السيخ الهندية لأنه يلبس العمامة ووصلت القضية للعدالة، ووافقت هذه على قرار المدير تطبيقا لقانون حظر الرموز الدينية في المؤسسات التعليمية. وأذكّر ان هذا القانون يقول بالنص (في المدارس والثانويات والاعداديات العمومية ، يحظر لبس أي زي ديني يظهر الانتماء الديني للشخص ...)

تعقّد حل القضية عند العدالة، فرُفعت إلى المجلس الدستوري للدولة فبتَّ فيها قائلا (نظرا إلى المصلحة المرتبطة باحترام مبدإ العلمانية في المؤسسات المدرسية العمومية فإن الطرد النهائي الصادر من المؤسسة ضد الطالب الذي لا يحترم حظر الرموز الدينية لا يعتبر مساسا بحرية الفكر والتدين)

وهنا تبدو نبرة الإنحياز إلى قرار العدالة واضحة في نص فتوى مجلس الدولة، الذي من المنتظر منه أن يكون حياديا في كل القضايا.

عندما سُدت الأبواب القضائية في فرنسا، قام محامي هذا الولد بالاتصال بمنظمة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وكانت النتيجة أن أصدرت اللجنة بعد دراسة متأنية للقضية بيانا أدانت فيه التمييز الديني الواقع في فرنسا.

صدر بيان منظمة حقوق الإنسان يوم 4 دجمبر 2012 تحت رقم 2008/1852 .

عملت اللجنة أولا على دراسة القانون المجرّم للبس الرموز الدينية واستمعت إلى حجج السلطات الفرنسية القائلة بضرورة احترام مبدإ العلمانية في المؤسسات العامة للدولة والحفاظ على السلم والأمن العامَّيْن.

ثم رأت اللجنة أن الفرنسيين لم يستطيعوا تقديم أدلة مقنعة تبرهن أن ارتداء الولد لزيّه الديني قد يخل بالنظام العام أو يؤدي إلى تقييد حرية الطلاب الآخرين أو يخل بأمنهم في المدرسة.

بناء عليه، وعلى إثر سلسلة من المداولات بين الحقوقيين الدوليين وفقهاء القانون أصدرت اللجنة العامة لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة إدانتها المطلقة لقانون حظر الرموز الدينية في المدارس و استندت في ذلك إلى المادة رقم 18 من قانون الحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على أن حرية التدين تقتضي أن يلبس الإنسان أي زي شاء. وأكدت اللجنة في قرارها أن لبس العمامة لدى جماعة السيخ هو واجب ديني وعنصر أساسي في إبراز الشخصية السيخية. وبالتالي فإن منع التلميذ من ارتداء عمامته يعتبر تقييدا لممارسة الحرية الدينية للأفراد. ثم خلصت اللجنة إلى أن تقييد حرية التدين ليست دائما غير قانونية. لكن هذا النوع منها ،الذي يمنع الاطفال الصغار من التمدرس يعتبر متعسفا ومتطرفا وغير متناسب مع حجم القضية وتستحق فرنسا أن تُدان عليه. ثم إن الحوار – تقول اللجنة - مع المدرسة وأبوي الطفل حول لباس الطفل لم يكن مخلصا ولا جديا ولم تبذل إدارة المدرسة أي جهد من اجل تحاشي الطرد وكان الحافز الأساسي لطرد هذا الطفل هو أنه يظهر بزي ديني. وهذا فيه الكثير من اللاتسامح والعنف تجاه حرية الناس، حسب اللجنة.

وقد ذكرتْ فرنسا في حججها أمام جمعية الأمم المتحدة أن قرار الطرد يهدف أساسا إلى وضع قاعدة أساسية عامة تجاه حدث موضوعي هو لبس الزي الديني في المدرسة، فردّت عليها اللجنة أن الحجة داحضة ، لأن فرنسا لم تستطع البرهان على أن التضحية بحقوق الطفل كانت ضرورية لهذا الحد، من أجل فرض احترام القانون.

وختمت اللجنة في قرارها أن على فرنسا مراجعة قانونها المعادي لحرية التدين على ضوء هذا القرار وأن لديها ستة أشهر لهذا العمل.

أثار قرار اللجنة العامة لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة امتعاضا كبيرا في الأوساط العلمانية الفرنسية وتكتمت الدولة عليه ولم تدل بتعليق. ومرت القضية دون أن تحرك فرنسا شيئا لإعادة النظر في قانون حظر الرموز الدينية.

وتعتبر إدانة فرنسا بهذا القانون وصمة عار أبدية في جبينها تجاه حقوق الإنسان التي طالما تغنت فرنسا باحترامها ودعمها والدفاع عنها. لكنها سياسة الكيل بمكيالين إزاء المواطنين المستضعفين...

قانون حظر النقاب (البرقع)

في سنة 2010 م، وبعد سبع سنوات من قانون حظر الرموز الدينية في المدارس العمومية (أي قانون حظر الحجاب الإسلامي) ، صدر قانون آخر ليس أقل خطورة من سابقه، وهو قانون حظر النقاب أو البرقع ، أي تغطية الوجه بكامله. وهو قانون يستهدف مرة أخرى طائفة المسلمين، لأنه لا توجد أي طائفة دينية في فرنسا يلبس أصحابها النقاب.

الظروف الإجتماعية والسياسية لتشريع القانون

لم يخرج قانون منع النقاب إلى النور إلا بعد سلسلة طويلة وغريبة من التحضيرات النفسية والإعلامية للشعب.

تمثلت هذه التحضيرات في هجمات إعلامية متكررة على القيم الإسلامية ... وفي تخويف الرأي العام من النساء اللواتي يلبسن النقاب... ونتيجة لذلك، أظهرت عدة استطلاعات صحفية قامت بها عدة جرائد مثل جريدة لوفيجارو وغيرها ، استعداد الفرنسيين لقبول قانون يمنع وضْع النقاب على الوجه.

تحضير القانون، حيثياته

عُرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ في الرابع عشر سبتمبر 2010، بمناسبة مرور تسع سنوات وثلاثة أيام على أحداث تفجيرات نيويورك في سبتمبر 2001.

ويقول المفكرون والفقهاء الذين ساهموا في صياغة هذا القانون أنه يعتبر من أغرب القوانين التي صدرت في الجمهورية الفرنسية، كونه (أي قانون حظر النقاب) لا يعتمد على مبدإ احترام العلمانية، ولا على حماية حقوق الإنسان، والحريات العامة، وإنما يعتمد على كونه يأتي لمحاربة ظاهرة شائعة – حسب هؤلاء المفكرين- عند مسلمي فرنسا هي " رفض الآخر، ورفض التعايش الجماعي" . وبالتالي عللوا إصدار هذا القانون بأنه يهدف إلى " الوقاية من الإخلال بالأمن العام". ونظرا لكون قانون حظر النقاب مخالفا لمبادئ الحريات العامة فقد رفضه مجلس الدولة، Conseil d’Etat، الذي هو أكبر مؤسسة قانونية إدارية في البلاد، في حين قبل به المجلس الدستوري، Le conseil constitutionnel، في يوم السابع أكتوبر 2010 بقرار تحت رقم DC-613-2010، ويُعتبر قبول المجلس الدستوري مرحلة حاسمة في إمرار أي قانون. ورأيُ هذا المجلس ينسخ أي قرار يصدر من مجلس الدولة.

ما جاء في نصوص قانون حظر النقاب

يحتوي هذا القانون على سبع مواد. المادة الاولى تؤسس للمبدأ العام للقانون المذكور فتقول أنه (لا يجوز لأي أحد أن يلبس في الفضاء العام لباسا يخفي فيه جميع ملامح وجهه[165]) .

[165] من موقع لوجيفرانس التابع للدولة الفرنسية، على الرابط
https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000022911670
(تم استشارة الرابط بتاريخ 2016/08/28)

وقد اعتبر بعض القانونيين أن عبارة " الفضاء العام" Espace public الواردة في نص المادة الأولى من القانون المذكور هي عبارة جديدة لم يسبق أن تكلم عنها القانون الفرنسي. ولذلك جاءت المادة الثانية من القانون لتقدّم تعريفا صريحا لعبارة " الفضاء العام" ، فتقول المادة الثانية أن (الفضاء العام هو الطرق العامة، وكذا الأماكن المفتوحة للناس، أو المخصصة للخدمات العمومية[166])

وتنص المادة الثانية على حالة استثنائية تتعلق بالمادة الأولى وهي أن (الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى لا ينطبق على الألبسة المرخصة في حالات قانونية منظمة، ولا على الألبسة المهنية التي يلبسها بعض أصحاب المهن، ولا على الأقنعة التي تستعمل في الأعياد أو المناسبات الرياضية[167])

وهذه الفقرة كافية للبرهان على أن هناك نوعية واحدة من الناس مستهدفة من هذا القانون هم النساء المسلمات المنتقبات.

أما المادة الثالثة فتنص على أن (جهل حظر القانون المنصوص عليه في المادة الأولى يعاقَب عليه بغرامة من الدرجة الثالثة "150 يورو". ويرافق هذه الغرامة إجبار المرأة المخالفة للقانون على إجراء تدريب على المواطنة[168])

أما باقي المواد فقد تكلمت عن طرق التنفيذ.

وبعد اختتام تداول مشروع القانون بين الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، ومصادقة الحكومة عليه، وقّع رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي على القانون، وأُدرج في خانة قانون العقوبات الجنائية، وتم نشره في الجريدة الرسمية . ثم بدأ العمل في تنفيذه يوم 11 إبريل 2011. ووافق هذا التاريخ مرور سبع سنوات وشهر واحد على تفجيرات مترو مدريد التي حصلت يوم 11 مارس 2004 والتي تبناها تنظيم القاعدة.

نتائج تطبيق قانون حظر النقاب

166 نفس المصدر السابق
167 نفس المصدر السابق
168 نفس المصدر السابق

بعد سريان العمل بالقانون المذكور ، حصلتْ عدة مخالفات من بعض النساء المسلمات، وغرّمتهن السلطات بمبالغ تصل إلى مائة وخمسين يورو للمرأة الواحدة حسب ما نص عليه القانون، وبعضهن أُجبرت على إجراء تدريب على قواعد المواطنة.

وقد ذكرت وزارة الداخلية في إحصاء لها أنه تم تغريم 332 امرأة متنقبة لسنة 2012، و 383 متنقبة لسنة 2013، و397 لسنة 2014، و200 غرامة للأشهر الستة الأولى من سنة 2015 م [169].

أول ميثاق للعلمانية ينشر في المدارس العمومية (سبتمبر 2013)

وفي مطلع السنة الدراسية 2013، أصدرت وزارة التعليم الفرنسية ، ميثاقا سمته " ميثاق العلمانية" Charte de la laïcité ، وتم توزيعه في كافة المدارس والمؤسسات التعليمية، وعُلّق على جدران المدارس وفي قاعة الدرس. وقد احتوى الميثاق على أربع عشرة فكرة ، وجاء فيه ما يلي :

- فرنسا دولة ديموقراطية ، علمانية، لا تتجزأ ...
- الجمهورية العلمانية تنظّم فصل الأديان عن شؤون الدولة، وإن الدولة حيادية في كل ما يتعلق بالمعتقدات الدينية والروحية [170]
- العلمانية في المدرسة تحرر عقول التلاميذ وتحميهم من شتى الأفكار التي قد تؤثر في خياراتهم الشخصية
- في المؤسسات المدرسية ، يُحظر لبس الرموز والأزياء التي تعبّر عن الإنتماءات الدينية لأصحابها....

مشاريع قوانين أخرى قيد الدراسة، تهدف لتوسيع قانون حظر الحجاب الإسلامي

بعد صدور قانون منع الرموز الدينية في المدارس العمومية ومصادقة الغرفتين البرلمانيتين عليه، وكذا قانون منع النقاب في الأماكن العامة، وسكوت العالم الإسلامي وسفارات وممثليات الدول الإسلامية عن كل ذلك باعتباره "مسألة فرنسية داخلية"، انفتحت شهية النواب والشيوخ المعادين للمسلمين في فرنسا ؛

---

[169] عن صحيفة لوموند في مقال بعنوان On a créé le monstre qu’on voulait éviter (لقد خلقنا الوحش الذي كنا نريد تحاشيه) ، بتاريخ 10 اكتوبر 2015،

[170] أجزم أن هذه الفكرة لكاذبة ، وتفنّدها الكثير من الوقائع على الأرض، فما تحصل عليه – مثلا - الجاليات اليهودية من امتيازات وصمت إعلامي لا تحلم الجاليات المسلمة بعشر معشاره ، وقلْ نفس الشيء في الدعم الذي يحصل عليه الكاثوليك وغيرهم من المجموعات الدينية...

وأصبح كل نائب يقترح مشروع قانون يستهدف المسلمين، ويحشد له جماعة من حزبه... فظهرت مشاريع قوانين متعددة زادت من خنق الحريات والتضييق على طائفة المواطنين من أتباع دين الإسلام. وإليك أمثلة من هذه القوانين...

مقترح قانون يقضي بطرد النساء المنتقبات من التراب الفرنسي

اقترح نائبٌ يدعى جاك ميارد Jacques MYARD مشروعه الخاص به، وطالب زملاءه في الجمعية الوطنية بالتصويت عليه؛ ليضع بهذا القانون آخر سكين في جسد الناقة المنحورة.

صدر هذا المقترح بتاريخ 30 سبتمبر 2008 وسُجّل في ملفات الجمعية الوطنية تحت رقم 1121 ، ويتعلق أساسا بالنقاب ، وليس الحجاب كما في المقترحات اللاحقة. ويطالب هذا القانون في إحدى مواده بطرد المتنقبة – أيا كانت - من التراب الفرنسي قاطبة، وكذا بطرد أي زوج أو قريب ينصحها بلبسه في الشارع.

وجاء في مقدمة مشروع القانون ما يلي[171] :

(إن غالبية الفرنسيين مصممون على الدفاع عن مبدإ العلمانية، والوقوف في وجه الدعاة المتطرفين النشطين المتحمسين للنقاب الإسلامي في المدارس[172]... إن قانون 15 مارس 2004 وضع حدا للطائفية الدينية في حرم المؤسسات المدرسية، تلك الطائفية التي تشكل خطرا على الأمن وخطرا على احترام قيم الجمهورية... لقد هدّأ القانون المذكور من الأوضاع في المدارس التي كانت ملغومة منذ سنوات بالصراعات الدعوية و الإيديولوجية[173] .

إن الشكل الأكثر تطرفا في الحجاب الإسلامي هو ذلك الذي تغطي فيه المرأة كل جسدها ، بما في ذلك وجهها. بحيث تكون غير معروفة في الأماكن العامة... إن النقاب يشكل نفي المرأة من الفضاء العام؛

---

171 نقلا عن موقع الجمعية الوطنية http://www.assemblee-nationale.fr/13/propositions/pion1121.asp (تمت استشارة الموقع بتاريخ 2016/08/28)

172 لاحظ هذه النبرة الحربية الحادة ، والادعاءات الكاذبة بشأن الحجاب الإسلامي ، وتأمل كيف يطبّل هؤلاء النواب لتهديد السلم الإجتماعي في بلادهم.

173 لم تشهد على مر التاريخ أي مدرسة عمومية – على كل التراب الفرنسي - أي نوع من الصراع الديني بسبب الحجاب، بل يشهد الجميع أن التلاميذ كانوا يعيشون في انسجام ووئام مع بعضهم البعض في أحضان كل المدارس العمومية، ولم تنفجر الأوضاع إلا حينما بدأ النواب في تشريع قانون 15 مارس 2004، المانع للحجاب الإسلامي . لكني أقول لهذا النائب الكذاب ولأمثاله من الدعاة إلى فك أواصر الوحدة الوطنية : (تالله لتُسألن عما كنتم تفترون)

وبذلك تصبح المرأة كشيء لا وجود له ، بل تكون شخصيتها محتقَرة[174]. إن النقاب يشكل نوعا من لأنسنة déshumanisation المرأة ، وهذا يُعتبر خرقا خطيرا للكرامة الإنسانية. إنه شيء غير مقبول....إن هذا المقترح يهدف إلى وضع حد للتطرف الطائفي الذي يصيب في العمق الكرامة الإنسانية والمساواة بين الجنسين) انتهى الإقتباس.

وقد حوى المقترح ثلاث مواد هي :

- المادة الأولى

(ليس لأي تشريع ثقافي أو ديني أن يرخص لأحد في تغطية وجهه في الشارع العام : يجب على كل شخص قادم إلى أرض الجمهورية أن يكشف عن وجهه بحيث يمكن بسهولة التعرف عليه وعلى هويته. لا يُطبّق هذا المبدأ على الخدمات العمومية التي تقوم بالمهام الخاصة، ولا على المناسبات الثقافية مثل المهرجانات وتصوير الأفلام [175])

ويظهر أن هذه المادة تستهدف أساسا – إضافة إلى مسلمات فرنسا – بعض النساء الخليجيات القادمات مع أهليهن أو أزواجهن للسياحة، واللواتي من عادتهن وضع النقاب بحضور الأجانب.

- المادة الثانية

(يعاقَب من يخترق المادة الأولى بسنتين سجنا وغرامة خمسة عشر ألف يورو، وبنفس العقاب يعاقَب من يحث على خرق المادة المذكورة. وفي حالة تكرار الجريمة ، ترتفع العقوبة إلى السجن سنة وغرامة ثلاثين ألف يورو)

تأمل هذه الشدة والقساوة في العقوبات المنصوص عليها، وكأن من ترتدي النقاب أصبحت مجرمة من الدرجة الأولى. تعكس هذه العقوبات مدى حقد النائب الذي اقترحها، ومدى انغلاقه و رفضه للآخر، و حنقه وكراهيته لهذا الرمز المتدين.

- المادة الثالثة

(يُطرد من التراب الوطني ، بعد قرار من المحافظ أو من وزير الداخلية ، كل شخص أجنبي يتجاوز المبدأ المذكور في المادة الأولى أو يحث شخصا آخر على التعدي على هذا المبدإ)

[174] هذه هي نفس الحجة التي يتحجج بها متطرفو العلمانية، فهم لا يلقون بالا لرأي صاحبة النقاب نفسها التي اختارت أن تتنقب بملء إرادتها ، بل و تعتبر نقابها نوعا من التقدير والإحترام لنفسها ولجسدها. لكن التطرف أعمى القوم عن أن يروا الأمور بوضوح وشفافية ، فكأنهم وقعوا في قوله سبحانه (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم غشاوة)

[175] من موقع الجمعية الوطنية ، نفس المصدر السابق

انتهى نص مقترح قانون النائب جاك ميار Jacques MYARD.

مقترح قانون يقضي بمنع المحجبات من مرافقة أطفالهن

بعد المقترح القانوني السابق بأسبوعين فقط، انتفض خمسة وستون نائبا من نواب الجمعية الوطنية وحرروا مشروع قانون جديد يهدف هذه المرة إلى منع الأمهات المتحجبات من دخول المؤسسات التربوية من مدارس وغيرها، ومنعهن من مرافقة أبنائهن في إطار النشاطات التي تقدمها المدرسة للتلاميذ.

و نشرت الجمعية الوطنية على موقعها في الأنترنت مقترح القانون المذكور الذي تم اقتراحه بتاريخ 14 اكتوبر 2008، وتم تسجيله لدى الجمعية الوطنية تحت رقم 1080. وجاء اقتراح القانون تحت عنوان :

(مقترح قانون يهدف إلى منع ارتداء رموز أو ثياب تُظهر بوضوح المعتنق الديني، السياسي، أو الفلسفي، من طرف أي شخص تشغّله السلطة العمومية، أو مكلف بمهمة عمومية أو مشارك فيها[176])

ولا شك أن العنوان يكشف مَن المستهدَف الحقيقي بهذا المشروع، فعبارة (**تظهر بوضوح**) الواردة في العنوان تعني الحجاب الإسلامي، لأنه هو الرمز الديني الوحيد الذي يظهر بوضوح ، أما العبارة الأخيرة (**مشارك فيها**) فهي تحيل إلى النساء اللواتي يلبس الحجاب ويرافقن أبناءهن في النشاطات المدرسية خارج المدرسة.

وجاء في ديباجة مقترح القانون هذا، ما يلي :

(إن قانون 15 مارس 2004، جاء ليحد من لبس الرموز والأزياء الدينية، التي تُظهر المعتقدات الدينية لأصحابها في المدارس ، والإعداديات والثانويات العمومية، وذلك تطبيقا لمبدإ العلمانية....وإننا لنأسف أن المشرّع لم يوسّع حقل تطبيق هذا القانون إلى الجامعات العمومية ، كما هو الحال في تركيا.... وفي فرنسا كشفت الأحداث أن ثمت خرقا واضحا لميثاق علمانية الدولة، خاصة من طرف أمهات التلاميذ اللواتي يرافقن أبناءهن أثناء الخروج المدرسي[177]... إن سماح الإدارات المدرسية لهؤلاء الأمهات بالمشاركة في النشاطات المدرسية يجعل منهن مساعدات تربويات ينطبق

[176] من موقع الجمعية الوطنية، http://www.assemblee-nationale.fr/13/propositions/pion1080.asp (تمت استشارة الموقع بتاريخ 2016/08/28)

[177] لاحظ هذا التأليب السياسي على الأمهات المتحجبات

عليهن ما ينطبق على المعلمين والمربّين .... وعليه فإن على الدولة – في إطار المصلحة العمومية - أن تفرض على هؤلاء الأمهات الإلتزام بالحيادية... إن الهدف من هذا المقترح هو أن يُمنع بصراحة ووضوح ارتداء أي رمز أو ثياب تُظهر المعتقد الديني لأصحابها. هذا هو مقترح القانون الذي نطالبكم ، أيها السادة والسيدات بالمصادقة عليه [178])

ههنا أيضا، لا يخامر أحدا أي شك في أن هذه الديباجة تشير بالأصابع إلى الأمهات المسلمات.

وفي آخر المقترح وردت المواد التي طُلب من النواب المصادقة عليها ، وهي ثلاث مواد ، أذكرها هنا :

- المادة رقم 1

(يُحظر على أي شخص مكلف من طرف السلطة العمومية أو مكلف بمهمة عمومية ،أو مشارك فيها ، أن يرتدي أي رمز أو ثوب يُظهر بوضوح معتقده الديني، السياسي، أو الفلسفي. وينطبق نفس الشيء على أي شخص مكلف بتفويض انتخابي عمومي في إطار ممارسته لمهامه[179])

- المادة رقم 2

(يُحظر ارتداء أي رمز أو ثوب يُظهر بوضوح معتقد المرء الديني، السياسي، أو الفلسفي في حرم المؤسسات التي تمارَس فيها خدمة عمومية، هذا في حالة ما إذا كانت هذه الرموز تدعو إلى التحريض ، أو إلى الحط من الكرامة الإنسانية[180])

وكلمة التحريض هنا تشير إلى النساء اللواتي قد يأتين من خارج المدرسة لاستلام أبنائهن أو إخوتهن الصغار، كما أن عبارة (الكرامة الإنسانية) الواردة في آخر المادة تشير إلى أن الحجاب الإسلامي – في أذهانهم – مهين لكرامة المرأة. وهذه "الكرامة الإنسانية" هي التي غالبا ما يتحجج بها متطرفوا العلمانية في محاربتهم لحجاب النساء المسلمات الذي نص عليه القرآن الكريم في أكثر من موضع.

- المادة رقم 3

(إن أي خرق للمادتين الاولى والثانية يعاقَب عليه طبقا للمادة 131-13 من قانون العقوبات كعقوبة من الدرجة الخامسة[181])

---

[178] نفس المصدر السابق

[179] نفس المصدر الآنف

[180] نفس المصدر

تجدر الإشارة إلى أن عقوبة الدرجة الخامسة في القانون الفرنسي هي من أغلظ العقوبات ، وتصل غرامتها إلى 1500 يورو أي ما يساوي قيمة راتب شهري لعامل بسيط.

بعد قراءتك المتأملة لهذه المواد، لك أن تتصور مدى تطرف هؤلاء النواب والمشرّعين ومدى كراهيتهم لنا ولديننا، واستهدافهم للمسلمات المتحجبات بالذات. ولك أيضا أن تتساءل عن مدى مصداقية دعاواهم عن الحرية والديموقراطية التي يتبجحون بها. فأية حرية تبقى إذا كانت من ترتدي زيا بملئ إرادتها تُعاقَب بأبهظ أنواع العقوبات. وأية ديموقراطية هذه التي تُشرِّع تهميش المستضعفين وعزلهم عن الحياة العامة ومنعهم من المشاركة في تربية وتكوين أبناءهم؟

ولك أيضا أن تتصور ما ستكون عليه نفسية هذا التلميذ الصغير الذي يرى أمه في حرم المدرسة وهي محاطة برجال الشرطة والأمن ليغرموها مبلغ ألف وخمسمائة يورو أو ليقتادوها لمقرات الأمن للتحقيق معها، وإهانة كرامتها الإنسانية والدينية.

إن أقل ما يمكن قوله عن مثل هذه التشريعات أنها غير موضوعية، بل جنونية، وتعكس لا مسؤولية النواب الفرنسيين الذين اقترحوها وصوتوا عليها، بل وتمهّد لفصل دموي طويل من النزاعات المدنية بين المواطنين على مستوى كل التراب الفرنسي.

مقترح قانون آخر ، يقضي بإدراج التنقلات المدرسية في قانون حظر الحجاب

تم اقتراح هذا القانون في يوم 22 من اكتوبر سنة 2014، وقدمه جماعة من النواب مكونة من 41 نائبا من أبرزهم وزير التعليم الأسبق لوقا شاتيل Luc CHATEL، وأريك سيوتي Eric Ciotti وكريستيان أستروزي Christian ESTROSI وهم من حزب اليمين ، و يُظهرون في الإعلام كراهيتهم الشديدة إزاء الحضور الإسلامي في فرنسا. سُجل هذا المقترح في دواوين الجمعية الوطنية تحت رقم 2316.

وهذا المقترح أكثر صراحة وصرامة من الذي قبله ؛ حيث ينص بوضوح على وجوب منع الأمهات المتحجبات من مرافقة أطفالهن أثناء النشاطات والنزهات التي تنظمها المدرسة العمومية.

[181] نفس المصدر السابق

وورد مشروع القانون تحت عنوان (**مقترح قانون يهدف إلى دمج التنقلات المدرسية في قانون 15 مارس 2004 المؤطر للبس الرموز أو الثياب التي تُظهر المعتقد الديني في المدارس والإعداديات والثانويات العمومية)**

وذكرت ديباجة المقترح أسباب و دواعي اقتراح هذا القانون وجاء فيها ما يلي[182] :

(إن المنشور الذي نشره وزير التعليم لوقا شاتيل سنة 2012 ينصح مدراء المؤسسات التعليمية بمنع أمهات التلاميذ ومنع أي شخص يُظهر معتقده الديني من خلال كلامه أو شكله، من مرافقة التلاميذ أثناء النزهات والرحلات المدرسية... وقد اعتبر المجلس الدستوري أنه ليس من القانوني منع الأمهات المتحجبات من مرافقة أبنائهن أثناء التنقلات المدرسية... وعليه فإن مقترح هذا القانون يهدف إلى توسيع قانون 15 مارس 2004 الخاص بحظر الرموز الدينية في المدارس العمومية ، من خلال إدراج بند آخر يتعلق بالتنقلات المدرسية. وهذا لكي يتم منع الأمهات المتحجبات من مرافقة أبنائهن[183].

إن الوسط المدرسي والأطفال يجب حمايتهم[184] ... وبالتالي فمن المحتم على الامهات اللواتي يشاركن في التنقلات المدرسية أن يتسمن بالحياد في ما يخص إظهار أزياءهن أو آرائهن الدينية...) انتهى الإقتباس.

وقد احتوى مقترح القانون هذا، على مادة واحدة تقول :

(بعد الفقرة الأولى للمادة L-141-5-1 من قانون التربية الوطنية، تُدمج الفقرة المحررة التالية : عند مرافقتهم للتلاميذ في التنقلات المدرسية ، يَحرُم على الأشخاص ارتداء رموز أو أزياء تُظهر بشكل واضح معتقدهم الديني[185])

ولكل سائل أن يسأل : أين احترام مبدأي المواطنة و المساواة بين الناس، وأين الحفاظ على أواصر الوحدة الوطنية، في نصوص هذه القوانين الجائرة؟

إن نوابا ينتخبهم الشعب لتسيير أموره بحكمة وموضوعية وحيادية، ثم يقومون بمثل هذه النوع من التشريعات إنهم لنواب غير مسؤولين وغير جديرين بتمثيل الشعب ولا بثقته. فبدلا من السهر على مصالح الوطن والشعب من خلال تشريعات تساهم في خفض نسب البطالة و في الحد من طرد الموظفين

---

[182] من موقع الجمعية الوطنية http://www.assemblee-nationale.fr/14/propositions/pion2316.asp (تمت استشارته يوم 2016/09/06)

[183] تأمل هذه الصراحة، وهذا التنصيص الدقيق على الأمهات المتحجبات بالذات

[184] لاحظ كيف يرون في الأمهات المتحجبات خطرا يجب حماية الاطفال منه

[185] مقترح القانون رقم 2316 المنشور على موقع الجمعية الوطنية، نفس المصدر السابق.

من الشركات، وفي خفض نسب الضرائب ، وفي زيادة القدرة الشرائية للمواطنين ، تراهم يُشرّعون قوانين لإقصاء فئة هشة من المواطنين بحجة أنها من دين مختلف، ويسعون لتهميش المستضعفين بدلا من التكافل معهم ومساعدتهم في النهوض بمصالح الوطن الكبرى. إنه حقا لعارٌ مشين سيبقى منطبعا على وجه "الديموقراطية الفرنسية" إلى الأبد، طالما ظلت هذه القوانين سارية المفعول ومنشورة في سجلات جمعيتهم الوطنية ومجلس شيوخهم.

قانون الحاضنات المتحجبات Loi anti- Nounou

ظروف تشريع القانون

لم تتوقف حملة القوانين المستعرة ضد المسلمين عند هذا الحد، بل توسعت هذه القوانين إلى مجال الحياة الخاصة للأفراد و في ميدان العمل الخاص؛ وذلك بهدف حرمان بعض المسلمات المتحجبات من مصادر الرزق في بلد رأسمالي يستأثر فيه الغني بكل شيء ولا يبقى للفقير إلا فتات من قوت لا يسمن ولا يغني من جوع.

ففي الخامس والعشرين من اكتوبر 2011 ظهر في إعلامهم مشروع قانون جديد يستهدف المسلمين مرة أخرى وهو قانون مقترح من طرف اليسار الفرنسي هذه المرة، هذا اليسار الذي كان يُعرف عنه تميُّزه عن اليمين بكونه أكثر رفقا بالمستضعفين، وأكثر تسامحا وانفتاحا على الثقافات الاخرى ... لكن الواقع أثبت المقولة الدينية التي عندنا والتي تقول أن الكفر ملة واحدة أو كما عبر القرآن بشكل أدق حيث قال (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض[186]) .

هذا اليسار قدم مقترحا قانونيا يقضي بمنع كل امرأة مسلمة من ارتداء الحجاب الاسلامي في حالة ما إذا كانت تحضن أطفالا صغارا ؛ لأن هذا الحجاب – حسب مشروع القانون- يؤدي إلى أدلجة الاطفال الصغار وبالتالي التأثير نفسيا عليهم في المستقبل إذْ قد يتدينوا بدين الاسلام...

[186] سورة الانفال، الآية 73

وقد أثار هذا المشروع غضب الكثير من المنظمات الحقوقية ورأى فيه بعض المختصين في فقه القانون تدخلا سافرا في الشؤون الشخصية للأفراد، حيث أن القانون المقترح يمنع حتى المرأة في بيتها أن تلبس الحجاب وهذا مخالف لمبدإ العلمانية التي تقضي بأن الدين شخصي وأن لا تدخُّل في شؤون الناس الشخصية...

أسباب وبداية نشأة القانون المضاد للحاضنات المسلمات

في سنة 2008 طردت إحدى دور حضانة الأطفال في منطقة باريس عاملة مسلمة بحجة أنها تلبس الحجاب.

تقدمت المسلمة بشكوى إلى القضاء... وبعد سنتين من الضياع والتيه في أروقة العدالة ، رفضت المحكمة في 2010 حجج السيدة المسلمة وألزمتها بقرار دار الحضانة ، وأكدت هذا الحكم محكمة الاستئناف بفرساي Versailles في حكم صدر في الثالث عشر من دجمبر 2012.

وكان من حجج محامي دار الحضانة أنْ قال في مرافعته أن (ارتداء هذه السيدة للحجاب سوف يؤدي إلى تأثر الاطفال وإلى اهتمامهم بهذا الزي الديني وربما يتعمق الحجاب في قلوبهم فيؤثر على حياتهم المستقبلية[187])

وكان من أبرز داعمي دار الحضانة في هذه القضية الوزير الأول السابق مانويل فالز Manuel VALS الذي كان حينها وزيرا للداخلية، كما كان نائبا برلمانيا في تلك الفترة، وكذلك جانيت بوغراب Janette BOUGRAB وكانت سكرتيرة للدولة مكلفة بالشباب والجمعيات وهي من أصل جزائري. ولقد استماتت في الدفاع عن دار الحضانة ووضعت كل ثقلها في منع المسلمة من لبس حجابها في إطار العمل.

رغم الثقل السياسي المتدخِّل في القضية، واصلت السيدة المسلمة صراعها مع القضاء ولجأت إلى محكمة النقض التي نقضت حكم محكمة الإستئناف الصادر ضد المسلمة. حكمت محكمة النقض بفساد حكم

[187] نقلا عن La HALD ، (السلطة العليا للمساواة و محاربة التمييز) Délibération n° 2010-82

المحكمة السابق وأصدرت حكما في 13 مارس 2012 يقضي بإعطاء المسلمة الحق في العمل دون أن تنزع حجابها و كان حجة محكمة النقض في ذلك أن طرْد المسلمة من عملها يمثل (تمييزا ضد الأفراد بسبب انتماءاتهم الدينية) وهو عمل يجرّمه القانون.

شكّل حكم محكمة النقض صاعقة على الكثير من السياسيين المعادين للمسلمين ورأوا فيه تحيزا إلى المسلمين وتهديدا "إسلاميا" لفرنسا.

و تدخل وزير الداخلية مانويل فالز فقال في خطابه أمام البرلمان أن حكم محكمة النقض لصالح السيدة المتحجبة يعتبرا حكما جائرا ومعاديا لمبدإ العلمانية.

ثم اجتمعت جماعة من النواب خصيصا لمعاكسة محكمة النقض، وكونت تكتلا يهدف إلى إصدار مشروع قانون يوسّع حظر لبس الزي الديني من القطاع العام إلى القطاع الخاص متحدّين بذلك كل نصوص القانون والدستور ...

وكان من دوافع النواب لاقتراح هذا المشروع أن يفسدوا نشوة النصر لدى المسلمين والمنظمات الحقوقية بسبب وقوف محكمة النقض إلى جانبهم ... كما أراد النواب بهذا المشروع تنبيه الجاليات المسلمة على أن "الدولة والديموقراطية " لن يتنازلا قيد أنملة عن حربهما ضد الرموز وقيم الأخلاق الإسلامية ...

قدّم النواب مقترح قانونهم لمجلس الشيوخ لدراسة أولية. واستجاب لهم أعضاء المجلس وساندوهم وصادقوا على قانون جديد يهدف إلى توسيع حظر الحجاب إلى الشركات الخاصة في سابقة فريدة من نوعها لقمع الحريات والمعتقدات الدينية في الجمهورية الفرنسية. وسمي هذا القانون إعلاميا بقانون الحاضنات Loi Nounou وسمته المنظمات الحقوقية بالقانون المضاد للحاضنات Loi anti-nounou .

وبتحليل بسيط لألفاظ مشروع القانون يلحظ المتأمل فيه أنه يستهدف أساسا فئة النساء المسلمات اللواتي يلبسن الحجاب في أماكن العمل.

يقترح المشروع في نصوصه (التي سوف أعرضها في الصفحات اللاحقة) أنه في حالة ما إذا لم ينص عقد العمل على لبس زي ديني معين فإنه يُحظر حظرا باتا على الحاضنة أن تلبس حجابا أثناء حضانتها للطفل حتى ولو كانت في بيتها، وإن فعلت فإنها تتعرض لعقوبات قانونية منها الطرد من العمل، والغرامة المالية، وربما السجن إن اقتضى الامر ذلك. ولا شك أن في هذا القانون ما فيه من تمييز عنصري وتشجيع رسمي على إقصاء مواطنات مسلمات من ميدان الحياة العملية وجرّهن إلى البقاء في البيوت وحرمانهن من مورد عيش كريم.

وإضافة إلى صيغته اللاأخلاقية والعنصرية، فإن هذا القانون يخرق كافة النصوص الدولية المعمول بها عالميا ومنها :

- الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة 1948 والذي تُمِّم سنة 1966 بالعقد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية
- المادة 9 من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان
- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 فبراير 1981 حول إقصاء كل أشكال اللاتسامح والتمييز المنبني على أسس دينية أو عقائدية
- إعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر 26 أغشت 1789، أيام الثورة الفرنسية، والذي أُدمج في مقدمة الدستور الفرنسي الصادر 4 أكتوبر 1958
- المادتين 1 و31 في قانون 1905 المتعلق بالعلمانية

رغم كل هذه التشريعات التي أصدروها بأنفسهم ووقعوا عليها وأقسموا أن يحترموها ، فإنك ترى كيف وصلت تشنجات هؤلاء القوم إلى أن يناقضوا مبادئهم ويخالفوا تعهداتهم ... وصدق الله ا لعظيم إذ قال (أوَ كلما عاهدوا عهدا نبَذَه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون[188])

في فرنسا أصبح واضحا للعيان أن ثمت حربا تشريعية حقيقية تُشن على المسلمين دون هوادة ؛ حتى ولو اقتضى الأمر ان يكون ذلك على حساب رمي القانون والأعراف والمواثيق والعهود الدولية عرض الحائط.

أهداف القانون

يهدف هذا القانون – حسب ما ورد في ديباجته - إلى الحد من انتشار الرموز الإسلامية في الحياة العامة للناس ويوسع الحظر – كما قلنا - من دائرة المؤسسات العامة للدولة إلى دائرة المؤسسات الخاصة وهنا تكمن خطورة هذا القانون لكونه يتدخل بشكل سافر في الحياة الخاصة للأفراد في تناقض صارخ مع المبدإ الاساسي للعلمانية التي يصدحون بها...

---

[188] الآية 100، سورة البقرة.

من الناحية العملية، يطرح هذا القانون عثرة كبيرة أمام عمل النساء المسلمات. تتحدد العثرة في أن أي امرأة مسلمة تلبس الحجاب سترى نفسها أمام خيارين إنْ هي أرادت العمل في شركة تابعة للقطاع الخاص – كقطاع حضانة الأطفال مثلا- أو حتى في بيت من البيوت لحضن طفل أثناء غياب أبويه : سيكون عليها إما أن تنزع حجابها لكي تعمل وتحصل على أجر من جهد يديها، وإما أن تلتزم بحجابها فلا تعمل إطلاقا فتبقى عالة على الدولة والمجتمع ... هذا هو ما يهدف إليه القانون الجديد ... فهو نوع خفي من أنواع التهميش المتعمد إزاء طائفة محددة من طوائف المجتمع الفرنسي.

نصوص القانون وفقراته

ههنا أنقل حرفيا ما ورد في مواد هذا القانون ، طبقا لما نشره موقع مجلس الشيوخ على موقعه الألكتروني[189] :

عنوان الجلسة كما نصت عليه وثيقة المجلس هو : **(مشروع قانون يهدف إلى توسيع فرض الحيادية على بعض الاشخاص[190] والمؤسسات الخاصة التي تستقبل الصغار وإلى تأكيد احترام مبدأ العلمانية) .**

يتكون القانون من ثلاث مواد ، وهاك ترجمة لأهم فقرات القانون :

المادة الأولى :

- الفقرة الثالثة

(تخضع المؤسسات والهيئات التي تستقبل الاطفال تحت سن السادسة إلى وجوب الحيادية الدينية وذلك حينما تكون هذه المؤسسات ممولة من السلطات العمومية)

- الفقرة الرابعة

(يجوز للمؤسسات والهيئات الخاصة التي تستقبل أطفالا والتي لا تحصل على مساعدة من السلطات العمومية أن تحد من حرية التعبير[191] لدى موظفيها الذين هم على اتصال مباشر بالصغار)

المادة الثانية

الفقرة الأولى

[189] http://www.senat.fr/leg/tas11-048.pdf (تمت استشارته يوم 2016/09/06)
[190] أي المسلمات طبعا
[191] انظر كيف يشجع المشرّعون على خنق الحريات، و الحد من حرية التعبير.

(بعد المادة L227-1 من قانون العمل الاجتماعي والأُسر ، تُدرج المادة L.227-1 التي تنص على ما يلي:

الفقرة الأولى

(يجب على المؤسسات الخاصة، عندما تحصل على دعم من السلطات العمومية، أن تخضع لواجب الحيادية الدينية).

الفقرة الثانية

(يجوز للمؤسسات الخاصة التي لا تحصل على دعم من السلطات العمومية أن تحد من حرية التعبير الديني لموظفيها الذين هم على ا تصال مباشر بالصغار.)

المادة الثالثة

(قبل المادة L.423-23 من قانون العمل الاجتماعي والأسر، تضاف المادة L.423-23 A التي تنص على مايلي:

(إذا لم ينص عقد العمل بين الحاضنة ورب الشغل على خلاف ذلك، فإنه يجب على الحاضنة أن تخضع لواجب الحيادية الدينية وقت استقبالها وحضانتها للأطفال) . انتهى الإقتباس

لا يخفى على أحد ما تحمله هذه النصوص من دعوة واضحة إلى الحد من حرية التعبير، ومن إقصاءٍ لفئة معينة من فئات المجتمع؛ فهي تمثل استهدافا جليا للمسلمات اللواتي يعملن في القطاع الخاص كحضانة الأطفال.

وعند التأمل في نصوص هذا القانون نجد أنه يطرح مشاكل فلسفية أخرى هامة. فإذا صوت الشيوخ على هذا المشروع الذي يوسع دائرة حظر الحجاب إلى القطاع الخاص وينص على أن على الحاضنة المسلمة أن تنزع كل رمز ديني في إطار العمل ، فهذا يعني أن لهذه الحاضنة أن تفرض – باسم نفس القانون- على أبوي الطفل المحضون أن يُخرجا من بيتهما كل الكتب التي قد تكون دينية كالانجيل وغيره من كتب الأديان الأخرى ، لأنها كتب دينية لا تتماشى مع لزوم الحيادية التي يفرضها قانون العلمانية لسنة 1905.

إن قراءة متأنية لهذا القانون تفيد أن كل شخص غير متدين هو بالضرورة محايد ومحترم لقانون العلمانية ، وكل شخص يرتدي الحجاب أو أي رمز ديني هو شخص غير محايد ومخالف لقانون الحياد الديني الذي ينص عليه مبدأ العلمانية. إنها في الحقيقة رؤية ضيقة للأمور وجائرة ومجحفة بكل المواطنين على مختلف أديانهم. إنه قانون يذكّرنا بالعهد الشمولي أيام الرئيس الفرنسي Philipe PETAIN في الأربعينات من القرن المنصرم. حيث فرض هذا الرئيس على المجتمع الفرنسي آنذاك نمطا اجتماعيا وثقافيا واحدا لا يجوز لأحد الخروج عنه.

وعلى مدى كل فقرات المواد الواردة في القانون يلاحظ القارئ أن هناك اتجاها واحدا يهدف إليه المشرِّعون : هو التضييق على لابسة الحجاب من أن تلبس حجابها في الشارع أو في العمل أو وقت استقبال الأطفال في الحضانة خوفا من أن يراها الأطفال. والنتيجة النهائية هي طبعا حشر المسكينة المتحجبة في بيتها، ومنعها من العمل بكل بساطة. ونحن نتسائل ماالمشكلة في لبسها للحجاب وماذا عساه يصيب الطفل أو يضره إنِ ارتدت حاضنته الحجاب؟ أم أنه الخوف على الأطفال الصغار أن يتعاطفوا مستقبَلا مع هذا الزيّ الديني؟

أعود وأقولها مرة أخرى : من خلال هذا القانون يظهر جليا أن المشرّعين الفرنسيين يبذلون أقصى جهودهم في خنق المسلمات وحرمانهن من حقوقهن الأساسية في العمل وفي حرية التعبير... وهذا خلافا لكل ما يتشدقون به من حماية حقوق الإنسان وحقوق المرأة كحقها في العمل وفي الحرية...

الحاصل، أن ثمت شرخا حقيقيا بين ما يخطبه هؤلاء أمام الناس وبين ما ينفّذونه على الأرض! بعبارة أوضح، إنه النفاق الديموقرطي.

نتائج ومقتضيات تطبيق قانون الحاضنات

لو افترضنا مثلا أن مسلمة ما، تحضن الأطفال في بيتها مقابل أجر و جاء مثلا أي والد لأخذ ولده، فالقانون في هذه الحالة يجبر المرأة المسلمة أن تبقى سافرة في بيتها أمام هذا الرجل الأجنبي حتى يستلم ابنه وينصرف لحاله ... مما قد يشكل إحراجا كبيرا للمرأة المتدينة، وهدرا لكرامتها وخرقا لمعتقدها الديني.

من جهة أخرى، يقتضي القانون كذلك أن تُمنع أي امرأة متحجبة من ارتداء الحجاب داخل دور حضانة الأطفال أو أمام أبوابها أو حتى الاقتراب منها إذا هي جاءت لأخذ ابنها أو بنتها من مقر الحضانة ...
ويقتضي القانون أيضا أن تُمنع المرأة المتحجبة من لبس الحجاب في الأماكن العامة إن كانت مرافقة لأي طفل صغير - وهذه سابقة فريدة من نوعها- وكأن الحجاب أصبح مسألة تخص البالغين لا يحق لأي طفل أن يراه بعينيه...

فمثلا عندما تخرج المرأة من بيتها متحجبة وهي ترافق طفلا تحضنه، فإنها ستغرم مبلغا من المال وتُسحب منها رخصة العمل وقد تُجَرّ إلى محكمة العدالة ؛ لأنها أخلت بالقانون...

وهذا يعنى أن هذا القانون ما هو إلا بداية منع جذري للبس الحجاب في الأماكن العامة ...

ونحن نعلم أنه حتى الآن لا يَحظر أي قانون لبس الحجاب في الأماكن العامة إلا ما كان من تحريمه على المراهقات المسلمات في ساحات المدارس وداخل الأقسام فقط...

ويعتقد بعض النابهين أن من أهداف هذا القانون أن يضع حدا لأي نوع من أنواع التعاطف الذي قد ينشأ في نفوس الأطفال الصغار تجاه الحاضنات المتحجبات ... لأن الطفل أثناء نموه ، حينما يتعود بشكل منتظم على حاضنته التي تلبس الحجاب سوف ينشأ لديه نوع من التعاطف معها، ومع كبره سوف تنمو لديه هذه العاطفة مما يؤدي إلى خلق جيل من الشباب الفرنسيين المتعاطفين مع الحجاب الإسلامي وهذا ما لا يريده النواب والساسة المشرِّعون.

على صعيد آخر، يُشتهر إعلاميا في فرنسا أن الحاضنات المسلمات يتميزن بمهنيتهن وتفانيهن في العمل. وكدليل على ذلك فقد تُوِّجت مسلمة من أصل فرنسي اسمها إيزابيل كاتيو isabelle CATIAU كأحسن حاضنة في فرنسا. فتأتي سلطة النواب لتُقصيهن وتحرمهن من أبسط حقوقهن في ممارسة العمل. ثم بعد ذلك،تستمر الدولة في التغني والافتخار باحترامها لحقوق المرأة. إنه لتناقض عجيب وتلاعب فاضح بالمبادئ الكبرى.

ظروف مناقشة القانون

كنت اطلعت على مناقشة هذا القانون في مجلس الشيوخ ولاحظت أنه لم يحضره إلا عدد قليل من الشيوخ ، ويفسَّر ذلك بكون القانون نفسه أثار الكثير من التساؤلات لدرجة أن بعض البرلمانيين لم يسمحوا لأنفسهم بحضور الجلسة التي نوقش فيها...

رأيت وزير الدفاع الفرنسي السابق Alain Richard وهو يساري اشتراكي يدافع بحماس عن هذا القانون، ورأيت سيدة فرنسية ذات ملامح عربية تجلس في القاعة وتصفق إثر التصويت على كل مادة من مواد القانون... لكني لم أستطع التعرف على اسمها أو العثور على اسم بلدها الأصلي ...

وغدوة اجتماع الشيوخ لمناقشة القانون هبّت تظاهرات من الجاليات المسلمة أمام مجلس الشيوخ ضد مشروع القانون. أحرج التظاهرُ الشيوخَ المجتمعين فاستدعوا الشرطة فجاءت على الفور وقمعت بشكل عنيف كل المتظاهرين واقتادتهم إلى مقراتها للتحقيق معهم، ثم قدمتهم للعدالة لتتم محاكمتهم بتهمة إثارة الشغب والإخلال بالأمن العام.

تابعت شخصيا مناقشة الشيوخ لهذا المشروع وخلال مداولاتهم كان واضحا جدا في نقاشاتهم وعباراتهم أنهم يتكلمون عن الحجاب الإسلامي. وكانوا كلهم يتفقون على فكرة واحدة مفادها أنهم يعتبرون الحجاب الإسلامي رمزا دعائيا لدين معين، و أنه يجسد نوعا من أنواع التطرف ينبغي الإحتواء عليه ومحاربته بشتى الوسائل بما فيها سن القوانين والتشريعات وفرضها على الناس وتغريمهم بالأموال إن لم يرضخوا لها.

إن اعتبار الحجاب رمزا دعائيا يدل بوضوح على قصر النظر وغبش الرؤية والسذاجة والسطحية في التفكير لدى المشرّعين الفرنسيين. فكم من المسلمات يلبسن الحجاب لسبب واحد هو : أنهن يردن ببساطة أن يحترمن تعاليم دينهن ولا يبتغين بذلك أي دعاية كما يظن السذج من النواب المشرِّعين.

في يوم السابع عشر من يناير 2012 عند الساعة الحادية عشر ليلا ، وبعد سلسلة من المناقشات والمداولات بين الشيوخ، تمت المصادقة في مجلس الشيوخ على مشروع قانون منع الحاضنات من الحجاب أثناء العمل.

وبالجملة ، فقد احتوى القانون الذي صودق عليه على ثلاث مواد ونصَّ صراحة على أن **أي مسلمة متحجبة يجب عليها أن تعلن في عقد عملها عن دينها و عن رأيها السياسي قبل توقيع عقد العمل.** وهذه سابقة فريدة من نوعها في تاريخ التشريعات في الجمهورية الفرنسية.

وبقيت أسئلة كثيرة حول هذا القانون معلقة دون إجابة مثل هذا السؤال :

إذا كانت المعتقدات الدينية والفلسفية أمورا فردية خاصة، تتعلق بالحياة الشخصية للناس فكيف يُطلب من إنسان أن يكشف عن معتقده ورؤيته الدينية عند توقيعه لعقد عمل؟ ألا يضع هذا القانون الحجر الأساس لبداية عهد تمييزي جديد، يميز الناس ويقسمهم حسب انتماءاتهم الدينية والفلسفية؟

بعد التصويت على مشروع القانون، انتقل المشروع من مجلس الشيوخ إلى غرفة الجمعية الوطنية لتتم موافقة النواب عليه ، وكان قائد النواب في هذه الحملة على الحجاب هو نائب يهودي يدعى Roger-Gérard Schwartzenberg ، وتم التصويت على هذا القانون في الجمعية الوطنية دون أي صعوبات.

قانون التنصت والتخابر

... وهذا قانون آخر من قوانين العار والتأسيسِ لعهد جديد من خنق حريات الناس والتنصت على هواتفهم ومراقبة أجهزتهم الألكترونية ، بل متابعة مواقعهم الأرضية والأماكن التي يتنقلون إليها.

انطلقت البداية الفعلية لتشريع هذا القانون بُعيد جلسة مجلس الوزراء الفرنسي يوم 19 مارس 2015 حيث قام المجلس بتبني مشروع قانون يبيح التنصت على الناس واستخدام معطياتهم الألكترونية على الأنترنت من أجل محاربة ما يسمى " الإرهاب"، وأُطلق على هذا المشروع اسم :" القانون المتعلق بالإستخبارات".

وقد جسد هذا القانون خلال مداولاته ونقاشه جدلية "الحرية أو الأمن"؛ فمن أجل تمرير القانون في الجمعية الوطنية، تم مسبقا تخويف الناس في شتى وسائل الإعلام من احتمال هجومات "إرهابية" عن طريق الأنترنت وغيرها ، وقالوا للشعب أن بعض الشباب الإرهابيين في سوريا بإمكانهم الإتصال عن طريق الأنترنت بزملائهم في فرنسا وتخطيط وتنفيذ هجوم إرهابي واسع على التراب الفرنسي. وأقنع السياسيون الناسَ أنه من الضروري مراقبة ومتابعة اتصالات هذه المجموعات الإرهابية على الشبكة العنكبوتية، وأن هذه المتابعة لا يمكنها أن تتم إلا من خلال سن قانون يرخّص في استخدام معطيات المتصلين والتعرف على هوية أصحابها. وقالوا أيضا للناس أنه من الأحسن الحد من حرياتهم بدلا من التعرض لهجومات كثيفة قد يروح ضحيتها عدد كبير من الأرواح... ازداد – إذن - الخوف والهلع لدى

الشعب ، فقبل معظم الناس بترسيم القانون وعارضته فئات كبيرة من الشعب ومن منظمات المجتمع المدني، وبعض المنظمات الحقوقية العالمية، لكن الحكومة و الحزب الإشتراكي الحاكم آنذاك استطاعوا تمريره والتصويت عليه بالأغلبية الساحقة.

حيثيات القانون ومحتوياته

ورد في مشروع القانون مجموعة من الأسباب يمكن لمصالح الإستخبارات أن تبرر بها عمليات المراقبة التي تقوم بها ضد الأفراد، ومن هذه الأسباب – حسب ما ورد في نص المشروع - ما يلي :

- المحافظة على إستقلال كامل التراب الوطني والدفاع عن مصالح الوطن
- الوقاية من الإرهاب
- المحافظة على المصالح الكبرى لفرنسا في الخارج
- وقاية المؤسسات الجمهورية من الإعتداءات
- الحماية من الأعمال الإجرامية وأعمال الشغب المنظَّمة

وقد أثارت الأسباب الوارد ذكرها في مشروع القانون ، مخاوف المعارضين؛ كونها قد تسمح بمراقبة الناشطين السياسيين العاديين وكذا المتظاهرين السلميين؛ مما يؤدي إلى خنق الحريات والحقوق ، وخاصة الحق في حرية التعبير.

ويخوّل القانونُ الجديد مراقبةَ الأفراد، والتنصت عليهم، لسلطةٍ إدارية مستقلة يطلق عليها " اللجنة الوطنية لمراقبة تقنيات التخابر" CNCTR . وتتكون هذه اللجنة من أعضاء من مجلس الدولة Conseil d'Etat وثلاثة نواب وثلاثة شيوخ وستة قضاة ، وخبير فني واحد. وكل قرارات هذه اللجنة ليست ملزمة إطلاقا، بل يمكن للدولة أن تتعداها وتقرر أن تتنصت على من تشاء دون حسيب أو رقيب.

وفي الحالات المستعجلة، يسمح القانون الجديد بأن يلجأ ضباط الإستخبارات إلى مراقبة الأفراد دون اللجوء إلى اللجنة آنفة الذكر، بل يكفي الترخيص من طرف رئيس الحكومة فقط لتتم عملية التنصت والمراقبة. وهنا تكمن إحدى مشاكل هذا القانون، حيث سيكون من حق سلطات المخابرات التنصت على من يشاؤون بمجرد ترخيص بسيط من رئيس الوزراء، دون أي احترام للإجراءات القانونية و الحقوقية التي ينبغي اتّباعها في حالات اختراق معطيات الأفراد. ويذهب القانون أبعد من ذلك، فيجيز - في بعض

الحالات- لرئيس مصلحة الإستخبارات باتخاذ قرار التنصت بنفسه ومتابعة الأفراد دون اللجوء إلى ترخيص مسبق من الوزير الأول.

صناديق التنصت السوداء

إحدى أكثر الفقرات إثارة للإعتراض وغضب الناس هي تلك التي تنص على إجبار مزودي ولوج الأنترنت (Fournisseurs d'accès à Internet, FAI) أن " يكشفوا عن أي تهديد إرهابي من خلال معالجة أوتوماتيكية" . وتسمح هذه العملية الفنية باكتشاف واختراق الإتصالات المباشرة بين الأفراد، ومراقبة المخططات التي قد تقوم بها الجماعات الإرهابية على الإنترنت ، ثم إخبار أجهزة الأمن بها كي تتصرف في الوقت المناسب من أجل القضاء على العملية الإرهابية في مهدها.

وإن كانت هذه العملية منطقية وإيجابية في مضمونها لما فيها من درء للفتن، ومن الحفاظ على دماء الناس ، إلا أنها قد تؤدي إلى سوء استعمالها من طرف الجهات الأمنية؛ حيث سيقوم هؤلاء – لا شك - بتوسيع التنصت والمراقبة إلى أفراد لا علاقة لهم بالإرهاب من قريب ولا من بعيد ، وبالتالي يتم اختراق معطياتهم الشخصية ومكالماتهم الهاتفية دون وجه حق، بل وربما مضايقة بعض البرءاء من الناس في تنقلاتهم وأسفارهم بسبب كونهم يحملون أسماء مطابقة لأسماء مجرمين آخرين...

أما من الناحية العملية ، فتتم عملية التنصت من خلال قيام سلطات المخابرات بزرع "صناديق سوداء " داخل آلات وأجهزة مزودي ولوج الإنترنت . وتقوم هذه الصناديق السوداء بتسجيل الإتصالات الواردة بين الأفراد، وتسجيل عناوين المواقع الألكترونية التي يزورونها ، وعناوين الـ آي بي IP. والإشكال في هذه العملية هو أن المعلومات المسجلة في هذه الصناديق هي متعلقة بكل الناس المتصلين على الأنترنت وليس فقط بمجموعات إجرامية محدودة قد تقوم بعمل ما. مما يعني أن ثمت تنصتا شاملا واختراقا كليا لخصوصيات كافة الشعب دون أي تمييز. وهنا ندخل في المنطقة الحمراء للحريات العامة.

لقد أثارت قضية الصناديق السوداء انتقاد اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات المعروفة اختصار بـ CNIL ، واعتبرتها خرقا سافرا لحريات الناس ولبياناتهم الشخصية. لكن الحكومة طوت كشحا عن هذه الإنتقادات ولم تأبه بها ، وسرت مع مشروع قانونها حتى تمت الموافقة عليه من طرف النواب والشيوخ.

توسيع المراقبة الألكترونية من أجل اكتشاف "إرهابيين محتمَلين" في المستقبل

قلنا أن القانون الجديد يرخص في توسيع المراقبة على الأجهزة الألكترونية بهدف اكتشاف وجوه إرهابية جديدة. بل تريد الحكومة من هذا القانون أن يسمح باكتشاف أولئك الأفراد المختبئين الذين بإمكانهم التستر عبر ثغرات شبكة المراقبة الألكترونية ، مثل الشباب الذين ذهبوا إلى سوريا والعراق دون أن يتركوا أي أثر ودون أن تتمكن أجهزة الأمن من ملاحظتهم. وهنا يتدخل القانون ليسمح بتوسيع المراقبة والتنصت على الأفراد الذين هم على اتصال بأمثال هؤلاء الشباب، كأقربائهم وأصدقائهم وغير ذلك. ومن أجل فاعلية المراقبة، يجيز القانون وضع مكبرات صوت، سرية و صغيرة جدا، في بيوت وسيارات الأفراد ، أو في أجهزة الكمبيوتر كما يسمح بتثبيت سري لهوائيات صغيرة Antennes IMSI-Catchers على أسطح المنازل وبنايات السكن الجماعي الكبيرة (المعروفة شعبيا باسم عمارات HLM) من أجل التنصت على المكالمات الهاتفية للناس.

ويسمح القانون أيضا بخلق ملف " ألكتروني قانوني وطني شامل " يحتوى على كل الأشخاص الذين يُشتبه فيهم، أو يثبت تورطهم في أعمال إرهابية ويتم حفظ المعلومات في هذا الملف مدة عشرين سنة... ويسمح القانون بإدراج الأطفال الصغار في هذا الملف وحفظ معطياتهم مدة عشر سنوات.

كما احتوى القانون على فقرات أخرى تجيز لأجهزة الإستخبارات المراقبة الدولية للأفراد من جنسيات فرنسية، أو من هم على ارتباط شخصي أو مهني بهم.

ولا يخفى على القارئ ما في نصوص هذا القانون من مبالغات وتهويل لما يسمى بالإرهاب؛ إذ من المعلوم إحصائيا[192] أن ضحاياه لا يتجاوز عددهم شخصا واحدا كل عام، أي 20 شخصا كل عشرين عاما، في حين أن ضحايا حوادث السيارات مثلا أودت بحياة أكثر من 3300 شخصا في سنة 2014 وحدها، مع ذلك لم نر أي قانون في هذا المجال يحمي حياة الناس من خطر الطرق السريعة، ولم نسمع ولم نر في أجهزة الإعلام تحسيسا عن أخطار هذه الحوادث. بينما حين يتعلق الأمر بما يسمى "الإرهاب" أو " الخطر الإسلامي" نرى التهويل والتخويف الإعلامي، والقوانين المستهدفة لفئة معينة من الشعب ... والساسة والمفكرون كلٌّ ينعق ليخوف الشعب من شيء لا يكاد يكون له وجود بالمقارنة مع كوارث أخرى كثيرة تشكل خطرا جديا أكبر وأجدر بالعلاج من خطر ما يسمونه " الإرهاب".

192 انظر كلامنا - في الفصل الخاص بـ (الإعلام) - حول إحصاءات ضحايا الإرهاب في فرنسا ، للخبير الفرنسي Denécé Eric، مؤسس المركز الفرنسي للبحوث المتعلقة بالتخابر، المعروف اختصارا بـ CF2R.

إن الإرهاب الحقيقي هو ذلك الإرهاب الإعلامي والسياسي والتشريعي والفكري الذي يعيشه الشعب الفرنسي ، يصم آذانه نهارا، ويؤرق مضجعه ليلا ويعكر صفو حياته اليومية... إن المواطن الفرنسي لا يريد من حكامه وساسته إلا شيئا واحدا هو : زيادة قدرته الشرائية وملئ جيبه بالمال، أما "الإرهاب" و" الحجاب الإسلامي" و ما يسمونه "الهلاك الأخضر " Le péril vert ، فهي أشياء لا تثير انتباه الفرنسي العادي أصلا ولا يفهمها ولا يلقي لها أي بال.

إن هذه القوانين والتشريعات ما هي إلا وسائل ديكتاتورية محترفة وذكية ، هدفها السيطرة على شعور المواطن الفرنسي وبث الرعب والخوف في نفسه من أجل المزيد من التسلط والسيطرة عليه والتحكم في تصويته وفي رأيه وحريته في التعبير. لا أرى فرقا بين الديكتاتورية الإفريقية والعربية وبين الديكتاتورية الفرنسية الجديدة إلا من حيث الشكل ؛ فإننا نحن العربَ والأفارقة نسيطر بالقوة الصريحة والعنف الشديد على الناس، وهنا في فرنسا يسيطرون على الناس من خلال الإعلام والفكر وعبر سن القوانين للترهيب والتمييز العنصري. إنها ديكتاتورية أشد خطرا بكثير من ديكتاتورياتنا ، حيث لا تظهر مساوئها ولا تبدو قبائحها إلا للمتيقظين النابهين ولا يشعر بها الشعب إلا بعد فوات الأوان.

ميادين تطبيق قانون التنصت

من خلال القراءة المتأنية في نصوص مشروع القانون[193] يلحظ القارئ أن السلطات الأمنية سوف يحق لها – بموجب القانون الجديد - أن تتوغل في رسائل الإيميل للأفراد ، والرسائل الصغيرة للهواتف المتنقلة ، وفي الواتساب، وتوتير، وفي المسانجر، وسكايب وفي جوجل وفيسبوك ؛ إذ كل البيانات الواردة عن طريق هذه الوسائل سوف يكون بالإمكان رشفها من خلال " الصندوق الأسود" الذي تكلمنا عنه مسبقا. وكل هذا بمقتضى بند المادة رقم L811-3 من القانون المذكور. ولاتتوقف عملية الرشف على الأشخاص المشتبه فيهم بالإرهاب بل تتعداه إلى كل الأفراد الذين هم على اتصال بهم كأقربائهم ومعارفهم، أو كالذين هم موجودين في لائحة اتصال الأفراد المشتبه فيهم ، وهذا أيضا بمقتضى المادة رقم L852-1 من نفس القانون. وسوف يتم جمع هذه المعلومات المتعلقة بالأفراد في وقت مباشر En temps réel أي فور دخول الأفراد إلى شبكة الأنترنت أو في اتصال هاتفي. وهذا الجمع للبيانات الشخصية للأفراد ستتكفل به شركات الإتصال الكبرى في فرنسا مثل شركة بويغ Bouygues وشركة أس أف أر SFR وشركة أورانج Orange وشركة البريد Poste...

[193] كل نصوص ومواد هذا القانون متوفرة على رابط الجمعية الوطنية (البرلمان) ، تحت هذا العنوان : http://www.assemblee-nationale.fr/14/ta/ta0511.asp (تم استشارته يوم 2016/09/06)

ويقضي القانون أيضا بالسماح للإدارة الفرنسية أن تجبُر أي شركة اتصالات على أن تكشف عن المعلومات الشخصية السرية لأي فرد قد يشكل تهديدا إرهابيا محتملا. كما يُلزم القانون كل شركات الإتصال أن تزود أجهزة الأمن بالمعلومات الفنية المتعلقة بالكشف عن بيانات الأفراد، كما وتُلزَم أيضا هذه الشركات بتحديد المكان الأرضي La géo localisation الذي يوجد فيه الأفراد، أو أي سيارة مشتبهة ، أو أي شيئ ما. وهذا بمقتضى المادة L851-6 من نفس القانون.

ويقضى القانون كذالك بالسماح لأجهزة الإستخبارات بتحديد الأمكنة الأرضية التي توجد فيها أجهزة الكمبيوتر الشخصية للأفراد، وتحديد أماكن آيفوناتهم أو أي جهاز متصل على شبكة الإنترنت. ويسمح لهم بالتوغل عن بُعد في هذه الأجهزة من أجل الكشف عن أي معلومات تتعلق بالأفراد ، مثل رقم الإشتراك في شركة الإتصال أو أرقام هواتف أو عناوين أو غير ذلك. ويسمح لهم أيضا بأخذ صور من هذه الأمكنة ومن الأجهزة نفسها. كل ذلك حسب المادة رقم L851-7 من القانون.

أما المادة رقم L853-1 فتقضي بالترخيص لأجهزة الإستخبارات بالتقاط وتسجيل المكالمات الهاتفية الشخصية جدا ، وكذا تصوير الأفراد ولو كانوا في أماكن خصوصية كالبيوت والغرف وغيرها...

لا أخفي على القارئ الكريم أن أول شيء بدر إلى ذهني، أثناء مطالعتي لمواد هذا القانون، هو أني ظننت نفسي في جمهورية سوفيوتية من عهد لينين أو في إحدى الدول العربية العريقة في الديكاتورية والظلم والسيطرة على الناس. لكن هذا – للأسف- هو الواقع المعاش في فرنسا، "بلد الأنوار والحريات" كما يزعم السُّذج والمغفلون من بني جلدتنا...

والأكثر إثارة وخطورة في نصوص هذا القانون، أن هذه المراقبات والمتابعات المنصوص عليها تَستعمل تقنيات فنية عالية جدا، وفي منتهى الخطورة على خصوصيات الأفراد وحياتهم الخاصة. من هذه التقنيات المستعملة ، مثلا، تقنية تدعى "كي لوجر" Keylogger ، وهي عبارة عن برنامج معلوماتي يسمح لضابط المخابرات بالدخول في كمبيوترك الشخصي – دون أن تعلم - وقراءة أي نص تكتبه في نفس اللحظة التي تضرب أنت فيها على أزرار لوحة المفاتيح.

وثمت تقنية أخرى أشرت إليها في السطور السابقة ، وهي تستعمل جهازا يسمى " إمسي كاتشر"" IMSI-CATCHERS ، وهذا الجهاز هو الذي أثار غضب ومخاوف كل المعارضين للقانون. يسمح الجهاز المذكور بالتقاط المكالمة الهاتفية التي تتم عبر أسلاك شبكات الإتصالات دون أن يشعر الشخص المتصل بأي شيئ. وسعر هذا الجهاز غال جدا، وقد انتوت الحكومة الفرنسية أن تقتني منه أعدادا كبيرة لتسهيل عملية التنصت على الأفراد، وسعره حاليا يكلف حوالي مائة ألف يورو للجهاز الواحد. وهو جهاز يقول الفنيون أنه لا يكتفي فقط بالتنصت على فرد واحد ، بل يستطيع التقاط كل المكالمات الهاتفية

الموجودة في محيط المنطقة التي يتواجد بها الشخص المستهدَف من التنصت. إنه فعلا عصر جديد من التجسس على الشعوب وخنق حرياتهم وتنغيص حيواتهم.

ومن تناقضات الحكومة الفرنسية وارتجاليتها في التشريع وقدرتها على تضليل الجماهير، أن وزير الداخلية - في سنة 2014 ، في إطار تشريع ما يسمى "القانون المضاد للإرهاب" - كان وصف في إحدى مداخلاته هذا الجهاز IMSI-CATCHERS بالـ"خطير" وبأنه لا يمكن ترخيص استعماله بأي حال من الأحوال، وها هم الآن يرجعون عن كلامهم ، ليرخصوا استعماله في التنصت على الناس والتجسس عليهم.

منصة سرية عملاقة تتجسس على الدول

ومن الجدير بالذكر أن شمولية التنصت على الأفراد والمجموعات في فرنسا ليست جديدة جدة القانون المذكور، بل كانت معروفة من قبل، وخاصة في سنة 2007 ؛ حيث وضعت فرنسا نظاما شاملا للمراقبة والتنصت على كافة الناس وحتى على الدول. تجسد ذلك في خلق مؤسسة وطنية كبرى تسمى " المنصة الوطنية للتشفير وفك التشفير PNCD" وهي منصة معلوماتية عملاقة يوجد مقرها في بناية الإدارة العامة للأمن الخارجي في باريس، وتعمل في منتهي السرية دون أي ضجة إعلامية أو سياسية، ولا تخضع لأي قانون.

وتحتوي هذه المنصة على حواسيب معلوماتية جبارة تقتنص وتخزّن بلايين المعلومات الشخصية المتعلقة بالفرنسيين في الخارج والداخل وبالأجانب الذين يقطنون فرنسا أو السياح الذين يزورونها مؤقتا. وتقوم هذه المنصة بتزويد إدارات الأمن الداخلي والأمن العسكري والجمارك، والضرائب بالمعلومات عن الأفراد والدول والشركات. وتقوم المنصة بعملها سرا خارج كل الأطر القانونية والرقابة الديموقرطية.

وأحيانا تقوم فرنسا – عبر هذه المنصة - ببيع المعلومات الحساسة الخاصة بالأفراد والدول إلى دول أخرى مقابل منافع ومصالح استيراتيجية معينة ، كما حصل مع بريطانيا وأمريكا حيث حصلتا على معلومات قيّمة عن دول الساحل الإفريقي التي تخضع للرقابة الإستخباراتية الفرنسية.

وإنْ كان قانون التنصت الذي تبنته الدولة الفرنسية يهدف - كما تزعم الدولة- إلى تنظيم نُظُم الرقابة ووضعها في إطار قانوني شرعي ، فلماذا لم تنص أي مادة من مواده على تنظيم سير ومراقبة عمل هذه

المنصة العملاقة؟ ولماذا يتكتم عليها مسؤولو الدولة؟ ولماذا يتركونها تعمل في السر دون أي رقابة ديموقراطية أو قانونية؟ وما هذا السكوت الإعلامي المريب عن هذه المنصة؟ وأين النواب والشيوخ، الذين طالما صدعونا بمشاريعهم القانونية السخيفة عن المرأة المتحجبة؟ إنها الإزدواجية في المعايير وعدم الجدية في ممارسة الديموقراطية بشكل حقيقي، صادق ومخلص.

نظرة الرأي العام إزاء قانون التنصت

ما إن برز مشروع القانون للنور وأعلنت عنه الحكومة وصادقت عليه الجمعية الوطنية حتى انهالت ردّات الفعل ضد هذا القانون.

إن ردة فعل منظمات حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات وبعض المؤسسات العمومية والوسائط الإعلامية تترجم القلق العام الذي خيّم على الناس إزاء قانون غامض ومتشعب المظاهر كهذا القانون.

ويمكن إرجاع مخاوف الشعب والمنظمات الحقوقية إلى قضيتين اثنتين :

الأولى : أن القانون الجديد يخوّل لسلطات الإستخبارات مهام واسعة جدا وغامضة في نفس الوقت

الثانية : أن هذا القانون يجيز مناهج جديدة في التحقيقات الأمنية وفي التوغل السري في الحياة الخصوصية للأفراد وخاصة الأبرياء منهم...

أما في ما يخص المهام الموسعة الغامضة المخوَّلة لسلطات المخابرات فقد ذكر القانون أنها تتمثل في " البحث عن المعلومات وجمعها، واستثمارها، ووضع كل المعلومات المتعلقة بالتحديات الإستيراتيجية والجيوسياسية تحت تصرف الحكومة ، وإخبار هذه الأخيرة بشتى أنواع التهديدات والأخطار المحتملة التي من شأنها المساس بمصلحة الأمة الكبرى"

وقد نصت المادة L811-3، المتعلقة بجمع المعلومات ووضعها تحت تصرف الحكومة ، على لائحة من الأهداف هي ما يلي :

- السهر على الأمن القومي
- الحفاظ على المصالح الكبرى للسياسة الخارجية للدولة وتنفيذ التزامات فرنسا تجاه أوروبا والعالم

- الحفاظ على المصالح العلمية والإقتصادية الكبرى لفرنسا
- الوقاية من الإرهاب
- الوقاية من الأعمال الإجرامية والشغب المنظّم
- الوقاية من العنف الجماعي الذي من شأنه المساس بالسلم العام

وقد أجرت لجنة القوانين في الجمعية الوطنية تعديلا طفيفا على المادة الآنفة الذكر، فأضافت إلى اللائحة السابقة ، العبارات التالية " الوقاية من المساس بالصبغة الجمهورية لمؤسسات الدولة" ولعلها تشير بذلك إلى بعض الحركات الفوضوية التي تنمو في فرنسا ، وكذا إلى بعض المظاهر الإسلامية مثل ارتداء النساء المسلمات للحجاب أثناء دخولهن للمؤسسات والإدارات العمومية التابعة للدولة.

كما وأضافت اللجنة أيضا، التعديل التالي : " الوقاية من انتشار أسلحة الدمار الشامل" ولعلها تشير بذلك إلى إيران وبعض الدول المناوئة لفرنسا.

وقد اشتكت بعض المؤسسات الإلكترونية وخاصة المجلس الوطني الرقمي Conseil national du numérique، اشتكوا من اتساع دائرة المراقبة كما وردت في اللائحة السابقة.

كما لوحظ أيضا أن العناصر الواردة في اللائحة السابقة هي عناصر عامة ، غير واضحة المعالم، ويمكن تأويلها بطرق مختلفة ، مما قد يسمح في المستقبل للحكومة أن تتذرع بأحد العناصر وتفسره كما تشاء من أجل تبرير المراقبة والتجسس على المؤسسات والدول، وعلى الآخرين.

فعلى سبيل المثال ، بالإمكان تقديم مائة تأويل لعنصر " الحفاظ على المصالح الكبرى للسياسة الخارجية للدولة وتنفيذ التزامات فرنسا تجاه أوروبا والعالم" حيث لا يخفى غموض هذه العبارة واتساع معناها ودلالاتها... بل يمكن للبعض أن يفسرها بجواز التجسس على بعض الدول مثلا... ولا ريب أنه تفسير وارد.

وفيما يخص المناهج الجديدة المتبعة من طرف السلطات الإستخباراتية ، فلا شك أن أخطرها ما ذكرناه آنفا من سماح القانون الجديد للمخابرات بالتوغل إلى أبعد الحدود في الأجهزة الألكترونية الخاصة للأفراد، بل وبالولوج إلى حياتهم الشخصية والتجسس عليها بذريعة محاربة " الإرهاب".

ولقد هب الكثير من منظمات المجتمع المدني وتظاهروا في أجهزة الإعلام وفي الشوارع وأمام مؤسسات الدولة ضد القانون الجديد وطالبوا الحكومة بالتخلي عنه أو على الأقل بتعديله.. فقد تظاهر مرصد الحريات الرقمية، وهو منظمة تضم عشرات الجمعيات المدنية المناضلة من أجل الحريات العامة على

الأنترنت، تظاهروا في منتصف إبريل 2015، أمام مبنى مجلس الشيوخ رفضا للقانون، وفضت الشرطة المظاهرة بالقوة .

وفي بداية شهر مايو انتشرت عدة مظاهرات على عموم التراب الفرنسي : في مدينة ليون، وتولوز، وابرست Brest، وستراسبورغ وغيرهم... وفي الثامن من يونيو قبيل تصويت الشيوخ على القانون، قامت مظاهرة عارمة في قلب باريس ، في ساحة الجمهورية، نظمتها عدة جمعيات حقوقية ومدنية و دولية ، مثل نقابة القضاة، وكوادراتور دو نوت Quadrature du Net ، والاتحاد الوطني للطلاب، وجمعية أصدقاء الأرض، ومنظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية وغيرهم، وطالب الجميع من مجلس الشيوخ أن لا يصادق على القانون، لكن الشيوخ رفضوا ، وصوتوا لصالح تشريع القانون...

وعلق أحد القضاة على القانون قائلا أن (الدولة من خلال هذا القانون تفضّل ممارسة التجسس على الشعب وإرسال القوات الأمنية إلى بيوت الناس بدلا من ترك القضاة والعدالة يقومون بعملهم القانوني)

ووصف نقيب محامي باريس الشهير "ابيير أوليفيي سور" Pierre-Olivier SUR القانون الجديد بأنه " كذبة دولة" Mensonge d’Etat مضيفا أن (هذا المشروع يهدد الحريات العامة بشكر خطير)

كما أنشأ تجمع شركات الاتصال المضادة لفكرة الصناديق السوداء التي ترشف معلومات الناس المتصلين على الأنترنت ، أنشأ حركة جديدة أسماها " لا حمائم ولا جواسيس" Ni pigeons ni espions، وهي حركة ضمّتْ تسع مائة واثنين وأربعين منظمة (942) وقّعت كلها على عريضة تعلن فيها عن معارضتها للقانون المذكور. وقد جاء في بيانها أنهم (ضد المراقبة الشاملة التي ستمارسها الدولة على الأنترنت)

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل ذهب حشد غفير من المتظاهرين في يوم 21 يونيو 2015 ، إلى مقر الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE (المخابرات الخارجية) واحتلوا الساحة الموجودة قبالة الإدارة وسمى المتظاهرون عمليتهم هذه بـ" Occupy DGSI"

كما أعلنت بعض الشركات المضيفة للمواقع على الأنترنت عن تحويل مكاتبها من فرنسا إلى دول أوروبية أخرى ، لئلا تقع تحت وطأة القانون الجديد، مما شكل ضربة حقيقية للإقتصاد الرقمي في فرنسا؛ حيث كانت هذه الشركات توظف عددا كبيرا من العمال والفنيين وتجبي منها الدولة أموالا طائلة.

ونشرت منظمة العفو الدولية على موقعها ، بيانا شجبت فيه بشدة هذا القانون وجاء في البيان :

(إن هذا القانون يمثل ضربة قاسية على الحياة الخاصة وعلى حرية التعبير. إن وسائل المراقبة التي تم ترخيصها تعتبر مجحفة، وسوف يجد الكثير من سكان فرنسا أنفسهم تحت المراقبة لأسباب غامضة ودون أي ترخيص قانوني مسبق... إنه قانون يشكل ضربة كبرى للحقوق البشرية في فرنسا ويشكل خرقا ظاهرا لحقوق الإنسان المعترف بها دوليا كاحترام الحياة الخاصة وحرية التعبير... إن أي إنسان يقوم بتحقيق حول أعمال الحكومة، أو حول المجتمع الفرنسي، أوينظم مظاهرة ما، سوف يخضع لأشكال من المراقبة في منتهى السرية والتطفل على حياته الخاصة. إن أدوات المراقبة الشاملة بما فيها الصناديق السوداء سوف تضع كل اتصالات الناس على الأنترنت في متناول السلطات الفرنسية [194])

ولم يقف الحد عند المنظمات الدولية، بل هبت بعض وسائل الإعلام الدولية لشجب هذا القانون، مثال ذلك ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز ذائعة الصيت، في عددها الصادر يوم الأول من إبريل 2015 تحت عنوان "French surveillance State" أي "دولة المراقَبة الفرنسية". ودعت الصحيفة البرلمان الفرنسي إلى (حماية الحقوق الديموقراطية للمواطنين من المراقبة الشاملة التوغلية الغير مبررة التي تمارسها الحكومة الفرنسية[195]) ،وتشجب الصحيفة ، أثناء المقال، (السلطة الموسعة التي يمنحها القانون الجديد لرئيس الحكومة بدلا من منحها للقضاة) ، كما عبرت الصحيفة عن قلقها في أن (القانون الجديد سوف يشكل خطرا بالغا على حرية الصحافة)

ونشرت بدورها صحيفة لوموند الفرنسية مقالا ، تحت عنوان " بيان المائة وعشرة آلاف ضد الأخ الأكبر الفرنسي " Le manifeste de 110 000 contre le Big Browther français ، وهو بيان وقعته مائة و عشرة آلاف شخصية فرنسية مناهضة للقانون، تمثل كافة شرائح المجتمع الفرنسي.

رغم كل هذه المعارضات ، ورغم عدم موافقة الشعب وكل مكوناته على القانون ، فقد أصمت الحكومة آذانها عن أصوات الشعب، ومررت مشروع القانون، وتمت الموافقة عليه من قِبل غرفتي البرلمان، وتم نشره في الجورنال الرسمي للجمهورية بتاريخ 24 يوليو 2015.

واللافت في القضية أن تصويت الجمعية الوطنية لصالح القانون تم في ظروف في منتهى الخفة واللاجدية، حيث حضر للتصويت ثلاثون نائبا فقط ، صوت منهم خمس وعشرون لصالح القانون وخمسة نواب صوتوا بـ"لا". وأذكّر أن عدد نواب الجمعية الوطنية الفرنسية يساوي 577 نائبا، فانظر

[194] من موقع منظمة العفو الدولية ، بيان بتاريخ 24/07/ 2015 (تم استشارة الموقع يوم 06/09/2016)
http://www.amnesty.fr/Nos-campagnes/Liberte-expression/Actualites/Loi-renseignement-un-grand-coup-aux-droits-humains-15714?gclid=CLGzlq_d-8oCFVEo0wodyekEzA

[195] صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 1 إبريل 2015

كيف يتغيب الجميع ليحضر منهم ثلاثون فقط للتصويت على هذا القانون، مما يعني أن الغالبية التي لم تحضر لم تكن موافقة على القانون، أو أنها أُمِرت بعدم الحضور للسماح بتمرير القانون بهدوء وطمأنينة. ولا شك أن هذه ثغرة كبيرة في النظام الديموقراطي الفرنسي؛ إذ كيف يحق لمجموعة قليلة من الأفراد تشريع قانون بهذه الخطورة في غياب الجمهور العام من النواب الذين كان من المفترض أن يحضروا لمناقشة هذا القانون، خاصة أنهم ، أي النواب الغائبون، يحظون براتب شهري مريح مدفوع من مال الشعب... وإني لأعجب كيف ان النظام الداخلي للجمعية الوطنية لم يحدد نسبة مئوية معينة للحضور لا يجوز النزول عنها من أجل المصادقة على أي قانون. إن غياب تحديد هذه النسبة يعكس خللا في النظام الديموقراطي الفرنسي، كما يعكس مدى تحكم فئة قليلة من النواب في مصير شعب بأكمله، خاصة وأن هذه الفئة القليلة التي صوتت لهذا المشروع ذي الطابع التقني ، ليس لها أدنى حد من المعارف الفنية في ميدان المعلوماتية والإتصالات. ههنا نشهد ظاهرة "الملإ"، (الأوليغاركي) بأوضح صورها، تلك الجماعة القليلة التي تتحكم في مصائر الناس، وفي سيرورة الديموقراطية الفرنسية وتشوه صورتها؛ مما يجعلها ديموقراطية لا يمكن الإحتذاء بها لأي بلد يريد تطورا حقيقيا في مساره نحو التحرر و الديموقراطية.

وجهة نظر الحكومة

من المهم أن نتساءل : لماذا تستمر الحكومة الفرنسية في مساندتها وتمريرها لقانون يناهضه كل الشعب ولا يريده ؟ وللإجابة على هذا السؤال أورد وجهة نظر الحكومة حول هذا القانون ، حيث جاء في بيان مكتب الرئاسة الفرنسية ما يلي :

(إن فرنسا هي من آخر الديموقراطيات الغربية التي لا تملك إطارا قانونيا كاملا ومتناسقا حول نشاطاتها الإستخباراتية. إن مشروع هذا القانون يهدف إلى ردم هذه الفجوة. وذلك من خلال إعطائه لمصالح الإستخبارات كلَّ الوسائل لمواجهة التهديدات التي يتعرضون لها. كما ويهدف هذا القانون إلى حماية الحريات العامة بإخضاعه عمليةَ المراقبة إلى السلطة السياسية وإلى سلطة أخرى مستقلة [196])

---

[196] من موقع الأليزيه http://www.elysee.fr/conseils-des-ministres/article/compte-rendu-du-conseil-des-ministres-du-19-mars-2/ (تم استشارته يوم 2016/09/06)

وقد نتفهم وجهة نظر الدولة الفرنسية وقلقها من تزايد ظاهرة العنف والإرهاب على أراضيها ، لكن هل يبرر ذلك الذهاب إلى هذا الحد من خنق الحريات العامة وتشديد المراقبة على الناس دون تمييز، ومتابعة الأفراد الأبرياء والتنصت عليهم بذريعة أن لهم أقارب متطرفين قد ينتوون الإخلال بالأمن...

وعلى كل حال ، تبقى وجهة نظر الدولة الفرنسية التي عبر عنها الأليزيه في بيانه الآنف الذكر غير مقنعة إطلاقا. وسيبقى هذا القانون وصمة عار في جبين دولة تدّعي أنها بلد الديموقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

قانون محاربة الإرهاب

هو قانون تمت المصادقة عليه أيام حكم الرئيس جاك شيراك، وفي الفترة التي كان فيها نيكولا ساركوزي (الرئيس الأسبق) وزيرا للداخلية. ويمكن القول أن هذا القانون لم يكن إلا تمهيدا لقانون التنصت الذي سبق وأن تكلمنا عنه.

صدر هذا القانون يوم الثالث والعشرين من يناير 2006، تحت رقم 2006-64. وقد أثار القانون ضجة كبيرة وامتعاضا شديدا لدى الشعب إذْ أنه وسع دائرة المراقبة على الناس، وقضى بإجبار شركات تزويد الإنترنت على إعطاء معلومات حساسة عن زبنائها لمصالح الأمن والإستخبارات ، وفرض عليها الإحتفاظ بمعطياتهم وبالمواقع التي زاروها طيلة مدة لا تقل عن سنة كاملة، كما يُجبِر القانون شركات النقل على تزويد أجهزة الأمن ببيانات المسافرين الشخصية. وقد لقيتْ مواد القانون اعتراضا كبيرا من طرف المدافعين عن الحريات العامة ومنظمات حقوق الإنسان ؛ فقد نصت مواد القانون المذكور من بين أمور أخرى على ما يلي[197]:

- التحقق من الهويات وتوسيع التفتيش الذي يقوم به رجال الأمن (الشرطة) في داخل القطارات الدولية
- إجبار شركات النقل الحديدي ، والجوي والبحري على تحويل معطيات المسافرين (APIS) إلى أجهزة الشرطة والدرك، وهي معطيات يمكن مقارنتها مع معطيات الأفراد المبحوث عنهم من طرف أجهزة الأمن الفرنسية والدولية.

[197] من موقع لوجيفرانس التابع للدولة على الرابط التالي :
https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000454124&dateTexte=&categorieLien=id (تم استشارته يوم 2016/09/06)

- الترخيص بالقراءة الألكترونية لصفائح السيارات المعدنية لكل الأفراد. مما يتيح توسيع مراقبة تحركات الناس.
- زيادة الفترة القصوى للحبس الإحتياطي من أربعة إلى ستة أيام في حالة ما إذا كان الشخص متهما بالتحضير أو بعمل إرهابي.
- زيادة فترة إمكانية إسقاط الجنسية الفرنسية عن المتهمين في الإرهاب من عشر سنوات إلى خمسة عشر سنة.
- الأخذ المنتظم لصور ركاب السيارات في بعض شرايين الطرق الوطنية
- تشكيل ملف مركزي شامل لمراقبة تحركات الأفراد القادمين، أو الخارجين من دول غير منتمية للإتحاد الأوروبي. ويحتفظ بمعطيات هذا الملف لمدة خمس سنوات : أي أنك في حال زيارتك لفرنسا مثلا، سوف يحتفظون مدة خمس سنوات بكل معلوماتك الشخصية التي زودتَ أنت بها شركة الطيران التي سافرتَ على متن طائراتها.

المادة السادسة المتعلقة ببيانات المتصلين على شبكة الإنترنت

أما المادة السادسة على وجه الخصوص فقد أسالت هي الأخرى الكثير من المداد وأثارت كثيرا من الإعتراضات، حيث نصت على أن الولوج إلى معطيات متصلي الشبكة العنكبوتية يمكن اللجوء إليه دون المرور على أمر من القاضي، إذ يكفي أن يقوم رجل الشرطة بطلب للحصول على بيانات فلان بن فلان فيحصل على ما يريد. وقد اعترضت مجموعة من الحزب الإشتراكي على هذه المادة بحجة تهديدها لفعالية مبدإ فصل السلطتين القضائية والتنفيذية، وطلبت فتوى من المجلس الدستوري بإلغائها، لكن المجلس أكد قانونية هذه المادة، وتم إثباتها في القانون.

وقد تأسفت اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات CNIL على كون هذا القانون يحد بشكل كبير من حريات الأفراد، خاصة تلك المواد التي نصت على تصوير الأفراد في سياراتهم عند مرورهم على بعض الطرق السريعة، وفي بعض الشوارع والأماكن العامة. وقد جاء في بيان لها ما يلي (إن هدف هذا القانون من محاربة الإرهاب يقتضي أن توضع المعلومات الشخصية للأفراد في يد أفراد الشرطة

والدرك مما يعني مراقبة تصرفات الناس في حياتهم اليومية مثل الأماكن التي يتصل منها الأفراد أو الأوقات التي يتصلون فيها بهواتفهم المتنقلة، أو حجوزاتهم في شركات الطيران وأماكن سفرياتهم[198])

والخلاصة ، أن كل العناصر التي احتوتها مواد هذا القانون، واحتوتها القوانين الأخرى التي تكلمنا عنها في هذا الفصل ، تدل بصراحة على أن الدولة الفرنسية فقدت هدوءها وهيبتها وتحولت من دولة تزعم أنها حامية للديموقراطية والحريات، إلى دولة "سوفييتية" تراقب تحركات الشعوب وتسهر على تصويرهم في سياراتهم وتتابعهم أينما كانوا، وتراقب اللحظات التي يتصلون بها في هواتهم، والأوقات التي يتواجدون فيها في مكان ما، أو في طريقٍ ما... إنه فعلا عار وخيم سيبقى مخيما على جبين الجمهورية الفرنسية، طالما أن هذه القوانين لم تزل سارية المفعول.

*****

قانون يشرّع الشذوذ الجنسي !

وهذا قانون آخر يجسد إحدى موبقات المشرّعين الفرنسيين. إنه قانون يشرّع لزواج الرجل بالرجل و المرأة بالمرأة. أو ما يسمى عندهم بزواج المثليين. وقد وصل الساسة الفرنسيون إلى أسفل درجات الخداع والتمويه وتضليل الرأي العام والتغرير بالسذج من الشعب حين أطلقوا عليه : le mariage pour tous أي "الزواج للجميع" . ولعمر الله ما هو "الزواج للجميع" بل هو البلاء والهلاك للجميع.

[198] بيان لجنة CNIL الصادر بتاريخ 26 اكتوبر 2005، حول قانون محاربة الإرهاب الذي تمت المصادقة عليه يوم 23 يناير 2006.

وقد تعهد الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند في حملته الإنتخابية لسنة 2012 بتشريع هذا القانون وفتْح الزواج لكل اللوطيين الراغبين فيه. وما إن وصل "أولاند" للحكم حتى بدأ في تنفيذ قانونه.. فتمت عملية تشريع هذا القانون بسرعة شديدة ، حيث طرحت الحكومة مشروع قانون زواج المثليين أمام البرلمان في يوم السابع نوفمبر 2012 أي بعد ثمانية أشهر تقريبا من وصول الرئيس أولاند إلى سدة الحكم. و في يوم الثالث والعشرين من إبريل 2013 صادق البرلمان عليه أي بعد خمسة أشهر تقريبا، وأقر المجلس الدستوري مشروع القانون هذا واعتبره غير مخالف للدستور ولا لمواثيق وقيم الدولة الفرنسية. وفي السابع عشر من مايو 2013 – أي بعد 24 يوما من اعتراف المجلس الدستوري به- نُشر القانون في الجريدة الرسمية . عشرة أيام بعد نشره تمت أول زيجة بين لوطييْن في مدينة مونبيليي Monpellier. ومن ثم تتايعت الزيجات الشاذة ، بين الرجال والرجال، وبين النساء والنساء، وانتشرت على كافة التراب الفرنسي. ولا زال سعارها مستمرا إلى اليوم.

وإني لأعتقد أن هذا القانون قد يكون البداية الفعلية لنهاية المجتمع الفرنسي كمجتمع محافظ كان يتسم بشيء من الحفاظ على بعض الأعراف الطيبة والأخلاق الموروثة عن أتباع المسيح عيسى بن مريم عليه السلام.

وفي صدد الكلام عن هذا القانون الرهيب وتشريعه في فرنسا، تحضرني تلك القصص المروّعة التي ذكرها القرآن الكريم عن قوم لوط حين أقروا بهذه الفاحشة وتركوها تنتشر فيهم ، وحاربوا دون هوادة كل من يتصدى لها بكلمة أو بفعل ... ولقد جاءت الآية الكريمة لتبين ردة فعل لوطيي ذلك الشعب حينما نصحهم النبي لوط عليه السلام والمومنون معه بالعزوف عن هذا الشذوذ، فصاحوا في وجههم قائلين (أخرجوا آل لوط من قريتكم إنهم أناس يتطهرون فأنجيناه وأهله إلا امرأته قدرناها من الغابرين وأمطرنا عليهم مطرا فساء مطر المنذَرين[199])، وفي سور أخرى يصفهم الله سبحانه بالمجرمين قائلا (وأمطرنا عليهم مطرا فانظر كيف كان عاقبة المجرمين[200])

نعم ! إنه الإجرام بعينه، وتواطؤ الساسة المنحرفين من نواب ، وشيوخ، ووزراء، وعلى رأس الجميع رئيس الجمهورية الفرنسية (فرانسوا أولاند François Hollande) .

وإني كمسلم شاهد في هذا البلد لأشهِد الله ورسله والملائكة والناس أجمعين أنني براء من هذه التشريعات ولا أقر حرفا واحدا منها، بل أنكرها وأتصدى لها بكل ما أوتيت من قوة.

إن المجتمع الفرنسي بهذا القانون الجديد لينحدر بشكل لا رجعة فيه إلى الهاوية.

[199] الأيات 56-58 من سورة النمل
[200] الآية 84 من سورة الأعراف

وقد سمعت من فيّ أحد كبار الصحفيين الفرنسيين ، واسمه لوران جوفران، مدير تحرير صحيفة ليبراسيون ومحرر في صحيفة "لونوفيل أوبس"، يقول في مقابلة له مع قناة "الفرنسية 2" أن منظمة الماسونية المتنفذة في أروقة الإدارة الفرنسية هي من كان وراء تحفيز الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند إلى تشريع هذا القانون المشين ، وأنها هي من كان وراء الترويج الإعلامي له.

لا شك أن تأثير هذه المنظمة السرية في تشكيل هذا القانون لواضح وجلي، ولا شك أيضا أن من يتفوه بمثل كلامي هذا لسوف يُقال عنه أنه من التواطؤيين conspirationnistes ... لكن لا يهمني ما يقال عني ، إنما هي شهادة أقولها هنا لله ، وليعلم الناس أن الماسونية الفرنسية هي الأصل الحقيقي الذي هو وراء هذه القوانين المخيفة ، المنحرفة عن الطبع البشري : كالمثلية الجنسية، وحظر الحجاب الإسلامي، واضطهاد المتدينين في فرنسا مهما كانت أديانهم ، وكاختراع شبح وهمي يسمونه " الإرهاب" وينسبونه إلى الدين، لإرهاب الشعوب، وتخويفهم من كل ما له صلة بالأديان.

نبذة عن بداية الإعتراف العالمي بالمثلية

إن أول دولة قامت بتشريع هذا النوع من الزيجات الشاذة هي الدنمارك، وكان ذلك في سنة 1989 ووافقت عليها كنائسهم، وتبعتها هولندا في أبريل 2001. وفي بلجيكا بدأ القانون في التنفيذ في سنة 2003. وكان الإشتراكيون هم من قدموا مشروع القانون. وفي أسبانيا ، عُمل بالقانون في إبريل 2005. وفي الاول من مايو 2009 طبقت السويد نفس القانون، والعجيب أن الكنائس المسيحية عندهم وافقوا أيضا على تزويج المثليين . أما البرتغال فبدأت فيه في يونيو 2010 ، وجاءت أخيرا فرنسا لتكمل سلسلة الشذوذ العالمي، والخروج عن المألوف والسير عكس قوانين الطبيعة، وانتهاك حقوق الصغار الذين سوف يتبناهم - عبر ترخيص قانوني- هؤلاء الشذاذ. نسأل الله السلامة والعافية.

في فرنسا، قبل الثمانينات كانت المثلية الجنسية محرمة تقريبا، و محظورة اجتماعيا، ولم يكن من السهل الكلام عن الموضوع بالسهولة التي عليها اليوم. وفي صيف سنة 1982 قام وزير العدل الفرنسي روبير بادينتر Robert BADINTER بمشروع قانون قدمه للبرلمان يقضي بإلغاء العقوبات القانونية التي كانت مقررة من قبل ضد الشذاذ الجنسيين؛ إذْ أن القانون الفرنسي كان يعتبر ممارسة الرذيلة عند مثليي الجنس جريمة يعاقَب عليها. فصادقت الجمعية الوطنية على مشروع قانون الوزير بادينتر. وهذا الوزير هو أكاديمي و قانوني شهير .. وهو من كبراء اليهود النافذين في فرنسا وفي مفاصل المؤسسات

الدستورية الفرنسية. وكان ترأس المجلس الدستوري- أعلى مؤسسة دستورية في فرنسا – مابين 1986-1995.

بمجرد مصادقة الجمعية الوطنية على اقتراح الوزير بادينتر ، بدأت المثلية الجنسية تنتشر في ربوع فرنسا وأضحت حديث الساعة، وبدأ البعض من أفرادها وجمعياتها يعلنون ممارساتهم في بعض أجهزة الإعلام، وفي دور السينما وفي الأفلام وفي الكتابات القصصية وغيرها... وطفق المجتمع يتعود على الظاهرة شيئا فشيئا...

ثم بدأت التشريعات الفرنسية تتطور تدريجيا لتتكيف مع الظاهرة الجديدة، وقد حاول عدة برلمانيين من اليسار وضع مقترحات قانونية جديدة لتأطير الظاهرة وإنشاء عقد مدني contrat civil من أجل تشريعها ، وكانت في أغلب الأحيان تُرفض من طرف الأغلبية البرلمانية الحاكمة وخاصة من اليمين المحافظ. إلى أن جاءت حكومة ليونيل جوسبان Lionel Jospin ، وهو يساري من عائلة بروتستانتية، فشرعت حكومته قانونا جديدا يسمى "باكس" PACS ، ويعني "العقد المدني للتضامن" ويسمح بعقد القِران بين أشخاص من نفس الجنس أو من جنسين مختلفين. وتم تشريع هذا القانون في نوفمبر 1999. ويعتبر عقد "باكس" – رغم بشاعته الأخلاقية - أكثر سهولة من الناحية الإجرائية من عقد الزواج التقليدي عند القوم، فهو يسمح بإنهاء العلاقة بين الشريكين دون المرور بمسطرة قضائية معقدة يخضع لها عادة المطلّقون من زواج تقليدي. (انظر المزيد في فصل : " العلمانية هذا الدين الجديد" ، في فقرة : العقد المدني للتضامن)

الإعتراضات على قانون المثلية الجنسية

ما إن أعلنت الحكومة الفرنسية عزمها على تشريع قانون " الزواج للجميع " القاضي بتوسيع الزواج المدني ليصل للأشخاص من نفس الجنس ويشجع تبنّيهم للأطفال الصغار، حتى نشأت طلائع المظاهرات والإعتراضات المدنية في الشوارع وفي الأماكن الثقافية. وقد تولت التظاهر كل أطياف المجتمع المدني من بعض رجال الساسة المحافظين وأهل الأديان. وكان الجامع الأكبر لهذه الأطياف هو تجمع يدعى " La manif pour tous" أي " المظاهرة للجميع". وقد ترأست هذا التجمع مناضلة مسيحية تدعى "فريجيد بارجو" Frigide BARJOT ، وساهمت هذه السيدة بشكل كبير في التحريض المدني على رفض القانون الجديد وقامت بخرجات إعلامية في شتى وسائل الإعلام لتعبئة الناس وحثهم على التظاهر من أجل عرقلة تمرير القانون في البرلمان.

وكان اعتراض المجموعات المتظاهرة ضد القانون المذكور يتمثل أساسا في رفضهم لحذف كلمتي " أب" و " أم" من نصوص القانون المدني الفرنسي، واستبدالهما بكلمتي " Parent1 " و "Parent 2" أي " الوالد 1" و " الوالد 2" وهي عبارة عامة قد تدل على الذكر والأنثى دون تمييز بينهما، مما يتيح للسماح بأي مثليِيْن أن يتزوجا دون أي اعتراض قانوني. كما اعترض المتظاهرون أيضا على تغيير العُرف الفرنسي التقليدي القاضي بحق الطفل في أن يكون له " أب" و" أم" واستبداله بنص يقضي بإمكانية تبني الطفل من طرف شخصين من نفس الجنس. واعترض أهل الأديان على أن القانون يرخص للمثليِيْن الجنسيين المتزوجين مع بعضهما البعض باللجوء إلى تقنيات التلقيح بالمساعدة Procréation médicalement assistée، وإلى عمليات تأجير الرحم Gestation pour autrui (GPA) للحصول على أطفال خارج إطار العلاقة الطبيعية بين الرجل والمرأة. وكلها عمليات تندد بها كافة الأديان السماوية، ولذلك كان اعتراض المنظمات المسيحية هنا شديدا على القانون.

لكني لم أر – في خضم كل هذه المظاهرات – أي ظهور للدين اليهودي ولا لأتباعه، ولم أسمع بأي تنديد لمنظماتهم إزاء القانون الجديد، رغم أن الديانة اليهودية في تعاليمها تنص كما ينص الإسلام والمسيحية على قداسة العلاقة الزوجية الطبيعية. بيد أني قرأت أن أحد ربانيي يهود فرنسا ألف كتابا يعترض فيه على تشريع الزواج المثْلي ، وأن رئيس المجمع اليهودي الفرنسي عبّر عن استيائه إزاء القانون الجديد. أما التظاهر النشط الذي عبر عنه المسيحيون من كاثوليك وبروتستانت وأورتودوكس وعبر عنه المسلمون والبوذيون وغيرهم ، فلم ألاحظ كبراء اليهود من ضمنه.

وقد بدأت أولى المظاهرات المعارضة في يوم 17 نوفمبر 2012 بتنظيم من تجمع "المظاهرات للجميع" الذي تكلمنا عنه مسبقا، تلتها مظاهرة أخرى يوم 18 نوفمبر نظمها معهد "سيفيتاس" CIVITAS وهو منظمة كاثوليكية شديدة التمسك بمظاهر الدين. وفي يوم الثامن دجمبر عمت المظاهرات كافة التراب الفرنسي وشهدها مئات الآلاف حسب تقريرات وزارة الداخلية الفرنسية .. و بعض المراقبين يذكر أن عددهم وصل إلى عدة ملايين.

وفي يوم 13 يناير 2013 قامت مظاهرة في باريس ضد هذا القانون حضرها ثماني مائة ألف من البشر من شتى أطياف المجتمع الفرنسي وأديانه. وفي يوم الرابع والعشرين من مارس قامت مظاهرة أخرى أكبر وأعظم شهدها ما يقرب من مليون ونصف مليون من الناس حسب مصادر إعلامية ، في حين ذكرت الداخلية الفرنسية أن المتظاهرين لا يتجاوز عددهم الثلاثمائة ألف شخص. وفي كلا الحالين يظهر جليا أن القانون استطاع حشد كل الفرنسيين تقريبا للتظاهر ضده. رغم ذلك صممت الحكومة

الفرنسية بقيادة الرئيس (فرانسوا أولاند) بكل حزم وعزم على المضي في تشريع القانون إلى آخر رمق.

وقد نتساءل هنا أين هذه الديموقراطية واحترام الأغلبية التي يفتخرون بها؟ فإذا كان أغلب المجتمع يرفض مثل هذا القانون ، ويستمر في التظاهر والتنديد طيلة شهور ، فلماذا تصر الحكومة على تمريره.. وتقوم بتشريعه لصالح فئة قليلة من الشذاذ ، متجاهلة بذلك آراء الملايين من الشعب؟

ولعل قائلا يقول أليس من حق هؤلاء الشذاذ أن يحظوا بتشريع يرخص لهم في ممارسة حياتهم كما يشاؤون؟ لكن أوَ يكون ذلك على حساب جميع طبقات المجتمع؟ وإن كان لا بد من قانون ، فلِمَ لا يكون محدودا وخاصا بهذه الفئة الشاذة وحدها دون المساس بالأصل القانوني العام الذي يتفق عليه كل الشعب، والذي ينص في سطوره على كلمتي " أب" و"أم" في أي علاقة زوجية؟

وفي يوم الواحد والعشرين من إبريل – أي يومين قبل مصادقة الجمعية الوطنية على مشروع القانون - تظاهر الشعب في باريس طالبا عدم المصادقة على القانون .. رغم ذلك ، صادق النواب على المشروع ! وهنا أيضا نتساءل لماذا لا يرضخ النواب لرغبة منتخِبيهم، بدلا من الإستسلام لضغوط لوبيات تريد نشر الفاحشة والشذوذ في أواسط الشعوب؟

وكانت آخر مظاهرة يوم 26 مايو 2013 قبيل نشر القانون، وصمّت الحكومة والبرلمان مرة آخرى آذانهما عن الضجيج ومر القانون وصودق عليه رغم أنف الجميع.. نعم ! إنها الديموقراطية وحقوق الإنسان، واحترام آراء المجتمع ....

واستمرت المظاهرات من بعد ذلك، منددة بالقانون ، فقد وقعت مظاهرة في باريس يوم 2 فبراير 2014 شهدها ثمانون ألف شخص، وفي مدينة ليون شهدها خمسمائة ألف شخص. وبعد برهة، فتر الناس وسحبوا أذيالهم وانتهت القضية عند هذا الحد ولم تتراجع الحكومة قيد أنملة عن قانونها، ومُرّر القانون وتم تشريعه وتطبيقه.

وما ذا عن تبني الأطفال الصغار من طرف الشذاذ المثليين؟

هذه هي إحدى أشنع الإجراءات الجديدة التي يرخصها القانون المثير للجدل والشغب، حيث أصبح الباب مفتوحا لأي أزواج مثليين أن يتبنوا ما شاءوا من الأطفال ويعيشوا معهم في نفس البيت.

ويُعتبر التبني ظاهرة شائعة في المجتمع الفرنسي وينظمها القانون عندهم ويرتب عليها أحكاما عدة كالمواريث والنسب، وغيرها، وغالبا ما يقوم الأزواج الفرنسيون العقماء بتبني أطفال من الخارج يأتون بهم من آمريكا الجنوبية وإفريقيا السوداء وآسيا وغيرها. ويعتبر القانون الفرنسي أن الطفل المتبنَّى هو طفل فعلي يُنزع عنه نسبه الأول ، ويُحذف اسم أبويه الأصليين، ويوضع محلهما اسم الأبوين الجديدين ، ويصبح هذان – من الناحية القانونية- كالأبوين الأصليين ، عليهما ما عليهما من الواجبات والتكاليف ، والنفقة والميراث والحرمة الدموية في الزواج، حيث تكون بنات الأبوين المتبنيين – إن كان لهما بنات- أخوات للطفل الجديد المتبنَّى. وهذا النوع من التبني حرمه الشرع الحنيف عندنا ، حيث أمر بالحفاظ على نسب الطفل المتبنَّى واسم أبويه ، فقد قال القرآن الكريم (أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم[201])

لكن ديننا أحل الكفالة محل التبني ؛ فيمكن كفالة أي طفل يتيم أو غير يتيم، وإسكانه في البيت والنفقة عليه مع الحفاظ على نسبه الأصلي ودعائه باسمه واسم أبيه الأصلي، حفاظا على عدم اختلاط الأنساب ، وعلى حرمة الدم عند الزواج، وعلى مسألة المواريث وعدم أحقية الطفل المكفول بها؛ لأن نسبه يختلف عن نسب الكافل.

وحسب دراسة أعدها المعهد الوطني للديموغرافيا سنة 2011 ، ونشرها على موقعه بتاريخ 13 فبراير 2013 ، فإن مائتي ألف شخص من المثليين يعيشون في حالة زواج ، وأن 10 بالمائة من هؤلاء يعيش معهم أطفال في بيوتهم، مما يعني أن عشرين ألف طفل يُقيمون مع أزواج مثليين : أيْ في وسط غير صحي نفسيا وعقليا.

ومن المعروف لدى علماء النفس أن الإنسان يولد بثنائية جنسية نفسية أي أنه بإمكانه أن يميل إلى جنس ذكري أو أنثوي رغم جنسه التشريحي الأصلى ، وأن الطريق النهائي الذي ستأخذه ميوله الجنسية يتحدد بدلالة الوسط الذي عاش فيه، والوالدين، وطريقة تربيتهما ، والكلام الذي كان يسمعه أو لا يسمعه منهما، وغير ذلك.. فإن كان الأمر بهذه الطريقة ، فهذا يعني أن الطفل ا لمتبنَّى من أبوين مثليين لا شك سيميل إلى أن يكون مثليا هو الآخر، مما يعني أن القانون الجديد بفتحه المجال للتبني للمثليين يساهم – على المدى الطويل - في إنشاء مجتمع من المثليين الجنسيين. ههنا تتمثل خطورة هذا القانون.

إن تنشئة الطفل بين أبوين مثليْين تعني أن يقال له أن أبويه المثلييْن يكافئان تماما أيَّ أبوين آخرين مكونين من أم وأب، وأن الفرق بين الذكر والأنثى غير موجود، أو أنه على الأقل مجرد تفصيل بسيط

[201] الآية الخامسة من سورة الأحزاب

من تفاصيل الحياة لا قيمة ولا وزن له ؛ مما يعني أن الطفل ينشأ وفي ذهنه أن المثلية الجنسية شيئ طبيعي تماما ومساوية تماما للحالة العادية التي هي الإرتباط الطبيعي بين الذكر والأنثى.

وأخيرا، لك أن تتخيل الصعوبة التي سيعانيها هذا الطفل الصغير في معرفة أي الرجلين المثليْن سيدعوه "بابا" ومن منهما سيدعوه "ماما "؟ وكيف سيرى الطفل الصغير في المستقبل سلالته الأبوية وكيف يجيب على الأسئلة العادية : أنحدر من أب وأم... وماذا سيقول الطفل عن مستقبله : هل سأكون مثل أبي ، أو مثل أمي، في حين أن له أبوين من نفس الجنس.

ثم إذا كان المتبنيان رجلين مثليْن ، فلماذا يُحرَم الطفل حنان الأم، أو أي امرأة كانت ، إذ من المعروف أن عاطفة المرأة تجاه الأمومة أكبر بكثير وأعمق من عاطفة الرجل.

لا شك أن نمو الطفل في أجواء منحرفة كهذه سوف يؤدي في النهاية إلى تنميته مشوها نفسيا و عقليا وحتى بدنيا.

وأغرب ما في الأمر أن المنظمات المدنية المحلية والدولية المدافعة عن حقوق الطفل لم تنبس ببنت شفة حيال إشكالية تبني الأطفال من طرف الشذاذ الجنسيين. إذْ أن حقوق هؤلاء الصغار في خطر حقيقي..

*****

الفصل السابع

العدالة وحقوق الإنسان

قصة حقوق الإنسان في فرنسا

بدأ الإهتمام بحقوق الإنسان لأول مرة في تاريخ في فرنسا أيام الثورة الفرنسية سنة 1789 حين صدر ما يسمى بـ"الإعلان العام لحقوق الانسان والمواطن" الذي تبنته الحكومة الفرنسية بشكل رسمي يوم 26 أغسطس سنة 1789م. ويعتبر الإعلان العام لحقوق الإنسان والمواطن أحد النصوص الكبرى المؤسسة للثورة الفرنسية. وقد وصف هذا الإعلان الحقوقَ المدنية العامة والفردية بأنها حقوق طبيعية و مقدسة وغير قابلة للمساومة. ومنذ ذلك الوقت ظلت فرنسا تطلق على نفسها ويطلق عليها الآخرون " بلد حقوق الإنسان" رغم أنها ارتكبت، فيما بعد، جرائم إنسانية بشعة ومنكرة في مستعمراتها السابقة وخاصة في الجزائر وفي إفريقيا والهند الصينية وغيرها.

ثم بطَلَ العمل بهذا الإعلان ، وظل نائما ، طيلة قرن ويزيد من الزمان... إلى أن دخلت فرنسا مرحلة الجمهورية الخامسة، أيام الستينات، حيث صدر دستور جديد، جاء في ديباجته أن :

(الشعب الفرنسي يعلن رسميا تشبثه بحقوق الإنسان وبمبادئ السيادة الوطنية التي اتُّفق عليها أيام الثورة الفرنسية والتي تكملها وتؤكدها مقدمة دستور 1946م)

لكن هذا التشبث بحقوق الإنسان لم يوجد له أثر في الواقع على الأرض، لا في داخل فرنسا ولا خارجها، وإن كان الداخل قد يكون أحسن حالا قليلا من الخارج؛ بسبب ازدهار نظام التكافل الإجتماعي الجديد عندهم ، ورعاية المستضعفين والمسنين... ويمكن القول أن هضم حقوق الإنسان على التراب الفرنسي ينطبق غالبا على الأجانب من عمالة ومهاجرين من أصول أجنبية...

العمل مقابل الغذاء

إن المتأمل في سوق العمل في فرنسا يلاحظ بشكل سريع أن العمل في هذه البلاد ليس مطلوبا لذاته وليس وسيلة للمتعة أو التكوين النفسي أو لاكتساب مهارات وخبرات جديدة في الحياة. بل هو ضرورة يمليها شظف العيش والبحث المضني عن مصدر للغذاء والملبس والمأوى.

يعيش العمال البسطاء في فرنسا حياة ضنك و نكد. وإن الأغلبية الساحقة من العمال الفرنسيين يحصلون على رواتب تمثل الحد الأدنى الذي يمنع من التسول. إذْ أن هناك نسبة في الأجور الدنيا حددتها الحكومة لا يجب أن ينزل عنها راتب أي عامل. يسمون هذه النسبة ب Smic أي الراتب الادنى البيْن-

مهني للنمو Salaire minimum interprofessionnel de croissance. وقدره 9.43 أورو لكل ساعة (حسب أرقام سنة 2013) ، وتزيده الحكومة زيادة ميكانيكية بنسبة يسيرة جدا كل سنة. ما يعني أن الراتب الأدنى في فرنسا يصل إلى 1430.22 يورو للشهر . ومن هذا المبلغ تخصم الدولة ضرائب أخرى – كضريبة السكن، وضريبة مشاهدة التلفزيون (وهي ضريبة سنوية) على كل بيت فيه شاشة تلفزيون، وضريبة الغطاء الصحي، وضريبة شراء الغذاء TVA... فلا يبقي تقريبا إلا 1100 يورو، تدخل في جيب العامل المسكين لينزع منها كراء السكن، وتكاليف الماء الساخن والكهرباء وتهوية السكن وغيرها ، فلا يبقى في الحقيقة من الراتب شيء. وهذا الراتب هو في الواقع مبلغ زهيد جدا بالمقارنة مع تكاليف الحياة الغالية في فرنسا وخاصة في منطقة باريس وضواحيها حيث يصل كراء المساكن إلى أسعار فوق متناول العمال البسطاء مما يضطر الدولة إلى مساعدة بعضهم في حالات خاصة.

هذا في حين أن بعض مدراء الشركات الكبرى قد يحصل على راتب شهري وعلاوات تزيد على نصف مليون يورو للشهر الواحد؛ فقد حصل راتب كريستوفر فيهباشر Christopher Viehbacher مدير شركة سانوفي SANOFI للصيدلة ثمانية ملايين وستمائة ألف يورو لسنة 2014 وهو مبلغ يكافئ راتب 500 سنة لعامل بسيط يبلغ أجره الألف وأربعمائة يورو.

كما وصل الراتب السنوي لموريس ليفي Maurice Levy ، مدير شركة بوبليسيس جروب Publicis Group إلى أربعة ملايين وخمس مائة ألف يورو لسنة 2013 مما يعني أنه حصل على راتب شهري يبلغ 375000 (ثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف) يورو.

وبلغ راتب كارلوس غصن – لبناني الأصل - ومدير شركة رينو للسيارات Renault ، إلى أكثر من مليونين وسبع مائة ألف يورو، لسنة 2013. مما يعني راتبا شهريا يقارب ربع مليون يورو...

وهي أرقام خيالية بالمقارنة مع الرواتب الزهيدة للعمال البسطاء. واللافت أن رواتب هؤلاء الأثرياء تزداد طرديا و بشكل هائل مع تزايد حدة الأزمة المالية التي ضربت فرنسا سنة 2008 واستمرت إلى ما بعد سنة 2013. وهذا يدل على هوة عميقة في العدالة الإجتماعية في فرنسا كما يعكس الظلم الواقع على المستضعفين والبؤساء الذي تمارسه الرأسمالية الغربية.

وترى العامل البسيط يصرف ما حصل عليه في حاجياته الأساسية من غذاء وملبس له ولأولاده، فلا يكتمل الشهر إلا وهو معدم من المال. فيضطر إلى الاستدانة الربوية من البنك في آخر الشهر... وهكذا تمضي حياته في هذا البلد: عملٌ شاق ، وغذاء وملبس وديْن ربوي ... وكأن حاله أشبه بما يمكن أن نسميه "العمل مقابل الغذاء" .

ثم إن طبيعة العمل عندهم تتميز بالشدة والقساوة، خاصة في المصانع ، وفي أكثر الأحيان تكون خطيرة على سلامة العمال و على حياتهم، خاصة في ميدان البناء والتعمير؛ إذ غالبا ما يموت العمال بسبب حوادث العمل في هذا القطاع. ثم إن ميدان البناء هو أكثر الميادين التي يتواجد فيها العمال العرب والمسلمون من أفارقة وغيرهم.

و تبين الإحصاءات أن أكثر حوادث الانتحار تقع في قطاع البناء والتعمير بسبب قساوة ظروف الشغل وشراسة طباع أرباب العمل وفظاظتهم، وسوء معاملتهم للعمال ؛ فيضطر بعض العمال إلى الانتحار تخلصا من الجحيم الذي هم فيه، وهي ظاهرة منتشرة في فرنسا.

ثم إن صعوبة ظروف الشغل تجعل بعض العمال يلجأون إلى شرب الكحول و في أسوأ الأحوال إلى استهلاك المخدرات للتخفيف من أعباء العمل وقساوة الظروف المهنية. و تنتشر في شريحة عمال البناء ظواهر العنف العائلي والانحلال الأخلاقي وضياع الأبناء وتسربهم المبكر من المدارس بسبب انشغال آبائهم في العمل المضني المستمر طوال النهار.

ويلاحظ بعض المتخصصين في علم الإجتماع أن ظواهر الفشل الدراسي والعنف لدى الصغار منتشرة في طبقة العاملين في قطاع البناء. فطبيعة العمل تقتضي أن يذهب العامل في الرابعة صباحا إلى ميدان عمله ويترك أهله وأسرته ولا يعود للبيت إلا بعد السادسة عصرا فيعود وهو في قمة الإرهاق البدني ولا يجد من الوقت ما يكرسه لأولاده، فيخلد للنوم ويذهب من الغد باكرا إلى عمله وهكذا... وفي نهاية الأسبوع (يومي السبت والأحد) يستغرق وقته في النوم لتعويض التعب والإرهاق البدني المتراكم عليه خلال أسبوعه المنصرم. فلا يجد الصغار أبا حنونا يعطيهم من وقته ويعلمهم ويساعدهم في عمل الواجب المدرسي فيضيعون في هذه الدوامة من الفراغ العاطفي والتربوي فيتسرب إليهم الفشل المدرسي وينمو فيهم العنف والانحلال الأخلاقي. وهذا واقع شاهدته – للأسف - كثيرا في طبقات العمال المسلمين في هذه البلاد. ومن أبرز الأدلة عليه أنك اليوم لا تكاد تجد حوادث شغب أو حرق سيارات أو سرقة محلات تجارية في المدن الكبرى إلا وأبطالها شباب من ذراري هذه الطبقة العاملة من أبناء المسلمين. وهو شيئ مخجل، ومشوه لصورة المسلمين في هذه البلاد، لكنه الواقع الملاحظ على الأرض.

وعلى سبيل المثال، وقعت في خريف سنة 2005 في ضواحي باريس حوادث عنيفة ومظاهرات عارمة ، وتكسير لزجاج السيارات وواجهات المحلات التجارية، واعتداءات على أجهزة الأمن ورميهم بالحجارة وغيرها، وكان جل المتظاهرين هم شباب من أصول مسلمة مما حدا بأجهزة الإعلام آنذاك إلى تسمية هذه الاحداث بـ"انتفاضة الضواحي" في إشارة إلى الانتفاضة الفلسطينية.

وذهب بعض المحللين الإجتماعيين آنذاك إلى أن السبب الرئيس لهذه الأحداث هو غياب دور الآباء والأمهات في تربية ذراريهم تربية سليمة، و انتشار الفقر في الطبقات العمالية الأجنبية ، والبطالة، والعنف ، والتسرب المدرسي المبكر لدى الشباب.

ولقد أعطت أحداث سنة 2005 صورة سيئة عن المسلمين في فرنسا، وانتهزها فرصة كدأبه الإعلام لإلقاء التهمة على دين الإسلام، و لبث دعاياته المغرضة في أوساط الشعب الفرنسي لترويعه من المسلمين... فظهرت تقارير تقول أن دين الإسلام وممارساته هما العاملان الأساسيان في انتشار العنف لدى الشباب المسلمين، وأن على الحكومة الفرنسية أن تتبنى إسلاما فرنسيا يتسق مع "العلمانية ومبادئ الجمهورية". وتحول النقاش من بحث عن حلول للأزمة الإجتماعية التي تعصف بالبلد إلى إلقاء التهم على المسلمين وتجريحهم وتجريمهم واتهامهم بالإرهاب وأُلقِي باللائمة في نهاية المطاف على ما أسموه "دور المساجد في تنامي تطرف الشباب" رغم أنه كان من الواضح أن السبب الأساسي وراء هذه الأحداث هو تخلي الدولة عن دورها ورعايتها لهذه الطبقة من الشعب، وعدم توفيرها لفرص عمل كريمة لهؤلاء الضعفاء، واستمرارها في سياسات التمييز العنصري ضدهم، وحشرهم في أحياء خاصة بهم، وشيطنتهم واعتبارهم إرهابيين ومتوحشين وغير ذلك من الأوصاف المعهودة التي يطلقها الساسة في الإعلام على مسلمي فرنسا.

وبالجملة، فإن حقوق الإنسان الأجنبي وحفظ كرامته وماء وجهه هي أشياء غائبة عن الساحة في هذا البلد، وإنما هي خطابات سياسية للاستهلاك الإعلامي لا أكثر ولا أقل.

****

تصاعد موجات العنصرية إزاء الأجانب والمسلمين

يلاحظ المتأمل في الشأن الفرنسي العام أن العنصرية الصريحة، سواء في الشارع أو من خلال خطابات رجال السياسة أصبحت هي الرياضة المفضلة لدى الفرنسيين، و قد شهدت العنصرية تصاعدا مخيفا في السنوات الأخيرة مما حدا بلجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن محاربة التمييز العنصري CERD ، إلى تحذير فرنسا من مغبة الإستمرار في سياستها العنصرية التمييزية تجاه الأجانب المقيمين على أراضيها.

وقد أثارت المنظمة الأممية في تقريرها حول العنصرية في فرنسا قضية الخطاب السياسي العنيف تجاه الأقليات مثل دعوة حزب اليمين التابع للرئيس الأسبق " نيكولا ساركوزي" إلى تنظيم أيام تفكيرية تحت عنوان " النقاش حول الهوية الوطنية" Le débat sur l'identité nationale ، وهو نقاش يستهدف أساسا طائفة المسلمين. كما انتقدت لجنة الأمم المتحدة سياسة الطرد التعسفي الذي يتعرض له الغجر، وإجبارَهم على حمل بطاقة مرور تبيّن هويتهم وحقهم ، أم لا، في دخول بعض الولايات الداخلية الفرنسية، وانتقدت أيضا الترحيل القسري للأفارقة الغير مرخصين في الإقامة إلى بلادهم عبر الطائرات وإعطاء الزخم الإعلامي لعمليات الترحيل.

وجاء في بيان رئيس اللجنة الأممية ما يلي :

" يلاحَظ أن مبدأ المساواة لا يُحترم في فرنسا ... خاصة بسبب اللاتسامح و العنصرية[202]"

كما انتقد رئيس اللجنة ما أسماه " شيوع الخطاب الداعي إلى الحقد و الكراهية ..." وطالب الخبيرُ الأممي الحكومةَ الفرنسية بأن : " تتخذ التدابير اللازمة من أجل الحد من كراهية الأجانب ومن أجل ضمان أن يحصل الأجانب المقيمون في فرنسا على الأمن وعلى الحقوق الأساسية[203] "

وليست هذه هي المرة الأولى التي تنتقد فيها لجنة الأمم المتحدة سياسة فرنسا العنصرية تجاه الأجانب؛ ففي سنة 2010، انتقدت اللجنة سياسة فرنسا ، فقالت أن " ثمت غياب إرادة سياسية للحدّ من التزايد المستمر للعنصرية في فرنسا[204]"

وجاء في تقرير اللجنة لسنة 2010 ما يلي :

(تنصح اللجنةُ فرنسا بشجب الخطاب الداعي إلى الحقد وإلى الكراهية الصادر من القادة السياسيين...[205])

وهذه المناشدات المتكررة الصادرة من لجنة أممية سامية تعكس مدى جدية ما وصلت إليه الأمور من تدهور و تعقيد في فرنسا بالنسبة للأجانب المقيمين فيها. بل إن أي مقيم في أي منطقة من مناطق فرنسا لَيلاحظ بسهولة درجة الإنغلاق والتقوقع الذي وصل إليه المجتمع الفرنسي تجاه الأجنبي.

[202] صحيفة لوبوان Le point بتاريخ 28 ابريل 2015
[203] نفس المصدر السابق
[204] صحيفة ليبراسيون ، عدد صادر بتاريخ 12 أغسطس 2010
[205] تقرير لجنة CERD بتاريخ 27 أغسطس 2010

وفي هذا السياق، نشرت صحيفة لوباريزيان Le parisien دراسة إحصائية قام بها معهد CSA حول ضحايا التمييز العنصري ، وخلصت الدراسة إلى أن " أكثر ضحايا التمييز العنصري في فرنسا هم الأجانب من أصول عربية- مسلمة [206]"

وبالجملة، فإن اختلال الموازين الوطنية في فرنسا وغياب مبدإ المساواة ، وتزايد كراهية الأجانب وارتفاع الهجمات العنصرية على الغرباء والمسلمين وعلى الرموز الدينية وغيرها ، كلها مظاهر أصبحت عادية في جمهوريةٍ تتبجح زورا وبهتانا بأنها بلد حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة.

ومن جهتها، نشرت اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية واللاتسامح ECRI ، تقريرا عن حالة العنصرية واللاتسامح في فرنسا بتاريخ 15 يونيو 2010 ، شجبت فيه بشدة الإعتداءات التي يتعرض لها المسلمون خاصة من بين جميع الطوائف الأخرى، كما انتقدت صمت الحكومة الفرنسية عن هذه الأحداث.

وهاك مقتطفات من هذا التقرير :

" إن الـ ECRI يتابع بقلق استمرار الهجمات اللفظية والبدنية على الأفراد المسلمين، وكذا ازدياد الهجمات على المساجد وعلى قبور المسلمين حيث تم تشويه مقابر لمسلمين في مقبرة " نوتر دام دو لوريت" Notre Dame de Lorette ثلاث مرات خلال عامي 2007- 2008. إن الـ ECRI يلاحظ كذلك أن السلطات العامة تكتفي بالتنديد بقوة بهذه الإعتداءات. ورغم ذلك فإن التعاون مع الفاعلين العموميين قد يسمح بالوقاية من هذه الإعتداءات (...) كما يلاحظ الـ ECRI أن ثمت حذرا متزايدا في فرنسا تجاه المسلمين (...) ، وإن الكثير من الأحكام المسبقة العنصرية تجاه المسلمين ينتشر بثها في مواقع الإنترنت ،كما نلاحظ أيضا تمييزا عنصريا ضد المسلمين في ميدان العمل وفي الحصول على السكن، وقد وصلتنا معلومات عن حوادث وقع ضحيتها نساء مسلمات يلبسن الحجاب أنهن أُجبرن على نزع خُمُرهن من طرف موظفين في القطاع العام وفي القطاع الخاص بطريقة مخالفة للقانون(...) ووصلتنا معلومات أيضا تقول أن بعض الأمهات المحجبات اللواتي يخرجن مع أبنائهن إلى المدارس قد طولبن بنزع خُمُرهن من على رؤوسهن، ونفس الحال حصل لنساء أخريات في إطار تكوينهن المهني حيث طُلِب منهن نزع الحجاب عند دخول المؤسسة التعليمية في حين أن طلب نزع الحجاب في هذه الحالات لا يصرح به القانون. وقد بلغنا كذلك أن ثمت نقاشات حول احتمال توسيع مجال تطبيق حظر الحجاب إلى الأماكن العامة، إن هذه النقاشات تؤدي إلى تزايد إحساس المسلمين بأنهم ضحايا وأنهم مستهدفون ، كما تساهم يوميا بتهميش النساء المسلمات وعزلهن. وكما كشفنا عنه في تقرير الـ ECRI

[206] صحيفة لوباريزيان ، بتاريخ 1 إبريل 2014.

الثالث ، فإننا نلاحظ انحراف العنصرية ضد المهاجرين و العرب من أصول مغاربية إلى عنصرية ضد المسلمين بشكل عام (...) ويحصل أيضا أن يقوم الرأي العام بالخلط بين الإرهابيين، و المتطرفين الدينيين وبين مجموعات المسلمين الآخرين. وفي بعض الأحيان ، فإن هذه الأحكام المسبقة تقود إلى التمييز – ضد المسلمين- خاصة في سياق الحصول على عمل في مجال الأمن. إن بعض الأفراد المسلمين يرون أنفسهم محرومين من الحصول على عمل بسبب الشكوك الملقاة عليهم (...) إن الـECRI يلاحظ أن ثمت مشاكل أخرى تتعلق بحرية التدين خاصة في مسألة بناء المساجد حيث أن ثمت صعوبات كبيرة في نزع بعض الشكوك والحذر لدى البلديات... [207]"

وفي توصيته النهائية للحكومة الفرنسية ، يقول التقرير " إن المجلس الأوروبي لمكافحة العنصرية واللاتسامح ينصح الحكومة الفرنسية بمكافحة كل أشكال العنصرية الموجهة ضد المسلمين. وينبغي شد الإنتباه نحو الإعتداءات على المسلمين بحيث لا تُترك تَمر دون عقاب . كما يدعو المجلسُ السلطاتِ الفرنسية إلى القيام بحملة تحسيسية في أوساط الموظفين العموميين وغالبية الشعب من أجل منع تكرار الطلب إلى المسلمات أن ينزعن خُمُرهن دون وجه حق ، حيث أنهن غالبا ما يُجبرن على نزعه وإلا فإنهن يُمنعن من الدخول إلى الإدارات العامة (...) وفي ما يخص مبدأ حرية التدين فإن على الحكومة الفرنسية اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء العراقيل والصعوبات المتعلقة ببناء المساجد[208] "

إن هذه الحقائق الواقعية والموضوعية التي ذكرها تقرير المجلس الأوروبي لَتبين بشكل واضح طبيعة المناخ العام الذي يحياه المسلمون – والأقليات بشكل عام - في هذه البلاد، كما تكشف النقاب عن الخروقات المستمرة لحقوق الإنسان وخاصة حقوق المسلمين في فرنسا.

لكن المؤكد ، هو أن النصائح – في شأن المسلمين- التي ألقاها التقرير إلى الحكومة الفرنسية وسياسييها لم تلق أي آذان صاغية، بل جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا.

كل هذه الخروقات لحقوق الإنسان على التراب الفرنسي جعلت مجلس حقوق الانسان لدى الأمم المتحدة يوجه إنذارات متعاقبة للسلطات الفرنسية في مطلع يناير 2013 بأن تُحسّن من سلوكها في قضايا حقوق الإنسان وأن تلتزم بتعهداتها تجاه اتفاقياتها مع الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما تدخّل المجلس الأوروبي Conseil de l’Europe ، وهو من أقدم المؤسسات البين-حكومية في أوروبا، وشجب غياب احترام حقوق الإنسان في فرنسا وانتقد بشدة مناخ "اللاتسامح" الذي يطبع الحياة العامة والرسمية في فرنسا.

[207] تقرير اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية واللاتسامح، Rapport de l’ECRI sur la France، بتاريخ 2010/06/15، صفحة 31-30
[208] نفس المصدر السابق ص 32

ففي تقرير له تم نشره يوم 17 فبراير 2015 ، قال نيلس مويزنيكس Nils MUIZNIEKS المسؤول عن حقوق الإنسان في المجلس، أن " بإمكان فرنسا أن تعمل أكثر وأكثر لتحسين حقوق الإنسان على أراضيها" كما أكد على " انخفاض التسامح" في فرنسا ممزوجا بـ " هشاشة مقلقة للتضامن المجتمعي وغياب مبدإ المساواة"

وفي ثنايا تقريره ، يقول مسؤول حقوق الإنسان في المجلس الأوروبي أن " الإ عتداءات والشتائم ذات الطابع العنصري والتمييزي تصاعدت حدتها وتكاثرت بشكل مقلق في فرنسا ... وأن الأعمال المعادية للمسلمين تزايدت وتيرتها... [209]"

ويقول في نفس التقرير أن " مواقع الأنترنت – في فرنسا – والشبكات الإجتماعية تمثل الوعاء الأكبر للهجائم والشتائم والتحريض على الكراهية (...) وأن بعض رجال الطبقة السياسية تغذي هذا الخطاب العدائي المثير للكراهية، وتساهم في تشييعه بين الناس[210]".

التمييز العنصري بعد الموت

رأينا - من خلال إحصاء منظمة CSA الآنف الذكر- أن أكثر ضحايا التمييز العنصري في فرنسا هم من المسلمين والعرب... ومن أبشع أشكال التمييز العنصري التي شاهدتها في فرنسا، أولئك الشيوخ المتقاعدون من دول مغاربية عديدة ، الذين يموتون في المستشفيات ويبقون أسابيع عديدة في ثلاجات حفظ الموتى دون أن يُسمح لهم بالدفن على التراب الفرنسي؛ لأن عُمَد البلديات لا يريدون ببساطة أن يُدفن المسلمون في مقابر خاصة تابعة لبلدياتهم ، رغم أنهم – أي عمد البلديات - يوفرون مقابر خاصة منتشرة في كل المدن لطائفة اليهود ، ولطوائف أخرى.

وفي أحيان كثيرة تضطر المستشفيات إلى حرق الجثث والتخلص منها في استهتار واضح بتعاليم دين الموتى من المسلمين ، إذْ أن الشرع الإسلامي يحرّم حرق جثة الميت تكريما للجسد الإنساني.

ورغم المطالبات المتكررة من بعض الجمعيات الإسلامية للبلديات بتوفير مربعات لدفن موتى المسلمين، إلا أن إصرار عمد البلديات على الحفاظ على " الهوية المسيحية" للمقابر يبقى هو العنصر المعرقل الوحيد.

---

[209] تقرير المفوض الأوروبي لحقوق الإنسان السيد نيلس مويزنيكس ، الصادر بتاريخ 17 فبراير 2015 ، ستراسبورغ، فرنسا.
[210] نفس المصدر السابق

لكن، في حالات نادرة يسمح بعض العُمَد - بعد ضغوط شديدة من بعض اللوبيات المتنفذة والتي لها مصالح مشتركة مع بعض الجمعيات الإسلامية - بإنشاء مربعات خاصة للمسلمين في المقابر البلدية.

فانظر لحال هؤلاء المسلمين! وكيف يظلون ضحايا للتمييز العنصري في حياتهم و في مماتهم. وهذا رغم ما قدموه من خدمات جليلة لفرنسا، فهم قضوا أعمارهم وشبابهم كله في تكوين هذه الدولة وبناء مؤسساتها وبناها التحتية ، ثم صار حالهم إلى ما صار إليه والله المستعان.

عندما يفتخر الفرنسيون بجرائمهم في الجزائر

ليس هذا محل الكلام عن جرائم فرنسا في الجزائر، فالحديث في ذلك طويل عريض، بل هو بحر لا ساحل له، وله أهله، والمختصون فيه .. ولا أريد الخوض في هذا الموضوع المؤلم الحزين والشائك في نفس الوقت، ولا شك أن أي جزائري قد يكون أعمق خبرة وأوفر معلومات مني في هذا المجال، لكني أكتفي فقط بإعطاء صورة سريعة عن نظرة الفرنسيين لهذه الجرائم ، وأخص الساسة المعاصرين ومَن شاركوا في جرائم الإستعمار من عساكر وجنرالات ممن كتبوا عن تلك الإبادات الجماعية التي راح ضحيتها مئات الألوف من الجزائريين.

يقول الجنرال جاك ماسّو Jacques MASSU - وهو أحد الجنرالات الفرنسيين الكبار الذين شاركوا في حرب الجزائر - يقول أن الحكومة الفرنسية والإدارة كانتا على علم بكل التعذيب الذي تعرض له الجزائريون وأن الأوامر كانت تُعطى للجيش من طرف السلطات العليا في فرنسا لتعذيب كل من يقاوم الاحتلال[211].

والمؤلم في الأمر، أن كافة الجنرالات والجنود الذين شاركوا في تلك الحرب القذرة يقولون في تصريحاتهم وحواراتهم مع الصحفيين أنهم لا يأسفون على أي شيئ من الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبوها في الجزائر.

ولقد ألّف أحد هؤلاء الجنرالات، واسمه بول أوسارس Paul AUSSARESSES (مات عام 2013) - وهو قائد سابق في الجيش الفرنسي في الجزائر وشارك في عملية العدوان الثلاثي على مصر- ألّف كتابا سماه (**خدمات خاصة في الجزائر لعامي 1955- 1957 : شهادتي على التعذيب . طبعة PERRIN ، 2001**) ولقد أثار هذا الكتاب ضجة كبيرة في الأوساط الثقافية الفرنسية؛ حيث

[211] حوار مع صحيفة لوموند، بتاريخ 21 يونيو 2000

اعترف مؤلفه بارتكاب شتى أنواع التعذيب وبرّرَ تلك الممارسات ...وعبّر في كتابه – باعتزاز - عن عدم تألمه لِما قام به من تعذيب وجرائم.

وهذه الإعترافات وعدم التأسف على الجريمة ، بل والإفتخار بها علنا، كلها سمات ظلت بارزة في طبائع الفرنسيين حتى اليوم. وإن راقبتَ مسلكياتهم ومنهجهم في التعبير والحوار ، فإنك تلاحظ بسهولة أنهم يصرّحون – في نقاشاتهم وحواراتهم الإعلامية - بنوع من الفخر والإعتزاز والنشوة عندما يتعلق الأمر بفترة الإستعمار و التعذيب وارتكاب أبشع الجرائم في حق الشعوب المستضعفة ، ويعتبرون تلك الحقبة البربرية المظلمة نوعا من المجد والتقدم الحضاري، و يصفونها بعهد "تحرير الشعوب" من الرجعية والتخلف. وهم يعتقدون ويصرحون علنا بأن البحث عن مصالح الوطن يبرر كل سلوك همجي مهما كانت طبيعته.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكّر بمثال شهير في تهكم الرسميين والساسة الفرنسيين من ضحاياهم في الجزائر. إنها تلك الإشارة المخلة بالآداب العامة ، التي وجّهها - ضد كافة الشعب الجزائري - وزيرُ الدفاع الفرنسي في عهد "ساركوزي"، واسمه جيرارد لونجي Gérard LONGUET . حيث قام بعملية يسميها الفرنسيون " Bras d’honneur" ، أي "ذراع العار " وهي عبارة عن إشارة غير مهذبة قام بها الوزير يوم 30 اكتوبر 2012 على شاشة التلفزيون الفرنسي أمام ملايين المشاهدين، معبّرا بها عن استخفافه بطلب الجزائر من فرنسا " اعترافا صريحا بالجرائم المرتكبة زمن الإستعمار[212]" . واستهجن هذه الإشارة اللا أخلاقية الكثير من المثقفين ودعاة حقوق الإنسان.

ولما قام " آدم بن أحمد" رئيس دائرة الصداقة الفرنسية-الجزائرية في البرلمان الفرنسي باستنكار إشارة الوزير ، معتبرا إياها " فاضحة" و"غير لائقة " تجاه الشعب الجزائري ؛ عندها عاد وزير الدفاع من جديد ليصرح في الإعلام قائلا " **إن فرنسا ليس لها أن تشعر بأي عار إزاء حضورها في الجزائر أيام الإستعمار. إنني لا أنكر الإشارة التي قمت بها . إنها إشارة شعبية، وقد فعلتها عن طيب خاطر[213]**"

وانبرى يساند الوزيرَ الكثيرُ من النواب في البرلمان، ومن أشهرهم نائب يدعى " جيلبر كولار" Gilbert COLLARD حيث قال في خطاب أمام الإعلام أن : " **ما عمله وزير الدفاع شيئ طيب، وأرجو أن تكون إشارة الوزير حظيت بتغطية إعلامية شاملة حتى يتلقوها صفعة في وجوههم أولئك الذين يطلبون منا الإعتذار[214]**" .

---

212 صحيفة لوموند ، من موقعها الالكتروني بتاريخ 2012/11/01
213 نفس المصدر السابق
214 نفس المصدر السابق

فانظر وتأمل تغطرس القوم واعتزازهم بالجريمة والقتل... ومع ذلك يهذرون بحقوق الإنسان، وباحترام الكرامة البشرية...

وفي السنوات الأخيرة، منذ هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 فما فوق، شهدت فرنسا تقهقرا سريعا في احترام حقوق الإنسان والكرامة البشرية، بل إن الحكومة الفرنسية وخاصة في عهد الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي" ساهمت بشكل نشط في انتهاكات منكرَة لحقوق الإنسان على التراب الفرنسي ؛ مثال ذلك اكتظاظ السجون الفرنسية بالسجناء، و تردي الأوضاع الإنسانية فيها، وارتفاع موجة الاعتداءات العنصرية ضد الأجانب، و تفتيش الأفراد بشكل مهين وغير لائق داخل القطارات وفي محطات النقل، وشتى الأماكن العمومية. كما تم طرد الكثير من المهاجرين خارج الحدود الفرنسية بشكل قسري دون أي احترام لمواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

اكتظاظ السجون .. وحقوق السجناء

يقول الفيلسوف الروسي دوستوييفسكي Dostoïevski (ت.1881 م) : **" لا يمكننا الحكم على حضارة أمةٍ مَا، ما لم نزُر سجونها".**

والحقائق التالية تقدِّم وصفا واقعيا كاشفا لحضارة الأمة الفرنسية.. بل سوف ترى بالأدلة والأرقام مظهرا آخر مخيفا من مظاهر احتقار حقوق الإنسان وإهمال "الجمهورية" لسجناء الحق العام على أرضها، وتركهم مَنسيين وراء قضبان السجون مكدّسين في الغرف تنتشر بينهم الأمراض الجلدية، دون الإعتناء بظروفهم الصحية ولا حتى أدنى حقوقهم الإنسانية، بل ولا حتى السماح لهم بممارسة حقهم الطبيعي في العبادة والتعلم ...

من يتكلم عن السجون في فرنسا، فإنه يتكلم تحديدا عن المسلمين ؛ لأن أكثر السجناء للأسف هم من أبناء المسلمين، أفارقة وعربا؛ ويمثل السجناء المسلمون في جميع سجون فرنسا " نسبة 60 في المائة من جميع السجناء[215]" وهي نسبة رهيبة للغاية.

ومن يزور سجون فرنسا أو يتابع أخبارها في الإعلام المتخصص يندهش من مستوى الظروف السيئة التي يعيشها هؤلاء السجناء ومن مستويات الإنتحار المرتفعة في هذه السجون.

تتميز السجون الفرنسية باكتظاظها اللافت، وعدم ملائمتها لاستقبال المسجونين ، ففي ديسمبر 2014 بلغ عدد السجناء في فرنسا " 67105 سجين مقابل 57854 غرفة؛ مما يمثل زيادة اكتظاظ بنسبة

[215] تقرير الجمعية الوطنية رقم 2267 ، مقدم من طرف النائب البرلماني اليميني "جيوم لاريفي Guillaume Larrivé" ، بتاريخ اكتوبر 2014

116 في المائة[216]"، لدرجة أن بعض القضاة في المحاكم رفض الحكم بالسجن على بعض السجناء بسبب عدم جاهزية السجون وكفاءتها لاستقبال المزيد.

و حدَثَ في يونيو 2013 أنْ أطلق أحد القضاة في مدينة فرساي سراح أحد السجناء المؤقتين في سجن " ابْوا دارسي Bois d'arcy" بسبب سوء ظروف اعتقاله. وقد ذكر القاضي أن مبرر قراره هو " قذارة السجن، وأن السجناء فيه يكدسون في غرفة مساحتها تسعة أمتار مربعة وأن سقف بعض الغرف مثغور مما يجعل مياه الأمطار تتقاطر على السجناء[217]" .

وليست هذه الحالة منعزلة ، بل تكاد تكون هي القاعدة العامة في كافة سجون فرنسا؛ إذْ يوجد في الولايات الداخلية وفي مناطق ما وراء البحار التابعة لفرنسا سجون أخرى كثيرة سيئة الصيت و يشار إليها بالبنان في سوء الظروف وقساوة معاملة السجناء؛

على سبيل المثال، في سجن "بوميت Beaumette" بمدينة مارسيليا أقام الصحافة ضجة كبيرة ونشروا تقارير مصورة تبيّن انتشار الجرذان في غرف السجناء الضيقة، وتكاثر الصراصير في الثلاجات، والجرذان في المراحيض ، وعدم توفر الماء الدافئ في فصل الشتاء وشدة البرد. لدرجة أنك – إن رأيت تلك السجون – حسبتَ أنك في إحدى دول الشيوعية القديمة أو في إفريقيا.

ونفس الحال في سجن "كولمار Colmar" الذي بُني سنة 1791م قبيل أيام الثورة الفرنسية ، و "يوجد في كل غرفة فيه ثلاثة مساجين ، و مساحة الغرفة الواحدة لا تتجاوز التسع مترات مربعة [218]" وقل نفس الشيء تقريبا في غيره وغيره من السجون على كل التراب الفرنسي.

وتعتبر فرنسا الدولة الرابعة في العالم من حيث ارتفاع نسبة الإنتحار في السجون بسبب سوء ظروف الإعتقال. وتقول الإحصاءات الرسمية لسنة 2013، أن " نسبة الإنتحار في سجون فرنسا تصل ضعفي نسبة العدد المتوسط في كافة دول الإتحاد الأوروبي. ففي سنة 2010 م وحدها، انتحر 95 سجينا – أي بمعدل سبعة انتحارات كل شهر – [219]"

ولقد أثارت حالة السجون المتردية في فرنسا غضب الكثير من منظمات حقوق الإنسان حيث نشر "المرصد الدولي للسجون L'observatoire international des prisons " تقريرا صادما ، مثّل وصمة عار للجمهورية الفرنسية، وطن حقوق الإنسان.

---

[216] عن موقع صحيفة لوموند ، مقال بعنوان : Les prisons françaises toujours massivement surpeuplées (السجون الفرنسية دائما مكتظة) بتاريخ 2014/12/22

[217] وكالة فرانس برس، بتاريخ 2013/08/19

[218] من موقع صحيفة لوباريزيان Le parisien بتاريخ 2012/12/25

[219] وكالة فرانس برس بتاريخ 3 مايو 2013

جاء في هذا التقرير أن " اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان CEDH أدانت فرنسا – لأول مرة في تاريخها - بسبب ظروف اعتقال سجنائها واكتظاظهم في سجن مدينة نانسي Nancy. وأن اللجنة اعتبرت أن كثرة السجناء واختلاطهم مع بعضهم البعض في غرفة و احدة وطول مدة إقامتهم وتقادم البنيان والغرف ، وضيق ساحة النزهة المخصصة للسجناء ، كلها عناصر تمثل انتهاكا لحرمة الإنسان، طبقا للمادة الثالثة من الاتفاقية التي وقعت عليها فرنسا [220]"

وقدّم التقرير وصفا شاملا مفصلا لظروف اعتقال أحد السجناء ؛ وكان التقرير صادما للغاية ، لِما ورد فيه من وصف كاشف لظروف الإعتقال السيئة التي يخضع لها السجناء... و تُشابه هذه الظروف – إلى حد كبير - ما نعرفه في سجوننا في الدول العربية المعروفة بالتعذيب و سوء معاملة السجناء كمصر والأردن وتونس وغيرهم...

ومما جاء في تقرير المرصد الدولي، أن :

" السجين أنزو كانالي Enzo Canali يسكن مع سجين آخر في غرفة مساحتها تسعة أمتار مربعة ، وهي غرفة مخصصة عادة لشخص واحد فقط. وكان محجوزا فيها أغلب ساعات اليوم، باستثناء نزهة قصيرة وقت الصباح وبعد الظهر في ساحة صغيرة تبلغ مساحتها خمسين مترا مربعا لا تسمع للسجناء بالحركة بشكل سلس، حيث يبقون فقط واقفين أو يتحركون ببطئ... وأن الغرفة التي يسكن فيها هذا السجين وزميله غير صالحة للسكن أصلا ، حيث يوجد السرير على مساحة 90سم فقط من مكان المرحاض الذي لا يوجد به باب أو حاجز ساتر مما يؤدي إلى إيذاء السجين الآخر . كما أن طاردة المياه Chasse d’eau معطلة مما يجعل - ظروف السكن في الغرفة غير إنسانية – وأن تهوية الغرفة وإضاءتها ضعيفتان جدا... وأن السجين الآنف الذكر المدعو أنزو كانالي Enzo Canali عندما لم تعترف له السلطات الفرنسية بالإساءة التي تعرض لها في السجن قرر أن يلجأ إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية قرارها بتاريخ 25 ابريل 2013 واعتبرت أن : (حالة الإكتظاظ الدائمة للسجن التي لا تخوّل لكل سجين الحق في غرفة مستقلة ، وسوء حالة الغرف في السجن وغياب النظافة أدت إلى إحساس السجين أنزو كانالي بفقدان الأمل والشعور بالدونية مما يؤدي إلى احتقار إنسانيته، وأن كل هذه العوامل تقود إلى عدم احترام المادة الثالثة من الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان [221]" انتهى الاستشهاد.

---

[220] نقلا عن المرصد الدولي للسجون (Observatoire international des prisons) بتاريخ 26 ابريل 2013.

[221] نفس المصدر السابق

و في نفس التقرير ، يقول المرصد الدولي للسجون أن فرنسا كانت تُنتقد دائما من طرف بعض مؤسساتها القانونية في موضوع سجونها ومعاملتها للسجناء، لكنها الآن تلقى تحذيرا صارما لأول مرة من طرف مؤسسة دولية عليا هي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويضيف التقرير " أن حالة سجن مدينة نانسي ليست أبدا حالة معزولة بل إن 117 سجنا من أصل 138 تعتبر سجونا مكتظة بالمعتقلين إضافة إلى ما يلقاه هؤلاء من سوء معاملة وعنف وحرمان من الإتصال بذويهم ومنعهم من ممارسة أي أنشطة[222]".

وإن الضحية الأولى والأخيرة لهذه الانتهاكات داخل السجون هم المسلمون، فقد ذكرتُ آنفا أنهم يمثلون نسبة ستين في المائة من المعتقلين في كافة سجون التراب الفرنسي؛ أي ما يقارب أربعين ألف سجين أو يزيد حسب تقرير البرلماني اليميني جيوم لاريفي Guillaume Larrivé. ويذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك، فقد ذكر الباحث السوسيولوجي فرحت خوسروخافار Farhad Khosrokhavard في كتاب له أسماه " الإسلام في السجون L'islam dans les prisons "، ذكر أن " نسبة المعتقلين المسلمين تتراوح ما بين 50 إلى 80 في المائة في السجون الفرنسية القريبة من الأحياء الشعبية[223]" التي يقطنها عادة المهاجرون من أصول إسلامية.

وقد نشرت إدارة السجون في منشور لها لسنة 2013 إحصاء ذكرت فيه أن " نسبة المسجلين في إفطار رمضان بلغ 18300 سجين أي نسبة 27 في المائة من كل السجناء [224]" . ويبقى هذا العدد نسبيا جدا لأن كل السجناء المسلمين قد لا يصومون رمضان بالضرورة؛ إما لجهل منهم بوجوب الصيام وهذا هو الغالب ، وإما لأسباب أخرى . لكن هذا الرقم (أي 27 بالمائة) يبقى هو الرقم الرسمي الذي تعتمد عليه الدولة الفرنسية.

وتُشدد الدولة المراقبة على السجناء المسلمين خصوصا لاحتمال كون بعضهم قد يأخذ اتجاها دينيا متطرفا داخل السجن، من خلال احتكاكه ببعض العناصر المحكوم عليها في قضايا تتعلق بما يسمونه " الإرهاب". وتصف جريدة لكسبرس، سيئة الصيت في الدعاية والتحريض على المسلمين، تصف "طريقة التشدد الديني في السجن" قائلة أن : (السجين الإسلامي يقوم بالإتصال مع السجناء من خلال النزهة الإعتيادية التي يقومون بها في باحة السجن، أو من خلال الالتقاء مع الآخرين في الحصة الرياضية، وينصِبُ السجين المتدين نفسه أنموذجا للتقوى، ويقوم بتوزيع القرآن، وأشرطة وكتيبات

---

222 نفس المصدر السابق

223 فرحت خوسروخافار Farhad Khosrokhavard ، الإسلام في السجون L'islam dans les prisons، طبعة Balland، 2004، ص 11

224 وكالة فرانس بريس ، من مقال تحت عنوان : (السجن ، مكان التشدد الإسلامي، La prison, lieu de radicalisation islamiste) بتاريخ 3 يونيو 2014.

ويجبر زملاءه على صيام رمضان والقيام بالصلوات. ويقوم بعض السجناء بدور الأئمة ويقيمون صلاة الجماعة في باحة السجن رغم أن الصلاة الجماعية محظورة فيه، ويعتبرون أنفسهم الممثلين الشرعيين لدين الإسلام في السجن ، وبعضهم يقوم بصيحات الأذان في غرفته لينبه زملاءه بحلول وقت الصلاة..)[225] انتهى الإستشهاد.

لا شك أن السجن قد يكون له دور في تحفيز الرجوع إلى الذات لدى السجين ، حيث يقوم هذا الأخير بإعادة التفكير في مسار حياته، وعندما يكون السجين من ثقافة مسلمة فلا شك أنه قد يشعر بالحاجة إلى الإرتكاز على قاعدة تعزز من نفسيته وتخوله شيئا من الطمأنينة والراحة؛ وفي هذه الظروف ، يلجأ السجين – بطبيعة الحال - إلى الدين ويعيد ارتباطه بربه ليجد فيه ملاذا وحماية من الوسط الذي هو معتقل فيه. لكنْ، هل يمكن أن يصل حدُّ البحث عن الذات لدى السجين إلى ما ذكرتْ صحيفة لكسبرس وغيرها من أن السجن هو منبع التطرف الديني؟ لا أظن ذلك.

محاولات لتحويل السجناء المسلمين إلى الديانة المسيحية

في كل سجن توفر الدولة أحد المتطوعين من كل الأديان كالمسيحية واليهودية والإسلام ليقوم بتقديم مواعظ دينية للسجناء المتدينين. ويلاحَظ أن ثمت نقصا حادا في الواعظين المسلمين aumôniers بالمقارنة مع الواعظين المسيحيين ؛ حيث لا يتجاوز عدد الواعظين المسلمين في كافة السجون الفرنسية 69 واعظا لسنة 2013 في حين وصل عدد الواعظين المسيحيين 513 واعظا، أكثرهم تموّله الدولة وتعطيه راتبا منتظما وتكفيه مؤونة تنقلاته وطعامه وشرابه. في حين يحظى الواعظون المسلمون فقط بالترخيص لهم في الدخول إلى السجن وتقديم درس ديني أو خطبة جمعة في السجون ذات الكثافة المسلمة العالية، وقلما تعوّض لهم الدولة أتعابهم إلا مَن تعاون معها منهم في التجسس على السجناء والإخبار عن الملتزمين بالدين منهم.

وتتم مراقبة خطبة الجمعة بكل تفاصيلها. وقد ذكر لي ذات مرة أحد الواعظين المسلمين في السجون، وهو من أصل تونسي ، قال لي أنه مرة خطب الجمعة في احد السجون . وكان في قاعة الصلاة كاميرا مراقبة تسجل الخطبة دون علمه، و تكلم في ثنايا خطبته عن حرمة شرب الخمر والزنى، وعندما أنهى الخطبة وخرج ، استدعاه في الحال مدير السجن، وقال له أن عليه - إذا أراد الاستمرار في إلقاء خطبة الجمعة لإخوانه – أن يكف فورا عن الكلام عن الزنى والخمر لأن القانون الفرنسي لا يعتبر الزنى جرما

---

[225] عن صحيفة لكسبرس، من مقال عنوانه : الإسلام المنتشر في السجون L'islam majoritaire dans les prisons ، بتاريخ 2014/03/15

ولا شرب الخمر ذنبا وأن السجن مؤسسة فرنسية علمانية لا يحق لأحد أن يحرّم فيها أشياء يحِلها القانون المدني.

وإني لأظن أن الدولة الفرنسية تتعمد عن قصد أن تُنقِص من عدد الواعظين المسلمين رغم كثافة سجناءهم، في حين تزيد عدد الواعظين المسيحيين؛ لئلا يجد السجناء المسلمون من يعظهم فيلجأون إلى وعاظ المسيحيين ويستمعون منهم، فتتم عملية ارتدادهم من الإسلام إلى المسيحية بكل سهولة ويسر.

وللدولة دافع آخر ليس أقل خبثا من سابقه، هو أنها تعلم أن الموعظة في السجن قد تُغيّر مسار حياة السجين فيتحسن سلوكه ويتخلق بأخلاق الإسلام ويغدو أكثر التزاما وصلاحا ، ويكون حين خروجه من السجن فردا صالحا ملازما للصلوات في المساجد... وفي نهاية المطاف يكون السجين تحصّلَ على تربية إسلامية لم يحصل عليها في مدارس الجمهورية العلمانية ، وهذا ما لا تريده الدولة ولا مصلحة لها فيه. وبالتالي فإنه من المفهوم جدا أن تلجأ الحكومة إلى تقليل عدد وعاظ المسلمين في السجون ذات الكثافة المسلمة.

ومما يزيد المشكلة حدة أن الجمعيات المسلمة ومركز الديانة الإسلامية CFCM لا يلقون بالا لهؤلاء السجناء وينظرون إليهم نظرة عار وازدراء مما يزيد من تهميشهم ويؤدي إلى تركهم فريسة للارتداد عن الإسلام والارتماء في أحضان المسيحية الوثنية في غياهب السجون.

وقد سمعتُ روايات لدى بعض السجناء من المسلمين يقولون فيها : أن في الأعياد المسيحية ، كعيد نهاية العام الميلادي يأتي الوعاظ المسيحيون بهدايا الأب نوويل Père Noel إلى السجناء المسيحيين في حين أن السجناء المسلمين لا يجدون من يهتم بهم نهار عيد الأضحى و عيد الفطر و في ذكرى المولد النبوي الشريف ، ولا يزورهم زائر لا من جمعية ولا من غيرها. والعار كل العار هنا ، على الجمعيات الإسلامية والمساجد، وعلى مجلس الديانة الإسلامية CFCM .

انتهاكات حقوق الإنسان : شعب الغجر كأنموذج

إن الغجر أقلية منتشرة في أنحاء العالم، و يصل تعداد أفرادها المتجولين في فرنسا إلى ما يقارب عشرين ألف شخص[226]. يُعرَفون غالبا بسياراتهم المتنقلة التي تحتوي على قوافل ينصبونها في ضواحي المدن الكبيرة وأحيانا في ملاعب كرة القدم في فترات الصيف، ولا يترددون في احتلال بعض الحدائق والأماكن العامة إن لم ترخص لهم البلدية بالإقامة...

---

[226] حسب موقع " امنيستي إنترناسيونال" http://www.amnesty.fr/Nos-campagnes/Lutte-contre-les-discriminations/Presentation/Les-Roms-en-France ، بتاريخ 2015/08/09

ويطلق عليهم الإعلام تسميات عدة منها Les gens du voyage وهي عبارة تعني " الرحّل "، وأحيانا يسمونهم Les roms أي الغجر، وأحيانا Les gitans وهي اختصار تصغيري لكلمة Egyptien أي مصري، وهذا اللفظ الأخير شائع جدا في مناطق فرنسا الداخلية ، فكل أسرة متنقلة يطلقون عليها " الجيتان" Gitan... لكن الإسم الإداري الذي تطلقه عليهم الإدارة الفرنسية هو : Les gens du voyage أي الرحّل.

وقد ازداد عددهم في فرنسا بدخول رومانيا وبلغاريا في الإتحاد الأوروبي ، سنة 2007؛ حيث حصلوا على حرية التحرك التي ينعم بها كل المواطنين الأوروبيين في جميع دول الإتحاد بموجب قوانين الإتحاد الأوروبي.

وغالبا ما يشار إليهم بالبنان – هم والمهاجرون العرب - عندما يتعلق الأمر بعمليات الاحتيال أو السرقة مثل سرقة الأسلاك الكهربائية للسكك الحديدية وخطوط الهاتف، أو كسرقة المحلات التجارية ، أو ممارسة تجارة المخدرات والدعارة، أو أعمال شغب محلية وغيرها.. وأحيانا تمنع السلطات الفرنسية أطفالهم من التمدرس ونساءهم من التسجيل في مراكز التكوين بحجة أنهم لا يملكون أوراق هوية ولا رخص إقامة على التراب الفرنسي. فيبقى الأطفال مشردون في الشوارع يسألون المارة، وأحيانا يمتهنون سرقة أغراض السياح في الأماكن السياحية الشهيرة.

و تتعرض شريحة الغجر للكثير من المضايقات و الإضطهادات ولا يزالون حتى اليوم مطاردين من طرف قوات حفظ النظام، ويتم حرمانهم من السكن اللائق، وتُهدَم مخيماتهم بشكل ممنهج في كثير من المدن الفرنسية.

ووصل حرمانهم المستمر من حقوقهم أن تدخلت بعض المنظمات الحقوقية الدولية وطالبت فرنسا بضرورة إيجاد حل لمشكلتهم.

فقد ذكر موقع منظمة العفو الدولية أن المهاجرين الغجر في فرنسا يعيشون ظروفا " غير لائقة لدرجة أن اندماجهم في المجتمع الفرنسي أصبح حلما بعيد المنال[227]"

وتضيف منظمة العفو الدولية في تقرير يدين سياسة فرنسا إزاء هؤلاء المهاجرين : (إن عُمَد البلديات يمنعون أطفال الغجر من التمدرس ، وأنهم – أيْ المهاجرين- يتعرضون غالبا للترحيل القسري من طرف قوات الأمن ، وأن السلطة الإدارية لا تكف عن شيطنتهم... وأنهم ضحايا للعنصرية حيث يعيَّرون

[227] نفس المصدر السابق

غالبا بانتمائهم العرقي وبفقرهم ... و أنهم في سنة 2010 تعرضوا لحملة كبيرة تسمى " محاربة المخيمات الغير مرخصة "... وأن حريتهم في التحرك محدودة داخل التراب الفرنسي "[228]

كما شجبت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر يوم 25 سبتمبر 2013 ، والخاص بأحوال جماعة الرحّل Les gens du voyage في فرنسا، شجبت " الدوامة الجهنمية من الطرد القسري التي تؤدي إلى استمرار ضياع الرّحَّل في ضواحي المدن والمخيمات "[229] وتضيف أن : " التمدرس ، والولوج إلى العناية الصحية، والمساعدة في الحصول على عمل، وكل الإجراءات الأخرى الخاصة بإدماج هذه الشريحة في المجتمع ، كلها تم إبطالها بسبب عمليات الطرد الغير قانونية بالنظر إلى القانون الدولي[230]"

وما ذكرتْه منظمة العفو الدولية ليس إلا غيضا من فيض مما يراه المشاهد في وسائل الإعلام الفرنسية عن أحوال بؤساء الغجر، من اضطهاد وشيطنة وتجريح. وكلما اقتربت الإنتخابات السياسية (رئاسية كانت أو نيابية) طفق رجال السياسة في تصريحاتهم النارية ضدهم ، تماما كما يفعلون بالمسلمين. وتشتد الحملات الإعلامية والأمنية ضدهم؛ مما يدعوك إلى التساؤل عن ما إذا كانت فرنسا هي حقا بلد يحترم حقوق الإنسان؟

وفي نفس الإطار، فإن اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية أدانت فرنسا رسميا بشأن انتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية المنقَّحة للحقوق الاجتماعية CEDSR والمتعلقة بحقوق الأقليات – وخاصة الغجر - في السكن والعلاج الطبي وتربية اطفالهم ودمجهم في المدارس. وقد جاءت هذه الإدانة إثر شكوى قدمتها جمعية أطباء العالم Médecins du monde في يوم 19 إبريل 2011.

ههنا نفهم أن حقوق الانسان واحترامها في فرنسا ما هي إلا أسطورة وأغنية تُسوَّق في الإعلام دون أن يكون لها أي وجود على أرض الواقع.

العدالة في خدمة القهر والطغيان

وتنتشر انتهاكات حقوق الإنسان لتتوغل حتى في شؤون القضاء و العدالة ؛ فإن معظم الأحكام القضائية التي يصدرها القضاة غالبا ما تكون منحازة وغير عادلة ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقتل الشرطة لأحد

---

228 نفس المصدر السابق

229 تقرير العفو الدولية ، بعنوان Condamnés à l'errance. Les expulsions forcées de roms en France (محكوم علىهم بالضياع، الطرد القسري لغجر فرنسا)، تاريخ الصدور 25 سبتمبر 2013.

230 نفس المصدر السابق

من الناس، ولا سيما إن كان المقتول من أصل أجنبي. فينحاز القضاة غالبا لصالح الشرطة ويرى بعض المراقبين أن وزارة الداخلية تؤثر على أحكام القضاة من أجل حماية أفراد الشرطة.

وقد ساء الأمر إلى درجة أن قامت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[231] بشجب هذه الظاهرة وحذرت فرنسا ، في يوم التاسع أكتوبر 2007 ، من مغبة الإستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان من خلال القمع المتعسف ،الغير مبرر، الذي تقوم به الشرطة تجاه المتظاهرين ومثيري الشغب ومن خلال تواطؤ العدالة وتعاطفها مع رجال الشرطة.

ومن أشهر القضايا العدلية التي أثارت ضجة إعلامية في السنوات الأخيرة قضية المراهقيْن : زياد بنّا، وبونا تراووري ، وهما فَتَيان مسلمان : الأول تونسي والثاني موريتاني، ماتا في خريف 2005 إثر مطاردة لهما من طرف أفراد من الشرطة الفرنسية. وأثناء المطاردة اضطر المراهقان للاختباء في مخبإ كهرباءي مما أدى إلى صعقهما بالكهرباء وماتا مباشرة أمام أعين رجال الشرطة دون أي تدخل منهم لحمايتهما من خطر الكهرباء.

أدى هذا الحادث إلى اشتعال أعمال شغب عارمة اجتاحت جميع مقاطعات باريس ، قام فيها الشباب من أصول عربية وأفريقية برمي الشرطة بالحجارة والعصي ، وأطلق الإعلام على تلك الأحداث اسم "انتفاضة الضواحي" تشبيها لها بأحداث انتفاضة فلسطين. ولأن أغلب مثيري أعمال الشغب وقتها كانوا من أصول عربية.

اشتعلت نار الأحداث أولا في مدينة اكليشي Clichy إحدى ضواحي باريس وزاد الأمورَ تعقيدا أنْ ردَّ بعض أفراد الشرطة على هذه المناوشات – التي كانت بسيطة في بدايتها- بإطلاق غازات مسيلة للدموع على واجهة أحد المساجد في نهار رمضان؛ مما أدى إلى انفجار غضب الجاليات المسلمة وعمت أعمال الشغب جميع ضواحي باريس من كافة الجهات... واندلعت أزمة أمنية حقيقية آنذاك دامت ثلاث أسابيع متوالية، أُحرقت خلالها آلاف السيارات ودُمرت مئات المتاجر والممتلكات العامة، والحافلات والقطارات وغيرها.

بُعيد الاحداث، رفع أهالي المراهقيْن قضية أمام العدالة تتمثل في شكوي من أفراد الشرطة الذين تسببوا في وفاة المراهقيْن.

[231] صدر قرار المحكمة الأوروبية إثر حادثة مقتل محمد علي سعود وهو مواطن فرنسي من اصل تونسي مصاب بمرض نفسي، حيث قتل بدم بارد في مدينة تولون يوم 20 نوفمبر 1998 ، فقد قام بعض أفراد الشرطة بخنقه عمدا في بيته وأمام أمه و ذويه ومات مختنقا. وقضت المحكمة الأوروبية على فرنسا أن تدفع مبلغا رمزيا قدره عشرون ألف يورو كتعويض لعائلة الضحية.

وكدأب العدالة الفرنسية في مثل هذه القضايا خاصة تلك التي تتعلق بالمسلمين ، طال أمد الانتظار وأُجّلت المحاكمة عدة مرات، وظلت القضية جامدة في رفوف العدالة طيلة عشر سنوات، من 2005 إلى سنة 2015 دون البت النهائي فيها ...وأخيرا نطقت العدالة بالحكم بتبرئة رجال الشرطة وبأن القضية لا محل لها. وقد علق أستاذ السوسيولوجيا ديديي لابيروني Didier Lapeyronnie على الحكم قائلا " إن هذه القضية تثبت أن هناك سياسة كيل بمكيالين في منظومة العدالة الفرنسية[232]"

ويقول أحد محامي أسر الضحايا أن العدالة برأت بشكل ظالم أفراد الشرطة رغم أنهم ارتكبوا جرما يعاقب عليه القانون : هو عدم مساعدة أشخاص في حالة خطر.

غضّت العدالة إذنْ الطرف عن الجريمة وبرأت رجال الشرطة. وكفكفت عائلتا الضحيتيْن دموعهما وانتهت القضية دون عقاب على الجاني ولا إنصاف للمظلوم .

ولا ريب أن مثل هذه الأحكام القضائية الجائرة تعمّق الإحساس بالتهميش لدى الطبقات المستضعفة في فرنسا فيظلون يعيشون شعورا داخليا برفضهم من طرف الجمهورية التي استقبلتهم منذ البدء ... كما تؤكد هذه الأحكام الجائرة وجود نوع من التواطؤ بل والعنصرية في قلب نظام العدالة الفرنسية تجاه الطبقة الضعيفة في المجتمع. فلو كان الأمر متعلقا بضحايا من اليهود مثلا لمَا توانت العدالة في إصدار حكمها بأقصى سرعة وبإدانة المعتدين بأقسى العقوبات...

إن أحكاما قضائية جائرة كهذه سوف تؤسس مع مرور الوقت لعقلية جديدة لدى كل مستضعف في فرنسا ، حيث سيكون اللجوء إلى العنف هو الوسيلة الأكثر إنصافا في أعين هؤلاء المهمشين نظرا لغياب العدالة أو لانحيازها السافر تجاه الظالم.

زيادة على ذلك، فإن هذه الأحكام القضائية تجسد غياب مفهوم المواطنة في عيون القضاة ، حيث يعتبرون – على ما يبدو – أن هناك مواطنين من الدرجة الأولى (الشرطة)، تجب حمايتهم من سطوة العدالة والقانون، وهناك مواطنون من الدرجة الثانية (طبقة المهاجرين المستضعفة)، لا ينبغي التساهل معهم ولا الرحمة بهم.

وقد انتقد بعض المفكرين إطلاق المحكمة لسراح أفراد الشرطة ووصف الحكم بالـ"حكم السياسي"، بسبب انحياز العدالة الواضح لصالح شرطة ووزارة الداخلية على حساب المواطنين المظلومين.

وقد يكمن في حكم المحكمة نوع من الإنتقام من هؤلاء الضعفاء بسبب المظاهرات الحاشدة التي قاموا بها، وبسبب تكسير بعض المتظاهرين للمحلات التجارية وحرقهم للسيارات ، كلها عوامل متداخلة لعلها

[232] ديديي لابيروني، صحيفة لوموند ، بتاريخ 2015/05/19

أثّرت على القضاة ففضلوا الإستسلام لعقلية الإنتقام وحماية المعتدين (أي أفراد الشرطة) ، بدلا من اللجوء لحكم العقل والعدل وإنصاف المظلوم.

ومن جهة أخرى، لا يخامرني أدنى شك في توغل السلطة السياسية (وزارة الداخلية بالتحديد) في التأثير على القضاة؛ لأن الحكم على أفراد الشرطة بجريمة قتل قد يشكل وصمة عار في وجه وزارة الداخلية وإدانة لها ولشرطتها، وبالتالي كان لا بد من حماية أفرد الشرطة من طائلة القانون للحفاظ على هيبة وزارة الداخلية وعلى ماء وجهها....

تلكم هي قضية واحدة أردتُ تقديمها كمثال ، من بين مئات القضايا المماثلة في فرنسا والتي تروح فيها عبثا كل حقوق الضحايا من أصول مسلمة عربية أو إفريقية... و تكون العدالة منحازة فيها لنصرة الظالم على المظلوم؛ أي لنصرة رجال الأمن وتبرئتهم على حساب الضحايا المظلومين.

مضايقات أصحاب السمات الدينية بتهمة دعم ما يسمى " الإرهاب"

في فرنسا ، إذا كنت ذا مظهر ديني ولحيتك كثة أو لك ارتباط مستمر ودائم بالمسجد أو ثبت أنك قدمت مالا ولو قليلا للمساعدة في بناء مسجد أو لإعانة مستضعفي فلسطين أوغيرهم من أهل الإسلام فإنك عرضة في أي وقت للمساءلة والمتابعة القضائية ... بل ربما يتم طردك من عملك أو الحكم عليك بالسجن وقد يصل الأمر إلى الطرد النهائي من التراب الفرنسي. فكم شاهدنا من عمال من أصول مسلمة طُردوا من عملهم في المطارات بحجة أنهم ثبت إعطاءهم تبرعات مالية للمساجد، وكانت الحجة في طردهم هي أنهم يدعمون ما يسمى "الارهاب".

وقد لاحظتُ بشكل مستفيض كيف أن الفرنسيين يعتقدون أن ما يسمى الإرهاب يتمثل في كل ما له صلة بالمساجد أو بالصدقات أوالتبرعات لصالح ضعفاء المسلمين.

وإن ابسط مثال على ذلك هو ذالك التاجر المسلم صاحب البقالة الصغيرة في مدينة مانت لا جولي Mante La Jolie قرب باريس.

التاجر يدعى (عبد الغني هادف) وهو عربي مسلم يتميز بلحيته الكثة وتديّنه الظاهر. استلم هذا الرجل رسالة مفاجئة من العدالة تخبره بأن عليه أن يغادر فرنسا فورا وأن أمواله كلها تم تجميدها ؛ لأنه متهم بدعم الجهاد ومساندة الحركات الإرهابية وبالتحضير لارتكاب اعتداءات على أشخاص في فرنسا . أصدر وزير الداخلية قرارا بطرده في الجريدة الرسمية بتاريخ 10 فبراير 2013. وتم قرار الطرد دون تقديم تهمة للرجل ولا محاكمة ولا حتى القيام بتحقيق معه.

نعم ...قرار يصدر فجأة دون وجه حق ولا أي برهان، ضد رجل مسلم لا لشيئ سوى أن لحيته الكثة توحي بأنه إرهابي حسب معايير وزارة الداخلية الفرنسية.

يقول عبد الغني هادف مصرحا لجريدة لوباريزيان Le parisien (أنا عندما أعلم أن أحدا خضع لتحقيق في قضايا من هذا النوع ، أعرض عنه ولا أتكلم معه. ثم إني لا أدعم ما تقوم به القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي . وإن كنت متهما بالإرهاب فلماذا أنا هنا في دكاني ، لماذا لم يأت أحد للتحقيق معي . لقد اشتغلت كتقني في التدفئة في كثير من الوزارات وكنت دائما ذا لحية ...)

وتقول محاميته أن وكيلها لم يسبق له أنْ حُكم عليه في أي قضية قانونية، و أن ملفه القضائي خاو من أي اتهامات أو جرائم . وأن الشرطة ولا أي من أجهزة الأمن لم تستدعه في يوم من الأيام، وعليه فإن الوزارة – تقول المحامية- ليس لها أي وجه قانوني للحجر على ممتلكات الرجل دون سبب. وخاصة أن الرجل لم يعد لديه من المال ما يسمح له بشراء الدواء لأولاده... فانظر كيف وصل الإضطهاد والمراقبة والظلم على المسلمين في هذه البلاد.

وهذه قصة مماثلة حصلت في شتاء 2002 وقع ضحيتها عربي مسلم من أصل جزائري يدعى عبد الرزاق باصغير ، وكان يعمل حامل أمتعة في مطار باريس . تم اتهامه ظلما وعدوانا بما يسمونه " الإرهاب" وأودِع السجن دون محاكمة بانتظار التحقيق. وحُجِز جميع أفراد عائلته الثمانية، أبوه، وإخوته وأخواته ، عدة أيام في مقرات إدارة محاربة "الإرهاب".

وقام الإعلام آنذاك بدعاية منقطعة النظير تقول أن مطارات باريس بأسرها مهددة بأعمال إرهابية قد تشابه ما حدث في الحادي عشر سبتمبر 2001 في مدينة نيويورك. وأظهرت التلفيزيونات آنذاك مشاهد من بيت "الإرهابي المفترض" تبين مصحفا من القرآن الكريم وبعض الأشرطة الدينية عليها كتابة باللغة العربية. وبين عشية و ضحاها – وبفعل الدعاية الإعلامية - أصبح عبد الرزاق العدو العام رقم واحد في فرنسا.

وبعد تحقيق مطول دام عدة أشهر تبين أن الرجل بريئ من كل التهم الموجهة إليه، وأنه كان ضحية وشاية من بعض أفراد عائلة زوجته، كان بينه وبينهم مشاكل شخصية لا علاقة لها بتاتا بما يسمونه " الإرهاب". وبعد انتهاء القضية صرح الرجل لجريدة ليبراسيون قائلا :

" كانت ثمت مؤشرات متناقضة في التحقيق، والشيء الوحيد الذي كان يثير انتباه الشرطة والمحققين تجاهي هو أني عربي مسلم ملتزم بديني وأني أعمل في المطار[233] "

اللامساواة بين أهل الأديان في فرنسا

رغم أن مبدأ العلمانية الذي نص عليه قانون 1905 يعترف بكل الأديان ويساوي بينها ويتبنى مبدأ الحياد إزاءها كلها.. إلا أن تطبيق القانون على الأرض بعيد كل البعد من الحياد والمساواة... فالدين الإسلامي ومعتنقوه هم غالبا عرضة للتمييز والتهميش والإستهداف من بين كل الأديان الأخرى ومعتنقيها.

ومن أوجه اللاعدالة الرسمية تجاه المسلمين ما تقوم به الدولة من دعم بيّن ظاهر للجاليات والمنظمات اليهودية والمسيحية في حين يتم الإهمال الممنهج للجاليات والمنظمات الإسلامية.

إن تحيز الدولة الرسمي لصالح اليهود والتقرب منهم في مناسباتهم الثقافية وحضور مواسمهم الدينية وغيابها التام عن مواسم الاحتفالات الدينية الخاصة بالمسلمين مثل ليالي شهر رمضان و عيدي الفطر والأضحى ومعرض لوبورجي Le Bourget الثقافي السنوي الذي ينظمه المسلمون، يمثل ذلك وجها آخر من سياسة الإنحياز واللامساواة التي تنتهجها الحكومة الفرنسية إزاء المسلمين.

دائما وباستمرار يحضر الرئيس و الوزراء الفرنسيون على اختلاف إيديولوجياتهم كل المناسبات اليهودية ...وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد حضر الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند في الثالث من يونيو 2013 الاحتفال السنوي لمؤتمر الجاليات اليهودية Le consistoire، وألقى خطابا مطوّلا تكلم فيه عن معادات السامية وعن سياسة فرنسا في حماية إسرائيل[234] ، وتكلم عن منع انتشار السلاح النووي - في إشارة إلى إيران عدوة إسرائيل اللدودة- وصفق له الحضور من اليهود بكل حرارة وحماس. هذا، في حين انه لم يحضر لا وزير ولا أي مسؤول آخر للقاء السنوي لمسلمي فرنسا والذي تحضره كل الأوجه الثقافية المعروفة في العالم الإسلامي وتقام فيه محاضرات علمية قيّمة تحث على السلام والتعارف بين الحضارات.

---

[233] صحيفة ليبراسيون، عددها الإلكتروني بتاريخ 23 مايو 2003.

[234] طيلة أربعة أشهر من سنة 2013 ، ألقى الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند أربع خطابات رسمية في الإليزيه وغيره.. تدور كلها حول معاداة السامية وحماية إسرائيل، مما يبرهن على هذا الإهتمام الزائد بل المفرط الذي يوليه الساسة الفرنسيون لليهود وللديانة اليهودية ، في تناقض صارخ مع مبدإ العلمانية الذي يحايد بين الأديان وبين كل الطوائف المكونة للمجتمع الفرنسي. وهذا الإهتمام يعني أيضا في ما يعنيه أن ثمت سياسة تمييز واضحة لصالح جالية دينية معينة على حساب الجاليات الأخرى : العربية والإفريقية والآسيوية وغيرها.. مما يجعل شعار المساواة الذي تنادي به الدولة على المحك...

كما حضر فرانسوا أولاند هو وزير داخليته مانويل فالز حفل عشاء أقامته الجالية اليهودية الامريكية في باريس في السادس من فبراير 2013.

وقل نفس الشيء في الرئيس الفرنسي الأسبق اليهودي من أصل مجري : نيكولا ساركوزي الذي كان دائما ما يحضر مراسيم الإحتفالات اليهودية وذهب إلى إسرائيل وتُوج بوسام الشرف الأعلى في إسرائيل تشجيعا على سياسة الدعم العسكري الحربي التي تنتهجها فرنسا تجاه إسرائيل.

كما أن المعابد اليهودية في فرنسا تحظى بحراسة مشددة ليل نهار من فرق من الشرطة مدربة خصيصا لحماية هذه المعابد، كما أنها مزودة بعدسات مراقبة ترصد وتصور كل من يمر قربها. في حين أنه لا يكاد يمر يوم إلا ويُعتدى فيه على المواطنين المسلمين في النقل العام و محطات المترو والقطارات والمطاعم والمدارس والشوارع ... كما أن المساجد كثيرا ما تُشوه واجهاتها عند فجر كل يوم ولم تحرك لها السلطات الفرنسية ساكنا بل دأبت على ترك المساجد فريسة لكل المتطرفين من أقصى اليمين لنفث حقدهم و كراهيتهم على المسلمين دون عقاب ولا حساب. وبعد أن اشتدت وطأة الإعتداءات على المساجد بعد أحداث مقتلة جريدة شارلي المسيئة ، سمعنا أن الدولة تريد وضع كاميراهات مراقبة لمساعدة الجمعيات الإسلامية في التعرف على محاولات الإعتداءات التي قد يتعرض لها المساجد في الليل. لكني لم أر أي كاميرات على أرض الواقع .. وقد كنت استفسرت بعض الإخوة في المسجد الذي أصلي فيه إن كانوا حصلوا على كاميراهات أم لا، فكان جوابهم أن لا .

وبالجملة فإن شعار المساواة Égalité الذي طالما تغنت به فرنسا وعشاقها، والذي يعتبر إحدى شعارات الجمهورية ، ليس له من و جود إلا الاسم ولا يحظى به إلا أهل النفوذ من يهود ومسيحيين متنفذين أما المسلمون فلا مؤازر لهم ولا معين ولا صريخ لهم ولا هم ينقذون. فنسأل الله السلامة والعافية وأن يكف عنا أيادي المعتدين.

الفصل الثامن

المرأة والطفل

قصة تحرير المرأة في فرنسا

على غرار كافة دول الغرب ، لم تعرف المرأة الفرنسية حقا يُشاد به إلا في أواخر القرن العشرين.

لقد ورثت المرأة الفرنسية كل أنواع الظلم والاضطهاد الذيْن مارستهما الكنيسة الكاثوليكية أيام سلطتها في فرنسا. فالمرأة في دينهم تعتبر قاصرة وتابعة للرجل في شتى أمورها ، فلا يحق لها التملك، ولا التصرف في شؤونها ، ولا يحق لها أن ترث، ولا أن تنتخب ولا أن تتعلم، بل تبقى قابعة في بيت أبويها ، وإن تزوجت لا يحق لها طلب الطلاق ولو وقعت فريسة لظلم الرجل وتعسفه... ومن شواهد ذلك، أن القانون المدني لسنة 1804م ينص على أن المرأة أحط قدرا من الرجل ويضعها تحت تصرفه وهو ما يسميه القانون الفرنسي بالعجز القانوني L'incapacité juridique. استمر هذا القانون قيد التطبيق إلى عهد ليس بالبعيد، وينص فيما ينص عليه على أن الرجل هو من يتولى شؤون المرأة وأنها لا حق لها في التصرف في مالها. ولا زالت بقايا هذه النظرة سائدة لدى المجتمع الفرنسي حتى أيامنا هذه، رغم ما طرأ من قوانين وإجراءات للنهوض بحقوق المرأة.

وبالرجوع قليلا إلى الوراء نجد أن أول بدايات المطالبة بحقوق المرأة في فرنسا كانت في أواخر القرن الثامن عشر وبالتحديد في سنة 1791، حيث قامت إحدى النساء المناضلات من أجل حقوقهن بتحرير منشور سُمي آنذاك " إعلان حقوق المرأة والمواطِنة" وهو إعلان تمت كتابته إبان الثورة الفرنسية كتقليد ومعارضة لـ " إعلان حقوق الإنسان والمواطن " الذي حرره ، في معمعة الثورة، بعض رجال الفكر والأدب.

كانت المناضلة التي كتبت " إعلان حقوق المرأة" تسمى أوليمب دو غوج Olympe de Gouges وهي ابنة غير شرعية لأحد البورجوازيين الفرنسيين. وكان مما طالبت به في " إعلانها" أن يُلغَى الزواج الشرعي الديني، وأن يُنشر الطلاق كنوع من تحرر المرأة من قيود الرجل والمجتمع. بعد سنتين من إصدارها لإعلان حقوق المرأة والمواطنة ، تم الحكم على (أوليمب دو غوج) بالإعدام وزُجّ رأسها في مقصلة وتم قطعه بأبشع طريقة في إحدى ساحات باريس العمومية تحت تصفيق الفرنسيين المحتشدين. كان ذنبها الوحيد أنها مارست السياسة والأدب .. و طالبت بحرية المرأة وبمساواتها مع الرجل.

ومنذ ذلك الحين، لم تجرؤ أي امرأة ولا رجل بالمطالبة بحقوق المرأة. وظلت المرأة الفرنسية في القانون الفرنسي مضطهدة مهضومة الحقوق وقاصرة حتى سنة 1938م حيث صدر قانون بإلغاء اعتبار المرأة

"قاصرة" . وفي سنة 1944 صدر لها قانون يسمح لها بالتصويت وكانت تلك أول مرة يحق فيها للمرأة الفرنسية أن تنتخب.

موازاة مع ذلك ظلت المرأة ممنوعة قانونيا من ممارسة أي عمل دون أمر من بعلها، حتى سنة 1965 حيث صدر قانون يسمح لها بممارسة أي عمل دون الرجوع إلى ترخيص من الزوج.

وفي بداية السبعينات تسارعت وتيرة الإصلاحات القانونية المتعلقة بالمرأة الفرنسية. ففي سنة 1972 صدر ما يعرف بمبدأ : " نفس الراتب لنفس العمل"، أي أنه يحق للمرأة التي تعمل نفس عمل الرجل أن تحصل على راتب يساوي راتب الرجل، لكن هذا القانون لم يطبق حتى الآن. ولا زال الكثير من الشركات الفرنسية الخاصة والعامة حتى اليوم تكلف المرأة نفس العمل الذي تكلف به الرجل وتعطيها راتبا أقل من راتبه ، ولا أدل على ذلك مما نشرته وزارته العمل الفرنسية سنة 2008 حيث أصدرت تقريرا يقول أن الرجل يحصل على زيادة في راتبه بقدر 27 في المائة مقارنة مع المرأة التي تمارس نفس العمل. وفي هذا السياق، أصدر المنتدى العالمي الإقتصاديWEF دراسة لسنة 2016 حول مساواة الأجور بين الرجال والنساء، وصنف فيها فرنسا في الدرجة السابعة عشر[235]، بمعنى أنها متأخرة جدا في المساواة بين الرجال والنساء بالمقارنة مع باقي الدول الأوروبية. وقد حدا السأم بالنساء الفرنسيات العاملات أن قُمن بتوقيف العمل يوم السابع نوفمبر 2016 في كل الشركات على كافة ربوع التراب الفرنسي، احتجاجا على اللامساواة بينهن وبين الرجال في الرواتب وفي التعامل وغير ذلك...

ثم دخلت سنة 1976 ، وكانت تلك أول سنة يصبح فيها الاختلاط بين الذكور والإناث إجباريا في المدارس والمؤسسات التعليمية. بعد ذلك بأربع سنوات، أي في سنة 1980 عُينت أول امرأة في تاريخ فرنسا على الأكاديمية الفرنسية، في حين انه لم تعرف هذه المؤسسة إلا الذكور منذ بداية نشأتها في القرن السابع عشر (1634م) .

ولم تتم المساواة المهنية – نظريا - بين الرجل والمرأة إلا في سنة 1983 حيث صدر قانون يسمى قانون رودي Roudy يساوي بين الجنسين في المهن والوظائف. ورغم صدوره فلا زال هذا القانون نائما ولم ير التطبيق إلى اليوم، إذ ثمت وظائف ومهمات عديدة في فرنسا لا توكل إلا للرجال. فالوزارات والإدارات الهامة والمواقع الحساسة في الدولة والمؤسسات الخاصة لا تجد فيها غالبا إلا الذكور. من هنا نفهم أن تحرُّر المرأة في فرنسا ليس بتلك العراقة والأصالة التي يروَّج لها في الإعلام ويصدح بها معجبوا فرنسا.

[235] نقلا عن صحيفة لوباريزيان التي نشرت مقتطفات من الدراسة ، بتاريخ 26 أكتوبر 2016.

ولعل القارئة والقارئ العربيين يندهشان عندما يعلمان أن المرأة الفرنسية كانت ممنوعة من الحق في الانتخاب حتى يوم 21 إبريل 1944 حيث رُخص لها بالحق في التصويت في الانتخابات.

وأنا أعجب كيف أن المثقفين الفرنسيين والفلاسفة والأدباء و رجال السياسة والإعلام لا يكُفّون صباح مساء عن اتهام دين الإسلام بظلم المرأة وازدرائها ... ثم ينسى هؤلاء كيف أن المرأة كانت عندهم – ولا زالت - في أحط قيمة بل إنها تُعامل في شتى الميادين على أنها بضاعة معروضة للتشهي والإستمتاع والتجارة والإشهار، وليست كإنسان محترم له كيانه الحساس وأخلاقه الشريفة.

والغريب أن السذّج من بني قومنا يغترون بهذا الهتاف والتهليل لحقوق المرأة في فرنسا وبأنها حرة أبية تفعل ماتشاء ... فياليت قومي يعلمون ما هو الوضع الحقيقي الذي توجد فيه المرأة في فرنسا.

وسوف ترى في السطور اللاحقة ، بالبراهين والأرقام الرسمية، نماذج من ذلك الوضع المزري التي تتردى فيه المرأة عند القوم.

حقوق المرأة : الأرقام الرسمية

قلنا أنهم غالبا ما يتباهون ويفتخرون على العالم بحقوق المرأة عندهم وبأنها متساوية مع الرجل، وبأنها تقوم بنفس العمل الذي يقوم به الرجل وتحصل على نفس الراتب الذي يحصل عليه الرجل ... وأن المرأة عندهم مبجلة مكرمة ...

تعالوا معي لنر مدى صحة هذه الإدعاءات، ومدى واقعية هذه الميزات التي زعموا زورا وبهتانا أن المرأة تتمتع بها في بلادهم :

يذكر المرصد الفرنسي للمساواة بين الرجل والمرأة في إحصائياته لسنة 2012 ، أن المرأة في مجلس الشيوخ الفرنسي تمثل نسبة 22 في المائة فقط، وفي البرلمان تمثل 27 في المائة من النواب ؛

أما في سنة 2010، فكانت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية الفرنسية تساوي 18.9 بالمائة، في حين أن المتوسط الأوروبي لتمثيل النساء في البرلمان كان يجاوز 24 بالمائة.

إذا تأملنا هذه الأرقام نلاحظ بشكل واضح أن المساواة التي يزعمونها بين الرجل والمرأة ليست حاصلة إطلاقا عندهم... فالمنطق يقول بأن نسبة تمثيل المرأة في مجلسي الشيوخ والنواب يجب أن تساوي أو تقارب الخمسين في المائة، لكن الأرقام السابقة تفند دعوى المساواة بين الجنسين.

وحسب المعهد الفرنسي للاحصاءات الاقتصادية INSEE في تقريره الصادر عام 2002 فإن 80% من النساء يمارسن الأعمال المنزلية وحدهن دون مشاركة الرجال[236].

والطريف – في الأمر - أنهم غالبا ما يتهمون العرب والمسلمين بامتهان المرأة وجبرها على العمل في البيت في حين أنهم والغون في نفس الظاهرة. وكأنهم يطبقون ببراعة ذلك المثل العربي الذي يقول : " رمتني بدائها وانسلت".

وحسب دراسة قدمتها سلطة لاهالد la HALDE ، وهي السلطة العليا للمساواة و ضد التمييز ، فإن 34 % من النساء (أي امرأة من كل ثلاث نساء تقريبا) يقعن ضحية تمييز بينهن وبين الرجال في العمل[237] . وفي نفس هذه الدراسة، تقول السلطة أنها استقبلت شكاوى قدمتها بعض النساء العاملات في وزارة الزراعة يقلن فيها أنهن يقمن بنفس العمل الذي يقوم به زملاؤهن الذكور، ومع ذلك يحصلن على راتب شهري أقل بخمس مائة يورو من زملائهن الذكور. وأنهن يشتكين من تغافل الوزارة وغضها البصر عن هذا التمييز الحاصل في إحدى الوزارات الحكومية الهامة.

وهذا يدل في الحقيقة على أن الحط من قيمة المرأة ومن عملها هي عملة رائجة في قلب الحكومة الفرنسية. وأن خطاب المساواة بين الجنسين إنْ هو إلا مغالطة وتضليل للرأي العام ودغدغة ماكرة لعواطف المرأة.

ووفق دراسة أقامها مركز جرانت تورونتون Le cabinet d'audit Grant Thornton فإن 52 في المائة من الشركات الفرنسية المتوسطة والصغرى PME ليس في مجلس إدارتها ولا امرأة واحدة، في حين أنه في الفيليبين وهي من دول العالم الثالث نجد 94 في المائة من الشركات تحوي امرأة واحدة على الأقل في مجلس إدارتها...

أما من ناحية ظروف العمل وطبيعته، فإن المرأة دائما ما تُشغّل في الأماكن الثانوية عديمة الأهمية أي في قاعات الاستقبال وفي تنظيف غرف الفنادق أو على واجهات المحلات التجارية لعرض أجسادهن كالبضاعة ، وفي أعمال السكرتاريا وغيرها من الأشغال العديمة القيمة.

وفي أداء وظيفتها تعاني المرأة عندهم من التحرش الجنسي الممنهج، ومن الكآبة الناجمة عن ضغوط العمل القصوى، وقد تصل في أحيان كثيرة إلى الانتحار: فما أكثر من ينتحرن بسبب العمل وظروفه، وبسبب تحرش الرجال وقلة الوازع الديني والأخلاقي لديهم.

---

[236] Insee, "L'évolution des temps sociaux au travers des enquêtes *Emploi du temps*", 2002, p.5-8

[237] تقرير لاهالد La HALDE، بعنوان Femmes, carrière et discriminations (النساء، العمل، والتمييز)، بتاريخ مارس 2009

تشريع التحرش الجنسي ضد المرأة

ولقد وصل انتهاك حقوق المرأة عندهم أن تم إلغاء قانون كان يقضي بمعاقبة التحرش الجنسي بالنساء.. وتم استبداله بقانون آخر ناسخ له و تمت المصادقة عليه على وجه السرعة في شهر أغسطس من سنة 2012.

صدر هذا القانون العجيب بمبادرة من أحد النواب الفرنسيين يدعى Mr DUCRAY . سبب المبادرة أنه كان يتحرش بمجموعة من النساء في العمل ، حينما كان عمدة ، فقدّمن شكوى منه إلى العدالة ، وحوكم بتهمة التحرش الجنسي بموجب نص القانون.

لكن النائب المتنفذ نجح – بفضل ضغوط لصالحه من اللوبيات ومن زملائه النواب - في تغيير القانون لكي يفلت من الملاحقة القضائية. فقدم – رفقة زملائه النواب - مقترحا قانونيا جديدا يسمح بإلغاء العقوبة التي ينص عليها القانون والمتعلقة بالتحرش الجنسي بالنساء. رفض بعض نواب المعارضة هذا المشروع ، وطلبوا بفتوى دستورية من لجنة المجلس الدستوري المخولة للبت في التشريعات. وانحازت اللجنة إلى جانب النائب المتحرش Ducray وزملائه ، وقضت أن القانون السابق الخاص بعقاب التحرش الجنسي هو قانون غامض وغير دستوري ، وعليه ينبغي استبداله بقانون آخر أكثر وضوحا وصراحة ، وتم ذلك بالفعل.

من هنا انفلت النائب من العدالة، و ضاعت حقوق النسوة الضحايا. وثارت ثائرة الجمعيات النسوية وخاصة "الجمعية الأوروبية ضد العنف الممارس على النساء في العمل"، وقُمن بمظاهرات في وسط باريس لكن الدولة لم تستجب لهن، فضاعت مطالبهن وانتهت القضية بانتصار النائب المتحرش وإفلاته من العقاب.

إن هذا الاستخفاف بالقوانين، وتحويرها وتحريفها وفق أهواء النواب المشرّعين، يبين لك مدى قوة التنفذ وفساد النخَب الفرنسية وضعف القانون أمام النواب الذين يتلاعبون به ويصوغونه كيفما شاؤوا، فانظر كيف أن قانونا صادق عليه برلمان بأكمله منذ سنوات، يُلغى في ساعة واحدة من أجل إرضاء نزوات حيوانية لأحد النواب. فهل يحق لنا بعد ذلك أن نقول أن ثمت ديموقراطية حقيقية أو حقوقا محترمة للمرأة في فرنسا؟

وهذا يقودني إلى ذكر سياسي فرنسي آخر ليس بأقل شهرة ، اسمه أريك راؤول Eric Raoult ، عُرف عنه نضاله من أجل حقوق المرأة ، وكان عمدة ووزيرا في الحكومة... وفجأة ظهر في الإعلام على

منصات العدالة في قضية تحرش جنسي وابتزاز وتهديدات، قدمتها ضده سيدة كانت تعمل في البلدية التي كان يتولى إدارتها. وحسب صحيفة لكسبرس الفرنسية الصادر عددها بتاريخ 2014/03/18 " تقول السيدة أن هذا السياسي – المناضل من أجل حقوق المرأة – أرسل لها في الفترة بين اكتوبر 2011 ويونيو 2012 خمسة عشر ألف رسالة نصية ذات إيحاءات جنسية، وفي النهاية هددها بالتسريح من العمل إن هي لم ترضخ لرغباته[238]"

وفي نفس الفترة، قدمت زوجته شكوى للعدالة أنه يضربها ويعذبها ويهينها جسديا، وذكرت صحيفة لوبوين Lepoint في عددها الصادر بتاريخ 07/02/ 2013 الحوار التالي بين القاضي والزوج المتهم والزوج الشاكية على منصة العدالة :

" يقول راؤول للقاضي معترفا : (نعم وجهتُ لها شتائم ، لكني لم أضربها) . ولما لمس القاضي نوعا من الليونة في موقف الزوجة الشاكية ، سألها قائلا : ثمت عدم تناسق بين الشكوى التي قدمتِها وبين موقفِكِ الآن، فهل صفعك زوجك أم لا ؟ تجيب مادام راؤول : (نعم تشاجرنا قليلا نحن الإثنين)، يلح القاضي في السؤال قائلا : هل صفعكِ ، نعم أم لا ؟ فتجيب الزوجة : لم يضربني بعنف...[239]"

وانتهت المحاكمة باعتراف النائب البرلماني "أريك راؤول" بإهانة زوجته وضربها ضربا غير مبرح ، لكنه رغم ما حدث ، لا يزال يتبجح في الإعلام بدفاعه عن حقوق المرأة وحريتها في العالم....

الإعتداءات على المرأة : الأرقام المروّعة

أما فيما يخص الاعتداءات النفسية والجسدية على المرأة في فرنسا فحدث ولا حرج.

حسب دراسة قدمتها الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية FRA لسنة 2014 بمناسبة اليوم العالمي للمرأة ، ووصفتها الوكالة بالدراسة "الشاملة والوافية" تحت عنوان : (**العنف ضد المرأة ، ظاهرة منتشرة**) [240] فإن :

---

[238] http://www.lexpress.fr/actualite/politique/eric-raoult-accuse-de-harcelement-sexuel-elle-n-hesitait-pas-a-montrer-son-corps_1501175.html, page consultée le 07/08/2016

[239] http://www.lepoint.fr/societe/juge-pour-violences-conjugales-eric-raoult-nie-avoir-frappe-sa-femme-07-02-2013-1624973_23.php, page consultée le 07/08/2016

[240] FRA – Agence des droits fondamentaux de l’Union européenne, « La violence à l’égard des femmes : un phénomène omniprésent », Office des publications de l’Union européenne, Luxembourg, 2014

44 في المائة من النساء الفرنسيات أكّدن أنهن يقعن ضحية العنف البدني أو الجنسي، منذ سن الخامس عشر، وهي نسبة تجعل فرنسا في الرتبة الخامسة على مستوى الإتحاد الأوروبي في شدة وطأة العنف على النساء.

ويعلق التقرير على هذه النسبة قائلا أن : (في فرنسا وبعض الدول يكون العنف ضد المرأة متقبلا من المجتمع ومرضيا به ، وبالتالي لا يمكن محاربته بسهولة [241]).

كما يؤكد التقرير أن كثيرا من الدول الأوروبية – باستثناء فرنسا- صححت وصادقت على اتفاقية اسطنبول لسنة 2011 حول " وقاية المرأة وحمايتها من العنف" .

وهذا قد يعني أن فرنسا غير مهتمة أصلا - في سياستها الداخلية - بشؤون المرأة وحقوقها.

وجاء في تقرير لصالح وزارة الصحة الفرنسية، أعده في سنة 2001 البروفسور روجيه هانريون Roger Henrion ، عضو الأكاديمية الوطنية للصحة ، أن :

امرأة تموت كل خمسة أيام بسبب العنف الزوجي في فرنسا. ويخلص التقرير إلى أن 30 في المائة من هؤلاء النسوة يمتن بسبب ضربة سكين أو سلاح حاد موجَّه من أزواجهن ، وأن 20 في المائة من النساء يقتلهن أزواجهن خنقا ... ويؤكد نفس التقرير أن نسبة 67 في المائة من الرجال المعتدين على زوجاتهم هم من الأطر كالمهندسين والأطباء والمحامين أي من الطبقة المتعلمة والميسورة [242]...

وفي سنة 2009 سجلت مكاتب الشرطة والدرك الفرنسية 47573 حالة عنف زوجي أي بزيادة 30 في المائة بالمقارنة مع سنة 2004 (36231 حالة)[243] . وفي عام 2006 ماتت 137 امرأة بسبب ضربات يوجهها الزوج لزوجه [244].

وكتبت صحيفة لكسبرس الفرنسية أن وزارة الداخلية سجلت عام 2005 عددا قدره 4412 حالة اغتصاب مرتكبة من طرف أشخاص بالغين[245]...

وحسب الموقع المتخصص في شؤون المرأة SOSfemmes فإن في كل عام تسجل على الأقل 25000 (خمسة و عشرين ألف) حالة اغتصاب ضد النساء على التراب الفرنسي...

---

[241] نفس المرجع السابق

[242] إحصاء وزارة الصحة الفرنسية , HENRION تقرير البروفسور , 2001

[243] http://violencesconjugales.pagesperso-orange.fr/CONSTAT/Quelques%20statistiques.html, page consultée le 08/06/2015

[244] نفس المصدر السابق

[245] L'Expresse N° du 10/11/2006

في سنة 2007 نشرت وزارة الداخلية تقريرا لمندوبية ضحايا العنف ضد المرأة وخلص التقرير إلى أنه في كل يومين تموت امرأة بسبب العنف الممارس عليها من طرف الرجل ... وقد استنتج التقرير أن سنة 2007 مثّل زيادة 14 بالمائة بالمقارنة مع 2006. مما يعني أن العنف ضد النساء عندهم في تزايد مستمر...

وقد نشر مركز CNIDFF، المركز الوطني للمعلومات الخاصة بحقوق النساء والعائلات، دراسة من دجمبر 1999 إلى مارس 2000، يقول فيها أن البرنامج الأوروبي المسمى (دافني) Daphné أقام استطلاعا حول أحوال المرأة في فرنسا وإيطاليا، وأبرز الأرقام التالية في ما يخص فرنسا[246] :

- 43.9 المائة من الفرنسيات قدمن شكاوى ضد العنف، و أن 78.4 في المائة منهن يقلن أن العنف الذي تعرضن له يقع أساسا في البيوت
- 84.1 في المائة من النساء اللواتي تم استجوابهن يذكرن العنف الجسدي في أول القائمة قبل أي نوع آخر من أنواع العنف.
- يمثل الكحول أحد الأسباب الرئيسة للعنف الزوجي بنسبة 54.3 في المائة

وحسب إحصائية أخرى نشرتها كتابة الدولة الفرنسية المكلفة بحقوق المرأة لسنة 1988 ، فإن مائة وثلاثين ألف تدخُّل للشرطة الحضرية كان بسبب العنف الزوجي وأن 60 في المائة من الإتصالات على الشرطة في باريس كانت تتعلق بالإعتداءات على النساء[247].

في كل أربعة أيام تموت امرأة في فرنسا بسبب العنف

نعم قد يكون الأمر صادما ومخيفا، لكنه الواقع المعاش في فرنسا، البلد الذي يسمونه بلد الحريات وحقوق الإنسان والمرأة ... فقد نشرت الوزارة المنتدبة للتكافل الإجتماعي إحصاء في شهر نوفمبر سنة 2005 وصفته "بالإحصاء الوطني الشامل لحالات القتل التي تعرض لها النساء في فرنسا خلال عامي 2003-2004" ،

جاء في هذا الإحصاء أن[248] :

في كل أربعة أيام في المتوسط ، تُقتل امرأة بسبب العنف الزوجي.

---

[246] http://www.sosfemmes.com/violences/violences_chiffres.htm, page consultée le 07/08/2016
[247] نفس المصدر السابق،
[248] Cabinet de Catherine VAUTRIN , ministre de la Cohésion sociale, (ديوان كاترين فوترين ، و زيرة التضامن الإجتماعي), En France tous les quatre jours, une femme meurt victime de violence conjugale (في فرنسا تموت امرأة كل أربعة أيام بسبب العنف الزوجي) , Dossier de presse, 23/11/2005

وأن 1789 (ألف وسبع مائة وتسع وثمانين) حالة وفاة للنساء تم إحصاءها ،

13 في المائة من حالات الوفاة المسجلة وقعت في إطار الدائرة الزوجية.

وأن عشرة في المائة من حالات القتل وقعت من خلال ضربات موجهة للمرأة.

وأن حالات القتل تعتبر ظاهرة يرتكبها غالبا الرجال، وخاصة في الوسط الريفي (العمق الفرنسي)، ودائما بنية مسبقة للقتل.

وفي دائرة (سين سان دني Seine – Saint-Denis) الباريسية ، قام مجلس العموم Conseil Général ، وهو المؤسسة المكلفة بتسيير الدائرة ، قام بدراسة إحصائية لسنة 2006 وتم نشرها سنة 2007، وأظهر أن :

« النساء من فئة 18-21 سنة هن الأكثر عرضة للتحرش الجنسي والإعتداءات الجسدية بشتى أنواعها (صفع على الوجه، وضرب على الجسد، وكلام بذيئ، وتحرش جسدي في القطارات والمترو ومحطات الباصات وغيرها ...) ، وبيَّن أيضا أن النساء لا يتمكنَّ من التحرك بحرية في الأماكن العمومية بسبب العنف وعقلية اللامساواة التي تطبع أذهان الرجال الفرنسيين. أثبتت الإحصائية كذلك أن 23 في المائة من المستطلعات آراؤهن أكدن تعرضهن لإعتداء جسدي على الأقل مرة واحدة في حياتهن . وأن 30 في المائة منهن ذكرن أنهن تعرضن لاعتداءات خلال الثلاثين شهرا الأخيرة من سنة 2006. وأن 14 في المائة تعرضن خلال 2006 لعمليات تحرش جنسي ومحاولات اغتصاب. وأن ثلثي النساء المستطلعات قلن أنهن تعرضن للتحرش في أماكن عمومية[249]»

كما نشر المرصد الوطني للإجرام OND الذي كان يرأسه الماسوني الكبير آلان بوير Alain BAUER، رئيس المحفل الشرقي الماسوني في فرنسا سابقا، نشر هذا المرصد في يوم الثلثاء 8 يوليو 2008 ، إحصاء تم إجراؤه سنة 2007، ذكر فيه أن :

47573 (خمسة مائة وثلاثة وسبعين و سبعة وأربعين ألف) حالة عنف متعمَّد وقعت ضد النساء من طرف أزواجهن وسجلتها مصالح الشرطة والدرك على مستوى التراب الفرنسي (لسنة 2007 وحدها). وأكد المرصد أن هذه السنة ، أي 2007، شهدت زيادة 31 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2004.

[249] http://www.sosfemmes.com/violences/violences_chiffres.htm, page consultée le 07/08/2016

ويضيف التقرير أنه : خلال سنة 2006 ماتت 137 (سبعة وثلاثون ومائة) امرأة تحت وطأة الضرب من طرف مُرافقها[250].

هذه الأرقام المهولة ، حدت بوزارة الداخلية أن تخصص – في أوج صيف سنة 2006- رقما هاتفيا خاصا يتصل منه النساء اللواتي يتعرض للعنف من طرف بعولتهن.

وفي سنة 2007، أصدرت مؤسسة تسمى "مندوبية الضحايا في وزارة الداخلية" منشورا آخر، يبيّن أنه في هذه السنة (أي 2007) ماتت 192 امرأة ضحية عنف مرافقها ، ويقول التقرير في خلاصته أن : (القتل العنيف في بيت الزوجية ازداد بنسبة 14 في المائة بالمقارنة مع إحصاء 2006) [251].

وبالجملة، فالفرنسيون كمجتمع - وخاصة رجالهم - يتميزون بعنف رهيب مع النساء سواء في ذلك ساستهم ومفكروهم وعامتهم ورعاعهم ، و لا يولون أي كرامة للمرأة. وما نراه من حب ورومانسية وهيام في السينما وفي القصص الغرامية التي يصدّرونها إلينا إنما ذلك أوهام في أوهام وأضغاث أحلام.

وياليت شعري أي دروس تجرؤ فرنسا أن تقدّمها للعالميْن العربي والإسلامي في موضوع المرأة وحقوقها ؟ وكيف لبلد هذه حاله تجاه المرأة وحقوقها وحريتها، أن ينبس ببنت شفة حول حقوق الإنسان والمرأة والطفل؟ لكنه التناقض الغربي والخطاب المزدوج والنفاق الصرف، الذي يترك العاقل حيران.

إذن، يلاحظ كل من عايش القوم أن المرأة عندهم يُنظر إليها بأبشع أنواع الاحتقار، بل يعتبرونها كائنا تافها ليس له أدنى قيمة ، إلا ما كان من تحقيق الأرباح التجارية والنزوات البهيمية ، لا أكثر ولا أقل ...

بل إن الكلاب – أكرمك الله – أكبر قيمة عندهم وأعلى شأنا من المرأة، هذه المخلوقة الرقيقة الجميلة. فترى الواحد منهم يعيش السنين إثر السنين في بيته مع كلبه ويعامل أحسن معاملة من أكل وشرب ونزهة، إلا المرأة فإنه يضربها ويخدشها بالسكاكين والآلات الحادة، ويرميها من أعالي البنايات وغير ذلك من البشاعات اللاإنسانية...

ولا أبالغ إذا قلت أن أتعس مخلوق في فرنسا هي المرأة؛ ولا أدل على ذلك من كثرة الانتحار عند نساءهم من شدة وطأة اليأس والقهر.

وإني لأستغرب قيام بعض العلمانيين المتطرفين منا والمسوّقين لقيم فرنسا بالتطبيل في بلادنا للحقوق والميزات التي – بزعمهم - تحظى بها المرأة الغربية ؛ كونها – كما يقولون - متحررة من شتى القيود

[250] نفس المصدر السابق
[251] نفس المصدر السابق

ومتساوية مع الرجل ، في حين أن المسكينة لا تحظى بأي ميزات على أرض الواقع، والأرقام السابقة أكبر دليل على ما أقول.

كم تحتاج فرنسا إلى تلك العطفة الإلهية الحانية التي جاء بها الإسلام لتهدئة وتهذيب الضمير الإنساني، وحث الرجل على التحلي بمكارم الأخلاق والنبل مع المرأة.

كم يحتاج هؤلاء الإفرنج إلى تعاليمنا الحكيمة ، تلك التعاليم الرحمانية السمحة التي يتكلم فيها المولي سبحانه عن فن معاملة النساء، في قوله : (وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا[252]) و في قوله : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف[253]) ، وقوله : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجْدِكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن[254]) إلى أن يقول (وأتمروا بينكم بمعروف)

في حين يعلمنا النبي الكريم أن النساء (ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم)، ويقول عنهن : (إنما النساء شقائق الرجال)، ويقول (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي)...

هذا ما تحتاج فرنسا أن تعرفه وتطبقَه على الأرض. وتحتاجه – أكثر من أي وقت مضى - أوروبا بأسرها، والغرب كله.... إنها قيم الأخلاق والحنوّ والعاطفة الجياشة واللطافة الرقيقة الناعمة، وليست اللطافة المصطنعة في خطابات الساسة والبرامج الإنتخابية، وعلى الشاشات السينمائية وفي صفحات الروايات الغرامية الشاذة و الركيكة.

*****

مظاهرة الثالث إبريل 2013 : عندما تقتحم العاهرات أبوابَ المساجد

وفي هذا الصراع المحتدم بين الظلام والنور ، تخرج مجموعة من البغايا عاريات الصدور ويقتحمن مسجد باريس الكبير، أعلى مؤسسة دينية إسلامية في فرنسا ترمز للإسلام الوسطي في قلب أوروبا.

252 الآية 21، سورة آل عمران
253 الآية 228، سورة البقرة
254 الآية 6، سورة الطلاق

ثلاث نساء كاشفات عن صدورهن : اثنتان فرنسيتان والثالثة تونسية، تواعدن أمام واجهة مسجد باريس ودعون أجهزة الإعلام لتصويرهن ... يبدو أن العملية مبرجمة مسبقا.

كان الهدف من العملية حسب ما ورد في الإعلام، هو التنديد بما أسمينه (الظلامية الإسلامية). وتم هذا التنديد عمليا عن طريق حرق شهادة التوحيد ، لا إله إلا الله محمد رسول الله، أمام مسجد باريس ، بحضور الإعلام الفرنسي والعالمي وتمت عملية الحرق تحت عدسات المصورين وأمام أعين المارة. وكان مع المتظاهرات عدة صحافيات يدعمنهن مثل (كارولين فورست Caroline Fourest الصحفية الفرنسية سيئة الصيت...

وهاهي إحدى صور المتظاهرات العاريات ، وهن يحرقن شهادة التوحيد أمام بيت الله :



صورة لامرأتين عاريتي الصدر من جمعية femen تحرقان علما يحمل شهادة التوحيد أمام واجهة مسجد باريس الكبير. مما يدل على أن الحرب هنا في فرنسا هي ضد الإسلام كدين و عقيدة، وليست لأجل حقوق المرأة ولا غيرها من الشعارات الكاذبة.

ونشرت بعض الصحف لهن صورا أخرى ، وهن في وضعية يسخرن فيها من سجود المسلمين لله رب العالمين. وأستحي من إيرادها في هذا المقام. فاللهم غفرانك.

تقول المتظاهرات الثلاث أنهن نفذن هذه العملية احتجاجا على ما أسمينه انتهاك حقوق المرأة في العالمَيْن العربي والإسلامي وتضامنا مع زميلتهن التونسية أمينة السبوعي . وكانت هذه الأخيرة نشرت صورة

تكشف صدرها على الانترنت - أيام المظاهرات التونسية المنددة باغتيال السياسي شكري بَالعيد - وكتبتْ علي صدرها عبارة : " جسمي ملكي وحدي، وليس شرفا لأي أحد " . وقد أثارت بفعلها ضجة كبيرة في الأوساط التونسية. انتقل الخبر كالبرق إلى فرنسا، قلعة العلمانية. فقامت بعض المنظمات العلمانية المناهضة للدين بتنظيم حملات إعلامية دعائية لدعم هذه التونسية. فخرجت نسوة من أعضاء منظمة " فيمن" Femen الإنحلالية بدعم من بعض الإعلاميين ورجال الأعمال الفرنسيين، وعرضن صدورهن أمام مسجد باريس وكتبن عليها العبارات التالية : " النساء العربيات ضد الإسلام" و " الحرية للمرأة" ..

ولعمري لقد ضاع النساء العربيات إن كان هؤلاء البغايا هن من يتكلم باسمهن ويدافعن عنهن.

لكنْ، ألمْ يجد هؤلاء النسوة غير التظاهر عاريات الصدور للمطالبة بحقوقهن؟ أليس ثمت وسائل أخرى أكثر أخلاقية وألطف جذبا لمشاعر الجماهير من هذا النوع من الإستعراض الحيواني البذيئ الحقير المخل بالآداب العامة؟ أليس هذا الإستعراض للجسد الانثوي بهذه الطريقة هو بحد ذاته نوعا من انتهاك حقوق المرأة؟

لا شك أن اللواتي قمن بمثل هذه الإستعراضات اللاأخلاقية أمام بيت الله، وأمام كاميرات الإعلام، كنّ واقعات ضحية تلاعب بهن ... وهذا ما أكدته - فيما بعد- بعض المصادر الإعلامية؛ فقد ذكرت مخرجة أسترالية تدعى كيتي جرين Kitty Green في فيلم وثائقي لها يسمى (أوكرانيا ليست أرض فجور) - يحكي الفيلم مسار منظمة (فيمن Femen) - ذكرت المخرجة أن وراء تأسيس هذه المجموعة رجلٌ اسمه فيكتور سفياتسكي Victor SVIATSKI ووصفته (بالرجل العنيف مع النساء ، وأنه يعاملهن بقذارة...) وقالت في تصريح لمجلة ذي اندبندت البريطانية أن هذا الرجل (كان يختار بعنايةٍ النساء اللواتي يناضلن في المجموعة وذلك على أساس اعتبارات جسدية بحتة ، لأنه يحقق بذلك رواجا إعلاميا كبيرا)

وتقول صحيفة "ذي اندبندت" التي شاهدت الفيلم كاملا أن النساء الأعضاء في مجموعة (فيمن) "يتميزن بطبع ذَلول، ولا يرغبن في أن يكن مؤثرات، وطبيعتهن النفسية لا تخوّلهن أن يكن ناشطات في ميدان السياسة).

بعبارة أخرى، يعني ذلك أن هذه التظاهرات الصاخبة المخلة بالأدب التي تقوم بها هذه المجموعة من وقت لآخر باسم الدفاع عن حقوق المرأة ، إنما هي نوع من التلاعب بمشاعر النساء في العالم ، وإيهامهن أن هناك من يدافع عن حقوقهن. في حين أن المدافعات هن أنفسهن ضحايا للعنف الجسدي والنفسي ويحتجن أكثر من غيرهن لأن يُخلَّصن من الجحيم الذي يعشن فيه.

نبذة عن منظمة " فيمن " Femen التي تزعم النضال من أجل حقوق المرأة

هي مجموعة نسائية نشأت سنة 2008 في "كييف" عاصمة أوكرانيا. وتنظم هذه المجموعة مظاهرات عارية لدعم ما يسمونه " حقوق المرأة ومحاربة انتشار الأديان، وتأثير الإيمان في المجتمعات ، ومحاربة الفساد" ... ولعمر الله أنّ ما يقمن به لهو الفساد بعينه.

وتعرِّف هذه المجموعة النسائية نفسها بأنها "ملحدة " و "لا دينية " وتنتقد على الحركات العلمانية أنها تقبل باللامقبول، أي أنها ترضى بحق الناس في تبني أي دين دون التدخل في دعم دين على حساب آخر.

ورغم أن الفريقين : منظمة (فيمن) و أصحاب (العلمانية)، يُعتبران من ألد أعداء الإيمان ، إلا أن حال " فيمن" مع الدين بالمقارنة مع العلمانية يذكر بالمثل العربي القائل (رحم الله الحجاج ما أعدله) ، فالعلمانية أرحم بكثير بأهل الأديان من منظمة "فيمن" وأتباعها وداعميها.

أما من ناحية تمويل نشاطاتها، فقد كشفت صُحفية ألمانية أن منظمة (فيمن) تموّلها مجموعات مالية وإعلامية أوروبية وأمريكية مثل رجل الأعمال الألماني دي جي هيل DJ Hell ومثل كارولين فورست Caroline Fourest الآنفة الذكر، وهي صُحفية شديدة العداء لمسلمي فرنسا ولا تكف عن مهاجمة الإسلام يوميا على أمواج الإذاعات والتلفيزيون وعلى صحائف المواقع الألكترونية.

في كل مرة تقوم أعضاء هذه المنظمة بعملية إعلامية في فرنسا ، تحصل كل واحدة على مبلغ 1000 يورو يوميا مقابل عرضها لجسدها أمام الإعلام ورفعها للافتات "مناضلة" تتكلم عن ما يسمونه" حقوق المرأة" و " خطر الدين على المجتمعات" .

وخلال عملية مسجد باريس حصلت كل واحدة من المتظاهرات على المبلغ المذكور بالإضافة إلى تذكرة سفر مجانية من باريس إلي أوكرانيا ذهابا وإيابا وإقامة مجانية في فنادق باريس مع تحمل كامل التكاليف.

ووصلت درجة شيوعهن وتأثيرهن في باريس أنْ قامت نائبة في البرلمان الفرنسي باستفسار الحكومة عن مصادر تمويل هذه المنظمة وعن دوافعها، وعن احتمال تدخّل بعض الإدارات الباريسية في دعمها مثل بلدية باريس التي قيل أنها تعيرها مكاتب ومحلات لممارسة نشاطاتها.

التعري كوسيلة يائسة للمطالبة بالحقوق

عندما شعرت المرأة في فرنسا أن حقوقها مجرد حبر على ورق، وليس لها أثر في الواقع ، وأن الساسة والمفكرين لا يولون أي اهتمام لهذا الكائن المرمي على هامش الحياة ، برزت إثر ذلك منظمات وجمعيات نسائية جعلن من التعري الوسيلة الوحيدة والمضمونة للمطالبة بحقوقهن ...وكأنهن شعرن أن هذه الطريقة اللاأخلاقية هي الوحيدة الكفيلة بجعل الآذان تصغي إليهن والأبصار تلتفت إليهن.

من شواهد ذلك، عدة مظاهرات لنساء فرنسيات عاريات رخصت لها السلطات في باريس في حي معروف يصلي فيه المسلمون ، هذا الحي اسمه لاجوت دور la goutte d’Or ويقع في الدائرة 19 . ولا شك أن تحديد السلطات العمومية لهذا الحي بالذات – وهو حي ذو أغلبية مسلمة – والسماح للعرايا بالمرور فيه ، فيه مغزى كبير.

حدثت المظاهرة مطلع العام الدراسي ، أي يوم 18 سبتمبر 2012 ، و ظل النساء فيها يمشين عرايا في شوارع الحي على مرأى ومسمع من الناس وخاصة من الأطفال الذين كانوا يمرون في طريقهم إلى المدرسة وينظرون بعيون مشدوهة إلى هؤلاء النسوة وهن يمشين عرايا في الشارع.

وهنا أطرح تساؤلا هاما حول مدى الانتهاك الصارخ لحقوق الطفل في هذه المظاهرة حيث كان الأطفال الصغار معرضون على مدار الساعة لرؤية مشاهد لا ينبغي لطفل صغير أن يراها بعينيه. بل إن الإعلام زاد الطين بلة ؛ إذْ استمرت القنوات الإعلامية بنشر تلك الصور الخليعة على مدار الساعة طيلة اليوم يراها الناس من شتى الأعمار...

واللافت، أن منظمات حقوق الطفل و المرأة لم تنبس ببنت شفة في الموضوع بل غضت الطرف عن المسألة... ربما لأن المظاهرة كانت تهدف إلى التنديد بالإسلام إذْ كان فيها لافتات تشير صراحة إلى الإسلام وإلى ما يسمونه ب"التطرف". فما كان من هذه المنظمات الحقوقية المنافقة إلا السكوت والرضا بما يحدث طالما أن دين الإسلام هو المستهدف. فالإسلام عدو الجميع في هذه البلاد.

وكان من ضمن اللافتات المرفوعة ، لافتات مكتوب عليها (**علمانية ، حرية**) Laïcité, liberté، وأخرى مكتوب عليها (**أيتها المسلمة، خليك عارية**)، وعبارة (**اخرج أيها التطرف**) وفي لافتة أخرى تقرأ (**الحرية تساوي العري**)... وعبارات أخرى مسيئة، موجهة إلى الإسلام أستنكف عن ذكرها في هذا الكتاب... فحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكانت الشرطة الفرنسية حاضرة في المظاهرة، تعمل على حراستها طوال اليوم .في إشارة غير مباشرة إلى تشجيع الحكومة الفرنسية لمثل هذا النوع من المظاهرات التي تزدري معتقدات الناس،

وتنتهك حقوق الأطفال في قلب الشوارع وتجرح مشاعر الأقليات المسلمة . وقد مرت المظاهرة قرب مسجد الحي في تعد سافر على حرمة بيت الله...

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أعطت السلطات الفرنسية مكتبا لهؤلاء النسوة لإقامة نشاطهن في هذا الحي المعروف بصلاة المسلمين في شوارعه، كنوع من التحريش الذي ترعاه الدولة الفرنسية بين الطوائف الإجتماعية... فانظر كيف أن الحكومة نفسها ترعى هذا الاضطهاد والإذلال تجاه المسلمين بل وتشجع عليه.

وفي هذه المظاهرة ، تظهر رئيسة جمعية ni putes ni soumises صافيا العبدي – وهي من أصول فيما يبدو عربية -، تظهر بصدر عار مكتوب عليه عبارة : "لنعري أنفسنا نحن المسلمون"

بينما اختارت رفيقتها في النضال، الكاتبة والفنانة المسرحية اللبنانية (دارينا الجندي)، أن تكتب بحروف سوداء على صدرها شعار « لا للشريعة » . فتأمل كيف أن أبطال هذه المظاهرات هن نسوة من جذور عربية ... ثم انظر كيف أن هذا النوع من البغايا اللواتي يحملن أسماء عربية، هن من يشوه سمعة النساء العربيات الطاهرات... فإنا لله وإنا إليه راجعون، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

المرأة المسلمة في فرنسا :الحرب الضروس

أما عن حال المرأة المسلمة فإلى الله المشتكى...

تمر النساء المسلمات في فرنسا بفتنة رهيبة لا أعرف لها وصفا إلا ما كان من الآية الكريمة التي تقول (والفتنة أشد من القتل) ، ولعمري أن ما تعانيه المسلمات في فرنسا لهو أشد آلاف المرات من القتل ... فابتداء من تقييد السلطات لحريتهن الشخصية عن طريق تقنين منع الحجاب في الأماكن العامة كالإدارات وغيرها، وانتهاء بمنعهن حتى من أخْذ أبناءهن من مدارس الحضانة بحجة أنهن يلبسن الحجاب الإسلامي وبذريعة الخوف من التأثير في عقول الأطفال الصغار... كلها سلسلة جهنمية من المضايقات لم تعرفها أي امرأة في العالم الغربي بأسره ، إلا في فرنسا.

وللمزيد من المعلومات حول اضطهاد المرأة المسلمة على التراب الفرنسي ، يُرجع إلى فصل (مسلمو فرنسا : الواقع الأليم) .. لكن سأذكر هنا نتَفا لم أذكرها في ذلك الفصل...

فهذه فتاة متحجبة (غير متنقبة) حضرت لميعاد امتحان السياقة للحصول على رخصة قيادة السيارة، وعندما أخذت مقعدها في سيارة الإمتحان، قالت لها المفتشة الحكومية أن لا حق لها في إجراء الامتحان ؛ لأنها متحجبة. ولما سألتها البنت هل ثمت قانون يمنعها من لبس حجابها أثناء الامتحان أجابتها المفتشة أن لا ، ولكن الحجاب – تجيب المفتشة – يمنع من استماع النصائح المقدمة من طرف المفتش والمتعلقة بتعاليم السلامة أثناء السياقة!

فانظر كيف يتذرع القوم في منع المحجبات من أبسط حقوقهن...

وقعت هذه الحادثة في ديسمبر من 2013 في مدينة أتامب ETAMPES إحدى ضواحي باريس. ونشرها موقع CRI المسمى بالمنسقية ضد العنصرية والاسلاموفوبيا.

ولما أصرت المسلمة على التمسك بحجابها أجابتها المفتشة أن لا بد من الكشف عن شعرها وعنقها وإلا فلن تسمح لها بإجراء الامتحان. كانت البنت المسلمة معتزة بدينها .. فرفضت بشكل قاطع أن تستسلم لاستفزاز المفتشة العنصرية وغادرت المكان.. وقدمت شكوى للعدالة و لم تحصل المسلمة على شيئ ولم تعاقَب المفتشة، ولم تقدم أي اعتذار، وضاعت القضية في أروقة القضاء كغيرها من القضايا اللامتناهية التي يقع ضحيتها مسلمات ومسلمون ثم تختفي مع الزمن، لأن لا أحد يدافع عن هؤلاء المضطهدين.

ورغم أن ما قامت به هذه المرأة الفرنسية تجاه الفتاة المسلمة مخالف للنظام المعمول به، ولا يستند لأي أساسي قانوني باعتباره لا يدخل في إطار قانون منع الحجاب الإسلامي في الأماكن العمومية.. بل قد يعاقب عليه القانون بشكل صارم باعتباره تمييزا ضد المرأة .. إلا أن العدالة – كدأبها في مثل هذه القضايا- لم تحاسب المفتشة على أي شيء وهي الآن تمرح وتسرح وتمارس عملها كمفتشة سياقة تابعة للدولة، دون قلق أو وجل.

قصة هذه المسلمة مع المفتشة الفرنسية يقع من أمثالها يوميا على كافة التراب الفرنسي ما يصعب حصره ... وأضحت للأسف نوعا من الرياضة المفضلة لدى الفرنسيين كارهي الإسلام.

انتهاكات حقوق الطفل : تسريب وثيقة سرية من إحدى الأكاديميات

ولم تقف اختراقات حقوق الإنسان في ما يسمى "بلد حقوق الإنسان" عند النساء فقط، بل تجاوز الأمر حتى الأطفال. ومن مظاهر ذلك، تلك الوثيقة السرية العجيبة الفاضحة التي تسربت للصحف من إدارة أكاديمية بواتيي POITIER[255] ، حيث وزعت الأكاديمية المذكورة على كل المدارس في الأقاليم التابعة لها منشورات سرية خاصة بمدراء المؤسسات .

تأمر الوثيقة - الصادرة في شهر نوفمبر 2014- بمراقبة الأطفال من أصول مسلمة في المدارس وتبليغ شرطة محاربة الإرهاب عنهم .. كل ذلك تحت غطاء محاربة التطرف الديني.

وكنت اطلعت على هذه الوثيقة ، ورأيت على رأسها خاتم وزارة التربية الوطنية الفرنسية، وخاتم أكاديمية الإقليم. وعنوان الوثيقة هو الوقاية من التشدد الديني في الأوساط المدرسية " Prévention de la radicalisation en milieu scolaire"

وتحتوي الوثيقة في فهرستها على الفصول التالية :

- **مقدمة عن التشدد الديني (وتتكلم عن دين الإسلام بوجه خاص)**
- **نبذة تاريخية عن التشدد ، وحالته اليوم**
- **المؤشرات الدالة على التشدد**
- **وسائل المحاربة**
- **إجراءات وقائية على المستوى الجهوي**
- **المصادر (التي استقت منها الوثيقة المعلومات)**

وتقول الوثيقة في مقدمتها أن التطرف الديني، لا حدود له وقد ينتشر في كل مكان، في المدارس الابتدائية والاعدادية و الثانوية والجامعات وحتى بين أصدقاء العمل، وعلى مستوى العائلات.

وفي باب النبذة التاريخية ، تبدأ الوثيقة بذكر الثورة الإسلامية في إيران وأنها وقعت نهاية السبعينات. وأن في نهاية التسعينات تم إنشاء منظمة القاعدة، والدعوة إلى الجهاد.

وابتداء من 2010 – تقول الوثيقة- بدأ انفجار الأوضاع في الشرق الاوسط. ومن هنا بدأت خلايا الجهاد – تقول الوثيقة- في الظهور على السطح.

[255] للتذكير، هذه المدينة هي التي وصلها المسلمون أيام غزوهم لفرنسا، ووقعت فيها معركة بلاط الشهداء الشهيرة سنة 732م بقيادة الأمير عبد الرحمن الغافقي. ولعل إصدار الوثيقة من أكاديميتها ليس محل صدفة، فالتاريخ ما زال حاضرا في أذهان القوم...

وعن حالة التشدد اليوم، تذكر الوثيقة بعض الإحصاءات في فرنسا كانتشار التدين في أوساط الشباب من أصول مسلمة أو حتى الشباب الفرنسيين الداخلين في الإسلام، وكخروج بعض الشباب للجهاد في الصراع السوري.

وفي فصل المؤشرات الدالة على التشدد تذكر الوثيقة أشياء مثيرة للاشمئزاز في الحقيقة ، مثال ذلك ما ورد في إحدى الصفحات حيث تقول أن من العلامات الدالة على التطرف الديني هي : (وهنا أترجم حرفيا ما ورد في الوثيقة) :

- اللحية الكثيفة الغير محففة و الشارب المحلوق
- الرأس المحلوق بشكل تام
- أثر السجود في الجبهة
- إظهار التلميذ للاهتمام بتاريخ صدر الإسلام
- لباس الزي الإسلامي (القميص) في الشارع
- الساقان المستوران حتى الكعبين (في إشارة إلى زي البنات المسلمات في المدارس)
- رفض النحت على الجسم
- نقصان الوزن بسبب الصيام المتكرر (يقصدون صيام شهر رمضان)
- التقوقع المذهبي
- إظهار الآراء السياسية ، كالحديث عن الظلم في القضية الفلسطينية ، أو عن الهجوم الأمريكي على العراق، أو سوريا ، او الكلام عن أحداث ثورة يناير في مصر
- اختيار بعض وسائل الإعلام والوسائط، وإظهار ميول لمتابعة المواقع الجهادية

هذا ما نصت عليه حرفيا تلك الوثيقة الصادرة من اكاديمية بواتيي Poitiers والموجهة لمدراء المدارس في كافة الإقليم.

وفي فصل" وسائل المحاربة" ، نقرأ في الوثيقة ما يلي :

- إن ثمت جمهورا جديدا متشددا من العائلات الغير متدينة، حيث يمثل هذا الجمهور نحوا من 30 بالمائة وعليه ينبغي الانتباه للجمهور الجديد
- أن بعض التلاميذ يتشدد بشكل مباشر من خلال التأثير عليه، وتستمر هذه المرحلة ثلاث أسابيع
- يتم إخفاء التشدد الجديد عن الأبوين

- الأدلجة عبر الاستماع لفيديوهات متشددين آخرين ينشرون الخطابات باللغة الفرنسية على الانترنت
- استيراتيجية جديدة تتبناها الفِرق المتشددة تتمثل في موسيقى ساحرة مؤثرة ومثيرة للتعاطف

في نفس الفصل ، في فقرة عنوانها مسار التشدد Le parcours de radicalisation ، تقسّم الوثيقة مسار التشدد إلى ثلاث أطوار ، وتكتب ما يلي – وهنا أيضا أترجم حرفيا ما جاء في الوثيقة- :

- الطور الاول : الانقطاع عن الأوساط خارج العائلة
- قطع الصلة عن الأصحاب
- قطع الصلة عن النشاطات المدرسية وعدم الاهتمام بالألعاب
- الانفصال عن المدرسة وعن التعليم

- الطور الثاني : قطع الصلة عن الأسرة
- في البداية ، لا يوجد تغيير في سلوك التلميذ
- تحضير للذهاب السري "خارج فرنسا"، (صفحات سرية في الفسبوك – حسب تعبير الوثيقة-)
- قطع تدريجي أو فجائي للصلة مع العائلة ، وتعبير الطفل الصريح عن عدم انتمائه لأسرته

- الطور الثالث : انمحاء الهوية الفردية
- اختفاء المظهر الفردي للطفل كنزع النقاب لدى الفتيات
- اختفاء المظهر أو إظهاره بشكل واضح لدى الفتيان
- خطابات جنونية ، والحديث عن نظرية المؤامرة

وفي فقرة أخرى من نفس الفصل، تتكلم الوثيقة عن أنواع ودواعي الانحراف التشددي لدى التلاميذ وتحيل إلى مرجع آخر يسمى مركز CPDSI أي Centre de prévention contre les dérives sectaires liés à l’islam ، بمعنى : مركز الوقاية ضد الانحرافات الطائفية ذات الصلة بالإسلام.

وتكتب الوثيقة أن من دواعي الانحراف التشددي ما يلي:

- البحث عن التضحية
- الذهاب إلى مواقع القتال لسبب إنساني
- البحث عن الانتماء إلى مجموعة
- البحث عن المواجهة و القتال
- إظهار القوة والسيطرة

ثم تعرِّج الوثيقة إلى ذكر التساؤلات التي ينبغي على المعنيين ، كالمعلمين، طرحها على أنفسهم لتحديد التلاميذ المشتبه فيهم ، فتقترح التساؤلات التالية وتجيب عليها .

وها هو ما ورد الوثيقة :

- ماهي التغيرات التي تطرأ لدى التلميذ، أهي : تغيّر وجهة النظر لدى التلميذ تجاه الدين ، أم نية الذهاب إلى منطقة من مناطق القتال؟
- هل الشخص المعني منعزل عن أصدقائه، أو عن أهله، أو عن عمله؟
- هل غيّر التلميذُ الأشخاص والأماكن التي يتردد عليها[256] ؟
- هل لاحظتم تغيرا جديدا في سلوكه؟
- هل التلميذ يتكلم عن مناطق القتال؟
- ما هي علاقته بالانترنت والشبكات الاجتماعية؟

وفي فصل الاجراءات الوقائية على المستوى الجهوي تكتب الوثيقة ما يلي:

- رقم وطني أخضر للاتصال عليه يوم الاثنين وهو : 696 005 0800 ، للمساعدة والتوجيه
- تكوين خلية مختصة في هذا المجال على المستوى الجهوي
- دعم للعائلات
- حماية الصغار

[256] في إشارة إلى كثرة صلاة الجماعة في المسجد

و في صفحة أخرى، تعطي الوثيقة مخططا دائريا يبين وسائل الوقاية. وتجد في مركز الصفحة دائرة مكتوب عليها (إجراءات وقائية) وتنطلق من هذه الدائرة دوائر أخرى ، مكتوب في مركز كل واحدة منها ، ما يلي :

- محاربة الشبكات الجهادية
- تشديد الرقابة على الأطفال[257]
- تدخّل وقائي من طرف حكام الولايات les préfets
- تعاون دولي (أي مع الدول العربية – وخاصة المغاربية منها - التي ينتمي إليها "الإرهابيون" المفترَضون)

وفي الفصل الاخير، وهو يتكلم عن المصادر التي رجعت إليها الوثيقة في عملها، نقرأ ما يلي :

- MIVILID المصلحة الوزارية المكلفة بمراقبة ومحاربة الانحراف الطائفي www-dervis-sectes.gouv.fr
- CNAPR المركز القومي لمحاربة ووقاية التشدد
- CPDSI مركز الوقاية ضد الانحرافات الطائفية ذات الصلة بالإسلام.

انتهت الوثيقة .

لا شك ان القارئ لهذه الوثيقة سيندهش أولا من كونها صادرة من مؤسسة تربوية رسمية مرموقة تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية، وثانيا من كونها موجهة من أجل مراقبة أطفال صغار ، مازالوا في طور النشأة والرعاية، ومنتمين إلى دين معين، ومتهمين ظلما في كونهم قد يكونوا إرهابيين محتملين.

والحق ، أنها وثيقة أشبه ما تكون بوثائق الشرطة التي تتابع المجرمين، فتضع العلامات للتعرف على كل فرد ، ولا شك أن المؤسسة التربوية التي تسربت منها الوثيقة اعتمدت على عناصر من الشرطة لتحرير وثيقتها.

وقد قامت ردود أفعال كثيرة من بعض المثقفين والمربين وآباء التلاميذ تجاه هذه الوثيقة ، ونددت بانتهاك حقوق الأطفال وبالعنصرية التي تزداد يوما بعد يوم في المؤسسات التربوية الفرنسية.

---

[257] ههنا يبرز انتهاك حقوق الطفل بشكل واضح وصريح. فتتم مراقبة تحركاته ، والدخول في حياته الخاصة، واتصالاته الهاتفية مع أصدقائه، ومواقع الإنترنت التي يتصفحها...

ولم تجب إدارة الأكاديمية على ردود الأفعال، والتزمت الصمت مكتفية بالإشارة إلى أن لها الحق في محاربة ما تسميه "التطرف الديني لدى التلاميذ".

ولك أنت – أيها القارئ- أن تتساءل : ما ذنب أطفال فرنسا المسلمين في ما يقع في العالم من أحداث عنف و"إرهاب" ؟ ولماذا كل هذه الإجراءات الرقابية ضدهم ؟ أين هي حقوق الطفل التي طالما صدّعوا آذاننا بها؟ لماذا لا تتحرك الحكومة وخاصة وزارة التربية في التنديد بهذه الوثيقة؟ وهل سكوت الوزارة المعنية هو تعبير عن الرضا و القبول بما قامت به أكاديمية بواتيي Poitier ؟

ملاحقات الأطفال في القضاء

بعيد أحداث جريدة شارلي التي وقعت مطلع 2015 والتي قُتل فيها الرسامون المسيئون للذات النبوية وللقرآن الكريم، قامت حملات مستعرة في المدارس تستهدف الأطفال المسلمين، و روج لها الإعلام بشكل مكثف ومخيف حتى أن بعض العائلات أمسكت أبناءها عن الذهاب للمدارس مدة أيام خوفا من حصول اعتداءات عليهم، سواء من التلاميذ أو من طرف المعلمين ومدراء المدارس، ومن أعجب الحملات التي رأيت كانت سلسلة شكاوى إلى العدالة تقدم بها بعض المعلمين ونظّار المدارس يطالبون فيها بالحكم على بعض الأطفال المسلمين لعدم احترامهم دقيقة الصمت التي فرضتها الحكومة في المدارس والأماكن العمومية حدادا على الكاريكاتوريين المسيئين لرسول الله...

من شواهد ذلك ، شكوى تقدم بها معلم مدرسة في مدينة نيس Nice ضد طفل مسلم صغيره عمره ثماني سنوات فقط ومصاب بمرض السكري ، كان موضوع الشكوى أن الطفل الصغير أجاب بشكل "غير لائق" عن سؤال طرحه عليه معلمه : (هل أنت مع شارلي) ، قال الطفل : لا أنا لست مع شارلي. أبلغ المعلم مدير المدرسة بخبر الولد الصغير، فأعاد المدير السؤال مرة أخرى على الطفل الصغير، فأجاب : لا، أنا لست مع شارلي، أنا مع الإرهابيين. هنا بدأت القضية.

وكان بإمكان المعلم والمدير ترك الأمر ينتهي لحده، لكن تحامل المعلمين في النظام المدرسي الفرنسي على أطفال المسلمين كان دافعا أساسيا للتشهير بالولد الصغير وملاحقته أمام القضاء.

مع إصرار الطفل على جوابه ، قدم مدير المدرسة شكوى للشرطة بعنوان (تمجيد الإرهاب) Apologie du terrorisme.

وكان ذنب الطفل الصغير حسب المعلم والمدير أنه انحاز لما يسمى بـ(الإرهابيين) وانه قال : (لست مع شارلي) (في إشارة لرفضه للرسوم الساخرة من رسول الله).

قامت الشرطة فورا باستدعاء الطفل ، رغم أن القانون يمنع ذلك، واستجوبته مدة ثلاثين دقيقة[258] كاستجواب البالغين، بل ذكرت بعض الجمعيات المحلية أنه استُجوِب مدة ساعتين متواصلتين هو وأبوه.

وثارت زوبعة كاسحة في الإعلام الفرنسي تطبيلا لما أسموه "الفضيحة " ، أيْ فضيحة عبارات بريئة نطقها ولد صغير عمره ثماني سنوات. وبالغت بعض الصحف في تلفيق الخبر على الطفل المسكين، وقوّلته ما لم يقل، مثال ذلك مانشرته جريدة (نيس الصباح) Nice Matin حيث كتبت على صفحتها أن الطفل قال (يجب قتل الفرنسيين، أنا مع الإرهابيين. لقد أحسن المسلمون، صحافيو جريدة شارلي يستحقون ذلك)[259] ، وفنّد محامي الطفل كل المزاعم التي نشرتها الصحيفة المذكورة، ووصف القضية الملفقة ضد الطفل بأنها "هيستيريا جماعية تصيب فرنسا هذه الأيام" .

وتم نقل الطفل الصغير إلى محكمة الشرطة ، وهُدّد بالسجن ، ومُنع من استعمال جرعة الإنسولين التي يستعملها لمرض السكري، وأُجبر على الإعتذار داخل جميع فصول المدرسة التي هو مسجل فيها كنوع من الإهانة والإذلال لشخص الطفل أمام أصدقائه الصغار ...

والحق أنه ما كان للطفل أن يتفوه بما قال لولا أن المعلم تحدث للتلاميذ عن أحداث جريدة شارلي. وقد تساءل البعض من المراقبين أكثر من مرة عن جدوائية تحديث الأطفال الصغار في المدارس عن هذه الأحداث، لكن الارتباك في المؤسسة التربوية، وكراهية المسلمين، والخوف من الإسلام، كل ذلك دفع بعض المعلمين في أغلب المدارس إلى معالجة هذه المواضيع في قاعات الدرس.

ولم يقف الأمر عند كلمات الطفل البريئة ، بل ذهب مدير المدرسة أبعد من ذلك، فقدّم شكوى من أب الطفل بدعوى أنه (يتدخل في شؤون المدرسة)... وتدخل العمدة سيئ الصيت كريستيان أستروزي Christian Estrosi، عمدة مدينة نيس، ودعم موقف المدرسة وحرض المدير على الشكوى من الأسرة المسلمة... وهذا العمدة المدعو أستروزي ESTROSI معروف لدى المسلمين في فرنسا بعدائه المعلَن للدين الإسلامي وكرهه لطائفة المسلمين وبمواقفه الصريحة لصالح الجماعات الصهيونية سواء في صحن البرلمان أو على أمواج الإعلام أو في المهرجات العامة.

وتدخلتْ أيضا وزيرة التعليم ، وهي من أصل مغربي، واسمها نجاة فالو- بلقاسم -Najat Vallau Belkacem، تدخلت لتشجيع مدير المؤسسة وتحفيز المعلم على تقديم الشكوى ضد الطفل الصغير...

[258] http://www.lavoixdunord.fr/france-monde/nice-un-enfant-de-8-ans-entendu-pour-apologie-d-acte-ia0b0n2629386 (consultée le 07/08/2016)
[259] http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2015/01/29/apologie-du-terrorisme-pourquoi-un-enfant-de-8-ans-a-t-il-ete-entendu-par-la-police_4566129_4355770.html (consultée le 08/08/2016)

وقالت في تصريح للصحافة (إنه من الطبيعي أن يتصرف مدير المدرسة بهذا الأسلوب) أي بتقديم شكوى ضد ولد صغير.

وعلى العموم ، فقد هبت فرنسا كلها – صحافتها، وساستها ، وحكومتها - من أجل حماقة صغيرة بريئة ارتكبها ولد بريئ له من العمر ثماني سنوات ومصاب بمرض السكري...

ولكل واحد منا – بعد الذي جرى - أن يتساءل عن مكانة حقوق الطفل وحقوق الإنسان في دولة كفرنسا: أيعقل أن يُمنع طفل صغير من استعمال دوائه في حرم المدرسة من طرف معلميه بحجة أنه تكلم كلاما مسيئا لا يقدّر الطفل نفسه مدى خطورته...؟ أوَ يعقل أن يُحاسب الأطفال على كلامهم البريء مهما تكن طبيعة هذا الكلام؟ وما ذنب أسرة بأكملها، إذْ تُضايق وتهاجم في الإعلام ؟ وما ذنب الأب حتى تُرفع ضده شكوى من طرف المدرسة ؟ وما دخْل الإعلام بما يجري؟ ألم يك بالإمكان ترك المسألة في حيز المدرسة والعائلة؟ أم أن ثمت إرادة حقيقية لشيطنة المسلمين والعرب في هذه البلاد؟ ...

وباختصار، فإن النظام التربوي في فرنسا من مدارس ومؤسسات شهد ارتباكات كبيرة وفوضى حقيقية وقام بسلوكيات لا تليق بدولة تحترم نفسها وتزعم أنها أرض حقوق الإنسان. وكان الضحية الأولى والأخيرة هم الأطفال الصغار الذين طالما صدعت فرنسا رؤوسنا بالدفاع عن حقوقهم. وهاهي اليوم تحاكمهم بحجج سخيفة متهوّرة تافهة تسحق براءة الأطفال ، وتنم عن عنصرية بغيضة.

وبالجملة ، فقد فقدت فرنسا كل هدوئها وهيبتها بعيد أحداث مقتلة الجريدة المسيئة.

الرموز الدينية وحرمان الأطفال من حق التعليم

لم ينتج عن قانون حظر الرموز الدينية في الأماكن العمومية اضطهاد النساء المسلمات فقط، وخنق حريتهن، وإنما تبعه حرمان صغار المسلمين من حقوقهم في التعليم والتمدرس في المدارس العمومية.

وإن ظاهرة الطرد من المدرسة بحجة ارتداء الثياب المحتشمة أصبحت متكررة جدا لدرجة أنها أصبحت تمر دون أن يعلم بها أحد. فقد طُردت بنات من مدرسة (سانت وان لومون) Saint Ouen l'aumône قرب باريس للسنة الدراسية 2010/2009 ، وطردت بنت أخرى من ثانوية أدمون روستان Edmond-Rostand بحجة أنها تلبس تنورة Jupe ساتر للساقين، رغم أن التنورة لم

ينص عليها قانون حظر الرموز الدينية. وطرد أستاذ رياضيات شابة تونسية من جامعة نانت Nantes بحجة أنها تلبس الحجاب، بل أخرجها بشكل مُهين أمام زميلاتها في مدرج مكتظ بالطلاب والطالبات.

وفي سبتمر 2011 منعت بلدية "أوليس Ulis" طفلا صغيرا من الخروج في نزهة مدرسية مع زملائه بحجة أنه يحمل في حقيبته شيئا من اللحم المذبوح على ا لطريقة الإسلامية.

بل تعدى الأمر إلى الإعتداء في الشوارع على النساء الحوامل المتحجبات ... وللمزيد من التفاصيل ، ارجع إلى فصل " يوميات المسلمين"، ففيه من الإضطهادات و الموبقات ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

تقع كل هذه الأحداث في صمت رسمي مطبق متمالئ ، وفي ظل قضاء وعدالة غائبين تماما. وأمام أعين إعلام ساكت متواطئ.

ولقد وصل الأمر إلى قلق الكثير من المنظمات الحقوقية الأوروبية والعالمية، من أبرزها منظمة العفو الدولية التي دعت الحكومة إلى ضرورة إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تطبيق قانون حظر الرموز الدينية لأجل الحد من سوء استعماله. و كتبت المنظمة الدولية في تقريرٍ لها، نشرته بتاريخ 24 ابريل 2012:

" إن على فرنسا أن تعيد النظر في قانون حظر الرموز الدينية في الأماكن المدرسية (...) إن حماية مبدإ العلمانية ليست مبررا شرعيا في إنشاء قانون عام يحظر على التلاميذ ارتداء الأزياء الدينية (...) ولا بد من لجنةٍ مستقلة تنشر تقارير منتظمة تعطي معلومات عن الآثار السلبية لهذا القانون، وتقدم بشكل أخص إحصاءات دقيقة عن التسرب المدرسي الناجم عن تطبيق هذا القانون. وإذا أظهرت هذه التقارير المستقلة أن قانون حظر الرموز الدينية له نتائج سلبية كبيرة على البنات المسلمات أو على التلاميذ من أديان أخرى، فيجب حينها أن يُلغى القانون وتُتخد إجراءات أخرى ملائمة [260]"

ويحيل تقرير منظمة العفو الدولية، إلى تقرير آخر أنشأه مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر 2007 ، يقول فيه أن خبيرة مستقلة لدى الأمم المتحدة متخصصة في المسائل المتعلقة بالأقليات. تعتبر أن " قانون حظر الرموز الدينية يحد من حرية إظهار الدين والعقيدة، وأنه – أي القانون – أصاب أقليات معينة، وخاصة الأشخاص من ذوي الثقافة الإسلامية ... وأن على الحكومة الفرنسية أن تتابع عن كثب الكيفية

[260] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر بتاريخ 2012/04/24، بعنوان Choix et préjugés. La discrimination à l'égard des musulmans en Europe (خيارات وأحكام مسبقة. التمييز تجاه المسلمين في أوروبا)، ص 71-72

التي تُطبِّق بها المؤسسات المدرسية هذا القانون على التلاميذ، وأن تنصح الحكومةُ المؤسساتِ التربويةَ بتطبيق القانون بشكل سلس خاصة على الأطفال الذين تأمر أديانهم بلبس أزياء معينة[261]"

وأنا أقول لمنظمة العدل الدولية وغيرها من المنظمات الحقوقية أن الحكومة الفرنسية ولحد الساعة التي أكتب فيها هذه الحروف ، لم تُلق أي بال لهذه النصائح وهي مصرة على التشدد لحد التطرف في تطبيق مبدإ العلمانية مستهدفة بذلك شريحة واحدة من المجتمع الفرنسي هم أطفال المسلمين.

ولا زلنا حتى اليوم نسمع بطرد هذه البنت أو تلك من الإعدادية أو الثانوية، ولا زال التمييز ضد النساء المتحجبات قائما بل اشتد أواره وأصبح أكثر شهرة وتواترا لدرجة أن لم يعد أيّ أحد يوليه أيّ أهمية.

وفي خاتمة تقريرها ، تدين منظمة العفو الدولية فرنسا، قائلة " إن تطبيق قانون 2004 (أي قانون حظر الحجاب والرموز الدينية) على الطالبات البالغات وعلى أمهات التلاميذ يتجاوز الحدود المقررة من طرف القانون الدولي المتعلق بحقوق البشر في إظهار معتقداتهم وأديانهم ...[262]"

خلاصة

رغم كل الخطابات المعسولة و المنافقة حول حقوق المرأة وحريتها في فرنسا إلا أن الواقع المعاش الذي وصفته في الصفحات السابقة يفند بشكل قاطع كل تلك الخطابات ويضفي صبغة من اللاجدية على النصوص القانونية التي صيغت من أجل تحرير المرأة .

أجلْ، ينتشر في فرنسا كل أنواع التمييز العنصري ضد بعض طوائف المجتمع المندمجة منذ عقود طويلة ، كما ينتشر تهميش الضعفاء وخاصة من الأجانب والمسلمين بشكل أخص . أما المرأة سواء كانت فرنسية أو أجنبية فهي الضحية الكبري للتمييز. فرغم أنها تعمل بنفس عمل الرجل إلا أن راتبها يعتبر أقل بكثير من راتب الرجل وهذا ما حدى ببعض الجمعيات النسوية بالمناداة بالمساواة الفعلية بين المرأة والرجل وطالبن الساسة بالتخلي عن ازدواجيتهم في الخطاب بقول أشياء وفعل أشياء مناقضة.

[261] نفس المصدر السابق ، ص 72
[262] نفس المصدر السابق

وأما الطفل وخاصة المنتمي لثقافة مسلمة ، فهو خاضع للمراقبة والمتابعة السرية دون أن يشعر أهله بذلك، وقد رأينا شاهدا على ذلك في مدارس مدينة " بواتيي" . كما أنه معرض أيضا لشتى أنواع القمع النفسي وحتى المحاكمات والتشهير في الصحافة وغيرها...

*****

الجزء الثاني : الإسلام و فرنسا

الفصل التاسع

الإسلام في فرنسا : السيرورة والصيرورة

فرنسا تحت الإحتلال الإسلامي (719-972م)

ليس الحضور الإسلامي في فرنسا مجرد طفرة حدثت في سنوات ما بعد الإستقلال، بل للمسلمين في هذه البلاد حضور قوي ضارب بجذوره في أعماق التاريخ.

ففي أوج الحضارة الإسلامية ، كانت فرنسا عبارة عن ولاية راضخة تحت الخلافة الإسلامية في الأندلس.. إنها مرحلة تاريخية هامة تكاد تكون مجهولة لدى جل المثقفين المسلمين وغير المسلمين، نظرا لما شابها من التعمية والتضليل عبر الأجيال. بل إن السلطات الفرنسية، وبالتحديد وزارة التربية الوطنية ، تتعمد التغطية – في المدارس- على هذه المرحلة من تاريخ فرنسا الوسيط؛ بسبب بروز الإسلام وتأثيره في فرنسا في تلك الحقبة من التاريخ. فلا تجد أبدا في المناهج الدراسية عندهم أي كلام عن هذه الفترة، في حين أنهم يلقنون للتلاميذ الصغار تاريخ المسيحية و اليهودية بالتفصيل. إنها سياسة التحريف والتضليل، والتنكر لأصول فرنسا الإسلامية... سياسةُ نكران وجحودٍ زُرعتْ في أدمغة الأجيال ، ابتداءً من المدارس الإبتدائية فالثانوية ..وحتى في المرحلة الجامعية. وعوّدَنا الساسة والبحاثة، والمفكرون على ترديد تلك العبارة الكاذبة التي تقول أن (فرنسا أصولها مسيحية- يهودية فقط[263]) ، وهذا في الحقيقة افتراء واضح ، وتَنَكّرٌ فاضح للواقع التاريخي، وتضليل للرأي العام. بل لها أصول إسلامية ضاربة في أعماق التاريخ. وسوف نرى الأدلة المادية الدامغة على ذلك في الفقرات اللاحقة..

نعم ! ليس الحضور الإسلامي في فرنسا وليد العصر الحديث ،كما يزعم الساسة والمفكرون الفرنسيون. بل دخل المسلمون لأول مرة إلى أرض فرنسا ، في العصر الأموي، قبل أن تكون فرنسا دولة واضحة المعالم، وأمة متحدة الكيان.. بل كانت آنذاك مجموعة من القبائل المتوحشة البربرية ومن اللصوص وقطاع الطرق، يرعاهم بعض الرهبان المسيحيين.... كانت فرنسا تُعرف آنذاك بأرض الغال La Gaule .. دخلها المسلمون، فأشاعوا فيها الأمن و الأمان .. واختلطوا بأهلها وعايشوهم بكل محبة و سلام .

بشكل أدق، تم دخول المسلمين إلى التراب الفرنسي في مطلع القرن الثاني الهجري الموافق لسنة 714 م. أيام حكم الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز. وكان ذلك عن طريق بعثات سلمية قامت بها الجيوش الإسلامية على منطقة شمال البيريني Nord de Pyrénées . كانت جيوش الاسلام آنذاك قادمة للتو من فتح الأندلس في إسبانيا...

263 كثيرا ما يستعمل الساسة في خطاباتهم الإنتخابية هذه العبارة، يستميلون بها أصوات الكهول المتقاعدين والناخبين المتطرفين من كل الأطياف

بعد هذه المرحلة، امتد التوغل الإسلامي في فرنسا طيلة قرنين و نصف من الزمان وبالتحديد من سنة 719 م إلى سنة 972 م أي مدة 253 سنة، تخللتها فترات غير مستقرة[264].. كانت البداية من منطقة ناربون Narbonne، وكانت النهاية في قلعة " جارد فرينت" Garde- Freinet. هذا بالإضافة إلى بقاء الكثير من المسلمين في منطقة مونبيليي Montpellier حتى القرن الثاني عشر.

وقد ترك الحضور الإسلامي في فرنسا آنذاك، آثارا واضحة لا زالت آياتها تُشاهد اليوم عبر كثير من الكلمات الفرنسية ذات الأصل العربي[265]، وعبر بعض الأعراف المجتمعية السائدة في جنوب فرنسا، وعبر الثقافة والبنيان. وفرنسيو الجنوب ، كلهم تقريبا، لهم أصول نسب عربية أو بربرية.

يقول المؤرخ الفرنسي فرانسوا كليمان F. Clément (أستاذ متخصص في تاريخ اسبانيا ، ومدير قسم الدراسات العربية بجامعة نانت Nantes) أن :

(أول دخول للمسلمين في منطقة ما وراء البيريني Pyrénées حصل ما بين سنة 714-715 م، وفي سنة 720 م تمت السيطرة الإسلامية على منطقة ناربون Narbonne بقيادة السمح بن مالك الخولاني، الذي توغل حتى وصل إلى تولوز، ثم استُشهد في معركة بها ، في يوم 9 يونيو 721م ...[266]) كان السمح بن مالك الخولاني – رحمه الله - والي عمر بن عبد العزيز على الأندلس.

أما المؤرخ الفرنسي فيليب Philippe Sénac، فلا يبتعد في رأيه عن رأي فرانسوا كليمان ، إذ يعتبر أن : منطقة ناربون سقطت في قبضة الجيوش الإسلامية في منتصف سنة 719 م، أي في شهر ذي الحجة من سنة 100 للهجرة. وكان الجيش آنذاك تحت إمرة السمح بن مالك الخولاني (ت.721م). [267]

ومن الأدلة على استعمار المسلمين لفرنسا في تلك الفترة، اكتشاف بعض الباحثين في علم الآثار لعدة عملات نقدية إسلامية في منطقة " آكِتيْن " Aquitaine ومنطقة ناربون Narbonne، الواقعتين جنوب فرنسا.. و يرجع عمر هذه العملات إلى القرن الثامن الميلادي[268] ، وبالتحديد سنة 95 للهجرة

---

[264] Hamoneau Didier, l’Histoire méconnue de l’Islam en Gaule, (التاريخ المجهول للإسلام في أرض الغال), Ed. La ruche, 2012.

[265] Cf. Dictionnaire des mots français d’origine arabe (قاموس الكلمات الفرنسية ذات الأصل العربي), Salah GUEMRICHE, ed. Seuil, 2007.

[266] François CLEMENT, « La province arabe de Narbonne au VIII siècle » (ولاية ناربون العربية في القرن الثامن), in « Histoire de l’Islam et des musulmans en France du moyen âge à nos jours »,(تاريخ الإسلام والمسلمين في فرنسا من العصر الوسيط إلى أيامنا) (dir.) M. Arkoun, Paris, Albin Michel, 2006

[267] Sénac Philippe, Les musulmans en terre languedocienne XIII-XI siècles, (المسلمون في أرض اللانغدوك) in : Le pays Cathare, Paris, 2000, 164-166

[268] Jean DIPLESSY, in La circulation des monnaies arabes en Europe Occidentale du VIII au XIII siècle, (حركة العملات العربية في أوروبا الغربية من القرن الثامن إلى الثالث عشر) , RN, Paris, 1956.

(715-716 م) ، أي في عصر الأمويين. مما يعني أنه كان في تلك المناطق الفرنسية حكم إسلامي بشكل ما.

وقد رأيت بعيني - في إحدى الوثائق العلمية[269] - صورا لبعض هذه العملات المعدنية ورأيت مكتوبا عليها عبارة : (بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وفي بعض القطع النقدية الأخرى مكتوب (قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد)..

كما اكتشف بعض الباحثين بقايا سفن بحرية عليها علامات أندلسية في المنطقة الواقعة بين مرسيليا ومدينة "كانْ " Cannes ، منها سفينة اكتُشفت سنة 1962 في عرض البحر قرب مدينة آجاي Agay. وسفينة أخرى قرب شواطئ "كان" Cannes في سنة 1973م. أما في سنة 1975 فقد اكتُشفت سفينة إسلامية قرب مدينة مارسيليا Marseille ، واكتُشفت سفينة أخرى قرب شواطئ منطقة "سان تروبي" Saint Tropez [270] . إن اكتشاف هذه السفن في تلك المنطقة يبرهن على وجود نشاط إسلامي كثيف في القرن الثامن الميلادي. كما يدل على أن المسلمين بنـوْا آنذاك الكثير من البنى التحتية و الموانئ البحرية في أرض فرنسا.

ورغم أن كافة الدراسات التاريخية الفرنسية المعاصرة تقلل من أهمية الحضور الإسلامي في فرنسا في العصر الوسيط ، بل يعتبرها بعض المفكرين ظاهرة عابرة لا تستحق التوقف عندها، إلا أن بعض المؤرخين النزهاء أمثال فيليب سيناك Philippe SENAC (أستاذ التاريخ الوسيط بجامعة تولوز ومحاضر في فرع جامعة السوربون بأبي ظبي)، و "ريمي ماريشال Rémi MARICHAL " (عالم آثار ، وباحث في معهد INRAP) ، برهنا في أبحاثهم على أن منطقة المدائن السبع المعروفة عندهم بـ Septimanie كانت - طيلة أربعين عاما - ولاية تابعة للخلافة الإسلامية في الأندلس، وكانت عاصمتها هي مدينة ناربون Narbonne ، وأنه كان في هذه المنطقة مسجد كبير[271]. بل إن المؤرخيْن آنفي الذكر كتبا في مؤلف مشترك لهما أن مدينة ريسينو Ruscino الواقعة في منطقة " بيريني أوريانتال Pyrénées orientales " كان فيها أيضا جامع عتيق[272].

هذه المساجد الكبيرة، لم يعد لها وجود اليوم.. بل توجد حاليا عدة كنائس عتيقة يقال أنها بنيت في العصر الوسيط، ولاشك أن هذه الكنائس قد تكون حلت محل تلك المساجد التي – ربما - كان دمرها الغزاة

[269] Cf. Marc PARVERIE, La circulation des monnaies arabes en Aquitaine et Septimanie VIII-IXème siècles. (حركة القطع النقدية العربية في "الآكتين" وذات المدائن السبع، في القرنين الثامن والتاسع)

[270] Hamoneau Didier, op.ct. Page 89

[271] F. CLEMENT, المصدر السابق

[272] Sénac Ph. Marichal R., (2005), Découverte de seaux arabes sur le site de Ruscino (اكتشاف خواتم عربية في موقع ريسينو), *Archéologia, 420,* Dijon, *4-5.*

المسيحيون الذين أتوا من بعد ، كعادتهم في طمس المعالم الإسلامية. و ما خبرُ بطشِ أهل الصليب بالمسلمين وطمس آثارهم في الأندلس منا ببعيد.

بعد سقوط " ناربون" في يد المسلمين، سقطت ، سنة 725م، عدة مدن فرنسية أخرى، منها : (أوتين Autin في الشرق الفرنسي ، ثم كاركاسون Carcassone، فـ(لوديف) Lodève، فـ(بيزيي) Béziers ، فمدينة Nîmes)[273] ، على يد عبد الرحمان الغافقي ، وقيل عنبسة بن سحيم الكلبي، الذي خلف السمح بن مالك بعد استشهاده. والمدن الآنفة الذكر هي عبارة عن الولايات المعروفة اليوم بالأسماء التالية :

.Les Pyrénées orientales, L'Aude, l'Hérault, Le Gard

في نفس الفترة ، سقطت أيضا مدينة ليون Lyon التي هي اليوم ثالث أكبر مدينة على التراب الفرنسي.

في سنة 732م الموافق لسنة 114هـ ، سيطر عبد الرحمان الغافقي على منطقة آكتين Aquitaine ، فسقطت مدينة بوردو Bordeaux ، التي هي اليوم سابع أكبر مدينة فرنسية من حيث عدد السكان.

بعد سقوط بوردو، أعلن زعيمها "الدوق أود" Le Duc Eudes خضوعه لحكومة الأندلس وانضم إلى رعية الخليفة. ويذكر بعض المؤرخين أن "الدوق أود" زوّجَ بنته المسماة "لامبيجي Lampégie " لقائد الجيش الإسلامي عثمان بن نايسة المعروف عندهم بـ Munûsa [274] . وجسّدَ هذا الزواج عقْد تحالف مع المسلمين.

دائما في سنة 732 م، واصل المسلمون توغلهم شمالا في أعماق فرنسا ، فدخلوا مدينة تور Tours لكن القائد الفرنسي شارل مارتيل Charles Martel أوقف تقدم المسلمين في المنطقة الواقعة بين مدينتيْ بواتيي Poitiers وشاتيلرو Châtellerault، في معركة شهيرة عُرفت بمعركة " بلاط الشهداء" . استُشهد فيها القائد عبد الرحمن الغافقي. وقد دامت هذه المعركة أسبوعا كاملا من يوم 25 أكتوبر إلى يوم 31 من سنة 732م، الموافق لليوم الأول من رمضان إلى اليوم السابع منه، سنة 114 للهجرة .. بعد هذه المعركة انحسر قليلا تقدم المسلمين في فرنسا.

و يخطئ الكثير من العامة والمثقفين إذ يظنون أن المسلمين توقفوا نهائيا عن التقدم في أعماق فرنسا عند مدينة بواتيي Poitiers .. كلا، بل تحرّف المسلمون إلى قاعدتهم العسكرية في ناربون، ليواصلوا بعد ذلك توغلهم في مناطق أخرى.. ففي سنة 735 م، سقطت على يد المسلمين مدينة آرْلْ Arles ،

[273] Sénac Ph. Marichal R.op.cit
[274] Hamoneau Didier, op. cit, page 68

ومدينة سان ريمي Saint-Rémi ومدينة آفينيون Avignon . وكل هذه المدن تقع حاليا في جنوب فرنسا . كان قائد المسلمين آنذاك هو يوسف بن عبد الرحمان الفهري ، الذي كان واليا على الأندلس..

ثم استمر حكم المسلمين على مناطق جنوب فرنسا ردحا طويلا من الزمن، حتى وقع النزاع بين العباسيين وبني أمية على الحكم ، وانتهى الأمر بسقوط الأمويين سنة 750م ليحل محلهم بنو العباس. هذه النزاعات الأخوية بين المسلمين ، إضافة إلى الصراع على حكم الأندلس بين يوسف بن عبد الرحمان الفهري من جهة، و عبد الرحمان بن معاوية (المعروف بالداخل) من جهة أخرى، ثم المجاعة المشهورة التي عصفت بأهل الأندلس في تلك الفترة.. كل ذلك أدى إلى إهمال الحكومة المركزية في الأندلس لجيوشها في فرنسا، مما ضعّفَ الجيش الإسلامي في ولاية ناربون و في المناطق الفرنسية التابعة لها؛ وهذا هيّجَ أطماع الزعماء الفرنسيين Les Francs (الإفرنج)؛ لينتهزوها فرصة للإنقضاض على الخلافة الإسلامية في ناربون. و بعد سلسلة من المناوشات و الكر والفر بين المسلمين والإفرنج، تم سقوط خلافة ناربون سنة 759م. لكن ذلك، لم يثن المسلمين عن مواصلة التقدم في بقايا المناطق المجاورة.. فانتهى الأمر بهم إلى استيطان جنوب فرنسا على شكل سكان قاطنين، لا غزاة مقاتلين. وفي هذا الصدد ، يروي المؤرخ ديدي هامونو Didier Hamoneau عن المؤرخ فرانسوا كليمان ، قوله أن : (المؤرخ بول دياكر Paul DIACRE (من أهل القرن الثامن) ذكر أن المسلمين دخلوا مناطق " آكتين Aquitaine" رفقة عائلاتهم وذراريهم من أجل السكن والإستقرار في هذه المناطق)[275].

هذا - إن صح - يعني أن المسلمين ، إذاً، استوطنوا تلك المناطق بشكل نهائي، واختلطوا بأهاليها الأصليين، وتزاوجوا معهم وأنجبوا منهم...

هذا الإختلاط البشري بين المسلمين والسكان المحليين يعزز الفرضية القائلة بأن جل سكان مناطق الجنوب الفرنسي، مثل منطقة (آكتين Aquitaine) وغيرها، لهم أصول عربية – بربرية – أندلسية. على كل حال، فإن أشكال وملامح وجوه الجنوبيين تشابه إلى حد بعيد وجوه العرب، وأعينهم ليست بالزرقة المعهودة لدى فرنسيي الشمال والغرب، بل فيها سواد يذكّر كثيرا بسواد عيون العرب. وقد شاهدت خلال إقامتي بمدينة بوردو Bordeaux – أيام دراستي الجامعية - أن النساء عندهم يشابهن كثيرا النساء الشرقيات من حيث سواد شعر رؤوسهن، وسعة عيونهن، وشكل محاجرهن ، وحجم قدودهن وامتلائهن . والرشاقة فيهن قليلة ، كما أنها قليلة في نساء العرب اللواتي كنّ يُمدحن غالبا بالإمتلاء والجسامة، على حد قول قيس بن الملوح في ليلاه:

[275] Hamoneau Didier, op.cit, page 71

خدلّجَة الساقين بَضٌّ بضيضة ** مُفلّجَة الأسنان مصقولة الصدرِ

خدلجة الساقين ، تعني غليظتهما. ولَكأني بقيس بن الملوح يصف - وهو لا يدري- غانية من غواني

بوردو Bordeaux..

بعد خلافة ناربون وانتهاء الحكم الإسلامي فيها ، انتقل المسلمون إلى منطقة البروفانس Provence واحتلوها سلميا دون إراقة دماء، وكانت خلافة البروفانس Provence واقعة في حيز جغرافي يطلق عليه العرب " الفرخسة" ويطلق على الفرنسيون اسم Fraxinet التي أصبحت اليوم تسمى La garde-Freinet ، وهي مدينة تقع في منطقة كوت دازور Côtes d'Azur في أقصى الجنوب الفرنسي. وقد دام حكم المسلمين في هذا الحيّز قرابة قرن من الزمان[276].

وفي شأن عمارة المسلمين لمنطقة بروفانس ، ينقل المؤرخ ديدي هامونو Didier Hamoneau عن المؤرخ فيليب سيناك Philippe Sénac، قوله (استقر المسلمون القادمون من الأندلس من نهاية القرن التاسع إلى سنة 972 في منطقة تسمى اليوم أعالي " سان تروبي"Hauteurs de Saint-Tropez ، وكان يُطلق عليها قديما Le Fraxinet . وخلافا لبعض التجمعات المتفرقة هنا وهناك، فإن استقرار المسلمين ههنا استمر قرابة قرن من الزمان . ولم تكن أسباب هذا الإستقرار عسكرية أو من أجل الغزو والإستيلاء على الممتلكات[277]..)

دون الإطالة في سرد تفاصيل التاريخ، يمكننا تقسيم التوغل الإسلامي في فرنسا (بلاد الغال آنذاك)، إلى ثلاث مراحل، دامت جميعها ستة قرون ، على أقل تقدير :

المرحلة الأولى :

هي فترة حكم ناربون Narbonne من سنة 719 إلى 759م. وسقطت الخلافة الإسلامية في ناربون على يد " بيبين لو بريف " Pépin Le Bref . ورغم سقوط الخلافة الإسلامية ، إلا أن الإسلام كدين ظل منتشرا في تلك البقاع ..[278]

المرحلة الثانية : مرحلة خلافة البروفانس Période provençale

---

[276] Ibidem, page 66.
[277] Ibidem, page 86
[278] Ibidem, page 10.

بدأت هذه المرحلة من سنة 734م، واستمرت إلى سنة 975 م[279] . تؤرخ سنة 734م لبداية اشتداد شوكة المسلمين في المنطقة وتحالفهم مع الدوق مورونتوس Duc MORONTE ، حاكم مرسيليا . وتؤرخ سنة 975 م لسقوط منطقة Fraxinet من يد المسلمين.

المرحلة الثالثة :

يمكن تسمية هذه الفترة بمرحلة الإقامة الدائمة و الإستعمار غير العسكري ، عبر استصلاح الأراضي وزراعتها ، وممارسة التجارة و البناء وغير ذلك.. وقد حصلت هذه المرحلة في فترة ما بعد حكم " البروفانس" ، أي بعد سنة 975م، واستمرت إلى ما بعد القرن الثاني عشر.. بمعنى أن المسلمين بقوا في فرنسا ما يقرب من قرنين من الزمان بعد سقوط ولاية الـ Fraxinet الإسلامية ... وفي هذا السياق يكتب المؤرخ فرانسوا كليمان :

(تدل الكثير من المؤشرات أن المسلمين كانوا مقيمين في مدينة مونبيليي Monpellier خلال القرن الثاني عشر. وذكر بنيامين دو تيليد Benjamin de Tulède الذي زار فرنسا في السنوات 1160 م أن المدينة (أي مونبيليي) كان يسكنها الكثير من الأمم، ومنهم مسيحيون ومحمديون Mahometans ... وفي سنة 1162 م خطب أحد المسلمين في مونبيليي أمام البابا الذي كان آنذاك في زيارة للمدينة ، وكان في الخطبة شكاوى..[280]). لكن المؤرخ "كليمان CLEMENT" لم يحدد طبيعة هذه الشكاوى ..

فماذا كان الموضوع الحقيقي لهذه الخطبة؟ وما هي طبيعة الشكاوى التي قدمها الخطيب المسلم للبابا؟ هل كان يشكو من اضطهاد المسيحيين للمسلمين؟

قد يكون المسلمون – بعد ضعف شوكتهم - خضعوا للإضطهاد في تلك الفترة من طرف المسيحيين الذين تسلموا الحكم من بعدهم. وإن كان الأمر كذلك، فهذا الإضطهاد لا شك أنه نكران لجميل المسلمين الذين آووا النصارى وعاملوهم بالحسنى خلال خلافتهم في الأندلس..

ومن الأدلة المادية الأثرية (الأركيولوجية) على بقاء المسلمين بعد نهاية الخلافة في سنة 975، اكتشاف عدة مقابر تعود إلى تلك الفترة. وفي هذا الموضوع، يقول فرنسوا كليمان أنه :

(اكتُشفت في مونبيليي وبالتحديد في مدينة آنيان Aniane (Hérault) بقايا ثلاث أضرحة تنتمي للقرن الثاني عشر ، وتُعزى هذه الأضرحة لأعيان من المسلمين. الضريح الذي اكتُشف في مدينة آنيان مكتوب عليه عبارة : (ابن أيوب ، طالب في علم التأويل) ، أما الضريح الذي وُجد في مدينة مونبيليي

[279] ibidem, page85
[280] F.CLEMENT, op.cit. Page 47

فقد كان في مقبرة قديمة ، وهو قبر لعالم فقيه مات سنة 533 هـ ، أي 1138-1139م)[281] .. ويستنتج المؤرخ كليمان أن (قبريْ الفقيهيْن يدلان على أن مسلمي مونبيليي كانوا يشَكّلون أمة متماسكة واقعة تحت حكم الخلافة السياسية- الدينية[282])

إن هذا التماسك وهذه الحرية الدينية الذيْن نستشفهما من كلام المؤرخ كليمان، يرجعان إلى سلسلة من الإتفاقيات وقعها حكام قرطبة المسلمون مع زعماء لومبارديا Lombardie (إقليم إيطالي محاذي لحدود فرنسا الجنوبية التي كان يستعمرها المسلمون).. وكان مقتضى هذه الإتفاقيات هو – فيما يبدو – ترك المسلمين يعيشون بسلام ، و يمارسون دينهم وأعمالهم مقابل عدم شن غارات عسكرية من طرف الجيش الإسلامي على زعماء إقليم لومبارديا ...

لكن هذه الإتفاقيات لم تلبث طويلا، فقد أخلّ بها المسيحيون... وبعد هجومات متكررة على السكان المسلمين اضطر بعضهم إلى اعتناق المسيحية قسرا، وبعضهم خضع للعبودية ، ثم انصهر في المجتمع المسيحي وتزاوج فيه وخلّف الذراري.. واستقر بهم الأمر (إلى أن جاءت الثورة الفرنسية ، سنة 1789م، فألغت نظريا ظاهرة العبودية. و بقيَ أن نقول أن أغلب الفرنسيين الجنوبيين لهم دماء إسلامية[283])

استنتاج

إذاً، كانت فرنسا (جنوبها ، وجزء من شرقها) طيلة قرنين من الزمان عبارة عن ولاية إسلامية خاضعة للخلافة في الأندلس. لكن الذي يؤسَف له كل الأسف هو أن هذه المعطيات التاريخية الهامة ، يعترف بها مؤرخوهم النزهاء ويسجلونها في دراساتهم، ونرفض نحن المسلمون أن ندمجها في مناهجنا الدراسية ، و نستحي أن نلقنها لأبنائنا الصغار في المدارس... وإني أرى أنه لابد من إعادة النظر في مناهج التاريخ في مدارسنا، ولا بد من إدراج هذه المعطيات التاريخية في البرامج الدراسية حتى يتسنى لصغارنا أن يعرفوها فيكونوا على بصيرة من تاريخ دينهم..

*****

[281] ibidem
[282] ibidem
[283] Hamoneau, op.cit, page 93

و في العصر الحاضر، فإن التواجد الكثيف للمسلمين في هذه البلاد يرجع إلى السياسات الاستعمارية التي اتبعتها فرنسا في بعض الدول العربية وخاصة في منطقة المغرب العربي وإفريقيا، وبعض دول المشرق كسوريا ولبنان مثلا...

أكثر مسلمي فرنسا هم من الجزائر ، وهذا راجع أيضا إلى جلب فرنسا لليد العاملة من مستعمرتها الجزائرية .. وتذكر بعض المصادر أن فرنسا جلبت ما يقرب من ثلاثين ألف جزائري في بداية القرن العشرين، لتشغيلهم في النهوض بالاقتصاد الفرنسي وخاصة في أعمال البناء والتعمير التي شهدتها فرنسا بعيد الحرب العالمية الأولى كبناء مترو الأنفاق والجسور والطرق السريعة ومحطات القطارات والمطارات، وغير ذلك ...

ولتسهيل استجلاب الجزائريين إلى فرنسا صدرت قوانين ومراسيم حكومية ترخص للدولة باستجلاب اليد العاملة من مستعمراتها ولو تطلب الأمر استعمال القوة. فقد صدر مرسوم في 14 سبتمبر 1916 ينص صراحة على (القيام بالتشجيع على التشغيل الطوعي وإلا فالتجنيد الإجباري للجزائريين)[284]

وأثناء الحرب العالمية ، بلغ عدد المجنّدين المسلمين فيها 175000 وقُتل 25000 من الجزائريين حسب الدراسات الدقيقة[285].

ولمحو آثار الحرب العالمية الأولى وإعادة ما دمرته الحرب قررت فرنسا في سنة 1920 استجلاب المزيد من العمال المسلمين من الجزائر ومن المغرب وكان هذه المرة عدد الوافدين من المغرب يناهز المائة ألف مسلم.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، من أربعينات القرن المنصرم، تزايد عدد الوافدين المسلمين من منطقة شمال إفريقية وكان ذلك بتشجيع من الحكومة الفرنسية بغية إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتطوير الصناعة،حيث نص مخطط مونيه Plan MONNET على جلب مائتي ألف من رعايا المستعمرات في مدة لا تزيد على الاربع سنوات[286].

وكتخليد لذكرى الجنود المغاربيين والأفارقة الذين جاهدوا في سبيل فرنسا إبان الحرب العالمية الأولى سنت الدولة الفرنسية قانونا يسمح للمسلمين بإنشاء معهد إسلامي ومسجد في العاصمة باريس . فأوعزت

---

[284] Soheib Bencheikh, Marianne et le Prophète (ماريان والنبي) , Ed.Grasset, Paris, 1998, p. 84
[285] Marianne A. et Milza P., L'immigration en France au XXe siècle (الهجرة في فرنسا في القرن العشرين), Ed. Armand Colin, Paris, 1990, p. 156

[286] Ibid. p. 224

الحكومة لبلدية باريس بشراء مساحة أرضية ليُبتنى فيها هذا المسجد. وقامت الدولة بتمويله وساعدتها بعض الدول العربية كالمغرب والجزائر وكانت هذه الدول تابعة لفرنسا آنذاك وتئن تحت وطأة الاستعمار. وسيُعرف هذا الجامع فيما بعد بمسجد باريس الكبير، الواقع في الدائرة الخامسة في قلب العاصمة. ودُشن المسجد في حفل رسمي عام 1926.

وقد اضطلع المسجد في بدايته بدور كبير في تنظيم الحياة الدينية للمسلمين، كتحديد التاريخ الرسمي لبداية ونهاية المواسيم الدينية كرمضان، والعيدين، وكإقامة مراسيم الزواج الشرعي وتغسيل الجنائز والصلاة عليها و تعليم أساسيات الدين... وفي الفترة الأخيرة عمل المسجد أيضا على مراقبة الأطعمة الحلال وتوزيع ملصقات خاصة تشهد بحلّية اللحوم التي تباع في الأسواق الكبرى وغير ذلك.

واستمر إشعاع مسجد باريس الكبير لمّاعا إلى غاية بداية الثمانينات . وسوف أتكلم بالتفصيل عن هذه المؤسسة الدينية في فقرات لاحقة.

ومع انتصاف القرن العشرين، تشكلت جاليات كبيرة من المسلمين ذات معالم محددة وواقع اجتماعي واضح.

أصول الجاليات المسلمة

يُعتبر الإسلام في فرنسا الديانة الثانية بعد الكاثوليكية ، وغالبية المسلمين في فرنسا هم من أبناء أو أحفاد الطبقة العاملة الوافدة من المغرب العربي ومن الجزائر بالأخص (35%)، فالمغرب (25%)، فتونس (10%). ويوجد أيضا مسلمون كثُر منحدرون من إفريقيا السوداء التي كانت قد استعمرتها فرنسا وخاصة من السينغال ومالي والنيجر وساحل العاج ، كما يوجد كذلك مسلمون قلة من بلاد المشرق العربي مثل سوريا ومصر والعراق . هذا إضافة إلى أعداد كثيرة من المسلمين الأتراك (360000 نسمة) .. وليست هذه الأرقام إلا تقريبية؛ فإحصاء الناس حسب اعتبارات دينية يحرمه القانون الفرنسي ، رغم ذلك فقد أعلن الرئيس السابق نيكولا ساركوزي سنة 2003، أيام كان وزيرا للداخلية ، أن عدد المسلمين في فرنسا يتراوح بين خمسة وستة ملايين نسمة ، ومنذ هذه السنة أي 2003 أصبح هذا الرقم شبه رسمي (5 ملايين) واصطلح عليه المراقبون وهو جاري الاستعمال إلى يوم الناس هذا. فيناهز المسلمون وفقا لهذا العدد نسبة 8% من مجموع السكان الفرنسيين .

ويمثل الشباب المسلمون تحت عشرين عاما 30 في المائة من سكان فرنسا ، وقد يصل هذا العدد إلى نسبة 45 في المائة في المدن الكبرى مثل باريس ونيس[287]... ويجد المتأمل في الجماهير التي تصلي في المساجد و خاصة في الجُمُعات ، أن غالبية المصلين هم من طبقة الشباب، وهذا مؤشر إيجابي على حيوية هذا الدين بل وعلى مستقبله في هذه البلاد المسيحية.

وحسب بعض الإحصائيات فإن عدد المسلمين في فرنسا عام 2027 قد يصل إلى خمس الشعب الفرنسي ... ويقول بعض المتنبئين أنه خلال أربعين سنة ربما تتحول فرنسا إلى جمهورية إسلامية...

وهذه النسبة المتوقعة تشكل قلقا مؤرقا لمختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة – اليمينية واليسارية- ما أدى إلى تكثيف الرقابة على المسلمين والتضييق عليهم في معاشهم و التهجم الإعلامي عليهم وشيطنتهم بشكل منتظم وممنهج من طرف رجال الساسة ، وخاصة من اليمينيْن المتطرف والمعتدل، ومِن كل مَن يطمح إلى الحصول على منصب سياسي عن طريق الانتخابات.

ولقد لعب المسلمون الأوائل القادمون في فترة الستينات والسبعينات دورا كبيرا في بناء جل المرافق والبني التحتية في فرنسا. ولا نبالغ إذا قلنا أن التطور المعماري في المدن الفرنسية الكبرى كان أبطاله هم البناؤون المسلمون من المغرب العربي وإفريقيا... ولقد أصيب الكثير منهم ممن عمل في بناء المحطات النووية بأمراض خبيثة ... وبعضهم أصيب بتسممات دائمة في بدنه...وقد كتمت الحكومة الفرنسية كل هذه المشاكل ولم تسمح للإعلام بالحديث عنها ، حفاظا على الأمن العام، وخوفا من حدوث مظاهرات عارمة قد تطيح برؤوس الساسة الفرنسيين بل وتغير النظام الفرنسي برمته.

و في صمتٍ مطبق ، مات الكثير من المسلمين من أصول مغربية وجزائرية وإفريقية بسبب الأمراض الناجمة عن الإشعاعات النووية. وقد التقيت شخصيا بمسنين منهم في بعض المساجد، تحدثوا لي عن بعض معارفهم أنهم ماتوا فعلا بسبب الإشعاعات النووية. دون أن تُقدم أي شكوى لهم ضد الدولة الفرنسية. وقد سمعت أن أي طبيب ينشر حالة مرضية لأحد مرضاه من ا لمسلمين المصابين بالأمراض النووية أو يساعد في عمل جمعوي لمطالبة المسلمين الضحايا بحقوقهم ، فإنه يتابَع قضائيا وقد يُسجن ويُحظر عليه ممارسة الطب نهائيا في فرنسا. وبذلك أصبح موضوع المرضى المسنين من المسلمين المصابين بالسرطانات النووية موضوعا محظورا لا يجوز الكلام فيه لا في الإعلام ولا على مستوى المنظمات الحقوقية.

[287] يجب التنبيه مرة أخرى أن الاحصاء على أساس ديني أو عرقي ممنوع في فرنسا.. وان هذه مجرد أرقام تقريبية أحصتها بعض المؤسسات المتابعة للشأن الاسلامي في فرنسا.

ثم إن الدول الأم لهؤلاء الضحايا لم تأبه إطلاقا بحالهم، وتركتهم وشأنهم .. بل لم تطالب هذه الدولُ الحكومةَ الفرنسية بأي تعويضات لرعاياها المصابين بالتسممات النووية.

بداية رسمنة الإسلام في فرنسا

في سنة 1981 أصدرت الدولة الفرنسية قانونا بتحرير العمل الجمعوي المتعلق بالجمعيات الأجنبية العاملة على التراب الفرنسي، وأصبح المسلمون قادرون على تشكيل اتحاديات دينية رسمية تضم جمعيات عديدة في بوتقة واحدة مما فعّل العمل الإسلامي في فرنسا. فتشكلت جمعيات عدة وحصلت على اعترافات رسمية من طرف الدولة. فانحسر دور مسجد باريس بشكل كبير وغدا في حالة تنافس شديد مع الجمعيات والاتحاديات الإسلامية الجديدة.

بالرغم من تعدد الجمعيات العاملة في الحقل الإسلامي على الساحة الفرنسية، إلا أنها تفتقر إلى الوفاق والتلاحم فيما بينها. فالخلاف والتشرذم والشخصنة في التسيير والتبعية لحكومات البلدان الأصلية ولسلطة القنصليات والسفارات الأجنبية، هي أبرز ما يميّز هذه الجمعيات والمؤسسات والفيدراليات.

ولو كان المسلمون متحدين في فرنسا لكان لهم شأن آخر، و وزن أكبر ولحصلوا على حقوقهم كاملة، ولكان لهم تأثير واضح في السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية كما هو الحال مع اليهود ومنظماتهم. لكن أصحابنا تنازعوا ففشلوا في كل شيء وأضحوا لا يساوون جناح بعوضة ... وكل من هم ودب يتهجم عليهم ويسبهم سواء في الإعلام أو الأسواق أو في الشوارع وغيرها. فالمرأة المسلمة هنا يُعتدى عليها في الشوارع بسبب حجابها ولا أحد يدافع عنها ، والرجل المؤمن لا يجد عملا بسبب لحيته ولا يجد من يدافع عن حقوقه، وهكذا غدا المسلمون كالشاة الشاردة في الليلة الشاتية المطيرة لا مدافع عنهم ولا سائل يسأل عنهم ؛ وتناوشتهم الذئاب من كل حدب وصوب، فحسبنا الله ونعم الوكيل .

أبرز الجمعيات والهيئات التي تمثل الاسلام في فرنسا

في هذه الفقرة سأتكلم عن أبرز المؤسسات والهيئات العاملة في المجال الإسلامي على التراب الفرنسي، ولا أدّعي استقصاء كل الجمعيات ولكني أكتفي فقط بذكر أبرزها ظهورا على الساحة وحضورا في الأوساط الشعبية الإسلامية.

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM

هو أكبر مؤسسة رسمية إسلامية في فرنسا. ويتكون هذا المجلس من المنظمات و الجمعيات الاسلامية والمساجد المعترَف بها قانونيا في فرنسا ... ومن بين هذه الجمعيات اتحاد المنظمات الاسلامية uoif المحسوب على تيار الإخوان المسلمين ، والاتحادية الفرنسية للجمعيات الاسلامية الافريقية ، المحسوبة على المسلمين الأفارقة، ومسجد باريس الممول من طرف الجزائر، وتجمُّع مسلمي فرنسا rmf المدعوم من المغرب ، وجمعيات تركية محسوبة على الإسلام التركي، إضافة إلى جمعيات إسلامية من جزر المحيط الهندي التابعة لوزارة ما وراء البحار الفرنسية مثل جزيرة مايوت Mayotte ذات الأغلبية المسلمة.

وحسب القانون الفرنسي، فإن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM) هو جمعية تخضع لترتيبات القانون 1901 المسيّر للعمل الجمعوي في فرنسا، و يعمل هذا المجلس تحت إمرة ورقابة ورعاية وزارة الداخلية الفرنسية. ولعل هذه الإمرة هي التي جعلت منه مؤسسة غير مستقلة، وعاجزة تماما عن تمثيل المسلمين بشكل جاد، وعن تسيير شؤون الإسلام الفرنسي و سد حاجيات المسلمين الدينية المتزايدة في هذه البلاد.

دور مجلس CFCM ومهماته

يتمثل الدور الأساسي للمجلس الفرنسي للدين الإسلامي في كونه المتكلم الرسمي باسم المسلمين لدى السلطات الفرنسية. وسوف نرى في ما يأتي أن هذا المجلس ، لا يتكلم أبدا باسم المسلمين، بل فُرِض عليهم فرضا، وأن غالبيتهم لا يعترفون به أصلا لأسباب سنوضحها فيما بعد.

يضطلع مجلس CFCM بتسيير شؤون الإسلام العامة بالتعاون مع السلطة الفرنسية ، خاصة فيما يتعلق بإدارة المساجد ، وقاعات الصلاة ، وبتكوين أئمة ذوي توجه علماني ليبرالي. ويقوم المجلس بمساعدة الجنود المسلمين المنخرطين في الجيش على ممارسة الدين بطريقة لا تؤدي إلى الانفلات الفكري ويحافظ على تماسك الجيش الفرنسي.

ويهتم المجلس – نظريا - بتسيير المقابر المسلمة ومساعدة المسلمين في دفن موتاهم في مقابر خاصة بهم. لكنه يصطدم بصعوبات جمة في هذا المجال نظرا لتصلّب عُمَد البلديات المتحكمين في تسيير المقابر البلدية والذين غالبا ما يرفضون إعطاء مساحات خاصة لدفن موتى المسلمين.

كما يُسيّر المجلس كل ما يتعلق بتجارة المواد الغذائية الحلال، ويرعى المسالخ التي تَذبح الحيوان على الطريقة الإسلامية ويفرض عليها إتاوة على كل كيلوغرام من اللحم، ويحصل بذلك على أموال طائلة من

جيوب التجار المسلمين وغير المسلمين، وهذه الأموال تُستخدم - كما يقول القائمون على المجلس – في تسييره ودفع أجور موظفيه.

وللمجلس دور كبير في اكتتاب بعض المحسنين Aumôniers لتعليم السجناء المسلمين في السجون الفرنسية، ولمساعدة المرضى في المستشفيات ، وتلقين الموتى عند الإحتضار... وهؤلاء المكتتَبون لا يحصلون عادة على أي أجر أو راتب وإنما يقومون بهذا العمل تطوعا ، ولا يدفع لهم المجلس درهما واحدا. وقد التقيت بالعديد منهم وخاصة برجل تونسي اسمه "محمد الوسلاتي" ، وهو مسؤول عن زيارة سجناء المسلمين في منطقة الغرب الفرنسي كلها، وذكر لي أنه منذ سنوات عديدة يقوم بهذا العمل تطوعا لله ولا يحصل على أي راتب، لا من الدولة، و لا من مجلس CFCM.

ويقوم المجلس أيضا بمحاولة تنظيم الأوقات الدينية والمواسم الكبرى .. مثل بداية ونهاية شهر رمضان، ولقد أخفق إخفاقا فاضحا في هذه المهمة ، بل كان فاعلا أساسيا - هو ومسجد باريس - في تشتيت كلمة المسلمين عند بداية كل رمضان.

ولا يشهد المسلمون لأعضاء مجلس الـCFCM بالبحث الجدي عن هلال رمضان.. بل يجتمع أصحابه – كل سنة - عشية يوم الشك (اليوم الذي يسبق بداية رمضان)، في مسجد باريس ويجلسون على الأرائك ويحتسون القهوة ويشاهدون قناة السعودية، وينتظرون إعلان هيأة الفتوى بالمملكة عن بداية الشهر الكريم. حينها، يخرجون للإعلام، ويعلنون عن بداية شهر رمضان. أما تحري الهلال كما اقتضت سنة خير المرسلين، والبحث عنه في جو السماء فهذا لم يقم به أبدا المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. رغم أنه دافع بشدة عن ضرورة رؤية الهلال التقليدية بالعين المجردة – لكنه لم يطبقها في أي شهر من شهور الإسلام. وعارض بقوة حل الحساب الفلكي الذي من شأنه أن يسهل على المسلمين في هذه البلاد ممارسة شعائر دينهم.

وبالجملة، فقد مُنِي هذا المجلس بفشل ذريع في تحقيق مهماته المنوطة به، ولم يستطع أعضاؤه – من جمعيات ومساجد ومنظمات إسلامية – الاتفاق فيما بينهم على الطريقة المثلى لتسيير عمله والدفاع عن مصالح المسلمين ، وتوحيد كلمتهم؛ وكان السبب الرئيس لهذا الفشل هو ذلك الصراع المحتدم والتنافس السخيف بين أعضاءه وخصوصا بين المغاربة والجزائريين ؛ وذالك بحكم الصراع الجيو-سياسي التاريخي بين هذين البلدين...

وكان من أمر رمضان لعام 1434هـ أن اتفقت غالبية المنظمات الإسلامية المنضوية تحت لواء مجلس CFCM على تبني طريقة الحساب الفلكي لتحديد بداية ونهاية الأشهر القمرية ، من أجل تنظيمٍ أكثر فعالية لأعياد المسلمين ومواسمهم الدينية في هذه البلاد، واتفقوا مسبقا على أن رمضان لسنة 2013 سيكون يوم التاسع يوليوز من عام 2013. وانفض المجلس وأعضاؤه وتعهدوا جميعا بتبني النهج الجديد.

ويوما واحدا قبل بداية الشهر الكريم، أعلنت مساجد كثيرة في أنحاء فرنسا – وعلى رأسها مسجد باريس - أنها لن تعتمد على قرار مجلس CFCM في تحديده المسبق لبداية رمضان، وفضلوا الإعتماد على رؤية الهلال التقليدية.

وقلب رئيس مسجد باريس المدعو "دليل بوبكر" ظهر المجنّ لأصحابه، وأخلف وعده، وأعلن للصحافة أنه لا يوافق على قرار مجلس ال CFCM في التحديد المسبق للأشهر القمرية بالحساب الفلكي. رغم أنه كان من كبار الموافقين على تبني نهج الحساب الفلكي ومن الموقعين عليه أثناء اجتماع المنظمات المنضوية تحت راية المجلس. وهذا التملص من التعهدات شائع لدى مسيّري إسلام فرنسا وهو دليل واضح على اللامسؤولية والإرتجالية التي يتميز بها الأفراد القائمون على تسيير الإسلام في هذا البلد ، ودليل أيضا على أن ثمت ضغط خفي من بعض القنصليات والسفارات الأجنبية على الشخصيات التي تتولى شؤون المسلمين.

إثر الإخلال بالإتفاق المذكور وفي اليوم الأول من شهر رمضان الكريم قامت ضجة كبيرة في فرنسا في أواسط المسلمين وانقسم الناس إلى فئات وأصناف كل حسب ميوله لبلده الأصلي أو لهذا المسجد أو ذاك ... وكانت بداية رمضان لتلك السنة بداية محزنة لكل المسلمين ، وتميزت بالفرقة والخلاف بين المساجد، وبين ممثلي المسلمين. وألقى البعض باللائمة على مجلس CFCM وأعضائه لكونهم لم يقوموا باستشارة مسبقة موسعة - في شأن تبني الحساب الفلكي - لكافة الجمعيات الإسلامية التي تسيّر المساجد ، ولم يقوموا بأي إعلام استباقي لتحسيس الناس وإشعارهم بهذا القرار الجديد.

و ألقى اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF (المحسوب على الإخوان) باللائمة على مسجد باريس الكبير، لكونه أخل بالإتفاق المبرم بين كافة الفرقاء الممثلين للمسلمين. وتلاسن كبراء المسلمين، وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون... والإعلام الفرنسي كاشر عن أنيابه ، واقف يتفرج، وظهرت تقارير صحفية تتكلم عن المسلمين وعن الضجة التي أثاروها في يوم رمضان الأول؛ مما أعطى صورة سيئة منكَرة لهذا الدين

العظيم ، الذي تولى تسييره مجموعة من الغوغاء والأوباش الإنتهازيين المتسيّسين الذين يعملون حسب أجندات خارجية لصالح بعض الدول العربية.

وقد كشفت هذه الضجة وهذا الخلاف العارم عن الدور الهش والضعيف الذي يلعبه هذا المجلس، كما بينت عدم اعتراف المسلمين بمجلس مسيَّس تفرضه عليهم وزارة الداخلية الفرنسية فرضا ، وتضع على رأسه أفرادا علمانيين ، لا ناقة لهم ولا جمل في شؤون الدين، وليسوا متخصصين فيه .. بل لا يعترف لهم أحد بالأفضلية ولا بالأحقية في تبوئ منصب يمثل أطياف المسلمين في هذه البلاد.

بداية تأسيس مجلس CFCM

قبل وجود مجلس CFCM كان مسجد باريس منذ بنائه سنة 1922 ، هو الممثل الحصري للإسلام والمسلمين في فرنسا. لكن قربه من المؤسسة العسكرية الجزائرية ومن نظام الجزائر وابتعاده عن الإهتمام بشؤون باقي المسلمين من غير الجزائريين، جعل السلطة الفرنسية تفكر في إيجاد مخاطَب آخر يتكلم باسم المسلمين عامة دون وضعهم في خانة إسلام دولة معينة.

ويمكن تلخيص تأسيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM في ثلاث مراحل رئيسة :

بدأت المرحلة الأولى في عام 1990 مع وزير الداخلية "بيير جوكس " Pierre JOXE ،في عهد الرئيس الراحل فرانسوا ميتران. حيث عرض هذا الوزير مشروعا جديدا أسماه Le conseil de réflexion sur l’Islam de France ، أي "مجلس التفكير حول الإسلام الفرنسي". وظلت الفكرة قابعة في أروقة وزارة الداخلية لمدة سنوات ، نظرا للجمود الإسلامي آنذاك، ولتعارض المصالح الشخصية لدى ممثلي الجاليات المسلمة في تلك الفترة.

ثم بدأت المرحلة الثانية في عام 1997 ، وذلك بتحفيز من وزير الداخلية الفرنسي آنذاك "جان بيير شفنماه " Jean Pierre CHEVENEMENT في فترة رئاسة جاك شيراك JACQUES CHIRAC . وكان الغرض الذي دفع (شفنماه) إلى تحفيز إنشاء مجلس إسلامي هو أن تتحكم الدولة الفرنسية في الإنتشار السريع الذي عرفه الإسلام على التراب الفرنسي، و أن تحد من الفوضى لدى المسلمين، وأن يتم تمثيلهم عن طريق مؤسسة رسمية واحدة تعترف بها الدولة.

وفي يوم 23 نوفمبر 1997 في مدينة ستراسبورغ، في خطاب له بمناسبة إعادة تفعيل المجلس الإسلامي الفرنسي، قال وزير الداخلية "شفنماه Chevènement" ما نصه :

(إن الإسلام دين جديد على فرنسا.. وأن عدد المسلمين وصل إلى أربع ملايين مسلم ، ليصبح الإسلام بذلك هو الديانة الثانية على مستوى الجمهورية الفرنسية. إن نصف المسلمين العائشين على التراب الفرنسيين يتمتعون بجنسية فرنسية ، والباقون مدعوون للحصول عليها... وقد تابعتُ بكل عناية واهتمام جهود الوزراء السالفين في محاولاتهم لدمج الإسلام في إطار قوميتنا الوطنية. إنني أهدف إلى نفس الهدف : المساعدة في إنشاء إسلام فرنسي... لكني أجد أن ثمت تناقضا لدى الإسلام في علاقاته مع العلمانية. إن من الواجب علينا أن ننظم علاقاتنا مع بعضنا البعض، وهذا يفرض وجود متكلم شرعي متفَق عليه من طرف جمهور المسلمين[288])

هذا "المتكلم الشرعي" هو الذي سيسمى بعد سنوات بـ " المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" المعروف اختصارا بـ CFCM.

بعد هذا الخطاب، قام وزير الداخلية " شيفنماه" بإجراء استشارات موسعة مع شتى طوائف المسلمين من جمعيات ومنظمات ومساجد ومثقفين للتشاور حول بنية المؤسسة الجديدة .

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فحدثت سنة 2003 في عهد نيكولا ساركوزي ، الرئيس الفرنسي السابق ذي الأصل اليهودي. وفي عهده أُطلق على المجلس تسميته النهائية الرسمية التي هي "CFCM"، أي المجلس الفرنسي للدين الإسلامي : Le Conseil Français du Culte Musulman .

وتم تشكيل كافة هيئاته الجهوية التي يطلق عليها CRCM ، أي المجلس الجهوي للدين الإسلامي. و هي مجالس تقع في داخل البلاد ، وتقوم بتسيير الإسلام تحت رعاية وزارة الداخلية الفرنسية وبالتعاون معها – كما قلنا سابقا - . هذا في حين أن مجالس الديانات الرسمية الأخرى كالكاثوليكية ، والبروتستانتية واليهودية تعمل مستقلة استقلالا تاما عن وزارة الداخلية.

وفي السادس من إبريل 2003 ، قامت أول انتخابات (ديموقراطية) لتشكيل أعضاء المجلس، ووصل عدد الناخبين ما يقرب من أربعة آلاف ناخب من المسلمين، يمثلون 995 مكانا للعبادة ، مابين مسجد كبير وقاعة للصلاة. وحصلت الرابطة الوطنية لمسلمي فرنسا FNMF ، القريبة من المغرب ،على 16 مقعدا من بين 41، وحصل اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF المحسوب على الإخوان المسلمين على 13 مقعدا ، وحصلت الجمعيات والرابطات التابعة لمسجد باريس القريب من الجزائر على ستة مقاعد فقط ، وباقي المقاعد تقاسمتها جمعيات إفريقية وتركية وغيرها...

---

[288] http://discours.vie-publique.fr/notices/973145643.html (Page consultée le 21/11/2016)

وحسب الأعراف الديموقراطية البديهية فإنه كان من النظري أن تتسلم رابطة FNMF التابعة للمغرب رئاسة المجلس لكونها حصلت على أكبر عدد من المقاعد. لكن متى كان العرب يحترمون نتائج صناديق الإقتراع ، حتى لو كان الأمر في بلد يدّعي العراقة في الديموقراطية مثل فرنسا. الغريب في الأمر أن رئاسة المجلس انتزعها مسجد باريس، المقرّب من الجزائر ، وهو المسجد الذي حصل على أقل عدد من المقاعد، مما أ ثار استغراب الكثير من المراقبين وشكل خيبة أمل كبيرة لدى المسلمين هنا. وتساءل الناس عن : كيف بمسجد – قريب من الجزائر - لم يحصل على عدد كاف من الأصوات أن يتربع على رئاسة أكبر هيئة رسمية دينية " ديموقراطية" تمثل كافة أطياف مسلمي فرنسا؟

على رغم أنف الجميع، تسلق الفرنسي من أصل جزائري "دليل بوبكر" كرسي رئاسة المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، وهو رجل يتميز خصوصا بمستواه الضعيف جدا في الخطابة باللغة العربية وبقلة معرفته بالثقافة الإسلامية عموما، لكنه ضليع في لغة العجم ... و كان من قبل عميدا لمسجد باريس، وقد ورث هذا المنصب عن أبيه. تماما كما يورّثُ رؤساؤنا العرب و ملوكنا المناصب لأبنائهم.

وهنا تجلى العيب الأول الذي اتسم به المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية منذ بداية نشأته : ألا وهو انتخاب رئيسٍ لم يحصل على تصويت الأكثرية. وهو العيب الذي سيظل، فيما بعد، يطبع طريقة عمل وانتخاب رؤساء وأعضاء مجلس CFCM.

وعندما ثارت ضجة حول عدم قانونية استلام المدعو " دليل بوبكر" رئاسة المجلس، تدخلت وزارة الداخلية الفرنسية وأعلنت أنها اتفقت مسبقا مع بعض المسلمين على تعيين " دليل بوبكر" رئيسا للمجلس الجديد. ههنا يتجلى دور المخابرات الفرنسية في تسيير الإسلام في فرنسا.

وهنا أيضا تساءل المسلمون : لماذا تتدخل الحكومة الفرنسية في انتخابات مستقلة لمجلس ديني لا علاقة له بالسياسة العامة، وهي الحكومة التي طالما صدعت رؤوس الناس بأنها علمانية لا تتدخل في شؤون الدين، ولا في قضايا الجاليات الدينية؟ ..

لقد بدا واضحا أن ثمت ازدواجية وتناقضا لدى حكومة فرنسا إزاء احترامها لمبدإ العلمانية؛ المبدأ الذي يقضي بفصل شؤون الدين عن السياسة. وبدا أن ثمت تدخلا سافرا مقصودا في تسيير شؤون المسلمين، وأن المجلس الجديد أُسس بنيانه – من أول يوم – على شفا جُرُفٍ هار من احتكار للسلطة والرئاسة بين ثلة من مسيّريه، مدعومة أولا من المخابرات الفرنسية وثانيا من دولة مغاربية معروفة.

رغم كل ذلك، فإن ثمت نقطة إيجابية واحدة يجب التنويه بها، هي أن اعتراف الدولة الفرنسية بالمجلس الجديد والسماح له قانونيا بتشكيل هيئاته يُعتبر بحد ذاته سابقة تاريخية في الإعتراف الضمني بمكانة الإسلام على التراب الفرنسي ، على قدم المساواة – ولو نظريا - مع الديانتين المسيحية واليهودية اللتين تعترف بهما الدولة و تكِنّ لهما كل الإحترام.

طريقة تسيير مجلس CFCM

يجدر بالذكر أن التدخل المستمر لوزارة الداخلية الفرنسية في إدارة هذا المجلس وفي تعيين أُطُره، شكل عائقا كبيرا أمام حريته وقدرته على تنفيذ مشاريعه و سد الفراغ المؤسسي الذي يعاني منه دين الإسلام في فرنسا. وقد لاحظتُ أن سلوك الحكومة الفرنسية تجاه تكوين إدارة مجلس الـcfcm يشابه إلى حد بعيد سلوكها إزاء مستعمراتها المغاربية السابقة، فالرؤساء عندنا و الوزراء وكبراء الجنود يتم تعيينهم مسبقا في أروقة وزارة الداخلية الفرنسية ووزارة الدفاع ويُفرَضون قسرا على شعوبنا... وهذا بالتحديد هو ما حصل مع تسيير الإسلام، ولا زال يحصل في قلب المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية؛ إذْ تدخلت الحكومة منذ البداية – كما رأينا – في تعيين رئيس المجلس الجديد ، رغم أنه لم يحصل على أي شرعية انتخابية. وحصل هذا التدخل مرات عدة في تعيين شخصيات أخرى في إدارة المجلس...وكل هذه التعيينات تحدث من خلال اتفاقيات سرية بين الحكومة الفرنسية وقنصليات وسفارات بعض الدول العربية، في منأى تام عن التشاور بين الهيئات الإسلامية والجمعيات المكوّنة لمنظومة المجلس.

الرؤساء المتعاقبون على مجلس CFCM

منذ تأسيسه الفعلي سنة 2003، تعاقب على المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ثلاثة رؤساء ، أولهم رجل يسمى " دليل بوبكر" ، الذي سبق وأن أشرت إليه في حديثي عن انتخاب رئيس المجلس، وهو طبيب لا علاقة له بتسيير شؤون الدين.. من أصل جزائري، ومن مواليد 1940 في مدينة اسكيكدة شرق الشريط الساحلي في الجزائر.

تم انتخاب هذا الطبيب بشكل غير شرعي في بداية تشكيل المجلس سنة 2003، وأعيد انتخابه مرة أخرى سنة 2005 – رغم أنوف مئات آلاف المسلمين الذين لم يصوتوا له - ورغم الفشل الإنتخابي الذي مُني به مسجد باريس الكبير الذي يترأسه الطبيب "دليل بوبكر" ، وهذا عيب آخر يُحسب على مجلس CFCM في طريقته الشاذة واللاديموقراطية في انتخاب رؤسائه.

وفي يونيو 2008 ، انتُخب الرئيس الثاني للمجلس، واسمه "محمد موساوي" وهو مغربي من مواليد سنة 1964 في مدينة فكّيكْ, الواقعة في أقصى الشرق المغربي. وهذا الرجل أستاذ لمادة الرياضيات في إحدى الجامعات الفرنسية ولا علاقة له بتاتا بالثقافة الإسلامية ولا بإدارة شؤون المسلمين، لا من قريب ولا من بعيد، بل أهبطته من السماء جهات قنصلية، ليتولى شؤون المسلمين.

ويُقال أنه مدعوم من طرف وزارة الحُبُس المغربية للتأثير في إسلام فرنسا وإرجاح كفته لصالح المغرب بدلا من الجزائر.

وقد التقيت بالعديد من أمثال هذا الرجل من أساتذة ومثقفين مغاربة يعملون بتفانٍ على مستوى الجمعيات والمنظمات الإسلامية في شتى مناطق فرنسا للميل بكفة الإسلام الفرنسي لصالح المغرب ، ويحصل هؤلاء على دعم لا محدود من قنصليات المغرب في مختلف الأقاليم الفرنسية. وكنت تعرفت على واحد منهم في مدينة رين Rennes ورأيت أنه قام ببناء مسجد كبير وصلتْ قيمة بنائه إلى ما يقرب المليون يورو كلها مدفوعة من طرف قنصلية المغرب في مدينة Rennes. وقد أَسس بناءُ هذا المسجد، أعني مسجد رين Rennes ، لمرحلة خطيرة من الخلافات والتجاذبات بين مسلمي مدينة رين Rennes على اختلاف جنسياتهم؛ حيث لم يوافق الكثير منهم على تدخل المغرب في بناء مسجد تابع لكل المسلمين في المنطقة؛ وقد حدثت تشاجرات كبيرة بين طوائف المسلمين المؤيدة للمغرب والمعارضة له، ووصلت القضية للعدالة.

إلا أن النفوذ الكبير لهذا الرجل ولقنصلية بلده جعل المسجد يُبنى في النهاية تحت أعين القنصلية المغربية رغم امتعاض غالبية المسلمين من التدخل المغربي.

ولا شك أن بناء المسجد بحد ذاته أمر مندوب إليه ومحمود، لكن المذموم أن يكون هذا البناء مصدر شقاق وفرقة بين طوائف المسلمين، فاتحادُ الكلمة والحفاظُ على أواصر الأخوة والتضامن أولى من بناء المساجد المسيَّسة التي تخدم السلاطين وتسيطر على ضمائر الناس وإيمانهم.

وما إن اكتمل بناء المسجد المذكور حتى اقترحت القنصلية المغربية إماما قادما من المغرب ، وتم تعيينه على المسجد، وهو الآن يخطب كل جمعة ، رغم أنه لا ينطق بكلمة واحدة من اللغة الفرنسية.

وهذا النوع من التدخل في شؤون مسلمي فرنسا يعتبر شائعا في مناطق فرنسا كلها، و يجسد مثالا واضحا للتوغل الأجنبي في الإسلام الفرنسي كما يمثل عائقا حقيقيا أمام بناء إسلام موحَّد متوافق مع السياق الفرنسي ويتماشى مع رغبات المسلمين المقيمين في هذه البلاد.

أما الرئيس الثالث والأخير حتى - هذه اللحظة – للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية فهو مغربي آخر يُدعى "أنور كبيباش" من مواليد سنة 1961 في مكناس بالمغرب، وهو فني متخصص في المعلوماتية ولا علاقة له هو الآخر بالثقافة الدينية بتاتا ولا بتسيير شؤون الإسلام ، وقد كان مديرا في شركة اتصالات يملكها صديق له يدعى باتريك دراهي Patrick DRAHI وهو رجل أعمال يهودي يحمل الجنسية الإسرائيلية و يملك قناة إسرائيلية تبث من فرنسا تدعى i24News.

ولعل هذا يعطي مؤشرا واضحا على توغل اللوبيات المالية -الصهيونية في تسيير دين الإسلام في فرنسا؛ إذْ ما المغزى في احتلال رجل متخصص في المعلوماتية لأعلى منصب ديني في مؤسسة دينية تقوم على السهر على بيوت الله، وعلى مراقبة الأهلة و أوقات الصلاة ، واللحوم الحلال ؟

وقد هبط أنور كبيبش على مجلس CFCM لأول مرة في سنة 2013 حيث عُيّن نائبا لرئيس المجلس، كمرحلة تمهيدية لجعله على رئاسة المجلس، و لئلا يثير الضجة عندما يتسلق على كرسي الرئاسة.

ولرئيس مجلس CFCM أنور كبيباش تاريخ مثير للجدل، فقد تعلم في صباه في مدرسة كاثوليكية[289] في المغرب وهو علماني بامتياز. ويقول عن نفسه أن تردده على مدرسة نصرانية " لم يمنعه من أن يكون مسلما طيبا[290]"

وفي مدينة أفري كوركورون Evry Courcouronne في ضاحية باريس، ربطته علاقات صداقة برئيس الوزراء الفرنسي الأسبق " مانويل فالز" أيام كان عمدة لتلك المدينة. و" مانويل فالز " هذا هو رئيس وزراء فرنسا السابق، وهو الذي قال ذات مرة عن نفسه ، أنه " مرتبط أزليا بإسرائيل"[291].

ويُشتهر عن "أنور كبيبش" قوله أنه لا يشجع على " بناء مساجد ذات مساحات كبيرة[292]" وإنما يجب الإكتفاء -حسب تصريحاته - بقاعات صغيرة للصلاة. ولعل في ذلك استيراتيجية سياسية ماكرة ؛ لكون كبر المساحة في المساجد يُعتبر أحد الشروط اللازمة لقبول تصويت الجمعيات في انتخابات مجلس CFCM ؛ و عندما تقل مساحة مسجد ما عن قدر محدد ، فإن القانون المنظم لانتخابات مجلس CFCM لا يسمح لأعضاء جمعية هذا المسجد بالتصويت لانتخاب رئيس المجلس . وبما أن غالبية المساجد في فرنسا هي ذات مساحة صغيرة - ويراد لها أن تكون كذلك - فإن الجمعيات المسيرة لها لا يمكنها المشاركة في انتخاب رئيس مجلس الـCFCM، حينها يقتصر التصويت حصرا على جمعيات محدودة جدا هي من تملك المساجد ذات المساحات الكبرى ، التي تولت بناءها دول أجنبية ولوبيات مالية

---

289 وكالة فرانس برس AFP، مقال لكاتبه بنوا فوشي Benoît FAUCHET ، بتاريخ 2015/06/24

290 نفس المصدر السابق

291 هنا تبرز مظاهر التوغل الصهوني- المالي- اليهودي في تسيير إسلام فرنسا.

292 مقال لكاتبه بنوا فوشي Benoît FAUCHET ، نفس المصدر السابق

متنفذة ... وهكذا – وبكل مكر وذكاء - يُقصَى من التصويت أصحاب الجمعيات الإسلامية التي لا تملك إلا مساجد ذات مساحات صغيرة، وهي الجمعيات التي ينتمي لها غالبية المسلمين... فتكون النتيجة النهائية تركيز حق التصويت في يد الجمعيات المتنفذة ذات القدرات المالية الكبيرة. حينها تتركز سلطة الـCFCM ورئاسته في يد هذه الجمعيات المحدودة المتنفذة، فتنتخب الرؤساء وتتناوبهم كما تشاء، وفقا لأجندة القنصليات الأجنبية والسفارات واللوبيات المالية ، وأصحاب الأعمال يهود وعلمانيين متمسلمين ...

هذا، ويتميز كل الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بقاسم مشترك لافت للنظر ، فهم جميعا وبدون أي استثناء منتمون للتيار العلماني الليبرالي المتحرر من قيود الدين... ولعل هذا ما جعل البعض يقارن بين طريقة الحكم في هذا المجلس وطريقته عندنا في البلدان العربية والإسلامية؛ حيث يكون الرؤساء في بلداننا دائما من رؤوس التيار العلماني النابذ للدين.

ثم إن رؤساء المجلس المذكور لم تُعرف لهم في يوم من الأيام أي صلة واقعية بالإسلام ولا بالمسلمين بل هم من طبقة مختلفة تماما عن طبقات عوام المسلمين هنا، وكلهم لا يمتلك أي رصيد ثقافي إسلامي جدّي، ولم يُعرف عنه تردده على المساجد ولا على صلاة الجماعة؛ فهم كلهم - كما رأينا - قادمون من آفاق وتخصصات بعيدة كل البعد عن الإسلام وعن الإهتمام بالشؤون العامة للمسلمين. ولا يخفى أن للحكومة الفرنسية مصلحة في ذلك، فهي لا تريد بتاتا أن يكون مخاطبها الرسمي متحمسا للدين ، أو متمسكا بتعاليمه، بل تريده علمانيا متحررا من كل قيود الأخلاق الدينية والتعاليم السماوية. ولهذا اختارت وضغطت من أجل أن يكون أمثال هؤلاء الإنتهازيين هم من يتولى رئاسة المجلس. ولهذا السبب بالذات فإن مجلس CFCM وكافة مديريه كلهم منبوذون من طرف غالبية المسلمين في هذه البلاد، كونهم فرضوا فرضا على المسلمين. ولا يرى المسلمون أنفسهم معنيين إطلاقا بهذا المجلس و لا يشعرون بأي تمثيل لهم منه.

ويزعم مجلس CFCM أن منصب الرئاسة فيه يُتداول بطريقة ديموقراطية ، لكن الظاهر أنه لم يتداول عليه – حتى الآن - إلا ثلاث رؤساء من بلدين مسلمين فقط ، هما الجزائر والمغرب، في حين أن الأتراك والأفارقة والمسلمون من أصل فرنسي، لم يترأس أي واحد منهم على المجلس، مما يقلل من مصداقية المجلس ومن نزاهته و جديته في تمثيل كافة أطياف المسلمين على التراب الفرنسي.

ماذا حققه مجلس CFCM لصالح جاليات المسلمين؟

لا شك – أيها القارئ - أنك لاحظت أن هذا المجلس وُلد ميتا. ولم يقم بأي دور جادّ في تجميع كلمة المسلمين ولا حتى تمثيلهم بشكل يتوافق عليه الجميع... بل صرّح ذات يوم رئيسه "دليل بوبكر" أن "المجلس لا يهدف إلى تمثيل المسلمين وإنما يقوم – فقط - بتنظيم شعائر الإسلام في فرنسا". لكنني أقول للمدعو دليل بوبكر أن " مجلسه" لم يقم ولا بتنظيم أي شيء بل شتّت وفرّق وهدّم. ولا زال ضَرّه أقرب من نفعه إلى اليوم.

لقد اقتصر دور الـ CFCM على نشر بيانات إعلامية باردة لشجب أعمالِ عنفٍ تشتعل من هنا وهناك في أنحاء فرنسا و يُتّهم غالبا فيها المسلمون ، أو استنكارِ اختطاف هذا الصحفي الفرنسي أو ذاك من طرف هذه الجماعة الاسلامية أو تلك في بلد ما ... أو إدانة اعتداءٍ ما تعرض له شخص يهودي ضربه أحد العامة في الشارع... أما أن يُضرب مسلم أو تقتله الشرطة في هذه المدينة أو تلك فلن تسمع هذا المجلس ينبس ببنت شفة إلا في ما قل وندر...

وعلى العموم لم يقم هذا المجلس بأي دور إيجابي يُحسّن من واقع المسلمين البائس في فرنسا... بل على العكس، فقد استمر الصراع بين شتى طوائف المسلمين من كل البلدان فالمغاربة لا يطيقون اللقاء ولا التفاهم مع الجزائريين والأفارقة المسلمون لهم دينهم وطقوسهم ولا يريدون الإزعاج من أحد، والاتراك في معزل عن العرب و لا يختلطون معهم.. بل يتقززون منهم و من مسلكياتهم ونزاعاتهم القذرة والمسيئة لصورة الإسلام، وهكذا استمرت المنازعات والخلافات بين المسلمين، والمجلس واقف يتفرج....

و لن تقوم للمسلمين قائمة في هذه البلاد طالما لم يترفع مسؤولوهم عن المصالح القومية والشخصية الضيقة وينسوا خلافاتهم الهامشية، كي يركّزوا على نكبة الاسلام الحقيقية في هذا البلد، تلك النكبة التي تتجسد في الهجوم المستمر على هذا الدين وشيطنته، و التشهير بمعتنقيه في شتى وسائل الاعلام ...

ونظرا لدور مجلس الـCFCM شبه المعدوم في الدفاع عن مصالح الجاليات المسلمة فقد سماه بعض الظرفاء بـ :

Le Conseil français du Coucous-Merguez أي المجلس الفرنسي للكسكس والمرقاز ، في إشارة ضمنية إلى الدور الشكلي والسطحي المخجل والتافه الذي يلعبه المجلس وسدنته في تمثيل المسلمين، وفي إشارة ضمنية أيضا إلى اشتهاره بدعوة الساسة الفرنسيين إلى حضور مسجد باريس لأكل وجبة الكسكس والمرقاز التي تشتهر بها منطقة المغرب العربي.

و يُنتقد علي هذا المجلس شدة موالاته لليمين الفرنسي الشهير بمواقفه العدائية تجاه دين الإسلام والعالم الإسلامي بشكل عام ، كما يلاحَظ عليه اضطلاعه بدور سياسي أكثر منه اجتماعي وديني.

اتهامات بالفساد وسوء التسيير في مجلس CFCM

وتتهم وسائط إسلامية متعددة مجلس CFCM بالضلوع في الفساد والرشوة وسوء التسيير والمحاباة والتمالؤ مع هيئات ومنظمات مناهضة للإسلام والمسلمين على التراب الفرنسي.

ومن أشهر قضايا الفساد التي اتّهِم فيها هذا المجلس هو سكوته عن قضية تصدير لحوم الخيل من هولندا إلى فرنسا على أنها لحوم أبقار مذبوحة وفق الشريعة الإسلامية، وحسب بعض المواقع الإسلامية، فقد سكت مجلس ال CFCM ردحا من الزمن وغض البصر على استيراد هذه اللحوم الغير شرعية إلى فرنسا وسمَحَ بوضعها في متناول المستهلكين المسلمين.

بعد هذه الفضيحة بفترة، بدا أن المجلس شعر بشيء من الندم، فحاول أن يستعيد مصداقيته ، فنشر وثيقة وجهها للجمعيات والمنظمات الإسلامية المنتمية إليه ، سماها " ميثاق الحلال" وهي وثيقة تتكلم – من بين أمور أخرى - عن طرق المراقبة التي يجب أن تخضع لها اللحوم المذبوحة ، للتأكد من أنها تذبح على الطريقة الإسلامية... لكن الهيئات والمنظمات الإسلامية المعنية رفضت الموافقة على هذه الوثيقة ، مما أعطى مؤشرا واضحا على أن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية لا يمتلك أي مصداقية ولا أي وزن أو ثقة حتى من طرف الهيئات المنتمية إليه.

ولو كان مجلس الCFCM يسهر على مصالح المسلمين ، أو يضعها على الأقل في أولوياتها، لكان ابتعث أعضاء من مؤسسته إلى هولندا للنظر في طريقة ذبح اللحوم ومراقبة عمل المجازر التي يتعامل معها هناك ويُطمئنَ المسلمين هنا في فرنسا على حِلّية اللحوم التي يستهلكونها ، لكن المجلس لم يفعل شيئا من ذلك ...

وبما أن مجلس الCFCM ، هو المسؤول - أخلاقيا - عن تحسيس المسلمين وإعلامهم بكل ما يتعلق باستهلاك اللحوم الحلال، فقد عِيبَ عليه سكوته عن فضيحة أخرى تسمى فضيحة " لحوم دجاج شركة " دو Doux " الشهيرة.

إنها فضيحة وضع ملصقات labels تثبت أن اللحم حلال بشهادة إحدى الجمعيات الإسلامية بمنطقة فينيستير Finistère، غربي فرنسا ، في حين أنه ليس كذلك.

بدأت الشرارة الأولى لظهور الفضيحة ، عندما بثت قناة " كانال بلوس + Canal" الفرنسية تحقيقا مطولا عن مصادر اللحوم الحلال في فرنسا، وقد اختارت القناة تاريخ البث بكل عناية ودقة ، حيث بثته في اليوم الذي يسبق بداية شهر رمضان الكريم لسنة 2010. وأحدث التحقيق صدمة عنيفة وهزة راجفة لكل مسلمي فرنسا.

كشفت كاميرات قناة " كانال بلوس" في هذا التحقيق أن الملصقات التي تشهد بالحلال على لحوم شركة " دو Doux" هي ملصقات حُصِل عليها بطريقة غير قانونية.. وشهادتها بحلية اللحوم هي شهادة كاذبة، لأن الملصقات اشتُريتْ بالمال من بعض الجمعيات الإسلامية المرتزقة ، وألصقها عمال شركة " دو" على الدجاج لإثبات حِلّيته، في حين أن الدجاج نفسه ليس مذبوحا أصلا، وإنما خضع للقتل من خلال الصعق الكهربائي.

والخطير في الأمر أن لحوم دجاج شركة " DOUX" تُصدّر للكثير من البلدان الإسلامية وخاصة إلى منطقة الشرق الأوسط ، وتُصدّر بالتحديد إلى بلاد الحرمين، و قد أظهر التقرير صورا لهذه اللحوم تباع في محلات تجارية كبيرة قرب المسجد الحرام في مكة .. وقد رأيت بعيني في بعض أسواق مكة هذا الدجاج ، ورأيت مكتوبا عليه علامة الشركة المصنعة " شركة Doux" ، ومكتوب عليه بالعربية والفرنسية أنه لحم حلال مذبوح في فرنسا حسب قواعد الشريعة الإسلامية.. رغم أن هذا الدجاج لم يُذبح بتاتا، بل صرّح أحد الخبراء في شركة "دو" لقناة " كانال بلوس" أن ذبح الدجاج بالأيدي غير عملي وغير ممكن إطلاقا في المذابح المهنية التابعة لشركة "دو" ، وعليه فلا يمكن أن يكون اللحم حلالا ، لأنه لم يُذبح أصلا، وإنما يصعق بالكهرباء صعقا ،ثم يخضع لعملية تجميد صناعية ، ثم يُصدَّر بعد ذلك إلى الدول الإسلامية على أنه حلال، وخاصة إلى بلاد الحرمين.. هذا ما أكدته كاميرات تحقيق القناة المذكورة.

قصة مجلس CFCM و السياسي "جان فرانسوا كوبي"

وهذه قصة أخرى من فيض القصص والفضائح التي طبعت تاريخ مجلس الـ CFCM. وتُجسد هذه القصة تواني المجلس وتراخيه في الدفاع عن حمى الإسلام، وعن كرامة المسلمين وحمايتهم من الهجومات المتكررة التي يعتادون التعرض لها من طرف رجال السياسة الفرنسيين الباحثين عن أصوات اليمين المتطرف.

ويعود أصل القصة أن السياسي الشهير جان فرانسوا كوبي Jean François Copé (وهو سياسي متنفذ، أصله من يهود الجزائر) ، قال في مهرجان انتخابي له أن " بعض صغار المسلمين غير

المهذبين ينتزعون من الاطفال الفرنسيين خبزهم بالشوكولاتة بحجة أن في رمضان لا يجوز الأكل عند المسلمين" ومرت الجملة دون أن يلقي لها أحد أي انتباه، فأعاد السياسي " كوبي" نفس الجملة على صفحته في تويتر، ليشعل نار الجدل حول الأجانب المسلمين... عندها أخذت الجملة منحى سياسيا وانتخابيا وإعلاميا كبيرا ...

امتعض المسلمون من الترويج الإعلامي للعبارة التي أطلقها " كوبي" ، وشعر المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بالحرج إن لم يقم بفعل أي شيئ، فقرر تقديم شكوى للعدالة ضد " كوبي" تحت تهمة " دعوة للعنصرية وإثارة النعرات والتمييز بين شرائح المجتمع الفرنسي".

وبعد أن بدأت العدالة في التحقيق في الموضوع وخاف جان فرانسوا كوبي على مصيره الإنتخابي ، طلب استدعاءه من طرف CFCM لشرح كلامه وقبِل هذا الأخير لقاءه .

بعيد اللقاء بقليل، تراجع المجلس الفرنسي للديانة الأسلامية عن الشكوى في الثامن يناير 2012 وتصالح مع "كوبي" بدون أن يقدم هذا الاخير أي اعتذار للمسلمين من كلامه المسيئ إليهم. بل أوغل في عنجهيته واستكباره تجاه المسلمين وصرح - يومين بعد ذلك - لجريدة لوفيجارو ، في عددها الصادر يوم 10 يناير 2012 ، قائلا : (أنا لم أقدم اعتذارا لأحد، لأن الاعتذار يعني اني ارتكبت خطأً [293] وأنا لم أرتكب أي خطأ) وعند نشر هذا التصريح في الاعلام رجع مجلس الديانة عن قراره ، وقرر مواصلة شكواه في التاسع يناير 2012، ثم عاد فنكص عن ذلك، وسحب الشكوى مرة ثانية...

فتأملْ تردد إداريي هذا المجلس وتخبطهم ، وارتجاليتهم في تسيير الأمور ولين جانبهم مع متطرفي السياسة الفرنسية.

ويعود تراجع مجلس الديانة عن الشكوى إلى ضغوط قوية من حزب اليمين ذي الميول والتحالفات الصهيونية مارسها على مجلس CFCM؛ ولقد بين هذا الأخير ضعفه الواضح في الدفاع عن رعاياه المسلمين، وبرهن على غياب الإحساس بالمسؤولية لدى مسيّريه في تسييرهم لقضايا مسلمي فرنسا. ولو كان المجلس استمر في شكواه حتى النهاية لعوقب المدعو " كوبي" أشد عقوبة ولكان عبرة لكل سياسي متهور يبحث عن أصوات الناخبين من خلال التهجم على كرامة المسلمين ومقدساتهم الدينية. لكن التذبذب في القرارات والعشوائية في التسيير واللامسؤولية لدى إداريي هذا المجلس ، كل ذلك للأسف أدى لضياع حقوق المسلمين ، وإلى جعلهم فريسة سهلة لكل من نفخ ونبح من كلاب الساسة والعلمانيين.

[293] صحيفة لوفيجارو، عدد إلكتروني بتاريخ 2013/01/10، مقال بعنوان Pain au chocolat : Le cfcm maintient sa plainte (الخبز بالشكولاته : الـCFCM يواصل شكواه).

ولكي يتبين للقارئ الكريم مدى الفرق بين هذه المؤسسة التي تتكلم باسم المسلمين وبين بعض المؤسسات التي تمثل الأديان الأخرى، فيكفي أن نعلم أن سحب شكوى مجلس CFCM حصل في نفس الوقت الذي قامت فيه منظمة يهودية اسمها UEJF بتقديم شكوى للعدالة الفرنسية من الموقع الاجتماعي Twitter بسبب أنه سمح بتسجيل حساب لشخص مجهول اسمه un bon juif أي" يهودي طيّب" ... ولقد ذهبت هذه المنظمة إلى أقصى حد في الدفاع المستميت عن جاليتها اليهودية وعدم التشهير بها والسخرية منها بهذا الشكل الكاريكاتوري في المواقع الاجتماعية. واضطر موقع تويتر إلى سحب حساب هذا الشخص المجهول. . فتأمل الفرق بين خمول وتواني ممثلينا وجُبْنهم ونكوصهم، وبين فاعلية ممثلي اليهود وشجاعتهم وهمتهم واندفاعهم.

وعموما، فإن المسلمين هنا في فرنسا يُشتَمون يوميا ويُهانون بشكل منتظم ولا أحد يُكنّ لهم أي احترام ولا تقدير ،ومع ذلك فإن مجلس CFCM عاجز كل العجز عن الدفاع عنهم وحفظ كرامتهم. فحسبنا الله ونعم الوكيل.

مسجد باريس الكبير

ويسمى أيضا بالمعهد الإسلامي لمسجد باريس. هو القلب النابض للإسلام ا لجزائري في فرنسا. وهو تابع رسميا لحكومة الجزائر. وتدفع وزارة الشؤون الإسلامية الجزائرية عدة ملايين من اليورو كميزانية لتسيير المسجد، ودفع رواتب الموظفين فيه من أئمة ودعاة وأساتذة.. وتدفع الجزائر أيضا رواتب الأئمة العاملين في كل المساجد الأخرى المنضوية تحت لواء مسجد باريس.

كان مسجد باريس هو الممثل الحصري – كما قلنا - للجاليات المسلمة في سنوات بنائه الاولى. وفي أواخر القرن العشرين ومع اتساع رقعة الاسلام في فرنسا وتزايد أعداد المسلمين وكثرة بناء المساجد ضعُف إشعاع هذه المؤسسة بفعل ظهور مساجد أخرى أكثر حيادية وأكثر بعدا عن السياسة والرسميات. واكتفى مسجد باريس بتمثيل دور الإسلام المائع – الفارغ من محتواه – ذلك الاسلام العلماني الذي تصبوا إليه فرنسا واللوبيات الصهيونية المتنفذة و تحيطه بالرعاية جنرالات الحكومة الجزائرية.

وقد لعب مسجد باريس دورا سلبيا كبيرا في تشتيت كلمة المسلمين، خاصة في رمضان 2013-1434 هجرية، حيث تملص من تعهداته بتنفيذ القرار المشترك الذي تبنته المنظمات الإسلامية في اعتماد الحساب

الفلكي لتحديد بداية رمضان ونهايته؛ إذْ بُعيد توقيعه على الموافقة رجع عن قراره وأعلن أنه سوف يستمر على نهجه القديم في تبني رؤية الهلال بالعين المجردة. وشكل بذلك ضربة قاتلة لوحدةٍ كانت منشودة في مستهل الشهر الكريم بين المنظمات الممثلة للمسلمين في فرنسا.

رغم سلبياته العديدة، فإن مسجد باريس يقوم بمجهود تربوي وروحي يستحق التنويه، حيث يقدم بعض الخدمات الجليلة للجاليات المسلمة : مثل إعطاء دروسٍ للغة العربية وتعليم القرآن لأطفال المسلمين. و في شهر رمضان يقدم إفطارا للصائمين على مدار الشهر الفضيل، وكنت حضرت مرات عدة – أيام كنت طالبا في إحدى جامعات باريس- للصلاة في هذا المسجد وشاهدت خدمات جيدة تقدم للصائمين ؛ فـ"الشوربة" الجزائرية تعانق "الحريرة" المغربية، والتمور بشتى أصنافها متوفرة، ومختلف أنواع الطعام تجدها بكثرة وتُعرض مجانا للزائرين من المسلمين ومن غير المسلمين... كان هذا في حدود سنة 1999 ولا أدري إن كان الأمر مازال مستمرا على حاله أم تغير.

ونظرا لتزايد عدد المسلمين في باريس، فقد أصبح المسجد يضيق بالمصلين وأمست قاعة الصلاة ضيقة جدا والباحة غير متسعة بما فيه الكفاية حتى أن بعض المصلين يضطرون للصلاة يوم الجمعة خارج حرم المسجد، وهذا يشكل إحراجا كبيرا لبعض الفرنسيين المارين قرب الجامع ويسبب في بعض الاحيان تشاجرات وتشنجات بين المصلين والمارة بعد انتهاء صلاة الجمعة. وأدى ذلك إلى تفكير الحكومة الفرنسية بشكل جدي في سَنّ قانون خاص – كما هو دأبها مع المسلمين- ينص على منع الصلاة في الشارع حتى ولو ضاق المسجد بالمصلين.

ويضم مسجد باريس معهدا علميا لتعليم الطلبة وتكوينهم على الإمامة (على الطراز الفرنسي طبعا) وقد اطلعتُ على برنامج المعهد فوجدته خلوا من تلك المواد الإسلامية العريقة كألفية بن مالك وملحة الاعراب ومختصر خليل في فقه مالك، ورسالة القيرواني والمدونة الكبرى والعتبية والعقيدة الأشعرية وغيرها من العلوم والفنون التي تُدرَّس في جوامعنا العريقة في العالم العربي كالأزهر والزيتونة والقرويين ومحاظر بلاد شنقيط.

ثم إن المواضيع المقررة والبرامج تقع تحت مراقبة سرية شديدة من وزارة الداخلية الفرنسية . والخريجون من هذا المعهد ليسوا متضلعين بما فيه الكفاية من العلوم الشرعية وليس لهم القدرة العلمية الكافية لتلبية حاجات المسلمين المتجددة من فتاوى وإجابات حول مستجدات العصر.

وإضافة إلى الميزانية التي تمولها الحكومة الجزائرية ، فإن مسجد باريس، يحصل على إتاوات (ضرائب) مالية معتبرة من خلال مراقبة اللحوم الحلال. ويقدرها بعض المراقبين بأضعاف الميزانية

التي ترسلها الجزائر. ويتكتم رئيس مسجد باريس، المدعو دليل بوبكر، وأصحابه، على المبلغ الحقيقي الذي يحصل عليه مسجده من هذه الإتاوة.

على كل حال، فإن مسجد باريس كغيره من كثير من المساجد في هذه البلاد، يخلط التجارة والدين والسياسة ، ويبتعد كثيرا عن الهموم الحقيقية للجاليات المسلمة وهو عاجز كل العجز عن توحيد كلمة المسلمين. فقد حاول في نوفمبر 1993 تشكيل مجلس استشاري لمسلمي فرنسا وفشل في ذلك، وحاول في دجمبر 1994 تشكيل مجلس تمثيلي يمثل كل مسلمي فرنسا وفشل في ذلك، وحاول في يناير 1995 تأسيس ميثاق مشترك للدين الإسلامي في فرنسا وفشل في ذلك، لأن الجمعيات والمنظمات الإسلامية رفضت المصادقة عليه، وحاول في سبتمبر 1996 تأسيس المجلس الأعلى لمساجد فرنسا ولم ينضم له أحد ، ففشل في ذلك... كل هذا الفشل يرجع أساسا إلى ارتباط مسجد باريس بالسياسة و بالأجهزة الجزائرية ، وإلى عدم ثقة المسلمين هنا من جزائريين وغيرهم في المسؤولين الذين يتولون تسيير المسجد.

مسجد أفري كوركورون Evry Courcouronnes

هو القلب النابض للإسلام المغربي في فرنسا .. وهو مسجد كبير جدا ، مساحته الاجمالية تبلغ سبعة آلاف متر مربع و له منارة طولها 25 متر ، و يعتبر أحد أكبر المساجد في أوروبا بعد مسجد روما ومسجد بيت الفتوح في لندن.

يقع في الضاحية الجنوب-شرقية من باريس على بعد 26 كلم من العاصمة . وهو تابع رسميا للسلطات المغربية.

بُني هذا المسجد في مطلع الثمانينات وقد بدأ البناء الفعلى سنة 1984 م. وواجه بناؤه في البداية صعوبات مالية جمة وكاد أن يتوقف المشروع لولا تدخل رجل أعمال- يُقال أنه سعودي - اسمه "أكرم عجة " حيث موّل كل المشروع حتى اكتمل البنيان.. أما زخرفة المسجد الداخلية فقد مولتها مؤسسة الحسن الثاني. وبعد عشر سنوات من التعثر والخلافات الشخصية والمصالحية والتنازع بين القائمين عليه اكتمل أخيرا بناء المسجد في سنة 1994م.

تسع الطاقة الاجمالية للمسجد خمسة آلاف مصل. وفيه مدرسة لتعليم اللغة العربية تحوي تسعة أقسام.

وبين هذا المسجد ومسجد باريس الكبير تقع منافسات و خصومات مستمرة، تشوّه دائما سمعة المسلمين المقيمين في فرنسا وتبيّن مدى شرخ الفرقة بين ممثليهم. ولعل هذا الخلاف يرجع في أصله إلى طبيعة العلاقة القديمة المتوترة بين المغرب والجزائر بسبب قضية الصحراء.

اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا UOIF

هو منظمة كبيرة تضم مجموعة من الجمعيات يقال أنها تابعة فكريا لجماعة لإخوان المسلمين المصرية. تأسست النواة الأولى لمنظمة الـUOIF في شهر مارس سنة 1983 على يد ثلاث طلاب من المشرق العربي، هم أحمد محمود من مصر ، ولد في المنيا سنة 1947، و زهير محمود من مواليد الموصل بالعراق سنة 1952، وكانا يدرسان الهندسة، ومحمد خلدون باشا من سوريا ، ولد سنة 1955. كان يدرس الطب في جامعة بزانسون Besançon . والتحق بهم فيما بعد مهندس يَمَني يدعى عبد الرحمان بافاضل من مواليد سنة 1948 في حضرموت ، وانضم إليهم أخيرا بعض الطلبة التوانسة . ويجدر بالذكر أن هذا الإتحاد الناشئ لم يضم في نواة تكوينه الأولى أي مغربي ولا جزائري ولا تونسي.

بعد سنة واحدة من تأسيسه، ضم الإتحاد 31 جمعية إسلامية، تنتمي أصول أعضائها إلى تركيا و دول المغرب العربي... وبلغ الإتحاد أوج توسعه وازدهاره في مطلع التسعينات. وسيطر عليه فيما بعد بعض المغاربة مدعومين من قنصليات المغرب. وحينها بدأت الإنقسامات تتشعب في وسط الإتحاد، فقرر بعض الأعضاء الإنشقاق وتأسيس اتحادات أخرى.

عندما تصدّع اتحاد الـ UOIF، خرج من رحمه مجموعة من المنظمات مثل الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا FMNF ويشرف عليها مسلمون من أصل فرنسي، وتفرعت أيضا منظمة خاصة بالأتراك لتكوّن فيما سوف يعرف بالإتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية DITIB، وسوف تتدخل تركيا لدعمه وتمويله وتزويده بالأئمة والدعاة في كل شهر رمضان.

بعد تشتت جمعياته ، وجد الإتحاد UOIF نفسه وحيدا، مكوَّنا من ستة جمعيات فقط، وافتقد الدعم المادي والمعنوي، فقرر أعضاؤه اللجوء إلى أحضان منظمة رابطة العالم الإسلامي التي يوجد مقرها في جدة، بالمملكة العربية السعودية. دعمت رابطة العالم الإسلامي اتحاد UOIF بالمال. ومالت الكفة الإيديولوجية للإتحاد من فكر حسن البنا إلى فكر محمد بن عبد الوهاب. شهد الإتحاد قفزة كبيرة بفعل تدفق المال الخليجي، وانتعش نشاطه وازداد توسعه، فقرر بناء عدة مساجد كبرى في كثير من المدن الفرنسية.

حدثت القفزة الفعلية الكبرى لمنظمة الـUOIF في بداية التسعينات أيام حرب الخليج، حيث استطاع أعضاء الإتحاد انتهاز الفرصة بكل ذكاء ودهاء لتعبئة وتحسيس المسلمين في فرنسا للوقوف صفا واحدا مع الكويت والسعودية والعالم الغربي ضد العراق. وعرف ساسة الكويت والسعودية كيف يقدّرون موقف أصحاب الUOIF فكافؤوهم على مواقفهم بدعمهم بالأموال والكتب والمنشورات. وكانت الأموال تأتيهم غالبا عن طريق هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التي مقرها في جدة ، و عبر مؤسسة الاعمال الخيرية لعمارة المساجد بالسعودية، وعن طريق الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بالكويت، التي أطلق فكرتها يوسف القرضاوي ، كبير الإخوان المسلمين.

يتكتم أصحاب الإتحاد كثيرا على مصادر تمويلهم ، وتغمض الدولة الفرنسية أعينها عن التمويل الخليجي لئلا تغيظ السعودية وجارتها الكويت، لِما لفرنسا فيهما من مصالح استيراتيجة واقتصادية يعرفها أهل الإختصاص.

وظل الدعم المالي الخليجي اللامحدود يتدفق على أصحاب إتحاد الـUOIF. وحُرِم أصحاب الجمعيات والمنظمات الإسلامية الأخرى ، لكونهم لم يمتلكوا تلك الحنكة والنظرة الثاقبة للأمور التي ميّزت مسيّري الإتحاد.

بفضل أموال الخليج ، يتولى إتحاد UOIF رعاية بعض المساجد والمدارس والجمعيات وتمثيلها لدى مؤسسات الدولة الفرنسية ، و يقيم مؤتمرا سنويا عملاقا في ضاحية باريس ، لوبورجيه LEBOURGET ، في شهر مارس- ابريل من كل سنة ، ويلتقي في هذا المؤتمر الكثير من المفكرين المسلمين وعلماء العالم الاسلامي ويلقون فيه محاضرات متعددة المواضيع. و يعتبر هذا اللقاء السنوي مصدر اعتزاز كبير لمسلمي فرنسا حيث يفتخرون فيه بنوع من الوحدة – ولو شكليا – ويدعون الإعلام لتصويره وتقديم التقارير عنه في القنوات الفرنسية. لكن الإعلام الفرنسي كثيرا ما يتجاهلهم بسبب الضغط القوي من اللوبيات الصهيونية المتنفذة في الإعلام. لكونها لا تريد أن تقدّم صورة وحدوية للمسلمين.

و يمثل مؤتمر "لوبورجي Le Bourget" السنوي معرضا تجاريا هاما تُعرض فيه الكتب التي تهتم بالثقافة الاسلامية والعربية وتُعرض فيه أنواع الالبسة والاطعمة وشتى التجارات. ويزوره الكثير من المسلمين وغير المسلمين من جميع دول أوروبا المحاذية لفرنسا وفي بعض السنوات يصل عدد الزوار ما يربوا على مائة ألف نسمة على مدى ثلاثة أيام هي الجمعة والسبت والاحد.

و يدير اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF معهدا للتعليم يدعى رسميا بالمعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية IESH ويقع في باريس . تأسس هذا المعهد في يناير 2001 وهو يدرِّس مرتاديه اللغة العربية والشريعة الاسلامية والقرآن الكريم كما يعمل على تكوين الائمة ويقدم بعض دروسه عن طريق المراسلة.

ينشر المعهد بعض المنشورات والكتيبات الإسلامية باللغة الفرنسية تعبر في الغالب عن وجهة نظر الاتحاد حول الإسلام.

اتحاد الشباب المسلمين UJM

هي جمعية شبابية، قريبة من الـ UOIF تأسست 1987 في مدينة ليون Lyon ، إحدى أكبر المدن في فرنسا. أسس الجمعية شباب فرنسيون مسلمون وهي قريبة من المفكر الإسلامي الشهير طارق رمضان (حفيد حسن البنا) . وتنشط هذه الجمعية بشكل كبير في ميدان الثقافة و ترجمة العلوم الاسلامية وطباعتها ثم نشرها . وتطبع كتبا كثيرة للمفكر طارق رمضان .

تملك الجمعية عدة شركات للطباعة مثل مطابع التوحيد Tawhid ، ولها مركز للتكوين الديني اسمه مركز الشاطبي للتكوين.

تقول الجمعية أن من أهدافها الحفاظ على هوية مسلمي فرنسا والدفاع عنها وتقديم الاسلام وثقافته لمن لا يعرفونه.

اتحاد الطلبة المسلمين في فرنسا EMF

جمعية طلابية تأسست في البداية عام 1989 تحت إسم الاتحاد الاسلامي لطلبة فرنسا ، وفي عام 1996 تبنت اسمها النهائي الذي هو EMF ، أي الطلبة المسلمون في فرنسا.

وهي جمعية قريبة من l'UOIF أي اتحاد المنظمات الاسلامية في فرنسا. ويحصل اتحاد الطلبة في فرنسا EMF على تمويل من جهات متعددة أشهرها المملكة العربية السعودية حيث صرح نائب رئيس الاتحاد

عبد الكريم أمين عام 2002 لجريدة لوفيجارو أن الاتحاد حصل على مساعدة مالية عام 2003 قدرها عشرة آلاف أورو من المملكة العربية السعودية [294].

ويعمل هذا الاتحاد على الدفاع عن مصالح الطلاب المسلمين القادمين إلى فرنسا من جميع اقطار العالم الاسلامي ويسهر على تقديم الرعاية لهم، كتوفير السكن الجامعي في حرم الجامعات وكتوزيع المواد الغذائية بثمن زهيد. وقد شاهدت أيام كنت طالبا في جامعة بوردو Bordaux أن هذا الاتحاد كان نشطا جدا ، وكان يتولى توفير الغرف الجامعية للطلاب، ويضغط على المؤسسات الفرنسية المسؤولة عن السكن الجامعي لحصول الطلبة المسلمين الجدد على غرف وعلى قاعات للصلاة في الحرم الجامعي. كما أن أعضاءه ينشطون كثيرا في شهر رمضان لتنظيم إفطار جماعي للطلاب وإقامة صلاة التراويح.

وبالجملة فإنهم يقومون بجهد قيم وممتاز على الأرض، ويخففون عن الطلاب الشباب الجدد الكثير من متاعب الغربة ، ولولاهم لضاقت فرنسا بكثير من الطلاب المسلمين ولانحرف الكثير منهم عن أخلاق الدين.

ويلقى هذا الاتحاد الكثير من المضايقات من طرف النقابات الطلابية الفرنسية خاصة تللك القريبة من اللوبي الصهيوني كنقابة L'UNI (الاتحاد الوطني الجامعي) التي تمثل الطلاب الفرنسيين، القريب رسميا من حزب اليمين الفرنسي . وكثيرا ما تصف هذه النقابات اتحاد الطلاب المسلمين بأنه منظمة أصولية متطرفة وأنه قريب من منظمات إرهابية – على حد قولهم- ، يعنون بذلك اتحاد المنظمات الاسلامية UOIF[295].

وعندما حصل اتحاد الطلاب المسلمين EMF في انتخابات مارس 2002 على اثني عشر مقعدا في انتخابات ممثلي الطلاب في المركز الجهوي للخدمات الجامعية والمدرسية CROUS . شن الاعلام الفرنسي آنذاك حربا شاملة على الطلاب المسلمين وهوّل منهم بل واتهمهم بالقرب من منظمات عالمية تدعم الإرهاب وأدى ذلك إلى تكثيف المراقبة عليهم وعلى تحركاتهم. وظهرت تقارير صحفية آنذاك تقول أن الحرم الجامعي في جميع أنحاء فرنسا سيتأسلم بفعل نفوذ اتحاد الطلاب المسلمين وأن الجامعات والشباب الفرنسيين غدوا في خطر إسلامي داهم بسبب استحواذ الطلبة المسلمين على أغلب مقاعد المراكز الجهوية للخدمات الجامعية.

الاتحاد الفرنسي للمرأة المسلمة

---

[294] جريدة لوفيجاروا 19 دجمبر 2002

[295] لا تعجب من ذلك، فالفرنسيون يدأبون دائما على وصف المنظمات الاسلامية العاملة لمصلحة المسلمين بالارهابية

هي جمعية نسوية أسستها مجموعة من ا لنساء المسلمات الفرنسيات. تقول الجمعية أن أسباب تأسيسها هو ما تعانيه المرأة المسلمة من إقصاء في فرنسا، ومن إصدار قوانين جائرة في حقها تمنعها من أبسط حقوقها في الحرية والتعليم. وتقول الجمعية أن من أهدافها الأساسية الدفاع عن حقوق المسلمات وتحسين صورتهن في المجتمع والمشاركة في الحوارات الاجتماعية وتمثيل المرأة المسلمة في فرنسا والدفاع عن حقوق الانسان بشكل عام وعن الحريات الدينية وحرية الضمير وكذا الصراع ضد العنصرية و ضد كراهية الاسلام.

والحق أن المسلمات في فرنسا هن من أبرز ضحايا حرية التعبير وهن من يقاسين الأمرّين من القوانين المستهدفة لهن، كما يعانين إقصاءً في شتى الميادين لم أر له مثيلا في اوروبا. ثم إن المؤسسات الخاصة بهن لا تكاد توجد ، ونشاطهن في العمل الاسلامي ضئيل جدا بالمقارنة مع الجمعيات ذات التمثيل الرجالي.

ولعل تقاليد المجتمع الإسلامي واستعلاء الثقافة الذكورية عند العرب تحول دون تشكيل هيئات نسائية حقيقية تقوم بالكلام باسم الاسلام النسائي في فرنسا خاصة فيما يتعلق بقضايا تخصهن كالحجاب وغيره فهن أدرى بذلك ولعلهن أفصح من بعض الرجال في التعبير عن ما يعانينه جراء هذه القوانين الإقصائية. فلو تُرك لهن العنان وشُجِّعن على تكوين جمعيات خاصة بهن لربما كنّ أكثر فعالية وإخلاصا واتحادا من كثير من انتهازيي الذكور الذين شكلّوا كارثة حقيقية على العمل الإسلامي في فرنسا، كما رأينا ذلك مع مجلس الـCFCM.

الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا FNMF

تأسست هذه الرابطة عام 1985 وجاءت كمشروع منافس لمسجد باريس القريب رسميا من الجزائر.

وتتكون هذه الرابطة من جمعيات إسلامية مغربية موالية للمغرب وأخرى تركية تمثل الإسلام التركي في فرنسا. وكانت الدولة الفرنسية قبل تأسيسها للمجلس الفرنسي للديانة الاسلامية CFCM تلجأ إلى استشارة هذه الرابطة في تسيير شؤون المسلمين : من قبيل إصدار القوانين وتراخيص لقاعات الصلاة والمساجد وغيرها... وتسيّر هذه الرابطة ما يربوا على مائة وخمسين جمعية...

وكان المؤسسون الاوائل لهذه الرابطة هم من الفرنسيين معتنقي الاسلام من بينهم مفكر فرنسي مسلم اسمه يوسف دانيال لكلير LECLERC Daniel youssef رفقة فرنسي آخر اسمه " يعقوب جاك روتي" Yakob Jacques Roty ، وهو صوفي على الطريقة النقشبندية .. إضافة إلى "أيوب لسور " Ayoub LESEUR وهو أيضا فرنسي اعتنق الاسلام حديثا، وكان شارك في الجهاد الأفغاني ضد السوفييت. ثم انضم سريعا لهؤلاء كل من اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF وجمعية الطلاب المسلمين في فرنسا EMF.

شاركت هذه الجمعيات وغيرها في المؤتمر التاسيسي للفيدرالية الجديدة عام 1985. وقد تمخض هذا المؤتمر عن الإنشاء الرسمي للفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا. وكان الرئيس المنتخب هو يعقوب جاك روتي YACOUB JACQUES ROTY . وسرعان ما انضمت لهذه الفيدرالية الوليدة كافة الجمعيات الاسلامية في فرنسا المتذمرة من طريقة تسيير مسجد باريس لشؤون المسلمين.

بعد انتخابه بعام واحد، قدم " يعقوب جاك روتي" استقالته بسبب الخلافات الداخلية في المؤسسة الوليدة. وحل محله أيوب لسور Ayoub LESEUR . وكان من الاهداف الأساسية لهذا الرجل إنشاء إسلام يهتم بالمسلمين وبمشاكلهم الحياتية كتوفير اللحوم الحلال والحفاظ على الحجاب . وقد انتقد بشدة تسيير مسجد باريس قائلا أن عميده الشيخ عباس ماهو إلا موظف للجزائر وأن الموظف لا يمكن أن يهتم لشؤون المسلمين ودعاه للاستقالة من منصبه وإعطاء الفرصة لآخرين أكثر اهتماما بشؤون المسلمين منه. لكن هذا الكلام لم يعجب العميد عباس ، فصمم على وئد الفيدرالية الوليدة في مهدها، انتقاما من تصريحات "أيوب لسور " ، واستنجد في ذلك بوزارة الداخلية الفرنسية ، المسؤولة عن مراقبة الأديان..

لقد قام عميد مسجد باريس الشيخ عباس – بتعاون سري مع الحكومة الفرنسية- بالتعبئة عام 1986 لتنظيم مؤتمرات جهوية للمسلمين في جميع أنحاء فرنسا تمهيدا لإنشاء مجلس استشاري موسع يشمل كافة أطياف المسلمين في فرنسا. ونشأ إثر تلك المؤتمرات ما سماه وزير الداخلية الفرنسي آنذاك بالمجلس التفكيري من إجل إسلام فرنسي " CORIF " ، Conseil de réflexion sur l’islam de France ، هذا المجلس سيختفي فيما بعد ويحل محله المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية CFCM .

وقد استُدعيتْ لهذا المجلس المسمى بـ CORIF ، جميع الشخصيات التي أسست الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا وكان من أبرزهم يعقوب جاك روتي JACQUES ROTY YACOUB وعميد مسجد أفري كوركورون آنذاك الشيخ خليل مرّون ، وعبد الله بن منصور عن اتحاد المنظمات الاسلامية UOIF. أما "دانيال يوسف لكلير" العنصر المؤسس للفيدرالية فرفض إنشاء مثل هذا المجلس

بحجة أنه سوف يفرق المسلمين.. وقد برهنت الأيام فيما بعد أنه كان محقا في تنبؤاته وفي مقاطعته لهذا المجلس الجديد.

بعد ذلك بسنوات تعاقب على فيدرالية FNMF رؤساء مدعومون من الحكومة المغربية وخاصة محمد بشاري الذي تلقى دعما قويا من وزير الداخلية المغربي آنذاك إدريس البصري ووزير الشؤون الدينية عبد الكبير علوي. ولما تزايد نفوذ المغرب على الفيدرالية انسحب الفرنسيون المؤسسون وخاصة دانيال يوسف لكلير DANIEL YOUSSEF LECELC ، وانسحبت أيضا الجمعيات التركية .. فتقلص دور الفيدرالية في الإهتمام بشؤون الإسلام .. وتم استيلاء المغرب عليها بشكل تام ، وأضحت ذات صبغة مغربية خالصة بعد أن كانت الممثل الأكبر لكافة المسلمين بشتى أعراقهم في فرنسا.

بعد استيلاء المغرب عليها، لم تقدم فيدرالية FNMF أي نتائج ملموسة على الارض كما كان منتظرا منها بل نخرتها الخلافات والطموحات الشخصية، لدرجة أن البعض وصفها بالقوقعة الفارغة. و ظلت تعمل باتصال وثيق مع جميع القنصليات المغربية على التراب الفرنسي وتحاول جهدها أن تحد من نفوذ مسجد باريس القريب من الجزائر والجمعيات الموالية له.

وبرأيي ، لم يكن استيلاء المغرب على هذه الفيدرالية إلا نوعا من وضع اليد على المغاربة المقيمين في فرنسا ومعرفة أسماءهم وأسماء عائلاتهم ، ومراقبة أنشطتهم ، ومتابعتهم - إن اقتضى الأمر- عندما يرجعون في عطل الصيف لبلدهم الأصلي. فقد ذكر لي أحد كبار السن من المغاربة التقيت به مرارا في أحد المساجد أنهم كانوا يخضعون لتفتيش دقيق عند حدود المغرب قادمين في سياراتهم من فرنسا لقضاء عطلة الصيف مع ذويهم في المغرب، وذكر لي الرجل أن من وجدت الشرطة المغربية عنده أشرطة للشيخ كشك فإنها تصادر منه، ويؤتى به لمقرات الشرطة للتحقيق. ويرجع الأمر في ذلك أن الشيخ كشك رحمه الله وصَفَ الحسن الثاني في أحد أشرطته بالخنفساء. ومنذ ذلك الوقت دأبت السلطات المغربية في التفتيش عن كل من يستمع لأشرطة الشيخ كشك رحمه الله ومضايقته ومصادرة الأشرطة منه.

إن هذا الصراع والتشرذم بين كل التنظيمات الإسلامية الآنفة الذكر يبيّن للناظر الدور السلبي الذي تلعبه القنصليات الأجنبية في عرقلة تنظيم الإسلام في فرنسا.. إنهم لا يريدون للإسلام أن يرتفع له شأن في هذا البلد.

ولقد ضربت الخلافات الشخصية المستمرة بين الفرقاء بكاهلها على مسلمي فرنسا وانعكست على قدرتهم في الاندماج السلس في المجتمع الفرنسي... وجعلتهم فريسة لكل الساسة الذين تعاقبوا على تسيير فرنسا ؛ فسنوا ضدهم قوانين لم يعرف التاريخ مثيلا لها من قبل من حيث صرامتُها وعنصريتُها. ولولا

هذه الصراعات الداخلية بين المسلمين لمّا فكر البرلمان الفرنسي ولا نوابه لحظة واحدة في منع المسلمات من الحجاب ولا في الحد من حريتهن ولا في منعهن من التعليم...

ومن المؤسف حقا أن الصراعات الداخلية بين الإخوة الجزائريين والمغاربة يقوم بتأجيجها حكومات بلادهم عن طريق عملاء القنصليات والسفارات ؛ فيحرّض بعضهم على بعض من أجل السيطرة على المنظمات والجمعيات الإسلامية التي تتولى رعاية الإسلام ... فأصبح المسلمون البسطاء هنا في فرنسا هم الضحية لهذا الصراع واستفادت منه بكل حنكة وذكاء كل اللوبيات الصهيونية النافذة في فرنسا لتمرير مشاريعها ضد المسلمين في هذه البلاد. فإلى متى تستمر حكومات هذه البلدان في العبث بوحدة المسلمين؟

تجمع مسلمي فرنسا RMF

هو جمعية تضم مجموعة من الناشطين من أصل مغربي.. تأسس التجمع في مطلع 2006 ويضم بين جوانحه بعض الجمعيات المنشقة عن الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا المعروفة بـ FNMF.

يقول التجمع في ميثاقه أن من أهدافه الأساسية هو محاولة تأسيس إسلام معتدل متسامح ومحترم لقوانين الجمهورية الفرنسية.

وكان الهدف الحقيقي من وراء تكوينه هو محاولة المملكة المغربية نزع رئاسة المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية CFCM من الجزائر.

انطلقت النواة الأولى لهذا التجمع في المغرب .. وتولت رعايته وزارة الحُبس المغربية. فقد نَظّم التجمع في سنة 2008 مؤتمرا عاما في مراكش ضم 250 عضوا كلهم من المغاربة وأعلن عن ترشحه لمنصب رئاسة المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية CFCM الذي ترأسه الجزائر ... وبعد انتخابات امتازت بالفرقة بين المسلمين والصراعات والتلاسنات الحادة بين رؤسائهم أمام الإعلام، فاز المغربي محمد موساوي بمنصب رئيس المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية CFCM .. وبذلك استطاع المغرب سحب البساط من تحت شقيقته الجزائر التي كانت دواما تفوز بهذا المنصب.

جماعة الدعوة والتبليغ

هي جماعة معروفة ومنتشرة عندنا في العالم الإسلامي وأصل مذهبهم من الهند. أسسها الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي (ت 1364هجرية) رحمه الله.

ينأى أصحاب الدعوة والتبليغ بأنفسهم عن الخلافات المذهبية والانقسامات السياسية فلا تراهم أبدا يخوضون في السياسة ولا في شؤون الدنيا بل يطبعهم الزهد والانشغال بالدعوة الخالصة.

وقد لعبوا دورا دعويا كبيرا في فرنسا حيث ردوا الكثير من المسلمين إلى الدين وقد تعرفتُ على إخوة كثُر التزموا بالدين وصلاة الجماعة على أيدي هؤلاء الدعاة.

ومنهجهم في الدعوة أن يدخلوا في المنازل ويذكّروا الناس بالصلاة في المسجد وكثيرا ما يستجيب لهم الناس. وسمعت ان بعض علماء المسلمين الكبار قال أنه لولا هؤلاء الدعاة لما انتشر الاسلام في فرنسا بهذه السرعة ولما وصل عدد المساجد في هذه البلاد إلى الآلاف.

والحقيقة أنه في المدن الكبري مساجد وقاعات للصلاة بناها هؤلاء الدعاة ، وأنشأوا فيها مدارس يدرّسون فيها الدين لأبناء المسلمين. وهم يقومون بدور هام وفعال وكبير على الأرض. فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرا.

ومن عادتهم أنهم يخرجون عدة أيام للدعوة خارج مدنهم فينزلون في أحد المساجد مدة يومين أو ثلاثة وأحيانا أكثر، يتخللها خروج في أحياء المدينة ويدخلوا على المسلمين فقط من أهل الحي فيدعونهم لصلاة الجماعة في المسجد وعادة ما يتعرفون على مزوريهم من خلال أسمائهم العربية على علب البريد الموضوعة في باحات البنايات الكبيرة .

ويتلقى هؤلاء الدعاة انتقادا كبيرا من جماعة أخرى تصف نفسها بالسلفية، فيصفونهم بالمبتدعة وأنهم يضلون الناس ، وهذا في الحقيقة شيئ مؤسف أن ترى، في بلد كفرنسا، مسلما يبني محاولا رد الشباب التائه للاسلام فيأتي مسلم آخر ينسب نفسه للسلف الصالح ويهدم البناء .

وقد شاهدت بنفسي بعض الشباب من أبناء المسلمين ممن استقطبهم دعاة التبليغ وأتوا بهم إلى المسجد لأداء صلاة الجماعة وما إن خرج الشباب بعد الصلاة وتفرق عنهم الدعاة حتى احتك بهم رجال ملتحون قرب المسجد ممن يصفون أنفسهم بالسلفيين، ورأيتهم يتصدون لهؤلاء الشباب الحديثي عهد بالمسجد ويقولون لهم : لا تسمعوا لهؤلاء التبليغيين فإنهم مبتدعة وإن أنتم اتبعتموهم فسوف يضلونكم عن الاسلام. فتعجبت كيف يُنفّر هؤلاء "السلفيون" شبابَ المسلمين من صلاة الجماعة ويبعدونهم عن الصراط المستقيم.

ومما ينبغي الاشارة إليه في هذا المجال أنْ لا توجد علاقة مقارنة لهؤلاء السلف في فرنسا مع السلفيين الذين نعرفهم في بلادنا . فالسلفيون هنا في فرنسا ينتشر فيهم الجهل كثيرا وغالبهم يفهم الإسلام على أنه شكليات وطقوس ... ويخلطون كثيرا بين السنة والفريضة ولهم فهم غريب عن الاسلام.

وقد عرض لي أن ناقشت مع كثير منهم فوجدتهم لا يحسنون اللغة العربية أصلا. ثم إن أغلبهم حديث عهد بالدين، غالبا ما يهتم بشعائر الدين بعد سن الثامن عشر . و وجدت أن الدين عندهم يتمثل في لحية كثة وقميص ابيض مرفوع إلى مستوى ا لكعبين وعود أراك في الفم يستاك به أحدهم وقت إقامة الصلاة، فهذه خلاصة الدين عندهم.

وكثيرا ما يستشهدون بأقوال علماء نجد وإنْ أنت استشهدت برأي عن الامام الشافعي أو أبي حنيفة أو مالك بن أنس أو ابن القاسم أو سحنون سألوك من هؤلاء، وشنعوا عليك تشنيعا واعتبروك مبتدعا في الدين مائلا – حسب زعمهم - عن حديث الرسول إلى أقوال العلماء.

والويل لك إن علموا أنك أشعري العقيدة أو ماتُريدي فحينها قد يعتدون عليك جسديا كما حصل للكثير من المسلمين معهم.

والخلاصة أن أدب الخلاف معدوم تماما عند هذه الجماعة التي تنسب نفسها للسلف. فإما أن تتفق معهم وإما أن يرموك بالزندقة والمروق من الدين والضلالة والبدعة وحتى بالتكفير في بعض الأحيان.

وإنْ قارنّا بينهم وبين جماعة التبليغ نجد فارقا واضحا هو أن دعاة جماعة التبليغ – وإن لم يكن لهم علم غزير – فإن لهم أدبا جما رفيعا ، و يعملون بشكلي جدي وملموس على الأرض وتواضعهم يجعلك تنجذب بسهولة إليهم وترتاح لهم . أما هؤلاء "المتمسلفة" فيتميزون بكثير من الجفاء والغطرسة والجلف ، وفيهم جهل كثير ويعتبرون أنفسهم أصحاب حقيقة مطلقة وغالبا ما تراهم يطلقون الأحكام على الناس، بيد أني لم أرهم يوما يقدمون عملا ملموسا يخدم المسلمين في هذه البلاد سوى ما كان من صد من رأوه يرافق التبليغيين عن الدين ، ولعمري لشتان بينهم وبين السلف الصالح .. رحم الله الجميع.

الاتحاد الاسلامي التركي للشؤون الدينية (DITIB)

هي جمعية تابعة للدولة التركية وترعى شؤون الاتراك خاصة. وهي الذراع الفرنسي لإدارة الشؤون الدينية في تركيا. ولها دور كبير في نشر الإسلام كإنشاء كلية دينية خاصة في مدينة سترزبورغ

Strasbourg لتكوين الأئمة الأتراك. وتسمى كلية الدين الإسلامية Faculté de théologie musulmane.

وقد زارها وزير الخارجية التركي داوود أوغلوا في شتاء 2012. وتقدم هذه ا لكلية الدروس الاسلامية باللغة التركية وبالتالي فهي ليست سهلة الدخول على الطلاب من ذوي الثقافات العربية والأفريقية.
والهدف الأساسي من الكلية كما يقول مؤسسوها هو توطيد العلاقة بين أفراد المهاجرين الأتراك في المهجر.

وتوجد جمعيات تركية أخرى متعددة في جميع أنحاء فرنسا وأغلبها علماني لا يهتم بالدين.

والأتراك في فرنسا منعزلون تماما عن المسلمين الآخرين، ولا تراهم يصلون إلا نادرا في المساجد ذات الأغلبية العربية. بل لهم مساجدهم وأئمتهم ، وهم في منتهى النظام والهدوء والإندماج وحسن الخلق، عكس المسلمين العرب . وفي رمضان يصلون التراويح بسرعة غريبة جدا ومختلفة تماما عن أسلوب التراويح التقليدي الذي يصلي به المسلمون من أصول عربية؛ فعندنا يقرأ الامام ما يعادل حزبا من القرآن أو حزبين على ثمان ركعات ، وهم يصلون التراويح بالسور القصار و بقيام وركوع سريعين جدا يفتقدان لركني الإعتدال الطمأنينة اللذان هما من أركان الصلاة عندنا في المذهب المالكي. وكثيرا ما تجد في مساجدهم محلات تجارية ومقاهي ومطاعم في نفس باحة المسجد. و يتميزون غالبا بقصر الباع في العلم الشرعي ونقص حاد في الفهم العميق لدين الإسلام. إلا انهم في وحدتهم ونظامهم يبقون أحسن حالا من بقية المسلمين من أصول عربية.

الفيدرالية الفرنسية للجمعيات الاسلامية الإفريقية Ffaiaca

وهي فيدرالية تضم جمعيات المسلمين من جزر القُمُر والانتيل Antilles وإفريقيا السوداء لكن مساجدهم قليلة جدا وأكثرهم يتواجدون للصلاة في قاعات تقع في المدن الكبرى، وينقصهم التنظيم والوزن السياسي. ولعل ذلك راجع أساسا إلى أن بلدانهم الأصلية لا تهتم بتسيير شؤون الاسلام كما هو الحال مع بعض دول المغرب العربي وتركيا.

جمعية الاحباش لمشاريع الإغاثة الاسلامية

هي جمعية خيرية أسسها الشيخ عبد الله الهرري الحبشي. تنشط بشكل كثيف في فرنسا وخاصة في الأحياء الشعبية ذات الكثافة المسلمة وتساعد الشباب في تعلم اللغة العربية وفي إيجاد سكن لائق من خلال معاونتهم في الإجراءات الإدارية . وتعمل على إعانة البطالين من المسلمين في إيجاد عمل.

و تحصل هذه الجمعية على مساعدات من الحكومة ومن بعض دول الخارج.

مسجد " مانت لاجولي" وعلاقته بالسعودية

هو مسجد يقع في ضاحية باريس ، بدأ بناؤه سنة 1981 على مساحة قدرها 3000 متر مربع. وموله المصلون في بدايته، وجزء كبير منه مولته الحكومة السعودية. ورغم موافقة الحكومة الفرنسية على هذا التمويل، إلا أن غالبية الساسة والمفكرين انتقدوه ووجهوا أصابع الاتهام للحكومة الفرنسية متهمين إياها بدعم ما أسموه الإرهاب. وقد قام الإعلام الفرنسي آنذاك بحملة شعواء على دين الإسلام من خلال انتقاد الحكومة السعودية.

وبعد أحداث سبتمبر 2001 في نيويورك، انتهز الإعلام فرصة الحرب على ما يسمى الإرهاب ، لعمل تقريرات في بعض المساجد، واختار مسجد "مانت لاجولي" في ضاحية باريس لتسليط الضوء على ما وصفه بالقمع الممنهج للمرأة في السعودية. وفي 7 نوفمبر 2001 نشرت صحيفة لوفيجارو مقالا كتبه ألكسندر دل فال Alexandre del Valle قال فيه أن :

(محاربة الغرب للتطرف الاسلامي لا يكفي منها الحرب في افغانستان وإنما ينبغي أن تركز على محورين أحدهما داخلي ويتمثل في منع أعداء الحرية (يعني المسلمين) من حرية الكلام والعمل في المساجد وأن نشنَّ حربا لا هوادة فيها على خطباء المساجد ، دعاة ا لحقد الذين يؤدلجون الشباب الصغار من المسلمين والذين سمح لهم ساستنا بارتياد المنظمات الأصولية كالإخوان المسلمين ومكتب الاتحاد العالمي الاسلامي في مانت لاجولي الممول من السعودية وحركة الدعوة والتبليغ...[296])

وشن الإعلام حربا شعواء آنذاك على بلاد الحرمين، وعلى ظروف المرأة هناك، وظهرت تقارير متلفزة كثيرة ومقالات في الجرائد تتكلم عن الإسلام في السعودية وعن حقوق الإنسان، وعن حد القصاص.

ويحتضن مسجد "مانت لاجولي " فرعا للاتحاد العالمي الاسلامي LIM الذي يوجد مقره في السعودية.

مجمَع محاربة كراهية الإسلام في فرنسا (CCIF)

هو جمعية حقوقية تأسست سنة 2003، وإسمها الأصلي ADDH-CCIF، وتعني اختصارا جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان- مجمع محاربة الإسلاموفوبيا في فرنسا. وتهدف الجمعية إلى محاربة كل أنواع

[296] جريدة لوفيجارو ، العدد الصادر بتاريخ 7 نوفمبر 2001

الرفض والتمييز والعنف إزاء المسلمين، وخاصة النساء اللواتي يتعرضن أكثر من غيرهن إلى الإهانات في الأماكن العمومية بسبب ارتدائهن للحجاب. ويقدم المجمع مساعدات معنوية وقانونية ، كتحمل تكاليف المحاماة ، لصالح النساء اللواتي تعرضن لغرامات مالية من طرف الشرطة بسبب لبسهن الحجاب.

ويعرِّف مجمع CCIF كلمة الإسلاموفوبيا بأنها " مجموعة أعمال تمييز ، أو عنف، موجهة ضد مؤسسات ، أو أشخاص بسبب انتمائهم لدين الإسلام"

ويقول مؤسسوا المجمع أن الدافع الأول لتأسيسهم له هو تصريح لأحد الصحفيين في قناة (أل سي إي LCI الصهوينية ، حيث قال الصحفي أنه " يعتبر نفسه كارها للإسلام، وأنه لا يزعجه أن يقول ذلك في العلن")... حينها شعر المؤسسون بمدى انتشار الإعلان عن كراهية الإسلام أمام الناس في قنوات الإعلام، فاستشعروا الخطر المحدق بالمسلمين ، وقرروا محاربة هذه الظاهرة الجديدة.

وحينما انتقد السياسي اليهودي جان فرانسوا كوبي Jean François Copé أطفال المسلمين الصغار في المدرسة قائلا أنهم يرهبون صغار الفرنسيين وينزعون منهم خبز-الشوكولاته بحجة أنه لا يجوز الأكل في رمضان، حينها انتفض مؤسسوا مجلس محاربة الإسلاموفوبيا وقاموا بحملة كبيرة لتوزيع الخبر بالشوكولاته في محطات القطارات، وتحسيس الناس وتعبئتهم بخطورة الإسلاموفوبيا. وقد لقيت الحملة صدى إيجابيا واسعا لدى الناس في الشوارع ومحطات القطارات .

وقام المجمَع بدور فعال في الدفاع عن الأمهات المسلمات اللواتي تعرضن للطرد من أمام دور الحضانة ومنعن من الدخول فيها لاستلام أبنائهن، بسبب ارتدائهن الحجاب.

كما يدافع مجمع محاربة الإسلاموفوبيا عن الهجومات المنتظمة التي تتعرض لها بيوت الله، كتشويه الواجهات والأبواب وإلقاء رؤوس الخنازير أمام مداخل المساجد . ويقوم بالتصريح عنها وإشهارها للإعلام، ويقدم شكاوى للشرطة والعدالة من أجل متابعة المعتدين، وغالبا ما تفشل المتابعات القضائية؛ بسبب نكوص الشرطة عن مواصلة التحريات والبحث عندما يتعلق الأمر بهجوم على رموز إسلامية.

يضم "مجمَع محاربة كراهية الإسلام في فرنسا CCIF" أكثر من سبعمائة فرد، وله ثمانية فروع في داخل فرنسا، وينشر تقريرا سنويا يحصي فيه عدد الإعتداءات التي يتعرض لها الأشخاص المسلمون، ويقدم أرقاما دقيقة وأدلة واضحة ... رغم ذلك فقد عانى لفترة طويلة من عدم اعتراف السلطات العمومية به ، لكونها تعتبره منظمة طائفية منحازة لدين معيَّن. وفي سنة 2011 ، اعترفت به الدولة كجمعية ذات نفع عام.

وللمجمع تأثير كبير على المستوى الدولي، ويعترف به المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة ويستشيره في قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمسلمين.

وقد قدم المجلس أرقام إحصائية لعدد الإعتداءات التي حصلت في فرنسا ضد المسلمين ، وذكر في تقريره لسنة 2005 أن عدد الإعتداءات وصل إلى 20 اعتداء فقط، وظل العدد يتزايد إلى سنة 2012 ليصل إلى 418 اعتداء...

وفي طريقة إحصاءه للاعتداءات التي يتعرض لها المسلمون ، ينتهج "مجمع CCIF" نفس نهج الجمعيات اليهودية المحاربة لمعاداة السامية التي تحصي ضحاياها كل سنة وتعتبرهم ضحايا "معاداة السامية". لكن أعداد ضحايا الفريقين تختلف بشكل هائل، فضحايا معاداة السامية لا يكادون يُحصوْن على رؤوس الأصابع بسبب قوة نفوذ الجاليات اليهودية في فرنسا وسطوتها وحمايتها من طرف السلطات ، في حين أن ضحايا المسلمين يقدَّرون يوميا بالعشرات لعدم وجود من يحميهم ... فمثلا لم تسجل الجمعيات اليهودية أي ضحية لهم منذ ما قبل 2006، وفي سنة 2006 قتل يهودي واحد كان على اتصال بجماعات إجرامية، ولم يقع عليهم منذ تلك السنة أي اعتداء حتى سنة 2010 حيث وقعت محاولة اعتداء واحدة بالسكين على أحد اليهود في مدينة ستراسبورغ، وفي سنة 2013 محاولة اعتداء واحدة أيضا، أما أكثر الإعتداءات التي تعرضوا لها فكانت سنة 2015 أيام مقتلة الجريدة المسيئة حيث مات منهم أربعة أشخاص في هجوم على بقالة باريسية. وعليه فلا يمكن بأي حال من الأحوال عمل أي مقارنة إحصائية بين ما يتعرض له اليهود وما يتعرض له المسلمون في فرنسا، نظرا للعدد الهائل من الإعتداءات التي يتعرض لها المسلمون وللعدد شبه المعدوم من الإعتداءات التي يقع ضحيتها اليهود.

وبسبب نشاطه المكثف، فقد تعرض مجمع محاربة الإسلاموفوبيا إلى الكثير من الإنتقادات من طرف أجهزة الإعلام خصوصا، واعتبروه منظمة إسلامية متطرفة وأنه يظهِر المسلمين على أنهم ضحايا، وأنه يحاول أسلمة المجتمع الفرنسي. بل وصل الأمر إلى درجة أن أحد صحفيي لوفيجارو قال أن الحروف الأولى للمجمع CCIF تقرأ بالعربية على أنها "سَيْف"، وهي إشارة- حسب تصريحات الصحفي- إلى "العنف" الذي يطبع مسلكيات مجمع محاربة الإسلاموفوبيا.

لكن المفارقة هي أن مجمع CCIF لم يُعرف عنه أي سلوك عنيف منذ تأسيسه. بل يلجأ دائما إلى الطرق القانونية وحسب.

واللافت أن هذه الإنتقادات والفلتات الإعلامية لدى الصحفيين تجاه مجمع CCIF، لم تتعرض لها أي جمعية يهودية من تلك الجمعيات التي تعمل ليل نهار في الدفاع عن اليهود، والتي تبحث عن ضحية يهودي واحد كي تعبئ الإعلام حول ما يزعمون أنه "معاداة للسامية"...

وللمجمع موقع على الإنترنت يعرض فيه الضحايا، ويقدم فيه مختلف تقاريره ونشاطاته، وله ناطق باسمه يدعى مروان محمد ، وهو شاب نشط في العمل لصالح المسلمين، أبوه مصري و أمه جزائرية، من مواليد 1978 في أحد أحياء ضواحي باريس. وهو متخصص في الرياضيات المالية وعلوم الإحصاء، وله مداخلات قيّمة في الإعلام للدفاع عن المسلمين وخاصة عن قضية الحجاب المثيرة للجدل على الساحة الإعلامية في فرنسا. وينظم ندوات فكرية في أوروبا حول العنصرية ومعاداة المسلمين.

وهناك هيآت أخرى للدفاع عن المسلمين ، ومنها المرصد الوطني لمحاربة الإسلاموفوبيا التابع لمجلس الديانة الإسلامية CFCM، وهناك اتحاد الدفاع الحقوقي عن المسلمين ...لكنها كلها لا ترقى إلى المستوى الإعلامي ، والإعتراف الدولي، الذي يحظى به مجمع CCIF.

مؤسسة FOIF

لفظة FOIF هي اختصار لكلمة Fondation pour les œuvres de l'Islam ، وهو ما يمكن ترجمته بـ : **مؤسسة الأعمال لصالح الإسلام.**

تأسست هذه المؤسسة لأول مرة في مايو 2005 ، بمبادرة من وزير الداخلية آ نذاك دومينيك دوفيلبان Dominique De Villepin. لكنها ظلت نائمة بسبب الخلافات الدائرة بين أعضاء مجلس إدارتها المنتمين إلى دول مغاربية عدة...

تهدف المؤسسة حسب ديباجتها إلى تمويل نشاطات الإسلام في فرنسا بشكل شفاف .. ويتجه هذا التمويل أساسا إلى بناء المساجد وصيانتها، و إلى تكوين أئمة علمانيين على الطراز الفرنسي.

ويقوم مبدأ مؤسسة FOIF على تجميع المحصولات المالية من قروض وهبات يقوم بها فاعلو الخير، ووضعها في حساب للمؤسسة، لتُستخدم في تسيير الشؤون الخاصة بدين الإسلام. لكن المشكلة تكمن في أن هذه المؤسسة هي مكونة من عدة جمعيات إسلامية متشاكسة أصلا فيما بينها مثل : الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا FNMF المحسوبة على المغرب، و مسجد باريس الكبير وجمعياته المتفرعة منه، والمحسوبة كلها على الجزائر ، واتحاد المنظمات الإسلامية المحسوب على الإخوان، إضافة إلى مجلس الديانة الإسلامية CFCM الذي أسسته الدولة الفرنسية ليتكلم رسميا باسم المسلمين في فرنسا.. كافة هذه

الجمعيات لها مصادرها التمويلية الخاصة ولا تريد أن تذهب أموالها إلى حساب خاص تابع لمؤسسة FOIF الجديدة... هنا بدأت العقبة الكبرى التي أدت في النهاية إلى موت المؤسسة في مهدها.

ظروف إحياء مؤسسة FOIF :

بسبب الخلافات الشخصية بين مسؤولي المسلمين، ظلت مؤسسة FOIF ميتة طيلة عشر سنوات ، إلى أن حصلت أحداث مقتلة الجريدة المسيئة "شارلي أبدو" ، مطلع يناير 2015 ، والتي مات فيها صحفيون كانوا يرسمون كاريكاتورات مستهزئة برسول الله صلى الله عليه وسلم .

حينها صرح الوزير الأول الفرنسي مانويل فالز قائلا أنه (من اللازم حظر تمويل الإسلام الفرنسي على بعض الدول الأجنبية) يعني بذلك بعض الدول الخليجية ذات الإيديولوجية المتطرفة.. بعد ذلك بأشهر كتب الوزير الأول مقالا في صحيفة تسمى JDD، دعا فيه إلى تأسيس (ميثاق جديد مع الديانة الثانية في فرنسا.. يتم هذا الميثاق عبر إنشاء مؤسسة من أجل إسلام فرنسي[297]) ..

ثم بدأت الدولة ممثلة في وزارة الداخلية في إنشاء المؤسسة الجديدة، وقد توسعت أهدافها من تسيير المساجد، وتنظيم بنائها، إلى تمويل بعض الرسائل والأطروحات الجامعية ذات الصلة بالإسلام، وكذا تنظيم عمليات ذبح الأضاحي كل عام، في المجازر المنتشرة على التراب الفرنسي.. ويقول وزير الداخلية الفرنسي آنذاك، برنار كازنوف Bernard CAZENEUVE أن " المؤسسة الجديدة تهدف إلى دعم المشاريع المتعلقة بالتربية والشأن الإجتماعي والثقافي لمسلمي فرنسا.. كما أنها تدعم التعريف بدين الإسلام والثقافة الإسلامية، عبر المعارض، والإنتاجات السمعية- البصرية، والرقمية. وسوف تدعم كل المشاريع التي من شأنها إدماج الإسلام في المجتمع الفرنسي"

ونظرا لأن قانون العلمانية لسنة 1905 يحظر على الدولة تمويل أي نشاط ديني، فسوف تتأسس – إلى جنب مؤسسة FOIF - جمعية دينية مستقلة Association cultuelle تقوم بتسيير الجانب المالي المتعلق ببناء المساجد و إصلاحها وترميمها ، و هذه الجمعية ستشكِّل العضد المالي الذي تعتمد عليه مؤسسة FOIF. ولا شك أن هذه الجمعية سوف تكون طبعا تحت مراقبة وزارة الداخلية، وستُصنع على عينيها، ولن يكون أعضاؤها إلا من الملإ التابعين للقنصليات الأجنبية لبعض الدول المغاربية والخليجية.

مصادر التمويل :

[297] جورنال JDD، مقال للوزير الأول ، بتاريخ 31 يوليو 2016.

حصلت المؤسسة على مليون يورو أعطاها رجل الأعمال اليهودي سرج داسو Serge DASSAULT. هذا الرجل يملك مصانع لصناعة وبيع الأسلحة والطائرات، وهو نائب في البرلمان، وله سوابق فساد شهيرة ، ذكرتُها بالتفصيل في فصل الإعلام[298]. وإني لأعجب كل العجب من يهودي يهَب مليون يورو لمؤسسة تقوم ببناء المساجد ورعاية الإسلام. لكن، الذي لا شك فيه هو أن هذه العطية لا يراد بها وجه الله.. وإنما هي انعكاس لهذا التدخل الصهيوني – الذي أشرت إليه آنفا - في تسيير شؤون الإسلام الفرنسي. وسوف تشكّل هذه العطية – لا شك – عملة ضغط على القائمين على المؤسسة الوليدة لإملاء الرغبات والأهواء التي تريدها فرنسا منهم.

أعضاء مجلس إدارة المؤسسة :

يتكون مجلس إدارة مؤسسة FOIF من أعضاء تدفع أجورهم الدولة الفرنسية وبعض الشركات الخاصة.. ويتكون الأعضاء من عضوين تابعين للشركات التي تقدم مساهمات مالية مثل شركة اليهودي سرج داسو، ومن ثلاثة أعضاء من وزارات الداخلية، والتعليم، والثقافة، ورئيس مجلس الديانة الإسلامية CFCM.هؤلاء الأعضاء الستة يقومون بتعيين خمسة شخصيات من بينهم رئيس المؤسسة.

وقد تم بالفعل تعيين رئيس للمؤسسة، وهو وزير الداخلية الأسبق "جان بيير شفنماه " Jean Pierre Chevènement. وُلد سنة 1939 م. ويرجع أصله إلى عائلة يهودية تدعى شوينمان Shwennemann، وتمت فرنسة اسمه في القرن الثامن عشر إلى " شفنماه" Chevènement .

يُشتهر عنه اعتراضه على مشاركة فرنسا في حرب الخليج مطلع التسعينات، واستقالته من منصب وزير الدفاع في حكومة الرئيس الفرنسي الراحل "فرانسوا ميتران". هذه الإستقالة أثارت إعجاب الكثير من المسلمين في فرنسا في تلك الفترة، وبقيت محفورة في الذاكرة الجمعوية لمسلمي فرنسا.. ولعل هذا أحد دواعي تعيينه على مؤسسة تهتم بشؤون المسلمين.

يمتلك "شفنماه" خبرة عميقة بالإسلام الفرنسي، وبالمسلمين بشكل عام. فقد كان حاكما فرنسيا في مدينة وهران الجزائرية، أيام المجزرة الشهيرة التي ارتكبها الجيش الفرنسي يوم 5 يوليو 1962م. والتي راح ضحيتها أكثر من ثمان مائة جزائري.

[298] يُرجع إلى كلامنا على إذاعة "بير أف أم" Beur FM

أثار تعيينه على مؤسسة FOIF ضجة سياسية وإعلامية كبيرة، وتساءل الكثير من الساسة الفرنسيين عن مغزى تعيين فرنسي غير مسلم على مؤسسة تهتم بشؤون الإسلام. وقال وزير الداخلية الأسبق بريس أورتوفو Brice Hortefeux أن تعيين شخص غير مسلم على مؤسسة إسلامية يشابه تعيين بوذي على الكنيسة النصرانية.

والحق أن تعيين "جان بيير شنفماه" على هذه المؤسسة هو تعيين شاذ وغير مفهوم ، وقل إن شئت أنه نوع من الوصاية على الإسلام. ثم إنه أثار اشمئزاز كل المسلمين، الذين لا يرون أنفسهم أصلا معنيين بهذه المؤسسة. لكن إرادة الدولة وتدخلها في شؤون الإسلام، ونفوذ المال اليهودي أيضا، أدت كلها إلى ما هو مشاهَد.

أما أعضاء مجلس الإدارة الآخرين فمنهم شخصيات ذات أصول عربية وهم :

طاهر بن جلون:

قَصاص ورسام مغربي وُلد في فاس سنة 1944، درس سنواته الأولى باللغة الفرنسية. ثم تخصص في الفلسفة ودرّسها باللغة الفرنسية في جامعة الرباط إلى أن دخلت سنة 1971 حيث قرر المغرب تعريب دراسة الفلسفة، حينها غادر الطاهر بن جلون مغاضبا إلى فرنسا ليستقر به فيها المقام..

كتب عدة روايات بالفرنسية.. أحبّته فرنسا وأحبها ..و أعطته عدة جوائز من أهمها وسام جوقة الشرف الذي لا تحصل عليه إلا الخاصة من الملإ.. فلا غرو أن يُعيَّن في مجلس إدارةِ FOIF التي صنعتها فرنسا على عينيها ، لتتحكم في مصير المسلمين.

ينتقد عليه بعض المثقفين العرب شدة خنوعه للغرب، وازدرائه للثورات العربية والسخرية منها، وانتهازيته ، واكتسابه الأموال على حساب مصائر الشعوب المقهورة.

وبالجملة، فهو غير معروف من مسلمي فرنسا، و لا علاقة له بالإسلام لا من قريب ولا من بعيد، إلا ما كان من أصله المغربي .. وهيهات ما كُل المنازل رامةٌ ** ولا كل بيضاء الجبين عروبُ

كامل قبطان :

عضو آخر في مجلس إدارة FOIF . وهو عميد مسجد مدينة ليون Lyon . وُلد منتصف الأربعينات في الجزائر. دخل فرنسا سنة 1968، بُعيد استقلال الجزائر. أسس أول جمعية إسلامية فرنسية سنة 1969م. وكان من أوائل المؤسسين لمسجد ليون، أواخر السبعينات.

لعب دورا كبيرا من أجل تثبيت الإسلام في بيئة معادية. وللأمانة، فإنه يُحسَب له النهوض بأعباء الدعوة في تلك الفترة..

لكن يُنتقد على مسجده تأثير بعض الدول الأجنبية عليه كالسعودية والجزائر، و حتى تونس. فقد حضر تدشين المسجد سنة 1994 سفير السعودية ، مما يعني أنه كان ثمت تمويل أجنبي سعودي، لكن لم يُكشف عن حجمه .. ثم إن إمام المسجد تونسي مبتعث من طرف الحكومة التونسية ، وكان من قبل مفتشا للأئمة في تونس أيام حكم الطاغية بن علي.. وتدفع له القنصلية التونسية في ليون راتبه الشهري. كل ذلك يجعل إمامة المسجد واستقلالية خطبه ودروسه عرضة لأهواء الحكومات المختلفة. وتلك للأسف ظاهرة شائعة في مساجد فرنسا التي تتدخل فيها القنصليات والسفارات الأجنبية.. كما أن للدولة الفرنسية تدخل كبير في هذا المسجد، وتمويله؛ فقد ضخت منذ فترة قريبة ما يقرب من أربعة ملايين يورو (موزعة بين الدولة والمجموعات المحلية لمدينة ليون) من أجل بناء ملحق بالمسجد يسمى بـ " المعهد الفرنسي للحضارة الإسلامية". ويرأس هذا المعهد كامل قبطان أيضا. وتذكر بعض المصادر أن الجزائر والسعودية وعدتا بالتبرع للمعهد بمليون يورو لكل منهما. كما أن مؤسسة FOIF الجديدة سوف تتبرع لإكمال بناء هذا المعهد بما لا يقل عن خمسمائة ألف يورو.. كل هذه الأموال والتبرعات تؤدي إلى الحد من استقلالية المسجد ومصداقيته ، وتجعل من عميده "كامل قبطان" أداة طيعة في أيدي المتبرعين.

وكأني بقائل يقول ما العيب في تمويل بيوت الله من طرف الدول الإسلامية وغير الإسلامية؟ فأجيب أن نتيجة هذا التبرع ستكون في أن كل دولة ستفرض شروطها، وآراءها في المسجد وفي مَن سيقدم الدروس ، وفي من سيعطي الفتاوى ، وعلى مذهب مَن ...

بل إن مجلس إدارة المعهد التابع للمسجد يحتوي حاليا على لجنة تسمى "لجنة المراقبة"، تقوم بمتابعة بناء المعهد وتسييره، ومراقبة البرامج التعليمية التي تدرّس فيه، وكذا مراقبة مَن يعمل فيه ، و ما هو مذهبه وما هي طائفته .. وهذه اللجنة مكونة من أعضاء كلهم ينتمي إلى مؤسسة متبرعة (أعضاء من بلدية مدينة ليون، و عضو من الدولة ، وأعضاء من دول عربية أخرى كالسعودية والجزائر)... وكل عضو سيسهر على فرض رؤيته الخاصة، ومذهبه الخاص في تسيير شؤون المسجد... ففرنسا لا تريد إلا إسلاما مائعا فارغا من محتواه، والسعودية لا تريد إلا إسلاما وهابيا حنبليا، والجزائر لا تريد إلا إسلاما مالكيا سلطويا على طريقة الجنرالات الحاكمين في الجزائر..وهكذا، يصبح المسجد ريشة في

مهب أهواء الحكومات المتشاكسة .. حينها يتسيس بيت الله، فتختفي الطمأنينة والهدوء والسكينة من جوانبه، ويصبح أداة سياسية في أيدي العابثين. وعليه، فإني أومن إيمانا عميقا بضرورة ترك المساجد وتمويلها للمسلمين أنفسهم دون أي تدخل من الدول. فإن التجربة أظهرت أن كثيرا من المساجد هنا في فرنسا بُنيت بسلاسة وهدوء من خلال تبرعات من المصلين ومن فاعلي الخير من كل البلدان الإسلامية، لكن لم تكن فيها أي تدخلات من الدول. كما أن التجربة أظهرت أيضا أن كل المساجد التي تغيب عنها تبرعات الدول تكون غالبا مساجد هادئة ، بعيدة عن التجاذبات المذهبية والطائفية والسياسية التي طالما مزقت جسد المسلمين في هذه البلاد.

في المقابل، أثبتت التجربة أيضا أن أي مسجد حصل على تمويل رسمي خارجي، أو داخلي من فرنسا، فإنه يتعرض لضغوطات شتى. وقد حصل ذلك فعلا، في مدينة أبيني Epniey قرب باريس، حيث أعطى عمدة البلدية دعما ماديا للجمعية المسيرة للمسجد ، ثم فرض على المصلين إماما مواليا له، لا يريده المسلمون. وثارت عندها فتنة شعواء بين المسلمين كادت أن تؤدي إلى اختلال الأمن العام.

أنور كبيباش

من أصل مغربي، مهندس معلوماتي، لا علاقة له بشؤون الإسلام .. سبق الحديث عنه في موضوع مجلس الـCFCM. يرأس حاليا المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM.

غالب بن شيخ

من أصل جزائري، وُلد سنة 1960 في مدينة "جدَّه" بالسعودية.. وهو علماني شرس. سيأتي الحديث عنه في فقرة لاحقة تتكلم عن الشخصيات المناوئة للحضور الإسلامي في فرنسا.

وبالجملة ، فإن إلقاء نظرة سريعة على أعضاء مجلس إدارة مؤسسة أعمال الإسلام الجديدة FOIF ، يجعل الناظر يفهم بسهولة أن هذه المؤسسة ليست مهيأة للقيام بأعباء دين الإسلام الحق، بل يراد منها أن تصنع إسلاما مائعا كما تريده فرنسا وتهواه. فنسأل الله أن يبرم لمسلمي فرنسا أمر رشد، حتى يقوم منهم من ينهض بإخلاص وتجرد لهذا الدين العظيم، بعيدا عن وزارة الداخلية ووكلائها من سفهاء المسلمين و قنصليات وسفارات.

و إضافة إلى مجلس الإدارة الآنف الذكر، تضم المؤسسة الجديدة ، مجلسا آخر يسمى مجلس التوجيه Conseil d’orientation ويضطلع بتقييم المشاريع التي من الممكن للمؤسسة دعمها، وتمويلها ورعايتها.

يضم مجلس التوجيه 22 عضوا، ويرأسه المدعو " دليل بوبكر" عميد مسجد باريس. وقد سبق الكلام عن الرجل. ويحتوي هذا المجلس على ستة ممثلين عن الفيدراليات الست التي تمثّل غالبية المسلمين في فرنسا، وهي فيدراليات موزعة بين المغرب و الجزائر وتركيا وبعض مناطق ماوراء البحار التابعة لفرنسا كجزيرة "المايوت" ذات الأغلبية المسلمة. هذا إضافة إلى خمس عشرة شخصية سيتم تعيينها في هذا المجلس .. وسوف يتم أيضا تعيين أعضاء ممثلين عن المؤسسات الثقافية كالمتاحف والمعاهد المختصة بالثقافة الإسلامية مثل متحف حضارات أوروبا والمتوسطي (MuCEM) ومثل معهد العالم العربي.. لكن لم يتم - حتى كتابة هذه السطور- الإعلان عن أي اسم.

*****

والخلاصة أن الاسلام المؤسساتي في فرنسا – المعترف به رسميا - ينقسم إلى أربعة أقسام :

1- إسلام رسمي، ويتمثل في المؤسسات التابعة للدولة الأم : كمسجد باريس مع الجزائر وكالفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا و RMF ومسجد أفري كوركورون مع المغرب وكالاتحاد التركي الاسلامي للشؤون الدينية DITIB مع تركيا وكمجلس الـ CFCM ومؤسسة FOIF مع فرنسا...

2- إسلام " عابر للحدود" ، ويتمثل في منظمات إسلامية تابعة فكريا لمنظمات إسلامية دولية كاتحاد المنظمات الإسلامية UOIF القريب من حركة الاخوان المسلمين وكحركة التبليغ الدعوية ذات البعد العالمي.

3- إسلام "محلي"، ويتمثل في جمعيات فرنسية مستقلة أعضاؤها من أصول مسلمة، لكن إسلامهم شكلي ، و مائع.. لا يهتم بالفكر الاسلامي كمرجع في السلوك والتسيير والمعاملات وإنما اكتفوا من الاسلام بالاسم لا أكثر ولا أقل. وأعضاء هذه الجمعيات يتهجمون كثيرا على بقية المسلمين ويتهموهم دائما بعدم الإندماج وبالتزمت والتطرف في الدين والتعاطف مع القضية الفلسطينية، ودعم ما يسمى الإرهاب، بل و أحيانا يؤلبون عليهم الحكومة والإعلام وأجهزة الإستخبارات ...

4- إسلام صوفي ساحلي ، ذو أصول إفريقية ساحلية تمثله جمعيات إفريقية سنغالية ومن مالي ودول إفريقية أخرى ، وكذا من مناطق ما وراء البحار المستعمرة من فرنسا، وينضوي هذا الإسلام تحت لواء فيدرالية FFAIACA الآنفة الذكر...

وفي الوقت الذي فيه تجد أن لكل دين ممثلية خاصة لدى الحكومة الفرنسية فإنك لا تجد المسلمين رغم كثرة جمعياتهم قادرين على تعيين ممثل جدّي واحد يحمل صوتهم.

فبالنسبة للمسيحيين مثلا، تجد لديهم مؤتمر الكنيسة الاسقفية الكاثوليكية وهو المخاطَب الرسمي أمام الدولة باسم المسيحيين، وبالنسبة للبروتستانت فتمثلهم الكنيسة الاصلاحية L'église reformée de France و اليهود لديهم المجلس المركزي الاسرائيلي CRIF. أما المسلمون فرغم كثرة مراكزهم وجمعياتهم لا تجد لهم ممثلا رسميا جادا يتفقون عليه و يتكلم باسمهم لدى الحكومة، والعيب في هذا يُلقى أولا على جبين مسؤولي المسلمين هنا في فرنسا، فهم غير مستقلين إطلاقا ويخضعون لأوامر وضغوطات قنصليات بلادهم ، وأعني هنا بالتحديد المغاربة والجزائريين.

وتتحمل الدول الإسلامية الكبرى قسطا كبيرا من المسؤولية عن تشتت المسلمين في هذه البلاد، فبدلا من المساهمة في توحيد صفوفهم، فإنك تجد بعض الحكومات العربية تحرص على تأجيج نار الفتنة والخلاف بين الجاليات المسلمة .. بل ترسل هذه الدول بعض عناصر مخابراتها لزرع الفتنة بين أعضاء الجمعية الواحدة من خلال الرشوة المالية والميزات المادية المتعددة التي يعِدُونهم بالحصول عليها في بلادهم.

نماذج من الصراعات بين المسلمين : عندما تتحول المساجد إلى ساحات للفتنة

وبدلا من أن تكون المساجد مكانا للراحة والطمأنينة وتفريغ النفس والقلب من هموم الدنيا ومشاكل الحياة الأوروبية الجمة ، فإنها تحولت إلى أماكن للتشاجر والعصبية الوطنية بين بني هذا البلد وذاك. فحمية الجاهلية الأولى بين العرب تراها هنا عيانا في قلب أوروبا.

في مدينة باريس وضواحيها غالبا ما تغلق السلطات الفرنسية المساجد بسبب الصراعات الدائمة بين عناصر المسلمين. وفي باريس كثيرا ما يتعطل بناء المساجد ويتعطل إعطاء رُخَص فتح قاعات الصلاة، بسبب الانشقاقات والحسابات الشخصية الضيقة بين ممثلي الجمعيات الاسلامية.

ففي مدينة " أبينى سير سين" Epiney sur Seine ، ضاحية من باريس، احتدم الصراع بين جمعيتين مسلمتين .. ما كان ينبغي أن تتصارعا لولا الحسابات الشخصية وعدم النزاهة والإخلاص في العمل.

فقد كانت تتولى تسيير هذا المسجد جمعية مسلمة تدعى منظمة تسيير المساجد وهي تابعة لمسجد باريس الكبير التابع بدوره لحكومة الجزائر. وكانت البلدية أعطت المحل لهذه الجمعية لتقيم فيه الصلوات الخمس وشعائر الجمعة واستمر الامر على ذلك مدة سنوات. بعد ذلك ، تدخلت جمعية مسلمة أخرى تدعى اتحاد جمعيات المسلمين UAME في "أبينى سير سين"، وطالبت السلطات البلدية بمنحها المسجد لتضعه على اسمها ، بحجة أنها تضم أكثر من خمسمائة عضو. فشعرت الجمعية الاولى بالغدر والخيانة واحتدم الصراع بين الجمعيتين...

واستمر النزاع بينهما مدة أشهر وتراكمت فواتير المياه والكهرباء والتسخين وأضحى المسلمون في ضيق شديد وعجزوا عن سداد فواتير المسجد بسبب الخلافات بينهم، ووقعت صدامات مستمرة بين مسؤولي هاتين الجمعيتين. فاضطرت بلدية المدينة – مالكة المحل- أن تغلق المسجد حفاظا على الأمن العام وبقي المسلمون - بسبب خصام هاتين الجمعيتين - يصلون في الشوارع في البرد وتحت الامطار مدة طويلة ، فحسبنا الله ونعم الوكيل على هذا الطراز من المسؤولين الذين يتولون تسيير شؤون المسلمين في هذه البلاد.

وفي داخل فرنسا، في مدينة ديجون Dijon كانت تقام صلاة الجماعة مرتين في المسجد بسبب الخلافات بين المسلمين.

وفي مدينة مونبليي Monpellier تضارب أشخاص بالعصي والنعال داخل المسجد ووصلت القضية للعدالة وسارت بها الاحاديث في المدينة وازدادت صورة الإسلام والمسلمين تشوها وقتامة...

أما في مدينة بوردو Bordeaux في جنوب فرنسا، فقد تشاجر جماعة من المصلين من اصول مغربية وجزائرية حول من يسيّر الجمعية المسؤولة عن المسجد ووصل الأمر إلى التضارب بالايدي والكراسي والسباب البذيئ وتدخلت أجهزة الشرطة وفضت ا لنزاع بالقوة...

فنسأل الله تعالى أن يجمع شمل المسلمين وأن يبث فيهم روح الإخلاص لدينه والتخلص من الشهوات النفسية والأغراض الشخصية التي كم أضرت بالمسلمين الأبرياء في هذه البلاد.

وفي مسجد بوياك Pauillac (33) في الولاية رقم 33 قرب بوردو Bordeaux، وقعت مشاجرات بين صحراويين ومغاربة دامت مدة ساعة كاملة ولم يكْفِ فيها تدخل الشرطة بل تدخل رجال الجيش

والدرك لفض النزاع وأصيب الكثير من الناس بجروح متفاوتة الخطورة ووجدت السلطات فرصة مؤاتية لمنع الصلاة فأغلقت المسجد ومنعت المسلمين من صلاة الجماعة بحجة الحفاظ على الأمن العام.

وفي مسجد سانت أتيان Saint Etienne المسمى بمسجد محمد السادس وقعت مشاجرات بين متظاهرين ضد تنصيب إمام جديد ، فرضته الحكومة المغربية، وجُرح العديد من المصلين وبعض أفراد الشرطة .

وفي كل هذه الحالات تضطر قوات حفظ النظام إلى غلق المساجد لتهدئة المتشاجرين فيحرم المسلمون من الصلاة في المسجد وتتعطل صلاة الجماعة بفعل هذه التصرفات المخزية والمشينة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ولا يخفى أن السبب الوحيد المشترك بين كل هذه المشاجرات هو سبب سياسي صرف وهو التنافس المغربي- الجزائري على الاستحواذ على تسيير شؤون المسلمين في فرنسا. وكم دفع المسلمون البرءاء ثمنه غاليا في هذه البلاد. وبلغني من بعض أهل الصدق أن أجهزة المخابرات التابعة لهاتين الدولتين ضالعة بدور كبير في إشعال الفتنة في المساجد بين المسلمين.

و لو لم يكن ثمت تدخل من حكومات المغرب والجزائر في شؤون الجمعيات والمساجد في فرنسا لما وقعت كل هذه التصادمات والتشاجرات بين المسلمين.

نعم! لقد أمست القنصليات والسفارات مصدر شؤم وبؤس على المسلمين في هذه البلاد. فلا تدخل مسجدا فيه تمويل من دولة مغاربية إلا وجدت فيه مشاكل ومهاترات بين المصلين، ولا تدخل مسجدا آخر موله المسلمون بأنفسهم إلا وجدت فيه الراحة والطمأنينة وشعرت أنك قريب من ربك في بيته.

والمؤسف حقا أن هذه الأحداث والصراعات المختلفة بين الجاليات المسلمة كثيرا ما تكون الموضوع الدسم للصحافة المحلية .. وموضوعا للتندر بين أوساط الفرنسيين القاطنين قرب المساجد ، فتراهم يتعجبون من المسلمين ومن دينهم الذي لا يمنعهم من العنف والسباب والتشاجر.

وبالجملة، فإن مشكلة الإسلام في فرنسا ليست مشكلة جمعيات أو منظمات بقدر ما هي في عدم الإخلاص وغياب التفاني في خدمة الإسلام، و طغيان الشخصنة في تسيير الامور وتسييسها وتحويلها إلى صراع مكشوف بين الدول... فإلى الله المشتكى ولا حول ولا قوة إلا به.

المساجد وقاعات الصلاة

تعتبر المساجد هي مراكز التجمع الكبرى للمسلمين الملتزمين في هذه البلاد. ففيها يلتقي الناس، خاصة في يومي السبت والأحد ويحضرون الدروس والمحاضرات ويأتون بأبنائهم في هذين اليومين لدراسة اللغة العربية والقرآن وشيئا من التربية الإسلامية.

وتذكر الاحصائيات أن عدد المساجد يقارب 2500 مسجد في كل أرجاء فرنسا متجاوزا – حسب بعض المراقبين- عدد الكنائس الكاثوليكية، وهذا ما جعل بعض المسيحيين المتطرفين يتساءلون عن السر في الاقبال الكبير واللامحدود للمسلمين على المساجد وخاصة فئة الشباب منهم، في حين أن الكنائس تكاد تكون خاوية إلا ما ندر من حضور شيوخهم لصلاة يوم الاحد...

لكن العدد الحقيقي لكل المساجد وقاعات الصلاة على التراب الفرنسي غير معروف بدقة، فوزارة الداخلية المسؤولة عن الأديان لم تعلن عن رقم دقيق في هذا الصدد لأنه توجد قاعات صغيرة للصلاة غير مرخصة قانونيا وغائبة عن سجلات وزارة الداخلية.

ثم إن ضعف بنية الإسلام في فرنسا وغياب المركزية في تسييره وهشاشة تنظيمه جعلت المؤسسة الكبرى المسؤولة عنه (CFCM) غير قادرة على إعطاء رقم دقيق بخصوص المساجد في هذا البلاد. وهذا خلافا للمؤسسة الدينية الكاثوليكية حيث تتمتع بتنظيم محكم يجعلها قادرة على تحديد رقم واضح لكل الكنائس الموجودة على تراب الجمهورية.

رغم العدد غير الدقيق للمساجد، إلا أن وزارة الداخلية أعلنت في سنة 2012 أن عدد المساجد في فرنسا يبلغ 2449 مسجدا منها 318 في أراضي ماوراء البحار التابعة لفرنسا[299]، مثل جزيرة المايوت Mayotteوغيرها.

والحق أن هذا العدد كبير جدا بالمقارنة مع الأديان الأخرى، فالديانة البروتستانتية مثلا أو اليهودية لا تتمتعان بهذا الكم من المعابد، وهذا ما جعل الفاتيكان يعلن ذات مرة عن قلقه من أسلمة أوروبا بسبب كثرة المساجد وقاعات الصلاة في بلاد " بنت الكنيسة" أي فرنسا.

وإن كان لفرنسا هنَات و زلات على أرضها إزاء المسلمين، إلا أني ما زلت أعجب من هذا القدر من التسامح والمرونة الذيْن يتميز بهما القانون الفرنسي ، من حيث الترخيص للمسلمين ببناء مساجدهم والسماح للناس أجمعين مهما كانت أديانهم بالتعبد كيف شاؤوا وأين شاؤوا.

ولو عكسنا القضية ونظرنا لحالنا نحن المسلمين مع النصارى لما كِدنا نجد ولا كنيسة واحدة في بلادنا. ففي الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، مثلا، لا توجد إلا كنيسة واحدة يُنظر إليها دائما بعين الريبة والتعصب ،

[299] عن صحيفة لوموند، بتاريخ 2015/04/08، مقال بعنوان Combien la France compte-elle de mosquées (كم عدد المساجد في فرنسا)

والمسيحيون عندنا – في موريتانيا - قلة نادرة إن لم تكن معدومة إلا ما كان من بعض الزنوج أو الأجانب من الغربيين وغيرهم.

وأما في البلاد الإسلامية السنية ذات الوزن الكبير فلا تسأل عن وجود كنيسة ولا مكان للعبادة للمسيحيين. وهذا في الحقيقة ينم عن قلة تسامحنا نحن المسلمين وعدم تفهمنا للآخر وقلة احترامنا لدينه وعقيدته. رغم أن الإسلام – عبر القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم – ينص في مواضع كثيرة على وجوب احترام عقيدة الآخر والسماح له بممارسة عقيدته بكل حرية وسلام، و هذا ما جسده النبي الكريم عليه الصلاة والسلام من خلال السماح لوفد من النصارى بالصلاة في مسجده الشريف بالمدينة، زادها الله عزا ومهابة وتشريفا. فهل بإمكان أحد منا أن يتخيل اليوم وفدا من النصارى الفرنسيين مثلا ، يؤدون صلاتهم في المسجد النبوي اليوم؟

ومن سماحة القوم التي مازالت تثير في نفسي الإعجاب والتقدير ، ما شاهدته بعيني مرات عديدة في إحدى المدن الفرنسية في منطقة لا مانش La Manche ، حيث كانت الجالية المسلمة كثيرة جدا وكانت مشتتة وغير منظمة ولم تكن تملك أي قاعة ولو صغيرة لأداء صلاة الجماعة.. وعندما يحين موسم الأعياد كالفطر والأضحى فإن أصحاب الكنيسة في هذه المدينة كانوا يتركوننا نصلي صلاة العيد في داخل الكنيسة. وكنت أشعر حينها بشعور غريب، يتميز بالإعجاب والخجل في نفس الوقت : الإعجاب إزاء تسامح هؤلاء المسيحيين الذين تركونا نصلي في كنيستهم بكل رحابة صدر ومحبة، والخجل من مسلكياتنا و غطرستنا نحن المسلمين في بلادنا إزاء هؤلاء النصارى ، كوننا نمنعهم من بناء كنائس ونضيّق عليهم في عباداتهم بل أحيانا نشتمهم علناً على المنابر.. ويدعو عليهم أئمتنا في أواخر خطب الجمعات، بل يشجعون الناس أحيانا على قتلهم دونما رحمة.

ومن أمثلة غطرستنا وتجبرنا وقلة تسامحنا إزاء الآخر، أني ما زلت أذكر ذلك اليوم الذي جاء فيه بعض الصحفيين والزوار من غير المسلمين إلى أحد المساجد في منطقة لامانش La Manche ، شمالي جنوب فرنسا .. وكنت حاضرا يومها ، وأراد الزوار "النصارى" الدخول إلى قاعة الصلاة في المسجد للتعرف على شعائر الإسلام عن قرب .. فهبَّ بعض السفهاء من عوام المسلمين وبدأ يصرخ في وجه مسؤولي المسجد ويقول (هذا حرام أن تتركوا " الكفار" يدخلون المسجد؛ فهم نجس ، وسيدنسون بيت الله سبحانه)..

إن هذا النوع من الجهل والصلف والغباء هو للأسف ما يطبع مسلكيات المسلمين في هذه البلاد وفي بلادنا. ولا شك أن رهبان النصارى، بعضَهم، فاق أئمتنا ودعاتنا وعوامنا بمراحل هائلة في التسامح والتواضع والمحبة. أسأل الله أن يقيل عثرات المسلمين جميعا.. وأن يلهمهم الحكمة والرجوع إلى القرآن الكريم وسنة محمد صلى الله عليه وسلم.

*****

اللغة العربية في خطر!!

إن تعليم اللغة العربية للأجيال المسلمة الناشئة في فرنسا يعاني الكثير من التحديات والعراقيل، مثل نقص الكوادر العلمية ذات التكوين العالي.

والحالة العامة التي تعيشها اللغة العربية : هي أن الدولة الفرنسية لا تشجع بتاتا على إدراج هذه اللغة في نظام التعليم الفرنسي.. بل عمدت في السنوات الأخيرة إلى تهميشها ومحاربتها في أحايين كثيرة ... مما أدى بالجمعيات الإسلامية المسيّرة للمساجد إلى تبنّي تعليم العربية وحملها على عاتقها. لكن المشكل المعترض هنا هو أن جل القائمين على المساجد والتعليم فيها هم من طبقة متوسطة التعليم ، غير مهنية ، ولا تجربة لها في التربية والتعليم مما أعاق القدرة على توفير تعليم جدي حقيقي للغة العربية.

لقد دخلت اللغة العربية قطاع التعليم في أوروبا لأول مرة في الفترة التي قامت فيها الكنيسة الكاثوليكية في روما بتكوين بعض الرهبان المارونيين من أصل لبناني، فاضطرت الكنيسة آنذاك إلى إدخال اللغة العربية في قطاع التعليم، وتبعها في ذلك كل دول أوروبا التي تدين بالديانة الكاثوليكية، وخاصة فرنسا.

وشكّل تعليم اللغة العربية إحدى الأولويات الإستيراتيجية لفرنسا؛ ففي عهد لويس الرابع عشر أسست الدولة الفرنسية سنة 1669 م، ، مدرسة لتعليم اللغات الشرقية تسمى L’école des Jeunes de Langues ، أي مدرسة الشباب لتعليم اللغات.

وفي القرن الثامن عشر 1795م أنشأت الدولة الفرنسية معهدا لدراسة اللغات الشرقية، وكان الهدف منه معرفة اللغة العربية والتمكن منها؛ للتحضير لمشروعها الإستعماري للعالم العربي.

وبعد نهاية حقبة الإستعمار، شهد تعليم اللغة العربية في فرنسا تدهورا كبيرا، قارب الذبول والإختفاء، سوى ما كان من تحضير شهادة الأستذة L’agrégation في اللغة العربية، في بعض المعاهد النادرة في منطقة باريس.

ويعتبر الخبراء والفنيون في وزارة التربية الوطنية الفرنسية أن تعليم اللغة العربية يشكل " عامل خطر" كبير ، كونه يقود – حسب فهمهم – إلى الإهتمام أكثر بالقرآن وبالحديث، على حساب اللغة الفرنسية. ولهذا السبب بالذات يرفض الكثير من مدراء المؤسسات الإعدادية والثانوية فتْح أقسام لتعليم اللغة العربية، ولو كانت ضرورة الإندماج تستدعي ذلك، كما هو الحال في المناطق التي تشهد كثافة سكانية من العرب والمسلمين.

وإلى جنب مدراء المدارس، فقد قام الساسة وصناع القرار بدور فعال في إقصاء اللغة العربية تماما من قطاع التعليم ، ففي سنة 2004 حذف وزير التعليم الفرنسي "لوقا فيرى Luc FERRY " مسابقتين للأستذة في اللغة العربية. واعتبرت مصالح وزارة التعليم أن هذه اللغة (أي العربية) تزيد من التكاليف المالية لوزارة التعليم وبالتالي لا داعي لإدماجها في نظام المسابقات التي تشارك فيها اللغات العالمية الأخرى.

وفي مقال صادر في صحيفة ليبراسيون يوم 16 مارس 2004، حذر بعض الأكاديميين الفرنسيين الحكومة الفرنسية من مغبة التخلي عن تعليم اللغة العربية في المدارس العمومية، وترْكِها للجمعيات الدينية في المساجد.. لكن الحكومة أصمت آذانها عن صيحة الأكاديميين.

موازاة مع ذلك، فقد نشر طلاب اللغة العربية عريضة كبيرة حملت أكثر من ألفي توقيع من الأساتذة والأكاديمين. تطالب العريضةُ وزارةَ التعليم بعدم إلغاء دروس اللغة العربية في الأقسام التحضيرية للمدارس الكبرى، وتشجب التهميش الإداري الذي تتعرض له اللغة العربية، في حين أن لغات أجنبية أخرى أقل أهمية تحظى بكل الرعاية والإهتمام.

ويذكر أحد أساتذة المعهد الوطني للحضارات والدراسات الشرقية، الأستاذ لوقا ويلي ديفيهيل Luc Willy DEHEUVELS ، أن عدد تلاميذ اللغة العربية في المدارس العمومية لا يتجاوز خمسة آلاف تلميذ. في حين أن الجمعيات الدينية (المساجد) تجذب أكثر من ستين ألف تلميذ، وأن برنامج "ألكو ELCO" بين الحكومات المغاربية وفرنسا يجذب أربعين ألف تلميذ[300].

إثر تدهور تعليم اللغة العربية في فرنسا، قامت في بداية الثمانينات بعض الدول المغاربية (الجزائر والمغرب وتونس)، بالتعاون مع الحكومة الفرنسية، بإرسال معلمين لتدريس اللغة العربية لأبناء جاليات الدول المذكورة، وذلك في إطار مشروع اليونسكو المسمى "ألكو ELCO"، وهو برنامج تربوي يختص في خدمة تعليم اللغة والثقافة الأصلية لأبناء المهاجرين.

وكان الهدف الأصلي من هذا المشروع هو إعداد الصغار لفهم وتعلم لغتهم الأم ريثما يعود الأبوان المهاجران إلى وطنهم الأصلي ، مما سيساهم في إعادة إدماج الصغار في مدارس وطنهم الأصلي... لكن تطور مسار الهجرة واستقرار الآباء في فرنسا ، حدّا من فعالية المشروع .. وأصبح برنامج " ألكو" مجرد نظام يساعد في تعلم القواعد الأولى للغة الأم، في حين أن اللغة التي سيطرت في النهاية على عقول الصغار كانت بطبيعة الحال هي اللغة الفرنسية.

[300] أعمال الندوة الوطنية بمناسبة مئوية "الأستاذية" في اللغة العربية Actes du séminaire national : Le centenaire de l’agrégation d’arabe

وثمت عامل آخر ساهم في تهميش اللغة العربية، هو عزوف التلاميذ الصغار عن دراسة اللغة العربية في المدارس العمومية التي تعتمد برنامج " ألكوELCO " .. وقد ذكر لي أحد المعلمين المغاربة أن عدد التلاميذ الحاضرين في قسمه يتراوح من خمسة إلى ستة. زد على ذلك أن المدارس الفرنسية التي تعتمد هذا البرنامج لا تسمح في برنامجها الزمني الأسبوعي بإعطاء الوقت الكافي والملائم لمعلم اللغة العربية . وقد قال لي أحد المعلمين أن إدارة المدرسة تلزمه بساعتين أو أربع على الأكثر في الأسبوع ، وفي وقت زمني حرج : من الثانية عشر إلى الثانية زوالا، و هو وقت غير ملائم للتلاميذ، لأنهم يذهبون إلى المطعم المدرسي لتناول وجبة الغداء بعد دروس الصباح المضنية ... كل هذه العوامل أدت إلى تراخي الجهود التربوية لدى المعلمين العرب وإلى عزوف التلاميذ عن تعلم لغة آبائهم وأجدادهم. ولا أنسى عاملا آخر أكثر خطورة هو غياب الوعي التربوي لدى الآباء. فالكثير من آباء التلاميذ ينتمي إلى الجيل الثاني من المهاجرين، وهو جيل تربى ونشأ في فرنسا.. فهو يجهل أهمية اللغة العربية ودورها في النمو النفسي السوي لدى الطفل، وبالتالي لا يشجعون أبناءهم على الإهتمام بهذه اللغة المقدسة.

وأتذكر أيام كنت طالبا أني ساهمت فترة طويلة في التطوع لتعليم اللغة العربية في أحد المساجد، وكان المسجد يحوي ما يناهز المائة من الأطفال المسجلين في دروس نهاية الأسبوع... لكن الحضور للدرس كان باهتا جدا، فعدد التلاميذ الحاضرين لا يتجاوز غالبا العشرة. ثم إني لاحظت غياب دور الآباء في بيوتهم إزاء تعليم أبنائهم، إذ كلما وضعتُ في دفتر التلميذ ملاحظة للوكيل وطلبت التوقيع فلا أجد أي توقيع ، مما يدل على عدم متابعة الآباء لأبنائهم في مسيرة تعلمهم للغة العربية..

عكس ذلك، فقد لاحظت أن الآباء يبذلون جهودا مضنية واهتماما بالغا ، أحيانا أكثر من اللازم، في تعلم أبنائهم للغة الإنجليزية مثلا أو الإسبانية أو غير ذلك.. وهذا للأسف مؤشر سلبي على عدم وعي الآباء بمسؤولياتهم الثقافية والدينية تجاه صغارهم.

*****

أما في ما يخص تعليم التربية الإسلامية والثقافة الدينية في مساجد فرنسا، ومن يتقدم للتدريس فيها، فلا أرى وصفا لها أحسن من قول الشاعر:

تصدَّرَ للتدريس كل مهوِّس بليدٍ تَسمى بالفقيه المدرّس

فحُقَّ لأهل العلم أن يتمثلوا ببيت قديم شاع في كل مجلسِ

لقد هزلتْ حتى بدا من هزالها كُلاها وحتى سامها كل مفلس

فلا تكاد في هذه البلاد على طولها وعرضها تجد إماما واحدا يتقن قراءة السور القصار بشكل صحيح أحرى أحكام الصلاة وتوابعها ... والأسوء من ذلك أن غالبية الأئمة لا يتورع عن إصدار الفتاوى لكل من يسأل عن حكم شرعى ...

وقد لاحظت أن تفشي الجهل لدى الأئمة في فرنسا هو شيئ متعمَّد ، فالدولة هنا لا تسمح بتصدّر أهل الكفاءات الدينية ولا تسمح بالتكوين الصحيح لمن يريد الإمامة... ولعل غرضها من وراء ذلك هو إبقاء المسلمين تحت وطأة الجهل الديني والثقافي كما فعلوا بهم أيام الاستعمار ...

وتحاول بعض الدول الإسلامية – على استحياء - مداواة داء جهل الأئمة في فرنسا، ففي رمضان من كل سنة تبعث بعض دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب خصوصا) دعاة يقومون ببعض الدروس للجاليات المسلمة في ليالي رمضان. وشاهدت أيضا أن أكثر الدعاة القادمين ليسوا حملة للقرآن وإنما هم أشبه ما يكونوا بوعاظ على الطراز المسيحي.... وتتميز دروسهم وخطبهم بالبرودة وتبث الملل والتثاؤب في صدور المصلين ...

وإلى اليوم، لازال مسلمو فرنسا يفتقرون إلى من يعلمهم مبادئ الدين الكبرى.. وهم يجهلون أبسط أساسيات دينهم ، والسواد الأعم منهم – خاصة الجيلين الأول والثاني الذين دخلوا فرنسا بُعيد سنوات الإستقلال - لم يتسنّ لهم تعلّم أساسيات الإسلام في بلدانهم الأصلية؛ نظرا لارتفاع نسبة الأمية الدينية في هذه البلدان إبان فترة الإستعمار...

لكن ظهرت في السنوات الأخيرة طبقة جديدة من المهاجرين الشباب قادمة من بلدان إسلامية و تعلمت في الجامعات الفرنسية ولها مستوى جيد في اللغة العربية... بيد أن أغلب أفرادها – وللأسف - يطبع نفوسهم عقلية الإنتهاز، والمصالح الضيقة ... يستعملون الإسلام للحصول على مناصب في بعض المؤسسات الدينية المتنفذة، و لتحقيق طموحات شخصية على حساب الإسلام... بل إن بعضهم يعمل على تنفيذ أجندات قنصليةِ بلده الأم، مقابل الحصول على بعض المنافع الشخصية.

موجات دخول الفرنسيين للإسلام

رغم السلبيات والحرب الإعلامية المشتعلة الهادفة إلى طمس الصورة الناصعة لهذا الدين الحنيف، إلا أن فرنسا تشهد موجات كبيرة من الدخول في الإسلام خاصة في أوساط الشباب الفرنسيين.

وتعتبر فرنسا الدولةَ الأوروبية التي تحتوي أكبر جالية مسلمة في أوروبا بأسرها، حيث يصل عدد المسلمين فيها إلى ما يربو على خمسة ملايين مسلم غالبيتهم من العرب والأفارقة، في حين أن ألمانيا تأوي مليونين

ونصف فقط أغلبهم من الأتراك، أما في انكلترا فتذكر الإحصائيات أن عدد المسلمين يبلغ مليون وست مائة ألف فرد غالبيتهم من القارة الهندية[301] .

وحسب دراسة إحصائية قام بها المعهد الوطني للتطور الديموغرافي INED، وتم نشرها سنة 2010، فإن عدد الداخلين في الإسلام من الفرنسيين يبلغ ما بين سبعين ألف إلى مائة وعشرة آلاف فرد، وأن 3500 شخص تدخل الإسلام كل سنة.

وفي كتابه " قاموس الإسلاموفوبيا Dictionnaire d'islamophobie " يروي المؤلف كلمل مزيتي Kelmel MEZITI عن الأستاذ جلول صديقي ، مدير معهد الغزالي التابع لمسجد باريس، أن عدد الداخلين في الإسلام بلغ ما يقرب من مليون فرد، لسنة 2013 وحدها.

وقد شاهدت ، شخصيا ، الكثير من الفرنسيين يأتون إلى المسجد الذي أتردد عليه ، يريدون الإستفسار عن هذا الدين ، وبعضهم يرجع بعد أيام ليعلن عن إسلامه، ولاحظت أن أغلبهم من طبقة الشباب. ويمكنني القول أنه في كل شهر تقريبا يأتي شخصان في المتوسط إلى المسجد الذي أرتاده لإعلان الدخول في الإسلام.

ويجدر التنبيه إلى أن هذا الإهتمام اللافت الذي يحظى به الإسلام لدى الشباب الفرنسي ليس ناجما – قطعا - عن السلوك الذي يقدمه المسلمون في فرنسا، فهؤلاء - كما ذكرت في فقرات سابقة - يتميزون بالصلف والجلف والجهل والتكبر ولا يقدمون أي صورة طيبة لهذا الدين، لكن الحافز الأكبر لمعتنقي الإسلام هو ذلك الفراغ الروحي الذي يعاني منه الشباب الفرنسي والسأم من رفاهية الحياة ، ومحاولة البحث عن بدائل للسعادة غير البدائل المادية التي لم تعد تقدّم أي إثارة. وقد تأتّى لي أن التقيت بالكثير من الداخلين في الإسلام وتحاورت معهم ، وذكر لي بعضهم أن سبب اعتناقه للدين هو ما رآه في الإعلام من تهويل وشيطنة للإسلام ووصفه بالإرهاب والعنف، وما رآه من استضعاف للمسلمين في أرجاء العالم ... وبعضهم ذكر لي أنه لم يجد جوابا للأسئلة التي كانت تحيّره وتشغل تفكيره طوال الوقت من قبيل : من أتيت؟ وإلى أين ذاهب؟ ومن قبيل عدم منطقية فكرة الثالوث التي تروّج لها الكنائس؛ فلجأ إلى الإسلام ووجد فيه الأجوبة البسيطة الشافية، فقرر اعتناقه.

ويعاني معتنقو الإسلام من الشباب الفرنسي مصاعب جمة مع أقربائهم وآبائهم وأمهاتهم ، وبعضهم يجد نفسه منبوذا من عائلته... فيعيش منعزلا، وغالبا ما يجد الملاذ والحماية في المساجد حيث الدروس الوعظية، و التجمعات العامة وروح التراحم والتعاطف.

---

[301] رالف استهلي Ralph STAHLY، أستاذ بجامعة ستراسبورغ ، من موقعه على العنوان:
http://www.persocite.com/orient/stats.htm

ويبدو لي أن "بشاعة" اعتناق الإسلام لدى الأسرة الفرنسية ، تشابه إلى حد كبير هول الردة وبشاعتها عندنا، فأي مسلم يرتد عن الدين أو يتحول للمسيحية ، تنبذه أسرته والمجتمع جميعا، بل نعرف أنه يُقتل حدا، إن لم يعلن توبته، ويرجع إلى الإسلام.

والشيء الغير مفهوم في الفرنسيين هو أن عامتهم من اللادينيين والملحدين أصلا.. رغم ذلك، تراهم يفضلون أن يكون ابن الأسرة يهتم بالمسيحية قبل أن يهتم بالإسلام. فديننا في أعينهم إنْ هو إلا نوع من الهرطقة وبداية الإنحدار لهاوية التشدد ، فالعنف، فالإرهاب. وبالتالي يكون رفضه صارما وعنيفا ، سواء من جهة الأسرة أو من المحيط العائلي وحتى المهني.

وذكر لي بعض الإخوة من معتنقي الإسلام أنهم يضطرون إلى إنكار إسلامهم في الوسط الذي يشتغلون فيه؛ لِما قد يترتب على ذلك من مشكلات في عدم الترقي المهني بل وربما يصل الأمر للطرد من العمل.

وتواجه الفرنسيات اللواتي يدخلن الإسلام تحديا أكبر بكثير من الشباب الذكور، فقضية الحجاب تمثل لديهن مشكلة حقيقية، وخاصة في الوسط المهني حيث العداء السافر لكل مظاهر الإسلام. وكل امرأة تلبس الحجاب يصبح احتمال استمرارها في العمل مقاربا للصفر. وإن كانت المسكينة باحثة عن العمل فيصبح حصولها عليه من سابع المستحيلات. وغالبا ما يخترن البقاء في البيوت ، والزواج من بعض المهاجرين المسلمين من أفغان ومغاربيين وأفارقة. ويحصلن – ككل الفرنسيات- مقابل رعايتهن لأطفالهن على مساعدات من مؤسسات النظام الإجتماعي.. و تعوِّض هذه المساعدات المالية غياب الراتب الذي تحصل عليه المرأة عادة من عملها.

وفي كل الأحوال يبقى قرار اعتناق الإسلام قرارا صعبا لدى الشاب والشابة الفرنسييْن..

وأرى أن من يعتنق هذا الدين في وسط عدواني كالوسط الفرنسي لهو إنسان جدير بالإحترام و التقدير لِما يتميز به من شجاعة واقتناع وإيمان. وقد التقيت بالكثير من أولئك الشباب الذين أسلموا وحسن إسلامهم... وشاهدت أنهم صاروا أكثر تدينا بكثير من عوام المسلمين. بل إن بعضهم بدأ يتكلم اللغة العربية بطلاقة. وهم أكثر احتراما من المسلمين لتعاليم الإسلام وأكثر تشبثا بقيمه وروحه. ولو قُدر للإسلام أن يحصل على عدد كبير من أمثالهم لارتفعت قيمة الأمة بكثير ولَحَسُنت صورة الإسلام في أعين الغرب...

ولا أبالغ إن قلت أن هذه الموجة من الدخول في الإسلام، إن استمرت على وتيرتها الحالية فإن فرنسا قد تصبح خلال السنوات القريبة المقبلة بلدا ذا أغلبية إسلامية بإذن الله تعالى، وسيكون لذلك أثر فعال في العملية الإنتخابية، وفي تحديد من يترأس البلاد و من يُشرّع القوانين في البرلمان.

*****

منظمات علمية إسلامية

مجلس العلماء

أو حسب تعبيره الفرنسي المجلس الفقهي الإسلامي الفرنسي Le conseil théologique musulman de France . وقد تأسس في شهر مايو 2015 بمبادرة من ثلاثين شخصية مسلمة من فرنسا. وأغلب أعضائه مثقفون وأساتذة ، لهم باع طويل في تخصصاتهم ، منهم من تخرج من الأزهر ، والزيتونة ، ومنهم من درس في بلده الأصلى المبادئ الأولى للشريعة الإسلامية، ثم حصل على شهادات عليا من جامعات فرنسية في علوم مختلفة كالإقتصاد واللسانيات والفيزياء وغيرها.

وقد جاء هذا المجلس بعد صيحات ألقاها بعض المهتمين بالشأن الإسلامي في فرنسا ، لإنشاء مجلس يقوم بإصدار الفتاوى والآراء الدينية المتعلقة بالأحوال المتجددة لمسلمي فرنسا.

وكان المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM عبّر عن أمله منذ سنوات في تكوين مثل هذا المجلس، ولم يقم بشيء في هذا الصدد... إلى أن جاء الأطر والمثقفون السالف ذكرهم واستبقوا الأحداث وفضلوا تأسيس هذا المجلس ؛ فسحبوا بذلك البساط من تحت المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية .

وأعتقد أنهم على حق في استباق الأحداث لكون المجلس الفرنسي CFCM يُعتبر مجلسا متسيسا في العمق ، وغالبية مسيريه ينتمون لتيار علماني صرف، ومستوياتهم الثقافية الدينية لا تسمح لهم إطلاقا بالنهوض بمجلس ديني يتضلع بإصدار فتاوى تتعلق بالحلال والحرام.

ولا شك أن تأسيس مجلس يقوم بهذا الدور لهو مبادرة طيبة تستحق التنويه ، جاءت من بعد فترة من الركود العلمي والتيه الديني والثقافي لدى مسلمي فرنسا. لكن المرحلة الأصعب هي اعتراف المسلمين الفرنسيين به؛ فأغلب المسلمين هنا يعتمدون في فتاواهم المتعلقة بالأحكام وغيرها على ما يصدره علماء بلدانهم الأصلية في العالم الإسلامي. وترى البعض منهم يعتمد غالبا على فتاوى الحنابلة من علماء نجد والحرمين.. ولعل هذا راجع إلى توافر المواقع الإلكترونية لهذا المذهب على شبكة الإنترنت.

إلا أني أعتقد أن ما يحتاجه المسلمون هنا هو فتاوى تتماشى وتتسق مع الأوضاع الفرنسية ؛ فسعة الشريعة الإسلامية ورحابتها تجعلها قابلة للتكيف مع كل زمان ومكان. وكثيرا ما رأينا فتاوى مستمدة من آراء علماء نجد ، قد ضيقتْ كثيرا على عوام المسلمين في هذه البلاد، وضيعتْ فرصا ذهبية نادرة في الإندماج والتكامل داخل المجتمع الجديد. وبالتالي فلا بد من انتهاج المرونة واليسر في إصدار الفتاوى ، وهذا لا بد له من مذهب إسلامي رحب كمذهب إمام المدينة مالك بن أنس أو أبي حنيفة أو الشافعي رحمهم الله. فالحنابلة هم أهل حديث في الأصل، ويقبضون بشدة على ظواهر النصوص، ولا قِبَل لهم أصلا بمعالجة ظواهر وأوضاع متجددة في مجتمعاتٍ غربية حديثةِ عهد بالإسلام.

بعيد إنشاء مجلس العلماء هذا، أصدرت الجماعة المؤسسة بيانا أبرزت فيه الهدف الأهم من المجلس ، وجاء في البيان ما يلي (**إن مجلس العلماء حدد لنفسه هدفا أساسيا هو مساعدة المسلمين الفرنسيين في معايشة دينهم ومواطَنتهم، وذلك من خلال الرجوع إلى الحلول الوسطية في الممارسة الدينية وفي العلاقات مع غير المسلمين**[302])

[302] http://www.saphirnews.com/Le-Conseil-theologique-musulman-de-France-entre-realites-et-defis_a20849.html

ويقول الأستاذ أحمد جاب الله وهو إسلامي نشط في فرنسا، من أصل تونسي، وأحد المؤسسين للمجلس ، أن المجلس الجديد (لا يرتبط بأي مؤسسة إدارية رسمية[303])

ولا شك أن هذه النقطة مهمة بالذات، فاستقلال المجلس والأعضاء المؤسسين يعتبر مسألة ضرورية لتقديم أي جهد علمي حيادي بعيد عن كل أنواع الضغوط، خلافا لما هو الحال من عدم الإستقلالية وقلة الحيادية التي تطبع مجلس CFCM السياسي العلماني القريب من القنصليات والمتملق للدولة الفرنسية، و المنبوذ من طرف عامة المسلمين في هذه البلاد بسبب علاقاته المتشابكة مع دول مغاربية ومع المنظمات الماسونية المشهورة على التراب الفرنسي.

وإضافة لدوره في تقديم الفتاوى والإجابات على شتى الأسئلة المستجدة على المسلمين، فإن المجلس سوف يقوم بتحديد التواريخ الدينية الهامة لمسلمي فرنسا ، مثل بداية ونهاية شهر رمضان ، ويوم عيد الأضحى ، والمولد النبوي ..

وفي الجملة ، يبقى السؤال مطروحا، هل سينجح هذا المجلس الوليد في مهمته ؟ وهل سيحقق التوافق الإسلامي المنشود في فرنسا، ذلك التوافق الذي يحلم به كل مسلم نزيه؟ أم أن حاله سيكون كحال باقي الجمعيات والمنظمات الإسلامية : كلٌّ يغرد خارج سربه ، ويخضع لضغوط هذه القنصلية أو لتعليمات تلك السفارة. على كل حال، أتمنى له النجاح في مهمته.

المجلس الأوروبي للفتاوى والبحوث

هو مجلس يقع مقره في العاصمة الإيرلندية دوبلن . وقد تأسس في آخر مارس 1997 بمبادرة من اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا UOIE، الذي يعتبره البعض مقربا من تيار الإخوان المسلمين.

ورغم وقوع المجلس الأوروبي للفتاوى خارج التراب الفرنسي إلا أن له تأثيرا كبيرا على الحياة الدينية لمسلمي فرنسا؛ حيث يُرجع إليه غالبا في مسائل الفقه والأحوال الشخصية المستجدة لدى المسلمين. وكان يترأسه يوسف القرضاوي.

[303] نفس المصدر السابق

ويتميز هذا المجلس بفتاواه ذات الطابع التجديدي والتي لا تتقيد بمذهب معين، لكنها تعتمد على القرآن الكريم وسنة رسول الله ، وإعمال العقل والإجتهاد، وتأخذ بعين الإعتبار ظروف الأقليات المسلمة المقيمة في أوروبا. ويلعب هذا المجلس دورا هاما في محاولة توحيد صفوف المسلمين من خلال جمعهم على تاريخ موحد لبداية ونهاية الصيام، عن طريق اعتماده على الحسابات الفلكية لتحديد بزوغ الأهلة. بيد أنه يتعارض كغيره من المنظمات الإصلاحية مع الرؤية السلفية المتزمتة، التي تعض على التمسك بالبحث عن الهلال عن طريق العين المجردة. وهذه الرؤية الضيقة تعوق للاسف كل محاولة للمّ شمل المسلمين في بلاد الغرب ، وتمنع من إعطاء صورة متحدة عن الإسلام في بلاد النصارى.

وتوجد عدة جهات أخرى تصدر الفتاوى في فرنسا ، مثل دار الفتوى التابعة لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا uoif ، ومثل المساجد الكبرى في كبريات المدن الفرنسية وغير ذلك.

المعهد الأوروبي للعلوم الإسلامية IESH

هو مؤسسة حرة للتعليم العالي، تابع لاتحاد المنظمات الإسلامية UOIF ، يقوم أساسا بتعليم الفقه الإسلامي واللغة العربية، ويكوّن طلابه على الإلمام بالعلوم الإنسانية والدينية على حد سواء، ويتخرج منه أئمة ودعاة لهم دور إيجابي في الحياة العامة.

يوجد له فرعان في فرنسا : فرع في منطقة باريس، وكان مسجلا فيه ما يقرب من ألفي طالب لسنة 2012، وفرع آخر في منطقة "شاتو شينون" Château Chinon ويضم ما يقرب من ثلاثمائة طالب ، لسنة 2012.

ويقوم هذا المعهد بدور جيد في تكوين الشباب من أصول مسلمة على أصول الدين ومبادئ اللغة العربية، ويرحل إليه الطلاب من شتى أنحاء أوروبا وخاصة من بلجيكا، وله فرعان في انجلترا. كما له دور جيد في تحفيظ القرآن الكريم، وقد رأيت بعض مشاهير الدعاة من العالم الإسلامي يأتون إليه ويقدمون فيه الدروس وبعض المحاضرات.

مشروع الكواكبي لإصلاح الرؤية الإسلامية

شكلت أحداث جريدة شارلي المسيئة للنبي الكريم لحظة تاريخية فارقة في تكوين صورة جديدة لدى الفرنسيين أكثر قتامة عن الإسلام .. فرأى بعض المثقفين من المسلمين أنه من الضروري العمل على

صقل صورة الإسلام بعد أحداث الجريدة المسيئة.. وفكّرَ البعض في تأسيس مشروع كبير لإصلاح الفكر الإسلامي، على الأقل على مستوى فرنسا.

فقامت مجموعة من المفكرين والإسلاميين بدعم من بعض النافذين الغربيين الأثرياء، بإنشاء مؤسسة تهدف إلى إعادة النظر في بعض النظريات المؤسِّسة للفكر الإسلامي، سُمي المشروع آنذاك باسم الإصلاحي الشهير عبد الرحمان الكواكبي.

لكن الذي أثار استغراب المسلمين وتساؤلاتهم في أسباب وجود هذه المؤسسة وأهدافها الحقيقية هو أن فكرتها الأولى صادرة من رجل فرنسي - أمريكي من أصل غير مسلم، نشأ وتربى في ضواحي باريس ، اسمه فيليكس ماركار Félixe Marquardt، كان يعمل في شركة سينمائية تنتج الأفلام الجنسية والصور الخليعة.

بدأت إرهاصات تشكيل مؤسسة الكواكبي عشية يوم 21 إبريل 2015، حيث اجتمع بعض المفكرين على عشاء فاخر في باريس ، نظمه الرأس المنظم للمؤسسة : فيليكس ماركار. تخلل العشاء محاضرة تحت عنوان : الإسلام والديموقراطية في القرن الواحد والعشرين.

وقد تابعتُ هذا الاجتماع على الأنترنت ورأيت فيه المدعوين وهم جلوس حول طاولات مستديرة عليها قوارير من الخمور ، وبين الفينة والأخرى تُسكب الخمر في الكؤوس ويشرب الشاربون.

وهذه صورة تبين للقارئ جو الإجتماع وظروف نشأة ما سماه أصحابه بمشروع الكواكبي لإصلاح الفكر الإسلامي:



حضر العشاء جمع غفير من المهتمين بالإسلام على الساحة الفرنسية والأوروبية.

ومن أبرز حُضّاره الشيخ عدنان ابراهيم (انظر مركز الصورة أعلاه)، وهو داعية ومفكر وخطيب مفوّه أشهر من أن يعرّف . أصوله فلسطينية وبالتحديد من غزة ، وحاصل على الجنسية النمساوية. يخطب في النمسا منذ عشرات السنين. له خطب قيّمة وأفكار جريئة وأحيانا بنّاءة في إعادة النظر في بعض الآثار المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم ، والتي تسيئ إلى الجناب النبوي الشريف. كما يُشتهر عنه انتقاداته اللاذعة لبعض ما جاء في صحيح البخاري وبعض كتب الصحاح.

كما حضر الاجتماع مفكرون آخرون ينتمون للتيار الصهيوني الفرنسي المتطرف، ومعروفون بتهجماتهم الممنهجة ضد دين الإسلام وحضارته وتجاه شخص الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم، مثل آلان فينكلكروت Finkielkraut Alain وهو يهودي من كبار المعادين للحضارة الإسلامية .. وله خرجات شهيرة في الإعلام الفرنسي يتهجم مجانا فيها على المسلمين وعلى نصوص القرآن الكريم .

وحضرتْ أيضا ناشطة فرنسية ،أصلها من يهود الجزائر، تدعى أليزابات ليفي Elisabeth Lévy، معروفة هي الاخرى بهجماتها الشرسة على الحضارة الإسلامية ولها فيديوهات شهيرة في اليوتوب تعتدي فيها بشكل مستفز على قداسة الإسلام و حرمة المسلمين...

وحضر غالب بن الشيخ وهو من أصل جزائري، و ابن العميد الأسبق لمسجد باريس، وله هو الآخر صولات وجولات في الهجوم على المسلمين وفي الاستهزاء ببعض النظريات الإسلامية الكبرى، وله رؤية غريبة عن الإسلام ، يصفها هو بالإصلاحية ... وهو المفكر والفيلسوف المدلل عند الدولة الفرنسية.

اكتملت وجبة العشاء، وتُبودلت الخطب والمجاملات وبطاقات الزيارة ، و نشر المنظّمون - بعيد اللقاء - صُوَرا في الإعلام ظهر فيها عدنان ابراهيم وهو أبرز المدعوين ، واقفا في الوسط بين فيليكس ماركار وغالب بن الشيخ ، وهي في رأيي صورة سلبية جدا أعطت انطباعا سيئا عن المصلح الكبير الذي أحترمه كل الإحترام : عدنان ابراهيم. ولم أكن أتوقع حضوره لاجتماع يحوي آلان فينكلكروت و أليزابيت ليفي والفيلسوف التائه غالب بن الشيخ.

وقد يقول بعض المدافعين عن عدنان أن الدعوة للإسلام قد تقتضي الانفتاح وعدم التحيز واللقاء مع كل الأطراف رغم اختلاف مشاربها الإيديولوجية، ولا شك أن هذا تفسير منطقي مقبول ومعقول. لكن الغير معقول أن يغفل عدنان - وهو المفكر واسع الإطلاع على ثقافة الآخرين - عن تاريخ بعض الحاضرين السيء ونواياهم التي يعلنوها دوما في الإعلام ضد الإسلام وحضارته ومعتنقيه.

وكأني بالشيخ عدنان إبراهيم وقد غفل عن قول ربه (**وقد نُزّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات يُكفر بها ويُستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم ، إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا، الذين يتربصون بكم)** ، وإني لأشهَد – كمراقب للساحة الفرنسية - أنني لم أر طيلة مقامي بين أظهر هؤلاء القوم من يتربص بالمسلمين أكثر من آلان فينكلكروت وأليزابيت ليفي، بل إن الأول يُشتهر اشتهارا معروفا بما نصت عليه الآية السابقة وهو الإستهزاء السافر بآيات القرآن الكريم، والكفر الصريح بها. أما زميلته فيكفي النظر في مناظراتها التلفزيونية التي تتهجم فيها على المسلمين و تستهزئ بدينهم.

وإني لأعجب أيضا عن غفلة الشيخ عدنان عن شخصية "فيليكس ماركار" الغامضة ، وعن سر اعتناقه الإسلام، وعن الاهتمام به فجأة، وعن دعوته لإصلاح الفكر الإسلامي من فرنسا وهو الذي لا معرفة له إطلاقا بتاريخ هذا الدين، ولا برموزه.

ثم هل غفل الأخ الفضيل عدنان عن علاقات (فيليكس ماركار) الشهيرة مع كبار متعصبي العلمانية الفرنسيين وخاصة الصهاينة منهم؟ وهل غفل عن سؤال مهم كان عليه أن يطرحه على نفسه قبل الخوض في مثل هذا المشروع : من هم المحركون الأساسيون لفيليكس ماركار؟

لا أرى من الحكمة أن يعمينا حب الإصلاح وحسن النية، عن البحث فيما وراء الخفايا والأسرار المحيطة بالشخصيات التي تنتوي إنشاء مشاريع كبرى تتعلق بديننا العظيم.

وهل ينبغي أن نتحالف مع الشيطان لإعلاء كلمة الله؟ ما أقول لك يا عدنان إلا ما قال الأعرابي الحكيم معاتبا أخاه في سوء رعيه للإبل :

أورَدَها سعدٌ وسعدٌ مشتملْ ** ما هكذا تورد - يا سعد- الإبلْ

أعتقد أن حال فيليكس ماركار في دعوته لإصلاح الفكر الإسلامي من فرنسا ، غداة الهجوم على جريدة اشتهرت بسخريتها من رجل التاريخ عليه الصلاة والسلام، هو حالٌ أشبه ما يكون بحال أي مسلم منا – عربي أو غير عربي - يأتي إلى فرنسا ويحصل على الجنسية في غضون أشهر ، ثم يقف أمام الإعلام فجأة ليقوم بالدعوة إلى إصلاح العلمانية في فرنسا، هل يُتصور أو يُعقل – في هذه الحالة – أن يصغي إليه أحد؟

أم هل يمكن أن نتصور رجال الدين المسيحيين وهم يستدعون أمثال عدنان وغيره لإصلاح فكر الكنيسة؟ فلماذا إذن نستدعي كبراء العلمانيين والإلحاديين لحضور ندوة تهتم بإصلاح الفكر الإسلامي؟ للأسف، هذا ما حدث تماما مع المسلمين المنظمين لهذه الندوة التي رعاها "الإصلاحي المزيَّف" فيليكس ماركار ورفاقه.

فهل عقم الإسلام عن أن يلد مصلحا مجددا حتى لجأ إلى العجوز فرنسا، البنت اللاشرعية للكنيسة ، ليتبنى عندها صعاليكا أمثال غالب بن الشيخ و فيليكس ماركار و اليهوديان آلان فنكلكروت وأليزابت ليفي، ليصلحوا من شأنه ويساهموا في تجديده؟

إن من العلامات الدالة على فشل هذا المشروع وعدم جديته كونه نبت في أرض فرنسا.. والله يقول (والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خَبُث لا يخرج إلا نكِدا).

ماذا ننتظر من مشروع يحركه أمريكي-فرنسي اسمه فيليكس ماركار – اعتنق الإسلام لحاجة في نفس يعقوب - ويشارك في حضور حفلة تأسيسه الملحدان الصهيونيان المتطرفان آلان فنكلكروت وأليزابت ليفي.. وينَظّر له السفيه غالب بن الشيخ الذي نشأ في فرنسا وشبَّ فيها وأُشرِبَها في قلبه؟

ما أُراك – يا عدنان أنت ورفاقك - في هذه المؤسسة "الإصلاحية" إلا كما قال أبو نواس :

أعمى يقود بصيرا لا أبالكمُ ** قد ضل من كانت العميان تهديهِ

وفي صورة أخرى نُشرت على مواقع الأنترنت عقب الاجتماع التأسيسي للمشروع ، رأيتُ فيليكس ماركار وهو يضع يده على كتفي عدنان في إشارة – ربما – إلى نوع من الرعاية والاهتمام بهذا الداعية وبأسلوبه الدعوي الحماسي. ولقد تركتْ هذه الصورة انطباعا سيئا عن الشيخ عدنان ابراهيم لدى الكثير من مسلمي فرنسا .. وأثارت غضب محبيه على الشبكات الإجتماعية. كما أنها عبّرت بوضوح عن دهاء الغربيين وخبرتهم العميقة في اكتساب الشخصيات المؤثرة – كعدنان- والميل بها إلى جانبهم، خاصة إذا علمنا أن فيليكس ماركار هذا ، له شركات خاصة معروفة في فن الإتصال والاستشارات الإعلامية واكتساب الشخصيات الشهيرة والمؤثرة.

من هو فيليكس ماركار، الرأس الراعي لمنظمة الكواكبي؟

هو رجل شاب من مواليد 1975م في باريس، أبوه أسترالي-ألماني ومحامي أعمال، وأمه من أصل أمريكي. نشأ فيليكس في ضواحي باريس وحصل على الجنسية الفرنسية.. وكان مشواره الدراسي مضطربا، وذهب إلى الولايات المتحدة مسقط رأس أمه، ودرس قليلا هناك، لكنه لم يتحصل على أي شهادة جامعية. بعد رجوعه من آمريكا أنشأ شركة لإنتاج ألبومات غناء "الراب" ، وكانت هذه الشركة تقوم في نفس الوقت بإعلانات للأفلام والصور الخليعة على موقعها.

في بداية سنوات 2000 أحب امرأة تونسية ، وهمّ بالزواج منها فرفضت ، واشترطت أن يُسلِم ، فاعتنق الإسلام خصيصا لهذا الغرض. وتوقف مساره الديني عند الشهادتين لغرض الزواج من تلك المرأة : " ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه"

مشروعه "الإصلاحي"

في مقابلة مع موقع سافير نيوز Saphirnews، بتاريخ 11 مايو 2015، يقول " فيليكس ماركار" أن فكرته نشأت بعد أحداث جريدة شارلي التي قُتل فيها الصحفيون الساخرون من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وعن مشروعه الإصلاحي، يقول أن هدفه الأساسي هو (أن يكون النواة الأولية لتنظيم النسخة الأولى من ما أسماه **المنتدى العالمي للإصلاح الإسلامي** عام 2016 " Le forum mondial de la réforme islamique"

ويهدف هذا المنتدى حسب "مغني الراب" إلى جمْع كل المسلمين من غير العرب - وخاصة الأسيويين - في صعيد واحد.. ويرحب المنتدى بكل من يهتم بالقضايا الديموقراطية ..

ويقول فيليكس أن السبب في اختيار المسلمين من غير العرب هو أن الدور العربي في نشر الإسلام أصبح مضرا بالمسلمين الآخرين الذين يريدون تطبيق إسلام تنويري متفتح. وهو يشير في كلامه هذا إلى بعض الدول الإسلامية الكبرى التي تنشر عبر دعاتها في أوروبا إسلاما تقليديا على الطريقة السلفية.

وينتقد فيليكس على هذه الدول (في إشارة إلى السعودية بالذات) كونها (تعطي لنفسها الحق في تحديد ما هو الإسلام ومن هو مسلم جيد ممن ليس كذالك، في حين أن هذه الدول – يقول فيليكس - هي من أشد الدول تأخرا على الصعيد السياسي والاجتماعي[304])

ويستطرد فيقول (أن النظام الذي نشأ منذ قرون والذي يقول أن عرب الخليج وخاصة آل سعود وكل التيار السني هم من يقرر كيف ينبغي أن يكون الإسلام ، هذا النظام لم يعد ممكنا، إن ثلاثة أرباع المسلمين ليسوا من العرب [305])

و رغم صحة ادعائه في أن أكثر المسلمين ليسوا عربا، إلا أني أسأله : كيف يمكن لعملية إصلاحية تخص الإسلام أن تتم دون مشاركة من التيار السني؟ فهذا التيار يمثل عامة المسلمين من العرب والعجم، وحتى الآسيويين الذين يزعم فيليكس أنه سيجمعهم في صعيد واحد هم غالبيتهم من السنة.

يقوم مشروع فيليكس ماركار على منهج كمي - وهو منهج مميّز للنفسية الغربية - يعتمد على الحساب العددي . فهو يرى أن الأغلبية من المسلمين ليسوا عربا، وبالتالي- حسب مبادئ الديموقراطية – ينبغي جمع الأغلبية وهم من الآسيويين والتحاور معها حول الدين الجديد أو ما يسميه بالمشروع الإصلاحي للفكر الإسلامي.

ويُفهم من كلامه أن إقصاء العالم العربي من مشروعه (الإصلاحي) أمر ضروري لكي يتم الإصلاح بشكل ديموقراطي تشاوري بعيدا عن التعصبات الشخصية والمذهبية التي يشتهر بها العرب.

وفي تحديد مهام مشروعه الإصلاحي يقول فيليكس (أن مؤسسة الكواكبي ستقوم على تذكير المسلمين بأهمية الحرية وحفظ الحقوق وبممارسة الانتخابات وفصل الدين عن الدولة[306])

---

[304] http://www.saphirnews.com/Felix-Marquardt-Mon-talent-faire-du-boucan-pour-un-renouveau-de-l-islam_a20771.html (Page consultée le 12/05/2015)

[305] نفس المصدر

[306] نفس المصدر

وفي الختام ، على الرغم من ضرورة إصلاح فكرنا الديني، إلا أن مشروع الكواكبي لم ير النور حتى الآن، نظرا لعدم جديته وفقدانه لمصداقيته؛ بسبب سوء تنظيمه وعدم أهلية القائمين عليه ..

ما يحتاجه المسلمون في فرنسا

ثمت عناصر كثيرة لا بد أن تتوفر لدى مسلمي فرنسا ، حتى يستطيع الإسلام أن يندمج بسلاسة ويصبح ذا تاثير فعال ووزن قوي داخل المجتمع الفرنسي.. وأذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

1. **أن تستقل كافة الهيئات الإسلامية وتنأى عن القنصليات والسفارات واللوبيات**. بدون هذا الإستقلال ، لا أملَ إطلاقا في حل مشاكل الإسلام في هذه البلاد. وكل مبادرة إصلاحية تتم من دون هذا الإستقلال سيكون مآلها حتما إلى الفشل.. إن هذا الإستقلال هو شرط لازم وكافي من أجل إعادة تنظيم الإسلام والنهوض به على قواعد صلبة مخلصة، ونزيهة.
2. حل الخلافات بين شتى الهيئات الإسلامية من خلال التحاور والتشاور، وعبر نبذ الجهويات والقوميات.
3. تشييد المدارس الإسلامية النظامية : ولا بد هنا من موارد مالية معتبرة.. ولرجال الأعمال المسلمين المستقلين – داخل فرنسا وخارجها- دور كبير ينبغي القيام به في هذا الباب.
4. حل مشكلة الطعام الحلال في مناطق التجمع الإسلامي. فتجارة اللحوم الحلال في فرنسا مشتتة، وفيها من الفوضى والغش و غياب الأمانة ما لا يعلمه إلا الله. فلا بد من تجار أمناء للقيام بأعباء هذه المهمة.
5. القضاء على النعرات العنصرية بين الطوائف المسلمة. وبث روح المحبة و الإخاء والمساوات بين شتى المسلمين.
6. مقاومة العناصر التي تدّعي الإسلام، والنأي عن الجمعيات المزيَّفة وخاصة الجمعيات العلمانية المتطرفة مثل جمعية Ni putes ni soumises .
7. تكثيف نشاط الدعوة بين الشباب وإقامة المخيمات وعقد الندوات
8. نشر الثقافة الإسلامية وتنمية وعي ديني معاصر يتماشى مع السياق الفرنسي.
9. المحافظة على الهوية الإسلامية
10. إقامة المقابر لموتى المسلمين في المدن الكبرى. وهنا لا بد من تعاون وثيق و عميق مع عُمَد البلديات الذين يتولون تسيير المدُن.

الفصل العاشر

شخصيات داعمة وأخرى مناوئة للإسلام

الشخصيات المناوئة

في هذه الفقرة ، سأقدم للقارئ العربي نبذة مقتضبة عن أبرز الشخصيات والكُتاب العرب المخاصمين للإسلام والمقاومين لحضوره على التراب الفرنسي .. وليست هذه اللائحة شاملة ، بل أعترف أنه ربما فاتني الكثير والكثير من هذه الشخصيات.. لكنني أذكر ههنا أولئك الأعلام المشهورون ببروزهم الإعلامي وخطاباتهم التحريضية على المسلمين..

انطوان اسفير

نصراني متطرف، من نصارى لبنان . كان يعمل في ميدان الصحافة ، ثم منحته فرنسا جنسيتها. له خصومات شخصية مع إسلاميي لبنان جعلته من ألد خصوم دين الإسلام في فرنسا. يلعب دورا كبيرا في تشويه صورة الإسلام في أوروبا من خلال كتيبات ومجلات وجرائد يصدرها حول الحضارة الاسلامية . له أعمال كثيرة يتهجم فيها على الاسلام وعلى العرب من أبرزها كتابه : شبكات الله [307] Les réseaux d'Allah. وفي هذا الكتاب يحرّض "انطوان اسفيرْ" الحكومةَ الفرنسية على المزيد من رقابة المسلمين في المساجد والشوارع والمدارس والجامعات. ويقول فيه أن الخطر الحقيقي ليس الجهاديين فحسب، بل أولئك الناس العاديون الذين يصلون في المساجد وينصرفون لأعمالهم . فهؤلاء هم مصدر القلق وبإمكانهم – يقول انطوان اسفير- التحول سريعا إلى الجهاد العالمي ضد فرنسا وحلفائها من الغرب.

يدير " انطوان سفير" دورية تسمى " دفاتر الشرق" Cahiers de l'Orient. ودائما ما تستدعيه الصحف الفرنسية، والشبكات التلفزيونية ذات الطابع الصهيوني مثل قناة TF1 ، لتحليل الأحداث التي تقع في الشرق الأوسط أو التي لها صلة بالإسلام.

صدرت له عدة كتب منها : الإسلام ضد الإسلام L'islam contre l'islam ، ومنها " الشرق والغرب : الصدام" Orient, Occident, Le choc. وفي الجملة، فإن كتبه كلها غير موضوعية، و تحريضية على المسلمين ومسيئة لدين الإسلام، وتفتقد للطابع العلمي الحيادي النزيه.

[307] Antoine SFEIR, Les réseaux d'Allah, Plon, 1997,2001

غالب بن الشيخ

من أصل جزائري ، وُلد سنة 1960 في مدينة "جدَّه" بالسعودية. كان أبوه عضوا فاعلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائرية، الشهيرة بمقاومتها للإستعمار الفرنسي ، ثم ارتحل إلى فرنسا، ليصبح عميدا لمسجد باريس.

ينتمي غالب بن الشيخ إلى أسرة جزائرية متدينة، جدها يسمى الشيخ الحسين. وقد أسس أحفاد هذا الرجل عدة زوايا في الجزائر في بدايات القرن التاسع عشر ولهم دور كبير في جهاد الإستعمار الفرنسي.

ولأن "غالب بن الشيخ" نشأ وتربي في فرنسا، فلم يؤْثر عنه أنه درَس أي علم من العلوم الشرعية التي تُدرَّس في تلك الزوايا العريقة التي أسسها أجداده بالجزائر.

كان جل تكوين غالب بن الشيخ تكوينا علميا بحتا. فقد درس الفيزياء.. ويقال أن له شهادات في الفلسفة الإسلامية.

له عدة مؤلفات، من أشهرها رواجا كتيب صغير أسماه "رسالة مفتوحة للإسلاميين" ألّفه بالمشاركة مع النصراني "انطوان سفير" ، يتكلم فيه عن دين الإسلام وحركات الإسلام السياسي ، وعن خلط السياسة والدين. وهذا الكتاب يحتوي على أغلاط كثيرة وأفكار خاطئة تماما عن الاسلام.. وفيه تلاعب صارخ بالآيات القرآنية وفي بعض الأحيان يتم الاستشهاد بآيات محرفة بشكل تام ، وأحيانا منزوعة من سياقها، وأحيانا أخرى تكون مترجمة ترجمة انتقائية. كما يحتوي على مغالطات أخرى تنم عن ضعف مستوى كاتبها في مادة الإسلام.

ويدعو في هذا الكتاب إلى إلغاء بعض الآيات القرآنية لأنها – حسب رأيه - لا تتوافق مع العصر الحالي ويدعوا إلى استبدال كلمة الجهاد بمفهوم آخر أكثر ليونة .. كما يدعو النساء إلى خلع الحجاب ويعتبره خاصا بالمؤمنات في عصر النبي صلى الله عليه وسلم[308].

في آخر الكتاب يدعو "غالب بن الشيخ" الدعاة والأئمة والوعاظ إلى إلغاء كلمة الجهاد لأنها كلمة « ملغّمة » حسب تعبيره.

[308] Ghaleb ben CheiKH, Lettre ouvertes aux islamistes رسالة مفتوحة إلى الاسلاميين, Bayard,2008

والكتاب كله مكتوب باللغة الفرنسية، ولا أدري هل ستصل الرسالة التي فيه إلى الإسلاميين، فغالبية هؤلاء لا يفهمون اللغة الفرنسية أصلا. اللهم إلا إذا كان موجها خطابه لشباب فرنسا من أصول إسلامية، والذين ليس لهم أصلا أي أثارة من علم في الشريعة الإسلامية..

وبالجملة فكتابه هذا، إنما هو على غرار كُتب زميله "انطوان اسفير" ؛ فهو يكتب ما يريد الفرنسيون أن يسمعوه ويفهموه عن الإسلام ؛ من أنه ذلك الدين العنيف الشرس الحاقد والمحرّض على كره "العالم الحر".

هذا، ويُشتهَر عن غالب بن الشيخ قوله في صحيفة باريس ماتش (بتاريخ 13 يناير 2015)، أسبوعا واحدا بعد أحداث شارلي أبدو المسيئة لرسول الله، أن " **على المسلمين شراء جهاز كمبيوتر يوم العيد بدلا من الإقتراض لذبح كبش الأضحية**[309]" ... ولا ريب أن في هذا الكلام ازدراء سافر لسنة خير البشر عليه وعلى آله افضل الصلوات والسلام، واستخفاف بتعاليم الإسلام وبتطبيقاته الروحية، وتجاوُزٌ لمشاعر المسلمين وأحاسيسهم تجاه سنة عيد الأضحى الفضيل.

كما صرح في نفس الحوار للجريدة المذكورة آنفا ، أن **(في القرآن مواضع لا تتناسق مع تطور المجتمع وبالتالي ينبغي اعتبارها لاغية)** . وهذا كلام قد يؤدي بصاحبه إلى المروق من دائرة الإسلام.

وعن موضوع الحجاب الإسلامي ، يقول في نفس الجريدة أنه **(لو كنا طردنا البنات المسلمات في ثانوية " كري Créil " – منذ عشرين سنة – ومنعناهن من أن يرتدين الحجاب، لَكُنا تفادينا كارثة رجعية)**

وله أطروحات أخرى من أبرزها "نظريته" التي يقول فيها أن القرآن الكريم ليس إلا كتابا أخلاقيا وحسب، وأنه لا يتضمن أي قواعد تشريعية تجعلها قابلة للتطبيق على أرض الواقع. ولا يخفي ما في هذا الكلام من السفه والسخافة والجهل بتاريخ التشريع الإسلامي.

عموما، فإن مداخلاته وكتاباته حول الإسلام غالبا سطحية، يلاحظ المتأمل أنه يخفيها وراء أسلوب لغوي مبهرج ليوحي للسامع انه مفكر من طراز عريق.

والكثير من أفكار غالب بن الشيخ ما هي إلا صدى لأفكار أخيه الأصغر صهيب بن الشيخ.

صهيب بن الشيخ

الاخ الشقيق لغالب بن الشيخ الآنف الذكر، من مواليد 1961. وهو مفتي مدينة مرسيليا في جنوب فرنسا.

[309] http://www.parismatch.com/Actu/Societe/Ghaleb-Bencheikh-islamologue-Une-image-mediocre-colle-aux-musulmans-689518 (Page consultée 26/12/2016)

يشتهر بآرائه الليبرالية الشاذة التي ينقمها منه الكثير من المفكرين المسلمين. وأخص بالذكر رأيَه المدافع عن التخنث ، أي التماثل الجنسي l'Homosexualité . فقد أتاه سؤال من بعض الشباب المسلمين حول الحكم الشرعي عن الرجل يميل جنسيا إلى رجل آخر فأجاب : (**إن عاطفة الحب لا يمكن إلا أن تكون نبيلة، ولكني أنصحك بعدم إظهار عاطفتك في العلن لأن الحياء قاعدة اجتماعية ، وفيما يخص العملية الجنسية (ممارسة اللواط) فإنه من خصوصية الفرد. ثم إن النصوص المتضافرة في الدين تدعو المرء إلى أن يستر نفسه وأن لا يعلن عن فعله أمام الناس . ثم إن الله أكثر تسامحا من الناس وهو الذي يحكم في النهاية)**[310].

في هذه الفتوى يلحظ القارئ دعوة صريحة إلى ارتكاب الفاحشة من شخص يوصَف بأنه إمام ومفتي... وإذا كان هذا هو المستوى الذي وصل إليه الأئمة والمفتون في فرنسا، فلك - أيها القارئ الكريم- أن تتصور المآل الذي ستصل إليه - خلال سنوات قليلة - تعاليم هذا الدين الطاهر الحنيف في هذه البلاد.

وللأسف فهذا النوع من الآراء المنحرفة والشاذة منتشر جدا في أوساط دعاة فرنسا. وقد سمعتُ أنه ما إن صدر قانون سنة 2013، الذي يرخّص بالزواج بين المتماثلين جنسيا ، حتى سارع إمام وخطيب كبير في أحد مساجد باريس بتزويج رجلين ذكرين. نسأل الله السلامة والعافية والحفظ من الزيغ والزلل.

يتميز صهيب بن الشيخ بخصومته الصريحة للإسلام التقليدي، ويشن حربا شعواء على التيار السلفي النجدي ويعتبره تيارا متأخرا يريد فرض رؤية دينية واحدة على المسلمين ونشْرَ أفكار ظلامية مستنبطة بشكل خاطئ من النصوص الدينية.

وله خصومات أخرى مع المفكر الإسلامي السويسري الشهير طارق رمضان حفيد حسن البنا. حيث يقول في صحيفة لوباريزيان Le Parisien، أن (**طارق رمضان ما هو إلا خطيب حماسي وليس فقيها متخصصا في الدين ، وهو يدافع عن رؤية للإسلام شمولية أصولية متطرفة....)** ثم يحرّض الحكومةَ الفرنسية على طارق رمضان قائلا للصحيفة **(إنها لجريمة أن يُترك هذا الرجل على اتصال مباشر بالشباب** [311])

وإني لأعجب من وصف صهيب لطارق رمضان بـ"غير المتخصص في الدين " فكلاهما نشأ وترعرع في ربوع الغرب، ونمى فكره وازدهر في مدارسه الإلحادية، و لم ينهل أي واحد منهما من مناهل الدين في منابعها الأصلية وزواياها العريقة ، إلا ما كان من مطالعات متناثرة هنا وهناك في كتب أعلام التيار

[310] Franck Chaumont, Homo-Ghetto, Le Cherche-Midi, 2009, p. 181-184
[311] Le parisien 17/01/2004

الإصلاحي الإسلامي المعاصر كمحمد عبده ورشيد رضا والأفغاني وغيرهما... إلا أن طارق رمضان – وسأتكلم عنه فيما بعد – أكثر قبولا وتوغلا في قلوب المسلمين من "صهيب" الذي لا يجد أي دعم ولا تعاطف من الجاليات المسلمة هنا، بسبب آرائه الشاذة والمخالفة لمنهج الدين.

ومن آراء صهيب المثيرة للقرف، رأيه في جواز زواج الكافر بالمسلمة ، يقول في كتابه (الآيات الأليمة Les versets douloureux[312]) أن لا نص شرعيا في الإسلام يمنع الكافر من أن يتزوج مسلمة.. وأن هذا – يقول صهيب - ما هو إلا اختراع طرحه الفقهاء وليس له أي دليل نصي يعضده. ويستدل بآية البقرة التي تقول **(وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ، وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ**) الآية رقم 221.

فيقول أن هذه الآية تعني المشركين حصرا، لا اليهود ولا النصارى. ويقدم تحليلا عكسيا، فيقول لو فرضنا جدلا أن اليهود والنصارى هم من المشركين و عملنا بنص هذه الآية لوجدنا أنها لا تنطبق فقط على المسلمة يتزوجها اليهودي أو النصراني ، بل أيضا على الرجال المسلمين المتزوجين من نصرانيات أو يهوديات (ولا تَنكحوا المشركات حتى يؤمن) ؛ فيغدو إذ ذاك زواج الرجال المسلمين منهن باطلا بهذا المعنى. ثم يستنتج فيقول : (إذا كان صحيحا أنه ليست ثمت آية صريحة في القرآن تحرم على النساء المسلمات الزواج بالكفار فالأصل إذن هو الإباحة، لأن غياب نص بالحرمة هو دليل على الحلّية[313])

ولايخفى ما في هذا الإستدلال من التهافت والسخافة، وهو استنباط سقيم ينمّ عن قصر باع صاحبه في الفقه وأصوله والتفسير وفنونه والسيرة النبوية وأحداثها ... بيد أني لا أعتب على رجل تربى في أحضان مدارس فرنسا (بنت الكنيسة) أن يجهل أساسيات الفقه الإسلامي.

وردا على هذا السفيه، فإني أقول : أن في القرآن والحديث نصوصا كثيرة متضافرة مباشرة و غير مباشرة تنص بشكل قاطع لا يدع مجالا للريب أن غير المسلم – مشركا ، أو يهوديا أو نصرانيا - لا يحل له إطلاقا أن يتزوج امرأة مسلمة. واقرأ إن شئت قوله تعالى عن النساء اللائي اعتنقن الإسلام وفررن من أزواجهن الكفار إلى المسلمين **(فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**) ، سورة الممتحنة، آية 10 ، ومعنى "الكفار" في الآية هم اليهود والنصارى

---

[312] تأمل في عنوان الكتاب نفسه، فوصْف آيات الذكر الحكيم بـ"الآيات الأليمة" ، قد يرقى إلى مستوى المروق من الإسلام لِما فيه من معارضة لرب العالمين؛ فالله سبحانه وصَفَ كتابه بالهدى والرحمة والشفاء .. ثم يأتي زنديق آخر ليصفه بـ" الآيات الأليمة"! اللهم غفرانك.

[313] Les versets douloureux (الآيات الأليمة), édition (طبعة) Lessius, Bruxelles,2007, pp132-136

وليس المشركون فقط، لأن الله سبحانه وصف النصارى – غير الموحدين - بالكفر فقال : (لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم)، سورة المائدة : آية 72، وقال : (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة، وما من إله إلا إله واحد) ، المائدة 73، وقال عن اليهود (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ) من سورة التوبة، الآية 30.

ثم قطع - سبحانه- السبيلَ على سيطرة الكافر على المسلم أو على المسلمة ، فقال في آية سورة النساء {وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً}، ولا يخفي أن أكبر سبيل هو النكاح.

وقد طبّق النبي صلى الله عليه وسلم الآية السابقة أحسن تطبيق، إذ أن ابنته زينب كانت تحت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى وكان كافرا فلحقت بالنبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ، ومنعها النبي من زوجها لكفره، وردها عليه لما أسلم.

والأمثلة التطبيقية من السنة متواترة مشهورة ليس هذا محل سردها، ويُرجع إليها في مظانها من كتب الحديث والفقه.

أما الأدلة من الفقه الإسلامي، فقد قال الإمام مالك بن أنس : " ألا ترى أنّ المسلمة لا يجوز أن ينكحها النصراني أو اليهودي على حال ... ولو أن نصرانيا ابتدأ نكاح مسلمة كان النكاح باطلا ". (انظر المدونة الكبرى ،ج4)

قلتُ : إنّ تأثُّر الزوجات ببعولتهن من غير المسلمين وتقليدهن لهم في كافة أمور الحياة، ثم تنشئة الذراري الصغار في بيتٍ ربُّه لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر، ولا يقدّر الإسلام حق قدره، كل ذالك يعتبر دليلا عقليا واضحا على الحكمة من تحريم زواج المسلمة من غير المسلم، ولا يخفى على المتأمل في آية البقرة ذلك السر في تذييلها بقوله جل شأنه : **(أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتفكرون)**

وبالجملة، وخلافا لما قاله هذا العلماني فإنني أرجح ما ذهب إليه الكثير من أئمة الإسلام من أن حرمة الزواج في هذه البلاد منطبق على الجنسين، فلا يجوز لمسلمة الزواج من غير مسلم ولا يجوز لمسلم الزواج من فرنسية غير مسلمة لما يترتب على ذلك من ضياع النسل وميوعه وانحلاله في ثقافة لا تؤمن بالله العظيم. والله أعلم.

إن المؤسف حقا هو أن المسلمين في هذه البلاد لا يجدون أهل علم وثقة يمكن أن تُعرض عليهم المشاكل و الفتاوي للبت فيها بعد البحث والتحقيق. وكثير ممن يتكلم باسم الدين هو من نوع "صهيب بن الشيخ" وجماعة مسجد باريس الكبير وغيره من المساجد المتسيسة، وهم في الحقيقة فرقة سياسية لا نعلم فيهم أحدا اشتُهر بعلمه في فقه الدين أو بدراسات شرعية جدية في هذا الفن... وبهذا يبقى المسلمون ضحية فتاوى فاسدة ويضيع الدين وتنحل عراه مع الزمن.

رغم هناته وهفواته الكثيرة، إلا أن لصهيب بن الشيخ رؤية حصيفة حول قضية "فصل الدين عن السياسة"، فهو يرى أن العلمانية في مفهومها الأصلي لها فائدتان جليلتان : الأولى للدين نفسه، والأخرى للدولة. ففائدتها للدين تتمثل في كونها – أي العلمانية – تسمح بإبعاد الدين عن أي سلطة دنيوية انتهازية غير عادلة ، كما تسمح بوضع حد للطموح الدنيوي لرجال الدين الذين يريدون تسلق السلطة باسم الدين.. فيغدو الدين بهذا المعنى إيمانا صرفا لا يجذب إلا من كان قلبه خالصا ويريد ممارسة إيمانه بعيدا عن كل هموم الدنيا. أما فائدة العلمانية للدولة، فهي كونها تحرر الدولة – حسب صهيب - من كل ضغوط إيديولوجية فكرية مغطاة بغطاء الدين. وهذا يسمح للدولة بالعمل وفق معايير معلومة ، يمكن التحقق منها ، و يمكن قبولها أو رفضها.

ولعمري فإن هذا المبدأ لهو الذي تحتاجه الكثير من دولنا الإسلامية التي سيطرت باسم الدين على الناس وعلى عقولهم وأفكارهم وضمائرهم. فكم عبث رجال الدين (علماء السلطان) في بلادنا بالناس وبالسلطة وتلاعبوا بالمشاعر والعقول وأججوا الفتن الطائفية باسم القرآن والسنة ، وشرعوا من أمور الدين ما لم يأذن بالله.. ولله در العالم المجاهد عبد الله بن المبارك حين قال :

وهل أفسد الدين إلا الملوك ** وأحبار سوء ورهبانها

نعم ، إن علمانية من هذا القبيل : تعزل رجال الدين الإنتهازيين وتبعدهم عن السلطة الدنيوية ، وتمنع السلاطين وبطانتهم من العبث بالدين ، لهي علمانية تستحق أن تُدرس ويُنظر في أمرها ، بل نحتاجها نحن المسلمين كي ما نتحرر من طغيان الحكام، ومن سلطة وحماقات رجال الدين، الذين أصبحوا فينا أشبه برجال الكنيسة في أوروبا أيام عصر الظلمات.

مالك شبل

فرنسي من أصل جزائري من مواليد سنة 1953م في (اسكيكدة)، نفس المدينة التي ولد فيها رئيس مسجد باريس المدعو "دليل بوبكر".

يعتبر مالك بن شبل من كبراء الوجوه العربية في عالم الفكر الفرنسي. يوصف بالفيلسوف وبعالم الإجتماع وعالِمِ النفس، وقد حصل على ثلاث شهادات دكتوراه : في علم النفس ، وعلم الإنتروبولوجيا، والعلوم السياسية. وله كتابات وبحوث عديدة حول الإسلام، أو ما يسميه هو بـ"إسلام الأنوار". وصل عدد بحوثه عن الإسلام ما يقارب العشرين بحثا. له عطاء فكري خصب ويدرّس في العديد من جامعات العالم ...ومكافأة له على كتاباته النقدية حول الإسلام، فقد أعطاه الإتحاد الأوروبي مقعدا في مجلس حكمائه لدى رئيس اللجنة الأوروبية رومانو برودي.

تتركز بحوثه الإسلاموية على موضوع الشهوة الجسدية المحبب لدى الأوروبيين مثل كتابه الشهير " قاموس الحب في الإسلام" ، وموسوعة " الحب في الإسلام" . كما عالج موضوع الخمر في الإسلام ، والعلاقات الجنسية المثلية في نظرة الإسلام. وعالج قليلا موضوع الإسلام والعقل ، في كتابه " الإسلام والعقل : معركة الأفكار".

منهجه الفكري وحريته العقلية اللامتناهية وطريقة طرقه للمواضيع دون أي حرج ، كل ذلك يذكرني كثيرا بأقطاب مدرسة المعتزلة عندنا كواصل بن عطاء وابراهيم النظام وغيرهما . ومن أحسن الأفكار التي قرأتها له دعوته إلى قراءة جديدة للقرآن الكريم وفق السياق التاريخي للحديث وبعيدا عن الماضي واستثناءاته. وكذا أفكاره حول إعادة الإعتبار للإنسان واحترامه ، وهي أفكار يحتاج إليها عالمنا العربي قبل أوروبا.

ويُنتقد عليه عدم إلمامه بالتراث الإسلامي الكلاسيكي، وخاصة تلك المواضيع التي تتعلق بالفقه الإسلامي، وتفسير القرآن، وعلوم الحديث. وشكلت هذه النقطة، ثغرة كبيرة في شمولية نظرته الفكرية وفي قدرته على الموافقة بين الحداثة وبين التراث في كتاباته، فجنّح تجنيحا بعيدا إلى مسايرة الفكر الأوروبي دون تمييز وأصبح – في معالجته لمواضيع الإسلام - أشبه ما يكون بحاطب ليل.

كما ينتقد عليه المسلمون هنا ، عدم شجبه الجدّي للرسومات المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم التي نشرتها الصحيفة الهالكة شارلي أبدو. بل ذهب أحيانا في بعض مداخلاته المتلفزة إلى محاولة مسح العار عن الجريدة المسيئة والدفاع عن صحفييها.

له رؤية ليبرالية عن الإسلام ، ويدافع بشراسة عن فكرة الفصل التام بين الدين والسياسة ، فيدعوا في أحد بحوثه إلى :

(إحداث فصل كامل بين السلطة الإلهية والسلطة البشرية، وحشر الدين والمتدينين في مساجدهم، وإعادة تقييم الدور السياسي وصلاحياته[314])

كما يشن هجومات عنيفة على التيارات المتدينة المحافظة كالسلفية وجماعة الدعوة والتبليغ و غيرهما ، وينتقد بعنف نظرتهم الثنائية (حلال- حرام) للأمور.

وبالجملة، فإن مالك شبل له كتابات منها ما هو غث ومنها ما هو سمين. وأصلحها وأوفَقُها للعرب تلك البحوث المتعلقة بمواضيع العقل وحرية الفكر، وحقوق الإنسان... أما بحوثه حول الشهوة الجسدية و المسكرات فليست بشيء. ولعله كتبها ليحظى بدور فكري على الساحة الثقافية الفرنسية أوليجذب أضواء الشذاذ من صحفيي الغرب وإعلامييهم. توفي مالك شبل في يوم 12 نوفمبر 2016.

محمد سيفاوي

جزائري من مواليد 1967، يمتهن الصحافة ، والكتابة، وصناعة التقريرات المتلفزة لبعض القنوات الفرنسية، ويبرُز أحيانا كـ"مستشار " في شؤون الإسلام لبعض القنوات التلفزيونية المقربة من التيار الصهيوني الماسوني.

وقبل دخوله للتراب الفرنسي سنة 1999 عمل سيفاوي مراسلا لصحيفة جون آفريك الإفريقية ذات الشهرة الواسعة.

يتميز سيفاوي بتقاريره التحريضية عن التيار الإسلامي.. تابعتُ له عدة تقارير متلفزة أعدَّها وقدمها لصالح بعض القنوات الفرنسية.. عندما تشاهد تقريراته على القناة الثانية France 2 مثلا ، تشد انتباهك نبرة صوته الحربية، وعباراته التشويهيه الكاريكاتورية التي يصف بها دين الإسلام، وكذا تحريفه للمعطيات التاريخية.

في كل تقاريره ، يهاجم الحركات الإسلامية المعتدلة وغير المعتدلة دون تمييز ودون أي موضوعية ولا نزاهة. وله هجومات عنيفة ضد بلاد الحرمين على وجه الخصوص.

يشتهر سيفاوي بشهادته أمام العدالة الفرنسية لصالح الجريدة المسيئة للرسول الأكرم، جريدة "شارلي أبدو" التي أثارت برسوماتها ضجة كبيرة في العالم الإسلامي.

---

[314] من كتابه L'inconscient de l'Islam (لاوعي، أو باطن الإسلام)، طبعة CNRS 2015، ص 96

وقد رأيته في بعض التقارير المتلفزة يدافع بشدة عن الجريدة المذكورة وعن صحفييها ، وتعجبت كيف لمسلم من بلاد المليون شهيد (الجزائر) ، أن يشهد زورا وبهتانا في محكمة قضائية لصالح جريدة أساءت لنبي الإسلام. وعند التحقيق في أمره عرفت أنه كان من كبار المعادين للإسلام بشكل عام، و أن له خصومات مع الحركة الإسلامية الجزائرية.. وأنه تلقّى تهديدات بالقتل من طرف الإسلاميين هناك... مما قد يكون أجج في قلبه نار الكراهية تجاه دين الإسلام ومعتنقيه بشكل عام. تجسدت تلك الكراهية على شكل أعمال أدبية من مقالات وكتابات وتقارير متلفزة دعائية وتشويهية تدور حول الأوساط الإسلامية في فرنسا.

يصفه بعض المراقبين بالقريب من الجنرالات الجزائريين وخاصة الجنرال "نزّار". وله مشاحنات كثيرة مع بعض رؤوس النظام العسكري الجزائري. وألّف فيهم بعض الكتب ألقت الضوء على فضائح العسكر في بلاد المليون شهيد.

يمثّل "سيفاوي" سيفا مسلولا في وجه الإسلام. ومدافعا شرسا عن كبراء العلمانيين المعادين للدين. وأذكِر هنا بدفاعه الفاضح والمستميت عن الكاتب المسيء روبير ريديكر Robert REDEKER الذي كتب مقالا سيئ الصيت حول الإسلام، قال فيه أن :

(القرآن كتاب عنف منقطع النظير، و الحقد والعنف يملآن هذا الكتاب الذي تربي عليه كل مسلم، وأن النبي محارِب لا يرحم ، ونهّاب ، وسفاح لليهود ومتعدد الزوجات... إن رجم الشيطان كل عام في مكة (أيام الحج) ليس ظاهرة خرافية فحسب ، بل إنك ترى حشودا من الناس في حالة هستيرية وحشية. هذا الرجم ما هو إلا عبارة عن عبادة تحتضن العنف الذي أخنى عليه الدهر [315])

لقد احتوى هذا المقال على هجومات مكثفة غاشمة ضد القرآن الكريم، وضد الإسلام ورموزه وشعائره .. و يضيق المقام عن ذكرها. وعندما نشرته جريدة لوفيجارو سيئة الصيت ، أثار ردات فعل حادة من المسلمين؛ لدرجة أنه شاع أن "الشيخ القرضاوي" أهدر دم كاتبه في فتوى نُسبت إليه.

ثم انبرى المدعو "سيفاوي" يدافع عن كاتب المقال المسيء في الإعلام والعدالة إلى آخر رمق. وشكل سلوك "سيفاوي" هذا صدمة عنيفة للمسلمين وخاصة للجزائريين الذي رأوا في " سيفاوي" وصمة عار أبدية في جبين أحرار الجزائر وشرفائها.

[315] روبير دريكر ، ما ذا يجب على العالم الحر فعله أمام إهانات الاسلاميين؟ ، (Face aux intimidations des islamistes que doit faire le monde libre)، مقال بتاريخ 19 سبتمبر 2006 ، جريدة لوفيجارو.

ولازال إلى اليوم محمد سيفاوي وروبير ديريكير، كاتب المقال المسيء ، كلاهما تحت حراسة مشددة من الشرطة الفرنسية لئلا يتعرضا لمحاولات اغتيال.

حسن شلغومي

إمام مسجد مدينة درانسي Drancy. هو من أصل تونسي، ولد فيها سنة 1972. درس ثلاث سنوات في باكستان.. وكان في أول أمره من دعاة حركة التبليغ ثم انصرف عنهم. و هاجر إلى فرنسا، وحصل على جنسيتها بعد سنوات من التملق والتقرب من التيار الصهيوني.

يلقّب في فرنسا بالامام الليبرالي وبإمام الأنوار[316].. إنه ظاهرة لا أبالغ إن وصفتها بالفريدة من نوعها على الساحة الإسلامية في فرنسا. فهو بالكاد يتكلم اللغة الفرنسية ، وتعبيراته بها تثير ضحك ومسخرة الإعلاميين..

حسن شلغومي هو الذي يقول عنه مدير معهد العلاقات الدولية والاستيراتجية "IRIS" الدكتور باسكال بونفاس Pascal BONIFACE في مقال نشره موقع L'obs بتاريخ 2013/02/14 ، أنه من النوع الذي يسميه الاميركان (المخبر الأصلي) ويعرّفه قائلا بأنه (ذلك الشخص الذي يتكلم باسم المسلمين في حين انه لا أحد من المسلمين يدعمه ولا يتفق مع آرائه ، لكنه أي شلغومي يستمد قوته من الاعلام والأواسط السياسية المسيطرة . فهو يقول ما تريد الأغلبية أن تسمعه من الأقلية .... إن (المخبرين الأصليين) يجسدون ذلك النمط السائد الذي تحركه الأغلبية عن جاليتها[317])

ويقول الدكتور "بونيفاس" في نفس المقال أن :

(مواقف شلغومي تعزز من انتشار الأحكام المسبقة ضد المسلمين حيث أنه يبقي ساكتا عن الدعم اللامحدود الذي تقدمه المنظمات الغير حكومية الفرنسية إلى إسرائيل ، وأن شراكته مع اليهود الفرنسيين ليست شراكة عكسية مبنية على التعاون المشترك... ثم إنه يتحالف مع المنظمات اليهودية المتنفذة في فرنسا فيحصل على شهرة إعلامية لكن لا يحصل المسلمون على شيء مقابل ذلك ، فهو يحقق مصلحة

---

[316] صحيفة ليبراسيون من مقال تحت عنوان Hassan Chelgoumi : Imam des lumière (حسن شلغومي : إمام الأنوار)، بتاريخ 2012/07/05 ،

[317] صحيفة لونوفلوبس من مقال لمدير معهد العلاقات الدولية والإستيراتجية ، الأستاذ باسكال بونيفاس،بعنوان Comment l'imam Chalgoumi renforce malgré lui le spréjugés sur les musulmans (كيف يقوّي حسن شلغومي رغما عنه، الأحكام المسبقة على المسلمين)، مقال بتاريخ 2013/02/14

شخصية فقط ولا شيئ لجاليته ولا حتى للفلسطينيين ، فهو بهذا العمل يعزز فكرة أن المسلم المعتدل هو ذلك الذي يسكت عن البشاعات الإسرائيلية ، أما إن تكلم أو شجب فهو متطرف)

ويستطرد " بونيفاس" في مقاله فيقول (أن شلغومي قام بمهمة للسلام إلى قطاع غزة أيام القصف الإسرائيلي – المسمى الرصاص المصبوب- و أنه لم يقم بشجب الحرب على غزة ولا التعاطف مع الفلسطيينيين في محنتهم... وأن رئيس المجلس اليهودي للديانة اليهودية Mr Prasquier قال عن شلغومي مادحا إياه أنه في قمة الشجاعة حيث يستطيع التصريح بصداقته مع اليهود)

ويخلص الأستاذ " بونفاس" قائلا أن حسن شلغومي يقوم بعمل سلبي ضد المسلمين ويعزز النظرات السلبية ضدهم.

كتاب شلغومي : (من أجل إسلام فرنسي)

لم يكتب شلغومي أي كتاب بعروق يده ولا من بنات فكره، لأنه ببساطة لا يتكلم اللغة الفرنسية، ومستواه في اللغة العربية متوسط جدا ، وليست له أي دراسة أكاديمية في فرنسا... رغم ذلك، فقد نشر عدة كتب باللغة الفرنسية، وكان كتبها له عدة مؤلفين : مثل فريد حناش الذي تاب فيما بعد، وصحافي آخر من قناة فرانس2 اسمه دافيد بوجاداسDavid PUJADAS .. وقد دفعت لهما جهات متنفذة بعض التعويض المالي عن أتعابهم.

من أشهر كتب شلغومي هذا الكتاب، الذي عنوانه " من أجل إسلام فرنسي". و الحق أن شلغومي ليس هو من ألّفه .. وإنما كتبه له صحفي جزائري اسمه "فريد حناش". وهذا الصحفي سوف يقوم فيما بعد بشن حرب على صاحبه على بعض المواقع المسلمة في فرنسا ويصفه بـ"الإنسان الغير متزن نفسيا" .... و تساءل "فريد حناش" في مقالاته التي كتبها ضد صاحبه السابق "حسن شلغومي" عن السبب الذي جعل الإعلام الفرنسي والسلطات الفرنسية يروّجان له.

لاحظ " حسن شلغومي" بذكاء أن من يريد أن يصعد نجمه الإعلامي في فرنسا فإن عليه أن يبكي بدموع ساخنة تلك الأحداث التي يُقال أنها حصلت لليهود في ألمانيا.. وأن يعلن تعاطفه المطلق معها..

فِعلا، هذا هو سر النجاح في فرنسا : لا بد أن تعلن حبك المطلق واللامحدود رغما عنك تجاه أولئك الجلادين الذين يقتلون الأطفال الصغار والنساء العزّل في فلسطين ، وإلا فلا مكان عندك بين ظهراني الفرنسيين. من هنا انطلقت فكرة كتاب حسن شلغومي.

يتكلم كتاب " من أجل إسلام فرنسي" في صفحات طويلة عن ما يروّج له الإعلام الماسوني في فرنسا من مجازر يقال أنها ارتُكبت في حق اليهود . ويذكر "شلغومي" عدد الأموات والمهجَّرين دون أن يعرّج ولو لحظة واحدة إلى ما تعرض له المسلمون في فلسطين أو في ميانمار أو في البوسنة والهرسك أوغيرهما ... ويقول في الكتاب أن من واجبه كإمام مسلم في مدينة ادرانسي Drancy أن يتذكر دائما هؤلاء الضحايا من اليهود، وأن يعلن تضامنه وصداقته مع جميع اليهود.

ثم يشن في ثنايا صفحاته حربا شعواء على أولئك الأئمة الذين يصفهم بالكافرين بالمحرقة Négationnistes. "إن هؤلاء الأئمة يجرحونني ويفزعونني" يقول شلغومي في كتابه . ويضيف أن " الخطر الحقيقي ليس هو الكفر بالمحرقة بل في أولئك الأئمة الذين يريدون محرقة كاملة وشاملة لكل يهودي في العالم"

تهجم شلغومي على يوسف القرضاوي

يتحدث شلغومي بشراسة منقطعة النظير عن الشيخ يوسف القرضاوي في سبع صفحات من كتابه ويصفه بأبشع الأوصاف، و يستشهد بمقاطع للشيخ قالها في إحدى خطبه يوم 28 يناير 2009 حيث يَنسِب له، قوله (أن الله تعالى سلط على اليهود دائما من يعاقبهم بذنوبهم ، بسبب إفسادهم في الارض. وكان آخر عذاب لهم من طرف هيتلر. ورغم ما عمله هتلر ضدهم، و رغم مبالغتهم هم في وصفه والحديث عنه ، فإنه - أي هتلر- استطاع أن يضعهم في مكانهم المناسب. وكان هذا عقابا إلهيا. وإن شاء الله سيكون عقابهم في المرة القادمة على يد المسلمين[318])

ويذهب شلغومي في كتابه إلى حد وصْف الشيخ القرضاوي بـ(النذل) و بـ(داعية الحقد) وبأن (روحه شريرة). حيث يقول –في إشارة إليه - أن " من يصف الهولوكست بالعقاب الالهي ومن يريد هيتلر مسلما فلا شك أنه حقير ونذل[319]" وفي مقطع آخر ليس أقل حدة ولا عنفا، يقول شلغومي (إن هذه قمة في النذالة والانحطاط أن يُدعى المسلمون إلى التعاون من أجل ارتكاب جرائم ضد الانسانية[320]) في إشارة إلى فتوى القرضاوي بجواز العمليات الانتحارية.

ثم يلقبه في مقطع آخر بـ"الداعية" دون استعمال لقب "الشيخ" المعهود عند المسلمين تجاه العلماء، والدالّ عادة على التوقير والإحترام... وفي هذا الوصف (أي الداعية) مغزى آخر ، هو أن الإعلام هنا عادة ما يسمي الإنسان ذا المستوى المتوسط الغير متمكن فكريا بـ"الداعية" وكاتب الكتاب استعمل هذه

[318] Hassan CHALGOUMI, pour l'islam de France, le cherche midi, 2010, page 47
[319] نفس المصدر و نفس الصفحة
[320] نفس المصدر

العبارة على نفس النسق، في تعمد واضع على ما يبدو للحط من شأن القرضاوي وجرْح أتباعه ومريديه في العالم الإسلامي .

وقال شلغومي في نفس الكتاب أن القرضاوي دعا الحجاج في إحدى خطبه في اكتوبر 2009 أن يرجموا السلطة الفلسطينية أيام رمي الجمرات في الحج. ثم وصفه بعد ذلك بالبندقية الطائفية[321] وبالمفتي (الكاتودي) أي المثير للفتن . ويقول في صفحة 49 من نفس الكتاب : (ربما يود القرضاوي أن يكون في تلك الصورة التي جمعت هتلر ومفتي فلسطين الشيخ الحاج أمين الحسيني . ربما يود القرضاوي أن يكون على يمين او يسار تلك الصورة...) ويواصل فيقول أن القرضاوي هو من (يؤجج الفتن في العالم الاسلامي ... وأنه ربما تمنى أن يكمل المهمة التي بدأها معبوده – أي هتلر- وربما يكون صراعه هو نفس صراع معبوده) في إشارة إلى أن القرضاوي يتبع آثار هتلر ويدعوا إلى إهلاك كافة اليهود.

وقد كانت هذه الفقرات الحادة من الكتاب هي السبب الرئيس في جعْل السلطات الفرنسية تمنع الشيخ القرضاوي نهائيا من حضور الملتقى السنوي العام لمسلمي أوروبا الذي يقام في لبورجي Le bourget قرب باريس. وبعد صدور الكتاب شنت الصحافة الفرنسية هجوما عنيفا على القرضاوي ووصفوه بالمعادي للسامية وبالمتطرف ووصفه بعضهم بالإرهابي ومنعته السفارات الفرنسية في الخارج من أي تأشرة دخول إلى التراب الفرنسي.

الجزيرة والقنوات الدينية في عدسة شلغومي

ويواصل شلغومي حربه على رموز مناصري القضية الفلسطينية، داعيا بشكل غير مباشر إلى غلق قناة الجزيرة عن المشاهدين في فرنسا فيقول أن (العنف والدعوة إليه في فرنسا لم يأتيا من فراغ ولا من أي مسجد بل من قناة الجزيرة التي تبث من قطر ، تلك الإمارة الصغيرة الثرية – يقول شلغومي- التي لها خلافات مع السلطة الفلسطينية)

ويشن "شلغومي" حربه أيضا على القنوات الاسلامية التي تبث في فرنسا كقناتي "اقرأ" و"الرسالة" وغيرهما ويقول أن (بعض القنوات الفضائية تريد غلْق مسلمي فرنسا وراء هوية واحدة ، ووراء الحقد على الغرب... وأن هذه القنوات – من خلال الخلط والعقم في البرامج - لم تنجح إلا في إطلاق العنان لإحباط المسلمين وإثارة الغضب والأحقاد لديهم[322]).

---

[321] ص- 49

[322] ص 65

ثم يتكلم عن الصراع الفلسطيني ضد الاحتلال ويصرح بقوة أنه يرفض أن تكون دماء الثكالى واليتامي الفلسطينين مصدر حقد على اليهود لدى مسلمي فرنسا.

ويشجب بشدة مقاطعة المسلمين للمنتجات الاسرائيلية التي تُسوَّق في فرنسا ويعتبرها نوعا من التطرف الديني. ثم يستمر في الدفاع المستميت عن إسرائيل واليهود، لدرجة أنه يخرج من الموضوع الأساسي الذي وضع الكتاب لأجله؛ فينطبق عليه المثل الغربي (أكثر مَلَكية من الملِك) . فهو يقول أن (ثمت جامعات عديدة في أوروبا تطالب بمقاطعة الباحثين الإسرائيليين) ويتساءل بغضب قائلا : (هل الحقد والحماقة تتوقفان عند هذا الحد[323]). فهو كما ترى يلقي بالعتاب على أوروبا في تحيزها لقضية فلسطين ومقاطعتها لإسرائيل ، وكلنا يعرف أن أوروبا هي من يموّل إسرائيل بالمال والسلاح، وهي من غرسها في خاصرة العالم الاسلامي.

و في خضم حديثه في الدفاع عن إسرائيل وسياستها الدموية، لا ينسى حسن شلغومي أن يتهجم على إيران حيث يقول متهكما أن (مهدي الشيعة المنتظر لن يخرج من أرض غزة[324]) ، في إشارة إلى دعم إيران لحركة المقاومة الإسلامية. ثم يتكلم عن حركة " حماس" فيصفهم بطالبان فلسطين. ويقول أيضا أنه " من الواجب تحرير غزة حتى لا تكون كحصان طروادة الشيعي الذي يريد الانتقام لمقتل الحسين حفيد النبي ...و حتى لا تكون غزة أرضا تفتخر بصدّام أو تحت إمرة الاخوان المسلمين[325].

وبالجملة ، فإن شلغومي يقول في كتابه ما يريد أن يسمعه اللوبي الصهيوني النافذ في فرنسا والمعادي بقوة لوجود فلسطين، وللمسلمين بشكل عام. ولا يفوتني التذكير أن هذا اللوبي وإعلامه هو من أعطى هذا الزخم الاعلامي الهائل لـ"شلغومي".. بل أضفى عليه نوعا من الشرعية، وساعده في كتابة كتبه وطباعتها على الرغم أنه – أي شلغومي - لا يمثل أي فئة من مسلمي فرنسا ولا يهتم بشؤونهم بتاتا.

ولقد ساهم هذا الكتاب ، بعد نشره، في تشدد السلطات الفرنسية والأمن الداخلي إزاء المسلمين؛ فكثفت الشرطة من مراقبتهم في المساجد والطرقات وفي الأسواق، والتجسس عليهم في بيوتهم وعلى مكالماتهم الهاتفية .. واعتبرتهم عموما إرهابيين محتملين ...

وكلما وقعت أحداث في الأرض المقدسة ، من هجوم إسرائيلي على غزة وغيرها، فإنك ترى في شوارع المدن الكبرى وفي الأحياء الشعبية انتشارا غير معهود لدوريات الشرطة تحسبا لأي أحداث شغب قد يقوم بها المسلمون كردة فعل على ما يتعرض له إخوتهم في فلسطين.

[323] ص79
[324] ص 85
[325] ص 86

و أدى هذا الكتاب إلى تدخل بعض النافذين وصُناع القرار للتضييق على الإعلام و منعه من نشر أي صور تعرض ضحايا القصف الإسرائيلي في فلسطين، تحت ذريعة " منع إثارة الشغب" لدى مسلمي فرنسا؛ فكُممت بذلك أفواه الداعين للعدالة وخُنقت القضية الفلسطينية وأضحت أثرا بعد عين في بلد يدَّعي أنه بلد حقوق الإنسان والحريات والإنتصار للقضايا العادلة في العالم.

ونظرا لعدم شعبية شلغومي ونفور المسلمين كلهم منه، فقد قاطعه الأئمة والدعاة وممثلو الجاليات المسلمة في بروكسيل حين زارهم ذات مرة في صيف 2013 ، ولم يُرِد أي أحد منهم أن يجتمع به... وعلق الاعلام البلجيكي على هذه المقاطعة قائلا ان (إمام الانوار) لا يحظى بشعبية المسلمين الأوروبيين لان هؤلاء - يقول التلفزيون البلجيكي- متطرفون متزمتون لا يقبلون بالاندماج الحقيقي في المجتمعات الاوروبية.

كاميرات سرية لتصوير ومراقبة المسلمين في مسجد حسن شلغومي

تفاجأ المسلمون في أحد الأيام بوجود كاميرات خفية تصور كل المسلمين الذين يرتادون مسجد " درانسي" Drancy الذي يؤمه حسن شلغومي، والواقع في إحدى ضواحي باريس. وقد عثر المصلون على عدة كاميرات مزروعة في المراحيض وفي قاعات النساء. وأثارت هذه الكاميرات امتعاض كل المسلمين في جميع أنحاء فرنسا.

وتساءل المسلمون عن المصلحة وراء وضع "كاميرات مراقبة" في بيوت الله ، وعن الهدف من تصوير المسلمين في المسجد، وعن الجهات التي تقف وراء هذه الكاميرات. و لماذا "كاميرات مراقبة" في قاعة النساء، وفي المراحيض تصورهن وهن ينزعن خُمُرهن فيها أثناء الوضوء وأثناء قضاء الحاجة؟

كان ابرز المتهمين في وضع هذه الكاميراهات هو جهاز المخابرات الفرنسي بالتعاون طبعا مع "الإمام شلغومي" الذي كثيرا ما يتهمه المسلمون بارتباطاته المشبوهة بالموساد الإسرائيلي وخاصة في فترة أسفاره إلى باكستان.

نوعية الكاميرات التي في المسجد

حسب شهادات المصلين فإن الكاميرات التي اكتُشفت في المسجد هي أجهزة إلكترونية رقمية متطورة جدا وليست كاميرات عادية. حيث أن نوعية تصويرها دقيق جدا وفي منتهي الوضوح و يسمح بإبراز الصورة بشكل دقيق وبكل تفاصيل تقاسيم الجسم وخاصة الوجه والرأس والعينان، وهي المناطق التي تهتم بها – عادة - أجهزة الأمن.

ثم إن الوضعية التي وضعت بها الكاميرات في المسجد ومراحيضه كانت وضعية تسمح برؤية الشخص بشكل كامل وبكل وضوح دون الحاجة إلى معالجة متخصصة للصورة.

واللافت ان جل الائمة في فرنسا والمنظمات الإسلامية وخاصة uoif و cfcm لم ينبسوا ببنت شفة شجبا لما حدث، فهل في هذا إشارة إلى أن المساجد الأخرى قد تكون مزودة هي الأخرى بكاميرات خفية تراقب حركات المصلين من رجال ونساء؟ ليس ذلك بالبعيد...

*****

شلغومي وإشراك المسجد في حملة نيكولا ساركوزي، الرئيس الاكثر عداء للمسلمين في فرنسا

لا يختلف اثنان أن أسوأ مرحلة عاشها المسلمون في فرنسا كانت في أيام الرئيس نيكولا ساركوزي ذي الأصل اليهودي، ووزير داخليته كلود جيان Claude GUEANT. ففي فترة هاذين الرجلين تم طرد الكثير من الأجانب كان أكثرهم مسلمون واكتظت السجون بالعرب والأفارقة المسلمين. وشُددت المراقبة على المساجد و طُرد الدعاة... وأمسى كل من تكلم في المساجد حول قضية النقاب والحجاب الاسلامي يُبلّغ عنه لدى الشرطة، ويراقب، ويُدرَج في ملفات الأمن على أنه شُواظ أساسي لنار الإرهاب.

رغم هذه الحملة المسعورة ضدهم، فقد تفاجأ المسلمون أيام الحملة الانتخابية للرئيس "ساركوزي" باستقبال رسائل قصيرة من بعض المساجد والأئمة وخاصة مسجد باريس الكبير وعلى رأسه "دليل بوبكر" الطبيب الجزائري. تطلب هذه الرسائل من المسلمين أن يصوتوا للمرشح اليميني نيكولا ساركوزي . وتساءل الناس عن مغزى هذه الرسائل ، وعن الهدف الحقيقي وراء ترويج مسؤولي المسلمين وأئمتهم لرئيسٍ أذاق المسلمين الأمرّين أيام فترته الرئاسية.

وقد لعب المدعو "حسن شلغومي" إمام مسجد مدينة "درانسي" Drancy دورا بارزا في هذه الحملة الرئاسية. وذلك من خلال علاقاته القوية مع اللوبيات الصهيونية الداعمة للرئيس نيكولا ساركوزي.

وصل نشاط "شلغومي" في حملة "ساركوزي" إلى درجة أن قال عنه كاتبه ومستشاره الخاص "فريد حناش" في تسجيل له على إذاعة " بير أف أم" BeurFM، أنه – أي شلغومي - " كان يملأ الحافلات من المسلمين، لتنطلق من مسجد درانسي Drancy إلى محل حملة ساركوزي، وأنه كان يجلس في

الصف الأول مع الوزراء الفرنسيين في حملة الرئيس نيكولا ساركوزي[326]. كما قال عنه في نفس التسجيل أنه (كان من دعاة جماعة التبليغ ، ثم اشتغل كناقل أمتعة في أحد مطارات باريس لشركة فيديكس Fedex ، و سحب الأمن منه بطاقة دخوله إلى المطار ؛ لكونه مسجلا على اللائحة الحمراء للإرهابيين التي أعلنت عنها أجهزة المخابرات الفرنسية) ... ويضيف فريد حناش ، في نفس التسجيل قائلا : (همت مصالح وزارة الداخلية في فترة من الفترات بطرده من التراب الفرنسي، إلا أنها تراجعت عن ذلك، بسبب وساطة من أحد أعضاء اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF). ليصبح شلغومي بعد ذلك – يقول حناش – من ألد أعداء اتحاد الـ UOIF.

ثم تحسنت علاقة شلغومي بأجهزة المخابرات، ولعلهم اكتتبوه وتصالحوا معه ، ليظل بعد ذلك أداة طيعة بين أيدي الأنظمة الفرنسية المتعاقبة من أجل التفريق بين المسلمين في فرنسا.. فعلى سبيل المثال قام والي باريس المدعو MOUTOUH وهو أحد كبراء المخابرات في منطقة باريس بمساعدته في تشكيل مجلس يسمى CFML أي المجلس الفرنسي للمسلمين الأحرار. وكان الهدف الأساسي وراء هذا المجلس هو تقسيم المسلمين وتشتيتهم وتعميق هوة الخلافات فيما بينهم، وصرفهم عن المكونيْن الأساسيين للمسلمين الذيْن هما : المجلس الفرنسي للديانة الاسلامية واتحاد المنظمات الاسلامية . ولما سقط الرئيس الأسبق ساركوزي في الانتخابات الرئاسية دُفن مشروع الـ CFML و لم ير النور حتى الآن.

وقد حظي حسن شلغومي بدعم مادي ومعنوي كبير من طرف رؤوس الصهيونية الفرنسية ، فقد قال عنه جاك عطالي Jacques Attali عبارته الشهيرة (إن البورجوازية اليهودية سوف تدعم بقوة أولئك الأئمة المعتدلين). وفعلا فقد حصل شلغومي على دعم مالي معتبر من أغلب المنظمات الماسونية الصهيونية في فرنسا. فقد ساعده بالاموال مجلس الديانة اليهودية CRif . كما ساعدته منظمة (ADL anti-diffamation League) وهي منظمة ماسونية كبيرة تابعة لأثرياء يهود. وساعدته منظمة UPJF وتعني اختصارا اتحاد أرباب العمل والمهنيين اليهود (Union des patrons et des professionnels juifs de France), ، وأعطوه جائزة لعام 2011 وهي نفس الجائزة التي أعطوها سنة 2010 لوزير الداخلية الأسبق "بريس هورتوفو" Brice Hortefeux.

كما ساعدته منظمة AFI (association France –Israel) وهي منظمة يهودية تنشط في فرنسا، ولها أعضاء من مجلس النواب والشيوخ وذات نفوذ مالي وإعلامي كبير .

---

326 http://www.ajib.fr/2013/02/confidences-explosives-chalghoum (Page consultée 02/01/2017)

شخصيات داعمة

هذه نبذة سريعة عن بعض الشخصيات الإسلامية المعروفة باستقلاليتها وعملها الدؤوب للصالح الإسلامي العام.

ولن أتعرض في هذه الفقرة إلا للشخصيات الأكثر شهرة على الساحة الإسلامية، من حيث نشاطها الجمعوي والفكري أو ظهورها الإعلامي. ولا أزعم الإحاطة بجميع الأعلام ، بل ربما نسيت البعض ولم أذكر عنه شيئا ؛ لعدم سماعي به، أو عدم شهرته ... وسبحان من لا يحيط بشيئ إلا هو.

وربما تعمدت إهمال ذكر البعض من المشتهرين، خاصة من الجيل الشاب ، لأنهم لا عطاء فكريا له، أو لأنهم يظهرون في الإعلام واليوتوب من أجل الظهور والشهرة لا غير. كما لم أذكر الأفراد العاملين في المنظمات الإسلامية المتسيّسة كمسؤولي المساجد الكبرى المحسوبة على القنصليات الأجنبية ، وكمسؤولي مجلس CFCM لكونهم غير مستقلين، وأغلبهم من الإنتهازيين والمخبرين الخاضعين لأجهزة دولهم الأصلية (المغرب والجزائر خصوصا)، أو التابعين لدول خليجية لها نفوذ في الساحة الإسلامية الفرنسية. وأيضا، لكون هؤلاء الأفراد لا يحظون بأي دعم ولا تقدير من طرف الجاليات المسلمة ولا يمثلون الإسلام في شيء.

عبد الله بينو Abdallah PENOT

اسمه الأصلي دومينيك بينو Dominique PENOT ، وهو مفكر فرنسي اعتنق دين الإسلام. من مواليد سنة 1954 في مدينة كوسي Cusset الفرنسية. ذهب إلى سوريا لدراسة العالم الشرقي، وبعد دراسة معمقة للغة العربية قرر اعتناق الإسلام.

تعلم "عبد الله بينو" مبادئ التصوف على الشيخ السوري الشهير "أبي النور خورشيد" .. وعنه أخذ مبادئ التصوف على الطريقة الشاذلية ،ونهل منه علوم الشريعة من فقه وأصول وغيرها، وبعد سبع سنوات من التردد عليه في سوريا، دخل إلى فرنسا ونشر الطريقة الشاذلية فيها،وله أتباع كُثُر في مدينة "ليون Lyon" ، إحدى أكبر المدن الفرنسية. وله خصوم ألداء من أتباع السلفية الوهابية في فرنسا، ويشددون عليه النكير، ويحذرون الناس من اتّباعه.

عند رجوعه لفرنسا، أسس مكتبة، و دارا للطباعة سماها دار "أَلِف" ، وتنشر الكتب المتخصصة في الدراسات العربية والإسلامية.

لعب "بينو" دورا فكريا هاما في نشر الإسلام والثقافة العربية في ربوع فرنسا، وقام بترجمات أنيقة لعدة كتب دينية مثل ترجمته للقرآن الكريم ، وترجمة كتاب رياض الصالحين للنووي، وكتاب الفتوحات المكية لابن عربي وترجم كتاب تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس لابن عطاء الله الإسكندراني تحت عنوان Couronne de Fiançailles.

كما له مؤلفات قيمة بالفرنسية مثل كتابه L’entourage féminin du prophète، وهو ما يمكن ترجمته بـ" نساء حول الرسول".. ومثل كتابه Les signes de la fin des temps "علامات آخر الزمان" وله أيضا كتابات عن الأمير المجاهد عبد القادر الجزائري وقد شاهدت له فيديو يقدم فيه دروسا دينية في أحد مساجد الجزائر.

أريك جوفروا Eric GEOFFROY

أكاديمي فرنسي. وُلد سنة 1956 في مدينة بلفور Belfort شرقي فرنسا.

بعد بحث طويل عن الذات، وتجوال واسع في دول المشرق العربي كسوريا ومصر. تعرّف "جوفروَا" على حقيقة الإسلام أثناء تحضيره لرسالة دكتوراه في المعهد الفرنسي للدراسات العربية في دمشق. بعد ثلاث سنوا ت من التحضير ناقش رسالته التي كانت بعنوان " الصوفية في مصر وسوريا في أواخر عصر المملوكيين وأوائل عصر العثمانيين : توجيهات روحية وتحديات ثقافية". كان لهذه الرسالة دور كبير في تعميق معرفة " جوفروا" بالإسلام. فقرر اعتناقه سنة 1984 عن عمر يناهز 28 سنة. بعد ذلك، بدأ التدريس في بعض الجامعات الفرنسية مثل جامعة ستراسبورغ. وكذا جامعة لوفان الكاثوليكية في بلجيكا.

يُعتبر " جوفروا" متخصصا في الإسلاميات والدراسات العربية، ويمكن أن نصنفه في خانة الجيل الأخير من المستشرقين. له أبحاث كثيرة تدور حول الصوفية والإسلام الروحاني.

كتب عدة مقالات في موسوعة الإسلام Encyclopédie de l’Islam . كما نشر عدة كتب من أشهرها كتابه : L’islam sera spirituel ou ne sera plus ، بمعنى : (الإسلام سيكون روحانيا أو لن يكون)، ومنها :

Le soufisme : voie intérieure de l'islam ، بمعنى : (الصوفية : الطريق الداخلي إلى الإسلام). وبعض كتبه موقعة باسم " يونس جوفروا" . و "يونس" هو اللقب الإسلامي الذي أعطاه لنفسه.

يعالج في كتبه بعض المسائل ذات البعد الإبيستيمولوجي، مثل العلاقة بين الفيزياء والميتافيزيقا في دين الإسلام. وفي هذا السياق ، نشر مقالا دوليا بالتعاون مع بعض الباحثين أسماه (Les voies d'accès à la Réalité dans le soufisme) أي : طرق الوصول إلى الواقع في الصوفية. ويبين في هذا المقال أن أي مقاربة مذهبية ، سواء كانت دينية أو علمية، تبقى دائما غير مكتملة ؛ كونها لا تحيط إلا بجانب واحد من الواقع...

كذالك، يدعو " جوفروا" إلى رؤية مشتركة للعالم ، وخاصة في ميدان الدين؛ فهو يحذر من (خطورة انتهاج الأفكار الخطية المتجسدة في بنيتها الأفقية، ويعتبر أن الروحانية هي وحدها القادرة على عبور كل مستويات الإنسان و الروح[327]) . كما يعتبر أن الصوفية هي البلسم الشافي للنزعة العدمية nihilisme التي يعاني منها الغرب[328].

في نفس الإتجاه، يلاحظ " جوفروا" أن العالم الذي نعيش فيه ، و انتشار التقنيات فيه في كل مكان، جعلا الإنسان يشك في نفسه وفي الهدف من وجوده على هذه الأرض، فتأتي الصوفية – حسب جوفروا – لتؤكد أن الإنسان يمثِّل التجلي الإلهي على الأرض ؛ أي انعكاس الواقع/الإله على الأرض، وأن المشروع الإلهي لوجوده – أي الإنسان – له معنى عميق، حتى ولو كان هذا المعنى يغيب غالبا عن أذهاننا.

فالصوفية ، حسب جوفروا ، بإمكانها إعادة إحياء التعاليم الإسلامية ، تلك التعاليم التي تعلِّمُنا أن القداسة لا تكمن في مكان العبادة، وإنما تكمن في الإنسان ذاتِه؛ إذْ في عالم يتميز بتفكك القيم وبابتعاد الناس عن أماكن العبادة، لا بد فيه أن تكون معالم الطريق من داخل الإنسان وإلا فلن تكون. وهو يؤكد على أن محاولة فهمنا "لله" عن طريق عدم تشبيهه بالأشياء هي مقاربة تفتح آفاقا عريضة واسعة للروح، كما أنها تُنتِج علم نفس إنساني ديناميكي سلس، يؤدي في النهاية إلى عبادة الله دون " تصنيمه" أي تشبيهه بالأشياء المادية كالأصنام وغيرها ، وينتُج عن ذلك - حسب جوفروا- عدم تصنيم الدين و الثقافة والوطن مما يؤدي إلى حرية واسعة للروح و العقل.. ولعل الكاتب – في دعوته إلى الحذر من تصنيم الله - يدعو إلى ممارسة عملية للآية الشهيرة التي تصف الله سبحانه في قوله (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)، ولعله أيضا يرُدّ بطريقة غير مباشرة على بعض المذاهب الإسلامية المجسمة التي توسعت في

[327] L'islam sera spirituel ou ne sera plus, seuil, Paris,, 2009, p.174
[328] L'islam sera spirituel ou ne sera plus , Op.cit, p156

الكلام عن بعض الألفاظ الحديثية الموغلة في التشبيه مثل حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الله سبحانه في صورة شاب أمرد، وكذا حديث جلوس الرسول على العرش على يمين الله تعالى، وهو حديث يوهم إثبات القعود لله سبحانه، مع أن صفة القعود لم ترد لله في القرآن الكريم.. وكالرواية المنسوبة لابن تيمية والتي يقول فيها : أن الله إذا جلس على العرش سُمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد[329] ... وكلها روايات وآثار يقشعر لها البدن من البشاعة ويتقيأ بها العقل من الإشمئزاز، ولا يخفى أنها موضوعة مكذوبة على رسول الله.. بل لا تليق أبدا بمقام رب العالمين ، تعالى الله عن تلك الأوصاف والأوهام علوا كبيرا. كلُّ تلك الآثار والأحاديث المزعومة جَعلتْ من الله – سبحانه - شكلا مجسدا يحتار فيه الذهن، وينأى عنه العقل والفطرة السليمة (سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا) .. وأنا هنا لا أنفي أن لله يدا و عينا .. فهو سبحانه قال ذلك عن نفسه في كتابه الكريم.. بل أومن به إيمانا لا يخامره شك والحمد لله وأُثبته له سبحانه على مراده به، دون الخوض في فلسفات أهل الكلام التي لا فائدة منها .. رغم ذلك، فإني أرى أن مذهب مدرسة الأشاعرة في موضوع آيات الأسماء والصفات، هو أقرب المذاهب للحق، رغم بعض هناته ومعايبه :

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلها ** كفى المرءَ نبلا أن تُعد معايبهْ

فهو المذهب الأحرى بأن ينجيك من عقيدة التشبيه و التجسيد... فعليه جرى كل علماء الأمة و فطاحلة السنة كالبيهقي والعسقلاني، والبخاري على قول، والنووي وزين الدين العراقي ، وابن الصلاح صاحب مصطلح الحديث، وغيرهم ممن لا يُحصى كثرة من هداة هذه الأمة... وجرى على إثرهم أعلام كل المدارس الفقهية المشهورة كالمالكية والشافعية.. ولم يشذ عنهم إلا مدرسة الحنابلة ، فلا تعبأ بهؤلاء عفا الله عن أخطائهم، ورضي عنهم وأرضاهم لِما بذلوه من جهد في خدمة الدين .. فاحفظْ لهم حقهم واحترمْهم ووقّرْهم ولا تنتقص منهم. إنك ميت وإنهم ميتون ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون ..

وفي الجملة، فإن المستشرق الفرنسي المسلم "أريك جوفروا Eric GEOFFROY" له مساهمات واسعة في مجال الإسلاميات وخاصة في فن التصوف ، وفي ما قد يقوم به هذا الفن من دور في النهوض بالمسلمين من سباتهم.. ولا شك أن الجامعات الإسلامية في بلادنا لَتحتاج إلى أدمغة من أمثاله.

عبد الله منصور

[329] انظر مجموع فتاوى بن تيمية ، المجلد الخامس.

هو أحد الوجوه الشهيرة في المشهد الإسلامي الفرنسي، وُلد في مدينة صفاقس بتونس ، يوم الأول من إبريل سنة 1959. قدِم إلى فرنسا لمواصلة دراساته العليا، وحصل على شهادة في الهندسة الكهربائية. وهو فاعل نشط في العمل الإسلامي على الساحة الفرنسية. وقد انضم في أول أمره إلى اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF، إحدى أكبر وأهم المؤسسات الإسلامية في أوروبا بأسرها.

كما ترأس عبد الله منصور المنتدى الدولي للحوار والتفاهم مع الحضارات المعروف اختصارا بـ FIDEC. ويرأس الآن فيدرالية المنظمات الإسلامية في أوروبا المعروفة اختصارا بـ FOIE لفترة تستمر حتى 2018.

وكان يحاضر لبعض الوقت في المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية الواقع في ضواحي باريس IESH، وهو معهد ديني يقوم بتكوين الأطر المسلمين من أئمة ودعاة وغيرهم.

يُشتهر عبد الله بن منصور بدفاعه الحماسي عن الشريعة الإسلامية، ويدعو إلى نشرها في أصقاع أوروبا. وأذكر مرة أنه قال في محاضرة له في لقاء المسلمين السنوي بمدينة لوبورجي Le Bourget سنة 2013، أن (المسلمين عندما يطبقون الشريعة في العالم ،حينها يحصلون على السعادة المنشودة، وعندما تعم الشريعة العالم سوف يعم السلام أيضا)

وقد أثار هذا الخطاب حفيظة الكثير من علمانيي فرنسا وساستها وإعلامييها. واعتبرته الدولة الفرنسية خطابا متطرفا لِما فيه من الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية. وقد سمعتُ أن وزارة الداخلية الفرنسية منعت عبد الله منصور من الحصول على الجنسية الفرنسية لكونه ينتمي إلى " تيار فكري متشدد" . وبعد وساطات تدخلت فيها جهات نافذة أعاد طلب الجنسية فحصل عليها.

لعبد الله منصور منشورات صوتية مسجلة على أقراص يقدّم فيها بعض الدروس الدعوية. وفي بعض محاضراته يشجب بقوة جرائم فرنسا التي ارتكبتها في الجزائر، كما يندد بالسياسة العسكرية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي.

وقد حضرتُ محاضرة له ذات مرة في مطلع سنة 2000 أو نهاية 1999، في مسجد (فينيو سير سين Vigneux sur Seine)، الواقع قرب باريس، حضرها الكثير من الطلاب آنذاك. لاحظتُ أن له مستوى ثقافيا لا بأس به في العلوم الإسلامية.

وفي الجملة ، فإن استقلالية الرجل وخطابه الحماسي وعدم استسلامه لضغوطات القنصليات العربية ، كل ذلك جعل منه الممثل الجدي لمسلمي فرنسا، خلافا لأولئك " الغوغاء" المأجورين من القنصليات والعاملين في المساجد الكبرى، وفي مجلس CFCM وغيره..

أحمد جاب الله

من أصل تونسي ، وُلد فيها عام 1956 ، وهو عضو في اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF، ترأس هذه المنظمة من سنة 1985 إلى 1991.

له نشاط كثيف للصالح الإسلامي العام. وقد رأيت عدة مداخلات متلفزة له. يتسم بالهدوء والرزانة والإستقلالية ، وبمعرفة عريضة بعلوم الدين.

له تكوين أكاديمي لا بأس به؛ فقد حصل على الشهادة العليا في أصول الدين من جامع الزيتونة ، عام 1979. وقدم إلى فرنسا لمتابعة دراساته العليا، وحصل على الدكتوراه من جامعة السوربون في تخصص الدراسات الإسلامية. وهو عضو في المجلس الأوروبي للإفتاء. له عدة مؤلفات منها " مفهوم المواطنة الأوروبية ومقتضياتها في الإسلام"، و منها " قواعد التعامل بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات الأوروبية" ، و لم يتسنّ لي الإطلاع على كتبه، حتى يمكنني الحكم بموضوعية على فكر الرجل ومنهجه. وسمعتُ أنه قريب فكريا من جماعة النهضة التونسية.

وقد لاحظتُ بشكل عام أن الأطر الإسلاميين التوانسة العاملين على الساحة الفرنسية هم من أكثر الأطر انضباطا واستقلالية وأنآها عن ضغوط السفارات والقنصليات الأجنبية. ولعل هذا ما جعلهم أكثر فاعلية ونشاطا. وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم اهتمام بلدهم الأصلي ، بشؤون الإسلام، خاصة في "عهد بن علي"؛ مما أعطاهم هامش حرية أكبر واستقلالية أكثر من زملائهم الآخرين من أصول جزائرية ومغربية. فإن هؤلاء غالبا ما يتعرضون لضغوط قنصلياتهم ولأوامر قادمة من وزارة الحُبُس المغربية ووزارة الشؤون الإسلامية الجزائرية ، ومَن لا يخضع منهم للأوامر، فإنه يتعرض غالبا للعزل والإبعاد ويوضع محله إطار آخر أكثر قابلية للإستعباد والإستعمال. وهذه الطريقة الرقابية التي تمارسها دول المغرب العربي على رعاياها من الشخصيات الإسلامية شكلت للأسف العائق الأكبر لنمو الإسلام في فرنسا بشكل حر مستقل، بعيدا عن التدخل الخارجي.

طارق رمضان

مفكر إسلامي أوروبي ذائع الصيت. أصله من مصر.

وهو مولود في سويسرا وليس فرنسيا، لكني ذكرته هنا لدوره البارز في الحياة الثقافية والدعوية لمسلمي فرنسا، ولكونه يُعتبر المدافع الأكبر عن المسلمين هنا، وتنظر إليه الجاليات المسلمة في فرنسا بكثير من التقدير والإعجاب، باستثناء بعض الجماعات السلفية التي غالبا ما تهاجمه وتعتبره "ضالا" منحرفا عن الصراط المستقيم.

جعلته آصرة النسب مُعِمّا مُخوِلا في الدعوة إلى الله في أرجاء أوروبا : فأبوه سعيد رمضان ، مؤسس المركز الإسلامي في جنيف و الكاتب الشخصي للإمام حسن البنا ، وأمه وفاء البنا، ابنة حسن رحمه الله، مؤسس حركة الإخوان المسلمين.

وُلد طارق يوم 26 أغشت عام 1962 في سويسرا، مَلجأ أبيه "سعيد رمضان" الذي تعرَّض لاضطهادات سياسية في مصر إثر أزمة الإخوان المسلمين مع عبد الناصر وتياره القومي، بل حُكم عليه غيابيا بالإعدام لاتهامه بالمشاركة في ما قيل آنذاك أنها " مؤامرة على اغتيال عبد الناصر".

درس طارق رمضان في جامعات جنيف ، وتخصص في الأدب الفرنسي ، ثم في الدراسات الإسلامية.

يتميز ببلاغته الفائقة وأسلوبه التعبيري الآسر في اللغة الفرنسية ، وبشراسته وطول نفَسه في النقاش ، وقوة حججه الدامغة لخصومه. وقد سببت بلاغته الكثير من الإحراج لكبراء الساسة و الإعلاميين في فرنسا. مما جعلهم يهاجمونه في الإعلام واصفين إياه بصاحب " الخطاب المزدوج" .. بل وصل الأمر ببعض المحققين من الصحفيين إلى عمل تحقيقات معمقة حول مساره الدراسي وشهاداته التي تحصَّل عليها من جامعات سويسرا. وألّف بعضهم كتابا بعنوان " حقيقة طارق رمضان : أسرته، شبكاته، واستيراتيجيته" ، كما كَتبتْ عنه عدة جرائد فرنسية واتهمته أحيانا بالتواطؤ مع الإخوان المسلمين لأسلمة أوروبا.

شاهدتُ له نقاشا متلفزا مع الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي ، أبلى فيه بلاء حسنا في الدفاع عن الإسلام ، و أظهر الكثير من الحجج الدامغة ، وأفحم الرئيس ساركوزي، أو كاد.

تعرض "طارق" لمشادات ومهاترات كثيرة من جانب بعض الصحفيين والصحفيات حول كتاباته وأشرطته الدعوية.

له منشورات ومؤلفات خصبة، وجلها منشور باللغة الفرنسية. كما أن له نظرة جيدة فيما يتعلق بالدور المنوط بالمسلمين في فرنسا وفي أوروبا عموما. يحث المسلمين في شتى كتاباته على الإندماج التام

والفعلي في المجتمعات الأوروبية لكي يستطيعوا التأثير في الحياة السياسية ولكي يزنوا بكل ثقلهم في الإنتخابات الرئاسية. وينادي بفكرة أن يكون المسلم "مسلما أوروبيا".

كما ينصح الأطرَ المسلمين في أوروبا أن ينهلوا من معين العلوم الفكرية الغربية وأن لا يكتفوا فقط بالتركيز على الدراسات الدينية التقليدية المعروفة في بلدانهم. ويحث دائما على تفعيل الإجتهاد الديني للنهوض بالإسلام في المجتمعات الأوروبية.

رؤيته الإصلاحية ودعوته المسلمين للإندماج تُقلق الكثير من الساسة والمفكرين الفرنسيين مما جعل البعض منهم يعبر عن خشيته من توغل المسلمين في الحياة العامة والسياسية؛ مما قد يشكل خطرا مستقبليا على الكينونة الفكرية والهوياتية لفرنسا.

دافع "طارق رمضان" بحماس في الإعلام الغربي عن الثورات العربية التي حدثت في سنة 2011 وما بعدها وأطاحت بالكثير من رؤوس الظلم والإستبداد في العالم العربي.

رغم تضلعه في العلوم الإسلامية وبراعته في الإقناع والتعبير بلغة المستعمر، إلا أني أرى عليه ضعف مستواه في التعبير باللغة العربية؛ وقد سمعته مرارا يتكلم بها ، ويتعثر في تعبيراته التي تحمل لكنة مصرية واضحة. بيد أني لا أرى ضعفه في لغة العرب يُعاب عليه، لكونه لم ينشأ في بلد عربي ولم يتضلع من الدراسات النحوية واللغوية المقررة في بلداننا. ولم أطلع له على بحوث أو كتابات باللغة العربية.

ينتقد عليه بعضُ الإسلاميين دعوتَه إلى وقف العمل ببعض الحدود الشرعية مثل حد الرجم في الزنا. وما إخال "طارق" إلا مصيبا في أطروحته ، لكون بعض الحدود الشرعية عندنا (كقتل المرتد، وحد الرجم للزاني) لا تستمد أصلها من القرآن الكريم، بل لا توجد آية واحدة في كتاب الله تدعو إلى قتل المرتد، ولا إلى رجم الزاني حتى يموت؛ وأكثر النصوص الواردة إلينا في هذا الصدد هي مجرد روايات حديثية متعارضة ومتناقضة، و متأثرة بوسط سياسي مضطرب بدأ أيام النزاع بين المسلمين على الحكم، بُعيد اغتيال عثمان رضي الله عنه.. ثم إن الكثير من علمائنا مختلفون في شرعية هذه الحدود. وما هذا الإختلاف إلا لكون القضية لم يأت فيها نص واضح من الشارع، وإلا لَمَا وقع خلاف. وطالما أنه لا نص شرعيا واضحا في المسألة فلا مانع من إعمال الإجتهاد وتكييف بعض القواعد الدينية مع الأعراف الغربية؛ وهذا من أجل تقديم صورة أكثر سماحة وعدلا ورحمة لدين الإسلام حتى يهيئ الله له الإتساع والإنتشار على بقاع الأرض، مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم (ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار).

يدير "طارق" معهدا أكاديميا في قطر يسمى بمركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق .. كما يدرّس في جامعة أكسفورد وعدة جامعات عالمية أخرى. يتشيره البرلمان الأوروبي في القضايا المتعلقة بالإسلام وشؤون المسلمين.

تزوج سنة 1986 بفرنسية معتنقة للإسلام وله منها أبناء يحملون الجنسية الفرنسية. كما له إخوة من أشهرهم الأستاذ هاني رمضان، وهو يعيش في جنيف (عاصمة سويسرا) وله دور واسع في نشر الإسلام هناك.

وحينما نعمل مقارنة بسيطة بين مسارات بعض المفكرين المسلمين في فرنسا، مثل غالب وصهيب ابني الشيخ، إمام مسجد باريس الراحل، وبين طارق رمضان وأخيه هاني، نجد مفارقة لافتة وهامة ، هي أنهم تقريبا من نفس الجيل وولدوا جميعا في بداية الستينات، وتربوا جميعا في الغرب : هذان في فرنسا، وذانك في سويسرا. كلا الفريقين لم ينهل في صباه من الشريعة الإسلامية في منابعها الأصلية، أعني في الدول الإسلامية. وكلا الفريقين اتبع مسارا دراسيا مشابها : في أحضان الجامعات الغربية وبين كتب وبحوث المفكرين والفلاسفة الغربيين. إلا أن المفارقة العجيبة هي أن الله أراد من طارق وأخيه أن يكونا عضدا ولسانا ناطقا بهموم المسلمين في الغرب وخاصة في فرنسا ، في حين أن "غالب" وأخاه "صهيب" كانا دائما – وهذا يُستشف من أعمالهما وآرائهما الدينية – يغنّيان في سرب الغرب المناهض للإسلام وللمسلمين ويرميان عرض الحائط بالأعراف والتقاليد المقدسة عند المسلمين، وهذا بالتحديد هو ما جعلهما مصدر اشمئزاز وتقزز لدى مسلمي فرنسا.

ويذكّرني حال الأخوين هاني وطارق رمضان ، بتلك الصورة العجيبة التي رسمها الله سبحانه عن أتباع محمد الذين سيأتون في آخر الزمان، حيث وصفهم بأنهم يتربون تربية إسلامية ، مثَّلها بنبات الزرع في خيره وبركته وتناسقه وتعاضده، فتثير الغيظ والحنق في نفوس الكفار. فقد قال سبحانه :

(محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوهم من أثر السجود ذلك مَثَلهم في التوراة، ومَثَلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطئه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار[330]) ... وكم لاحظت من غيظ وشاهدت بعيني من حنق لدى الفرنسيين ، في إعلامهم، إزاء طارق وأخيه هاني .. غيظٌ وحنقٌ تجسدَا في الهجوم الإعلامي الممنهج عليهما واتهامهما غالبا بدعم ما يسمى " الإرهاب" ... وكم رأيت – في المقابل - من رضا وإعجاب لدى القوم بـ"صهيب" وأخيه "غالب" ، وحضورٍ لهما في الإعلام وثناءٍ عليهما من طرف صناديد متطرفي العلمانية، فسبحان من له في خلقه شؤون.

---

330 الآية الأخيرة من سورة الفتح

عمرو الأصفر

هو وجه آخر من وجوه الإسلام النشط في فرنسا. ولد سنة 1960 في مدينة الناظور في الريف المغربي. يحب وصف نفسه بـ"رجل الأعمال"[331]. هو من كبار مُسيّري اتحاد المنظمات الإسلامية UOIF ، المحسوب على الإخوان، وترقّى فيه حتى وصل لرئاسته سنة 2013.

وعلى غرار جميع أطر الـ UOIF، قدِم عمرو إلى فرنسا لإكمال دراساته العليا ،وكانت ابتعثته المملكة المغربية لدراسة التسيير وعلم الإقتصاد. أنهى دراسته بالحصول على الشهادة العليا DESS ، وفضل البقاء على التراب الفرنسي، والتحقت به زوجته ... ثم انخرط في النشاط الإسلامي ، إلى أن قاده العمل إلى المشاركة في تأسيس هذا الإتحاد الكبير، اتحاد المنظمات الإسلامية.

يُقال أنه حصل على الجنسية الفرنسية من خلال إجراءات سريعة تدخلت فيها وزيرة فرنسية سابقة ، فحصل على الجنسية في فبراير 1997.

خلافا لرفاقه من مناضلي الإتحاد، فإن عمرو الأصفر يهتم أساسا بالأعمال والتجارة، وهو يملك مؤسسة تجارية كبيرة تسمى بشركة أطلس تور Atlas tours ، أي سفريات الأطلس. ولها موقع معروف على الشبكة العنكبوتية. تضم هذه الشركة ثلاث وكالات سفريات ، تقوم بتنظيم الحج و العمرة إلى البقاع المقدسة. وتحظى هذه الوكالات بشهرة كبيرة في أواسط مسلمي فرنسا.

يتميز عمرو الأصفر بآرائه المحافظة في بعض القضايا الدينية مثل الحجاب.

وكان – وحُقَّ له ذلك - من كبار المعارضين للقانون الذي صدر سنة 2004 بتحريم لبس الحجاب على البنات المسلمات في الإعدادية والثانوية. ويسجّل له التاريخ دعمَه الشجاع لسبع عشرة فتاة مسلمة طُردن - ظلما - من الثانوية سنة 1994 بسبب ارتدائهن الحجاب، فدافع عنهن واستقبلهن في مسجد الإيمان بمدينة "لِيل Lille" وقام مع بعض الإخوة بإنشاء دروس مدرسية لصالحهن، وكانت هذه المبادرة هي النواة الأولى لتأسيس ثانوية ابن سينا الشهيرة ، وهي ثانوية حرة – لا تخضع لقانون 2004 المحرّم للحجاب في المدارس العمومية - و تستقبل مئات بل آلاف الطلاب المسلمين والمسلمات وتسمح لهن بارتداء الحجاب دون أي شروط. وقد لقيتْ هذه الثانوية معارضة كبيرة من طرف الحكومة الفرنسية، ورفضت الدولة الترخيص لها عدة مرات، وبعد إلحاح وصراع شجاع من جانب عمرو الأصفر وبعضٍ

[331] Libération, Amar LASFR: un fin politique (عمرو الأصفر، السياسي المحنك), 8 avril 2015.

من زملائه استطاع الحصول على الترخيص الإداري ، لتكون بذلك ثانوية ابن سينا هي أول مدرسة حرة ذات طابع ديني تستقبل أبناء الجاليات المسلمة في فرنسا.

ليس عمرو الأصفر مفكرا، أو رجل دين ، كما هو الحال في أغلب أصحاب الإتحاد.. ولعل عدم تخصصه في شؤون الدين هو ما جعله يتأخر في الوصول إلى منصب رئاسة الإتحاد ؛ فقد شارك في مرحلة ما بعد التأسيس، وانتظر دوره في الكرسي ما يقرب من ربع قرن من الزمان، ليصبح رئيسا للاتحاد سنة 2013.

لكنه "رجل أرض" Homme de terrain، يعمل على الساحة ويتحرك من هنا وهناك، ويدافع عن مصالح الجاليات المسلمة بطريقته الخاصة وبعلاقاته المتشعبة .. و قد أسس عدة جمعيات إسلامية في منطقة "ليل Lille" وضم بعضها إلى بعض في منظمة كبرى تدعى الإتحاد الإسلامي الجهوي المعروف اختصار ب (سِر) CIR، ويترأس هو مجلس إدارته.

وهو يقوم بالخطابة يوم الجمعة في مسجده بمدينة "ليل" . لم أحضر لأي من خطبه، لكني قرأت لبعض المراقبين للشأن الإسلامي قوله أن عمرو الأصفر يتميز "بقدرة فائقة في الخطابة"[332]. ويتمتع بشبكة علاقات وثيقة مع الكثير من مسيّري قاعات الصلاة في منطقته. كما له علاقات وطيدة مع بعض الساسة الفرنسيين ، خاصة من أصحاب الحزب الإشتراكي الحاكم في منطقة "ليل Lille" وضواحيها.

زهير محمود

مهندس عراقي، دخل فرنسا في بداية الثمانينات كطالب مبتعث من حكومة العراق أيام حكم صدام حسين حين كان يتعاون مع فرنسا لتطوير برنامجه النووي. وُلد زهير محمود في الموصل في يوليو 1952. انضم في فرنسا لبعض الشباب المسلمين وأسسوا، سنة 1983 ، اتحاد المنظمات الإسلامية المعروف بـ UOIF.

في سنة 1992 ، أسس زهير محمود – مع آخرين - المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية IESH ، وهو مؤسسة ، تابعة لاتحاد UOIF، وتستقطب الكثير من الشباب الراغبين في دراسة الإسلام واللغة العربية.

[332] Libération, op.cit

كان زهير محمود من بين موقعي "رسالة عمّان" الشهيرة، الصادرة يوم 27 رمضان 1425هجرية، الداعية إلى وحدة العالم الإسلامي والتسامح والإحترام المتبادل ونبذ العنف والتطرف والتكفير، وقد وقعها مئات علماء المسلمين في أكثر من خمسين بلدا.

ويعمل زهير الآن كرئيس للجمعية الخيرية لإغاثة فلسطين CBSP، وهي منظمة عملاقة تنشط في كل أنحاء فرنسا، وقد التقيتُ بالكثير من نشطائها. يأتون للمساجد في فترة رمضان و الأعياد ، لجمع التبرعات لأهل فلسطين، ولعبوا دورا كبيرا في المساهمة في عملية بناء غزة بعيد الحرب التي شنتها إسرائيل في رمضان 1435هجرية الموافق لصيف 2014.

بالموازاة مع ذلك، ينشط زهير أيضا في تنظيم قوافل إنسانية سنوية لمساعدة الفلسطينيين.

وسمعتُ أنه يملك شركات عقارية صغيرة في بعض المدن الفرنسية.

ليس له نشاط فكري أو علمي كثيف. لكن نُشر له حسب علمي كتاب واحد كتبه بالتعاون مع بعض المثقفين الفرنسيين، وهو باللغة الفرنسية تحت عنوان : " الراهب،و الإمام، والحَبر" Le moine, l’imam, et le rabbin، وطُبع سنة 2002 في دار طباعة تدعى كالمان-ليفي Calmann-Lévy. ولم يتسن لي الإطلاع على الكتاب.

لكلير دانيال يوسف LECLERC DANIEL YOUSSEF

من أصل فرنسي ، اعتنق الإسلام سنة 1984 على يد دعاة جماعة التبليغ. وله دور فعال في تنظيم الإسلام على التراب الفرنسي. وهو أحد مؤسسي الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا FNMF، في منتصف الثمانينات. ونظرا لنشاطه الكبير لصالح الإسلام فقد عُين عضوا دائما في رابطة العالم الإسلامي.

له مواقف مشرفة أيام إصدار قانون حظر النقاب الإسلامي في الأماكن العامة. وندد بشدة بسكوت المنظمات والجمعيات الإسلامية عن هذا القانون.

يعتبره البعض متطرفا بعض الشيء لكونه يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في فرنسا. وله آراء وانتقادات حادة تجاه ممثلي الإسلام في فرنسا، خصوصا الرؤساء المتعاقبين على مجلس الديانة الإسلامية CFCM ، ويعتبرهم عملاء لقنصليات بلادهم، لا يهتمون بمصالح مسلمي فرنسا، وأنهم

يعرقلون استقلالية الإسلام في فرنسا. ولعمري لهو محق في ذلك. و يَعتبر أن الدولة الفرنسية تسيّر الإسلام في أراضيها تسييرا استعماريا.

طارق أوبرو

إمام مسجد مدينة بوردو Bordeaux .. من مواليد سنة 1959 بمدينة "تارودانت" جنوبي المغرب. ينتمي إلى أسرة مثقفة، لأم كانت معلمة للغة الفرنسية ولأب يعمل في إدارة الأعمال.

دخل إلى فرنسا وعمره 19 سنة، لمواصلة دراساته العليا في علم الأحياء ، لكنه سرعان ما غادر مدرجات الجامعة ، ليكرس نفسه للعمل الدعوي والإسلامي ويفرض شخصيته كإمام في عدة مدن فرنسية. ثم حط عصا الترحال ليستقر به الثواء في مدينة بوردو Bordeaux جنوب فرنسا، وهي من كبريات المدن الفرنسية وفيها جالية مسلمة كثيفة.

يصف نفسه بالعصامي Autodidacte .. ويقول أنه لم يدرُس الشريعة الإسلامية إطلاقا ، وإنما تمكَّن منها عبر مطالعاته وأبحاثه الفردية.

تأثر في بداياته بفكر الإخوان المسلمين وكتابات حسن البنا، وهو الآن عضو في مجلس إتحاد المنظمات الإسلامية UOIF، ويلقى معارضة كبيرة من طرف بعض زملائه في الإتحاد، بسبب آرائه الجريئة. يصفه رفيقه في الدعوة أحمد جاب الله بالـ"محرض[333]"، نظرا لفتاواه وآرائه الصادمة و الخارجة عن المألوف في كثير من الأحيان.

يدعو "طارق أوبرو" إلى إسلام ليبرالي منفتح ، وإلى ظهور أقل للرموز الدينية مثل الحجاب واللحية الكثيفة ولبس القميص في الشوارع وفي العمل. بل إنه دعا المسلمات في بعض كتاباته إلى نزع خُمُرهن. وهذا ما ألّب عليه الكثير من المسلمين ونفّرَهم منه.

وكنتُ التقيت به شخصيا عدة مرات، وحضرت لخطبه الجُمَعية مدة طويلة في مسجد الهدى بمدينة "بوردو". لاحظت أن له قدرة كبيرة على الخطابة، سواء باللغة العربية أو بالفرنسية، وهو متمكن من هذه الأخيرة إلى حد بعيد، ويكتب بها باستمرار. وله اطلاع واسع بالفكر الغربي.

[333] http://oummatv.tv/16102/a-jaballah-ne-partage-point-de-vue-de-tareq-oubrou (Page consultée le 03/01/2017)

له عدة بحوث وكتابات، وينتقد في كتبه أوضاع المسلمين في الغرب وفي فرنسا خصوصا، ويصفهم بالسلبيين وبأنهم متقوقعين على ذواتهم، وأنهم انفعاليون لا يفهمون روح الدين، وإنما يهتمون بالمظاهر والقشور دون الغوص في أعماق الدين الحنيف. يدعو إلى قراءة جديدة للنص القرآني، و تقديم تفسير معاصر، وإلى محاولة تنغيم الإسلام مع الحياة الفرنسية وإدماج الإسلام في دائرة العلمانية.

لا يحظى بدعم الجاليات المسلمة ، بل يفقد ثقتهم به؛ لكونه لم يتضلع من علوم الشريعة بل لم يدرسها أصلا، ولكونه يقدّم آراء دينية شاذة وغريبة، و يسبح عكس التيار.

يتقرب " طارق أوبرو" كثيرا من السلطة الفرنسية، أو قلْ أنها هي التي تتملق له. فقد منحته وسام الشرف. كما استدعاه وزير الداخلية "برنار كازنوف" لمشاورته في تنظيم حوار سنوي مع المسلمين، بعد أحداث قتل أصحاب الجريدة المسيئة سنة 2015.

ينتقد عليه خصومه ليبراليتَّه الواضحة ، ودفاعَه المعلن الصريح عن العلمانية، وعدم تضامنه مع القضية الفلسطينية .. ويسخطون من كونه يدعو في خطبه إلى عدم إشهار المعاناة الفلسطينية في أواسط المسلمين في فرنسا .. كما أنه يدعو إلى إبعاد الصبغة الدينية عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

له مؤلفات ليست بالخصيبة ، منها : "توحيد الله "L’unicité de Dieu، ومنها : " قانون الله، وقانون البشر " Loi d’Allah, Loi des hommes .. وبعض كتبه عبارة عن نقاش بينه وبين بعض الكُتاب والمثقفين ، يعبر فيها عن آرائه وفهمه للدين، ويتم نشرها على شكل كتاب.

أيوب إيف لوزير Ayoub Yves LESEUR

هو مسلم من أصل فرنسي، وليس مشهورا كشهرة الآخرين؛ لكونه لا يحتك بالإعلام ولا يتدخل كثيرا في الشؤون العامة، لكنه قام بأعمال جبارة لصالح الإسلام.. وكان نشطا في بعض الهيئات الإسلامية أيام تكوينها منتصف الثمانينات .

هاجر "أيوب لوزير" إلى باكستان ودرس علوم الشريعة طيلة ثمان سنوات على محدِّث باكستان "الشيخ سليم الله خان" مؤسس ورئيس الجامعة الفاروقية بكراشي (باكستان).

كما درس على المحدِّث الفقيه " الشيخ محمد يوسف بنوري الحسني الباكستاني " صاحب المؤلفات الملاح التي منها : فيض الباري بشرح صحيح البخاري، وكتاب معارف السنن في شرح جامع الترمذي.

وكان "بنوري" عضوا بارزا في مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة، وفي المجمع العلمي العربي بدمشق.

شارك " أيوب لوزير" في الجهاد الأفغاني ضد الروس. وعاد إلى فرنسا، ليشارك في تأسيس الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا FNMF، منتصف ثمانينات القرن الماضي .

من أشهر أعماله في فرنسا، تأسيس مدرسة لتعليم القرآن الكريم واللغة العربية والفقه، ويتعلم فيها الآلاف من شباب المسلمين. ولمدرسته برنامج قيّم لتعليم الشريعة مثل تدريس بلوغ المرام، وموطإ الإمام مالك وغيرهما...

يُعرَف عن " أيوب لُوزير" حنقه على طريقة تسيير الإسلام في فرنسا، وشدة معارضته للمنظمات الرسمية المحسوبة على القنصليات الأجنبية مثل مسجد باريس ومجلس الديانة الإسلامية. ثم إن تعاطفه قليل جدا مع الإسلام " العربي" وله علاقات وطيدة بالإسلام التركي.

الفصل الحادي عشر

مؤسسات معادية للإسلام

في هذا الفصل سوف أتكلم عن أبرز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعروفة بمناهضتها للإسلام وللمسلمين على التراب الفرنسي. ولا أدّعي الإستيعاب.. لكني سأعرض معلومات نادرة عن كبريات هذه المؤسسات، وسأقدّم نماذج من أعمالها المعادية للمسلمين.

قاعدة التحالف Alliance Base

تنظيم دولي متخصص في محاربة ما يسمى " الإرهاب". وهذه القاعدة عبارة عن تحالف استخباراتي استيراتيجي بين آمريكا وفرنسا. سمتها آمريكا بهذا الإسم تأسيا بتسمية بن لادن لمنظمته بالقاعدة.

تأسس هذا التحالف بعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكان مؤسسه هو الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك بالتعاون مع إدارة جورج بوش الأصغر وبطلب من هذا الأخير.

يصف العميل الفرنسي آلان شووي Alain Chouet "قاعدة التحالف " بأنها : (QG de la croisade) بمعنى (مقر الحرب الصليبية) .. و" آلان شووي" هذا، هو واحد من أكابر إداريي وكالة الإستخبارات الخارجية الفرنسية DGSE، ومتخصص في الإسلام والدراسات الشرقية وله دراية عميقة بالعالم العربي.

تعمل " قاعدة التحالف" على شكل منظومة للتبادل المستمر للمعلومات ، وللتنسيق الأمني الدائم بين الإدارة العامة للمخابرات الخارجية الفرنسية DGSE وبين وكالة المخابرات الأمريكية سي آي إى CIA. وانضم إليهما بعد ذلك أجهزة استخبارات غربية أخرى، مثل جهاز الإستخبارات الألماني الـ بي أن دي BND، والبريطاني MI5 و MI6 والأسترالي والكندي... فهي إذن قاعدة غربية استخبارية عملاقة متخصصة في متابعة كل من له صلة بالإسلام ، سواء من الناس العاديين أو ممن له معرفة أو صداقة أو قرابة نسب مع المتورطين في الحركات الدينية المتشددة.

كان من أسباب خلق هذه القاعدة الإستخباراتية أن الولايات المتحدة لاحظت ضعف مستواها في الجانب البشري لمحاربة ما يسمى "الإرهاب"، وتأكدت أن التطور التكنولوجي وحده ليس كافيا للقضاء على ما يسمى " الإرهاب" ؛ فقررت اللجوء إلى فرنسا بالتحديد لخبرة هذه وتجربتها الميدانية في التوغل والتجسس على الحركات الإسلامية والحركات الإنفصالية مثل الجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة ومثل حركة "الباسك" الثورية ذات التوجه الماركسي. وتمتاز فرنسا في هذا المجال بقدرتها على زرع العملاء والمخبرين في أواسط الحركات الإسلامية كما فعلت مع حركة GIA الجزائرية المسلحة. فقد

تمكنت المخابرات الفرنسية في منتصف التسعينات من تشتيت عمل الحركة الإسلامية وتحييد عملياتها ثم تفكيكها بسهولة ويسر من خلال زرع مخبرين في قلب الحركة.

أما عن أهداف " قاعدة التحالف" ، فقد جاء في وثائقها التأسيسية أن الهدف الأهم لهذا الإتحاد الإستخباراتي هو : دراسة وتحليل الحركات الإرهابية العابرة للقارات ، وتنفيذ عملياتٍ للتجسس على أصحابها ، و أسْرِ كل من يُشتبه به في التعاون معهم.

وقد عُيّن جنرال فرنسي على هذا التحالف، وقد تحفظت السلطات الفرنسية على اسمه.. وقد ذكر بعض الإعلاميين أنه عسكري سابق في وكالة استخبارات فرنسا الخارجية DGSE .

ويقع مقر إدارة " قاعدة التحالف" في مكان سري في باريس، يقع بين المدرسة العسكرية Ecole militaire و ليزانفاليد Les invalides. ولم يُعيَّن المكان بالتحديد خوفا من عمليات عنف أو اغتيالات قد يتعرض لها العاملون فيه.

وعلى الرغم من فتور العلاقات الدبلوماسية بين آمريكا وفرنسا بسبب معارضة هذه الأخيرة للحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، إلا أن التعاون الإستخباراتي ظل في مستوى عال جدا من التنسيق والتعاون، خاصة فيما يتعلق بمراقبة العالم الإسلامي والتجسس على الناشطين الإسلاميين. فوكالة DGSE وإدارة المراقبة الترابية الفرنسية DST ظلتا تتعاونان بشكل متناسق ومنتظم مع وكالتيْ الـ أف بي آي FBI والـ سي آي إي CIA الأمريكيتين. وطبقا لبعض المتخصصين في ميدان التخابر فإن التعاون بين الأجهزة الإستخباراتية الفرنسية والأمريكية يتمثل أساسا في تحديد الشخصيات المشتبه بها، ومعرفة أنشطتها، ومتابعة تحركاتها سواء في الغرب أو في العالم الإسلامي، كما يتمثل أيضا في تفكيك بعض الحركات المتطرفة، وتنفيذ عمليات دهم ليلي على مساكن الدعاة والناشطين المتدينين.

وفي فرنسا، شهدت المداهمات الليلية على الناس تطورا كبيرا وعنفا لم يسبق له مثيل. وكثيرا ما نسمع أنهم دهموا منزلا يُشتبه في لجوء بعض المتطرفين إليه ويتبين لهم فيما بعد أن العنوان خاطئ .. فيروّعون الأطفال و ساكني البيوت ، ويثيرون الرعب في أواسط المسلمين، خاصة في الأحياء الشعبية ذات الكثافة المسلمة العالية.

وأحيانا تحدد " قاعدة التحالف " مسرحا لعملياتها بحيث يكون واقعا خارج الترابين الأمريكي والفرنسي، وكثيرا ما يكون هذا المسرح في بعض الدول العربية، مثل مصر ، والأردن، وتونس، وموريتانيا... وتتم عملية المداهمة عن طريق تحديد الأشخاص المستهدَفين من العملية والإيعاز إلى أجهزة الإستخبارات

العربية بتنفيذ المداهمة والقبض على المتهمين وإرسالهم إلى آمريكا أو فرنسا أو إلى دولة عربية متعاونة للتحقيق معهم واستلاب المعلومات قسرا منهم.

وتعليقا على فعالية هذه العمليات ، يقول جون ماك لولين John McLAUGHLIN، المدير المؤقت السابق لوكالة الـ سي آي إي ، " إن التعاون العملياتي بين الأمريكيين والفرنسيين في قاعدة التحالف هو من أحسن عمليات التعاون على مستوى العالم"

وقد وصلت عمليات التعاون قمتها بين الطرفين في أرض افغانستان أيام الغزو الأمريكي بعيد هجمات نيويورك سنة 2001. حيث قدّمت فرنسا فرقة استخباراتية من نخبة DGSE لتساعد مجموعة العمليات الخاصة (Special operation Group) التابعة لـ سي آي إي العاملة في افغانستان. وفي سنة 2003، عرضت فرنسا على آمريكا فيلما مصورا نادرا عن أسامة بن لادن وهو يعيش في جبال افغانستان.

و تُعتبر فرنسا من الدول القلائل التي قامت بعمليات قصف مكثف على المناطق التي تحكمها طالبان ، أيام الغزو الأمريكي لأفغانستان. وما بين 2003 إلى يناير 2007، وضعت فرنسا تحت إمرة الأمريكان فرقة من الفدائيين (كوماندوس) تقدر بمئة فرد في منطقة "اسبين بلدك" قرب قندهار. وكانت هذه الفرقة تقوم بعمليات مسلحة في منتهى الوحشية والدموية ضد السكان المحليين.

كذلك، و في إطار التعاون على مستوى "قاعدة التحالف"، سمحت فرنسا لوكالة الـ "سي آي إي" الأمريكية باستعمال أجهزتها الجوية في دولة جيبوتي من أجل إطلاق طائرة (RQ1- PREDATOR) بدون طيار، كان هدفها قتْل بعض أعضاء منظمة القاعدة على التراب اليمَني. حدثت هذه العملية يوم الثالث نوفمبر 2002، وقُتل فيها القائد " أبو علي الحارثي" الذي كانت تتهمه آمريكا آنذاك بالضلوع في تفجير مدمرتها العسكرية الشهيرة (يو أس أس كول) وتتهمه فرنسا بالإعتداء على ناقلة النفط الفرنسية " لومبرغ Lumburg". وتم التعاون في هذه العملية مع الأجهزة اليمنية ، الذين حددوا للأمريكان سيارة القائد " أبو علي الحارثي " فقُتل الرجل وخمسة من رفقائه.

وتقول بعض المصادر الرسمية أن "قاعدة التحالف" أوقفتْ ما يقرب من ستين شخصا في كل أنحاء العالم.. لكن العدد أكبر بذلك بكثير. فلا تكاد تقع عملية اعتقال أو دهم في أي دولة من دول العالم العربي إلا وكانت قاعدة التحالف هي الموعزة بالعملية والراعية لها.

ومن أشهر عملياتها ، توقيف كريستيان جانكزارسكي Christian GANCZARSKI ، وهو ألماني معتنِق لدين الإسلام، ومتهم بالضلوع في تفجير معبد يهودي في "عين جربة" بتونس. اعتقلته مخابرات "قاعدة التحالف" في الثالث يونيو 2003 وهو الآن يقبع في سجون فرنسا.

ومن عملياتها أيضا، اعتقال المواطن الموريتاني ، المهندس "محمدٌ ولد صلاحي" ، الذي سلمه الرئيس الموريتاني الأسبق معاوية ولد الطايع إلى السلطات الأمريكية في نوفمبر 2001، بتهمة انتمائه لمنظمة القاعدة .. فتم ترحيله أوّلا إلى الأردن، وحققت معه المخابرات الأردنية وعذبته أشد العذاب ، ثم بعثوه إلى قاعدة باغرام العسكرية الأمريكية في افغانستان ، ثم بعد ذالك اعتقلوه في سجن اكوانتانامو سيئ الصيت.

وكان من خبر عملية اعتقال "محمد ولد صلاحي" أنّ الرئيس الموريتاني معاوية ولد الطايع كان تعرض لضغوطات شديدة من فرنسا وآمريكا بشأن تسليم " محمد و لد صلاحي" المتهم من قبل آمريكا بالإنتماء للقاعدة وبمشاركته في أحداث نيويورك 2001.. فما كان من الرئيس "ولد الطايع" إلا أن رضخ للضغوط، وأمَر مديرَ أمنه وابن عمه المدعو "دداهي ولد عبد الله[334]" ، و هو شرطي سيء الصيت في القمع والتعذيب، أمره باختطاف محمد ولد صلاحي من بين ذويه، وإرساله في طائرة خاصة إلى المخابرات الأردنية لتسلمه هذه إلى المخابرات الأمريكية.

شكّلت عملية تسليم " ولد صلاحي" فضيحة تاريخية بكل المقاييس لكل النظام السياسي الموريتاني؛ حيث لم ينبس أي معارض ببنت شفة.. وعلى الرغم من أن المجتمع الموريتاني مجتمع قبلي يهتم كثيرا بالتآصر والتآزر مع المظلومين من أفراده، إلا أن اللافت في اعتقال " ولد صلاحي" وتسليمه للأمريكان، أنه لم تقم أي قبيلة لا من قبائل " العرب" ولا من قبائل " الزوايا" ولا من الشرفاء، ولا حتى من آزناڤه، بالإعتراض على تسليمه إلى قوة أجنبية تسيمه سوء العذاب.. بل سكتت كل القبائل التي طالما تبجحت بعروبتها وبإبائها وبعلمها وبشرفها وبرفضها للضيم والهوان...وفضلوا كلهم التملق للرئيس ولد الطايع و التصفيق له في نفاق سيسجله التاريخ كوصمة عار أبدية ، في الدين والدنيا، على جبين كل القبائل الموريتانية التي تدَّعي العروبة والشرف والعلم. بل لم نسمع بأي بيان - و لو باهت - من رابطات العلماء، ولا حتى من أي عالم دين منفرد .. و لم تصدر أي فتوى تستنكر خذلان امرئ مسلم

334 هذا الرجل، دداهي ولد عبد الله، له ماض مخيف في اختطاف السياسيين والمعارضين، وزجّهم في معتقلات إدارة الأمن الوطني بنواكشوط، وتعذيبهم بشتى أنواع التعذيب، واستلام الإعترافات منهم قسرا، ومصادرة جوازات سفرهم ظلما وعدوانا.. كما كان له دور بارز في منع المعارضين المقيمين بالخارج من العودة إلى وطنهم ، من خلال تسجيلهم في ملفات المطلوبين من طرف الانتربول ... ورغم ماضي الرجل الأسود وانهيار نظام ولد الطايع الذي كان "دداهي" يعمل له، إلا أنه ما زال حرا طليقا، ولم تقم أي منظمة حقوقية بإبلاغ خبره إلى السلطات الدولية المسؤولة عن حقوق الإنسان لكي تقاضيه فيجيب على آلاف الأسئلة التي تتردد على أفواه ضحاياه من كل الموريتانيين... وإني أرى أن محكمة العدل الدولية هي الوحيدة الجديرة بمقاضاته، على غرار ما فعلتْ ببعض الجلادين الأفارقة أمثال لوران كباكو رئيس آبدجان وآخرين مثله...

وتسليمه إلى أهل الكفر، مع أن نصوص الكتاب والسنة طافحة في هذا الموضوع، ويحفظها العالم والعامي... فتمّ إذاً تسليم شاب بريء كان تخرّجَ للتو من أرقى الجامعات الألمانية إلى القوات الأمريكية، في صمت وطني فاضح.

قضى محمد ولد صلاحي 15 سنة في معتقلات اكوانتاناموا بين التحقيق والتعذيب والقهر والوحدة والغربة والإستعباد. بعد ذلك ثبتت براءته، أو قلْ أن آمريكا ملّت منه ، وشاءت أن تستريح منه ، فأطلقت سراحه... وما إن وطأت قدماه أرض الوطن حتى هب الشعراء والساسة والمثقفون بالترحيب به؛ فسالت الأقلام ودُبجت القصائد في الإحتفاء بالشاب الطليق ، ورأينا تقارير إعلامية في كل القنوات الوطنية تمجد الفتى المظلوم وتمدح ثباته وصبره... لكن بقي حينها سؤال محيّر ظل مطروحا على شفاه كل ذي منطق سليم : أين كان هؤلاء المطبّلون عندما انتُزع "محمدٌ ولد صلاحي" من بين أحضان أمه في هزيع الليل من طرف دداهي ولد عبد الله ومعاوية وزبانيتهما، وسلّموه قسرا إلى أشخاص أجانب في مطار نواكشوط ليذهبوا به إلى سجن اكوانتانامو؟ لماذا اليوم يحتفي مثقفونا وشعراؤنا بقدومه، ويسكتون أمس عن ظلمه واعتقاله؟

*****

الخلاصة أن هذه المنظمة المسماة " قاعدة التحالف" و التي تصف نفسها بـ"المحارِبة للإرهاب" ، تُعتبر من أكبر أجهزة القمع السري في العالم، ولها أذرع متشعبة في الغرب وفي دول العالم الإسلامي. وهي مسؤولة - من خلال طائراتها البِدون طيار ومن خلال عملائها المحليين - عن قتل الكثير من البرءاء من الناس سواء عن طريق الخطإ أو عن طريق العمد.. كما أنها مسؤولة عن تيتُّم آلاف الأطفال من العرب وإثكال الآلاف من نساء المسلمين.

ويُشاع أن " قاعدة التحالف" تم حلها و أُوقِف عملها سنة 2009، لكن الأمر أبعد من ذلك. فالتعاون الإستخباري بين آمريكا وفرنسا يعتمد جله على هذه القاعدة. وإن كانت أوقفتْ عملها 2009 فقد يكون ذلك علانية، أما في السر فالعمل مستمر ودؤوب. ولا تكاد تجد طائرة بدون طيار تتجول في العالم العربي والإسلامي إلا وهي تابعة لهذه المنظمة الإستخباراتية السرية ذات الأذرع العنكبوتية ...

*****

الإدارة العامة للأمن الخارجي DGSE

هي وكالة متخصصة في التخابر الخارجي، تابعة لوزارة الدفاع الفرنسية.

جاء في مهامها أنها تعمل على " استقصاء وجمع المعلومات بعدة طرق مثل الإستخبار البشري ؛ من خلال زرع "مراسلين" Correspondant ، وعن طريق قنص معلومات الإتصالات، و أخْذ الصور بواسطة الأقمار الصناعية، وخاصة عبر القمر الإصطناعي "هليوس Helios " .. وكذا مراقبة شبكات الأنترنت العمومية، وتبادل المعلومات مع دول الخارج، وتنفيذ شتى أنواع العمليات السرية في أي مكان في العالم". وقد وصل عدد عملائها سنة 2011 إلى 4747 عميل يشتغلون بشكل دائم[335].

وشعارها هو "Partout où nécessité fait loi "، وهي جملة تعني " في كل مكان حيث تستدعي الضرورة ذلك". وهي فعلا وكالة نشطة جدا، خاصة في الدول العربية والإسلامية.

واللافت في هذه الوكالة ، هو تسييرها وإدارتُها من طرف عميل من طراز خاص، يدعى "برنارد باجولي Bernard BAJOLET. تتمثل خصوصية الرجل في كونه يتكلم اللغة العربية بطلاقة ويستشهد بآيات القرآن الكريم بكل سهولة ويسر ، ويقول أنه ختم القرآن تلاوةً ثلاث مرات. وهو يتردد بانتظام على المساجد، وله معرفة واسعة بالعالم العربي؛ فقد اشتغل في الجزائر وبغداد ودمشق، وله علاقة وطيدة ببشار الأسد ، كما عمل سفيرا لفرنسا في عمّان وفي افغانستان. تم تعيين الرجل مديرا على وكالة DGSE في سنة 2013 بقرار من الرئيس الأسبق ذي الأصل اليهودي نيكولا ساركوزي. يُشتهر عن الرجل تصريحٌ لجريدة لوموند ، سنة 2008، قال فيه أنه " ينتمي إلى فلسفة نيكولا ساركوزي[336]"

وفي تصريح لجريدة " لو فيجارو" حول النووي الإيراني قال " إن البرنامج النووي الإيراني لا يقوم على أي أهداف صناعية مدنية [337]"

كما يُشتهر عنه تشجيعه على تدريس اللغة العربية في المدارس العمومية ، وقال في خطاب له أمام مجموعة الدفاع من أعضاء مجلس الشيوخ أن " ترْك المدارس الخصوصية (إشارة إلى المدارس الحرة المسلمة) تتكفل بتدريس اللغة العربية ، وإهمال تدريسها في مدارس الدولة العمومية قد يخل بالأمن العام و يؤدي إلى انتشار الطائفية[338]"

---

[335] حسب تقرير عضو مجلس الشيوخ "ديدي بولو Didier BOULAUD، في لجنة الأموال بمجلس الشيوخ.

[336] http://oumma.com/16362/nouveau-patron-services-secrets-parle-arabe-connait-coran-adore-sarko (Page consultée le 08/01/2017)

[337] نفس المصدر السابق

[338] نفس المصدر السابق

ويذكّرني تعيين هذا الجاسوس الناطق بالعربية على وكالة DGSE بتعيين الأمريكي جون برنان John BRENNAN في نفس السنة على رأس وكالة الـ سي آي إي CIA. و"جون برنان" هذا ، ناطق فصيح بلغة الضاد.

هذه التعيينات على قمم الوكالات الإستخباراتية الغربية توحي باستهداف الغرب الواضح والصريح للعالمين العربي والإسلامي في مشروع مستقبلي جديد ما زالت ملامحه غامضة. لكن الذي لا شك فيه أن دين الإسلام سيكون قطب الرحى وحلبة الصراع في المشروع القادم.

هذا، وتضم وكالة DGSE الكثير من العملاء والخبراء الفرنسيين المتخصصين في دين الإسلام والعالم الإسلامي وغالبا ما يتولون الإدارات الحساسة والهامة في هذه المؤسسة. وتتوغل الوكالة في كافة الدول الإسلامية سواء عن طريق مراسليها أو عن طريق ممثلياتها الدبلوماسية والقنصلية.

الإدارة العامة للأمن الداخلي DGSI

تأسست إدارة الأمن الداخلي المعروفة اختصارا بـ DGSI في الثاني عشر مايو 2014 ، على أنقاض الإدارة المركزية للإستخبارات الداخلية DCRI التي كانت تضم إدارتيْ المباحث العامة RG والمراقبة الترابية DST.

وكان من دواعي إنشاء وكالة الـ DGSI ، ذلك التقرير البرلماني الذي قدم إنتقادات لاذعة على سوء تعاطي عملاء إدارة DCRI مع الهجوم الذي تعرضت له مدرسة يهودية في مدينة تولوز، جنوبي فرنسا. فما كان من الوزير الأول مانويل فالز VALLS Manuel، المعروف بارتباطه بإسرائيل، إلا أن أشار على الرئيس فرانسوا أولاند François Hollande بإنشاء وكالة استخباراتية مستقلة تحت الإمرة المباشرة لوزير الداخلية ، فأنشأوا إدارة DGSI.

وتعمل الإدارة الجديدة على البحث عن المعلومات المتعلقة بالأمن الداخلي والمصالح الكبرى للأمة، وتجميعها ، وتحليلها واستثمارها. وهي تابعة لوزارة الداخلية، خلافا لإدارة الإستخبارات الخارجية DGSE التابعة لوزارة الدفاع.

وهذه بعض مهام إدارة DGSI حسب ما جاء في نص القرار الرئاسي رقم 2014-445 الصادر يوم 30 ابريل 2014 :

- تضْمَن DGSI حماية الحوزة الترابية ، وتعمل على قمع أي تدخل أجنبي (التجسس المضاد (Contre espionnage
- تعمل على الوقاية من الأعمال الإرهابية التي تمس أمن الدولة ومؤسساتها الدستورية ووحدتها الترابية ، وتقمعها.
- تراقب الأفراد والجماعات من ذوي التوجهات المتشددة، والذين بإمكانهم اللجوء إلى العنف والإخلال بالأمن الوطني
- تعمل على تثبيط كل النشاطات الهادفة إلى اكتساب أو صناعة أسلحة الدمار الشامل، وتقمع - إن اقتضى الأمر - كل هذه النشاطات
- تعمل على الوقاية من الأعمال الإجرامية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والمواصلات وتعمل على قمعها.

ورغم غموض أنشطة وكالة الـ DGSI ، وضبابية هيكلة إدارتها العامة، إلا أن الهيكل التنظيمي لإدارتها يتكون أساسا من إدارة التخابر Direction du renseignement وإدارة العمليات Direction des opérations، الإدارة الفنية Direction technique ، ومصلحة للإدارة العامة Service de l'administration générale، وإدارة التفتيش Service d'inspection générale.

وتمتلك إدارة DGSI ملفا سريا خاصا يدعى "كريستينا Cristina" وهي اختصار لعبارة "مركزية الإستخبارات الداخلية من أجل الأمن الترابي والمصالح الوطنية". ويحتوي هذا الملف على أسماء كل الأفراد القريبين من الأوساط الدينية المتشددة، ومن الأوساط الثورية ، والجماعات الفوضوية. إضافة إلى أسماء أقربائهم وذويهم ومعارفهم والأشخاص المحيطين بهم. وهذا الملف يعتبر من أسرار الدفاع الوطني ، و لا يرخص القانون الفرنسي لأي جهة مهما كانت سلطتها بالمطالبة بالنظر فيه.

ويبلغ عدد أفراد موظفي إدارة DGSI لسنة 2017 ما يزيد على 4000 عميل. ويترأسها حاليا شرطي سابق يدعى باتريك كالفار Patrick CALVAR، من مواليد 1955. وقد شغل ما بين 2004 و2007 منصب مدير في إدارة " العالم العربي- الإسلامي ومحاربة الإرهاب " على مستوى إدارة المراقبة الترابية DST .

بعض أساليب وكالة DGSI في التجسس على المسلمين

يلجأ عملاء وكالة الـ DGSI إلى عدة أساليب في مراقبة المسلمين كالتنصت على دردشتهم في الإنترنت وفي الشبكات الإجتماعية، وعلى اتصالاتهم الهاتفية، وكالتوغّل في علب بريدهم الإلكترونية ، وزرْع

كاميرات مراقبة قرب منازل بعضهم لمراقبة تحركاتهم ولتصوير الأشخاص المحيطين بهم.. بل صدرت قوانين حكومية تشرِّع هذه العملية (للتوسع، انظر فصل قوانين العار) .

وتعمل إدارة الـ DGSI على اكتتاب المخبرين في المساجد لنقل مواضيع خطب الجمعات إلى المصالح الإستخباراتية المختصة، وكإحصاء أعداد المسلمين الذين يترددون بانتظام إلى المساجد ، و وضْع كاميرات مراقبة في المساجد ، دون علم من مرتادي المساجد نفسها، كما حدث مع مسجد مدينة "درانسي" قرب باريس. (للتوسع ، انظر كلامنا عن الإمام حسن شلغومي).

وقد نبهني ذات مرة بعض المسلمين إلى وجود كاميرا سرية مزروعة على جدار باب منزل مواجهة لباب المسجد الذي أرتاده لصلاة الجماعة، ولقد رأيت تلك الكاميرا بنفسي.

ولا زلت أتذكر فجر ذلك اليوم الذي رأيت فيه ، وأنا خارج من المسجد ، سيارة شرطة تقف عند عتبة دار أحد جيران المسجد.. وخرج منها شرطي وأخذ بيده علبة تشبه كاميرا صغيرة كانت مثبتة على جدار عتبة الدار، وبدا وكأنه يصلحها أو يستبدلها بأخرى ، ثم أعاد إلصاقها في جدار الدار المواجهة للمسجد.. ثم رجع إلى سيارته وانطلق مع زملائه.

وكنت غالبا ما أرى نوعا من المبالغة و"البارانويا" في حديث بعض المسلمين عن الرقابة البوليسية لهم ، إلى أن بزغ فجر ذلك اليوم الذي شاهدت فيه بعيني ما قام به ذلك الشرطي مع تلك الكاميرا المزروعة في جدار المنزل المواجه لباب المسجد، حينها علمت علم اليقين أن وراء الأكمة ما وراءها، وأنني ربما كنت أكثر براءة مما كنت أظن عن نفسي.

وفي بعض الأحيان تستعمل إدارة الإستخبارات وسائل أبعد عن التهمة والشك، مثل إرسال العميل إلى بعض المساجد على أنه صحفي يريد عمل تحقيق عن تاريخ المسجد وعن الثقافة الإسلامية والعربية، فيلتقي الصحفي " الجاسوس" بالعديد من المسلمين بعيد صلاة الجماعة ويحاورهم ويسجل تعليقاتهم في جهاز صغير يشبه المذياع، ويقوم بتصوير بعضهم ... فيزوّد إدارة الإستخبارات بالمعلومات والصور الفوتوغرافية التي كانت تبحث عنها.

وفي هذا السياق، حدثت لي قصة لافتة، وقعت لي أيام كنت في أواخر سنواتي الجامعية في مدينة " رين Rennes" غربي فرنسا.. وكنت أحيانا أخلُف إمام المسجد في خطبة الجمعة. وفي إحدى الجمعات جاءني المسؤول عن الجمعية التي تتولى إدارة المسجد واخبرني أن هناك صحفيا يريد عمل ريبورتاج عن المسجد وعن خطبة الجمعة، وأن هذا الريبورتاج سوف يُنشر في الجريدة صباح اليوم الموالي.
ترددت في بادئ الأمر لأسباب فقهية : كونَ الصحفي ليس مسلما ، وقد لا يسوغ السماح له بدخول

المسجد وفقا لبعض الآراء الشرعية ... ولما عرضت حجتي على رئيس الجمعية ، قال لي أن الجريدة مستعدة لحل الإشكال وأنها سوف ترسل صحفيا من أصل مسلم. فوافقت على مضض.

وفي زوال الجمعة جاء الصحفي ودخل قاعة الصلاة... وبعد بدء خطبتي بقليل، بدأ يصورني من كل الزوايا تقريبا، ويأخذ صورا من المصلين...

انتهت خطبة الجمعة، وانصرف الصحفي. واستغربت أنه لم يقم بطرح أي سؤال عن نشاطات المسجد أو عن دوره الثقافي في وسط الحي. وفي الغد، انتظرنا صدور الجريدة كي نرى مسجدنا وجماعتنا في صفحاتها الأولى ، لكن سرعان ما خابت آمالنا، فالجريدة صدرت في وقتها المعتاد ولم تنشر لنا أي شيء...

بعد عدة تحريات، تبين لي أن القضية كانت مفبركة من أساسها.. وأن الرجل إنما هو شرطي جاء ليصور المسلمين ويتعرف على بعض الوجوه المسلمة المجهولة من طرف أجهزة الأمن.

وذكر لي بعض المسلمين قصة أخرى في أحد المساجد، كان بطلها عميل من الإستخبارات متخفٍ في زي صحفي يريد دراسة اللغة العربية..

حكى لي الأخ أنه كان متطوعا في المسجد ، يقوم بتدريس العربية في نهاية الاسبوع لصالح أبناء الجالية المسلمة في المدينة... ومرة جاءه شاب فرنسي غير مسلم ، قدم نفسه على أنه صفحي.. وشرح له مشروعه في تعلم اللغة العربية ونيته الذهاب إلى مصر لتعميق مستواه في اللغة، ولمواصلة أبحاثه في الدراسات الشرقية ... ثم طلب الصحفي من الأخ السماح له بحضور دروس اللغة العربية .. قبِل به الأخ برحابة صدر ودون أي تردد.

كان أخونا ذا لحية كثة كثيفة، وعلى وجهه أثر السجود باد بوضوح ... وكان مسرورا بانضمام الصحفي الفرنسي إلى تلاميذه، بل ربما كان يطمح إلى اعتناقه للإسلام ، عملا بالحديث الشريف " لَأَنْ يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حُمُر النَّعم" . لكن " الصحفي" كان له شأن آخر.

وفي أحد الأيام ، وأثناء فترة إستراحة الدرس ، سمع أخونا تلميذَه " الصحفي" يتكلم في هاتفه منزويا في إحدى زوايا المسجد، ويقول في ثنايا كلامه، عبارة Monsieur le commissaire " سعادة المفوض" ! فتعجب المعلم من " تلميذه الصحفي ".. و بدأت تساوره الشكوك، في كون المسجد ربما يكون مخترَقا من قِبَل أجهزة الأمن...

وحفاظا على راحة باله، و النأي بأسرته وأطفاله عن رقابة محتملة من طرف أجهزة الأمن، اتصل الأخ بإدارة المسجد وأعلن انسحابه من التطوع للتعليم.

شاعت القضية بين مسلمي الحي ... وبكل أدب واحترام، طلبت إدارة المسجد من " الصحفي الجاسوس" عدم الحضور لدروس العربية...

*****

تلكم هي بعض الأساليب التي تستعملها إدارة الأمن الداخلي الفرنسي في متابعة المسلمين ومراقبة مسلكياتهم.. وما خفي منها أدهى وأنكر.

وقد يعترض قائل فيقول : مالمشكل في مراقبة المسلمين إن كان الهدف لدى السلطات هو الحفاظ على أمن البلد وحياة الناس ومنع وقوع تفجيرات " إرهابية" ؟ فأجيب أن المشكل لا يكمن في المراقبة بحد ذاتها، فهذه قد تكون مهمة بل ضرورية إن كان الهدف حقا هو الحفاظ على الأمن العام.. فكل التنظيمات الشعبية العامة تخضع للمراقبة بشكل أو بآخر ولا حرج في ذلك؛ لكن الإشكالية ههنا تكمن في أسلوب المراقبة وخبثه ودهائه، وتكمن في كون أساليب المراقبة الموجهة للمسلمين تؤدي - غالبا - بأجهزة الأمن إلى اتهام بعض البرءاء من مرتادي المساجد بالإنتماء لجماعات متطرفة، وبالتالي تشديد المراقبة عليهم وعلى تحركاتهم دون وجه حق، وأحيانا تتدخل الشرطة فتداهم منازل هؤلاء الأبرياء في غسق الليل ؛ بحجة أنهم يرتادون مسجدا " متطرفا"، أو بأن لهم علاقات شخصية مع " أبو فلان" المنتمي لهذه الحركة المتطرفة أو تلك. وغالبا ما يتبع المداهمة ، احتجاز المسلم في أروقة محطات الشرطة مدة ساعات طوال قد تصل إلى يوم وليلة في بعض الأحيان، وفي النهاية يتبين أن المسكين بريئ من التهم المنسوبة إليه.

وثمت مشكلة أخرى لا تقل أهمية ، هي أن الإتهامات بالتطرف والمراقبات البوليسية المشددة على المسلمين وعمليات المداهمة الليلية التي تبرز في الإعلام، كلها يستعملها بعض رجال السياسة ضد المسلمين؛ فيتهموهم بعدم الإندماج والإنغلاق والتشدد، ليحصلوا بذلك على المزيد من المكاسب والإستحقاقات الإنتخابية. كما تقوم الصحافة بدور مماثل في نشر تقارير تحريضية دعائية تثير الرأي العام وتؤلبه على المسلمين.

مرصد العلمانية L'Observatoire de la laïcité

هو مؤسسة عمومية تابعة للوزارة الأولى وتحت سلطة الوزير الأول. بدأت فكرة تأسيس هذا المرصد بالتزامن مع قانون منع الحجاب الإسلامي في الأماكن العمومية. ومن أهداف المرصد مراقبة مدى احترام الشعب – وخاصة طائفة المسلمين- للقوانين التي سنها البرلمان بشأن الحدّ من انتشار الرموز الدينية (الحجاب الإسلامي).. و كذا متابعة مدى التزام الناس بالحيادية الدينية في الأماكن العامة كالادارات والمستشفيات والمدارس وغيرها.

بدأت البواكير الأولى لإنشاء هذا المرصد في سنة 2003؛ أي في نفس الفترة التي كان البرلمانيون الفرنسيون يحضّرون فيها للقانون الذي سيصدر سنة 2004، والذي سوف يقضي بمنع المسلمات من ارتداء الحجاب في الأماكن العامة.

وقد عبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك – في إحدى خطبه - عن نيته إنشاء مرصد يحرس ويراقب احترام الشعب لمبادئ العلمانية.

بعد ثلاث سنوات من التحضير لهذا المشروع، صدر يوم 25 مارس 2007 مرسوم رئاسي يقضي بتأسيس " مرصد العلمانية".

وفي هذا الصدد، نقلت صحيفة لوفيجارو في عددها الالكتروني الصادر بتاريخ 24 مارس 2007، عن الأمين العام للرئاسة الفرنسية فريديريك سالات بارو Fréderic SALAT-BAROUX قوله أن :

(رئيس الجمهورية "جاك شيراك" سيذهب إلى آخر مدى من أجل خلق هذه المؤسسة التي يعلق عليها آمالا عراضا)

وكان اقترح فكرة إنشاء هذا المرصد مجموعة من المفكرين العلمانيين المتطرفين من أبرزهم ستازي STASI – صاحب التقرير سيئ الصيت عن الحجاب الإسلامي- وكذا الفيلسوف هانري بانارويز Henri PANA-RUIZ ، وهو أحد أعضاء لجنة تقرير ستازي Stasi .

يقول "هانري بانارويز" عن فكرة إنشاء مرصد للعلمانية أنه (من المهم خلق مؤسسة تسهر على احترام مبادئ العلمانية وتكشف كل ما من شأنه أن يعرقل قانون 1905 حول العلمانية ، وتذكّر الناس المتدينين منهم وغير المتدينين بضرورة احترام هذا القانون).

ويقول برنارد تبير Bernard TEPER، وهو مناضل علماني مسعور ومدافع شرس عن قانون 2004 الذي يحظر الحجاب الإسلامي ، ورئيس اتحاد العائلات العلمانية Union des familles laïques :

(إن على هذا المرصد أن يقوم بإحصاء جميع الحالات التي يتم فيها خرق قانون منع الحجاب الصادر يوم 15 مارس 2004)

وهي طبعا دعوة واضحة إلى شد الخناق على المسلمات اللواتي يلبسن الحجاب ومراقبتهن والتضييق عليهن في الشوارع والأماكن العمومية ومتابعتهن وتغريمهن ماليا إنْ هن ارتدين الحجاب.

اكتمل تشكيل المرصد العلماني وأعضائه وهيئاته ونظامه الداخلي في مارس 2007. وهو نفس الشهر من سنة 2004 الذي تم فيه حظر الرموز الإسلامية في الاماكن العمومية. فتأمل في رمزية التاريخ.

وقد وصل عدد أعضاء المرصد إلى 22 عضوا. وصدر مرسوم رئاسي عن الاليزيه يعلن أن (هذا المرصد هو مؤسسة استشارية لا تُصْدر أي قوانين وليست لها أي سلطة وإنما تقوم بدور إعلامي واستشاري يدعم الوزير الأول في عمله حول السهر على احترام العلمانية).

من أبرز أعضاء المرصد الاثنان والعشرين ، سبعة موظفين سامين ونائبيْن برلمانيين وعضوين من مجلس الشيوخ . ومن أشهر أعضائه فرانسواز لابورد Françoise LABORDE وهي عضوة في مجلس الشيوخ عن منطقة Haute-Garonne وتشتهر بكونها أول من نادى وطالب بتعميم منع الحجاب الإسلامي من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، ومثلت دعوتها آ نذاك سابقة نوعية في تاريخ العلمانية في فرنسا. ومن أعضاء المرصد البرلمانيين نذكر أيضا ماري جو زيمرمان Marie-JO ZIMMERMANN نائبة برلمانية عن منطقة لاموزيل La Moselle وهي من أصل يهودي، وشديدة العداء للرموز الإسلامية.

هذا إضافة إلى عشر شخصيات أخرى تعيّنهم الحكومة بناء على خبرتهم وتجربتهم في هذا المجال. ويتم تعيين الأعضاء لفترة 4 سنوات.

ومن بين أعضائها العشرة المعينين من طرف الحكومة لسنة 2013 نجد شخصية من أصول عربية تدعى " ثُريا عمراني مكي" وهي فرنسية من أصل جزائري و أستاذة جامعية، من الجيل العلماني المتطرف ذي الأصول العربية. تقول في التعريف بنفسها أنها من أبوين جزائرين أميين هاجرا إلى فرنسا في عهد الاستعمار.

وفي عهد الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند ، أخذ المرصد مقره العام في قلب الرئاسة الفرنسية. وتم نشر مرسوم رئاسي في الجريدة الرسمية بتاريخ 5 ابريل 2013 يعلن عن أن مقر المرصد العلماني أصبح بشكل رسمي في قصر الاليزيه.

مهام المرصد

جاء في القرار رقم 2007-425 الصادر عن الحكومة والذي نشرته المجلة الرسمية للجمهورية الفرنسية الصادرة بتاريخ 27 مارس 2013، في الصفحة 5642 أن مهام المرصد العلماني تتمثل في[339] :

- دعم الحكومة في عملها الهادف إلى فرض تطبيق مبدإ العلمانية في الأماكن العمومية، وعلى هذا الأساس فإنه يجمع المعلومات ويحللها، ويقوم بأبحاث من أجل إرشاد السلطات العمومية حول مدى تطبيق مبدإ العلمانية واحترام الناس له. ويمكن للمرصد أن يقترح على الوزير الأول أي تدابير من أجل فرض احترام العلمانية على مرتادي الإدارات العمومية.[340]
- يقدم المرصد تقريرا سنويا للحكومة حول العلمانية في الأماكن العمومية.

وجاء في المادة الرابعة من نفس القرار الآنف الذكر أن :

- رئيس المرصد يُعيَّن بقرار حكومي لمدة أربع سنوات
- يضم المرصد الأعضاء الآتيين :
  - الأمين العام لوزارة الداخلية
  - الأمين العام لوزارة العدل
  - المدير العام للوظيفة العمومية
  - مدير المستشفيات والإدارات الصحية
  - مدير الشؤون القانونية بوزارة التهذيب الوطني ووزارة التعليم العالي
  - مدير الشؤون السياسية والإدارية و المالية لوزارة ما وراء البحار[341]
  - مستشار الشؤون الدينية لدى وزارة الشؤون الخارجية

---

[339] نقلا من موقع التشريعات الفرنسية ، على الرابط https://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.do?cidTexte=JORFTEXT000000461997&dateTexte=&categorieLien=id (تم استشارة الصفحة بتاريخ 2017/01/09)

[340] عبارة " مرتادي الإدارات العمومية" تعني بطبيعة الحال : المسلمات اللواتي يلبسن الحجاب ويدخلن الإدارات العمومية كالمستشفيات للعلاج وكالمدارس لاستلام أطفالهن، وكالإدارات الأخرى لعمل الوثائق الرسمية أو أي إجراءات إدارية أخرى...

[341] ما وراء البحار هي جزر منتشرة في عدة مناطق من العالم، تابعة لفرنسا، ومن أشهرها جزيرة مايوت ذات الكثافة الإسلامية الواسعة.

- نائبين برلمانين وعضوين من مجلس الشيوخ يعينهما على التوالي رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ.
- عشرة شخصيات ذات خبرة وتجربة في المجال العلماني تعيّنهم الحكومة

ونصت المادة الخامسة على تعيين مُقرِّر عام – هو العضو الثاني والعشرين من أعضاء المرصد - ويقوم بإدارة الاجتماعات والتنسيق بين أعمال الأعضاء وكتابة التقارير والدراسات والبحوث حول العلمانية.

ويلاحظ المتأمل في وظائف ومهام أعضاء هذا المرصد أنهم وُضعوا خصيصَى لهدف مراقبة اللواتي يرتدين الحجاب الإسلامي، والتضييق عليهن؛ فمدير المستشفيات والإدارات الصحية يتكلف أساسا بالمسلمين الذين يرتادون المؤسسات الصحية للعلاج، ويسهر على التضييق عليهم من حيث منعهم من طلب اللحوم الحلال في المستشفى ومن حيث إجبار المسلمات على نزع الحجاب أثناء الفحوص الطبية حتى ولو كانت الفاحصة امرأة .. وإن حصل أن رفض المسلم أو المسلمة هذه ا لإجراءات فإنه يمنع مباشرة من العلاج وتستدعى قوات الشرطة لإخراجه ولو بالقوة وتغريمه ماليا لعدم احترامه لمبدإ العلمانية الجديد. وقد وقعت حالات كثيرة من هذا النوع ... (انظر كلامنا في فصل يوميات مسلمي فرنسا : الواقع الأليم)

أما مدير الشؤون القانونية لدى وزارة التعليم فإنه يسهر بدوره على مراقبة بنات المسلمين ومنعهن من ارتداء ا لحجاب في الاعداديات و الثانويات وطردهن من المدرسة إن لم يرضخن للقانون كما وقع في ثانويات ومدارس كثيرة على التراب الفرنسي.

وأما مستشار الشؤون الدينية لوزارة الخارجية فإنه يقوم بتسويق قوانين معاداة المسلمين للممثليات الديبلوماسية العربية والاسلامية ويعمل على الضغط عليهم وإقناعهم بضرورة السكوت عن هذه القوانين والرضا بها. كما حصل مع قانون منع النقاب حيث حصلت الخارجية الفرنسية – بعد ضغوط ديبلوماسية عنيفة على الدول العربية - على موافقة مبدئية على هذا القانون من طرف دول عربية وإسلامية كبيرة وخاصة مصر. ولازالت عالقة في أذهاننا تلك الصور المتلفزة التي بثتها الفضائيات عن اجتماع وزير الداخلية الفرنسي وبعض الديبلوماسيين الفرنسيين مع شيخ الازهر السابق : طنطاوي ، حيث أفتى هذا الأخير – علنا- بضرورة انصياع المسلمات لهذا القانون. وسكتت دول عربية كثيرة – وخاصة دول المغرب العربي وبلاد الحرمين- عن هذا القانون ، إرضاء لرغبة المستعمر وإهانة لكرامة الملايين من المسلمين والمسلمات المقيمين في فرنسا. ولم نسمع للأسف أي عالم من علماء المسلمين أنكر هذا القانون المنكَر الصراح.

ويا ليت شعري لو تعلم هذه الدول العربية شدة الصدمة والفاجعة على إخوتهم من مسلمي فرنسا حين رأوا شيخ اكبر مؤسسة سنية في العالم الاسلامي يفتي باضطهادهم وإقصائهم ، ويحض الحكام الفرنسيين على إهانة رموز إسلامية تعتبر مقدسة لدى كل مسلمي العالم.

أعمال المرصد

لم يبدإ المرصد أعماله بشكل فعلي إلا في خلافة الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند ، رأس الحزب الاشتراكي.

وقد نشر المرصد تقريرا في يونيو 2013 حول أعماله التي قام بها خلال العام، وقدم التقرير لرئيس الحكومة آنذاك جان مارك أيرولت Jean Marc AYROULT.

تميز التقرير بلهجة ديبلوماسية لبقة، وخفف من الحدة اللغوية التي يتميز بها عادة منظّروا التيارات العلمانية في فرنسا. وكان مما ورد في التقرير أن (الاختراقات لمبدإ العلمانية هي مبالغ فيها ... وأنه من الضروري نشر كتيبات تفسر مبدأ العلمانية وكيفية التعامل معها ... وأن التعاطي الإعلامي حول العلمانية ينبغي ألا يكون تعاطيا منحازا...) كما نصح التقريرُ الحكومةَ بعدم الانجرار وراء قوانين من شأنها أن تؤلب الصراعات الاجتماعية في فرنسا. وكان المرصد العلماني يشير في كلامه هذا إلى رغبة الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند في سن قانون جديد يعمل على تعميم منع الحجاب في المؤسسات الخاصة الممولة من الحكومة.

ونظرا لهدوء أسلوب التقرير ولطافته والحكمة المتضوعة من ثنايا عباراته، فقد استبشر المسلمون خيرا به. وما كان ينبغي لهم ذلك، لأن المرصد لما يبدأْ عملَه... ولم يكن هذا التقرير إلا مناورة ماكرة من هذه المؤسسة إزاء طائفة المسلمين ومنظمات حقوق الانسان ، هدفها تقديم صورة إيجابية عن نفسها أمام المنظمات الحقوقية الدولية.

في الطرف المقابل، لقي هذا التقرير الكثير من النقد والانتقاص من طرف الهيئات والمنظمات العلمانية المتشددة مثل اليمين الفرنسي المتمثل في حزب الجمهوريين المعروف بـ " أل أر LR" ، وبعض اليساريين الاشتراكيين وخاصة وزير الداخلية مانويل فالز Manuel VALLS، حيث رأى هؤلاء أن تقرير مرصد العلمانية هو تقرير سلبي جدا ويضر بمصلحة فرنسا في صرامتها تجاه التيارات الدينية ، يعنُون بذلك المسلمين.

وأوغل التشدد العلماني في الكشف عن أنيابه، فتدخل الفلاسفة الحاقدون على الإسلام والمسلمين وشجبوا التقرير بكل قوة. وقال الفيلسوف اليهودي ألان فنكيلكرو **Alain Finkielkraut** – منتقدا لطاقة المرصد في أسلوبه - أن التيار "الطوباوي اليساري" بقيادة رئيس المرصد السيد بيانكو BIANCO هو من انتصر في هذه القضية. ويتابع الفيلسوف المتشدد قائلا أن (هذا التيار الطوباوي – الذي يسيّر المرصد - لا يريد أن يعترف أن هناك مشاكل حقيقية مع الإسلام في فرنسا)

المجلس الأعلى للاندماج Haut conseil à l’intégration, HCI

هو مؤسسة عمومية هدفها التفكير في قضايا اندماج المهاجرين المقيمين والمواطنين من ذوي الأصول الأجنبية. ويقوم هذا المجلس بدور استشاري عبر تقديم النصائح والاقتراحات للحكومة في كل ما يتعلق بالأجانب واندماجهم في الجمهورية.

تأسس هذا المجلس في دجمبر من سنة 1989 أيام ميشيل روكار Michel ROCARD رئيس الحكومة آنذاك.

ويحمل تاريخ تأسيس المجلس الأعلى للإندماج رمزية كبيرة ؛ فهو يأتي بعد عشر سنوات من الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، ويأتي بعد ثلاث أشهر فقط من إثارة أول قضية عن الحجاب الإسلامي حين طرد مدير إحدى الإعداديات ثلاث فتيات مسلمات بسبب ارتدائهن الحجاب الإسلامي، لكون ستر الرأس لايتماشى وثوابت العلمانية – حسب تصريحات مدير الإعدادية -

يُصدِر المجلس الأعلى للإندماج تقريرا سنويا للحكومة حول سياسة الاندماج وأوضاع المهاجرين. ويركز بشكل أساسي ولافت على المهاجرين من أصول عربية أو مسلمة.

يتكون المجلس من 20 عضوا يعيَّنون بمرسوم رئاسي. ويُشكَّل الأعضاء من آفاق مختلفة، فمنهم الساسة والمفكرون والباحثون والرياضيون والسينمائيون والإعلاميون وغيرهم...

وتتمثل أبرز أدوار المجلس في اقتراح قضية ما ، يثيرها أمام الرأي العام الوطني .. وتكون هذه القضية لها علاقة بالمهاجرين وأوضاعهم وخاصة بالمسلمين، ثم يحرض عليها الإعلام وخاصة القنوات المتلفزة، وبعد إثارة الرأي العام وتهيئته نفسيا للقضية المثارة ، يُصدِر المجلس توصيات للحكومة بشأنها، لتقوم هذه الأخيرة بإصدار قرارات إزاءها.

اقتراحات المجلس الإثنا عشر

في شهر أغشت 2013 بالتزامن مع عيد الفطر، نشرت "لجنة العلمانية" التابعة للمجلس تقريرا نددت فيه بتزايد ظاهرة الحجاب في الجامعات الفرنسية وخلصت اللجنة إلى ضرورة تطهير الجامعة من كل مظاهر الدين الإسلامي . كان التقرير استهدافيا وانحيازيا بكل المقاييس وجارحا لكل المسلمين في تلك الأيام التي كانت أيام عيد وفرحة وسرور، فعكّر هذا التقرير صفاء العيد وفرحته على كافة الطوائف المسلمة في فرنسا.

وقدم التقرير اثنا عشر اقتراحا للحكومة الفرنسية بضرورة تشريع قانون يمنع الحجاب في الجامعة. وتدخّل وزير الداخلية الفرنسي آنذاك "مانويل فالز" وزاد الطين بلة حين عبّرَ عن تقديره للاقتراحات قائلا في أجهزة الإعلام أن اقتراحات المجلس " جديرة بالاهتمام".

وفي صبيحة نشْر هذا التقرير ، تلقفت الصحافة الخبر في صفحاتها الأولى وكان من أبرز العناوين العريضة أن (**الحجاب الإسلامي سيُمنع في الجامعة**[342]). وشكلت تلك الأخبار ضربة صاعقة على المسلمين.

وكنت اطلعت على التقرير كاملا بكل تفاصيله ، وأقدم هنا للقارئ العربي جملة الإقتراحات الإثني عشر التي عرضتها لجنة التقرير على الحكومة.

وهنا أترجم الإقتراحات بحذافيرها [343] ، دون أي تصرف من جهتي .. وسوف أقدم – كلما اقتضى الأمر ذلك - تعليقات على فقرات الإقتراحات المختلفة :

الإقتراح الأول :

تقترح لجنة العلمانية أن تسجِّل كل مؤسسات التعليم العالي العمومي في نظامها الداخلي واجبات الطالب حيال مبدإ العلمانية خاصة فيما يتعلق بمسألة التعليم، وأن تسجل أيضا في نظامها الداخلي الإجراءات العقابية التي تترتب على الإخلال بمبدإ العلمانية؛ فلا يمكن للطالب بأي حال من الأحوال تقديم أي تبرير ديني ، أو فلسفي، أو سياسي ، من أجل أن يتغيب عن بعض المواد الدراسية، أو من أجل أن لا يدرس بعض الكتب أو بعض المؤلفين ، أو أن يعترض على الأساتذة.

[342] صحفتيْ لوفيجارو، و لوموند، 5 أغسطس 2013

[343] Cf. Haut Conseil à l'Intégration, Mission de reflexion et de proposition sur la laîcité, Projet d'avis : Expression religieuse et laîcité dans les établissements publics de l'enseignement supérieur en France, 05/08/2013, pp.33-36

الإقتراح الثاني :

تقترح لجنة العلمانية أن يُشرَّع قانون يمنع ارتداء أي رموز أو ثياب تُظهر المعتقد الديني لصاحبها ، في قاعات الدرس، وفي أماكن وقاعات التعليم والبحث في كل مؤسسات التعليم العالي العمومية[344].

الإقتراح الثالث:

تقترح لجنة العلمانية أن تُطبَّق على بطاقة الطالب الجامعي نفس المعايير التي تطبق على بطاقات التعريف الوطنية والجوازات وبطاقات الإقامة[345].

الإقتراح الرابع :

تقترح لجنة العلمانية أن يُكرَّس ، طيلة سلك الليسانس، وقت من اوقات التعليم لتدريس مبدإ العلمانية للطلاب. كما تقترح إدماج دراسة مبدإ العلمانية في برامج التكوين التي تقود في نهايتها إلى الوظيفة العمومية، أو إلى وظائف في المستشفيات ، أو في الولايات ، أو تقود إلى القطاع الصحي والإجتماعي. ويتحتم على المدارس العليا لتكوين الأساتذة والمعلمين ، وعلى كافة مؤسسات شبكة مدارس الخدمة العمومية ، يتحتم عليهم كلهم إدماج تدريس العلمانية لكل طلابهم ومتدربيهم، سواء كان ذلك في التكوين الأوّلي أو المتواصل[346]. كما تقترح اللجنة على وزارة التعليم العاي أن تقوم بتكوين مكوِّنين Formateurs يقومون بتعليم مبدإ العلمانية، ويمكن أن توكل مهمة التكوين هذه إلى المدرسة العليا للتربية الوطنية.

الإقتراح الخامس :

---

344 هذا الإقتراح الثاني هو الذي أثار حفيظة مسلمي فرنسا، وهيَّج الصحافةَ والإعلام .. وهو الإقتراح الذي وصفه وزير الداخلية الأسبق ، مانويل فالز، بـ"الجدير بالإهتمام". ولا شك أنه اقتراح خطير؛ كونه سيؤسس لمرحلة جديدة من القمع العلماني لمسلمي فرنسا. وكونه أيضا سيحفز الجمهورية على سنّ تشريعات أخرى تنقل قانون حظر الحجاب من المدارس الثانوية إلى المؤسسات الجامعية العليا، فتعم الطامة كل المسلمين، ويصبح من العسير أن يتعلم المسلمات في جامعات فرنسا. وإن صغت الحكومة لهذا الإقتراح ونفذته على مستوى الجامعة فسيكون وصمة عار في جبين فرنسا التي تدعي احترامها للثقافات والأديان. وأهيب هنا بالمسلمين وكل رؤساء المسلمين في العالم الإسلامي أن يستعدوا لهذه المرحلة وأن لا يدعوها تمر كما حصل مع قانون حظر الحجاب في مارس 2004، حيث مر القانون آنذاك في صمت من الدول الإسلامية، وعانى المسلمون في فرنسا منه الأمرَّين. فالحذر الحذر!

345 تشير اللجنة ههنا إلى صورة الهوية Photo d'identité حيث كان في السابق بإمكان الطالبات المسلمات إلصاق صورهن متحجبات، على بطاقات الطالب.. فيأتي هذا الإقتراح ليفرض عليهن كشف الرأس كله، كما يحصل في بطاقات التعريف والجوازات... فتأمل الإيغال في القمع وخنق الحريات الذي تدعو إليه هذه اللجنة ضد الشابات المسلمات..

346 تأمل كيف ينظِّرون لأدلجة الأجيال.. يذكّرني هذا الإقتراح بما تقوم به بعض الدول العربية من تدريس لمبادئ حزب البعث لطلاب التعليم العالي.

تقترح لجنة العلمانية أن يتم ، أثناء الإمتحانات، تذكير الطلاب بالتزاماتهم ، خاصة فيما يتعلق بإظهار الهوية ، طبقا للإقتراح الثالث، وأيضا فيما يتعلق بإظهار أي شيء من شأنه أن يعيق المترشحين عن إجراء الإمتحان، أو من شأنه أن يشوش على سيرورة الإمتحان، وذلك من خلال الإخلال بالحيادية الضرورية لظروف الإمتحان. كما تقترح اللجنة أن تسجَّل هذه الإقتراحات في فقرة النظام الداخلي من قانون التربية والتعليم.

الإقتراح السادس:

تدعم لجنة العلمانية الإجراءات التي قام بها مسؤولو المؤسسات التعليمية العليا، والتي من شأنها تَحاشي برمجة الإمتحانات الكتابية في أيام الأعياد الدينية الكبرى[347]، التي يُعلن عنها ، كل سنة، في الجريدة الرسمية للجمهورية.

تنصح اللجنة أن يُسجَّل في النظام الداخلي للمؤسسات التعليمية مادة جديدة تمنع على الطلاب أن يتعذروا بأي عذر ديني[348] يمنعهم من المشاركة في الإمتحان، أو الإعتراض على المواضيع أو على الممتحِنين أو لجنة التصحيح.

الإقتراح السابع :

تقترح لجنة العلمانية أن يتم التطبيق الفعلي لمبدإ انفراد الدولة بمنح الشهادات والرتب الجامعية للجامعات العمومية فقط[349].

الإقتراح الثامن :

تقترح لجنة العلمانية أن تكون كل المحلات الموجودة في مقرات المؤسسات التعليمية العليا[350] والتي تشْغَلها الجمعيات الطلابية ، أن تكون خاضعة لاتفاقية " تخصيص محل". و لا يجوز بأي حال من

---

347 الأعياد الكبرى التي تقصدها اللجنة هنا، هي عيد الفصح وعيد العنصرة (عيد الخمسين)، وعيد معراج المسيح.. فانظر كيف تُصرّح هذه اللجنة بدعمها للمسؤولين التربويين في تحاشيهم لبرمجة الإمتحانات في أعياد مسيحية- يهودية كي يتسنى لأبناء اليهود والمسيحيين الإحتفال بأعيادهم.. هذا في نفس الوقت الذي تدعو فيه إلى منع المسلمين من الإحتفال بأعيادهم باسم علمانية الدولة.. ومع ذلك تدّعي اللجنة أنها لجنة حيادية إزاء الأديان. فأين الحياد إذن؟ .. بمعنى آخر، يبدو أن كل همّ اللجنة هو إقصاء الإسلام من الفضاء العام وحرمان المسلمين من الإحتفال بأعيادهم، باسم العلمانية، وهذا ما سيتضح في الفقرة اللاحقة..

348 تشير لجنة العلمانية في اقتراحها هذا إلى عيدي الفطر والأضحى اللذان غالبا ما يتغيب فيهما الطلبة المسلمون عن المدارس. فأنت ترى أن العلمانية في فرنسا هي ذات وجهين : وجه حنون رقيق خاص بأطفال اليهود و من على شاكلتهم.. ووجه سمج أسود مخيف خاص بأطفال المسلمين. إنها اللامساواة الواضحة التي لم تعد تخفى على أحد.

349 في هذا الإقتراح، تشير اللجنة بشكل غير مباشر إلى المدارس والمعاهد الإسلامية المتخصصة التي تقوم بدور كبير في تكوين الأطر الإسلامية ، وتهدف اللجنة من اقتراحها هذا إلى تحفيز الدولة على عدم الإعتراف بهذه المؤسسات وبالشهادات التي تعطيها للخريجين منها، وبالتالي يتم منع خريجي هذه المدارس من الدخول في الحياة المهنية ، لأن شهاداتهم لا تعترف الدولة بها.

الأحوال أن تكون هذه المحلات أماكن للعبادة. ويجب أن تكون ثمت معايير للترخيص بشُغْل هذه المحلات . إن معياريْ عدم التمييز، و المساواة بين الرجل والمرأة[351] يجب أن يؤخذا بعين الإعتبار عند السماح للطلاب بشغل هذه المحلات. خارج إطار الأعمال الخيرية، لا ينبغي أن تكون أهداف ونشاطات الجمعيات الطلابية مخصصة للعبادة[352].

الإقتراح التاسع

تَقترح اللجنة العلمانية أن تقوم وزارة التعليم العالي والبحوث، بنشر "ميثاق العلمانية في المصالح العمومية[353]" في كل مواقع مؤسسات التعليم العالي العمومية. يجب أن يُلصق هذا الميثاق على واجهات هذه المؤسسات وفي كل الاماكن التي يمر منها الطلاب. كما يجب أن يُضم الميثاق المذكور على شكل ملحق إلى النظام الداخلي لهذه المؤسسات، وأن يُشعَر به كل الطلاب.

الإقتراح العاشر

تقترح اللجنة العلمانية أن يتم التنفيذ الفعلي للقرارات والتعميمات المتعلقة بقروض صندوق التضامن وتنمية المبادرات الطلابية FSDIE. إن هذه القروض لا ينبغي أن تحصل عليها جمعيات طلابية ذات أهداف وأنشطة دينية[354].

الإقتراح الحادي عشر

---

[350] تقصد اللجنة بكلمة "المحلات" Locaux، "قاعات الصلاة" ، التي غالبا ما كان يحصل عليها الطلاب المسلمون من طرف مركز الخدمات الجامعية.. وتوجد هذه المحلات في قلب كل حي جامعي.. وتلعب دورا كبيرا في حياة الشباب المسلمين المقيمين في الأحياء الجامعية، لِما لها من فائدة في الإستقرار الروحي والنفسي للشاب في مرحلة حساسة من حياته في الغرب. ولا زلت أذكر في رمضان أني كنت أحضر لقاعة الصلاة في الحي الجامعي وكنت أجدها مكتظة بالطلاب المسلمين من كل الأصول، وكنا نصلي فيها الصلوات الخمس، والتراويح... وكانت محل اجتماع الشباب للتشاور والإهتمام بهموم الطلاب الجدد... وتهدف اللجنة العلمانية - عبر هذ الإقتراح - إلى منع هذه المحلات. فحسبنا الله ونعم الوكيل على هذا المكر وعلى هذا الإنحياز العجيب ضد فئة معينة من فئات المجتمع...

[351] تقصد اللجنة بالمساواة بين الرجل والمرأة أن قاعات الصلاة التي يشغَلها الطلاب المسلمون تكون غالبا مكتظة بالذكور، إذْ لا توجد إلا قلة قليلة من الطالبات.. فتريد اللجنة أن تكون ثمت مساواة بين الجنسين من حيث اللباس والإختلاط، والسفور وغير ذلك من دواعي الفحشاء والفجور.

[352] هنا تدعو اللجنة العلمانية بشكل واضح إلى حظر أنشطة الجمعيات الطلابية المسلمة وإلى غلق هذه القاعات أمام الطلاب المسلمين لئلا يقيموا فيها الصلاة. لكني أقول لهم : (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يُذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين، لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم)، صدق الله العظيم.

[353] انظر تفاصيل ما جاء في هذا الميثاق، في فصل " قوانين العار" بعد كلامنا عن قانون حظر النقاب.

[354] إن صندوق التضامن FSDIE هو غلاف مالي تساهم به الدولة في دعم مشاريع الطلاب الثقافية والجمعوية، على مستوى كل الجامعات.. وتدعو لجنة العلمانية عبر اقتراحها هذا، إلى أن تحظر الحكومةُ دعمَها المادي على جمعيات الطلاب المسلمين خاصة؛ بحيث لا يستفيد من القروض إلا الجمعيات الأخرى المسيحية واليهودية واللادينية وغيرها. إنها سياسة تجفيف المنابع. فتأمل.

تقترح لجنة العلمانية أن تقوم الهيئات القرارية في كل مؤسسة تعليمية عليا بتعيين مراسل يسمى " مراسل العلمانية" Correspondant Laîcité. ويمكن إيكال هذه المهمة – حين تأسيسها - إلى وسيط مؤسسة التعليم المعنية.

الإقتراح الثاني عشر

تقترح لجنة العلمانية أن يُدرَج في قانون التربية والتعليم مادة تشريعية تقول أن عمال ومحلات مؤسسة "كروس CROUS"[355] خاضعون لمبدإ علمانية الدولة. وعليه فلا يمكن لهم أن يقبلوا بوجود أي مكان للعبادة ، ولا بتقديم طعام ذي صبغة دينية.

أعضاء لجنة العلمانية في المجلس الأعلى للإندماج

في آخر هذا التقرير الذي أصدرته "لجنة التفكير والإقتراحات حول العلمانية" التابعة لمجلس الإندماج HCI ، نجد ملحقا يحتوي على أسماء أعضاء اللجنة، الذين قاموا بتحرير هذه الإقتراحات.

وقد لفتَ انتباهي أسماء عربية في لائحة أعضاء اللجنة .. وهم أفراد محسوبون على المسلمين، منهم الكاتب "غالب بن الشيخ" ، وهو بن الرئيس الأسبق لمسجد باريس الكبير. وقد سبق الكلام عنه في باب الشخصيات المناوئة للإسلام..

يُعرَف عن " غالب بن الشيخ" ميوله وأفكاره العلمانية المتطرفة .. ولا أبالغ إذا قلت أنه يمثل لعنة حقيقية على مسلمي هذه البلاد؛ لِما بذله من جهد وتفكير في التضييق على أهل ملته من الطلاب والشباب القادمين إلى فرنسا لطلب العلم. ولا أجد ما يصْدُق عليه إلا ما قاله المولى سبحانه عن الوليد بن المغيرة ، كبير صناديد قريش، (إنه فكّرَ وقدَّرَ ، فقُتِل كيف قَدَّرَ ثم قُتل كيف قدّرَ).. فلبئس هذا التفكير الذي يقود صاحبه إلى الدعوة إلى منع إقام الصلاة في الأحياء الجامعية ، وإلى المطالبة بتعرية البنات المسلمات في صور بطاقات التعريف المدرسية...

[355] مؤسسة "كروس" CROUS هي إدارة تابعة لوزراة التعليم ، وتتخصص في تقديم الخدمات الجامعية للطلاب، من مسكن، ومطاعم، وقاعات للنشاطات الجمعوية. وتخضع هذه المؤسسة لانتخابات ديموقراطية يَنتخب فيها الطلاب ممثليهم على مستوى المؤسسة. وفي المدن الكبرى ، يحصل الطلاب المسلمون على مقاعد كثيرة في الإنتخابات بحكم كثرة الطلبة المسلمين. وطبقا لنظام "كروس" فإن الجمعيات الطلابية التي حصلت على أكبر عدد من المقاعد يحق لها أن تحصل على قاعات للأنشطة ... وكان الطلاب المسلمون – بحكم فوزهم في الإنتخابات الطلابية- يمتلكون عدة قاعات للانشطة، حولوها إلى قاعات لأداء صلاة الجماعة والجمعة والتراويح ...فيأتي اقتراح لجنة العلمانية هنا، لينسف هذا المبدأ الديموقراطي ، ويدعو الحكومة إلى فرض مبدإ العلمانية في قلب مؤسسة "كروس" ، ليُحرَم الطلاب المسلمون من أداء الصلاة في هذه القاعات ومن ممارسة مختلف النشاطات الثقافية والدينية.

ومن أعضاء اللجنة طبيب جزائري يدعى صادق بلوسيف Sadek BELOUCIF، وهو مختص في الجراحة ، ورئيس مصلحة التخدير و الإنعاش في أحد مستشفيات باريس. وُلد في عنابة بالجزائر سنة 1958م. أبوه كان نائبا في البرلمان الفرنسي عن إفريقيا الشمالية، أيام استعمار الجزائر، وأمه كانت مدرسة للغة الإنجليزية. هاجر إلى فرنسا وعمره ست سنوات، ونشأ فيها وتربي، ولم يذق من علوم الشريعة ولا من روحانية الإسلام شيئا مذكورا... فلا تعجب إذا وجدته في أعضاء " لجنة العار " هذه.

ومنهم أسماء غنيفي ، الرئيسة الحالية لجمعية لا مومسات ولا خاضعات Ni putes Ni soumise[356]. وُلدت أسماء في قسنطينة بالجزائر سنة 1975 . قُتل أخوها في الحرب الجزائرية سنة 1994. ومنذ ذلك الوقت، بدأت خصامها مع الإسلام كدين. نشرت عدة كتب تهاجم فيها التيارات المتشددة. وهي متخصصة في علم النفس ومناضلة أنثوية. وأسست جمعية نساء أورو- متوسطيات ضد التطرف.

ومنهم "سهام حبشي"، الرئيسة السابقة لجمعية لا مومسات ولا خاضعات. وهي أيضا جزائرية ، وُلدت في نفس السنة التي وُلدت فيها صاحبتها أسماء غنيفي، 1975، وفي نفس المدينة أيضا، قسنطينة.

تُعتبر " سهام حبشي" فاعلة نسوية كثيفة النشاط على المستوى الجمعوي في فرنسا. كانت من كبار الناشطات اللواتي استشارهن البرلمان الفرنسي قبيل إصدار قانون حظر النقاب. كانت آراؤها محرضة على النساء المتحجبات وبذلت كل الجهود من أجل إقناع النواب بالتصويت على مشروع قانون حظر النقاب.

أثناء جلسة استماع النواب لرأيها حول مشروع قانون حظر النقاب- كشفت فجأة " سهام حبشي" صدرها أمام النواب ، وصاحت أمام الكاميرات: (لماذا أشعر بالخجل من جسمي؟ لا أجد في جسدي شيئا يخجلني) .. في إشارة إلى أن المسلمات المتحجبات يخفين- حسب ظنها – أجسادهن بسبب الخجل من أشكالهن.

لـ" سهام حبشي" علاقة وطيدة بالتيار الإسلاموفوبي الفرنسي، وغالبا ما تَستدعي في نشاطات جمعيتها بعض رموز الإسلاموفوبيا مثل الناشطة ميشيل فيانيز Michelle Vianès صاحبة الموقع الفرنسي " ريبوست لاييك Riposte Laique" وهو موقع انترنت علماني يشتهر بمقالاته الشديدة اللهجة والعداء تجاه الظهور الإسلامي في فرنسا.

356 جمعية نسوية علمانية التوجه، ماسونية الأفكار، تقول أنها تدافع عن حقوق المرأة. وتستقطب الكثير من النساء العربيات.. فقد استقبلت سنة 2004 مجموعة من النساء السعوديات و المغربيات وناقشن قضية المرأة في العالم الإسلامي.. تركز الجمعية نشاطها على المرأة المسلمة تحديدا.

ومن أبرز أعضاء لجنة العلمانية المذكورة ، لفت انتباهي أيضا اسما رجلين ينتميان معا إلى " المحفل الشرقي الماسوني الفرنسي" الذي يسمونه هنا بـ Le Grand Orient . هذان الرجلان هما : فرانكو كابالدي Franco CAPALDI و آلان شمعون Alain SIMON. أما الأول (فرانكو كابالدي) فيشغل منصب المعلم الأعظم المساعد Le grand maitre adjoint ، أما الثاني (شمعون) فهو كبير مستشاري المحفل، ومرشح ليكون المعلم الأعظم...

لكن الذي لم أفهمه ولم أجد له تفسيرا إلى الآن، هو : ماذا يفعل هذان الرجلان في لجنة تفكيرية تابعة للمجلس الأعلى للإندماج التابع بدوره لقمة الهرم في الدولة، رئاسة الوزراء؟؟؟ هل يعني ذلك أن مشروع العلمانية في فرنسا تحركه أياد ماسونية؟ أم هل يعني ذلك أن السياسة العامة في فرنسا كلِّها تُسيَّر وفق مخططات ماسونية؟ أترك للقارئ التأمل في ذلك.

تشكيلة المجلس الأعلى للإندماج HCI

ذكرنا آنفا أن المجلس يتكون من 20 عضوا من ذوي التخصصات المختلفة في شتى الميادين. ومن أبرز سمات المجلس احتواءه على أعضاء من أصول عربية من أبرزهم "سمية بلعيدي مالينبوم " Soumia BELAIDI MALINBAUM وهي سيدة أعمال فرنسية من أصل جزائري ولدت سنة 1962 في ولاية لين l'Aisne بفرنسا. وهي أخت المتطرفة العلمانية يامينة بن جيجي (بجيم مصرية) التي كانت وزيرة للفرانكفونية في عهد فرانسوا أولاند والتي تُشتهر بأفلامها الوثائقية عن المسلمين ولها سلسلة شهيرة تسمى (نساء الإسلام)كانت تبثها قناة فرانس 2. وهي في الحقيقة سلسلة غير مشرفة للمسلمين لِما فيها من تحيز وقلة موضوعية.

ومن أعضاء المجلس " ناصر مداح" وهو حاكم مقاطعة سين سان ديني Seine saint-Denis قرب باريس. ولد هذا الرجل سنة 1959 في منطقة "لو با دوكالي Le pas de Calais" . وهو من أصل جزائري أيضا.

وحين تعيينه حاكما لهذه المقاطعة ذات الأغلبية المسلمة قالت عنه صحيفة لوباريزيان Le parisien، يوم تعيينه ، أنه يعرَّف بأنه (مسلم غير ملتزم)[357] Musulman non pratiquant.

مباشرة من يوم غد، أصدر ناصر مداح إعلانا صحفيا يصحح فيه الخطأ ويعلن فيه أنه (غير مسلم بتاتا وأنه يعتز بعلمانيته[358]) .

[357] Le Parisien, édition de Seine-Saint-Denis, 11 décembre 2008

ولا تعجب من جواب ناصر مداح "لصحيفة لوباريزيان" وإعلانه أنه ليس مسلما لله، فمتى كانت فرنسا تثق في مسلم حتى تسند إليه مهمة إدارية عليا؟ ومتى كان أمثال ناصر مداح يعبؤون أصلا بدين الإسلام.

ومن أعضاء المجلس من أصول عربية "عبد الوهاب المدب" .. وُلد سنة 1946 في تونس ودخل فرنسا سنة 1967 . جده هو الشيخ المختار المدب كان يدرس علم القرآت في جامع الزيتونة وأبوه كان يدرّس مبادئ أصول الفقه الإسلامي في نفس الجامعة. فسبحان من يخرج الميت من الحي.

اعتنق "عبد الوهاب المدب" دين العلمانية، ومارس مهنة الصحافة ، ودرّس الأدب المقارن في جامعة باريس 10. وكان له برنامج إذاعي اسمه (ثقافات الإسلام)، يُبث في راديو فرانس كولتور France culture. وله كتاب شهير بعنوان (مرض الإسلام) La maladie de l’islam، ألفه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.و يتهجم فيه بعنف على دين الإسلام ويعتبره مشابها للنازية الألمانية وللتطرف المسيحي في القرون الوسطى.

يتكلم عبد الوهاب المدب في كتابه عن ما يسميه مرض الإسلام منذ العهد النبوي في المدينة ويغمز في المعارك التي جرت بين النبي صلى الله عليه وسلم ومشركي العرب، ويلمز في حروبه الدفاعية من أجل نشر الإسلام والحفاظ على كيان الدولة المسلمة الوليدة. ثم يمر على العصر العباسي، فعصر المماليك فالحروب الصليبية فالدولة السعودية الحديثة.

كما يشن فيه الحرب على السلفية الحديثة أو ما يسميها هو في كتابه بـ(الوهابية). ويتهجم على حكام المملكة العربية السعودية وعلمائها بشكل صارخ، فيقول أن (قيادة أمريكا للعالم هي التي ولدت الوهابية ، وأن الوهابيين و الساسة الأمريكيين المتدينين المتطرفين ليسوا إلا تيارا دينيا واحدا ويتقاسمون الكثير من وجهات النظر مع بعضهم البعض).

يعتبر عبد الوهاب المدب من أكابر المعادين لمسلمي فرنسا ، ومن مشجعي الحكومات الفرنسية المتعاقبة على تشريع قوانين تضيّق على المسلمين. وقد صرح ذات مرة لمجلة لوبوين L e point في عددها الصادر بتاريخ 28 يناير 2010 ، برأيه في قانون منع النقاب ، قائلا : (يجب أن نجعل حياة هؤلاء المسلمات لا تطاق) فتأمل قوة عبارته... وشدة تحمسه على المسلمين..

ويعلم مسلمو فرنسا علم اليقين أن أمثال عبد الوهاب المدب ، وغالب بن الشيخ، و سهام الحبشي ...هم أشد وطأة وثقلا على المسلمين من غلاة العلمانيين الفرنسيين أنفسهم.

[358] Le Parisien, édition Île-de-France, 12 décembre 2008.

ونذكر من أعضاء المجلس أيضا سليمة ساع Salima SAA، وهي فرنسية من اصل جزائري ابوها كان (حرْكيا) جندته فرنسا في الجيش الفرنسي. ولدت هذه السيدة سنة 1971 في مدينة سواسون Soisson في ولاية "لين " L'aisne، وتنتمي لحزب اليمين ذي الميول الصهيونية. وقد ترأست الوكالة الوطنية للتكافل الاجتماعي والمساوات في الفرص.

ومن أعضائه مليكة سوريل Malika SOREL وهي أيضا من أصل جزائري.. لها كتابات حول موضوع الهجرة والإندماج في المجتمع الفرنسي.

ونظرا لقلة عطائه، وعدم جدوائيته، فقد تم حل المجلس الأعلى للإندماج في يوم ذكرى ميلاد المسيح : 24 دجمبر 2012 في خلافة الرئيس فرانسوا أولاند.

معاهد الدراسات الإحصائية

من كبريات المؤسسات العمومية المناهضة للحضور الإسلامي في فرنسا، نذكر معاهد الإحصاء التي طالما دأبت على دراسات إحصائية أقل ما يقال عنها أنها بعيدة عن المنطق العلمي النزيه والمحايد.. تستهدف هذه المعاهد في إحصائياتها شريحة المسلمين بالذات عربا وعجما. وغالبا ما تقوم بدراساتها الإحصائية في أوقات المواسم و الأعياد الدينية عند المسلمين مثل موسم رمضان، وعيدي الفطر والأضحى ، وفترة الحج ويوم عرفة.. وتُنشر هذه الإحصاءات في الجرائد الواسعة الإنتشار مثل جريدة لوموند، لوفيجارو، وليبراسيون ، ونوفلوبس، وغيرها.... وللتفصيل في هذه الإحصاءات وتوقيتاتها نشرها المثيرة ، يُرجع إلى فصل الإعلام من هذا الكتاب..

ونذكر هنا نبذة سريعة عن أشهر هذه المؤسسات الإحصائية.

معهد إيفوب Institut IFOP

ويسمى بالمعهد الفرنسي للرأي العام، Institut français d'opinion publique. وهو أول مؤسسة إحصائية في فرنسا.

تأسس معهد إيفوب سنة 1938 على يد أستاذ جامعي متخصص في الدراسات النفسية الإجتماعية يدعى جان ستيتزل Jean Stoetzel (1910-1987). وهو أول من أدخل إلى فرنسا طريقة استطلاع الرأي العام بعد رجوعه من الولايات المتحدة الاميريكية. ولهذا الرجل أطروحة قيمة تحت عنوان Théorie

des opinions أي نظرية الآراء، ويحذر فيها من " الطابع الخطير والمؤذي لإستطلاعات الرأي العام؛ لكونها تحتوي على عناصر متغيرة غير دائمة éphémère، وغير نزيهة ، ومختلطة، وأحيانا غير مفهومة، ثم إن المحققين في هذه الإستطلاعات غالبا ما يفتقدون للحياد[359]"

وهذه " العناصر المتغيرة اللاحيادية" التي حذر منها "ستيتزل" في أطروحته هي نفسها التي ولغت فيها صحافة اليوم إلى أذقانها، خاصة فيما يتعلق بالإستطلاعات المتعلقة بالحضور الإسلامي في فرنسا. فاختيار كبريات الصحف لتوقيت الإحصاءات (المواسم الدينية الإسلامية) ، وطريقة طرحهم للأسئلة على المستطلَعين و الإستهداف الواضح في الأسئلة لشريحة المسلمين ، كلها عناصر تثبت بسهولة، عدم نزاهة وجدية الصحافة والمعاهد الإحصائية الفرنسية في استطلاعاتها...

من أشهر أعمال معهد إيفوب IFOP ضد المسلمين ، دراسته الإحصائية التي نشرها في يوم عرفة ، على موقعه بتاريخ 25 اكتوبر 2012 الموافق ليوم التاسع ذي الحجة (يوم عرفة) من سنة 1433 للهجرة؛ أي يوما واحدا قبل عيد الأضحى. فتأمل كيف يختارون توقيت استطلاعاتهم حول المسلمين!

جاء هذا الإستطلاع تحت عنوان : Image de l'Islam en France ، بمعنى " صورة الإسلام في فرنسا" .. ونشرته صحيفة لوفيجارو ، ويقول أن :

"60 في المائة من الفرنسيين يعتبرون أن تأثير الإسلام وظهوره على الساحة أصبح بارزا. وأن 43 في المائة من الفرنسيين تعتقد أن الجالية المسلمة في فرنسا تهدد الهوية الوطنية... وأن 68 في المائة من الفرنسيين ترفض إنشاء نقابات أو أحزاب سياسية تعتمد في مرجعيتها على الإسلام[360]"

وفي الثامن أغسطس سنة 2013، الموافق ليوم عيد الفطر نشر معهد ifop إحصاء[361] ، بالتعاون مع جريدة لوفيجارو، وكان هذا الإحصاء على شكل سؤال واحد يقول : **هل أنت موافق على الحجاب الإسلامي في قاعات الدرس بالجامعات؟** وجاء الجواب أن عدد الفرنسيين الرافضين للحجاب في الجامعات الفرنسية يبلغ 78 في المائة[362].

---

[359] Stoetzel jean, Théorie des opinions, PUF, Paris, 1943.

[360] http://www.ifop.com/?option=com_publication&type=poll&id=2028 (Page consultée 17/01/2017)

[361] يتزامن تاريخ نشر هذا الإحصاء مع نشر المجلس الأعلى للإندماج لإقتراحاته التي دعا فيها الحكومة إلى حظر الحجاب في الجامعات..فتأمل كيف تُعبّأ كل الوسائل الرسمية ممثلة في مجلس الإندماج، والوسائل الإعلامية والإحصائية ممثلة في لوفيجارو ومعهد إيفوب ، كل ذلك من أجل قمع المسلمات ومنعهن من ارتداء الحجاب في الجامعات وفي شتى مدارس التعليم العالي ...

[362] صحيفة لو فيجارو، عدد ألكتروني بتاريخ 2013/08/08 ، مقال بعنوان Une majorité de français contre le voile islamique à l'université (أغلبية الفرنسيين ضد الحجاب الإسلامي في الجامعة).

وفي مارس من نفس السنة، أي 2013 ، نشر نفس المعهد ، IFOP، إحصاء مشابها على شكل سؤال يقول (**هل أنت موافق على لبس الحجاب في الأماكن الخاصة التي تستقبل العامة من الناس؟**) وجاءت نتيجة الإحصاء أن 84 في المائة من المستطلَعين ترفض ارتداء المسلمات للحجاب في الأماكن الخاصة، و نشرت الإحصاءَ جريدة "وست فرانس Ouest France" .

وفي يوم التاسع والعشرين من ابريل 2016، نشرت معهد IFOP إحصاء آخر عن المسلمين، جاء في نتيجته أن "52 في المائة من منتخبي اليسار الفرنسي يعتقدون أن الإسلام غدا أكثر وضوحا على الساحة... إن هذا الإحصاء يدل على رفض كامل لدين الإسلام[363]" تحرّض الجريدة.

وبالجملة، ففي كل فترة أو موسم ديني إسلامي يقوم هذا المعهد بالتعاون مع لوفيجارو – المملوكة من رجل الأعمال اليهودي سيرج داسو - ، ومع جرائد أخرى، بنشر إحصاءات خاصة مستهدفة للمسلمين ودين الإسلام.

معهد الإحصاء إبسو Institut IPSOS

هو مؤسسة ذات طابع دولي لتسويق استطلاعات الرأي، أسسها سنة 1975 رجلان أحدهما تاجر من أكبر أثرياء فرنسا يدعى ديديي تروشو Didier Trucho الذي كان من كبار مناضلين شباب الحركة الشيوعية الماركسية اللينينية في فرنسا أيام مظاهرات مايو 1968 .. والثاني يدْعى جان مارك ليك Jean Marc LECH (1944-2014) الذي كان يصنف كواحد من صناديد التيار الصهيوني الفرنسي، هاجر أبواه من بولونيا Pologne ليقطنا في شمال فرنسا.

ويعتبر معهد " إبسو" ثالث أكبر معهد للإحصاء واستطلاع الرأي العام، على مستوى العالم. ويشارك في أسهمه عدة شركات تجارية، ومصارف أمريكية، من أشهرها بنك أمريكا Bank of America الذي يساهم بنسبة 3.54%.

ومن أشهر إحصاءات المعهد ، المثيرة للجدل وللقرف في بعض الأحيان، ذلك الإحصاء الذي صدر يوم 31 يناير 2016 على صفحات جورنال "جي دي دي JDD" ، واحتوى الإحصاء على السؤال التالي :

---

[363] لو فيجارو ، عدد إلكتروني بتاريخ 2016/04/28 ، من مقال Islam : Une image dégradée en France et en Allemagne (الإسلام : صورة سيئة في فرنسا وألمانيا)

" هل لقيتم خلال السنة بعض المشاكل (سباب، اعتداء) من طرف شخص أو بعض الأشخاص المنتمين للمجموعات التالية :

- أشخاص من أصول مغاربية (المغرب، الجزائر ، تونس)
- الغجر
- أشخاص مسلمون
- أشخاص من أصول إفريقية (إفريقيا السوداء)
- كاثوليك
- يهود
- أشخاص من أصول آسيوية"

وجاءت نتيجة الإحصاء كالتالي :

- أشخاص من أصول مغاربية : نعم، بنسبة 29 في المائة
- أشخاص من الغجر : نعم بنسبة 27 في المائة
- أشخاص من المسلمين : نعم بنسبة 26 في المائة
- أشخاص من الأفارقة: نعم بنسبة 17 في المائة

وجاء في آخر اللائحة : أشخاص من اليهود بنسبة 4 في المائة."

اللافت في هذا الإحصاء ، هو السؤال التحريضي المثير. وكذا تقسيم المجموعات في السؤال. حيث تعمّد المحققون فصل " الأشخاص من أصول مغاربية" عن " الأشخاص المسلمين" في حين أن النوعين لا ينفصلان. فكل المغاربة تقريبا هم من المسلمين. وبعملية حسابية بسيطة تجمع نسبة النوعين (29 في المائة مغاربيين و26 بالمائة مسلمين) نجد أن نسبة 55 في المائة من المسلمين هم من يعتدون أو يهاجمون الآخرين، حسب نتيجة الإحصاء. ولو أضفنا " الأشخاص من أصول إفريقية" - كونهم غالبا من المسلمين- لكانت نتيجة الإحصاء المتعلقة بعدوانية المسلمين هي 72 في المائة. وهو رقم صادم. أي أن 72 في المائة من المسلمين هم - كما يفترض الإحصاء - سبابيون وعدوانيون تجاه الآخرين.

وهذا يدل بوضوح على خُبث المحققين وعدم نزاهتهم في هذا الإحصاء بل وتحريضهم للرأي العام ضد طائفة المسلمين بالذات، حيث يعمدون إلى تصوير المسلمين بالأرقام وكأنهم أشخاص عدوانيون، يسبون الناس في الشوارع ويهجمون عليهم. في حين أن الجاليات اليهودية تظهر في نتيجة الإحصاء وكأنها طاهرة نقية لا ترتكب إثما ولا محظورا.

وبعيد صدور الإحصاء، أقامت المنظمات اليهودية ضجة إعلامية لم يسبق لها مثيل وقالوا أن هذا الإحصاء فيه "معاداة للسامية " ويجب محاكمة القائمين عليه... في حين أن المسلمين – وهم الضحية الأكبر في هذا الإحصاء - لم يقم لهم أحد ، ولا أي منظمة تدافع عنهم، وسكت مسجد باريس الكبير وغيره من المساجد، وسكت المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM (الممثل النظري للجاليات المسلمة في فرنسا) وبخَلَ على المسلمين ببيان واحد يشجب فيه ما جاء في الإحصاء..

وفي مطلع 2015 بعيد أحداث مقتلة الجريدة المسيئة للنبي الكريم ، نشر المعهد "إبسو" إحصاء آخر يستهدف المسلمين ،وجاء فيه أن 53 في المائة من الفرنسيين يرون أنفسهم في حالة حرب (إزاء الإسلام والمسلمين).

وبمناسبة عيد المولد النبوي الشريف الموافق ليوم 24 يناير 2013، نشر المعهد إحصاء في صحيفة لوموند ، تحت عنوان **" دين الإسلام مرفوض من غالبية الفرنسيين"** . ولك أن تتأمل في قوة هذا العنوان وإثارته وفي رمزية تاريخ نشره.

جاء في نتائج الإحصاء المذكور، أن " 74 في المائة من الفرنسيين يرون أن الإسلام ليس دين تسامح ، وأن 80 في المائة من الفرنسيين يرون أن الإسلام يفرض مبادئه على الآخرين، وأن أكثر من نصف الفرنسيين يعتقدون أن 44 في المائة من المسلمين هم متطرفون[364]" وفي نفس المقال، تقول الجريدة أن "صورة الإسلام تسوء استطلاعا بعد استطلاع، ولا تتحسن".

ونشرت جريدة ليبراسيون نفس الإحصاء تحت عنوان مشابه لعنوان لوفيجارو : **" الإسلام مرفوض أكثر فأكثر من قِبَل الفرنسيين[365]"**

وللمزيد من الأخبار عن هذه الإحصاءات وتفاصيلها، انظر كلامنا في فصل "الإعلام ".

معهد "بي في آ " BVA

تأسس سنة 1970 بمبادرة من إعلامي يهودي يسمى ميشيل بريلى Michel Brulé من مواليد 1932، مات أبوه في عمليات التهجير.

[364] صحيفة لوموند، عدد ألكتروني بتاريخ 2013/01/24، من مقال بعنوان La religion musulmane fait l’objet d’un profond rejet de la part des français (الديانة الإسلامية مرفوضة كليا من غالبية الفرنسيين)

[365] صحيفة ليبراسيون، عدد ألكتروني بتاريخ 2013/01/25، من مقال بعنوان L’islam de plus en plus rejeté par les français (الإسلام مرفوض، أكثر فأكثر، من طرف الفرنسيين)

تتلمذ "ميشيل بريلى" في جامعة السوربون على شيخه "جان ستيتزل" مؤسس معهد إيفوب IFOP الذي سبق وأن تكلمنا عنه.

ولمعهد BVA اندفاع كبير في الإحصاءات المشوّهة لصورة المسلمين في فرنسا، ومن أشهرها إحصاءه الذي نشره قبيل صدور "قانون حظر الحجاب الإسلامي في المؤسسات العمومية" .. فقد نُشر هذا الإحصاء بتاريخ 14 نوفمبر 2003 الموافق ليوم الجمعة ، العشرين من رمضان من سنة 1424 للهجرة[366].

وجاء فيه أن :

" 43 % من الفرنسيين يعتقدون أن السلطات العمومية لا تدافع بما فيه الكفاية عن العلمانية... وأن اثنان وسبعين في المائة من الفرنسيين يوافقون على تشريع قانون يحرّم الحجاب الإسلامي[367]"

وقد لعب هذا الإحصاء دورا كبيرا في تنوير السلطة العمومية ، وتشجيعها على السير في مشروع قانونها المانع للحجاب الإسلامي، والذي تمت الموافقة عليه أربعة أشهر بعد هذا الإحصاء، أي في 15 مارس 2004.

ويمتلك BVA مكاتب مختلفة في عدة دول أوروبية منها انكلترا، وإيطاليا، وألمانيا، وله مكتب في آمريكا وآخر في الصين.

معهد أوبينيوه واي Opinion Way

أنشأه ثلاثة أعضاء منشقين عن معهد إبسو الآنف الذكر.. يختص هذا المعهد في ميدان الإتصالات، والتسويق، والإستهلاك، وفي استطلاعات الرأي العامة المتعلقة بحضور الأجانب في فرنسا.

ومن أشهر إحصائياته، إحصاء فبراير 2015 المتعلق بالمهاجرين إلى فرنسا، حيث أظهر فيه أن " 69 في المائة من الفرنسيين يعتقدون أن في فرنسا عددا هائلا من المهاجرين، وفي الجواب على سؤال آ خر عن صورة الإسلام جاء أن 30 في المائة من الفرنسيين ترى أن الإسلام دين سلبي جدا...

[366] تأمل هنا أيضا رمزية تاريخ نشر الإحصاء (يوم الجمعة، بداية العشر الأواخر من رمضان)!

[367] http://www.bva.fr/fr/sondages/le_port_des_signes_religieux.html (Page consultée 17/01/2017)

وعن أطفال المهاجرين ، قالت نسبة 40 في المائة من المستطلَعين أن أطفال المهاجرين المولودين في فرنسا ليسوا بفرنسيين حقيقيين.في حين أن 87 في المائة من الفرنسيين تعتقد أن اليهود هم فرنسيون مثل الآخرين...[368]"

وعلى العموم، فإن الأعمال الإحصائية التي ينشرها هذا المعهد لا تختلف في طبيعتها عن منشورات المعاهد الإحصائية السالفة الذكر.

و يمكننا القول أن كل هذه المعاهد يجمعها عنصر مشترك واحد، هو استهداف شريحة المسلمين في الإحصائيات واستطلاعات الرأي العام.. ويلاحظ أنها تبذل قصارى جهدها في إبراز صورة سمجة جدا وسلبية عن الإسلام والمسلمين في هذه البلاد، في نفس الوقت التي تعطي فيه صورة إيجابية عن اليهود وعن أنهم مندمجون في المجتمع الفرنسي وأنهم فرنسيون مثل كل الفرنسيين... ولا يخفي ما في هذه الدراسات الإحصائية من تحيز ، وقلة موضوعية، وبعد عن المنهج العلمي الجدي النزيه الرصين.

وثمت معاهد إحصائية أخرى مثل معهد فيافوييس VIAVOICE ، ومعهد INSEE ، ومعهد CSA ومعهد TNS SOFRES... لها منشورات تستهدف المسلمين، لكني لم أطّلِع فيها على الهجوم الممنهج الذي رأيته في المعاهد الإحصائية التي تكلمتُ عنها آنفا.

[368] http://www.opinion-way.com/pdf/cevipof-cese-opinionway-barometre_confiance_en_politique_vague6b.pdf

الفصل الثاني عشر

اللوبي الصهيوني ومؤسساته

مقدمة

إن موضوع مجموعات الضغط اليهودية وتأثيرها في القرار السياسي الفرنسي وفي توجيه وتضليل الرأي العام وتأليبه على الإسلام والمسلمين، كل أولئك بحر لا ساحل له... ويحتاج إلى كتاب بحياله... لكني أذكر هنا مقتطفات ونوادر عن بعض المؤسسات اليهودية المتنفذة في فرنسا، وأعمالها المعادية للمسلمين.

يمثل اليهود في فرنسا أكبر جالية يهودية في أوروبا بأسرها، وهم متنفذون في كل شيء، فلا تكاد تجد شركة صناعية كبرى ، أو مصرفا، أو مؤسسة مالية، إلا وعلى قمة إدارتها جماعة منهم.

وفي فرنسا، يملك اليهود كل وسائل الإعلام تقريبا، من جرائد كبرى، وإذاعات وقنوات تلفزيونية .. ويلعب إعلامهم المقروء والمسموع والمرئي دورا كبيرا في تنفير المجتمع الفرنسي من طائفة المسلمين ، وتصويرها على أنها طائفة عدوانية، إرهابية، هي مصدر الشر ...

وإن أردتَ أن تعرف المزيد من نفوذهم في قطاع الإعلام وصناعة الرأي العام، فارجع إلى كلامنا في فصل "الإعلام ".

وأبرز ما يميز اليهود في هذه البلاد هو اتحادهم ، وشدة التماسك والتعاضد فيما بينهم، ولا يُصاب واحد منهم بسوء في الشارع أو في أي مكان إلا وهبَّ الإعلام على مدار اليوم يُعدّ تقريرات صحفية عن ما يسمونه " معاداة السامية"... ولعل هذه الوحدة هي التي أوصلتهم إلى هذا المستوى من القوة والنفوذ...

ومن مظاهر التعاون فيما بينهم أنهم يقومون دوريا بجمع الاموال من رجال الأعمال وكبراء الأطباء والمحامين الذين يعطون أموالهم بكرم وسخاء.. ويبعثوا بها إلى مؤسسات الجيش الإسرائيل في فلسطين لدعم الجيش في حربه على أهل فلسطين...

*****

وهاهي بعض المؤسسات اليهودية الكبرى التي تلعب دورا بارزا في دعم اليهود وفي مقاومة الحضور الإسلامي على التراب الفرنسي :

مؤسسة كريف CRIF

ويُطلق عليها اسم " المجلس التمثيلي لإسرائيليي فرنسا" . تأسس "كريف" سنة 1944 من طرف بعض اليهود الذي ساهموا في عمليات المقاومة الفرنسية ضد الألمان، وهو مؤسسة كبيرة تحتضن كل الهيئات السياسية، والإجتماعية، والدينية الممثلة للجاليات اليهودية في فرنسا.

تنظيميا، هو يكافئ تقريبا مجلس الديانة الإسلامية CFCM الذي يمثل الهيئات والجمعيات التابعة للجاليات المسلمة. لكن شتان ما بين الإثنين ! فهذا الأخير ممزَّق كل ممزق، وتتناهشه الأحقاد والصراعات الداخلية الشخصية بين مسيّريه، وتتجاذبه المغرب والجزائر؛ فهو مجلس لا خير فيه، وضَرّه أقرب من نفعه. ولم يجلب للمسلمين إلا النحس، وسوء الصيت والمسخرة أمام أعين العالمين. ومسؤولوه متهمون كلهم في دينهم، ومتهمون في نزاهتم وإخلاصهم .. ولا تثق فيهم أي هيأة أو جمعية من جمعيات المسلمين؛ لأن الدولة الفرنسية هي التي عيّنتهم ورعتهم ودعمتهم.

ويضم مجلس CRIF ما يزيد على ستين هيأة وجمعية يهودية. وهو عضو في المؤتمر اليهودي العالمي المؤيد للحركة الصهيونية العالمية التي عملت على احتلال فلسطين...

ومن أبرز الهيآت المنضوية تحت Crif مؤسسة مالية تدعى "صندوق التكافل اليهودي الموحّد" Fond social juif unifié، و يضم هذا الصندوق ما يقرب من مائتين وخمس وأربعين جمعية تعمل في مجال الدعم المالي للجاليات اليهودية.

ويبلغ عدد أفراد الجالية اليهودية في فرنسا ما يناهز ست مائة ألف شخص، وهو إحصاء غير رسمي؛ لأن القانون الفرنسي يمنع إحصاء الأفراد حسب أصولهم أو ديانتهم.

منذ 2013، يرأس مجلسَ CRIF رجلٌ صيرفي يسمى روجيه كيكرمان Roger Cukierman من مواليد سنة 1936، وأبواه من يهود بولندا ، هاجرا إلى فرنسا واستقرا فيها.

ويشغل هذا الرجل – في نفس الوقت - منصب نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي (أكبر مؤسسة يهودية في العالم)، ونائب رئيس التحالف الإسرائيلي الكوني Alliance israélite universelle.

خدم " روجيه كيكرمان" في مؤسسة روتشيلد المالية، وفي بنك إسرائيل العام Israel General Bank، وعمل عضوا تنفيذيا في الجمعية الفرنسية للبنوك. ويمتاز الرجل بمستوى فكري عال وله أطروحة

دكتوراه في علوم الإقتصاد ، حضّرها في اليابان تحت عنوان " رأس المال في الإقتصاد الياباني" ، وقد توكفت بطباعتها هيأة الصحافة الجامعية الفرنسية Presses universitaires de France.

لا يكتفي مجلس CRIF بتمثيل الجاليات اليهودية في فرنسا والدفاع عنها وحسب، بل يلعب دورا سياسيا هاما على الساحة الفرنسية ،خاصة فيما يتعلق بالحرب الأبدية بين الفلسطينيين واليهود ... وللمجلس تصريحات سياسية نارية ضد العالم العربي ، و ضد المقاومة الإسلامية حماس، خاصة أيام الحرب على غزة سنة 2014 في شهر رمضان. كما صرح بدعمه اللامحدود للجدار العازل ، حسب ما ورد في بيان المجلس بتاريخ الخامس من دجمبر 2006.

وكثيرا ما يتهجم رئيسه " روجيه كيكرمان" على الجاليات المسلمة في هذه البلاد، ويعتبر الشبابَ المسلمين مصدر الشر في فرنسا، جاء ذلك في بيان له يوم الإثنين الثالث والعشرين من فبراير 2015 حيث قال على أمواج إذاعة أوروبا 1 ، أن " كل العنف في فرنسا، يرتكبه اليوم الشباب المسلمون[369]" ، وأعاد نفس القول في مساء اليوم، ولم يجرؤ ممثلو الجاليات المسلمة آنذاك (محمد موساوي المغربي رئيس مجلس مساجد فرنسا، ودليل بوبكر الجزائري رئيس مسجد باريس) على أن يردوا بأي شيئ إزاء هذه التصريحات، واكتفوا بتصريح إعلامي خجول، وبمقاطعة عشاء مجلس CRIF الذي نظمه المجلس في عشية نفس اليوم. وكانت مقاطعة كبراء مجلس الديانة الإسلامية CFCM لحفل عشاء "كريف" هي الأولى من نوعها منذ تأسيس الـCFCM.

عشاء مجلس "كريف " CRIF

يشتهر مجلس CRIF بعشائه السنوي الذي يقيمه مطلع كل سنة، ويدعو إليه كافة الشخصيات السياسية المؤثرة في القرار الفرنسي، فكل الرؤساء الفرنسيين السابقين و الحاليين، ورؤساء الحكومات المتعاقبة يأتون إليه، وكذا الوزراء، ورئيس البرلمان ورئيس غرفة مجلس الشيوخ، والنواب، والشيوخ، ورؤساء الأحزاب السياسية، و رجال الأعمال، وأثرياء فرنسا... ويتطفل عليه كل سنة مسيّرو مجلس الديانة الإسلامية CFCM... وهو عشاء سياسي بامتياز.

كما يحج إليه من كل أصقاع العالم شخصياتٌ سياسية واقتصادية كبرى داعمة لإجرام إسرائيل في الأرض المقدسة. وقد حضره الرئيس الموريتاني الأسبق، العقيد اعلِ ولد محمد فال الذي قام بانقلاب

[369] إذاعة أوروبا1، صباحية الإثنين 2015/02/23

عسكري على معاوية ولد الطايع سنة 2005. ويتمنى الكثير من ساسة العالم الثالث أن يُدعَوْا إلى هذا العشاء الخاص، لكن لا يُدعى إليه إلا من ثبتت ولايته لإسرائيل و حزبها الكوني.

وقد تأسس حفل عشاء "كريف" لأول مرة سنة 1985، و جاء في أهدافه أنه يحمل الصوت السياسي ليهود فرنسا، و أنه يريد تأسيس حوار مع السلطة العمومية في فرنسا.. ويعتبر هذا العشاء جسر تواصل بين يهود فرنسا والساسة ورجال الأعمال النافذين . وكان حفل العشاء في بداياته يُنظَّم بشكل غير معلن في أروقة مجلس الشيوخ ويحضره عدد قليل من النافذين لا يتجاوز عددهم الخمسين شخصية...

ومع مرور الوقت وتزايد أعداد الجاليات المسلمة في فرنسا، وتصاعد الظهور الإسلامي، شعر ممثلو اليهود بنوع من العزلة والتهديد؛ فرأوا أن عليهم الإعلان عن هذا العشاء واستدعاء الساسة وصناع القرار لجلب المزيد من التعاطف مع اليهود... ومع مرور السنين أصبح هذا العشاء موعدا حاسما لكل سياسي يطمح للوصول إلى الحكم. وفي سنة 2015، حضر حفل العشاء ما يناهز سبع مائة شخصية من فرنسا ومن العالم بأسره. ويقام العشاء في فندق فاخر في قلب باريس في الدائرة الرابع عشرة.

خُطَب التملق والنفاق على منبر "كريف" CRIF

يعتبر عشاء "كريف" منبرا سياسيا صاخبا، إذْ يخطب فيه كبراء الساسة ويعلنون فيه عن القرارات الهامة التي ستُتخذ في فرنسا بشأن اليهود. من ذلك خطاب رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق آلان جوبيه Alain Juppé، سنة 1997، حيث أعلن فيه إنشاء هيأة عمومية تهتم بإحصاء الممتلكات اليهودية التي اغتُصِبت إبان الحرب العالمية الثانية..

ثم جاء رئيس الوزراء التالي "ليونيل جوسبان Lionel Jospin" ليقول في خطاب له في حفل عشاء سنة 2000 أن " على فرنسا أن تقوم بواجب الذكرى Devoir de mémoire (أي ذكرى تهجير اليهود) ، وأن لا تنساها" .

ثم جاء الرئيس ساركوزي، في حفل عشاء 2008 ، وكان أكثر تملقا في خطابه وقال " أنه يجب تلقين ما حصل لأطفال يهود المحرقة لكل طفل من أطفال المدارس الإبتدائية على كافة التراب الفرنسي"

ولا يخفي ما في هذا الكلام من التحيز والعنصرية والتطرف، والنفاق ! وإن ساغ أن تُخلَّد ذكرى أطفال يهود المحرقة في المدارس العمومية الفرنسية كما يقترح الرئيس ساركوزي، أوَ لا يحق – انطلاقا من احترام مبدإ المساواة – تخليد ذكرى أطفال الجزائر الذي سُفكت دماؤهم أيام الحرب الفرنسية في

الجزائر والذين مازال بعضهم حتى اليوم يولدون مشوهين بفعل التجارب النووية التي كانت تجريها فرنسا في صحراء الجزائر.. وقل نفس الشيء عن جرائم فرنسا في الهند الصينية، وعن جرائمها ضد أطفال إفريقيا الذين أذاقتهم فرنسا مرارة اليتم والتشرد بفعل سياستها الإستعمارية اللاإنسانية البشعة... وقل كذلك عن جرائم إسرائيل في فلسطين .. أليس من حق هؤلاء الصغار أن تُخلّد ذكراهم؟ أم أن أطفال البشر الآخرين أحط قيمة وأقل شأنا من أطفال بني إسرائيل؟

على كل حال، هذا مثال بسيط من التملق الخطابي الذي يمارسه الساسة الفرنسيون على منبر عشاء المجلس الفرنسي الممثل للجاليات اليهودية المعروف اختصارا بمجلس "كريف" CRIF.

ثم جاء الرئيس فرانسوا أولاند، ليلقي خطابه يوم 16 دجمبر سنة 2013 في حفل عشاء أقامه قصر الأليزيه على شرف الجالية اليهودية بمناسبة الذكرى السبعين لإنشاء CRIF وقال فيما قاله أن (رئيس الحكومة مانويل فالز قدم للتو من الجزائر وأنه جاء سالما معافى ... وأضاف أن : هذا " شيء كثير " ، (أن يعود سالما معافى))، وأثارت هذه الفقرة من خطابه امتعاض حكام الجزائر. كما أثارت سرور وابتهاج ممثلي اليهود لِما فيها من تهجم على سيادة دولة عربية كبيرة ، هي الجزائر.

ولا يَستدعي "كريف" لحفل عشائه أي عضو من أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي، ولا من أعضاء الخُضُر Les verts بسبب مواقفهم الشهيرة المناهضة للسياسة الإسرائيلية في فلسطين والداعية إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية. كما لا يستدعي اليمين المتطرف بسبب عدائه التاريخي لليهود.

وفي ختام حفل العشاء، يطلب مجلس "كريف" من كل فرد من المدعوين إعطاء مساهمة مالية لا تقل عن تسع مائة يورو ، تخصص هذه المساعدة في دعم أعمال مجلس "كريف" . مقابل هذه العطية، يعطي المجلس لكل متبرع ورقة ضريبية بموجبها تخصم الدولة عنه ما نسبته 66 في المائة من جباية الضرائب.

ويحصل مجلس " كريف" عبر هذا العشاء على أموال ضخمة ، فمبلغ التسع مائة يورو المذكور ليس إلا حدا أدنى. أما المبلغ الأقصى فلا حد له، بل أحيانا يتبرع بعض رجال الأعمال بمئات الآلاف، وبالملايين في أحيان أخرى، ويتكتم عليها الإعلام لئلا تثير الضجة في أوساط الشعب.

ومقابل حفل عشاء "كريف" فإن مجلس الديانة الإسلامية ينظم هو الآخر عشاء عامّا بمناسبة كل رمضان ويدعو إليه الساسة وبعض النافذين لكن لا يحضره أحد، باستثناء وزير الداخلية و جواسيسه . بل يختشي الكثير من الساسة الفرنسيين حضور هذا العشاء؛ لكونهم يرون في حضور مجالس المسلمين نوعا من دعم ما يسمونه " الإرهاب"، فلذلك يفضل الكثير من أصحاب القرار تحاشي حضور هذا العشاء.

تكتل الدفاع اليهودي "أل دي جي" Ligue de la défense juive (LDJ)

هو الفرع الفرنسي لمنظمة Jewish Defense League الصهيونية المحظورة ، التي نشأت في نيويورك. وهي منظمة تعتبرها المخابرات الاميركية FBI منظمة إرهابية .

يعتبر " تكتل الدفاع اليهودي LDJ" إحدى أكبر الجمعيات معاداة للعرب في فرنسا. ويقول "يائير كاهن" الناطق باسم هذا التكتل في فرنسا، أن (منظمة "أل دي جي" هي منظمة تحاول كل يوم الدفاع عن الصهوينية... وفي حالة أي تهديد ضد جاليتنا يمكننا تعبئة ألف شخص للدفاع[370]) .

يتميز إتحاد LDJ بلجوءه الممنهج إلى العنف الجسدي ضد كل شخص ينتقد في الإعلام سياسة إسرائيل وجرائمها في فلسطين. وهو اتحاد محظور قانونيا في فرنسا، إلا أنه يعمل بكل حرية ودون أي مضايقة. يهاجم المساجد ويعتدي على ممتلكات المسلمين، ويضرب الأفراد في الشوارع ، دون أي عقاب من طرف العدالة الفرنسية. وتكشف ممارسات هذا الإتحاد المحظور عن سياسة التمييز واللامساواة التي تنتهجها دولة فرنسا إزاء المسلمين، فالحكومة لا تتساهل إطلاقا مع المظاهرات السلمية التي يقوم بها بعض المسلمين ، في حين أنها غالبا ما تغض الطرف عن أعمال الشغب التي يمارسها أفراد هذه المنظمة العنيفة. وأحيانا نادرة تضطر السلطة العمومية إلى متابعة بعض أعضاء هذه المنظمة نظرا للعنف السافر،المجاوز للحدود، الذي يمارسونه على الناس، مثل ما حصل مع أحد أعضاءها المدعو أنطوني عطال Antony ATTAL - الذي سيترأس الإتحاد فيما بعد - حيث حكمت عليه المحكمة بالسجن غير النافذ مدة عشرة أشهر ، بسبب اعتدائه بالضرب المبرّح على الشباب في داخل محلات المحكمة الإدارية ، وبجرح بعض الطلاب الجامعيين في جامعة نانتير Nanterre في ضاحية باريس.

ومن أشهر أعمال البطش التي يقوم بها اتحاد " أل دي جي"، هجومه في إبريل 2009 على جمعية تسمى "جمعية جيل فلسطين" Association génération Palestine، حيث اعتدى أعضاء هذا الإتحاد بكل عنف و وحشية على شباب جمعية جيل فلسطين وضربوهم بالعصي والنعال، وعندما ذهب الضحايا يشكون إلى أقرب مركز للشرطة في الدائرة الحادي عشرة في باريس، أخذتهم الشرطة وقيدتهم ووضعتهم قيد الحجز الإحتياطي ، رغم أنهم هم الضحية... بعد ثلاث سنوات، بدأت محاكمة أعضاء اتحاد " أل دي جي" ، في الثاني عشر من يونيو 2012، ثم أطلقت العدالة سراحهم دون عقاب...

---

[370] ليبراسيون، عدد ألكتروني، بتاريخ 2009/01/14 ، من مقال بعنوان : La ligue de défense juive dément être à l'origine de l'agression de lycéens (اتحاد الدفاع اليهودي ينفي اعتداءه على تلاميذ الثانوية)

بعد اشهر من هجومه على جمعية جيل فلسطين ، هجم اتحاد "أل دي جي" مرة أخرى على مكتبة تدعى مكتبة المقاومات Librairie Resistances وحرّقوا الكتب وكسروا الأجهزة الألكترونية الموجودة في المكتبة. واشتكى مدير المكتبة إلى العدالة من المهاجمين، وفي جلسة المحاكمة أعلن الشرطي المسؤول عن التحقيق في القضية أنه تعرض لعدة تهديدات هاتفية من طرف جماعات تدافع عن منظمة " أل دي جي"... وكشفت شهادة الشرطي عن أنّ ثمت منظمات صهيونية أخرى تدعم إرهاب جمعية " أل دي جي".

وتعرضت منظمة "فرنسا –فلسطين " France –Palestine الشهيرة إلى اعتداءات متكررة من شباب اتحاد " أل دي جي" وكثيرا ما قامت بشكاوى ودعاوى قضائية ، لكن كل ذلك لم يثن المهاجمين عن إعادة هجومهم ...

وينتقد بعض المراقبين صمت المنظمات اليهودية الرسمية على الممارسات العنيفة التي يقوم بها اتحاد "أل دي جي"، بل يعتبر البعض أن هذا الإتحاد ما هو إلا ذراع عسكري لمجلس الديانة اليهودية "كريف" CRIF، في حين أن هذا الأخير يتبرأ علنا من أعضاء هذا الإتحاد ومن ممارساتهم. "لكن رئيسه الأسبق "ريشار براسكيي Richard PRASQUIER" لا يدعم حله من طرف السلطة العمومية ولا يدعو إليه[371] ".

وكل أعضاء هذا الإتحاد معروفون بتنقلاتهم المنتظمة إلى تل أبيب، وبعضهم ساهم في الخدمة العسكرية في إسرائيل وله تجربة كبيرة في استعمال السلاح بشتى أنواعه.

وقد تعرضت الكثير من الجمعيات المدنية الأخرى لاعتداءات مشابهة للتى حصلت للجمعيات المناضلة عن فلسطين، وفي كثير من الأحيان تصم المحاكم آذانها عن شكاوى الضحايا فلا تقيم أي تحقيق، ويُطوى الملف ويُترك قيد النسيان. هذا في حين أن أي شكوى يقدمها بعض اليهود للعدالة بشأن "معاداة السامية" فإن القضاة يفعلون أقصى ما يمكنون للتحقيق في القضية، ويعبّؤون الشرطة والدرك للكشف عن المعتدين ... كل ذلك، يؤكد على ازدواجية العدالة الفرنسية وعدم جديتها في المساواة و إقامة ميزان القسط بين الناس.

---

[371] سونيا برتران ، Sonia BERTRAND ، مقال بعنوان : La ligue de défense juive continue de frapper impunément ، (اتحاد دفاع اليهود يواصل ضربه دون عقاب) ، بتاريخ 13 يوليو 2012، على موقع politis.fr

وقد ناشد الكثير من المنظمات الحقوقية والهيئات المدنية الدولةَ الفرنسية بحل اتحاد " أل دي جي" فرفض وزير الداخلية "مانويل فالز" [372] كل مطالباتهم.

بالمقابل ، لم تتردد وزارة الداخلية في حل تنظيم "فرسان العزة" ذي التوجه الإسلامي الذي يُعتبر أقل بطشا بكثير من اتحاد " أل دي جي"، بل لم يُعرف عنه أي هجوم على الناس في فرنسا. سوى ما كان ينشره من آراء دينية متطرفة على موقعه.

وليس لاتحاد " أل دي جي" أي نظام داخلي فهو ليس مرخَّصا ، كما ذكرت مسبقا، وليس مسجلا في سجلات الجمعيات المدنية لدى ولاية باريس. لكن الدولة تترك له الحبل على الغارب ، فيبطش أعضاؤه كما يشاؤون دون حسيب ولا رقيب.

فرنسا، الدولة الوحيدة في العالم التي تجرّم الدعوة إلى مقاطعة تجارة إسرائيل

وعلى ذكر العنف الذي يمارسة اتحاد "أل دي جي"، وسكوت السلطات العمومية عليه، فإن فرنسا ذهبت شوطا أبعد من ذلك بكثير، حيث أصدرت وزيرة العدل " ميشال أليو ماريMichèle Alliot-Marie" قرارا وزاريا معمما على كل مصالح وإدارات العدالة الفرنسية ، يقضي بتجريم أي دعوة مدنية لمقاطعة البضائع القادمة من إسرائيل. لتصبح الجمهورية الفرنسية – في عهد الرئيس ساركوزي ذي الأصول اليهودية- هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمنع - باسم القانون- أي تظاهرات سلمية داعية لمقاطعة إسرائيل اقتصاديا. هذا في حين أن الكثير من دول أوروبا مثل النرويج وهولاندا تقاطع المنتوجات الإسرائيلية وتمنع دخولها إلى أراضيها.. لكنّ فرنسا – في تحيزها ضد الفلسطيين ودعمها اللامحدود للإرهاب الإسرائيلي - تبقى حالة استثنائية من بين جميع دول أوروبا بل والعالم بأسره.

ظروف إصدار قرار التجريم

بعد "عملية الرصاص المصبوب" التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة آخر سنة 2008 ومطلع 2009 ، كثفت حركة " بي دي أس BDS " الفرنسية من نشاطها في الدعوة إلى مقاطعة البضائع المستوردة من إسرائيل وقامت بحملات تحسيسية في المراكز التجارية والأسواق لتنبه الناس إلى

---

[372] مانويل فالز، أصبح فيما بعد رئيسا للحكومة، وهو الذي ذكرتُ في فصل "الإعلام" أنه أعلن على أمواج الإذاعة أنه " مرتبط أبديا بإسرائيل"

ضرورة عدم شراء المنتوجات القادمة من إسرائيل... فنشرت وزيرة العدل – تحت أمر من رئيس الجمهورية نيكولا ساركوزي – تعميما وزاريا على كل القضاة والمحاكم ووكلاء الجمهورية، يقضي بمتابعة كل الأفراد والمنظمات المدنية والحقوقية التي تدعو علنا إلى مقاطعة بضائع إسرائيل، وطالبت الوزيرةُ القضاة بتكييف أحكامهم القضائية على " معاداة السامية، والتحريض على التمييز والكراهية والعنف" وأن لا يتساهلوا أبدا مع الناشطين الحقوقيين الداعمين لأهالي فلسطين.

تطبيق القرار على الأرض

وقد طبقت المحاكم هذا القرار على بعض مناضلي حركة "بي دي أس " الداعية إلى مقاطعة إسرائيل اقتصاديا، حيث حكمت محكمة الإستئناف بمدينة "كولمار Colmar" على أربعة عشر مناضلا من الحركة بغرامة مالية قيمتها 28000 يورو، تُدفع للأطراف المدنية. وكان سبب إصدار هذا الحكم هو أن مناضلي حركة "بي دي أس" تظاهروا في أحد المراكز التجارية لابسين أقمصة مكتوب عليها " فلسطين ستحيا ، المقاطعة لإسرائيل" ، وقاموا بتوزيع منشورات على الناس مكتوب عليها " شراء البضائع المستوردة من إسرائيل هو تشريع لجرائمها في غزة ، وتشجيع للسياسة التي تنتهجها حكومة إسرائيل"

وقد اعترض الكثير من المحامين ودعاة حرية التعبير وحقوق الإنسان على حكم المحكمة ، ورأوا فيه تدهورا كبيرا في حرية التعبير ، و مظهرا واضحا من مظاهر القمع القانوني؛ ذلك أن المتظاهرين لم يقوموا بأي تدمير للمحلات التجارية، ولا أي اعتداء على الناس أو إخلال بالأمن العام، ولا حتى أي عبارات معادية للسامية. وإنما اكتفوا برفع بعض اللافتات الداعية إلى مقاطعة إسرائيل والشاجبة لإجرامها في الأرض المحتلة.

ولما رفع بعض المحامين دعوى إلى محكمة النقض Cour de Cassation من أجل إلغاء حكم محكمة الإستئناف Cour d’appel، قامت محكمة النقض بتأكيد قرار محكمة الإستئناف، وجاء في تعليل محكمة النقض أن الحكم يُعتبر عادلا لكونه يتماشى مع الجرم القانوني الذي هو " التحريض على التمييز والكراهية والعنف تجاه مجموعات أو أشخاص (إسرائيليين) بسبب أصولهم أو انتماءاتهم العرقية أو الدينية"

فأنت ترى إذن أن محكمة النقض تقف جنبا إلى جنب مع محكمة الإستئناف، فتعتبر الدعوة إلى مقاطعة بضائع الإسرائيليين نوعا من التحريض العنصري ضد اليهود، في حين أن قتل الأطفال والرضع ، والحوامل والشيوخ في غزة ليس بأمر ذي بال... نعم! هذه هي العدالة في فرنسا : عدالةُ ذات سرعتين،

تكيل بمكيالين ، وتخضع لضغوطات قادمة من وزارة العدل. رغم ذلك لا يفتأوا يصدّعون رؤوسنا بفصل السلطتين القضائية والتنفيذية ، وبأن القضاة مستقلون لا تؤثر عليهم أي سلطة.

وقد علق رئيس CRIF "مجلس الديانة اليهودية" على قرار محكمة النقض قائلا أن " محكمة النقض إنما تطبق القانون، وإذا كانت فرنسا هي الدولة الوحيدة التي تُجرّم الدعوة لمقاطعة بضائع إسرائيل فذلك لأنها الدولة الوحيدة التي فيها قوانين متقدمة لمحاربة التمييز[373]"

وقد شجبت حركة "بي دي أس" على موقعها قرار المحكمة وأصدرت بيانا جاء فيه أن قرار المحكمة يؤرخ لـ " يوم حزين للديموقراطية الفرنسية، إذْ أصبحت الدعوة لمقاطعة دولة مجرمة تخترق الحقوق الإنسانية قضية غير مقبول بها.... إن فرنسا بدعمها لمنتجي البضائع الإسرائيلية تخل بتعهداتها الدولية التي تقتضي عدم تشجيع الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان...، ويختم البيان ليقول : إن إسرائيل هي من ينبغي أن يحكم القضاء عليها، لا حركة ‘بي دي أس’ [374]"

وعلى كل حال، فإن هذا التعميم الوزاري الصادر من وزيرة العدل يعكس مدى الحماية اللا قانونية، التي توليها السلطات الفرنسية لإسرائيل ولإجرام إسرائيل.

ومن المعروف أن سلاح المقاطعة الإقتصادية هو سلاح سلمي من أقوى الأسلحة، وأثبت فعاليته في الكثير من دول العالم مثل إفريقيا الجنوبية أيام التمييز العنصري. لكن فرنسا تمنع – كما شاهدنا - كل شكل من اشكال المعارضة أو المقاومة لسياسة إسرائيل الحربية إزاء أطفال فلسطين حتى ولو كانت تلك المعارضة سلمية.

التحالف اليهودي العالمي Alliance israélite universelle

يقع مقره في باريس، وهو مؤسسة دولية يهودية تهتم بشؤون الثقافة والدعاية للغة الفرنسية ولحقوق الإنسان والحوار بين الأديان. تأسس هذا التحالف سنة 1860 بعد الأحداث العنيفة التي وقع ضحيتها بعض اليهود في دمشق سنة 1840 إبان حكم محمد علي؛ إذِ اتهم الناس يهود دمشق بمقتل راهب كاثوليكي ، وقامت ضجة كبرى بين المسيحيين واليهود أدت إلى سلسلة انتقامات راح ضحيتها بعض اليهود. وتُعرف هذه القضية تاريخيا ب"حادثة دمشق".

[373] صحيفة لوموند، عدد إلكتروني، بتاريخ 2015/11/6
[374] بيان حملة BDS، 2015/10/29

أَسس "التحالفَ الإسرائيلي الكوني" ، رجلٌ فرنسي يدعى أدولف كرميي Adolphe Crémieux (ت.1880)، من أصل يهودي، واسمه الحقيقي هو إسحاق يعقوب Isaac-Jacob .اعتنق الكاثوليكية، وحول اسمه إلى "أدولف كرميي" ... درس القانون، وأصبح محاميا ، ثم رجلا سياسيا وعضوا نافذا في الحركة الماسونية الفرنسية. كما كان نائبا في البرلمان الفرنسي وعضوا في مجلس الشيوخ ، ووزيرا للعدل أيام الجمهورية الثانية.

يُعرَف الرجل بقراره الشهير المعروف بقرار كرميي Décret Crémieux الصادر في اكتوبر 1870 ، حيث أعطى هذا القرار حق الجنسية الفرنسية لجميع يهود الجزائر. وقد ساهم الرجل بشكل كبير في إنهاء التمييز العنصري الذي عرفه اليهود في فرنسا في القرن التاسع عشر.

و"أدولف كرميي" هذا، هو عم الروائي الفرنسي الشهير مارسيل بروست Marcel PROUST (ت.1922)، صاحب سلسلة الروايات الشهيرة المنشورة تحت عنوان "البحث عن الزمن المفقود" .

عند تأسيس الإتحاد الإسرائيلي الكوني، وضع المؤسسون له مهمتان أساسيان هما : التوسط لدى الحكومات في كل دول العالم لإنقاذ اليهود الذين يقعون ضحية التمييز أو الاضطهاد، والمهمة الثانية هي إنشاء " شبكة من المدارس الفرنسية " تهدف إلى عصرنة يهود الشرق و تحريرهم من القمع الذي يتعرضون له. فيكون الهدف الأكبر للتحالف هو نشر الثقافة الفرنسية لكي ينتفع اليهود بها. وقد وضعت هذه المؤسسة نفسها في موضع المدافع الرسمي عن ما سيعرف فيما بعد بـ"اليهودية الفرنسية" Le judaïsme français .

وكانت مؤسسة "التحالف اليهودي الكوني" من أشد المعارضين للإيديولوجية الصهيونية في بداياتها ، لغاية سنة 1945، حيث قلت وطأة المعارضة وبدأت تلين شيئا فشيئا إزاء الحركة الصهيونية. وفي ما بين الحربين العالميتين دخلت المؤسسة في تعاون قوي مع اللجنة اليهودية الأمريكية American jewish committee التي تأسست في أمريكا سنة 1906.

وحين تأسيسه، ضم التحالف الإسرائيلي الكوني 850 عضوا مشتتين في أنحاء أوروبا وفنزويلا، أغلبهم من التجار ورجال السياسة. وقد ساهم التحالف في إغاثة كل اليهود المضطهدين في العالم ، كيهود بولندا، وروسيا، ويهود المشرق...

ويقوم التحالف ببناء المدارس في كل الدول، وله عدة ثانويات في فرنسا، وكندا، وفي الدار البيضاء بالمغرب، كما بنى عدة مدارس في القدس الشريف، وفي حيفا ، وطبرية، وتل أبيب.. فدوره ثقافي

بالأساس... وفي سنة 2010 ضمت جميع مدارس التحالف الإسرائيلي الكوني ما يزيد على عشرين ألف تلميذ . وكل مدارسه تقوم بتدريس اللغة الفرنسية، مما يجعل من هذه المؤسسة أهم المنظمات الناشرة للفرانكفونية في مدارس العالم.

المكتب الوطني لمحاربة معاداة السامية BNVCA

هو جمعية يهودية طائفية أسسها سنة 2002 الناشط الصهيوني سامي غوزلان Sammy Ghozlan ، وهو شرطي وعميل سابق في جهاز الموساد الإسرائيلي، ومقرب من الوزير الأول الفرنسي مانويل فالز Manuel VALLS، و حصل على عدة تكريمات ووسام شرف من وزير الداخلية اليميني "بريس هورتوفي Brice Hortefeux" .

يلعب المكتب الوطني لمحاربة معاداة السامية دورا كبيرا في التضييق على حرية التعبير في فرنسا، خاصة فيما يتعلق بانتقاد سياسة إسرائيل في فلسطين. ويحصل على دعم مالي غير محدود من مصرف باركليز الإنجليزي المملوك لرجال أعمال يهود.

يتابع المكتب ويراقب عن كثب كل المقالات الصحفية والكاريكاتورات الساخرة التي تصدر على كافة التراب الفرنسي ، ويقدم الشكاوى للعدالة من أي صحفي ، أو مناضل حقوقي ينتقد إسرائيل. وفي كل الأحوال يكون موضوع الشكوى هو " معاداة السامية" ، التي يجرّمها القانون الفرنسي. وكثيرا ما يتم اعتقال وحبس المتورطين في مثل هذه الكتابات الصحفية.

ووصلت نشاطاته المكثفة إلى درجة أنه لم يعد يجرؤ أي صحفي أو كاتب في فرنسا على انتقاد إسرائيل، لئلا يقع تحت طائلة المتابعة القانونية.

ويفتخر رئيس المكتب "سامي غوزلان" أمام الإعلام في أنه قدم أكثر من سبعين شكوى ضد بعض الناشطين في حركة "بي دي أس BDS" وهي حركة – سبق الحديث عنها- تدعو إلى مقاطعة البضائع والتجارة الإسرائيلية.

والظاهرمن نشاطات هذا المكتب أنه يلعب على وتر "معاداة السامية" بهدف التغطية على جرائم إسرائيل والدفاع عنها أمام العدالة الفرنسية. وللمكتب علاقات وطيدة بالقضاة وبالمحامين وكافة أركان النظام العدلي في فرنسا. بل يذكر بعض المراقبين أن " مكتب محاربة معاداة السامية" يضغط أحيانا على وزراء العدل المتعاقبين ليوعزوا إلى بعض القضاة في المحاكم بإصدار أحكام صارمة على مناهضي إسرائيل تحت غطاء "معاداة السامية".

من نشاطات المكتب الوطني لمحاربة معاداة السامية

يقوم المكتب بعدة نشاطات تحسيسية حول ما يسميه "معاداة السامية ، واليهود، وإسرائيل" ، وتحتضن الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي) كل أنشطته وتدعمها ، ويحضرها كبراء الساسة وعلى رأسهم رئيس البرلمان نفسه.

ومن تلك النشاطات ، ندوة أقامها المكتب في يوم الاثنين 18 فبراير 2013 تحت عنوان " الأصول المعاصرة لمعاداة السامية Les sources contemporaines de l'antisémitisme " وجمع هذا المؤتمر مفكرين ومحامين يهود بالإضافة إلى إمام مسلم من أصل تونسي يدعى حسن شلغومي ، وهو من كبراء دعاة التيار الصهيوني الفرنسي – وقد تكلمنا عنه بالتفصيل في باب الشخصيات المناوئة للإسلام - وكان من أبرز الحاضرين رئيس البرلمان الفرنسي " كلود بارتولون" Claude BARTOLONE ، ووكيل الجمهورية " فرانسوا مولين" François MOLIN. وأشرف على الندوة سامي غوزلان sammy GHOZLAN ، رئيس المكتب.

وكان من أهم المنظمات الحاضرة لهذه الندوة منظمة LDJ المحظورة قانونيا في فرنسا، والتي سبق وأن تكلمنا عنها. واللافت أن البرلمان الفرنسي - الذي يشرّع القوانين - يستقبل في مقره جمعية يحظرها القانون ... لكن عندما يتعلق الأمر باليهود، فلا بد أن تُفتّح الأبواب!

نعم، إن استدعاء منظمة متطرفة تحمل على كاهلها متابعات قضائية عديدة من المحاكم الفرنسية، ومشهورة بعدائها للعرب والمسلمين وبتهجمها على المواطنين الفرنسيين المسالمين ، ثم استقبالها بحفاوة في قلب البرلمان الفرنسي بحضور رئيس البرلمان الذي يمثل الشخصية الثالثة على مستوى الجمهورية، لهو أكبر دليل على العلاقة الإقصائية التي تنتهجها فرنسا إزاء العرب والمسلمين القاطنين على أراضيها ، وعلى سياسة الازدواجية في المعايير والتعامل العنصري التمييزي الذي تنتهجه الجمهورية تجاه المواطنين ومنظمات المجتمع المدني. ودليل أيضا على أن هناك فئات من الناس هم فوق القانون...

أما محاضرات الندوة فقد أقيمت في قاعة فيكتور هيجو داخل صحن البرلمان. وقد تابعتُها في فيديو منشور على موقع اليوتيوب على الشبكة العنكبوتية.

أخذ الميكروفون أحد الكتاب اليهود، "دانيال سيبوني" Daniel SIBONY وتهجم بحنق على القرآن الكريم وكان مما قاله أن (**القرآن يحرّض المسلمين على الحقد وعلى كره اليهود ومعاداتهم وأنه لا بد**

من الحد من تأثيره على عقول المسلمين... وأن على المسلمين أن يعيدوا النظر في قرآنهم، ويفنّدوا بعض آياته[375])

دام خطاب هذا الرجل عدة دقائق، ولقد كان كلامه في منتهى الخطورة والتطرف والحقد .. وإني لأعجب من كون مثل هذا الخطاب الطائفي يقال في قلب البرلمان الفرنسي، الذي طالما حارب نوابه الطائفية واعتبروها مهددة للوحدة الوطنية، فياليت شعري لماذا يسكتون عن مثل هذا الخطاب؟...

وتكلمتْ في هذا المؤتمر سيدة من أصل مغربي، اسمها "لطيفة بن زياتن" كان قُتل ابنها ، هو وأطفال من جالية اليهود، من طرف شاب جزائري يدعى " محمد مراح" في صيف 2012.

بعد ذلك، خطب إمام مسجد ادرانسي Drancy "حسن شلغومي" بلغة فرنسية متعثرة، بعيدة عن الأناقة اللغوية المعهودة لدى الخطباء الفرنسيين، وأقرب ما تكون إلى لغة الشارع... وقال في كلامه أن على المسلمين أن يُنهوا الصراع مع اليهود[376]... وأن على كل الائمة في فرنسا أن ينضموا إليه لمحاربة معاداة السامية، على حد تعبيره. وافتخر شلغومي أثناء خطابه بزيارته لإسرائيل ودعا المسلمين إلى انتهاج نفس المنهج.. ثم تهجم على تيار القوميين العرب قائلا أنهم استعملوا العرب في الحث على كراهية اليهود... وعرّج في حديثه على المؤسسات الدينية السنية الكبرى كالأزهر والزيتونة ، وقال أنها هي من كرّس معاداة السامية في العالم العربي... ثم قال أن الشباب المسلمين في فرنسا لا يفتأون يتصفحون مواقع الانترنت مثل موقع الشيخ ياسين (مؤسس حركة حماس)، ومثل موقع أورو فلسطين وغيرها من المنظمات "المحابية " للقضية الفلسطينية[377]– على حد تعبيره - ، وناشد السلطات الفرنسية أن تغلق هذه المواقع لأنها – وفق تعبيره - تحرّض على الارهاب.. وتساءل بصوت تحريضي غاضب ، كيف أن السلطات الفرنسية ترسل آلاف الجنود على مئات آلاف الكيلومترات لحماية الشعوب ومع ذلك لا تستطيع أن تغلق أي موقع يهتم بشؤون الفلسطينيين.

كان ذلك بعض ما ورد في خطاب "الإمام" ، وإني في الحقيقة لأعجب أشد العجب من حماس هذا المتملق في دفاعه عن التيار الصهيوني، وتنكّرِه لدينه وبني جلدته ، وأعجب من ذلك عندي، تصاممه عن عبارة "دانييل سيبوني" الذي تهجم في خطابه على القرآن الكريم، قائلا أنه (يحرض على الحقد والكراهية) .أوَ يسوغ لمسلم أن يسمع الدينَ يُطعن فيه، و كلامَ الله يُشتم ويُرمى بشتى الاوصاف ثم يضرب صفحا عن ذلك؟ ألاَ إن أقل شيء كان بإمكان " الإمام" عمله أن ينسحب من الندوة. (وَقَدْ نُزِّلَ

[375] https://www.youtube.com/watch?v=3ngTHirFoqk, en ligne, consultée le 21/01/2017
[376] نفس المصدر السابق
[377] نفس المصدر السابق

عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذاً مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً {النساء ، آية 140)

وللتذكير، فإن حسن شلغومي تونسي من الجيل الذي تربى في مدارس نظام "بن اعلى" الذي دمر ثقافة التونسيين الاسلامية.. وأنشأ أجيالا هجينة كارهة لكل ما يمس الدين، باستثناء من رحم الله منهم.

.

خطاب رئيس الجمعية الوطنية السيد كلود بارتولون[378]

اختُتمت الندوة بكلمة أخيرة مطولة لرئيس البرلمان الفرنسي كلود بارتولون[379] Claude Bartolone ، وكان مما قاله : "لا أفهم لماذا بعد 70 عاما من المحرقة لا تزال معاداة السامية تضطرم نارها، وأننا لا نزال نشهد تلك الاحكام المسبقة ضد اليهود منذ القرون القديمة. إنني أتفهم قلق الجالية اليهودية على أمنها وأمن اطفالها ؛ لأن أعمال معاداة السامية ازدادت بشكل كبير على تراب الجمهورية". ويستطرد قائلا " إنني مفعم بالامل ، لأن رئيس الجمهورية تعهد بحماية اليهود في حملته الرئاسية وجعل من حماية اليهود شعارا وطنيا في فرنسا، وأن وزير داخليته حافَظَ على هذه السياسة"

وأضاف : " إن معاداة السامية لا تبرز إلا إذا تقاعست الجمهورية عن واجباتها. إنني أتذكر تلك الثورة الفرنسية التي قال في شأنها أحد أحبار اليهود أن (هذا يوم جلاءنا من مصر، إنه عيد فصحنا الجديد)[380]" و يضيف: " إن يهود فرنسا يحملون في أنفسهم، ككل العائلات المكونة لبلدنا، قطعة من تاريخنا وهويتنا، ولهذا السبب فإن كل عمل معاد للسامية هو بالضرورة عمل معاد لفرنسا. وفي العمق، إن الصراع من أجل محاربة السامية ، هو صراع من أجل فرنسا. وعندما يصاب جزء من مكونات وطننا فإن بلدنا كله سينتفض[381] "

---

[378] كل الإستشهادات الواردة في هذا الفقرة ، اقتبستها من موقع رئيس الجمعية الوطنية على الرابط التالي : http://www.claudebartolone.fr/2013/02/18/colloque-les-sources-contemporaines-de-lantisemitisme/ (Page consultée le 21/01/2017)

[379] "كلود بارتولون" Claude BARTOLONE هو نائب برلماني فرنسي ورئيس لغرفة النواب ، أصله من يهود تونس ، ولد فيها ، ثم هاجر إلى فرنسا. وتبوأ فيها عدة مناصب سياسية ووزارية هامة ، ومن أبرزها منصبه كرئيس للجمعية الوطنية (غرفة النواب).

[380] لعل رئيس البرلمان في كلماته هذه يشير إلى الدور الخفي الذي لعبه اليهود الماسونيون في إشعال نار الثورة الفرنسية.

[381] تأمل هذه النبرة العارمة في خطاب الحماية الذي يحظى به اليهود، في حين أنه لا يكاد يمر يوم إلا ويُعتدى فيه على مسلم أو مسلمة بسبب الزي أو الدين ، ومع ذلك " لا ينتفض البلد" ، بل لا يتكلم أي سياسي ولا ينتقد الوضع ،...هذه هي الإزدواجية البشعة في المعايير إزاء المواطنين الفرنسين؛ فاليهودي لا يُعامل بنفس المعاملة التي يُعامل بها المسلم، بل يُعتبر اليهودي أفضل وأحق بالحماية من غيره... هذا ما يمكن استشفافه من خطاب رئيس البرلمان...

وأثناء خطابه عرّج رئيس البرلمان إلى موضوع الإسلام والمسلمين، وألمح في غير ما مرة أن المسلمين هم من يقومون بالاعمال الارهابية، المعادية للسامية، ضد اليهود وضد فرنسا.

فقال : " إن الاسلاموية islamisme هي خطر على فرنسا. وإن نتيجة هذه الاسلاموية هي معاداة السامية"

ثم يواصل، فيقول أن : "محاربة معاداة السامية تعني أيضا : محاربة تلك المواقع الاجنبية (يقصد العربية) المنتشرة على الانترنت وعلى الفيسبوك. نعم إن معاداة السامية شهدت طفرة ، وهذا المؤتمر اليوم سيسمح لنا بالكشف عن قناعها...بعد معاداة السامية في سنوات الثلاثينات من القرن المنصرم، جاءت معاداة سامية جديدة مبنية على التطرف الديني، إنه الإرهاب الذي قتل أبناءنا... إن الكلمات تحمل معانيها : الإسلام دين عظيم، لكن الإسلاموية Islamisme هي تشويه للإسلام؛ لأنها تخرق قيم ومبادئ الإسلام. إن مسلمي فرنسا، هم أولئك المسلمون الذين ورثوا إسلام الأنوار[382].... القول أن الإسلام لا يتماشى مع ا لجمهورية يعني اللعب في ملعب الإسلاميين ، ويعني إهمال ملايين المسلمين من الذين يومنون بدينهم وبوطنهم فرنسا. ألَا إن التحدي الذي تواجهه الجمهورية اليوم هو أن نؤكد بكل قوة أن الإسلام لا علاقة له بالإسلاموية ولا بمعاداة السامية التي هي ثمرة من ثمار الإسلاموية "

وتكلم عن الإيديولوجية الصهيونية ، فقال " إن ثمت معاداة سامية أخرى لا تكشف عن اسمها الحقيقي، إنها معاداة الصهيونية التي ماهي إلا نوع خفي من معاداة السامية. إن الدولة تعمل الآن لتقنين مجموعة من المشاريع تعاقب بصرامة كل الاعمال المعادية للسامية "

واستطرد حول محاربة ما أسماه معاداة السامية قائلا : " إن محاربة معاداة السامية يجب أن تتم أيضا من خلال محاربة مواقع الإنترنت التي تعمل في الخارج .... يجب أن لا نترك تلك الاخطاء التي ارتُكبت في الماضي تبقي قيد النسيان. وأن نواصل في مشوار واجبنا التعليمي والتاريخي، وأن نجعل التاريخ في خدمة المستقبل. إن التاريخ يعلمنا أن كل شيئ ممكن في المستقبل ...و أن كل نوع من اللاتسامح - ضد اليهود- يجب أن تكون محاربته من مسؤولياتنا أفرادا وجماعات. إن محاربة معاداة السامية تعني أن نرفض انقسام المجتمع الفرنسي بسبب حروب ليست هي حروبه وخاصة ذلك الصراع الفلسطيني الاسرائيلي . إن محاربة معاداة السامية تعني أيضا أن نرفض استيراد النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، و نأبى أن نعتبر معاداة السامية على أنها عمل ثوري مسلح"

[382] إسلام الأنوار عند الفرنسيين يعني الإسلام الذي لا عمل معه ، فلا صلاة ولاصيام ولا زكاة ولاحج، بل انحلال أخلاقي وشرب للخمر ، وبغاء، ومراقص ليلية، وغير ذلك...

ويختم خطابه قائلا : "هذا – ياأصدقائي الأعزاء – هو الكفاح الذي علينا القيام به، والصراع الذي يجب أن نعمل عليه، وأعود فأذكر أن هوية يهود فرنسا سوف تبقى محمية بشكل كامل[383] ... لأن فرنسا لا يمكن أن تكون عظيمة بدونهم"

وأخيرا، لنا أن نتساءل : كيف أن البرلمان الفرنسي سمح بمثل هذه اللقاءات والمحاضرات حول ما يسمى معاداة السامية ولم يرض بالسماح لكثير من جمعيات محاربة الاسلاموفوبيا (كراهية الإسلام) بإقامة مؤتمرات توضح فيها للرأي العام حقيقة هذا الوباء وخطره على المجتمع الفرنسي وتماسكه . ولقد قامت عدة جمعيات بالمطالبة الفعلية بمثل هذه المؤتمرات لكن السلطة العمومية رفضتها ، في حين رخصت لجالية اليهود بإقامة مؤتمرات حول ما يسمونه "معاداة السامية"...لا شك أن في الأمر نوعا من التمييز العنصري الممنهج الذي يقع ضحيته المسلمون يوميا في فرنسا.

هذا، ورغم خطاب الحماية الذي وجهه رئيس الجمعية الوطنية للجالية اليهودية، وانتقاده الشديد لِما وصفه بمعاداتهم في فرنسا ، ورغم تنويهه بجهادهم من أجل فرنسا، ... إلا أنه لم يذكر بأي حال من الاحوال – من قبيل مبدإ المساواة فقط - أولئك الضحايا المسلمين والعرب الذين ماتوا من أجل تحرير فرنسا، و ساهموا بشكل أكثر بكثير من مساهمات اليهود في تحرير فرنسا أيام الحرب العالمية الثانية.. وهم – أي المهاجرون المسلمون - من بنوا فرنسا اليوم سواء كان ذلك على مستوى البنى التحتية من طرق سريعة ومطارات وسكك حديد وناطحات سحاب، وغيرها ... وأبناؤهم اليوم هم من يعملون في المختبرات العلمية الفرنسية ويدرّسون في الجامعات وغيرها. لكنه نكران الجميل والتمييز العنصري الفاضح ، ذلك الداء الذي ينخر قلوب الطبقة السياسية الفرنسية.

والخلاصة أن هذا المؤتمر ما كان إلا خلطة ذكية بين ما يمكن أن نسميه الدفاع المفرط عن اليهود و عن الإيديولوجية الصهيونية والتستر على جرائمها في فلسطين.. ولعمري فقد أفلح منظموه في تعبئة الساسة والمفكرين والإعلاميين من أجل نصرة قضيتهم في إظهار اليهود مظهر الضحية وفي التكريس للتيار الصهيوني الفرنسي والدعاية له.

ويشترك المكتب الوطني لمحاربة معاداة السامية مع جمعية (أل دي جي) المتطرفة في عامل مشترك هو أن الأول يلجأ في عملياته إلى العنف الفكري والإرهاب القانوني لقمع حرية التعبير تحت عباءة محاربة معاداة السامية ، في حين أن جمعية (أل دي جي) تلجأ في عملياتها إلى العنف الجسدي من خلال الإعتداء المباشر على الأفراد. وفي كلتا الحالتين، لا تتعرض الجمعيتان لأي مساءلة قانونية ولا قضائية

---

383 واعتبارا بمبدإ المساواة الذي هو أحد شعارات الجمهورية والذي طالما تغنيتم به ، هل – يا رئيس البرلمان الفرنسي – ستحمون هوية مسلمي فرنسا بشكل كامل أيضا؟ أليسوا مواطنين مثل اليهود؟

بل ولا يجرؤ أي أحد مهما كان موقعه على النيل منهما ، أو انتقادهما، خوفا من انتقام قد يتعرض له من طرف رعاة التيار الصهيوني المتنفذ في فرنسا.

وقد قدم مكتب محاربة معاداة السامية شكاوى كثيرة للعدالة من عدة صحفيين ورسامين . و من أشهر ذلك قضية الرسام الكاريكاتوري "زيون Zéon "، وهو رسام حر يسخر من اليهود على غرار سخرية صحفيي جريدة "شارلي أبدو" من المسلمين، وقد تعرض " زيون" لمقاطعة الصحافة الرسمية، وصودرت رسوماته، رغم أنها لم تتسم بدرجة الحدة والعنف التي اتسمت بها رسومات صحفيي جريدة شارلي أبدو الساخرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يروي "زيون" للإعلام سلسلة الإرهاب القانوني والعنف النفسي الذي تعرض له جراء رسوماته الساخرة من اليهود، فيقول (دهمتني الشرطة في بيتي فجرا في يوم الثالث مارس 2015، وقدمتني إلى المحكمة التي أبلغتني أن هناك شكوى ضدي قدمها رئيس المكتب الوطني لمحاربة معاداة السامية، بسبب رسم كاريكاتوري معاد للسامية[384]) . وأضاف الرسام أنه " مصدوم " من الطريقة "المخيفة" التي اقتحمت الشرطة بها بيته، وقت الفجر. رغم ذلك – يقول الرسام – فإني (لم أدعُ أبدا في رسوماتي إلى العنف ولا إلى الحقد ضد أي أحد، بل على العكس إني أدعو للسلام وللتسامح[385])

ويقول "زيون" بلهجة تشوبها المرارة وخيبة الأمل من مصير حرية التعبير في فرنسا : (منذ رسومات شارلي أبدو، سمعنا أن كل الرسامين لهم الحق في انتقاد كل السلطات وفي لعن من يشاؤون باسم حرية التعبير. لكن ، على الأرض لا يبرح الصراع من أجل حرية التعبير مكانه[386])

ندوة اكتوبر 2015[387]

وفي يوم الثاني والعشرين من اكتوبر2015، نظم المكتب الوطني لمحاربة معاداة السامية ، ندوة أخرى تحت عنوان مشابه لسابقاتها ، هو " (الجمهورية في مواجهة مع معاداة السامية و الإرهاب)" ، وهو عنوان يستهدف في ثناياه طائفتين من مكونات المجتمع الفرنسي هما " العرب" : إذْ أن عبارة "معاداة السامية" عندما تقال في فرنسا فإنها تشير- بشكل عام- إلى معاداة العرب لليهود. والطائفة الثانية

---

[384] /https://fr.sputniknews.com/france/201503191015250414 , (Page consultée le 22/01/2017), en ligne
[385] نفس المصدر السابق
[386] نفس المصدر السابق
[387] كل الإستشهادات التي سترد منسوبة لأصحابها في أعمال هذه الندوة، تجدها على الرابط التالي :
http://www.israel-actualites.tv/colloque-du-bnvca-a-lassemblee-nationale-jeudi-22-octobre-2015-a-paris (page consultée le 22/01/2017), en ligne.

المستهدفة في عنوان الندوة هم " المسلمون" ؛ إذ أن كلمة " الإرهاب" عندما تطلق فهي تعني بالضرورة كافة المسلمين سواء كانوا بيضا أو سودا عجما أو عربا أو غيرهم...

ويحمل العنوان وراء عباراته لهجة تحريضية واضحة، ودعوة إلى تهميش وإقصاء بعض مكونات المجتمع الفرنسي (العرب والمسلمين)، واعتبارهم أعداء للجمهورية... و يشي العنوان أيضا بنوع من المواجهة والحرب بين الجمهورية وأبنائها "البررة" من طائفة اليهود من جهة ، وبين الجمهورية و أبنائها "العَقَقَة" من عرب ومسلمين من جهة أخرى. إنها حقا دعوة واضحة لتفكيك قيم الجمهورية من تسامح و إخاء بين كل أفراد الشعب، ودق لطبول الحرب بين المواطنين على مختلف أعراقهم وأديانهم.

رغم ذلك، فقد قبلت الجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي)، باحتضان الندوة ودعمها ورعايتها.

قبل بدء الندوة، أقام الحاضرون دقيقة صمت على أرواح الإسرائيليين الذين قتلوا بسكاكين بعض المقاومين الفلسطينيين أيام ما عرف حينها "بانتفاضة السكاكين في الأرض المحتلة".

وضمت الندوة عدة طاولات مستديرة. على كل طاولة مجموعة من الفلاسفة والمفكرين وكبراء السياسة وفقهاء القانون. وحضر الكثير من المحامين اليهود وبعض أفراد الشرطة الفرنسية ونواب برلمانيون وأعضاء في النقابات العمالية، كما حضر رئيس مجلس الديانة اليهودية الماسوني الكبير روجي كيكرمان Roger Cukierman.

حملت الطاولة المستديرة الأولى عنوان : La convergence achevée entre antisémitisme et terrorisme أي (المقاربة المكتملة بين معاداة السامية والإرهاب). حاول المناقشون على هذه الطاولة تقديم البراهين والأدلة على الصلة الوطيدة بين ما يسمونه " الإرهاب" و"معاداة السامية".

أما الطاولة المستديرة الثانية فقد حملت عنوان :

Antisémitisme et terrorisme : le djihadisme antijuif (معاداة السامية والإرهاب : الجهاد ضد اليهود) ، وتدخَّل أستاذ محاضر في جامعة باريس 3، يُدعى "جي ملبير Guy MILLIERE" وقال أن **" معادة السامية في أوروبا مصدرها هو الإسلام، وأن الإرهاب الإسلامي ليس مذهبا غريبا على الثقافة الإسلامية... إن الجهاد ما هو إلا دعوة إلى القتل... والإسلام العنيف ما هو إلا امتداد لدين الإسلام[388]"**

[388] المصدر السابق

في هذه الطاولة، حاول المناقشون تأسيس صلات مشتركة بين الخطاب الديني الإسلامي وبين معاداة اليهود. رغم أن خطاب الدين - وأعني هنا القرآن - لم يعاد اليهود في يوم من الأيام ، إلا الذين شهد التاريخ على مؤامراتهم وخططهم لوئد الإسلام في مهده، أيام الرسول عليه الصلاة والسلام... أما اليهود المهادنون فقد أثنى القرآن عليهم بكل إعجاب وتقدير ووصفهم بالصالحين فقال سبحانه (من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ، يومنون بالله واليوم الآخر، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين، وما يفعلوا من خير فلن يُكْفَروه[389]) وقد أجمع جل المفسرون على أن هذه الآيات نزلت في صلحاء اليهود ومعتدليهم كعبد الله بن سلّام وغيره... فكلمة " الجهاد ضد اليهود" الواردة في أحد عناوين الندوة، لا معنى لها بتاتا، إلا ما كان من قصدٍ للتحريض على الجاليات المسلمة وترويع الناس منهم، وتقديم اليهود وكأنهم ضحية وفريسة في براثن المسلمين؛ من أجل أن جلب استعطاف "الجمهورية" عليهم وحمايتهم والتعاطف معهم...

أما الطاولة المستديرة الثالثة فقد ناقشت " الأسلحة" التي تضعها "الجمهورية والديموقراطية" في متناول جاليات اليهود من أجل محاربة شاملة وفعالة لـ"معاداة" الناس لهم. ودعا فيها بعض المناقشين إلى ضرورة مطالبة الدولة الفرنسية بإصدار قانون يجرّم ما أسموه " معاداة السامية". وأجابهم النائب البرلماني فرانسوا بيبوني François PUPPONI نائب مدينة "سارسيل Sarcelles" ذات الساكنة اليهودية، أن الدولة لو كانت جادة في تشريع قانون من هذا النوع لفعلت... وأن السلطة الحالية تكاد تكون متواطئة مع انتهاك النظام العام.

وكعادة الندوة في إضفاء صبغة من الحيادية على أعمالها، فقد استدعت هذه المرة ، ليس إماما أو داعية كحسن شلغومي، بل مواطنا فلسطينيا ، يدعى " وليد الحسيني" ، عمره 26 سنة، ومن مواليد الضفة الغربية. قيل أن السلطة الفلسطينية أوقفته وعذبته سنة 2010 بسبب نقده لأسس العقيدة الإسلامية.

أثناء خطابه، تكلم الشاب عن أعماله في نقد الإسلام كدين، وشجَبَ بشدة ما أسماه " معاداة اليهود" في فلسطين، وقال في كلامه " أن الثقافة العربية ليست أصلا ثقافة ديموقراطية، وأن كل محاولة لنقد الدين، أو لنقاش الأفكار آئلة إلى الفشل". وأضاف : " إن الإسلام قد انتشر من خلال الغزوات والحروب والمجازر...إن هذا الماضي هو مصدر مجد واعتزاز لكل المسلمين الذين يعتبرون أن أي تحليل نقدي للدين يشكّل عارا يجب تحاشيه" .... وقد صفق الحاضرون بحرارة لهذا الشاب واعتبروه مثالا قيّما في الشجاعة وحرية التفكير.

---

389 الأيتان 113-114 من سورة آل عمران

من جهة أخرى، عُرضت خلال الندوة شاشة كبيرة برزت فيها مظاهرة أقامها بعض الناشطين الحقوقيين لدعم القضية الفلسطينية .كانت المظاهرة حدثت في ساحة الجمهورية بباريس، وظهر فيها العلم الفلسطيني يرفرف، كما ظهر بعض الناشطين وهم ينادون بمقاطعة إسرائيل وبدعم المقاومة... وحين ظهر العلم الفلسطيني بدا على وجوه الحاضرين للندوة امتعاض شديد وبعضهم عبَّر عن غضبه من قبول السلطات الفرنسية لمثل هذا النوع من المظاهرات في قلب باريس. ولتهدئة الحاضرين ، تدخل أحد المحامين اليهود في الندوة ، واسمه "مارك بن سمحون" وطمأن المدعووين أن " الدعوة لمقاطعة إسرائيل محرمة قانونيا في فرنسا وأن القانون الفرنسي يعتبرها نوعا من " الدعوة إلى التمييز" وبالتالي – يقول المحامي – فهي محظورة". وقدم للحاضرين عرضا لتقديم شكوى ضد الحقوقيين الداعين في هذه المظاهرة إلى مقاطعة إسرائيل.

وفي الندوة، خطب شمعون صامويل، وهو مدير العلاقات الدولية في مركز سيمون ويزانتال Centre Simon Wiesenthal[390] ، وقال أن " ثمت سرقة للهوية اليهودية... وأن إنشاء دولة فلسطينية يعني نكران وجود إسرائيل" ويختم شمعون صامويل فيقول " يجب خلق أسلحة ثقافية لمحاربة التعصب الذي هو جريمة ضد التاريخ"

وختمت الندوة أعمالها بتقديم جوائز وشهادات تقديرية لبعض الحاضرين من الجاليات اليهودية.

وبالجملة، فقد تضمنت كل نقاشات الندوة إشارات صريحة عن المسلمين والعرب ودين الإسلام... وكان اللقاء طائفيا بامتياز..

وأكرر مرة أخرى أني لا زلت أعجب من قبول البرلمان احتضانه للاجتماعات الطائفية ، رغم أن القانون الفرنسي يحظر الطائفية بشتى أشكالها، كما يحظر دعمها و رعايتها و الدعوةَ إليها.

المجلس الديني المركزي Consistoire central

هو مجلس ديني يشابه مجلس العلماء عندنا في العالم الإسلامي. تأسس سنة 1808م تحت أمر من الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت صاحب الحملة العسكرية الشهيرة على مصر والشرق الإسلامي.

[390] هو مركز يحمل اسم مهندس معماري نمساوي يهودي ماتت عائلته في المحرقة وقام بمتابعات قضائية ضد النازيين. وهذا المركز تعترف به منظمة الأمم المتحدة واليونسكو، وتستشيرانه في قضايا اليهود المتعلقة بزمن النازية الألمانية... ويحصل المركز على دعم مالي كبير من المنظمات الدولية ومن رجال المال والأعمال ومن كل الدول الغربية. تأسس سنة 1977 و يقع مقره في لوس أنجلوس بالولايات المتحدة.

يقوم المجلس الديني المركزي بتعيين الحبر اليهودي الأعظم في فرنسا عن طريق الإنتخاب، وهذا المجلس ليس كالمجلس الإسرائيلي للديانة اليهودية "كريف CRIF" الذي تكلمنا عنه مسبقا، فهذا الأخير يخضع لنظام الجمعيات المدنية ويمثل كافة الأطياف اليهودية ويتكلم باسمها عند السلطات العمومية الفرنسية ، في حين أن المجلس المركزي Le Consistoire هو مجلس ديني يهتم بالاحكام والشؤون الدينية المتعلقة بيهود فرنسا. وله نفس الهيكلة التنظيمية التي تتمتع بها الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا. وشعار المجلس هو " الدين والوطن" Religion et Patrie.

ويرأس مجلس الـ consistoire رجل يدعى "جويل مرغي" وهو يهودي من أصل مغربي ، وُلِد في مكناس سنة 1958م.. حاصل على و سام جوقة الشرف الوطني من الحكومة الفرنسية. و هو طبيب أخصائي في أمراض الجلد.

ويتفرع عن مجلس الـ Consistoire مجالس أخرى فرعية في المدن الفرنسية الكبرى ذات الكثافة اليهودية مثل مدينتيْ مرسيليا، ونانسي وغيرهما. ويتكون كل مجلس جهوي من أربعة إداريين علمانيين ، وحبر واحد ينتخبهم مجلس محلي يسمى مجلس الوجهاء. ويقوم المجلس الجهوي بتسيير المحلات و البنايات والمعابد اليهودية، كما يعطي شهادات الترخيص للأحبار في ممارسة العبادة (الإمامة) بشكل رسمي. في حين أن المجلس المركزي يكتفي بإعطاء رأيه في تعيين الأحبار الجهويين ويوزع شهادات ترخيص مركزية درجتها أعلى من درجة شهادات المجلس الجهوي. وبإمكان المجلس المركزي أن يسحب رخصة الخطابة والإمامة من أي حَبر ويعزله نهائيا عن ممارسة مهماته " الدعوية".

وفي بداية تأسيس المجلس في القرن التاسع عشر كان الأحبار يحصلون على رواتبهم من الدولة الفرنسية إلى أن جاء قانون العلمانية الصادر سنة 1905، فألغى ذلك.

ويعمل مجلس الـ Consistoire كبرلمان وسلطة تنفيذية في نفس الوقت ، فهو يبعث بتوجيهاته إلى مجالسه الفرعية، وهذه الأخيرة تبعث له بالقضايا والمشاكل التي تهم الجاليات اليهودية لدراسة الحلول لها.

قدم هذا المجلس خدمات هائلة لليهود، خاصة اليهود من أصول جزائرية ؛ فقد استقبل مطلع الستينات ما يقارب مائة و عشرين ألف يهودي قادم من الجزائر.

وكان هذا المجلس منضويا تحت مجلس الـ"كريف CRIF" الآنف الذكر، وانفصل عنه سنة 2004، بسبب خلافاتهما حول اتفاقية جنيف الموقعة في الاول من دجمبر 2003 بين ياسر عبد ربه عن الجانب الفلسطيني واليساري الصهيوني يوسي بيليني.

وللمجلس آراء سياسية جد متطرفة حول الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين وله رؤية يمينية قريبة من التطرف إزاء القضية الفلسطينية...

الإتحاد العالمي ضد معاداة السامية LICA

هو منظمة يهودية تأسست سنة 1927 بمبادرة من شاب يهودي من أصل أوكراني، يدعى برنار لكاش Bernard LECACHE ، هاجر إلى فرنسا وحصل على جنسيتها سنة 1905 . وظل "لكاش" رئيسا للإتحاد إلى موته في أغسطس سنة 1968.

تأسس هذا الإتحاد ردا على عمليات الـ"بوغروم" Pogrom، أو المحارق، التي تعرض لها اليهود في روسيا. وكافح بشدة ضد النازية واضطهاد اليهود في ألمانيا.

ثلاث سنوات بعد تشكيله، أي سنة 1930، ضم الإتحاد أكثر من عشرة آلاف عضو، وكان من أبرز أعضاءه ساسة وعلماء من يهود أوروبا الغربية، من أشهرهم ليون بلوم Léon BLUM والفيزيائي اليهودي الشهير ألبرت أنشتاين.

وقبيل الحرب العالمية الثانية وصل عدد أعضائه إلى مائة ألف فرد، حسب تصريحات المحامي اليهودي ورئيس "LICA" السابق، آلان جاكوبوفيتش في إذاعة فرانس-كولتور France-culture في برنامج صناعة التاريخ La fabrique de l’Histoire، يوم الرابع عشر نوفمبر 2011.

وفي سنوات 1950-1960 ناضل اتحاد LICA بقوة من أجل إنشاء إسرائيل ودعْم استقرارها ونفوذها على الأرض الفلسطينية. وفي الجزائر، أيام حرب الإستقلال، دعم الإتحاد سياسة تقرير المصير التي اقترحها شارل ديجول على الشعب الجزائري، سنة 1959.

تغيير الإسم من LICA إلى LICRA

بعد اقتصاره في أول أمره على محاربة معاداة السامية ، غيّر اتحاد LICA اسمه في أواخر السبعينات، إلى " LICRA" أي الإتحاد العالمي لمحاربة العنصرية ومعاداة السامية.

ومنذ سنوات، كثّف الاتحاد من جهوده ، وأنشأ مقرات في دول أوروبية عديدة كألمانيا وسويسرا، وبلجيكا واسبانيا والنمسا...وفي آمريكا الشمالية، وخاصة ولاية كبيك Québec في كندا. وله مقر في إفريقيا، في الكونغو- برازافيل.

أما في العالم العربي فلم أسمع بمقر لهذا الإتحاد في أي من بلادنا، رغم أنه يدّعي محاربة العنصرية ، و هي الداء الذي يعاني منه الأجانب العرب أولا و الأفارقة ثانيا، في فرنسا وعلى مستوى العالم....

ولاحظتْ صحيفة لوموند في عددها الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2012 أن هذا الإتحاد همَّش محاربة العنصرية في حين ركز كل جهوده على محاربة ما يسمى "معاداة السامية"، بل ذهب إلى محاربة "العنصرية التي يقع ضحيتها الفرنسيون البيض" وهو ما يعرف هنا ب"العنصرية المضادة للبيض" Le racisme anti-blancs. وهذا في الحقيقة خروج عن المهمة الأساسية التي وضعها الإتحاد لنفسه ، حيث تعهد أنه سيدافع عن ضحايا العنصرية ، وهؤلاء الضحايا ليسوا بيضا قطعا، بل هم من الأفارقة و العرب الذين ما برحوا يعانون صنوف الإهانات من طرف المواطنين الفرنسيين البيض.

واشتهر اتحاد LICRA – في السنوات الأخيرة - بدفاعه الممنهج عن اليهود فقط ، وقد قدم عدة شكاوى للعدالة من بعض المواقع الإلكترونية الشهيرة مثل موقع ياهو Yahoo الذي اتهمه الإتحاد ببيع منتوجات لها علاقة بـ"معاداة السامية"..

ويضم اتحاد LICRA أعضاء من طراز خاص ، يطلق عليهم أعضاء الشرف من أبرزهم آلان باور Alain BAUER الرئيس السابق للمحفل الماسوني الشرقي في فرنسا، ومنهم برنار هانري ليفي LEVY Bernard Henri ، وهو صهيوني متطرف، وموقد نار حرب دول التحالف على ليبيا أيام الثورة على القذافي، ومنهم الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك صاحب قانون حظر الحجاب الإسلامي في المدارس، ورئيس وزرائه آلان جوبي Alain Jupé .. ومنهم شعبان-دلماص Chaban-DELMAS رئيس البرلمان الفرنسي السابق، ورئيس الوزراء في مطلع السبعينات، ومنهم برتران دولانوي Bertrand DELANOE ، يهودي من أصل تونسي، وعمدة مدينة باريس السابق... وغالبية أعضاء مجلس إتحاد LICRA هم من الشخصيات السامية التي تربعت على أعلى قمة في الدولة الفرنسية..

وأكثر ما أدهشني في هذه اللائحة هو انتماء كل أصحابها إلى الحركة الماسونية المتنفذة في مفاصل القرار السياسي الفرنسي. مما يشير بشكل قاطع إلى الروابط الوثيقة بين هذا الإتحاد وبين التيار الصهيوني الماسوني المسيطر في فرنسا..

ويحصل إتحاد LICRA على دعم مالي من الدولة الفرنسية قيمته خمسمائة ألف يورو كل عام. وينشط في محاربة أي فكر يدعو إلى التشكيك أو التساؤل حول تاريخ اليهود أيام النازية.. ويعمل الإتحاد كذلك على محاكمة مَن ينكرون المحرقة ومضايقاتهم.. كما يضغط على المحاكم من أجل إصدار أحكام تمنع نشر الكتب التي تتكلم عن نفي المحرقة، ومتابعة أصحابها قضائيا حتى يُحكم عليهم بالسجن أو بالغرامات

المالية الباهظة. أما عمل الإتحاد لصالح محاربة العنصرية ضد العرب والسود المقيمين على التراب الفرنسي فلم أطلع له على شيء يستحق الذكر في هذا المجال، رغم أنه يدّعي الدفاع عن كل ضحايا العنصرية وليس عن اليهود فقط.

ولاتحاد LICRA متابعات قضائية شهيرة ضد الصحفيين ورجال الاعلام والمثقفين الأحرار ...و من أشهر ذلك دعوى قضائية قدمها ضد صحفي في إذاعة فرانس – انتر France Inter يُدْعى دانيال مرمت Daniel MERMET لأنه عمل تقريرا مفصلا حول الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وكانت تهمة المحكمة على الصحفي أنه "يحرض على الحقد و العنصرية ضد اليهود".

وقد شجبت منظمة "مراسلين بلا حدود" اتحاد "ليكرا" وانتقدته بشدة، بسبب ضغطه على الصحفيين الذين ينتقدون سياسات إسرائيل الدموية في أرض فلسطين.

في سنة 2013، يقول الإتحاد أن عدد أعضائه وصل إلى 4000 عضو.

اتحاد اليهود من أجل المقاومة والتعاون UJRE

هو اتحاد نشأ بُعيد الحرب العالمية الثانية وساهم في مقاومة النازية الألمانية، وينتمي إيديولوجيا إلى الفكر الشيوعي .. وكان من أهدافه مساعدة اليهود النازحين من ألمانيا وشرق أوروبا للإندماج في المجتمع الفرنسي.

وهو منظمة معتدلة جدا بالمقارنة مع سابقاتها، بل تلعب دورا هاما في حمل صوتٍ يهوديٍّ مخالف لأصوات إيقاد نيران الحروب المعهودة لدى متطرفي يهود فرنسا. ومن أشهر مواقفه ذلك البيان الذي أصدره يوم الثامن يناير سنة 2009 فيما يخص الأوضاع في غزة. وقد نُشر البيان على موقعه ثم حُذف منه إثر ضغوطات عنيفة مورست على محرريه. ولم يتسن لي الإطلاع على البيان لأذكر مقتطفات منه في هذه الفقرة.. بيد أن هذا الإتحاد يُعرف بميوله السلمية ودعوته إلى إقامة دولة فلسطينية لها حدودها السيادية الخاصة بها، وتعيش جنبا إلى جنب، في سلام ووئام، مع إسرائيل. ومن أجل هذه المواقف السلمية ، فقد اضطر الإتحاد إلى الإنسحاب من مجلس الديانة اليهودية CRIF ، بسبب مواقف هذا الأخير الشديدة العداء ضد الشعب الفلسطيني وضد حل الدولتين. وقد أرسل إتحاد UJRE رسالة إلى رئيس مجلس الـ"كريف CRIF" أنبأه فيها بعدم موافقته على مواقف ال"كريف" من القضية الفلسطينية .. ثم أعلن في النهاية انسحابه من هيأة مجلس الـ"كريف".

منهم أمة مقتصدة...

اليهود ليسوا أمة واحدة ، وليسوا سيئين كلهم، خلافا لما هو معهود في أذهاننا نحن المسلمين والعرب ... وعلى ذكر "الإتحاد اليهودي من اجل المقاومة والتعاون" ودوره الإيجابي في الدعوة للسلم والوئام، لا يسعني إلا أن أذكر هنا ذلك البيان الشهير الصادر يوم 7 إبريل 2003 في صحيفة لوموند الفرنسية تحت عنوان " صوت يهودي آخر" Une autre voix juive (uavj) ، وهو بيان حكيم، دعا إلى حل الدولتين... وانتقد بشدة ودون أي مجاملة ذلك العنف الإسرائيلي الدموي إزاء الشعب الفلسطين الأعزل، وقد وقّع على هذا البيان ألف ومائة وخمسين مواطن فرنسي من أصل يهودي، منهم مفكرون كبار وأساتذة جامعيون، وساسة ، ومن أشهرهم النائب الأوروبي آلان ليبيتز Alain LIPIETZ وسفير إسرائيل في فرنسا استيفان هيسل ، رغم تحفظي على بعض مواقف هذا الأخير.

ويدعم هذا البيان جهود المصالحة الفلسطينية – الإسرائيلية، ودعا إلى احترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني...

ولقد تحول هذا البيان فيما بعد إلى مجموعة من المناضلين ، ينشرون مقالات دورية وتقارير عن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ويقومون بنشاط مكثف من أجل إحلال السلام في المنطقة، ولهم موقع على شبكة الإنترنت.. وقليل من يدعمهم...

رغم ذلك، فلازال الصوت العالي والغالب في فرنسا هو صوت أصحاب التيار الصهيوني المتطرف الداعي إلى المواجهة والحرب، والممارس لشتى أنواع العنف والإرهاب الإعلامي و الإيديولوجي تجاه كل من يتعاطف ولو بكلمة مع مستضعفي فلسطين. والمشكل الأكبر هو أن هذا التيار يحصل على تمويل مالي سخي من كل المنظمات والهيئات الدولية والمالية في أوروبا، ويحظى بدعم شامل ولا محدود من قطاع الإعلام الفرنسي.

وفي الختام، هناك منظمات خدماتية أخرى ، وجمعيات طلابية، وهيئات إعلامية كثيرة تابعة للجاليات اليهودية وتلعب أدوارا سياسية واقتصادية واجتماعية لصالح اليهود في فرنسا وفي فلسطين، ويضيق المقام هنا عن حصرها، وأكتفي منها بالقدر الذي ذكرته.

*****

الفصل الثالث عشر

إتحاف الأمّيين بطبائع وأحوال الفرنسيين

في هذا الفصل أقدّم نبذة عن أحوال وأخبار القوم، وطبائعهم وشيئا من عاداتهم، وبعضا من مظاهر حياتهم وأنظمتهم الإجتماعية .. وسألقي النور على الرؤية التي يرانا – نحن العرب – بها الفرنسيون.

طبائع الفرنسيين

الفرنسيون الأصليون هم مزيج من الشعوب الغاليين Gaules والرومان والجرمان والباسك . أما الفرنسيون اليوم فأعراقهم شتى لا تكاد تعرف لها أصلا مشتركا لتفرقها واختلاطها. ولست هنا للبحث في أصول القوم ، بل أريد إعطاء أفكار عامة مبسطة للقارئ العربي حول نفسيات الفرنسيين وطبائعهم وميولاتهم وطريقتهم في الحياة.

تغلِب على الفرنسيين نزعة الفردية والانعزالية، والأنانية وحب الذات والجشع والجري وراء الملذات والفسق والفجور؛ ولذلك كثيرا ما تراهم سكارى في الشوارع يومي السبت والأحد اللذان يمثلان عطلة نهاية الأسبوع عندهم... وفي ليلة الأحد ، يقيم شبابهم الحفلات الأسبوعية ، وينصبون المراقص ويوقدون الموسيقى الصاخبة، ويحدِثون الضجيج والضوضاء، وبعضهم يخرج للشوارع فتسمعهم يتهارجون فيها كتهارج الحُمُر...

وفي ليلة نهاية العام الميلادي (الواحد والثلاثين من دجمبر) من كل سنة، لا تكاد تذوق للنوم طعما بسبب صراخاتهم في الشوارع وضجيجهم في البيوت، وألعابهم النارية التي يطلقون لها العنان في تلك الليلة.

تتميز محادثاتهم ونقاشاتهم العامة بالكثير من التفاهة والسخف ، فأغلب الأحاديث فيما بينهم تدور حول الأكل والطبخ واللباس وماركات السيارات وتعدد العشيقات. والطريف أنهم يعيبون على الإسلام رخصة تعدد الزوجات، وهم ناقعون في قضايا الخيانات الزوجية حتى الأذقان، فلا تكاد تجد رجلا متزوجا إلا وله عشيقات كثيرات في السر دون أن تعلم زوجته الرسمية بذلك. وكثير منهم يلد نسلَه خارج إطار الزواج الشرعي الذي يقام عندهم في الكنيسة وفي محلات البلدية.

وتشير إحصاءات وزارة الإسكان الفرنسية إلى أن أكثر من نصف الفرنسيين اليوم ولدوا جراء علاقة محرمة خارج إطار الزواج الشرعي ؛ أي أنهم أبناء زنا، أكرمك الله... وهذه الظاهرة عادية جدا عند فرنسيي اليوم؛ فإنك ترى أسرة كاملة مكونة من أولاد وبنات، يرعاهم أب وأم لا تربطهما أية علاقة زواج... ويسمون ارتباطهم العائلي هذا بالمرافَقة .Compagnie.. والمثال الواضح على ذلك، هو رئيسهم الحالي فرانسوا أولاند François Hollande ؛ إذْ أنه كان متزوجا من المترشحة السابقة لرئاسة فرنسا سيجولن رويال Segolène Royal وله منها أولاد خارج إطار الزواج وكانا يعيشان

تحت سقف واحد منذ ارتباطهما حين تخرجهما من الدراسة، إلى أن انفصلا بعيد الحملات الرئاسية التي فاز فيها فرانسوا أولاند على المرشح اليميني نيكولا ساركوزي...

ثم إن الفرنسيين متوحشون جدا في علاقاتهم العاطفية ولا يهمهم إلا إشباع النزوات الحيوانية بعيدا عن أشواق الحب والعاطفة الإنسانية الصافية. ولا يغرنّك ما تراه أو تسمع به من أفلام رومانسية أو قصص غرامية وغيرها ، فكل ذلك مجرد سينما لا يمتّ لواقع القوم بأي صلة.

وقد تجد منهم في حالات نادرة - خاصة لدى المسنين منهم- من تغلب عليه نزعة العاطفة والرقة والرأفة ... ولعل ذلك راجع إلى تأثير تعاليم المسيحية في مُسنّيهم. حيث قال القرآن متكلما عن أتباع المسيح عليه السلام : (**وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها فآتينا الذين آمنوا منهم أجرهم وكثير منهم فاسقون**[391]) وهذه الأوصاف المذكورة في الآية الكريمة نادرة في أهل المدن منهم، ولكنك تجدها خاصة في أهل الريف ، وفي الأقاليم البعيدة عن باريس وضواحيها.

ومن السمات البارزة التي تميّز الفرنسيين ازدواجية الخطاب، أو سمِّه إن شئتَ بالنفاق الصراح؛ فترى الواحد منهم يتكلم في قضية ما ويتحمس لها، بينما تراه في الواقع يعمل تماما عكس ما يقول. ولهم في هذا المجال مثلٌ يقول " افعل ما أقوله لا ما تراني أفعله".

وتتجسد هذه الإزدواجية لديهم في شتى جوانب حياتهم العامة ؛ فعلى سبيل المثال : تراهم يفتخرون بحرية التعبير ويعتزون بها كثيرا، ويعتبرونها عندهم من حقوق الإنسان المقدسة، إلا أنك عندما تنطق بانتقاد بسيط لليهود - مثلا- فإن المسألة تنقلب رأسا على عقب ويعبسون في وجهك – وخاصة المثقفون منهم والمفكرون – ويصفونك بالمعادي للسامية ولليهود. لكن حينما تتكلم عن المسلمين أو عن الإسلام فلا يرون حرجا في ذلك، بل تراهم يسخرون كثيرا من المسلمين والعرب ويعتبرونهم متوحشين ولصوصا... بل يصل الأمر عندهم إلى السخرية من نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم ويصفونه بأبشع الأوصاف ويلمزون في حياته الشخصية... ولا يجدون أي غضاضة في وصف عملهم هذا بـ"حرية التعبير"....

والفرنسيون ذوو ميول غريبة فتراهم دائما يستحبون أشياء لا يقبلها الذوق الأخلاقي عندنا ... فترى الأب يتحدث مع ابنته عن عشيقها، ويقدم لها النصائح كي تستمر العلاقة وطيدة بينها وبين خِدنها، وترى البنت تدخّن في وجه أبيها، وتنثر الدخان بين منخريه دون أن يشعر أي منهما بحرج إزاء الآخر.

---

[391] سورة الحديد ، الآية 27

والفرنسيون المقيمون في الريف يُعرَفون بقلة النظافة. ولهم ولع عجيب بالكلاب والخنازير. وتلاحظ على ثيابهم أشعار الكلاب متناثرة ولا يعبؤون بذلك، بل أحيانا تشم فيهم روائح مقززة كروائح الكحول ، وغيرها.

وقُدّر لي في فترة من الفترات أن أسكن – لأسباب مهنية - في منطقة لا مانش La Manche، شمالي جنوب فرنسا، في مدينة ريفية نائية وكنت أسكن في شقة من عمارة كبيرة متعددة الشقق... وكان صراخ كلاب الجيران يؤذيني أشد أذيّة، وروائحها الخبيثة تزكم أنفي ... ويحدث أحيانا أن أكون في المصعد الكهربائي نازلا للذهاب إلى قاعة الصلاة ، فيتحكك كلب الجيران بجلده المبلّل بماء المطر على ثيابي، وأحيانا ينثر لعابه على قميصي، فأضطر إلى العودة للبيت لاستبدال ملابسي ؛ كي أصلي بثياب طاهرة... فكنت أجد حرجا كبيرا من ذلك، لدرجة أني فكرت بشكل جدي في مغادرة تلك المدينة.

هذا، ويغلب على نفسيات القوم الانطواء على الذات والرهاب من كل ما هو غريب وأجنبي، ولعل ذلك عائد إلى الهيجان الإعلامي الذي تشنه القنوات الصهيو-فرنسية على الأجانب المقيمين في فرنسا وخاصة على المسلمين.

الناس في فرنسا – بجميع مدنها تقريبا- يتميزون أساسا ببرودة تلاحظها من أول وهلة في وجوههم ، فعندما يكلمك الفرنسي فهو يخاطبك بصوت بارد ، قلق، مع نطق سريع جدا يعكس درجة الاضطراب النفسي والفراغ الروحي الذي يملأ ثناياه وجوانحه...

وطريقة الخطاب عند الفرنسيين غريبة شيئا ما ... إذْ ينبغي أن يكون التخاطب بضمير الجمع vous (أنتم)، وهذه الطريقة وحدها في الكلام تكفي لجعلك تنفر من مخاطبك؛ لأن استعمال هذا الضمير يجعل بينك وبينه مسافة واسعة لا تستطيع أن تتجاوزها مهما طال الحديث فتبقي دائما متحفظا من مخاطبك إلى آخر لحظة .... وحتى لو أردت استعمال ضمير الخطاب البسيط tu (أنت)، فإن بعضهم غالبا ما يصر على استعمال ضمير الجمع في إشارة إلى رفضه الاقتراب منك ومحافظته على تلك المسافة بينك وبينه...

ويتميز الفرنسيون بنوع من الغموض وعدم الوضوح فقد يكون أحدهم حانقا عليك لكنه يسرها في نفسه و لا يبديها لك صراحة، ولن تلاحظها في وجهه إلا مع الوقت .... ومع ذلك فإن أكثر ما يزعج الفرنسي هو أن تصفه بالعنصرية ، فهم يكرهون هذا الوصف كثيرا لكنهم لا يستطيعون التغلب على طباعهم النفورة من الآخرين...

وقد يظن بعض السطحيين من الناس، أن الفرنسيين هم مجتمع إنساني يرأف بالمسكين ويعطف على الضعيف ويعين على نوائب الدهر، لكن الحقيقة الواقعية التي شاهدتُها بعيني طوال عشرات السنين من الإقامة بين أظهرهم في مختلف المدن الكبرى وفي الريف ، هي أن الفرنسي شخص أناني انفرادي لا تهمه إلا نفسه ومصلحته الخاصة... وقد تلاحظ ذلك بنفسك عندما تزور سائحا مدينة باريس وتتجول في أروقة المترو لترى بعينيك المتسولين على حافات الأروقة ثم ترى هذا الكم الهائل من الفرنسيين ينساب مرورا على هذا السائل أو ذاك دون أن يعيره ولا نظرة عطف واحدة تخفف من بأسائه وحرمانه... أما أن يعطيه سنتيما واحدا فهذا من باب المحال...

وما إن ترى فردا أو جمعية أو منظمة تهتم بالضعفاء والمحرومين فاعلم أنها غالبا ما تكون أداة استخباراتية سرية ، هدفها جمع المعلومات الشخصية من المحتاجين والمعوزين واستغلالها لأهداف انتخابية وسياسية و أمنية وغيرها...

أما عن كرم الضيافة ، فتلك لا محل لها عندهم .... ولقد دعاني مرة مع أصدقائه ذات سبت رجل منهم ، وحين قدومي طفق أصدقاؤه يسألوني عن الإسلام وعن المسلمين في فرنسا و طرحوا عليَّ أسئلة فيها الكثير من المغزى ، ومن جملة ما سألوني عنه : لماذا الإسلام يرفض فكرة تغيير الدين (الردة)، ؟ ولماذا المسلمون لا يأكلون لحم الخنزير ويمتنعون من شرب الخمور؟ ولماذا الإسلام يرخص في تعدد الزوجات؟ ولماذا الإسلام يجبر المرأة على لبس الحجاب ؟ أليس في هذا نوعا من اضطهاد المرأة والحد من حريتها، يقولون؟.... وسألوني لماذا ديني يفرض على معتنقيه ذبح الحيوان و"تعذيبه" قبل أكله؟...

وعند تناول الغداء وضع مضيفي على المائدة نوعا رديئا من السمك وشيئا قليلا من الفواكه وكان يبدو على وجهه السرور ، وكأنه يظن أنه قام بأقصى ما يمكنه القيام به من إكرام وتبجيل.... وإن كنت شكرت له الجهد المبذول وحفاوة الاستقبال، إلا أنني في ذلك اليوم بالذات تذكرت أن حفاوة الضيافة وحسن القِرى لا تحظى بهما غالبا إلا عندنا نحن المسلمين ... وحينها خطرت ببالي تلك الآية الكريمة من سورة الذاريات (هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين ...إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكَرون... فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم قال ألا تأكلون...[392]) ولعمري لشتان مابين عجل سمين وسمك رديئ.

[392] الآية 24

تواضع القوم

رغم السوء الغالب على طباعهم ، إلا أن ثمت خصلة تعجبني في الفرنسيين : هي التواضع ؛ فترى الفرنسي في حالة مادية ميسورة لا ينقصه شيئ من كماليات الحياة إلا أنه يلبس مثلما يلبس كل الناس، بحيث أنك لا تستطيع أن تميّز وأنت في الشارع بين الغني والفقير لتشابه الأزياء عندهم، ويكثر التواضع لدى المثقفين والأطباء والمحامين وأصحاب الحِرَف الحرة ...

ولقد دعاني ذات مرة صديق من أصل جزائري وهو جرّاح أسنان شهير لحضور عشاء عنده وكان بين الحاضرين الكثير من الأطباء الفرنسيين من زملاء هذا الصديق ... وكنت أتوقع أن أجد رجالا في قمة الأناقة وبثياب راقية إلا أنني انبهرت حينما رأيت الأطباء والأخصائيين وكلهم يلبس بنطلونا بسيطا من نوع دجين Jean ، وهو بنطلون شعبي يلبسه عادة طلاب الجامعات والمدارس... فجال في خاطري قول الشاعر :

ملأى السنابل تنحني بتواضع والفارغات رؤوسهن شوامخ

ظاهرة التواضع هذه لدى الفرنسيين هي عكس ما أعرفه عندنا في موريتانيا حيث ترى الموريتاني لابسا "دراعة " منسوجة من أحسن أصناف النسيج، يزيّنها تطريز وحياكة يدوية بديعة الحبك والجمال إلا أنه لا يكاد مع ذلك يجد قوت يومه... فلا يهمه إلا القشور الخارجية والظهور بمظهر الثري النبيل.

إلى جانب تواضعهم، يتميز الفرنسيون بالسذاجة وتصديق الأمور لأول وهلة والحكم عليها بسهولة وخفة، فمثلا عندهم أن النساء عندنا نحن المسلمين لا يلبسن الحجاب إلا لأن آباءهن أو إخوانهن يرغمونهن على ارتدائه ...

وحينما تكون المرأة ملتزمة بالدين وتفضل البقاء في بيتها للتفرغ لتربية صغارها يرون فيها المرأة الذليلة المقهورة....

الدين في حياة الفرنسيين

رغم اشتهار فرنسا بكونها "بنت الكنيسة الكاثوليكية" ، إلا أن الفرنسيين يتسمون بقلة الإكترات بالدين، وفي يوم الأحد ، وهو يوم الصلاة عندهم، لا تكاد تجد في الكنائس أحدا، رغم الضجيج الذي تحدثه أجراسها كل صباح وعند المساء.

وخلافا للمساجد في فرنسا، حيث ترى أكثر مرتاديها من الشباب ، وتراها مكتظة بالمصلين في رمضان وفي يوم الجمعة، فإن الكنائس تظل مهجورة ، لا يزورها أحد، إلا ما قل وندر.

ويَعتبِر كثير من الفرنسيين أن الدين هو مجرد خرافة، وتعلقٌ بغيبيات غير منطقية، وأنه لم يعد لبني الإنسان حاجة إليه.

ويرجع عدم اهتمام الفرنسيين بالدين إلى تاريخهم الأسود مع الكنيسة، حيث كانت هذه تحتل مركز السلطة الدينية والدنيوية، ولا كان يستجد أمر في شؤون الدولة والحياة العامة إلا ورُجع فيه إلى السلطة الكنسية... وكان الكهنة والأساقفة ذوي نفوذ واسع وسلطة مطلقة على الناس وعلى الدولة، واستعملوا هذا النفوذ ليتحكموا في مصائر الشعوب باسم الدين... فنفَر الناس منهم وكرهوهم...

وفي السنوات الأخيرة، شهدت بعض الكنائس في فرنسا فضائح في منتهى القرف والخسة والنذالة ، مثل انتشار الشذوذ لدى بعض الرهبان، والتحرش الجنسي بالأطفال الصغار، وهبت عدة جمعيات مدنية تشكو للعدالة من بعض الأساقفة بتهمة الإعتداء الجنسي على الأولاد الصغار... وانتشرت القضية في الإعلام... ولم تنفِ الكنائس في فرنسا ، ولا الفاتيكان، شيئا مما حدث ، والتزموا الصمت...

كل هذه الفضائح الحاصلة في عصرنا الحاضر ، وتلك التي حصلت في الماضي كصكوك الغفران، وسجن العلماء وقتلهم، أدت بالشعب الفرنسي إلى التقزز من الدين والنفور منه ، واعتباره مجرد خرافة ، ومهنة يمتهنها بعض المحتالين للإستحواذ على عقول الناس وأموالها...

ويقل التدين خصوصا في أواسط الشباب والشابات...فيسخرون من الدين ويعتبرونه تأخرا ونكوصا إلى ما يسمونه "عصور الظلام".

وخلال احتكاكي بالشباب على مدرّجات الجامعة ونقاشاتي معهم حول الدين وموقع الإنسان في الكون ، وجدت أنهم غالبا ما يتميزون بالحذر أو بنوع من الخوف تجاه كل ما له صلة بالدين ، سواء المسيحي أو الإسلامي أو اليهودي... ولاحظت أن فكرة وجود الله ، كربّ واحد ، خالق، مسير لهذا الكون، وحتمية اليوم الآخر للحكم بين الناس ، هي فكرة صعبة التصديق لدى هؤلاء الشباب، وتثير فيهم الكثير من الإضطراب، والقلق، والحرج ، وينفرون من مواصلة النقاش فيها... ولعل ذلك يرجع إلى تنشئتهم على مبدإ العلمانية في المدارس، ذلك المبدأ الذي يحرّم الكلام عن الله في المدرسة، ويعلم الصغار أن لا بعث ولا نشور بعد الموت...

وحتى في الأوساط العلمية ذات المستوى العالي، فإنك تجد الأساتذة الكبار والباحثين في علوم الطبيعة، ينَظِّرون بطريق غير مباشرة لفكرة عدم وجود خالق للكون، من خلال دروس علم الأحياء أو دروس الفيزياء والفلك وغيرها... ويهيبون بالطلاب أن يقبلوا بفكرة وجود إله.

و يعتبر الكثير من الباحثين في مجال العلوم أن " التسليم بفكرة وجود الله تنقص من قيمة البحث العلمي"، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

وقد ذكر لي طبيب جزائري مختص في التخدير الجراحي في أحد مستشفيات باريس، حين ناقشنا ذات مرة البرهان العلمي على وجود الله، ذكر لي أنه يعرف أطباء كُثُرا يعلمون علم اليقين أن ثمت خالقا للكون، ويعرفون أنه من المحال أن تكون الطبيعة هي التي تسيّر الأمور لوحدها، لكنهم يرفضون فكرة الإيمان بهذا الخالق، لأنها – يقول لي الطبيب- ستؤدي إلى تغيير نمط حياتهم الذي اعتادوا عليه، بل تحط من مكانتهم العلمية ومن جديتهم المهنية وتظهرهم بين زملائهم كالسخفاء أو المجانين ...

*****

وعلى الصعيد الإجتماعي، تتفشى في الفرنسيين مظاهر انفراط العرى العائلية والأبوية، فترى الشاب والشابة يهربان من منزل أبويهما في سن السادسة عشرة ، و يستقل كل منهما في بيت وحده... ولا يرى أبويه إلا في فترات الأعياد السنوية ، وأحيانا تنقطع الصلة نهائيا بالوالدين.

وفي منازل التقاعد تجد كثيرا من الرجال والنساء في مرحلة طاعنة من السن ، ولهم أبناء وأحفاد، لكنهم لا يزورونهم أبدا. وجرت عوائدهم على أن الرجل حينما يتزوج ويلد أولادا، ويطعن أبواه في السن، فإنه يرميهما في دار التقاعد، ولا يعود إليهما أبدا. وهذه الظاهرة هي من أشد ما أثار استغرابي من شأن القوم.

وتنتشر فيهم ظواهر الطلاق، وتعدد العشيقات، وأبناء الزنا، والإغتصابات الأسرية.... ويقدّم الإعلام بشكل منتظم تقاريرا عن كوارث اجتماعية وجرائم قضائية يظهر فيها الأب متلبسا باغتصاب ابنته، أو قتل زوجته ، وغير ذلك من الجرائم الغير معهودة في عالمنا المتديّن...

وفي سنة 2011، نشر المعهد الوطني للدراسات الإحصائية والإقتصادية INSEE دراسة تقول أن نسبة الطلاق في فرنسا لسنة 2011، وصلت إلى 56 بالمائة. أي أنه من كل زيجتين تفشل إحداهما في منتصف الطريق. زد على هذا تشرد الأطفال جراء ذلك، وتحول بعضهم إلى الجريمة، وأعمال العنف

المنتشرة عندهم في المدن الكبرى. ويرجع السبب الأول للطلاق عندهم إلى الخيانة الزوجية[393]. وفي 45 بالمائة من حالات الطلاق تكون المرأة هي من يطلب الطلاق[394].

وعملية الطلاق عندهم معقدة جدا وتأخذ وقتا طويلا؛ فحين يقع الطلاق، لا بد وأن تصل القضية للمحكمة ، وأحيانا تمضى عدة سنوات تبقى فيها الزوجة معلقة، ريثما يحكم القاضي ويقضي بقراره في فصل الزوجين، وخلال سنوات الإنتظار هذه لا يجيز القانون للمرأة ولا للرجل أن يتزوجا على حدة. مما يشجع على اتخاذ الأخدان وانتشار الزنا، وتعدد ظاهرة أبناء الحرام. هذا في حين أن الشريعة الإسلامية تسمح عندنا بالزواج ، بُعيد فترة قصيرة من الطلاق لا تتجاوز ثلاثة أشهر في المتوسط ، للمرأة وللرجل.

وقد التقيت أخا من الجزائر كان متزوجا بفرنسية، وله منها بنت، وأوقعا الطلاق بينهما... لكن المحكمة لم تفصل في شأنهما إلا بعد ثلاث سنوات. طيلة هذه الفترة، ظل الشاب ينتظر، ولم يستطع الزواج من أخرى خوفا من المتابعات القضائية.

*****

أما الشرف عندهم، وأعني به بكارة البنات، فهي ظاهرة أصبحت نادرة جدا بالمقارنة مع سنوات الخمسينات، أيام كان الحفاظ على التقاليد المسيحية هو القاعدة العامة في فرنسا. أما في هذا الزمن المعاصر فلا يتزوج الشاب عندهم إلا وهو على يقين أن عروسه فاقدة أصلا لغشاء بكارتها.

وقد أظهر معهد الدراسات الديموغرافية ined في دراسة له سنة 2007، أن متوسط سن فقدان غشاء البكارة لدى البنت الفرنسية يصل إلى سن السابع عشر[395]، قبيل العمر القانوني للبلوغ. عند هذا السن عادة، تبدأ الفتاة عند القوم بممارسة الزنا مع عشيقها. ويجري كثيرا على ألسنة شاباتهم أن البنت التي لا تفقد بكارتها قبل الثامنة عشر هي بنت "حمقاء" غير ناضجة.

باريس... حياة الجحيم

قُدر لي أن أعيش في مدينة باريس أكثر من سبع سنوات فرأيت فيها جميع أصناف الناس ، وشاهدت أن أكثرهم أجانبَ : من أفارقة وعرب وهنود وآسيويين وغيرهم. أما الفرنسيون الأصليون فهم قلة في باريس بالمقارنة مع عدد الأجانب ...

[393] http://www.jurifiable.com/conseil-juridique/droit-de-la-famille/divorce-france-statistiques (Page consultée 10/09/2016)

[394] نفس المصدر السابق

[395] نقلا عن صحيفة لوفيجارو ، تاريخ العدد 2014/07/29.

عندما تتجول في المنطقة الباريسية يرعْك هذا الكم الهائل من شعوب المغرب العربي، من جزائريين ومغاربة وتوانسة ... فلا تشعر بالغربة كثيرا ...

وعندما تأخذ وسائلَ النقل كالقطار وتتأمل - وأنت جالس على مقعدك - في وجوه الناس من حولك تستطيع أن تدرك بيسر وسهولة سِيْما التعاسة والبؤس في وجه كل فرد تلمحه عيناك...

إن باريس مدينة عمل لا مجال للراحة للقاطنين فيها ، سكانها تعرف في وجوههم أثر الإرهاق والحرمان، والحاجة، واللهث وراء جمع المال، فلا أحد يبتسم في وجهك ولا أحد يخاطبك ولو بكلمة " *بونجور* " ، كلٌّ غارق في همومه وآلامه وأحزانه.

أكثر ما يصيب الناس في باريس هو القلق وفقدان الطمأنينة، والانهيار النفسي والعصبي بفعل ضغوط الشغل وشراسة طباع أرباب العمل... وحوادث الانتحار في باريس كثيرة ومتنوعة، ودائما تنتشر في فصل الشتاء؛ عندما تدلهم السماء ويقل ظهور الشمس ويشتد الصقيع ويكثر تساقط الأمطار والثلوج....

النمط الحياتي لأهل باريس استحال– بسبب كثرة أشغالهم - إلى أشبه ما يكون بنمط حياة حيواني ، فالمرء يستيقظ صباحا باكرا للغدو إلى عمله ثم يعود في آخر الأصيل منهك القوى لا يهمه إلا أن يأخذ قسطا من النوم، ثم يداهمه الفجر مرة أخرى فيغدوا مسرعا إلى عمله ... وهكذا دون أن يجد وقتا لنفسه أو لعبادة ربه ولا حتى لأويلاده...

عندهم في باريس عبارة تقول "مترو – بولو- دودو" وهي تعني : مترو، فعمل، فنوم. وهذه العبارة في الحقيقة تختصر المشهد الكامل لحياة أهل باريس...إن الإنسان في هذه المدينة يتحول دون أن يشعر إلى آلة ميكانيكية لا قيمة لها إلا العمل والإنتاج... فلا إنسانية ولا أخلاق ولا شعور ولا أي تذوق للطبيعة والحب والجمال .

كل ما تسمعه عن باريس من أنها مدينة الأنوار والعلم والأدب والشعر والفن ... كل تلك افتراآت كتبتْها أقلام تائهة، لهدف واحد هو : أن تثير فينا كراهية حضارتنا الإنسانية المتدينة ذات القيمة الروحية العالية والبساطة الطبيعية، وأن تغرس في ضمائرنا إعجابا زائفا بحضارةٍ فقدت كل القيم الروحية ولم يعد لها من شيء تقدمه للإنسانية.

وإن الذين عاشوا في باريس وفي مدن فرنسا الكبرى لَيفهمون جيدا ويَعون ما أقول... ولا يُنبّئُك مثلُ خبير... إن الحياة في هذه البلاد حياة منحطة وبدائية لا قيمة لها ولا روح فيها .... إنما هي جحيم لا يطاق...

على رِسلك... فحريتك في الحركة محدودة

حرية التنقل والتحرك والأسفار من مدينة لأخرى، هي جوهرة نادرة في هذا البلد.

إن الذي يعيش في فرنسا لا يشعر بالحرية التامة عندما يريد الحركة؛ بمعنى أنه إن كانت لك سيارة فارهة وقوية وأردت أن تجوب بها الأرض، فلن تستطيع قيادتها على راحتك لأن السرعة محدودة والطرق ضيقة جدا، ففرنسا ليست فيها طرق شاسعة جدا تجعلك تتحرك بمرونة وانسيابية مثلما الحال في الطرق الأمريكية مثلا. ثم إن السلطة العمومية لا ترخّص بالسرعة العالية جدا كما في ألمانيا، فأقصى سرعة يسمح بها القانون هنا هي 130كم/ساعة، وأحيانا تنخفض لتصل إلى 90كم/س فقط.

زد على ذلك ، أنه يوجد في فرنسا أكثر من 5800 رادار لمراقبة سياقة الناس على الطرق السريعة ، ويسجل الرادار رقم أي سيارة تتجاوز السرعة القصوى المسموح بها، والتي هي 130 كم/ ساعة على الطرق السريعة... وهذا لا شك تعدّ كبير على حرية الناس في كيفية تحركاتهم.

ثم إن غلاء سعر المحروقات عندهم يجعلك تتردد في السفر في سيارتك... بل يضطر الكثير من الناس إلى السفر بين المدن في القطارات رغم البطئ الشديد فيها، باستثناء القطارات ذات السرعة الكبيرة التي يسمونها ب TGV، والتي لا توجد إلا في مناطق معينة من فرنسا.

بينما في بعض الدول العربية التي حباها الله بالنفط والمحروقات فإن لك من الحرية ما يجعلك تسافر حيثما شئت وقتما شئت وكيفما شئت، وبالسرعة التي تشاء. فلا عواصف ثلجية عندنا تمنعك من السفر، ولا غلاء في أسعار المحروقات ، ولا رادارات مزروعة عند كل بضعة كيلومترات من الطريق تراقب سرعة سيارتك... ولسان الحال يهمس في أذنك : توكل على الله وانطلق، لكن لا تنس الحذر.

وكأني بقائل يقول : مالمشكل في تقييد سرعة سياقة السيارات على الطرق السريعة، و وضْع رادارات على جنبات الطريق للحفاظ على سلامة الناس من الحوادث؟ فأجيب بأن فكرة زرع الرادار بحد ذاتها طيبة لكونها قد تساهم في حفظ حياة السائقين، وقد تحد من كثرة الوفيات في حوادث السيارات الشديدة السرعة. لكن الإشكال الحقيقي هو أن الرادار مبرمج فنيا بحيث يقوم بتسجيل أدنى زيادة في السرعة المرخصة ، فبمجرد أن تزيد بسرعة 2كم/س، على 90كم/س المسموح بها على الطريق الجهوي مثلا، فإن الرادار يسجل رقم سياراتك وتبعث لك وزارة الداخلية ، خلال 48 ساعة، رسالة تطالبك فيها بدفع غرامة مالية كبيرة... وهذه الغرامات المالية هي التي تثير تذمر الكثير من مستعملي الطرق الجهوية

والسريعة... ويرون أنها مجحفة بهم، ويعترضون بأن الدولة تحقق أرباحا طائلة من جباية هذه الغرامات على الناس، في حين أن حوادث السير على الطرق السريعة ظلت مرتفعة ولم يجْدِ فيها نصب الرادارات على جنبات الطريق ...

على كل حال، عندما يرى العربي فرنسا وضيقها يتذكر تلك النعمة التي حبى الله بها بلادنا من أراض شاسعة وفيافي رحبة فسيحة تتجسد فيها الحرية الحقيقية المطلقة بأبهى وأسمى معانيها.

وفي فرنسا يموت الآلاف من الشباب سنويا في حوادث السير المروعة بسبب الكحول. ففي كل صباح اثنين (بداية الأسبوع) تطالعك الصحافة المحلية بموت عشرات الشبان في حوادث السير ليلة الأحد بسبب استهلاك الكحول في العلب الليلية وملاهي الرذيلة ...

وحسب آخر إحصائيات وزارة الصحة الفرنسية فإن السبب الرئيسي لحوادث السير في فرنسا هو شرب الخمر ثم تأتي بعده سرعة السياقة فالإرهاق البدني...

نظام التكافل الاجتماعي في فرنسا

إذا كان لفرنسا وجه حالك وتاريخ مظلم تجاه المسلمين فإن لها وجها آخر أقل سوادا وينم عن قسط قليل من الإنسانية والتحضر.

فالمقيم في فرنسا يلفت انتباهه هذا الرقي الهائل في النظام الاجتماعي حيث يوفر القانون الحماية اللازمة للمستضعفين والمرضى والمسنين... وتسهر بعض المؤسسات العمومية المختصة على الدعم المادي للمعوزين والبؤساء وكل عديمي الدخل. ويا ليت دولنا التي تقلد فرنسا في فسقها وفجورها، قلدتها على الأقل في مثل هذا النظام الاجتماعي الذي ما هو إلا نسخة مختلسة من نظامنا الإسلامي في عهد عمر بن الخطاب ومن سار على نهجه من الخلفاء من بعده.

يستمد النظام الاجتماعي الفرنسي قواعده وأصوله من كتاب "الميثاق الاجتماعي" لجان جاك روسو (1712 - 1778) وهو كتاب في الفلسفة السياسية نُشر سنة 1762 م ، ويقدم أفكارا في نظام الحكم على مستوى الدولة وقد أخذ الفرنسيون بأطروحة (جان جاك روسو) في فلسفة الحكم كإطار للسياسة الرشيدة والعادلة.

في كتابه الميثاق الاجتماعي، ثار (روسو) على الظلم الاجتماعي المنتشر في فرنسا وندد بقانون الأقوى وشدد على احترام حقوق الإنسان وأكد على سيادة الشعب وعلى حاكميته. وبعد الثورة الفرنسية بما

يقرب من ثلاثين سنة طُبقت أفكار الكتاب وأصبح هو المرشد العام لأنظمة الحكم في فرنسا على مر العقود المتعاقبة. ولا أبالغ إذا قلت أن كتاب (الميثاق الإجتماعي) عند القوم يكافئ القرآن الكريم عند تياراتنا الإسلامية من حيث كونهم يقتبسون منه شتى الأفكار السياسية والمدنية كمبادئ تطبيق العدالة، وأفكار سيادة الأمة ووحدتها، وضرورة الحرية والمساواة ...

يقوم مذهب (جان جاك روسو) في كتابه على أن الإنسان كائن طيب بطبعه وأنه محب للعدل والنظام ولكن المجتمع الفاسد الذي يكرس الفوارق المادية بين الناس هو من يفسد الفرد ويجعله يخضع لضغوطات المجتمع الفاسد من حوله، فيفسد الجميع.

وعليه فإنه – وفق روسو- يجب القضاء على هذا المجتمع الفاسد لكي يرجع الإنسان إلى فطرته الطبيعية الأولى من حب للعدل وللمساواة ....وبعد تفكيك المجتمع الفاسد و إلغائه ، يتفق الناس بعد ذلك على إنشاء مجتمع سليم مبني على أساس الحرية و الإخاء و سيادة الشعب و المساواة بين أفراده.

والحق أنه كتاب قيم يمثل إحدى الروائع الإنسانية في نظام الحكم والدفاع عن حريات الشعوب.

ولا يخفى على القارئ المتأمل تأثُّر "روسو" في كتابه هذا بكتاب الجمهورية لأفلاطون.

وقد تُرجم كتاب الميثاق الإجتماعي لـ(روسو) إلى اللغة العربية بتمويل من منظمة الاونسكو. وما أحرى دولنا العربية والإسلامية وهي في مرحلة مخاض لنشوء حكم جديد، بعد الثورات العربية ، أن تقتبس منه ما يتناسب و أنظمتها السياسية المقبلة.

وقد ظلت أفكار العدالة الإجتماعية التي نشرها (روسو) سائدة في فرنسا إلى أن أتت أحداث 11 سبتمبر 2001 بنيويورك، حيث بدأ هذا النظام يتغير تدريجيا في فرنسا ، ثم بدأت الدولة في التضييق على بعض الضعفاء من المجتمع، وكان أول المتضررين والمستهدفين من هذا التضييق هم طائفة المسلمين على اختلاف ألوانهم وأصولهم ولغاتهم.

مات (روسو) سنة 1778م وحُفر قبره في المقبرة الشهيرة بالبانتيون Panthéon في قلب باريس قرب الحي اللاتيني الشهير. وهذه المقبرة لا يُدفن فيها إلا كبار الساسة و المفكرون الفرنسيون الذين أثّروا في حياة المجتمع بشكل ملموس. وعلى واجهة قبره بابٌ يظنه الناظر مفتوحا وهو مغلق ، وتخرج من الباب يد سحرية تحمل قبسة من نور في إشارة إلى الأثر الذي خلّفه (روسو) و مؤلفاتُه في عقول الفرنسيين وفي العالم قبل الثورة الفرنسية.

و(روسو) هو صاحب الثلاثية الشهيرة المعروفة بشعار الجمهورية الفرنسية : حرية- مساواة- إخاء. هذه الثلاثية التي لم يبق منها اليوم في فرنسا إلا الشعارات الفارغة واللغة الخشبية المنافقة.

*****

إن من العدل والإنصاف أن نعترف أن الدولة الفرنسية تعتني – إلى حد ما - بأفراد مجتمعها سواء كانوا فرنسيين أو أجانب مقيمين، وتكفل لهم دخلا شهريا يكفيهم - نسبيا- مؤونة العوز والحاجة ؛ فهذا نظام rsa أو مايسمونه - الدخل التضامني النشط - ويحصل عليه كل شخص له من العمر فوق 25 عاما بشرط أن يكون قد عمل فترة من الزمن ثم فقد عمله أو أصبح معاقا أو غير ذلك... لكن الفترة الأخيرة (ابتداء من سنة 2014) شهدت صيحات سياسية تدعو إلى خفضه وبعض الساسة اليمينيين دعا إلى إلغائه بحجة أن أكثر المستفيدين منه هم من الأجانب.

ثم عندهم الغطاء الصحي وهو نظام يتكفل بمعالجة مجانية لكل ذوي الدخول المحدودة وغير المحدودة سواء كانوا فرنسيين أو أجانب مقيمين بشكل قانوني أو غير قانوني... وهذه حسنة عظيمة من حسنات النظام الاجتماعي الفرنسي، قلما توجد في دولة أخرى من دول العالم.

وهنا أيضا، يجب أن نقول أنه في السنوات الأخيرة (من سنة 2008 فصاعدا) بدأت هذه الظاهرة تقتصر على الفرنسيين وعلى الأجانب المقيمين بشكل قانوني . فقد كرّس نظام الرئيس الأسبق ساركوزي SARKOZY (وهو يميني من أصل يهودي) كرس سحق الطبقة الضعيفة من الأجانب الغير مرخص لهم في الإقامة – وخاصة من المسلمين الأفارقة والعرب – ومنَعَهم من العلاج في المستشفيات وأصدر مراسيم لكافة الولاة في المناطق الداخلية بمطاردتهم ليلا ونهارا في جميع المدن ، واقتادت الشرطة الكثير منهم إلى الحدود ورحّلتهم وعائلاتهم قسرا إلى خارج فرنسا... فشاهت بذلك هذه الناحية الإنسانية التي كانت تزيّن وجه فرنسا.

ومن محاسن النظام الاجتماعي عندهم، نظام يسمى Allocation familiale (المساعدات العائلية)، ويقضي بإعطاء كل أسرة قسطا من المال شهريا للمساعدة في زيادة قدرتها الشرائية، ولتشجيع الأمهات على الإنجاب، إذْ كلما كثر عدد الأطفال في البيت كلما زادت كمية المساعدة المالية. ويهدف هذا النظام إلى زيادة رواتب العمال ذوي الدخل المحدود أو معيلي العائلات ذات الأفراد الكثيرة ... وإلى إقامة نوع من العدالة الإجتماعية وتضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء . وتقوم بتوزيعه إما مؤسسات عمومية أو خصوصية.

وأول بدء فكرة هذه المساعدة المالية كانت عن طريق مهندس فرنسي ينتمي للتيار الاشتراكي-المسيحي اسمه أميل رومانه Emile ROMANET (1873-1962)، حيث قرر في سنة 1916 أن يعطي مكافأة مالية لعماله في مصنع (جويا JOYA) في مدينة جرونوبل Grenoble. وكانت كمية المساعدة المالية تتناسب طرديا مع عدد أطفال العامل، فكلما كثر أطفال هذا الأخير ، كلما كان له مساعدة أكثر.... ومنذ ذلك الوقت انتشرت الفكرة في بعض المصانع ذات الكثافة العمالية المرتفعة كتشجيع لهم على مواصلة العمل الشاق مقابل مساعدة مالية لعائلاتهم وأطفالهم إلى جانب الراتب الشهري.

وقد حظيت الفكرة بتشجيع من الحكومة لكونها تساهم في تسريع النمو الديموغرافي وفي زيادة التطور الإقتصادي في فرنسا.

ولازالت هذه المساعدة مستمرة إلى اليوم، رغم مطالبة بعض السياسيين بنقصها قيمتها. حيث يعتبر بعضهم أنها تشجع على الخمول لدى أبناء الطبقة العاملة، ويرى بعض الساسة اليمينيين أن أكثر المستفيدين منها هم العائلات الأجنبية من أصول مغاربية.

وكلما ثارت ثائرة في الإعلام حول هذه المساعدة المالية ومدى فعاليتها، تراهم يقومون بتقارير مصورة يظهر فيها النساء المسلمات وهن واقفات على أبواب صناديق المساعدات الإجتماعية، في إشارة إلى أن أكثر المستفيدين هم من المسلمين... هذا في حين أن الغالبية العظمي المستفيدة حقا من هذا النظام إنما هي من الفرنسيين أنفسهم ، فالمسلمون على أقصى تقدير لا يزيد عددهم في فرنسا على خمسة ملايين نسمة. بينما عدد الفرنسيين يصل إلى أكثر من ستين مليون فردا.

وظلت هذه المساعدة المالية حتى اليوم سلاحا يشهره الساسة اليمينيون ضد المسلمين من العرب، فبمجرد أن تقوم مشكلة أمنية في بعض الأحياء الشعبية، يظهر بعض السياسيين في التلفزيون ويطالب علنا بقطع المساعدات المالية العائلية عن أطفال المسلمين. وهذا في الحقيقة نوع من المنّ الكنود الذي يطبع شخصية الإنسان الفرنسي، إذْ ما علاقة التوتر الأمني بمساعدة مالية يستحقها أب مسلم من عرق جبينه لصالح أطفاله؟

رغم هذه المعكّرات، إلا أني أستطيع القول أن ما يحظى به العامل الفرنسي من الحقوق لا يحظى به نظيره في العالم العربي، وشتان ما بين الإثنين؛ فإن بعض دولنا العربية وخاصة الثرية منها ، تُشتهر بسوء معاملتها للعمال ، بل واضطهادهم وسحق حرياتهم وكراماتهم. مع أن نهج الإسلام في التعامل مع العمال يحث على تكريمهم والإحتفاء بهم مهما كانت أصولهم أو فروعهم أو أديانهم.

وإني متأكد أنه لو قامت سياسية عربية جادة تجاه العمال في بلداننا العربية ، تضمن لهم الكرامة اللائقة لَمَا احتاجت اليد العاملة المسلمة إلى الهجرة إلى فرنسا ومعاناة الغربة وآلام الإضطهاد النفسي و"المنّ الإقتصادي" الذي يمارسه الساسة ضدهم بكل نذالة وحقارة، خاصة أيام الحملات الإنتخابية.

وهنا أهيب بدولنا العربية أن تغير من سياساتها في جلب العمال وأن تسمح بتشكيل نقابات عمالية تدافع عن حقوقهم، خصوصا وأن هذه الحقوق تعتبر من صميم تراثنا الإسلامي وواجبنا الديني.

وإني لأعجب كل العجب أن أرى في بلد كافر – مثل فرنسا – أن الغطاء الصحي متوفر للجميع وخاصة للمحتاجين والمعوزين ويحصل كل مواطن ومقيم على دخل شهري يوفر له قسطا من الكرامة الإنسانية. في حين أن بلاد الإسلام لا قيمة فيها للعامل ولا للمقيم ، ولا للأسرة ولا للمريض، ولا شفقة به ولا رحمة . بل ذهب الأمر في بعض بلداننا إلى تكريس العنصرية ضد العمالة الأجنبية العربية واستئثار المواطنين الأصليين بخيرات البلد ... فالله المستعان وعليه المعوَّل والتكلان.

نحو هجرة معاكسة إلى بلادنا من أجل البناء والتنمية؟

رغم أن العمال في فرنسا لديهم نقابات تدافع عن حقوقهم وتحفظهم من الطرد المتعسف الذي عادة ما يمارسه أرباب العمل إلا أن نظام العمل يبقى صارما، و طبيعته شاقة ومضنية... وإن كل ما يوفره العامل الأجنبي هنا في فرنسا فإنه يدفعه من جهة أخرى للضرائب أو للاستهلاك المحلي في حاجاته الضرورية...

وقد التقيت بالكثير من المهاجرين المتقاعدين الذين عملوا في مصانع فرنسا عشرات السنين، وبعضهم قدِم منذ الستينات، رأيتهم وهم في فقر مدقع ليس لهم إلا سكن بسيط في عمارات متهالكة ومبلغ شهري للتقاعد يتراوح ما بين 700 إلى 900 يورو... فكنت غالبا ما أسألهم عن الأسباب وراء عدم حصولهم على مكاسب مادية من طول الإقامة في فرنسا، ومن السنوات العديدة من العمل المضني والشاق؟ فكان جوابهم متشابها : هو أن ما يتحصل عليه العامل يذهب في تكاليف الحياة اليومية وقضاء العطلة كل عامين في بلده الأصلى.

ولطالما كنت أُسائل نفسي : لماذا لا توفر الدول العربية الضمانات اللازمة والظروف الملائمة لرجوع رعاياها المغتربين في فرنسا من الشباب المهندسين والفنيين وحملة الشهادات ، للمساهمة في بناء عالمنا العربي وتعميره وتطويره .

ويا ليت دولنا العربية تغيّر من قوانينها تجاه العمال فتوفر لهم كل وسائل الإقامة وتسمح لهم باستقدام عوائلهم للبقاء من أجل البناء والتنمية والتعمير . وهي سياسة ناجحة وفعالة انتهجتها فرنسا في سنوات

الستينات - أيام ازدهار النمو والبناء - حيث استقدمت المهاجرين من مستعمراتها السابقة وسمحت لهم باستجلاب عوائلهم وأولادهم ووفرت لهم السكن والغطاء الصحي والتعليم . وشيدت فرنسا في تلك الأيام آلاف الجسور والطرق وشبكات النقل و قطارات الحديد والمطارات وكافة أشكال البنى التحتية الضرورية لأي دولة تتطلع لمستقبل مشرق.

هذا المنهج هو في رأيي ما ينبغي على دولنا العربية الموسرة إتباعه من أجل بناء حقيقي وتطور سريع نحو مستقبل زاهر. إضافة لما في ذالك من خلق جو منافس للدول الأوروبية ، ولِما فيه من عكس مسار تيار الهجرة من هجرة سلبية لبناء دول معادية إلى هجرة إيجابية لبناء دول الأخوّة في الإسلام.

وكم رأيت من عمال مسلمين في فرنسا يتمنون لو هاجروا إلى بلاد مسلمة للعمل والإقامة فيها ولكن تعرقلهم القوانين المجحفة والمثبطة التي تطبقها هذه الدول الإسلامية في استقبال الطبقات العاملة.

*****

من أجل هجرة عكسية ، إيجابية وفعالة، فإن على دولنا العربية انتهاج سياسة ضريبية مشجعة لاستقطاب المهاجرين العرب. فالمغرب مثلا أو الجزائر يمكنهما إعادة استقبال المغتربين وحثهم على البقاء في بلدهم الأم من خلال تقديم تسهيلات لهم تمنحها الحكومات لصالحهم، كالتخفيضات الضريبية ،و تسهيل إجراءات إنشاء الشركات، وتشجيع الإستثمار. وكذلك تخفيض أو إلغاء رسوم الجمركة وتوفير الحقوق المدنية الأساسية من عدل وحرية، ومساواة وإقصاء لكل مظاهر المحسوبية والزبونية ...[396]

ولا بد للدول المستقبِلة لمهاجريها من الشفافية المطلقة والمحاربة الفعالة والرادعة لشتى أنواع الرشوة المنتشرة في مفاصل دولنا ، في أروقة الادارات والشركات... فإن العمال المهاجرين الذين تعودوا على نمط الحياة في الغرب وعلى الشفافية المطلقة وعدم الرشوة لن يطيقوا أبدا أن يستثمروا أموالهم وجهودهم في بلد لا تتوفر فيه هذه الظروف الضرورية لأي عمل منتج وخلاق. فمن أجل تشجيعهم على البقاء في بلدانهم لا مناص من محاربة الرشوة ولا بد من إصلاح نظام التعليم وتوفير غطاء صحي شامل لجميع الناس.

سوف تمثل هذه السياسة – إن اتبعتها الدول العربية بجدية- عامل استنزاف وتضعيف للدول الغربية وتفريغها من الأدمغة الخلاقة، ومن اليد العاملة المسلمة، وجلْبِ هذه إلى بلاد المسلمين للمساهمة في البناء والتنمية والتعمير.

[396] سمعت مؤخرا – سنة 2015- أن المغرب قام بتجربة من هذا النوع أيام حكم الوزير عبد الإله بنكيران. لكنها ظلت تجربة ضئيلة جدا ، ولم يُكتب لها الإستمرار.

وبالجملة ، فمن أجل جذب أكبر عدد من المهاجرين لا بد للبلد المستقبِل لهذه اليد العاملة من خلق نفْس الظروف المشجعة على العمل والإنتاج التي وفرتها فرنسا للعمال المهاجرين إليها. وإلا فلا أعتقد أن أي إنسان سوف يفرّط في مكاسب حققها في فرنسا من أجل الرجوع إلى بلد ينتشر فيه الظلم والخديعة والرشوة، و لا يوفر الحقوق والظروف المؤاتية للانتاج والاستثمار ولو كان بلده الأم. وقديما قال الشاعر:

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة ** على النفس من وقع الحسام المهنّدِ

فرنسا والعرب : الحب الزائف

إبان الحرب الأمريكية على العراق ، شاهد العرب على شاشات التليفزيون وزير الخارجية الفرنسي دومينك دوفيلبان Dominique De Villepint وهو يلقي خطابه الشهير أمام مجلس الأمن الدولي معبرا عن موقف فرنسا الصارم في رفضها الحرب الأمريكية على العراق أيام 2003 . وقد طبل لهذا الخطاب الكثير من السذج العرب ظانين أن فرنسا تكِنّ حبا للعرب أو تُضمر رأفة بهم ... وهي التي قتلت الملايين من الجزائريين ولوثت الصحراء الجزائرية بمواد نووية مشعة مازال حتى اليوم يولد من تأثيرها أطفال مشوهون.... وهي أول دولة في العالم تزوّد إسرائيل بالسلاح النووي وبالتكنولوجيا الحربية المتطورة لسحق العرب... وليست حرب العدوان الثلاثي على مصر منا ببعيد...

إن رفض فرنسا للحرب على العراق لم يكن أبدا حبا للعرب ولا تعاطفا مع العالم الإسلامي المنكوب وإنما كان مناورة دبلوماسية ماكرة هدفت من خلالها فرنسا إلى إبراز دورها القيادي في العالم و التخفيف من تهميشها في مجلس الأمن الذي تستأثر به آمريكا وانكلترا ، لا أكثر ولا أقل ...

نحن في أعين الفرنسيين

إن أردت إثارة غضب الفرنسي فشبّهه بالعربي...

ينظر الفرنسيون إلى العرب على أنهم أشخاص متوحشون ، متعددو النساء، مغتصبون لهن ، محتقرون للمرأة بشكل عام، لصوص ، وسِخون ... و عندما يعبِّر الفرنسي عن امتعاضه من رداءة عمل ما فإنه يقول لك (ما هذا العمل العربي) Quel travail d’arabe في إشارة إلى عدم إتمام العمل أو أن العمل غير متقن.

الفرنسيون يحتقرون العرب بشكل لافت ، وقد لاحظت أن هذه الظاهرة بدأت تنتشر أكثر وأكثر حتى عند الأجانب في فرنسا من غير العرب وأصبح العربي كأشبه ما يكون بإنسان منبوذ.

أما المسلمون في فرنسا، فهم يصنفونهم تصانيف كثيرة ويطلقون عليهم مسميات عدة، مثل قولهم هذا مسلم معتدل، وهذا أصولي، وذاك متطرف، وهذا سلفي شيخي، وذاك سلفي جهادي، وذا مسلم ممارس للدين pratiquant ، وذاك مسلم غير ممارس له non pratiquant...

وأَحَب الأنواع عندهم أن تكون مائعا رخوا في دينك وإيمانك، فالمسلم الليّن المعتدل في نظر الفرنسيين هو ذلك الرجل الحليق الذي لا يصلي، لكنه يصوم رمضان و يجلس في المساء مع الفرنسي على الطاولة في المطعم ويحتسي معه كاسات من الخمر بعد الإفطار، ويخرج مع إحدى البغايا، ويعيش حياته بهدوء.... هذا هو المسلم الحقيقي المثالي المندمج intégré في أعين الفرنسيين.

ثم اعلم أن الفرنسيين لا يفرقون بين العربي وبين المسلم فبمجرد أن يعرف الفرنسي أنك من بلد عربي أو أن اسمك عربي أو أن سحنتك عربية فأنت عنده مسلم بالتعريف ، مع العلم أننا نحن كعرب نعرف أن منا المسيحيون كبعض عرب الشام والمشرق ومنا غيرذلك. لكن الفرنسيين لا يميزون بين هذا وذاك . فتأمل.

*****

نبذة عن الكاتب

محمد عبد الله ولد المرواني ، من مواليد سنة 1980 في مدينة ولَاتَ، جنوبي شرق موريتانيا.

حاصل على شهادة الدراسات العليا في البيولوجيا من جامعتيْ بوردو Bordeaux وباريس.. وعلى دبلوم الماستير في الإسلامولوجيا من جامعة رين Rennes، غربيّ فرنسا. وحاصل على تكوينات علمية أخرى.

وهو مترجم معتمد و محلَّف لدى المحاكم الفرنسية.

يهتم الكاتب بالمواضيع المتعلقة بالإسلام وحضوره على الساحة الفرنسية.. ويرأس " المرصد الفرنسي لقضايا الإسلام " ، وهو مرصد حقوقي يُعنى بالظاهرة الإسلامية وتطوّرها في فرنسا.

للإتصال بالكاتب

هاتف : 0033635245464

إيميل : mohamed_abdoullah@hotmail.fr